

ناتج مطبعته بولاق

ولحن في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور أبو الفتح رضوان

الأستاذ المساعد بمعهد التربية للعلمين — جامعة إبراهيم

كتب مقدمته

محمد شفيق غربال

وكيل وزارة المعارف العمومية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٥٣

Ridwān, A.

Tārīkh matba'at

Bulāq - Cairo 1953

(faint 1250 H. 1842)

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ محمد شفيق غربال

يرجع وضع هذه الرسالة إلى اتجاهين اتخذهما قسم التاريخ الحديث بكلية الآداب منذ ما يقرب من ربع قرن . أحد هذين الاتجاهين يرجع إلى شعور القسم إذذاك بأن مباحث السياسة الخارجية والفتوح الحربية قد نالت من عناية الباحثين قدراً عظيماً، وأنها قد طغت في الواقع على مباحث أخرى عمرانية قد تكون أقل لمعاناً ولكنها لا تقل عنها استحقاقاً للأنفات والتقدير . وأما الاتجاه الآخر فيرجع إلى الظرف المواتى للأورخين حينما تسرت العناية بالوثائق الأصلية لهم وسائل الرجوع إليها .

وكان من أثر الاتجاهين أن اختار الدكتور أبو الفتوح رضوان (كما أصبح فيما بعد) موضوع " تاريخ مطبعة بولاق " رسالة لدرجة الماجستير . وقد عمل في الرسالة بجهد ووفقاً لمنهج البحث القويمة ، ونالت الرسالة تقدير لجنة الحكم ، وحققت لقسم التاريخ ما كان يرجوه منها ومن أخواتها من الرسائل التي ألقت عن الإصلاحات والمقومات التي جعلت مصر دولة حديثة .

وكم كان قسم التاريخ يمتنى أن يتاح لهذه الرسالة النشر . ولكن وسائل النشر الجامعي عجزت حينئذ عن مجاراة حركة البحث التاريخي . ولا أدري إن كانت قد سبقها ! أن ! على أن الرسالة غير منشورة استفاد منها بعض الكتاب بإذن أو غير إذن لا أعرف !

وانصرف صاحبها أبو الفتوح لدراساته في التربية وفلسفتها في مصر وفي أمريكا ، وقدر له أن ينشر مؤلفه الكبير في التربية باللغة الإنجليزية قبل أن يبعث رسالته الأولى عن تاريخ

مطبعة بولاق من مرقدتها وينشرها بين قومه عن طريق مطبعة بولاق نفسها ، فوصل بذلك بين بدئه وحاضره في البحث العلمى .

ولست أرى أن هذا الوصل أمر مادى فقط ، بل أذهب إلى الزعم أن الفصل بين الرسالة والكتاب زمنى فقط ، وأن أبو الفتوح حينما ألّف في غابر التربية المصرية وحاضرها اتخذ من مباحثه في مطبعة بولاق وفي تاريخ الطباعة محوراً للحقائق التى قررها عن ماضى الثقافة المصرية السابق للطباعة والمعاصر لها واللاحق بها . فعل ذلك حينما درس أسباب إنشاء المطبعة وأهدافها . وفعل ذلك حينما تعرض لسياستها فى النشر ، ما طبعت وما نجّبت . وفعل ذلك حينما حلّ الكتب وموضوعاتها ومبلغ رواجها وانتشارها . وفعل ذلك حينما تعرّض للكتاب فى حياة المعلم والمتعلم وفى الثقافة العامة . فالصلة إذن قائمة والروابط ظاهرة ومبلغ استفادة المؤرخ لفلسفة التربية من بحثه فى الطباعة والمطبعة واضح . ولعل نشر الرسالة بعد نشر الكتاب يزيد الانتفاع بها بما يثير فى نفس قارئ الكتاب من شوق لتوثيق علمه بركن أساسى من أركان الثقافة المصرية .

والواقع أن رسالة الدكتور أبو الفتوح تُوثّق العلم بموضوعها . تُوثّقه عن طريقه القويمين : جلاء الوضع العام للموضوع على أوضح صورة من جهة ، والتحقيق الدقيق لعناصره ومسائله وتفصيلاته من الجهة الأخرى . ولا خير فى إحدى الجهتين دون الأخرى .

والأثر الذى تركه الرسالة فى نفسى أن الطباعة التربية المصرية لم تُحدث أول الأمر ما أحدثته الطباعة الأوربية فى حركات النهضة والإصلاح الدينى فى الاختيار الثورى أو الانقلابى . ففى التعليم الأزهرى مثلاً لم تغير ولم تبدل من طرائقه فى القليل أو الكثير ، ولا يبدو الأمر طبع المتن والحواشى وانتقار يربداً من استنساخها باليد . ولكنها عاونت دون شك على نشر التعليم الآخر الحكومى بما قدمته من كتب ومراجع .

هذا من حيث التعليم بالمعنى الضيق . أما من حيث المجتمع المصرى بصفة عامة فإنى أرى أن الطباعة كانت أداة من أقوى الأدوات فى تثبيت ودعم الإدارة المركزة النافذة السلطان التى تقترن باسم محمد على . هذا أول الأمر ، على أنها ما لبثت حينما تحررت (أى الطباعة) قرب نهاية حكم الخديو إسماعيل أن تحوّل إلى أداة من أدوات النهوض القومى والحياة الفكرية الصحيحة .

فموضوع هذا الكتاب أينما قلبته شائق حيوى ، أهنى مؤلفه إذ وُفّق لنشره ، وأهنى نفسى إلك فقد تَبَّعتَه فكرة ورأيتَه يَـو فى يدى الدكتور أبو الفتوح الى أن بلغ درجة التوفيق التى يراها القارئ فى كل فصل من فصوله .

محمد شفيق غربال

فبراير سنة ١٩٥٣

فهرس

صفحة	تقديم الكتاب للأستاذ محمد شفيق غربال
ج	مقدمة المؤلف
ف	

مدخل

انتشار الطباعة في الشرق الأوسط

١	اختراع الطباعة
٥	ظهور الطباعة العربية في أوروبا
٨	انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط
٩	مطبعة الأستانة العبرية
١٠	« سالانيك العبرية »
١٠	« دير قزحيا العبرية »
١١	« حلب العربية »
١٢	« الأستانة العربية »
١٦	« دير مرخنا بالشويز »
١٧	« القديس جاورجيوس ببيروت »
١٧	مطابع الحملة الفرنسية في مصر
١٨	المطبعة الشرقية الفرنسية بالاسكندرية
١٩	مطبعة مارك أوريل الملحقة بالجيش في القاهرة
٢٢	المطبعة الأهلية
٢٤	مطبعة أسكودار
٢٥	« مالطة »
٢٦	« القدس »
٢٦	مطابع الجزيرة والعراق

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

صفحة	دعوى تجديد مطبعة نابليون	٢٨
٢٩	» تقليد مطبعة الاسكندرية	٢٩
٣٠	طبع كتب المدارس	٣٠
٣١	دعوى تقليد الغرب	٣١
٣٣	نشر كتب الأدب	٣٣
٣٤	مطبعة بولاق جزء من مشروع مصري كبير	٣٤
٣٥	التنظيم الإداري وإنشاء المطبعة	٣٥
٣٦	الجيش المصري وإنشاء المطبعة	٣٦

الفصل الثاني

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

٤٦	تاريخ إنشاء دار المطبعة	٤٦
٤٧	تركيب آلات المطبعة	٤٧
٤٨	تاريخ ابتداء العمل بالمطبعة	٤٨

الفصل الثالث

مؤسس المطبعة وأول ناظر لها

٥١	علاقة روفائيل راهب بمطبعة بولاق	٥١
٥٢	علاقة عثمان نور الدين بالمطبعة	٥٢
٥٦	تقولا المسابكي مؤسس مطبعة بولاق	٥٦
٦١	القوى الأول من موظفي المطبعة	٦١
٦٢	تبعية المطبعة	٦٢
٦٣	تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية	٦٣
٦٤	تبعية المطبعة لديوان المدارس	٦٤

الفصل الرابع

اسم المطبعة ومكانها

صفحة	اسم المطبعة	٦٦
٦٨	مكان المطبعة	٦٨
٦٩	إنشاء المطبعة في حي بولاق	٦٩
٧٤	انتقال المطبعة	٧٤
٧٩	ضم مخزن التجارة القديم	٧٩
٨١	توسيع المطبعة في عهد شلي بك	٨١
٨٢	ضم مخازن البوليس	٨٢

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

٨٤	آلات الطبع	٨٤
٨٧	حروف الطبع	٨٧
٩٠	عمل قاعدة جديدة لحروف بولاق	٩٠
٩٢	القاعدة الفارسية	٩٢

الفصل السادس

سياسة المطبعة

١٠٠	أول قانون للطبوعات	١٠٠
١٠٧	تطبيق القانون على كتاب الأمير لمكيالي	١٠٧

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

١٠٩	نوع الطبع بمطبعة بولاق	١٠٩
١١٢	نظام الطبع على نفقة الميري	١١٢
١١٨	نظام الطبع على نفقة الملتزمين	١١٨

الفصل الثامن

حياة المطبعة في عهد محمد علي

صفحة	نهضة المطبعة ابتداء من سنة ١٨٣٣	١٣٢
	الفتور في حياة المطبعة ابتداء من سنة ١٨٤٣	١٤٢
	نظام الموظفين بالمطبعة	١٥٠

الفصل التاسع

مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة

١٥٦	فتور المطبعة في عهد عباس الأول
١٥٩	مشروع على بك جودت لتنظيم المطبعة
١٦٦	تنقيح ناظر المسألة لمشروع التنظيم
١٦٨	إغلاق مطبعة بولاق
١٧٤	الإتمام بمطبعة بولاق على عهد الرحمن رشدي
١٧٨	تجديد المطبعة
١٨٠	علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدي
١٨١	عبد الرحمن رشدي والوقائع المصرية

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السنية

١٨٥	انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية
١٨٦	تجديد آلات المطبعة
١٩٠	تجديد حروف الطبع
١٩٣	صناعة التجليد
١٩٣	إنتاج المطبعة
١٩٥	موظفو المطبعة وعمالها
١٩٨	علاقة الحكومة بالمطبعة
٢٠١	ناظر المطبعة

صفحة

٢٠٢	المطبعة والمعارض الدولية
٢٠٢	معرض باريس الأول (١٨٦٧)
٢٠٤	معرض فيينا الدول (١٨٧٣)

الفصل الحادي عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

٢٠٦	عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة
٢٠٦	تنظيم المطبعة (١٨٨٠)
٢١٠	آلات المطبعة وحروفها
٢١١	قصة اختفاء أقلام المطبعة
٢١٥	تدهور المطبعة (١٨٨١ - ١٨٩٦)
٢١٩	إحياء المطبعة (١٨٩٧ - ١٩٠٧)
٢٢٠	بناء المطبعة
٢٢١	مساكن العمال
٢٢٢	الحروف الانجليزية
٢٢٣	القاعدة العربية الجديدة
٢٢٥	آلات المطبعة
٢٢٦	القوى المحركة
٢٢٧	البعثات
٢٢٧	تأمين العمال وصندوق الادخار
٢٢٩	الوقائع المصرية
٢٢٩	القسم الأدبي
٢٢٩	مركز المطبعة المالي
٢٣١	المرتبات والإنتاج
٢٣٢	التنظيم الثاني للطبعة (١٩٠٨ - ١٩١١)
٢٣٢	مشكلة التأخير
٢٣٨	مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة

صفحة	مساحة المطبعة	٢٤٥
	آلات المطبعة	٢٤٦
	أقسام المطبعة	٢٤٧

الفصل الثاني عشر

مطبوعات بولاق

٢٤٩	القوانين واللوائح والمنشورات
٢٥٤	الكتب
٢٦١	التقاويم
٢٦٣	الوقائع المصرية
٢٧٧	القرآن الكريم
٢٨٢	الأوراق الحكومية
٢٨٢	مقامات الموسيقى
٢٨٣	نقد مطبوعات بولاق
٢٨٧	قوائم مطبوعات بولاق
٢٩٠	أثمان مطبوعات بولاق
٢٩٥	مسير مطبوعات بولاق

الفصل الثالث عشر

ملحقات المطبعة

٢٩٩	الكتبخانة
٣١١	الكندخانة (كندخانة محمد علي)
٣٢٣	عهد عبد الرحيم القناوي بالكندخانة
٣٢٩	كندخانة الدائرة السنوية

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة

٣٤١	نقد بوجولات للطبعة ومناقشته
٣٤٦	القضاء على طريقة النسخ

صفحة	وفرة إنتاج الكتب	٣٤٦
	رخص الكتب	٣٤٧
	الفن الطباعي الحديث	٣٤٧
	انتشار الكتب وتشجيع التأليف	٣٤٨
	إدخال العلوم الطبيعية الحديثة إلى مصر	٣٤٩
	نشر التراث الاسلامي	٣٥٠
	تتمة مادة اللغة من المصطلحات العلمية	٣٥٠
	أثر المطبعة في التربية والتعليم	٣٥١

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

٣٥٤	مطبعة الطب بأبي زعبل
٣٥٨	« الطوبى بطره
٣٥٩	« الوقائع بالقلمة
٣٦٠	« المهندسخانة
٣٦٣	« الجهادية
٣٦٣	« الديوان الخديوى
٣٦٤	« مدرسة المتديان بالناصرة
٣٦٤	« الجريدوان مديرية المنوفية
٣٦٥	« الحجر رشيد
٣٦٥	« رأس التين بالاسكندرية
٣٦٧	« الترسانة بالاسكندرية
٣٦٧	« المدرسة المصرية بباريس
٣٦٨	المطبعة الخديوية ببجيزة كريت
٣٧٠	المطابع الأميرية في عهد سعيد
٣٧٢	« الأميرية في عهد اسماعيل
٣٧٢	مطبعة الداخلية
٣٧٢	« تفتيش الأقاليم
٣٧٣	« مديرية الدقهلية

صفحة	
٣٧٣	مطبعة مديرية الغربية
٣٧٣	« أركان حرب الجهادية
٣٧٤	« المدارس
٣٧٥	« جريدة مصر
٣٧٦	المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠

الفصل السادس عشر المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

٣٧٩	المطابع الخاصة في عصر محمد علي
٣٧٩	مطبعة اسكندر دراغي بالاسكندرية
٣٨١	مطبعة دلياس بالمحروسة
٣٨١	مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد
٣٨١	المطبعة الحجرية الأولى
٣٨٢	مطبعة ملاطية لمحمود
٣٨٣	قانون سعيد للطبوعات
٣٨٥	مطبعتا يوسف بيرو محمد عثمان جلال
٣٨٦	مطابع الحروف في عهد سعيد
٣٨٦	مطبعة كاستيل
٣٨٦	المطبعة القبطية
٣٨٧	مطبعة السيد محمد هاشم
٣٨٩	المطابع الخاصة في عهد اسماعيل
٣٩١	قانون توفيق للطبوعات

ملاحق الكتاب

وثائق لم يسبق نشرها

٣٩٥	الملاحق الأول — عودة نقولا المسابكي من ميلان
٣٩٧	« الثاني — طبع كتاب «جغرافية ملطير» ترجمة الشيخ رفاعة
٣٩٩	« الثالث — حساب نفقات كتاب يطبع ببولاق على ذمة ملازم

صفحة	
٤٠٠	الملاحق الرابع — تفضيل ما يصنع في مصر من المواد
٤٠١	« الخامس — مشروع تنظيم مطبعة بولاق في عهد سعيد
٤١٦	« السادس — تعطيل مطبعة بولاق ثم اهدائها الى عبد الرحمن رشدي
٤٢١	« السابع — اشتراك في كتاب عجائب الآثار للجبرتي
٤٢٢	« الثامن — قضية أفلام مطبعة بولاق (١٨٨٠ — ١٨٨١)
٤٤٥	« التاسع — تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق
٤٤٦	« العاشر — قائمة بطبوعات بولاق من ١٨٢١ — ١٨٤٢
٤٨٥	« الحادي عشر — جمع الخرق للكاغندخانة
٤٨٢	« الثاني عشر — تعهد عبد الرحيم القناوي بالكاغندخانة
٤٨٥	« الثالث عشر — منع استعمال المطبوع من المصاحف
٤٨٨	« الرابع عشر — الرقابة على المطبوعات
٤٩١	« الخامس عشر — قائمة بنظار ومديري مطبعة بولاق
٤٩٣	« السادس عشر — بيان بعهود المطبعة

المراجع

٤٩٤	أولا — الوثائق الرسمية
٥٠٥	ثانيا — كتب المراجع
٥٠٥	ثالثا — المراجع العربية : كتب ومقالات
٥٠٨	رابعا — « الافرنجية : »

فهرس الأعلام واللوحات التوضيحية

٥١٥	فهرس الأعلام
٥٢٤	اللوحات التوضيحية

مقدمة

تاريخ البحث

في شهر مايو من سنة ١٩٣٦ تقدمت بهذا البحث في تاريخ مطبعة بولاق إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية ، فأجازتنى عليه لدرجة الماجستير في الآداب بمرتبة الشرف . وقد ورد في تقرير لجنة الامتحان (١) : " الرسالة قيمة وجديدة وصل فيها الكاتب إلى نتائج مهمة في موضوعها وهي جديرة بالنشر " . على أن توصية اللجنة لم تُنفَّذ لأن كلية الآداب كانت منشغلة في ذلك الوقت بمشروعات أخرى . وأخذت أعد العدة لنشر البحث بنفسى ، وقلّت في يدي أسبابه ، ثم طرأ ما صرفنى عن المشروع إذ اتخذت وجهتى في الحياة طريقا غير طريقه .

كنت في شك من قيمة التاريخ كما كنت أشتغل بتدريسه في المدارس في ذلك الوقت ، إذ لم يكن يخرج عن حوادث تُدرس مستقلة عن مشكلات العصر واتجاهات مستقبلية . وشعرت أنى في حاجة إلى فلسفة تنير لى طريق تدريسه . وكان أستاذنا اسماعيل القباني قد بدأ ينظم دراسة علم التربية في مصر ، والتفتّ حوله طائفة جادة من الشبان ، تتلمذوا عليه ، فدخلت في زميرهم لأنى وجدت أن علم التربية أقرب العلوم إلى علم التاريخ كما صورته لنفسى ، ووجدت فيه ميدانا أستطيع أن أرضى فيه حبي للتاريخ وفلسفته كما صنعتها لنفسى . ولا غرابة في ذلك فالتاريخ هو علم ماضى المدنية الانسانية وحاضرها والتربية هي علم تجديد هذه المدنية ، والتاريخ يجب أن يكون وصفا وتسييما لمشكلات مدنية قائمة ، والتربية هي فن صناعة مدنية جديدة . فالصلة بينهما وثيقة والاشتغال بهما معا هو تمامهما معا . وتركت التاريخ كما فهمه الناس واشتغلت بالتاريخ والتربية معا كما فهمتهما ، وكنت أعتقد أنى زدت اشتغالا بالتاريخ حين اشتغلت بفن صناعته . وفي غمرة

(١) كانت لجنة الامتحان مؤلفة من الأستاذ محمد شفيق عريال والأستاذ أحمد أمين والدكتور محمد

البحث الجديد نسيت تاريخ مطبعة بولاق وفي القلب غصّة لعدم نشره على الناس، لا لأنى كنت مفتونا به بل لأن شأنى معه كان كشأن الوالد الذى لا يهدأ حتى يتم نضج ولده ، وتمام نضج البحث نشره .

وبعد عشر سنوات تلبّ لهذا الكتاب أستاذى الدكتور عبد العزيز القوصى عميد معهد التربية للعلمين فاقترح نشره على رجل جمع بين الفن والعلم هو الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فطلب الأستاذ همام الكتاب وفحصه ثم اقترح على وزارة المالية أن يطبع بالمطبعة التى كُتب ليؤرخها فأذنت . عمل هذا وفاء للؤسسة التى كان يديرها والتى خلقت — أكثر من أى عامل آخر بمفرده — مصر الحديثة .

الأبحاث السابقة

ولفن الطباعة بمصر وبخاصة مطبعة بولاق تاريخ فريد لم يلتفت إليه الكثيرون على صلة السببية بينه وبين نهضة مصر فى العصر الحديث . ومن الغريب أن الاهتمام القليل الذى حظى به أتى من ناحية بعض الأجانب . وتختصر الكتابات فى تاريخ مطبعة بولاق فى أوصاف للطبعة وردت فى كتب السياح الذين زاروا مصر منذ عهد محمد على ، ومقالات كتبت عن المطبعة — كتبها بعض الأجانب المعاصرين لإنشائها على سبيل الوصف ، أو الأجانب المتأخرين على سبيل البحث وإن لم تستقم لهم وسائله .

أما الأوصاف الواردة فى كتب الرحلات فيجدها الباحث فى كل الكتب التى ألفها السياح العديدون الذين اجتذبهم نهضة مصر الحديثة إلى زيارة مصر . وهى أوصاف مقتضبة فى الأعم الأغلب ، مطولة بعض الشيء فى القليل النادر . وأهم من عنوا بالمطبعة من هؤلاء السياح السائح الإيطالى بروكى Brocchi الذى كانت زيارته لمصر معاصرة لإنشاء المطبعة^(١) . ثم السائحة لشيجن Lushington التى زارت مصر فى سنى ١٨٢٧ و ١٨٢٨^(٢) ، ثم السائحان الفرنسيان ميشو Michaud وبوجولا Poujoulat وزارا مصر

(١) G.B.Brocchi, *Giornale delle Osservazioni fatte nel Viaggi in Egitto, nella Siria e nella*

Nubia (Bassano 1841—1843). 5 Vols.

(٢) Lushington (Mrs.), *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the Years 1827—1828* (London. 1829).

فى سنى ١٨٣٠ و ١٨٣١^(١) ، ثم السائح لندساي Lindsay الذى زارها سنة ١٨٢٨^(٢) . وكتاباتهم مجرد أوصاف لبعض نشاط المطبعة حدده اهتمام الكاتب نفسه ووقت زيارته ولم تبلغ إحداها أن تكون بحثاً أو استقصاء .

أما كتابات المعاصرين الذين قصدوا إلى التأريخ فقليلة جداً ، أولها ما ورد فى الجزء السادس عشر من تاريخ المستشرق هامر Hammer^(٣) وهو لا يعدو أن يكون ثباتاً بمطبوعات مطبعة بولاق حتى سنة ١٨٣٠ م ، ويحتوى على أسماء ثمانية وثلاثين كتاباً مرتبة حسب تواريخ نشرها . ثم مقالة كتبها رينو Reinaud فى سنة ١٨٣١^(٤) ، وهى ثبت بأسماء خمسة وخمسين كتاباً من مطبوعات بولاق ، مرتبة حسب الموضوعات فى اثني عشر قسمًا : كتب النحو ، المعاجم ، التاريخ ، الدين ، الأدب ، المراسلات ، الحساب والهندسة ، الطب ، الزراعة والصناعة ، فن الحرب ، الملاحة البحرية . وقدم لهذا الترتيب مقدمة قصيرة تكلم فيها عن السبب الذى من أجله أنشئت مطبعة بولاق ، ثم نقد لمطبوعاتها ، وهى مقدمة لم يصادف الكاتب فيها كثير من الصواب . ثم مقالة ثانية كتبها الدكتور بيرون Perron ناظر بمدرسة الطب المصرية فى سنة ١٨٤٣^(٥) . وتناول الكاتب فى هذه المقالة مدارس مصر ومطبعاتها ، وهى مقالة ذات قيمة كبيرة إذ أنها تلقى ضوءاً ساطعاً على ناحية من نواحي مطبعة بولاق لم يعن بها أحد آخر ممن كتبوا عنها ، وهى نظام الطبع على نفقة المترمين بالمطبعة ، ولولا هذه المقالة لافقدنا هذه الناحية على أهميتها . ثم مقالة كتبها بيانكى Bianchi فى نفس السنة^(٦) ، وهى تحتوى على ثبت بمطبوعات بولاق إلى

(١) Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient* (Paris. 1833—1835), 7 Vols.

(٢) Lindsay (Lord), *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands* (London, 1838). 2 Vols.

(٣) J. De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris. 1839), Tome XVI, pp. 409-414

(٤) Reinaud, "Notice des Ouvrages Arabes, Turques et Persanes Imprimés en Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 2, Tome VIII, 1931, pp. 333-344.

(٥) Dr. Perron, "Lettre sur les Écoles et L'Imprimerie du Pasha d'Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome 11, 1843, pp. 5—23.

(٦) Bianchi, "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques, et Persanes Imprimés à Boulac" *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome 11, 1843, pp. 24—61.

(ت)

صدرت كتب الطب والهندسة والزراعة وفن الحرب والعلوم الطبيعية والرياضية التي زاحمت كتب العصور الوسطى ، فانترعت العقول من سيطرة التقليد وأطلقت للذكاء الإنسانى عنان التفكير والاستنباط ، ووجهت تفكير المصريين نحو مشكلات الحاضر وآمال المستقبل ، وكانت أسيرة الماضى العتيق إن فكرت فى المستقبل فى ظلام القبر .

إن تاريخ النهضة المصرية الحديثة يجب أن يبدأ بتاريخ مطبعة بولاق فمنها انبعث النور نور العلوم الطبيعية الذى بدد ظلمات الجهل وحرر العقول من الخرافات . وفى حجراتها خلق عصر جديد بتفكير جديد وآراء جديدة وآمال تصالح للخلود . وعلى آلائها طبعت عقلية مصر الحديثة — تلك العقلية التى كونت الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر ، واتى وطدت نظام الحكم الديموقراطى فى مصر فى القرن العشرين ، واتى أنشأت الجامعات الحديثة فى هذا العصر ، واتى أقامت الزراعة المصرية على أسس علمية ، واتى جعلت مصر زعيمة العالم الشرقى وحلقة الاتصال بين المدينة الحديثة وبين أقطاره المختلفة .

إن الفرق بين مصر فى العصر الحديث ومصر فى العصور القديمة والوسطى هو الفرق بين عقليتين — عقلية قديمة استرقت سيطرة الماضى فواجهت الحاضر بمعايير الماضى ومثله وأحكامه . وعقلية حديثة اعترفت بحق الذكاء الإنسانى فى حرية التفكير ، واعتقدت فى قدرته على إيجاد الحلول وخلق القيم وتوجيه الإنسانية حسب مقتضيات الحياة فى الحاضر وغاياتها فى المستقبل ، لا على أساس قيم مطلقة مستمدة من غير الخبرة الإنسانية على هذه الأرض . والعقلية الحديثة هى من صنع العلم الطيمى الحديث . ومطبعة بولاق هى التى منها أنبثق نور هذا العلم . ومن هنا يأتى العجب من إهمال تاريخ مطبعة بولاق إلى منتصف القرن العشرين دون أن يكتب .

منهج البحث

ولم يكن بالكتابات التى سبقت الإشارة إليها مادة تكفى لكتابة تاريخ مطبعة بولاق ، فهى مقتضبة متضاربة الحقائق ليس بها ما تبلغ قوته أن يؤخذ دليلا على غيره . فعمدت إلى الوثائق الأصلية المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة فوجدت ثروة من الحقائق والحوادث والأخبار المتعلقة بالمطبعة . على أن

(ث)

كثيرا من وثائق المطبعة فى أول عهدها مفتقد تماما نظرا لأنها أنشئت فى أوائل عصر محمد على سنة ١٨٢٠م قبل أن تدون الدواوين وتنشأ الدفاتر وتنظم حركة القيد فى سنة ١٨٢٦م . وليس ضياع أوراق المطبعة فى الفترة الأولى من تاريخها بالشئ الجديد . والدليل على ذلك أن الخديو اسماعيل رأى أن تجمع الوثائق الخاصة بمنشآت جده فى دفتر واحد . وجمعت الوثائق فى سجل سُمى ” دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة “ وما زال هذا السجل الضخم موجودا بقسم المحفوظات التاريخية بعابدين وفيه وثائق هامة عن معظم مؤسسات محمد على ولكنه خلو من أى شئ عن مطبعة بولاق .

وترددت وقت كتابة هذا البحث على مطبعة بولاق نفسها ، وعانيت مكانها وأبنيتها واتصلت برجالها المعمرين وسمعت روايات لها قيمتها فى تاريخها وتحديد مكانها . وفيها اطلعت على أقدم وثيقة لمطبعة بولاق وهى اللوحة التذكارية التى وضعها محمد على بيده عند تأسيس المطبعة وقد نقش عليها سنة إنشائها بالتاريخ الهجرى ، وهى وثيقة لم يكن قد استخدمها أحد ممن كتبوا عن المطبعة باستثناء المنقوره الأستاذ محمد أمين بهجت الذى كان مديرا لها وقت اشتغالى بالبحث فى تاريخها .

ومهما يكن من أمر اقتضاب أوصاف السياح وخطأ المؤرخين ونقص الأوراق الرسمية فقد أمكن بالجمع بين الطائفتين وأخذهما معا بالمقارنة الدقيقة والنقد الشديد أن نضع تاريخا صحيحا لمطبعة بولاق . ولم نأخذ فكرة أو حادثة عن كاتب أو سائح إلا إذا أيدها شئ من الوثائق الرسمية التى عثرنا عليها ، أو ما لا يقل عن الوثائق قيمة وثقة كروايات المعمرين فيما تجوز فيه الرواية . ومع التضييق على نفسى على هذا النحو فقد أمكن أن أكتب تاريخا صحيحا مفصلا لكثير من مظاهر فن الطباعة فى مصر . على أنى لا أدعى لهذا البحث العصمة أو الكمال وحسبى أنى فتحت بابه وحققته كثيرا من جواده وكشفت كثيرا من حقائقه ، وأترك الباب مفتوحا لغيرى من الباحثين ، فلا يزال المجال يتطلب كثيرا من الجهد خصوصا وأن كل وثائق التاريخ المصرى — ومعظمها مكتوب باللغة التركية — لم تترجم بحد ولم تنشر ، ومن المحتمل جدا أن تكشف الترجمة عن وثائق لم نطع عليها تبكّل الصورة التى رسمتها على قدر ما سمحت لى المادة التاريخية التى تيسر لى الحصول عليها .

والحال يستدعى أن أقول كلمة موجزة عن المذهب الذى اصطنعه فى كتابة التاريخ الذى أنا بصدد التقديم له . فهناك مذهبان للتاريخ مذهب يعتمد أصحابه على سرد القصة التاريخية كما حققوها دون تفنيد للروايات ، أو تصحيح المشهور منها ، أو مناقشة من سبق من الكتاب بوجهة نظر مخالفة . وهو — على حد تعبير أستاذنا عميد التاريخ المصرى شفيق غربال مذهب من « شيد البناء ثم يد أن يقيمه لا يكلف الناظر رؤية الحبال والأخشاب » وإنما يعرض فيه وأضحى وقد أخفى مستلزمات البناء ومخالفات العمارة » ومذهب آخر يعتمد أصحابه على مناقشة السائد من الآراء ودحض الزائف منها أولا ثم يقرر الحقيقة التاريخية كما كشفها مدعمة بالأسانيد والوثائق .

ولكل من المذهبيين مزيته ومواضعه التى لا يغنى فيها المذهب الآخر . فعندى أن المذهب الأول يصلح متى كانت حقائق القصة التاريخية مستقرة مسلما بها وليس على توارىخها أو الصورة التى حدثت بها اختلاف بين الكتاب والمؤرخين . وهنا يكون هم المؤرخ مجرد التفتن فى عرض القصة بطريقته الخاصة مبرزاً ما يخدم الغرض الذى من أجله يكتب التاريخ . أما المذهب الثانى فلا يغنى عنه إذا كانت القصة محاطة بالأساطير أو اختلفت فيها الروايات ، ولا سيما إذا كانت هذه الروايات قد استمدت من قدمها ومن شهرة الكتاب الذين وقعوا فى أخطائها شيئا من القوة أو الانتشار . ففى مثل هذه الحالة يجب على المؤرخ أن يحقق ويحترز ، ويدحض الزائف ، ويخطئ الخطأ ، حتى لا يترك رواية قائمة بين كثيرات غيرها على قدم المساواة من المداد والورق دون أن يكون للقارئ العادى وسائل الترجيح أو التفضيل .

ولما كان تاريخ الطباعة من النوع الثانى الذى تضاربت فيه الروايات وكثر الخطأ حتى اشتهر وتناقله الكتاب بعضهم عن بعض ، فقد آثرت المنهج الثانى ، أى آثرت أن أبقى بعض « الحبال والأخشاب » حول بعض أجزاء البناء حتى يستطيع الناس أن يدخلوه على بيته ، وأن يفحصوه فخص من يريد أن يسكن فيه أو يمتلكه . وآثرت أن أسوى الأرض لبنائى قبل أن أبنيه ولم أشأ لبعثى أن أتركه قائما بجانب غيره حتى يتخذه عنه بعض من لا يملك من الوسائل ما يمكنه من أن يفحصه وأن يدقق فيه .

وفاء دين

ولقد كتبت البحث منذ سنوات وراجعته الآن بمناسبة نشره فاضفت ما عثرت عليه من الوثائق ، وهذبت منه ما كان فى حاجة إلى تهذيب وأصلحت على قدر طاقتى ما سبق أن وجهه إليه أساتذتى من النقد ، وأضفت فصولاً جديدة وها أنذا أقدمه للقراء وفيه من المحاسن والمآخذ ما عسى أن يكون فيه .

أما المآخذ فأنا وحدى المسئول عنها ، وأما الحسنات فلى فيها شركاء أرى من واجب الوفاء أن أذكرهم . فأنا مدين بالكثير لإمام البحث التاريخى الأستاذ محمد شفيق غربال ، فهو الذى وجهنى إلى هذا البحث ، ووالى إرشادى أربع سنوات حتى أتممت . وله فضل تكوينى كمحب للتاريخ وباحث فيه منذ سنة ١٩٢٩ . وفضل الأستاذ شفيق غربال على التاريخ المصرى أجل من أن يوصف فمعظم البارزين من كتاب هذا التاريخ من تلاميذه ، وأوثق الكتب التى ألفت فيه كتبت بإرشاده وتوجيهه . وهو مؤسس المدرسة العلمية فى التاريخ فى مصر ، ولقد بقيت وثائق التاريخ المصرى مطمورة فى الخازن إلى أن استخدمها هو ونواح تلاميذه فوضحوها تاريخ مصر على أسس علمية سليمة .

ثم إن هناك مؤسسات لولاها لاستحال عمل هذا البحث . وأخص بالذكر قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ومتجموه جنود مجهولون فى حلبة البحث التاريخى ، ودار المحفوظات العمومية بالقاهرة ، وقسم المحفوظات بوزارة المالية ، ومطبعة بولاق الأميرية ودار الكتب المصرية ، فلرجالها جميعاً من المؤلف خالص الشكر .

ثم خالص شكرى للأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى فقد كان له فضل كبير فى نشر هذا الكتاب . وأخص بالشكر أيضاً الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فإن تقديره للكتاب ، وغيرته على تاريخ المطبعة ، وحبه للألم واللفن ، وجهده فى استصدار قرار الحكومة المصرية بطبعه على نفقتها ، قد توج جميع الجهود التى بذلت فى هذا البحث . كما أشكر شقيقى الأستاذ محمد احمد رضوان وصديقى الدكتور محمد قدرى لطفي على ما قدماه من مساعدة لى فى مختلف مراحل البحث والطبع .

ونقش الصينيين لبعض الكلام على الخشب ، واتخاذ تجار المرية خاتما من الخشب يصمون به بضائعهم ، وقد نقش عليه : « طابع قيسارية المرية عام خمسين وسبعائة » في دائرة لا تتجاوز الثلاثة السنتيمترات ، ويخط سقيم ووضع ناب^(١) كل ذلك يصح أن يؤرخ به فن الحفر على الطين والخشب ، أما فن الطباعة فلا يمكن أن يؤرخ بهنل ذلك .

المقصود بفن الطباعة ليس مجرد حفر كلام على خشب أو إحداث صورة لشيء بداد . ولو جرى البحث كله مجرى ما تقدم من البحث في فن الطباعة لجاز لنا أن نقول إن قدماء المصريين هم أول من اخترعوا القاطرات البخارية لأن قدورهم كانت تصعد بخارا . وإنما المقصود بفن الطباعة الذي أحدث انقلابا في فكر الإنسان وحياته هو نقش الحروف المفردة على المعادن بشكل يجعلها تُجمع فتصبح كلاما يطبع على الورق ، ثم تُحل ويُعاد جمعها بصيغة أخرى فتطبع كلاما آخر وهكذا . ثم وضع هذه الحروف المجموعة في آلات تطبع منها نسخا كثيرة في وقت قصير . هذا هو فن الطباعة على حقيقته التي يجب أن نغني بتأريخها على أنها وسيلة لنشر العلوم والمعارف وترقية الأفكار إلى غير ذلك مما أحدث تأثيرا في تطور الحياة الإنسانية .

على هذا النحو يجب أن يفهم فن الطباعة ويُعرف ، وعليه يجب أن يؤرخ ، ونحن لو ذهبنا نؤرخ هذا الفن على هذا الأساس لوجدنا أن الشرق لم يسبق به ، وإنما سبق به الغرب ، والألمان على وجه الخصوص . وأن اختراعه لا يرجع إلى قبيل الميلاد أو بعينه وإنما يرجع إلى قبيل منتصف القرن الخامس عشر الميلادي .

وكما اختلف في نسبة اختراع الطباعة إلى الشرق والغرب ، فقد اختلف في نسبته إلى الهولنديين والألمان . فالشائع هو أن مخترع فن الطباعة هو « جوتنبرج » الألماني ، ولكن هناك رواية تقول إن مخترعه الحقيقي رجل هولندي اسمه « لوران كوستر » من أهالي هارلم بهولنده ، صنع حروفا من قشور الشجر وطبع بها بعض الأشعار ثم وضع حروفا من الرصاص . ووقف فوست على سر الاختراع ، وكان صانعا عنده ، وتمكن من سرقة

[أمام صفحة ٣]



جوتنبرج مخترع فن الطباعة

آلات الطبع وفر بها إلى أمستردام ، ثم إلى ميتر بالمانيا ، وفيها عرف "جوتمبرج" ونشرا الصناعة وطبعا بعض الكتب .

وهذه الرواية ضعيفة من ناحيتين : الأولى أن أحدا لم يقف على كتاب واحد مطبوع في هارلم قديما ولم يتوصل إلى أى أثر من آثار مطبعة لوران كوستربها ، فلعلها لم تعد أن تكون محاولة ضعيفة الأثر كمحاولات الصينيين وعرب الأندلس ، ثم إن الثابت في أبحاث الكتاب أن فوست الذى شارك جوتمبرج كان من أهان ميتر ومن أغنيائها ، ولم يقل أحد إنه كان هولنديا وفد إليها من هارلم أو أمستردام . وبعد ذلك فأن ما تتضح منه تفاصيل الرواية من تكتم لوران لسر اختراعه ثم تمكن فوست من الوقوف على ذلك السر ، ثم استحلاف لوران إياه بالألا يبيحه ولا يفشيه ، ثم ما كان من أمر سرقة المطابع وذهابه هائما بها على وجهه حول أمستردام ، ثم إلقائه عصي المسير في ميتر - كل هذا لا يشبه الحوادث الواقعية الصحيحة وإنما يشبه أسلوب الأساطير والخرافات المخترعة الملفقة . وعلى ذلك فالرواية ضعيفة لا يصح الأخذ بها .

ويبقى أن مخترع الطباعة هو «حنا جوتمبرج» الألماني كما يسلم بذلك جمهور الكتاب ، وإن كانوا يسلمون أيضا بأنه قد سبقه عدة محاولات ، لعل محاولة لوران كوستر الهولندى كانت إحداها .

وخلاصة تاريخ هذا الاختراع هو أن جوتمبرج ولد بمدينة ميتر سنة ١٤٠٠ م وتربى بها إلى سن الخامسة والعشرين ، ثم هجرها إلى ستراسبورج ، فأقام بها عشرين سنة إلى سنة ١٤٤٤ م . وقد صرف مدة هذه الإقامة في مشاركة صانع هناك في بعض الصناعات ، ثم انفصل عنه وعاد إلى ميتر . وقد كانت إقامة جوتمبرج في ستراسبورج هذه المدة سببا في أن يدعى أهالى ستراسبورج أن فن الطباعة قام بها أولا ، ومنها انتقل إلى ميتر بانتقال جوتمبرج إليها . وهذا غير ثابت أيضا ، ولعل الفكرة وجدت في ستراسبورج ، أما تحقيقها وظهورها بشكل عملي فلم يحدث إلا في ميتر التى يرجع إليها أقدم أثر طباعى .

انتقل جوتمبرج إلى ميتر في سنة ١٤٤٤ م واتفق مع «حنا فوست» - وهو من أهالى ميتر وكان يشتغل بمهنة الصياغة وأثرى منها حتى أصبح من أغنياء المدينة - ثم استخدما

صانعا ماهرا اسمه "بطرس شوفر". ولا شك في أن فوست قد أعان جوتبرج بهالة وصناعته؛ إذ أن صناعة الصياغة قريبة جدا من صناعة عمل الحروف. وقد صنع الحروف أولا من الخشب بحجم كبير ثم صنعا حروفا ذات حجم صغير من الخشب أيضا، ثم توصلا إلى صناعتها من الرصاص كما هو سائد الآن. ومن هنا يمكن أن يبدأ تاريخ فن الطباعة الحقيقي المثمر.

وظل جوتبرج وفوست يعملان معا بمساعدة «شوفر» إلى سنة ١٤٥٥ م حين وقع نزاع بينهما، فانفصلا، وترك جوتبرج نصيبه من المطبعة نظير قدر من المال أعطاه إياه فوست. إلا أنه لا يوجد أى أثر ثبت أنهما أصدرتا معا كتابا طوال المدة من ١٤٤٤ إلى ١٤٥٥ والظاهر أنهما أصدرتا كتابا صغيرة مطبوعة بالحروف الخشبية الأولى لم يبق منها الآن شيء.

أما جوتبرج بعد أن ترك فوست فقد استعان ببعض أغنياء ميتر، وأنشأ مطبعة أخرى وظل يعمل بها إلى أن توفي في نفس المدينة في سنة ١٤٦٨ م، أما فوست بعد أن استقل بالمطبعة كما سبق فقد شارك العامل شوفر وصاهره، واستمر يعملان في المطبعة معا. وينسب إليهما اختراع «أمهات» الحروف الدائمة التي تُصب عليها الحروف المصنوعة من الرصاص التي تستخدم في الطبع. أما الحروف التي كانا يستخدمانها أيام شركة جوتبرج فكانت تحفر على الرصاص مباشرة.

والثابت هو أن أول كتاب طبع بحروف مستقلة تجمع وتفكك هو «الإنجيل» الذي طبع باللغة اللاتينية في سنة ١٤٥٥ م بمدينة ميتر ويحمل اسم جوتبرج^(١). ومن هذا كان جوتبرج هو أقدم منتج معروف في فن الطباعة. فهو صاحب الفكرة الأولى، وهو الذي دعى فوست إلى مشاركته لاحتياجه إلى المال وهو الذي أصدر أول كتاب يصح أن يسمى مطبوعا بالمعنى الصحيح.

وظلت مطابع ميتر تعمل، وانتقل فن الطباعة منها إلى غيرها من مدن ألمانيا، ثم انتقل الفن إلى أمم أوروبا الأخرى. وكان الإيطاليون أسبق الأمم جميعا إلى اتخاذ صناعة

الطباعة عن الألمان. فوجدت أول مطبعة في إيطاليا في سنة ١٤٦٧ م وبعد هذا التاريخ بعدد قليل من السنين أصدرت مطبعة «الدين» بالبندقية (Aldine Press of Venice) مطبوعات في الآداب اليونانية واللاتينية ثم انتقل فن الطباعة إلى فرنسا واستغرق استقراره فيها مدة طويلة، فقد سافر فوست إلى باريس حوالي سنة ١٤٦٦ م ليبيع نسخا من الإنجيل كان قد طبعها في مطبعته بميتر، فكفّر بعض الفرنسيين وألقى به في السجن، لولا أن لويس الحادي عشر أطلق سراحه ليقف منه على أسرار هذا الفن. ولكنه مات بعد قليل في باريس بحمى انتابته. إلا أن لويس الحادي عشر اهتم بالأمر، فأحضر من ميتر ثلاثة عمال لهم دراية بالطباعة. وكانت مطبعة فوست مازال تعمل في ميتر تحت إدارة شريكه وصهره شوفر. وباشر هؤلاء العمال الثلاثة طبع بعض الكتب في باريس، فامتعض الناسخون من ذلك لأنهم رأوا فيه قضاء على مهنتهم وقطعا لأرزاقهم، فخاربههم واتهموهم بالسحر وألبوا برلمان باريس عليهم، فأمر بصادرتهم. إلا أن لويس الحادي عشر خلصهم ووضعهم تحت حمايته ومنحهم كثيرا من الامتيازات. وبالرغم من ذلك فقد مات لويس الحادي عشر في سنة ١٤٨٣ م دون أن تثبت أقدام فن الطباعة في فرنسا. وحذا لويس الثاني عشر (١٤٩٨ - ١٥١٥ م) حذو سلفه، فأنشأت في عهده بعض مطابع في باريس وظهرت أولى مطبوعاتها في سنة ١٥٠٧ م وتأثره فرنسوا الأول (١٥١٥ - ١٥٤٧ م) في تشجيع الطباعة وحماية المشتغلين بها حتى انتشر الفن في فرنسا. ثم انتقلت الطباعة بعد ذلك إلى إسبانيا في ١٤٧١ م وانتشرت المطابع بها بعد مقاومة أيضا. ثم انتقلت إلى إنجلترا في نفس السنة تقريبا وحوربت فيها هي الأخرى محاربة شديدة، واضطهد القائمون بالمطابع اضطهادا مؤلما، ولكنها شاعت وانتشرت بالرغم من كل ذلك، وظهر أول كتاب مطبوع باللغة الإنجليزية في سنة ١٤٧٧ م. ولم يدخل فن الطباعة روسيا إلا بعد ذلك التاريخ بقرن من الزمان تقريبا.

ظهور الطباعة العربية في أوروبا

كانت الروح الدينية قوية جدا في العصور الوسطى حتى كان الناس في تلك العصور يصبغون كل شيء بصبغة الدين. وما كاد فن الطباعة يظهر حتى اتجه به الأوروبيون وجهة دينية، غرضها طبع الإنجيل بلغته الأصلية من جهة، ثم نشر آرائهم الدينية بين غيرهم من

أصحاب اللغات الشرقية من جهة أخرى . ولذا لم يمس على اختراع الطباعة بالحروف المفردة إلا قليل من السنين حتى كان أبطال تلك الصنعة قد اتجهوا إلى عمل حروف لطبع اللغات الشرقية .

وقد كانت اللغة العبرية أول لغة شرقية اجتذبت عناية المهتمين بالطباعة ، ولا غرابة في ذلك فهي لغة الإنجيل والتوراة . وقد طبع التوراة بالعبرية في الربع الأخير من القرن الخامس عشر في فيرارا (Ferrara) بإيطاليا . وسرعان ما انتشر طبع الكتب العبرية في إيطاليا فوجدت مطابع عبرية في سونسينو (Soncino) بدوقية ميلانو ، ثم في البندقية ثم انتقل ذلك إلى باريس . ثم اتجهت عناية المهتمين بالدين إلى اللغة العربية ، فكانت ثاني لغة شرقية وضعت لها حروف وطبع بها كتب . وقد قامت أول مطبعة عربية في فانو (Fano) بإيطاليا أمر بإنشائها البابا يوليوس الثاني في أوائل القرن السادس عشر ، وعهد بها إلى الطباع جريجوري جرجس البندقي . وقد أصدرت هذه المطبعة في سنة ١٥١٤ م أول كتاب طبع باللغة العربية وهو كتاب " صلاة السواعي " حسب طقوس كنيسة الإسكندرية ويقع الكتاب في ٢١١ صحيفة . ثم انتقلت الطباعة العربية إلى جنوة فطبع بها في سنة ١٥١٦ م سفر الزبور بأربع لغات ، هي : العبرية واليونانية والعربية والكلدانية ، ومع كل لغة من هذه ترجمة لاتينية مطابقة لها . وكان كتابا ضخما الحجم كبير القطع . ثم انتقلت الطباعة العربية بعد ذلك إلى البندقية ، وطبع بها القرآن باللغة العربية في سنة ١٥٣٠ م ولكن النسخ أهدمت خوفا من أن تؤثر في عقائد المسيحيين .

وفي سنة ١٥٣٨ م نشر الطباع " بوستل " بباريس مبادئ اثنتي عشرة لغة شرقية بحروفها الأصلية . منها السامرية والسريانية والقبطية والحبشية . وسرعان ما انتشرت حروف تلك اللغات في المطابع الأوروبية وطبع بها كتب دينية عديدة .

على أن اللغة العربية نالت النصيب الأوفر من عناية المطابع ، فكثرت مطبوعاتها العربية ، وعلى الأخص في مطابع روما . ففي سنة ١٥٦٦ م أصدرت مطبعة مدرسة الآباء اليسوعيين بروما كتاب " اعتقاد الأمانة الأرثوذكسية في كنيسة رومية " لأحد الآباء اليسوعيين . ثم كتاب جدل في صحة الدين المسيحي لنفس الأب سماه " مضاجعة

روحانية بين عالمين " . وفي سنة ١٥٨٤ م طبع بهذه المطبعة أول كتاب علمي باللغة العربية هو كتاب " الإستان في عجائب الأرض والبلدان " وهنا نلمس كيف ابتدأ الغرض الديني يتحول إلى الناحية العلمية الخالصة . ومن مطابع روما العربية التي اشتهرت أيضا مطبعة « الميديسي » التي أصدرت كتباً عربية عديدة أولها كتاب الأناجيل المقدسة في سنة ١٥٩١ م وقد قيل إنه جميل الطبع متن الصور ، إذ نقشها على الخشب " تمبستا (Tempesta) " أمهر حفاري ذلك العصر . وفي السنة التالية نشرت المطبعة كتاب « مبادئ اللغة العربية » ليوحنا ريوندي ثم كتاب « نزهة المشتاق في ذكر الأمصار والآفاق » لأبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الأدرسي ، وفي سنة ١٥٩٣ نشرت هذه المطبعة أيضا قانون ابن سينا في الطب ، وفي آخره كتاب النجاة . وفي سنة ١٥٩٥ م طبعت كتاب " تحرير أصول أقليدس " تأليف نصر الدين الطوسي . ومن المطابع العربية في روما أيضا مطبعة " سافري دي بريف . Savary de Brèves " الذي كان قنصلا لدى الباب العالي ، ومال إلى العلوم الشرقية ، فحفر في باريس " أمهات " لحروف العربية كانت أبجل من حروف مطبعة ميديسي ، ثم نقلها إلى روما ، وطبع بها كتاب " التعليم المسيحي " في سنة ١٦١٣ م وكتاب " المزامير " سنة ١٦١٤ م ، و " مبادئ اللغة العربية " لمنصور شلاق في سنة ١٦٢٢ م ، و " نحو اللغة العربية " لبطرس المطوشي الماورني في سنة ١٦٢٤ م ، وكتاب « إيساغوجي » في المنطق سنة ١٦٢٥ م . ومن المطابع العربية في روما أيضا " مطبعة جمعية انتشار الإيمان " وقد طبعت كثيرا من الكتب الدينية كما طبعت قاموسا عربيا إيطاليا للراهب دومينيك جرمانوس سنة ١٦٣٧ م .

وانتشرت الطباعة العربية في البلدان الأوروبية ولقيت عناية عظيمة . فمن ذلك مطبعة ليدن المشهورة بهولندا ، أنشأها " تومارينيوس Erpennius " سنة ١٥٩٥ م أي في أواخر القرن السادس عشر . ومن مطبوعاتها « أمثال لقمان » سنة ١٦١٥ م و " العهد الجديد " سنة ١٦١٦ م وقصة يوسف من القرآن ، وهو أول كتاب طبع مضبوطا بالشكل الكامل ، وكان هذا من مستحدثات هذه المطبعة . وقد اشتهرت مطبعة ليدن شهرة عظيمة بما نشرته باللغة العربية من الكتب ، وكان لها فضل عظيم على هذه اللغة . ومن ذلك أيضا المطبعة الملكية بباريس . وقد كانت حروفها من حفر سافري دي بريف السالف الذكر . وأول

كتاب طبع بها كان كتابا في صناعة النجو للقس جبرائيل الصهيوني والشماس يوحنا الحصري سنة ١٦١٣ م . ثم مطبعة لندن وأهم ما طبعته وقت إنشائها "تاريخ الدولة الخوارزمية" لأبي الفداء سنة ١٦٥٠ م . ثم مطبعة أكسفورد التي أنشئت في أواسط القرن السابع عشر ومن أهم ما أصدرته كتاب عبد اللطيف البغدادي في الأمور المشاهدة بمصر سنة ١٨٠٠ وانتشرت الطباعة العربية في عواصم أوروبا : جوتنجن وفيينا وبرلين وبطرسبرج وغيرها ، وطبعت ما لا يقع تحت الحصر من الكتب العربية (١) .

وهكذا ابتدأت الطباعة العربية بأوربا في أوائل القرن السادس عشر لأغراض دينية صرفة ، ثم ما لبث الغرض الديني أن تحول تدريجيا إلى الناحية العلمية إلى أن غلبت هذه الناحية في النهاية . ولم يشارف القرن السادس عشر على الانتهاء إلا وكانت مطبوعات المطابع العربية في لندن وباريس ولندن وأكسفورد ، كلها علمية الصبغة ولا نجد بين مطبوعاتها من الكتب الدينية إلا القليل النادر .

انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط

لم تكن الطباعة باللغات الشرقية تنتشر في أوربا حتى أخذت تنتقل إلى بعض بلدان الشرق . وكما كان غرض الأوروبيين دينيا حين نشرها فيما بينهم الطباعة الشرقية ، فقد كان إدخالها في الشرق لأغراض دينية كذلك . وكما كانت اللغة العبرية هي أولى اللغات الشرقية التي نالت عناية المشتغلين بالطباعة في أوربا ثم تليها اللغة العربية ، فقد كان دخول الطباعة بتلك اللغات بلدان الشرق على هذا الترتيب أيضا : اللغة العبرية ثم اللغة العربية .

(١) ليس قصدنا استيعاب كل ما أصدرته هذه المطابع من الكتب وإنما ذكرنا بعض مطبوعاتها على سبيل التمثيل فقط . ومن أراد التفصيل فليرجع إلى :

(أ) مجلة المشرق ، العدد الثاني ، سنة ١٩٠٠ م .

(ب) جورج زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة ١٩١١ — ١٩١٤ م) ، ج ٤ .

(ج) C. F. De Schnurrer, *Bibliotheca Arabica* (1811).

(د) Silvestre De Sacy, *Bibliothèque de M. Le Baron Silvestre De Sacy* (Paris, 1842).

وأشهر المطابع العبرية التي أنشئت في الشرق هي :

مطبعة الآستانة العبرية :

سبقت الآستانة (اسطنبول) غيرها من بلدان الشرق في أخذ فن الطباعة عن أوربا فقد قامت فيها أول مطبعة في الشرق كله . إلا أن هذه المطبعة الأولى لم تكن تابعة لحكومة السلطان أو لأحد الأتراك ، ولم تكن عربية الحروف ، وإنما كانت مطبعة عبرية أنشأها في الآستانة رجل يهودي اسمه الربى اسحق جرسون ، قدم الشرق خصيصا لينشر بين اليهود المقيمين فيه كتبهم الدينية وكان اعتمادهم قبله على المخطوطات التي لم يكن الحصول عليها ميسورا . ويرجع إنشاء هذه المطبعة إلى أواخر القرن الخامس عشر . ويرجع الفضل في قيامها وإطراد نجاحها إلى نفوذ بعض اليهود في الآستانة . فقد كان منهم الأطباء وكبار التجار وكانوا على اتصال وثيق بأولى الأمر في دار الخلافة .

وقد ظلت هذه المطبعة تخدم الآداب العبرية زهاء ثلثمائة سنة طبعت فيها ما يزيد على مائة كتاب في جميع العلوم والفنون ، إلا أن أغلبها كتب دينية . وأول كتاب طبع بها هو ملخص تاريخ اليهود ليوسيفوس بن كريبون وكان طبعه في سنة ١٤٩٠ م . واستمرت تطبع الكتب الدينية ، ولكنها لم تقتصر على هذا النوع من الكتب بل طبعت كثيرا من الكتب الأدبية شعرا ونثرا . وكذلك الكتب الطبية والتاريخية (١) . وقد طبعت المطبعة أيضا بعض الكتب العربية ولكن طبعها كان بالحروف العبرية لا بالحروف العربية . ومن ذلك بعض رسائل بن ميمون في الدين اليهودي ، وترجمة التوراة إلى العربية لسعيد الفيومي وطبعت بها في سنة ١٥٥١ م . أما الطباعة العربية بالحروف العربية فلم تقم في الآستانة إلا في أوائل القرن الثامن عشر أي بعد تاريخ هذه المطبعة العبرية بقرنين من الزمان .

(١) يوجد بيان بكثير من هذه المطبوعات في مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، عدد ٤ ، ص ١٧٥ .

مطبعة سالونيك العبرية :

لم يقتصر اليهود على مطبعة الآستانة ، بل أنشأوا مطابع عبرية في كثير من المدن واشتهرت من هذه المطابع مطبعة سالونيك . وقد أنشئت هذه المطبعة في أوائل القرن السادس عشر . وطبع بها كتب دينية وعلمية كثيرة منها خطب مدينا بن صموئيل سنة ١٥٢٠ م ومجموعة في الطب سنة ١٧٩٦ م .

مطبعة دير قزحيا العبرية :

يقع دير قزحيا جنوبي طرابلس وقد كانت المطبعة التي أنشئت فيه في أوائل القرن السابع عشر ، أول مطبعة دخلت بلاد الشام وقد كانت حروف هذه المطبعة سريانية وطبعت فيها اللغة العربية بالخط الكرشوني . وليس معروفا من مطبوعات هذه المطبعة إلا كتاب واحد طبع فيها في سنة ١٦١٠ م وهو كتاب المزامير ، ويقع في ٢٦٠ صحيفة من القطع الكبير ، وقد طبع في نهرين أحدهما سرياني والآخر عربي بالخط الكرشوني . وقد وصف الأب لويس شيخو نسخة من هذا المطبوع^(١) . ونحن نلخص هذا الوصف هنا لأنه يظهرنا على أن صناعة الطباعة في ذلك التاريخ كانت قد طعمت بالفن . فأولى صفحات الكتاب مكتوبة بالخط السرياني باللونين الأحمر والأسود ، ويحيط بالكتابة إطاران في وسطهما زخرفة دقيقة . وفي أعلى الصفحة كتبت البسملة بحروف كبيرة ، ثم عنوان الكتاب ، ويليهِ ترجمته بالعربية . وتحت اسم الكتاب رسم لشعار المطران الماروني بدمشق ، وهو أرزة كبيرة يستظل بها طير كالعنقاء ، وقد كتب على جناحيه الحرفان اللاتينيان (S.N) أي (Salus Nostra) ومعناها "خلاصنا" . وعند جذع الشجرة جدول ماء وعلى جانبيه سنبلتان إشارة إلى الخصب ، وكتب حول هذه الصورة اسم المطران سرطيس باللاتينية ، وفوق الشعار صليب مربع وعلى جانبيه أربعة أبيات من الشعر غاية في السخافة والركاكة . وكتب في أسفل الصفحة : "بالحبس المكرم الكائن في وادي قوزحيا في جبل لبنان المبارك على يد المعلم بسكالى ألي وعلى يد الحقير يوسف بن عميمة الكرّم مسداني

باسم شماس في تاريخ سنة اسى ربا (أى ١٦١٠ ربابية) وفي ختام آخر صحيفة كتب «أنا الحقير بين المطارين المطران جرجس ابن عميرة الهدناني نظرت وقرت هؤلاء المزامير وما وجدت فيهم شيئا يضادد الأرثوذكسية لكن نافعين لخلاص نفس من يقرأ فيهم» . اهـ . وقد كانت حروف هذا المطبوع مضبوطة بالشكل الكامل . إلا أن مطبعة دير قزحيا لم تستمر طويلا ، بل قضى عليها لأسباب وأحوال مجهولة تماما حتى عند رهبان الدير أنفسهم . على أنها جددت في أوائل القرن التاسع عشر .

بعد ذلك تدخل الطباعة العربية بلدان الشرق وتنتشر فيه ، وقد كانت حلب أول مدينة شرقية تنشأ فيها مطبعة عربية ، ثم الآستانة ، ثم القاهرة ، ثم مالطه ، ثم بيت المقدس ، ثم العراق . وإنا مرّتبون فيما يلي هذه المطابع حتى تبين موقع المطبعة المصرية منها .

مطبعة حلب العربية :

أنشئت أول مطبعة عربية في الشرق الأدنى بمدينة حلب في أوائل القرن الثامن عشر . والمسلم به أن الذى أنشأها هو أثناسيوس الرابع البطريرك الأنطاكي ، الذى رحل في سنة ١٦٩٨ إلى بخارست ، وطبع هناك بعض الكتب الدينية باليونانية والعربية . ولما عاد إلى حلب أنشأ فيها المطبعة ولكن اختلفت في حروف هذه المطبعة . فقال شنورر (Schnurrer) إن حروف حلب هي نفس حروف بخارست . جلبها أثناسيوس^(١) معه . وخطأ دى ساسي (De Sacy) رأى شنورر لأنه وجد اختلافا كبيرا بين حروف حلب وحروف بخارست^(٢) .

ويتردد الأب لويس شيخو بين أن يكون أثناسيوس استصحب معه إلى حلب الكاهن أتايموس الذى طبع له بعض الكتب في بخارست ، وهذا قام بصب الحروف وبين أن يكون تعلم هو نفسه هذا الفن وعلمه أناسا من أهل حلب^(٣) . ويرى

(١) C. F. De Schnurrer, op. cit., p. 270.

(٢) De Sacy, op. cit., Vol. I, p. 289.

(٣) مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ص ٣٥٦

جورجي زيدان عن جورج خياط أحد محامي حلب أن الذي حفر هذه الحروف وصيها هو الشماس عبد الله زانخر الحلبي وكان صائغا ماهرا (١).

ولسنا نملك وسائل لتحقيق هذه المذاهب المختلفة . وأيا ما كانت طبيعة تلك الحروف فقد كانت في حلب مطبعة عربية ، كان أول مطبوعاتها كتاب طقوس كنسية طبع بها في سنة ١٧٠٢ م . ثم طبع بها الانجيل في سنة ١٧٠٦

وقد قرر الأب لويس شيخو أن حروف مطبعة حلب كانت خشنة والطبع بها غير متقن وإن كان واضحاً . قال ونحن لا نعلم كيف انتهت هذه المطبعة ولا كيف بطلت آلاتها وتضعضت حروفها .

مطبعة الآستانة العربية :

أنشئت ثاني مطبعة عربية في الشرق في الآستانة في العشر الثاني من القرن الثامن عشر، أي بعد مطبعة حلب بحوالي عشر سنوات . وقد كانت اتجهت رغبة بعض الرجال إلى إنشاء مطبعة قبل ذلك التاريخ . ولكن رجال الدين لم يوافقوا على ذلك بدعوى أنها مخالفة للدين ، ولم يجرؤ أحد على إنشاء مطبعة بعد هذه الفتوى .

ولقد أمدنا جودت في تاريخه المشهور بتاريخ هذه المطبعة (٢) . وهو يتلخص في أن الفضل في إنشاء المطبعة يرجع إلى محمد افندي جلبي الذي كان سفيراً للباب العالي في باريس أيام السلطان أحمد الثالث ، و إلى ابنه سعيد افندي الذي صار صدرا أعظم فيما بعد . وقف سعيد هذا على مزايا فن الطباعة في باريس مدة إقامته فيها أيام سفارة أبيه . فلما عاد سعيد إلى الآستانة أخذ ينشر فكرة إنشاء مطبعة بدار الخلافة بين المشتغلين بالعلوم والفنون . واتصل بالصدر الأعظم ابراهيم باشا صهر السلطان فشجعه فكتب له تقريراً التمس فيه السماح له بطبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والهيئة وسائر الفنون ماعدا

كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . ورفع ابراهيم باشا العريضة إلى السلطان ، بعد تردد كبير وبعد أن وقع عليها بعض علماء العصر بالتعصيد . وقد وافق السلطان وأصدر فرماناً العالي موقعا عليه بالخط الشريف في سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٢ م ، مرخصاً لسعيد افندي بطبع جميع أنواع الكتب إلا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . بعد أن أصدر شيخ الإسلام عبد الله افندي فتوى بجواز ذلك .

وتعرف سعيد في الآستانة إلى رجل يدعى ابراهيم أغا ، مجرى المولد نصراني الدين ثم أسلم واشتغل بخدمة الدولة ، وهو من أرباب الصناعة ، فأمد به بالمال والتعصيد وتعاونوا في إنشاء المطبعة ، فحلبا لها الآلات وسكب ابراهيم أغا الحروف وجعلها على استعداد للطبع (١) . وعين اسحق افندي قاضي الآستانة سابقاً ، ويرى زاده افندي قاضي سالونيك سابقاً ، وأسعد افندي اليانيلي ، وموسى افندي شيخ مولوية قاسم باشا ، مصححين للطبوعات . وفي سنة ١١٤١ هـ — ١٧٢٨ م أصدرت المطبعة أولى مطبوعاتها وهو كتاب صحاح الجوهري الذي نقله إلى التركية وناقولي . وكان طبعه في جزئين باع الأول ٦٦٦ صفحة والثاني ٧٥٦ صفحة ، وكان ثمنه خمسة وثلاثين قرشا . وطبع في أوله صورة فتوى شيخ الإسلام بجواز الطبع ، وصورة فرمان العالي بالترخيص به ، وصورة تقرير سعيد افندي إلى الباب العالي ، والتوقيعات التي وقعها عليه علماء الآستانة . واستمرت المطبعة تنشر بعض الكتب في السنوات التالية لسنة ١٧٢٨ ، وقد صنع ابراهيم أغا المجري حروفا فرنسية ، وطبع خريطة البحر الأسود وبحر الخزر باللغتين التركية والفرنسية .

على أن حياة مطبعة الآستانة كانت مضطربة كما كان إنتاجها صغيراً محدوداً . فقد أورد المستشرق هاجر برجستال في تاريخه للإمبراطورية العثمانية قائمة بمطبوعات الآستانة في أثناء قرن من إنشائها ، وقال عن هذه القائمة إنها كاملة ومرتبطة حسب تواريخ الطبع (٢) ، وهي تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من ضعف المطبعة وقلة إنتاجها .

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ، وأيضاً :

J. De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris, 1839), Tome XIV, p. 197.

(٢) *Id.* pp. 493-507

(١) جورج زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٥٥

(٢) عبد القادر افندي الدنا (مترجم) ، تاريخ جودت (بيروت ، ١٣٠٨ هـ) ، ص ٨١ — ٨٤

إحصاء بعدد مطبوعات مطبعة الآستانة من ١٧٢٨ إلى ١٨٣٠

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٢٨	٢	١٧٣٣	١
١٧٢٩	٣	١٧٣٤*	١
١٧٣٠	٣	١٧٤١	٣
١٧٣١	—	١٧٤٢	١
١٧٣٢	٣		

وبعد سنة ١٧٤٢ تتعطل المطبعة وتكف عن نشر الكتب مدة أربعة عشر عاما ، وتكون قد أصدرت منذ ابتداء الطبع بها من سنة ١٧٢٨ إلى ١٧٥٥ أى في سبع وعشرين سنة بما في ذلك سنوات التعطيل ، سبعة عشر كتابا تقع في ثلاثة وعشرين مجلدا . وبلغ عدد نسخها جميعا : ١٢,٥٠٠ نسخة ، إذا ما كان يزيد عدد النسخ المطبوعة من أى كتاب على ٥٠٠ نسخة إذا استثنينا "لغاتى ونقولى" و"وتحفه الكبار فى أسفار البحار" ، وهى أولى مطبوعات المطبعة وطبع من كل منها ٢٠٠٠ نسخة^(١) .

ولما أعيد فتح المطبعة بعد انقضاء فترة التعطيل أصدرت الطبعة الثانية للكتاب "لغاتى ونقولى" فى سنة ١٥٧٦ ، وبعد هذه الطبعة الثانية عطلت المطبعة فترة جديدة بلغت سبعا وعشرين سنة . فلم تصدر مطبوعات إلا فى سنة ١٧٨٣ ، وكان طبعها فى تلك السنة بآلات صدئة وحروف مكدودة رديئة الخط . ويعزو جودت هذا التعطيل الطويل إلى أن إبراهيم أغا (الجرى) توفى فى سنة ١٧٤٥ وخلفه فى نظارة المطبعة إبراهيم افندى القاضى فباشم الطبعة الثانية للكتاب ونقولى السالفة الذكر (١٧٥٦ م) ، ثم توفى فى وقت كانت فيه الدولة منشغلة بشؤونها الخارجية (الحرب مع روسيا والنمسا) فألهاها

(١) وبعد سنة ١٧٣٤ يقف إنتاج المطبعة مدة ست سنوات من ١٧٣٥ إلى ١٧٤٠ فلا تصدر المطبعة شيئا من المطبوعات خلالها ، ثم تستأنف النشر فى سنة ١٧٤١ كما هو واضح بالجدول .

ذلك عن تعيين خلف له فى إدارة المطبعة فأهملت إلى سنة ١٧٨٣^(١) . إلا أن عملها بعد أن أعيد فتحها للمرة الثانية كان ضعيفا متقطعا وذلك يتبين من بقية الإحصاء :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٨٣	١	١٨٠٧	١
١٧٨٤	١	١٨٠٨	—
١٧٨٥	١	١٨٠٩	١
١٧٨٦	—	١٨١٠	—
١٧٨٧	—	١٨١١	١
١٧٨٨	—	١٨١٢	٢
١٧٨٩	—	١٨١٣	—
١٧٩٠	—	١٨١٤	١
١٧٩١	١	١٨١٥	١
١٧٩٢	—	١٨١٦	—
١٧٩٣	٢	١٨١٧	٢
١٧٩٤	—	١٨١٨	٢
١٧٩٥	١	١٨١٩	٣
١٧٩٦	—	١٨٢٠	٣
١٧٩٧	١	١٨٢١	١
١٧٩٨	٢	١٨٢٢	٤
١٧٩٩	١	١٨٢٣	—
١٨٠٠	١	١٨٢٤	٣
١٨٠١	١	١٨٢٥	٣
١٨٠٢	٥	١٨٢٦	—
١٨٠٣	٤	١٨٢٧	٤
١٨٠٤	٤	١٨٢٨	٧
١٨٠٥	٢	١٨٢٩	٥
١٨٠٦	١	١٨٣٠	٣

(١) تاريخ جودت ، ص ٨٣

ومن هذا الإحصاء يمكننا أن نرى تقطع عمل المطبعة ، وقلة إنتاجها ، واضطراب حياتها ظاهراً جلياً . فطبوعاتها في سنة واحدة لم تزد على سبعة كتب منها تقويمان ، وكان ذلك في سنة ١٨٢٨ م . أما بقية سنوات القرن الذي يتضمنه الإحصاء فلم يزد إنتاجها السنوي على خمسة كتب في القليل النادر . على أن معظم السنوات لم يزد إنتاجها فيها على كتاب أو كتابين . ومنها ثلاث عشرة سنة لم تصدر المطبعة فيها شيئاً ، منها خمس سنوات متتالية ، والباقي متفرقة بين السنين . فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد مطبوعاتها في قرن وسنتين من سنة ١٧٢٨ م إلى ١٨٣٠ م لم يزد على أربعة وتسعين كتاباً منها تقاويم أولى بها أن لا تحسب وأن طبعها كان رديء الخط نتيجة لتآكل الحروف وعدم تغييرها كما قرّر كل من هامر وجودت ، عرفنا أن مطبعة الآستانة كانت ضعيفة وأنها كانت إلى الاختصار أقرب منها إلى الحياة .

إلا أننا يجب ألا ننسى أن مطبعة الآستانة صبت حروفاً جديدة حوالى سنة ١٨٠٠ م بمعرفة ناظرها عبد الرحيم افندي ، وأنها نهضت في العصور المتأخرة نهضة لا بأس بها كما أصدرت كتب الدين والفقه بعد أن صدرت الفتوى بجواز طبعها أخذاً بالمذهب القائل «الأمور بمقاصدها» كما قال جودت . كما أجاز هذا المذهب تجليد القرآن . وقد كانت معظم مطبوعات الآستانة تركية ولم يكن بينها إلا قليل جداً من الكتب العربية والفارسية .

مطبعة دير مر حنا بالشويز :

الشويز إحدى قرى لبنان بها دير كبير أنشئت به ثالث مطبعة عربية في الشرق ، وكان إنشاؤها في أواخر الثالث الأول من القرن الثامن عشر حوالى سنة ١٧٣٣ م . وقد اختلف في منشئ هذه المطبعة . ويذهب الأب لويس شيخو إلى أن الأب بطرس فروماج اليسوعي الذي كان رئيساً عاماً للرسالة اليسوعية في سوريا هو الذي جلب المطبعة من فرنسا على حساب عبد الله زاحرو وهو من حلب ، فر إلى لبنان على أثر اضطهاده بسبب اعتناقه المذهب الكاثوليكي وساعده على إنشائها . ويستند في هذا الرأي على بعض رسائل الأب فروماج المذكور قال إنه وقف عليها ^(١) .

وقد كانت كل مطبوعات مطبعة الشويز تقريباً دينية . وأول كتاب صدر عنها هو كتاب «ميزان الزمان» للأب نيرتيرج اليسوعي تعريب الأب بطرس فروماج وطبع بالمطبعة في سنة ١٧٣٤ م . ثم كتاب المزامير طبع في سنة ١٧٣٥ م . وقد استمرت منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر وما زالت معظم مطبوعاتها دينية ^(١) .

مطبعة القديس جاورجيوس ببيروت :

وهي رابعة المطابع العربية في الشرق . أنشأها الروم الأرثوذكس في دير القديس جاورجيوس ، في أواسط القرن الثامن عشر ، على أثر ما رأوه من الفوائد التي عادت على الروم الكاثوليك بنشر كتبهم من مطبعة الشويز وقد أنشأ مطبعة ببيروت هذه رجل يدعى الشيخ يونس نيقولا الجبيلي المشهور بأبي عسكر ، فقد صنع حروفاً قلدها حروف مطبعة الشويز وأعد المطبعة إعداداً حسناً . وأول ما نشرته هذه المطبعة كتاب المزامير طبع بها سنة ١٧٥١ م وعدد صفحاته ٣٦٧ صفحة صغيرة القطع ثم بطل العمل بالمطبعة بعد ذلك وأصبحت معطلة ما يقرب من قرن . ثم أعيدت إلى العمل في منتصف القرن التاسع عشر ثم جددت سنة ١٨٨١

مطابع الحملة الفرنسية في مصر :

وأول مطبعة دخلت وادى النيل هي المطبعة التي أحضرها نابليون بونابرت مع حملته على مصر . وقد كان وما زال لهذه المطبعة خرافة اشتهرت بين الناس . فقد زعم الفرنسيون وزعم وراءهم العالم أن السبب الذي دعاهم إلى إحضار مطابعهم إلى مصر إنما هو الرغبة في كشف مصر عالمياً وطبع مؤلفات عنها . وهذا محض اختلاق فالحملة كانت من أساسها عمل حربي لا دخل للبحث العلمي فيه ، فما كان البحث العلمي يوماً من الأيام ليتم بواسطة حملة حربية معدة بوسائل القتال والتدمير في البر والبحر . أما العلماء والمطبعة فكانوا وكانت وسائل لتسهيل مهمة حكم مصر على بونابرت . فالعلماء يبحثون له نظمها وطبيعتها والمطبعة

(١) تجد قائمة مطبوعات هذه المطبعة في كتاب :

تأشركه ما يريد من منشورات النفاق والتضليل على المصريين . ومما يدحض هذه النظرية أن بونايرت قد جهز حملته على طولون بمطبعة قبل حملته على مصر بخمس سنوات ومن الصدف أن مدير مطبعة حملة طولون هو نفس مدير مطبعة الحملة المصرية كما سيحيى . فهل قصد نابليون أيضا كشف طولون الفرنسية علميا ؟ .

ولم يكن للفرنسيين بمصر مطبعة واحدة وإنما كان لهم ثلاث مطابع ، أو مطبعتان بثلاثة أسماء ، كيفما اقتضت حاجتهم بمصر وهذه المطابع هي :

أولا — المطبعة الشرقية الفرنسية بالاسكندرية

L'Imprimerie Orientale et Française

وقد كان مدير هذه المطبعة هو المستشرق جان يوسف مارسيل (J. J. Marcel) أحد علماء جيش الشرق . وكانت أولى المطابع الفرنسية إصدارا للطبوعات في مصر ، إذ بدأ عملها على ظهر الباخرة الشرق (Orient) في عرض البحر حين طبع بها مارسيل أول منشورات بونايرت إلى المصريين ، وهو ذلك المنشور المشهور الذي وزع في الاسكندرية عقب نزول الجيش فيها مباشرة^(١) . صدرت الأوامر إلى مارسيل بكتابة المنشور وطبعه فبدأ في ذلك . وقد كان صندوق الحروف موضوعا في الباخرة بدون إشارة تميز بين الصندوق والغطاء ، وصادف أن فتح الصندوق وغطاؤه إلى أسفل فسقطت الحروف وبعثرت واختلطت بعضها ببعض حتى كاد طبع المنشور يتعطل لولا أن استخدم مارسيل بعض الجنود في ترتيب بعض الحروف المختلطة وقام بطبعه^(٢) .

وقد كانت آلات هذه المطبعة وحروفها مأخوذة من المطبعة الملكية بباريس وكانت تحتوى على ثلاثة أنواع من الحروف : فرنسية وعربية ويونانية وهذه هي أسبق المطابع الفرنسية إلى العمل في مصر . أما مطبوعاتها فقد توصلنا منها إلى ما يأتي :

(١) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، يولاق ١٢٩٧ هـ ، ج ٣ ، ص ٤ — ٥٥ .

(٢) M. Belin, "Notice Nécrologique et Littéraire Sur M. J. J. Marcel," Journal Asiatique. 5e Série, Tome III, 1854, p. 555 .

(١) "تعريفه النقود" — طبعت بالاسكندرية في ٥ يوليه سنة ١٧٩٨ م . وهي أولى مطبوعات المطبعة الشرقية الفرنسية بها .

(٢) « الهجاء العربي والتركي والفارسي » — وضعه مارسيل للاستعانة به في أعمال المطبعة الشرقية الفرنسية . وطبع بها في ست عشرة صحيفة في سنة ١٧٩٨ م قبل ١٥ أكتوبر من تلك السنة . وكان ثمنه ستة عشر ميدي على ورق عادي وأربعة وعشرين ميدي على ورق مصقول .

(٣) « تمارين للقراءة العربية الفصيحة » — وهي مقتطفات من القرآن . وضعها مارسيل لفائدة من يريد أن يتعلم هذه اللغة من الفرنسيين . وطبعت بالمطبعة في اثنتي عشرة صحيفة في سنة ١٧٩٨ م . وثمنها اثنا عشر ميدي على ورق عادي وعشرون ميدي على ورق مصقول .

(٤) « مجموعة قوانين » — وهي تشمل قرار المؤتمر الوطني في ١٢ مايو سنة ١٧٩٣ م . وقانون عقوبات حربى لجيوش الجمهورية في حالة الحرب وغير ذلك . وقد طبع في ثمان وسبعين صحيفة في تاريخ مجهول .

وقد تكون هذه المطبعة طبعت مطبوعات أخرى غير هذه لم نتوصل إليها ، إلا أن ما سبق هو كل ما عرفه الكتاب وعرفناه من ذلك . ولا شك في أنها أصدرت عددا كبيرا من المنشورات العربية للمصريين كان أولها المنشور المشهور الذى سبقت الإشارة إلى طبعه على ظهر الباخرة "الشرق" . وكذلك عددا كبيرا من التعليقات الفرنسية للجنود الفرنسيين .

ثانيا — مطبعة مارك أورل الملحقة بالجيش في القاهرة

L'Imprimerie de Marc Aurel, Imprimeur de L'armée, au Quartier des Français.

كانت المطبعة الفرنسية الثانية مطبعة خاصة بالجيش تلازمه أينما سار وتطبع ما يصدره قواده من الأوامر اليومية للجنود . وقد كان مديرها يدعى يوسف أمانويل مارك أوريل . ولد في مدينة "فالانس Valence" على نهر الرون . وهو ابن بيير مارك أمانويل طابع هذه

المدينة . وكان يوسف أوريل صديقا حميا لبونابرت اتصل به أثناء زيارته لمدينة فالنس وتردد على مكتبته . وفي سنة ١٧٩٣ م عين طباعا للحملة طولون ، وكان عمره لا يتجاوز الثمانية عشر ربيعا . وفي ٢٥ أبريل سنة ١٧٩٨ عينه بونابرت طباعا للحملة الفرنسية على مصر . ورسا الأسطول على الاسكندرية في ٣٠ يونيو فأنزل أوريل مطبعته فيها ولكنها لم تعمل في هذه المدينة بل تبع الجيش بها إلى القاهرة^(١) .

وقد كان أول ما أصدرته هذه المطبعة من المطبوعات أمر باللغة الفرنسية طبعه أوريل بمطبعته في عرض البحر على ظهر الباخرة جستيس (Justice) ووزع على الجنود في أول يولييه سنة ١٧٩٨ م يوم دخول الاسكندرية^(٢) .

أما عن مكان المطبعة بالقاهرة فقد كانت دائما ملازمة لمعسكرات الجيش . وعند ما ثارت القاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨ م نقلت المطبعة إلى الجيزة ؛ ولكنها عادت إلى القاهرة بعد أن أخذت الثورة . ونقلت إلى القلعة في النهاية لأنها كانت إحدى معسكرات الجيش الفرنسي ؛ وفيها تفشى الوباء في عمال المطبعة كما تفشى في غيرهم من الفرنسيين فمات تسعة من عمالها البالغين تسعة وعشرين عاملا في ساعات قليلة .

وقد ظل مارك أوريل يباشر العمل بمطبعته إلى أن خرج نابليون من مصر وسافر إلى فرنسا ؛ فتنازل عن مطبعته للحكومة في ١٨ مايو سنة ١٨٠٠ م وعاد إلى فرنسا هو الآخر^(٣) .

أما مطبوعات مطبعة أوريل هذه فهي :

(١) الأمر الفرنسي السالف الذكر الذي طبع على ظهر الباخرة (جستيس) .

(٢) أمر فرنسي آخر للجنود طبعه في القاهرة في ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٨ وهو أول ما طبع في القاهرة .

Notice Imprimee sur la Famille Marc Aurel, Archives de la Drôme (France), (١)
Après M. Albert Geiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", Bulletin de l'Institut Égyptien. 5me. Série, Tome I, 1907, p. 142.
Pierre Larousse, Grand Dictionnaire Universel, Tome x, p. 1131.

S. De Sacy, Chrestom. Arabe (2e édit.), Tome III, p. 368. note 115, après Geiss, (٢)
op. cit., p. 144.

Notice Imprimée-----, op. cit., après Geiss, op. cit., p. 142. (٣)

(٣) "رائد مصر (Courier de l'Egypte)" - وهي جريدة فرنسية سياسية أنشأها مارك أورل وطبعها بمطبعته وصدر أول أعدادها في ١٢ فركتيدور سنة ٦ للجمهورية الفرنسية (٢٨ أغسطس سنة ١٧٩٨) وأعان عنه بالعبرة الآتية :

«يحيط مارك أورل علم مواطنيه أن ثمن رائده المصري ستة ميّدى . ويخفف ثمن ثلاثين عددا إلى مائة وخمسين ميّدى فقط ، ولا يحصل على هذا الامتياز إلا من يدفع ثمنها مقدما ويرجو جميع المواطنين الذين يرغبون في جريدته أن يوافوه بطلباتهم مشفوعة بالثمن . بعنوان القاهرة ؛ مطبعة مارك أورل طابع الجيش بالمعسكرات الفرنسية » .

وكان رائد مصر يصدر كل خمسة أيام في أربع صفحات . ولم يطبع منه بمطبعة مارك أورل إلا الثلاثون عددا الأولى . ثم أخذ يطبع بعدها بالمطبعة الأهلية كما سيحىء .

(٤) الأعشور المصري (La Décade Egyptienne) - وهي جريدة أدبية بحتة كان ينشر بها المقالات الأدبية والأبحاث العلمية والفنية والتجارية ولم يكن لها أى صبغة سياسية . وكانت هذه الجريدة تصدر كل عشرة أيام . وكان كل عدد يحتوى على أربع ورقات أى ثمانى صفحات . وقد أعلن عن هذه الجريدة في ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٨ م ، ولكنها لم تصدر إلا في ١٥ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وعرض مارك أورل أولى أعدادها للبيع في ١ و ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ .

ولم يطبع من الأعشور المصري بمطبعة مارك أورل إلا العددان الأول والثاني ولكن بونابرت لم يعجبه الطبع لأنه كان يتوخى فيها الاعتناء والتأنق فأحاله إلى المطبعة الأهلية كما سيحىء^(١) .

هذا كل ما وصل إلينا من مطبوعات مطبعة مارك أورل طابع الجيش الفرنسي بالقاهرة . وهو نذر يسير مما نشرته هذه المطبعة ولم يصل إلينا . وذلك لأن مطبوعاتها لم تكن كتباً تبقى وإنما كانت منشورات وأوامر تصدرها القيادة العليا للجنود وليس من طبيعة هذه الأوامر والمنشورات أن تبقى لأنها يومية ليس لأحدها قيمة إلا يوم صدوره .

Geiss, op. cit., p. 147, note 1. (١)

ثالثا — المطبعة الأهلية (l'Imprimerie Nationale)

أنشأ هذه المطبعة بالقاهرة المستشرق مارسل مدير المطبعة الشرقية الفرنسية السالفة الذكر بالإسكندرية . فقد ظل مارسل في الإسكندرية إلى أكتوبر سنة ١٧٩٨م ثم رحل إلى القاهرة في اليوم الخامس عشر من هذا الشهر . وأسس مطبعة عرفت باسم المطبعة الأهلية . وجعل مكانها في الأزبكية أمام منزل عثمان بك الأشقر بما لا يبعد كثيرا عن المكان الذي قتل فيه القائد كبير .

وقد كانت المطبعة الأهلية مطبعة علمية خاصة بطائفة العلماء التي صاحبت الجيش الفرنسي إلى مصر . ولم تكن تابعة للجيش أو خاصة بطبع منشوراته وأوامره ؛ وإن كان من المسلم به أن مطبوعاتها العلمية كانت في خدمة الجيش والتمكين له في حكم البلاد .

وعندما قامت الثورة بالقاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨ نقلت المطبعة إلى الجيزة أيضا خوفا عليها من التحطيم ، ثم عادت إلى القاهرة بعد هدوء الثورة . ثم وضعت أخيرا في القلعة إذ أن بعض مطبوعاتها كتب عليه « طبع بالقلعة بالمطبعة الأهلية » وعندما سلم القائد بليار مدينة القاهرة للأتراك حوالى منتصف سنة ١٨٠١م نقل مارسل المطبعة الأهلية من القلعة إلى الإسكندرية ؛ وعندما سلم الفرنسيون الإسكندرية ورجعوا إلى فرنسا أخذوا المطبعة معهم إلى بلادهم^(١) .

وقد كانت المطبعة معدة بالحروف العربية والأجنبية ؛ وطبعت مطبوعات من النوعين وقد توصلنا منها إلى ما يأتى :

(١) رائد مصر (Courier de l'Egypte) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية ابتداء من العدد رقم ٣١ ولم يصدر منه غير ١١٦ عددا .

(٢) مذكرة فرنسية بالحوادث الأوربية التي وقعت في الأشهر الأربعة الأولى من العام السابع للجمهورية — طبعت بالمطبعة الأهلية بالأزبكية في أربع ورقات ثمنها ١٦ مئدى

(٣) الأعشور المصرى (La Décade Egyptienne) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية بالأزبكية من أول العدد الثالث . كما أعيد بها طبع العديد الأولين اللذين كانا قد طبعا بمطبعة أورل .

(٤) وصف باللغة الإيطالية للرمد المتفشى في مصر وطرق علاجه — للطبيب أنطونيو سفاريسو الطبيب بالجيش الفرنسى بالشرق .

(٥) تقويم الجمهورية الفرنسية للعام الثامن على زمن القاهرة — طبع بها في ٣١ ديسمبر سنة ١٧٩٩ م .

(٦) تقويم كالسابق مع المقابلة بالتاريخين الهجرى والقبلى .

(٧) " أمثال الحكيم لقمان " باللغة العربية مع ترجمة فرنسية ومقدمة خاصة بهذا الحكيم بقلم مارسل — طبع في مائة وعشرين صحيفة وكان ثمنه تسعين مئدى .

(٨) مذكرة خاصة بداء الجدري المتفشى في مصر موجهة للديوان بالقاهرة — تأليف ديسجنيت الطبيب الأول لجيش الشرق . باللغتين العربية والفرنسية .

(٩) " دستور الجمهورية الفرنسية " — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثنى خمسة وثلاثون مئدى .

(١٠) تقويم العام الثامن للجمهورية الفرنسية ، مذيّل بدستور الجمهورية — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثنى ستون مئدى .

(١١) " دستور الجمهورية الفرنسية " — الطبعة الثالثة من هذا الدستور بالمطبعة الأهلية بالجيزة .

(١٢) " مجموعة الأوراق الخاصة بحكمة سليمان الحلبي قاتل القائد كبير " — طبعت باللغات الفرنسية والعربية والتركية .

(١٣) " التنبيه " — وهى جريدة عربية أمر بإصدارها الجنرال مينو في ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠م وكان يحورها الشيخ سيد اسماعيل الحشاش أمين محفوظات الديوان بالقاهرة وكانت توزع بالقاهرة والمديريات .

(١٤) "تقويم العام التاسع للجمهورية الفرنسية على زمن القاهرة" — بالمطبعة الأهلية بمصر مع مقابلة التاريخين الهجرى والقبطى . وفى نهاية التقويم ملاحق بموازن الجمهورية الفرنسية والموازن والمقاييس المصرية . وفئات النقود المصرية ومقاييس النيل والموقف الحربى للجوش وقائمة بأسماء العلماء ... الخ .

(١٥) "تنبيه فيما يخص داء الجدري المتسلط الآن ، وذلك بشرح موجه إلى أرباب الديوان بمصر القاهرة" — وهو الطبعة الثانية لمذكرة الطيب ديسجنت السالفة الذكر . وطبعت بالعربية فقط بالمطبعة الأهلية بالقاهرة .

(١٦) "التعليمات التى وضعت فى أول مارس سنة ١٧٩٨ م لملاحظة الشوارع والميادين" — وتقع فى مائة وثمانين صحيفة . وقد بدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاهرة ثم أتم فى القلعة .

(١٧) "نحو اللغة العربية العامية" — لفائدة الفرنسيين المقيمين بمصر تأليف مارسيل ، طبع منه ١٦٨ صفحة ولم يتم . وبدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاعة ثم أستوفى الطبع بالمطبعة الأهلية بالاسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة فى سنة ١٨٠١ م . ولكن الكتاب لم يتم إذ حرج الفرنسيون من مصر قبل تمامه .

مطبعة أسكودار :

فى عهد السلطان سليم الثالث تبدأ حركة الإصلاح التركى فتعتم المطابع فى بعض بلدان الدولة كاسكودار وأزمير وقبره خانه وغيرها . وقد أنشأ سليم الثالث مطبعة أسكودار حوالى سنة ١٨٠١ م وطبع بها "امتحان المهندسين" (١٨٠٢ م) و"معرب الأزهار" فى سبتمبر سنة ١٨٠٣ م . و"مذكرة المهندس مصطفى فى فن الحرب" (١٨٠٣ م) . و"رسالة بركوى" (١٨٠٣ م) وغير ذلك .

مطبعة بولاق :

أنشأها "محمد على" فى مصر فى سنة ١٨٢١ ، وسيأتى تاريخها مفصلا فى هذا الكتاب .

مطبعة مالطة :

أنشأها المرسلون الأمريكيون فى مالطة سنة ١٨٢٢ م . وتولى نظارة القسم العربى بها الأديب لمشهور فارس الشدياق ، وكان هو يصصح كتبها العربية بنفسه . وقد أصدرت فى مالطه نحو من عشرين كتابا أولها : "سؤالات وأجوبة ونصائح فى حسن العبادة" و"أمثال ربنا يسوع المسيح" و"الدر الملموم" . ومعظم مطبوعاتها دينية ، وليس فيها من الكتب غير الدينية إلا القليل مما كان يكتبه الشدياق نفسه . مثل : "الباكورة الشهية فى نحو اللغة الإنجليزية" و"كتاب اللغيف فى كل معنى ظريف" و"المحاوره الأنسية فى اللغتين العربية والانجليزية" و"شرح طبائع الحيوان" وكلها من تأليف الشدياق . وقد رأيت نسخة من كتاب "أمثال ربنا يسوع المسيح" (١٨٤٠ م) وهو غاية فى جمال الخط وجودة الطبع .

ثم نقلت بعض آلات هذه المطبعة ومعداتاها من مالطه إلى بيروت فى سنة ١٨٣٨ م نقلاها أحد المرسلين الأمريكيين البروتستانت يدعى سمث ، وكان مديرا لمطبعة مالطة ثم قام برحلة إلى بيروت فوجد فيها كثيرا من علماء اللغة العربية فآثر الإقامة فيها للاستفادة ونقل المطبعة . وبقيت بعض آلاتها فى مالطه إلى سنة ١٨٤٢ م ثم نقلت هى الأخرى إلى بيروت . وكان آخر كتاب طبع بهذه المطبعة فى مالطه هو "فصل الخطاب فى الوعظ" للسيد جرمانوس فرحات . وفى آخره ثلاث مواعظ بروتستانتية ، وطبع فى مالطه سنة ١٨٤٢ م . وكانت المطبعة بعد نقلها إلى بيروت تسمى : «المطبعة الأمريكية» . وكان أول ما طبع بها بعد نقلها من مالطه إلى بيروت كتاب "فصل الخطاب فى أصول لغة الأعراب" للشيخ ناصيف اليازجى (١٨٣٦ م) فى مائة وثمان وستين صحيفة .

وفى سنة ١٨٣٨ رحل سمث إلى ليزج وسبك هناك حروفا عربية على قاعده وضعها مشاهير خطاطى الآستانة ، وطبعت كتب المطبعة بعد هذا التاريخ بتلك الحروف .

ثم تأتي المطابع المصرية التي قامت بجانب مطبعة بولاق وهي :

مطبعة الطب المصرية بأبي زعبل ، مطبعة الطوبجية بطرا ، مطبعة الوقائع المصرية بالقلعة ، مطبعة المهندسخانة بالخانقاه ، مطبعة الجهادية ، مطبعة رأس التين بالاسكندرية .

وأنشئت جميعا مع غيرها من المطابع المصرية في مصر في المدة من ١٨٣٠م إلى ١٨٣٤م وسيأتي تاريخها فيما يلي من فصول هذا الكتاب .

مطبعة القدس :

وبلى ذلك مطبعة فلسطين فقد أنشأ أولى مطابع القدس في سنة ١٨٤٦ الآباء الفرنسيون .

مطابع الجزيرة والعراق :

وربما كان العراق آخر بلدان الشرق الأوسط اتخذها لفن الطباعة ، فلم تنشأ أولى مطابعه إلا في سنة ١٨٥٦

*
*
*

على هذا الترتيب التاريخي دخل فن الطباعة أقطار الشرق الأوسط وبلدانه ومن ثم أخذ ينتشر بازدياد عدد المطابع فيها جميعا .

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

أحدثت مطبعة بولاق بما نشرته من الكتب في مختلف العلوم والفنون انقلابا فكريا هائلا بحيث يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان إنها كانت أساس النهضة الفكرية في مصر الحديثة . ولكن هل كان هذا الانقلاب الفكري مقصودا وقت إنشائها ؟ أو بعبارة أخرى هل كانت الرغبة في إحداث انقلاب فكري هي السبب الذي دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق ؟

اختلف الذين كتبوا في تاريخ المطبعة أو تحدثوا عنها في السبب الذي من أجله أنشئت .

بفورجي زيدان قال : إن محمد علي سمع في مصر عن مطبعة الحملة الفرنسية ورأى بعض آثارها فحدد تلك الآثار وأحياها فيما عرف باسم مطبعة بولاق^(١) . ورينو قال : إنه أراد أن يقلد مطبعة القسطنطينية التي أنشئت قبل ذلك بقرن من الزمان فأنشأ في بولاق مطبعة حاكي بها تلك المطبعة^(٢) . ويرون قال : إن الباشا لما أنشأ المدارس المتعددة وجد الحاجة ماسة إلى مطبعة تنشر ما يحتاج اليه التلاميذ والطلاب من الكتب المدرسية فأنشأ مطبعة في بولاق^(٣) . وجيز قال : إن محمد علي كان متأثرا بالتقدم المادي في أوروبا فرأى أن تقدم الأحوال في مصر لا يأتي إلا عن طريق الشعلة التي نشرت أضواء العلوم والمعارف

(١) جورج زيدان ، كتابه السالف الذكر ، ص ٥٨ . وأيضاً مجلة الهلال ، العدد ١١ ، السنة التاسعة ،

١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣١٩

(٢) Reinaud, "De la Gazette Arabe et Turque imprimée en Egypte", *Journal Asiatique*, (٢) Série 2, tome VIII, 1831, P. 238.

(٣) Perron, "Lettre sur les Ecoles et l'Imprimerie du Pacha d'Egypte", *Journal Asiatique*, Série 4, Tome II, 1843, P. 18.

في أوروبا ، وما هذه الشعلة إلا فن الطباعة^(١) . كما قال إن السبب في إنشاء المطبعة كان الرغبة في طبع الكتب الشرقية القديمة التي عثت بها تقادم العهد فأضاع الزمان معظمها وكاد يأتي على ما بقي مخطوطا منها^(٢) . وياتون قال : إن الباشا أنشأ هذه المطبعة كوسيلة لنشر ذوق القراءة وحب المطالعة بين ناس انقطعوا عن القراءة والأدب مدة ثلاثة قرون^(٣) . وذهب جيز أيضا إلى أن محمد علي لما أسس مشروعاته الإدارية والتجارية كان من الضروري أن يوجد بجانب هذه المصالح والمعامل مطبعة تطبع ما يلزم لها من السجلات^(٤) .

والخطأ في أسباب إنشاء مطبعة بولاق كالخطأ في أسباب أى حادث تاريخي آخر ، منشأه أن المؤرخين حين يعوزهم النص الصريح يأخذون كل نتيجة ترتبت على الحادث ويعملونها سببا له ، ويذهبون إلى أن كل ما نتج عن الحادث كان مقصودا عند الشروع فيه ، ومن هنا يأتي الخطأ في ذكر الأسباب . ومن أمثلة ذلك ما تقدم من أسباب إنشاء مطبعة بولاق .

والرأى الذى يقول بأن محمد علي أنشأ مطبعته على أنقاض مطبعة بونايرت رجع أصحابه إلى المقدمات بدلا من النتائج . والأدلة التاريخية كلها تثبت أن إحياء هذه الأنقاض لم يحدث وأن المطبعة المصرية نشأت مستقلة تماما عن كل اتصال بالماضى . فالشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر ينص على أن : « جميع حكام السياسة وأرباب الحرف والصنائع وجميع الأشخاص المتعلقة بالفرنساوية يحصل لهم سوية ما يحصل للعساكر الحربية ، وأن حكام السياسة وأرباب العلوم والصنائع يصحبون ويأخذون معهم الأوراق والكتب ليس التي تخصهم فقط بل كل ما يروونه نافعا لهم^(٥) » .

(١) Albert Geiss, "L'Etablissement Typographique du Pacha - Le Débuts de l'Imprimerie de Boulac," Bulletin de l'Institut Egyptien, Tome II, 1908, p. 197.

(٢) نفس المرجع .

(٣) A.A. Paton, A History of the Egyptian Revolution from the Mamluks to the death of Mohamed Ali (London, 1870), Vol. II, chap. xxii, P.246.

(٤) مقالته السابقة الذكر ، نفس الصحيفة .

(٥) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ... ج ٣ ، ص ١٨٣ . وأيضا :

أمين سامى باشا ، تقويم النيل (القاهرة ، ١٩٢٨) ج ٢ ، ص ١٦٠ .

فهذا النص صريح في أن الفرنسيين وعلى وجه الخصوص أرباب العلوم والصنائع منهم أن يأخذوا معهم كل ما يريدون سواء أكان مما أحضروه معهم من فرنسا أم مما نهبوه من نفائس مصر ، وثابت من رواية الجبرتي أنهم أخذوا معهم ما يزيد على أربعة آلاف كتاب معظمها مكوّن من عدة أجزاء . وهل مطبعة الفرنسيين إلا من متعلقات « أرباب العلوم والصنائع » الذين أطلقت لهم الحرية في نقل ما يشاءون والذين نقلوا بالفعل الشيء الكثير إلى فرنسا . ومع هذه الحرية المطلقة في الحمل والنقل لم يكن الفرنسيون يتكفون شيئا في هذا النقل حتى يمكن أن يقال إنهم تركوا مطبعتهم توفيراً للجهد وتقليلا للشقة ، فقد كان نقل الفرنسيين وأمتعتهم ومعدّاتهم كلها على سفن إنجليزية . فالأدلة قوية على أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى فرنسا ضمن ما أخذوا وقت الجلاء .

ويؤيد هذا أن كتاب « نحو اللغة العربية العامية » وهو آخر مطبوعات الفرنسيين في مصر نُدى في طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة ، ثم أخلى الفرنسيون القاهرة فاستؤنف طبعه في نفس المطبعة بالإسكندرية ، ولكنه لم يتم أيضا فوقف الطبع عند صحيفة ١٦٨ من الكتاب بجلاء الفرنسيين عن الإسكندرية أيضا . فن الثابت إذن أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى الإسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة . فهل نقلها محمد علي من الإسكندرية إلى القاهرة بعد عشرين سنة وجرددها . ثم أليس في أخذهم المطبعة معهم إلى الإسكندرية بعد إخلاء القاهرة دليل على اعتزامهم أخذها معهم إلى فرنسا . ويؤيد ما ذهبنا إليه قول كاتب فرنسي :

« وعند تسليم القاهرة على يد الجنرال بليار أخذ مارسل آلاته (يقصد المطبعة) وركبها من جديد في الإسكندرية . ومعروف أنه عند جلاء الفرنسيين نهائيا عن مصر ، اعتبرت هذه الآلات من متعلقات الهيئة العليا التي نقلتها إلى فرنسا مع قدر كبير من الوثائق الهامة ، تمكن علماء الحملة الكثيرون من نقلها إلى بلادهم بفضل همتهم ونشاطهم^(١) » .

وشبهه بالرأى المتقدم الرأى القائل بأن محمد علي أنشأ مطبعته تقليدا لمطبعة القسطنطينية التي أنشئت قبل ذلك بقرن وأثمرت ثمرة طيبة في ميدان العلم والأدب . فمحمد علي قبل

A.Geiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", Bulletin de l'Institut Egyptien. (١) 5 me Série, Tome I, 1907, p. 156.

مجيئه إلى مصر لم يكن عمله بحيث يتصل بالحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية ، فقد كانت حياته في ألبانيا حياة تاجر همه في البيع والشراء ، وكان أمياً فلم تكن معه وسائل الاتصال بالحياة العلمية والأدبية بدار الخلافة . وهذا الرأي لا يفسر إنشاء المطبعة إذ لابد من غرض يدفع الوالى إلى محاكاة مطبعة القسطنطينية . أما التقليد في ذاته فلا يمكن أن يكون سبباً .

ورينو صاحب هذا الرأي كان من المشتغلين بتاريخ مطبعة القسطنطينية وقد نشر عنها مقالات في المجلة الأسبوعية في سنة ١٨٣١ م ، وهذا الاشتغال سهل عليه الاعتقاد بأن المطبعة المصرية لم تكن إلا تقليداً لتلك المطبعة ، ولا سيما أن مصر كانت ولاية تركية إذ ذاك .

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق أن نشرت المطبعة عدداً هائلاً من الكتب المدرسية التي كانت توزع على تلاميذ المدارس وطلاب العلم على اختلاف فروع ومطالبه . وهذا حدا ببعض الكتاب إلى التورط في الحكم بأن المطبعة أنشئت من أول الأمر لسد حاجة المدارس إلى الكتب ولطبع الكتب المدرسية خاصة . وصاحب هذا الرأي الدكتور بيرون كان ناظراً لمدرسة الطب المصرية وقد نشرت مطبعة بولاق الكثير من مؤلفاته ومترجماته ، كما كانت تنشر كل ما تحتاجه مدرسته من الكتب وكل ما يؤلف أو يترجم أساتذتها من المؤلفات . وكانت تنشر مثل ذلك للدارس الأخرى . ولهذا قال إن المطبعة أنشئت من أول الأمر لهذا الغرض .

ويظهر خطأ هذا المذهب بمقارنة بسيطة بين تواريخ إنشاء أولى المدارس وبين تاريخ إنشاء المطبعة . فأول مدرسة أنشأها محمد علي كانت مدرسة الموسيقى العسكرية ، وكان تأسيسها في سنة ١٨٢٤ وظاهر أنها مدرسة في غير حاجة إلى كتب تطبع أو مطبعة تنشأ . ومع ذلك فقد كان تأسيسها بعد تأسيس مطبعة بولاق بأربع سنوات . ثم أنشئت المدرسة التجهيزية الحربية في قصر العيني سنة ١٨٢٥ أى بعد إنشاء المطبعة بخمس سنوات . ولم تنشأ مدرسة الطب التي عرفها الدكتور بيرون إلا في عام ١٨٢٧ م أى بعد إنشاء المطبعة

بسبع سنوات^(١) ، فإ إنشاء المطبعة إذن أسبق من إنشاء المدارس ، فكيف يتفق أن يكون المتأخر سبباً في المتقدم .

يضاف إلى ذلك أن أولى الكتب التي نشرتها المطبعة كانت في الغالب كتباً حربية مثل : « نخبه جدولى » أى جدول أبعاد القذائف و « قانون نامت أحمد افندى » ، وهى مجموعة قوانين حربية ثم كتاب « تلخيص الأشكال » وهو خاص بالألغام ، ثم كتاب « آلاى تعليمى » وهو خاص بتعليم حركات الصفوف ثم « القانون الثانى فى درس العسكرى » ثم « تعليم نامه بياده كان » ثم « قانون نامه طوبجيان بحرية جهادية^(٢) » ، مما لا ينفع إلا للدارس الحربية ولم تكن قد فتحت بعد . ثم إن كثيراً من المدارس كان بها مطابع خاصة تطبع ما يحتاج إليه تلاميذها من الكتب كما سيأتى بالتفصيل فى فصل قادم . فمدرسة الطب فى أبى زعبل كان بها مطبعة خاصة بها لطبع الكتب الطبية^(٣) . وكذلك مدرسة الهندسة (المهندسخانة) بالخانقاه كان بها مطبعة خاصة لطبع الكتب الهندسية ، وكذلك مدرسة الطوبجية فى طرة كان بها مطبعة تعرف باسم « مطبعة الطوبجية » لطبع كتبها . فإذا كانت مطبعة بولاق أنشئت لتطبع الكتب اللازمة للدارس فكيف نفسر مع هذا وجود المطابع المستقلة فى كل مدرسة هامة .

أما رأى القائل بأن محمد علي أحب أن ينال فى مصر قبساً من الشعلة التي نشرت أضواء العلوم فى أوربا فهو رأى لا يقلل عن سابقه خطأ . وهو رأى حديث (١٩٠٨م) ؛ مهد له صاحبه جيز بأن أورد قول نيكلسن (Nicholsen) فى كتابه عن تاريخ الأدب العربى « وقع أهل مصر وسوريا وشمالي أفريقيا تحت تأثير أوربا منذ قاد نابليون حملته على مصر فى سنة ١٧٩٨ » . ثم بنى على ذلك أن محمد علي كان واقعاً تحت تأثير هذا الاتجاه فأراد أن يتنفع بالمصدر الذى أفاض نور العلم والعرفان على الجمهورية الفرنسية . وقد سبق القول بأن

A. B. Clot Bey. *Aperçu Général Sur L'Egypte* (Paris, 1840), Tome II, p. 337. Also (١) a report written by Clot bey and dated December 27, 1837, published in: J. Bowring, *Report on Egypt and Candia* (London, 1840), p. 139.

Bianchi, "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques, et Persanes Imprimés (٢) à Boulac," *Journal Asiatique*, Serie 4, Tome II, 1843, p. 31.

(٣) ألغيت هذه المطبعة فى أواخر سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) عندما نقلت مدرسة الطب من أبى زعبل إلى قصر العيني وأحيل طبع كتبها على مطبعة بولاق . وكانت قطارة بيرون للمدرسة بعد ذلك .

مجرد التقليد لا يمكن أن يكون سببا في ذاته ومحمد على كان لا يقل جهلاً بأحوال أوربا عنه بأحوال القسطنطينية .

ومع أننا لا نستطيع أن ننكر فكرة الأخذ عن الغرب إلا أننا نذهب إلى أن نخطئ إطلاقاً رأى نيكلسن على النحو المتقدم . فأهل مصر لم يعوا تحت تأثير أوربا منذ قاد نابليون حملته كما يذهب الأوربيون ، ولكنهم وقعوا تحت هذا التأثير في وقت متأخر من التاريخ المصري الحديث ، عندما توالى بعثات محمد على إلى أوربا وعادت هذه البعثات متأثرة بأداب الغرب وعلومه وعندما شاع تعلم اللغات الأوربية في المدارس التي أنشأها محمد على ومن بعده إسماعيل . هذا هو تاريخ وقوع أهل مصر تحت التأثير الأوربي — في نظرنا — أما أيام نابليون فلم يقع تحت تأثير الفرنسيين إلا طعام الناس ورعايهم الذين قلدوهم في الرذائل فسكروا مثلهم وانطلقوا في شوارع القاهرة يصرخون بالفاظ فرنسية بذيئة ، وإلا جوارى قصور المالك المنهوبة التي سفرن مثل نسائهم وبرزن في شوارع المدينة فاجرات خليعات وكوّن في القاهرة طبقة من العاهرات (١) . أما المصريون عامة فلم يقعوا تحت تأثيرهم بل بالعكس كرهوا هذا التأثير واحتقروهم وخافوهم . ولا غرابة في ذلك إذ أن الفرنسيين أعطوا المصريين أقبح صورة عن أوربا وأسوأ فكرة عن الأوربيين بما ارتكبوه من الفظائع وما افتاتوا به على الدين والتقاليد . ولذا نحن لا نجد أى أثر للتأثير الفرنسى في مصر في المدة التي تلت جلاء الجيش الفرنسى بل نجد عزوفاً عن كل تأثير لهم ونلمس ذلك في فرح المصريين بجلائهم وترحيبهم بالعهد الذى تلا عهدهم وإن كان مفعلاً بالفوضى وتنازع البقاء . ونلمسه أيضاً في مقاومة المصريين كل الإصلاحات التي أراد محمد على إحداثها وعلى الأخص مقاومتهم تعليم أبنائهم وأخبار ذلك ونوادره مشهورة عند الجميع ولم يكن طلبة البعثات الأولى مسرورين ولا سعداء بسفرهم إلى فرنسا ولم يكن أهلهم كذلك فرحين ولا سعداء . كل هذا يظهرنا على أن وقوع المصريين تحت التأثير

وشبه بما تقدم القول بان المطبعة إنما أنشئت لنشر الذوق الأدبي والميل إلى القراءة ، أو أنها أنشئت لطبع الدفاتر والسجلات اللازمة للحكومة . فكتب مثل « مخبره جدولى » و « القانون الثانى فى درس العسكرى » و « صباغة الحرير » ، ما كانت لتساعد على نشر الميل إلى القراءة واقتناء الكتب . ولقد كانت الكتب التى من نوع « كلستان السعدى » و « الف ليلة وليلة » و « طوطى نامه » و « كيلة ودمنة » و « نوادر نصر الدين خوجه » قلة بين مطبوعات بولاق . ثم إن طبع دفاتر الحكومة وسجلاتهما ما كان يحتاج إلى تجهيز المطبعة بمجموعة كاملة من حروف اللغات الأجنبية ، وبمجموعة من المصححين ، والمحريين .

إن مطبعة بولاق لم تنشأ بمفردها مستقلة عن بقية مشروعات محمد على ، بل كانت جزءا من مشروع كبير ، وكانت — كأي مؤسسة أخرى من مؤسساته — مقصودا بها أن تساهم بإنجاح جانب من ذلك المشروع الكبير . فلكن نصل إلى السبب فى إنشاء مطبعة بولاق يجب أن تبين الغرض الأعلى الذى وضعه محمد على لدولته .

تولى محمد على شؤون مصر ومصر ولاية عثمانية ، وكانت ولاية ضعيفة منقسمة تتنازع السلطة فيها قوتان همجيتان : الممالك والحكام العثمانيون . وكانت إلى هذا تهددها الانجليز من الخارج بعد أن كانوا قد طردوا منها الفرنسيين . أما شعب مصر فقد استسلم منصرفا إلى الزراعة يحنى ثمرات أرضه ليعتصبها منه من يعتصب السلطة ولولبضعة أيام . على أن الصورة لم تكمل بعد ، فالباب العالى الذى كان يدعى ملكية مصر كان هو نفسه ضعيفا منحلا ولم يكن تحفزا الانجليز للاستيلاء على مصر إلا جزءا من مشروع أوربي كبير كان يرمى إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية .

ولم يكن محمد على بالرجل الذى يقبل أن يكون له شريك فى السلطان سواء من الشعب فى الداخل أو من دولة من الخارج . ومن ثم فقد كان هدفه أن يخلق من مصر دولة قوية يستقر فيها السلطان لشخصه ، وأن ترث مصر امبراطورية السلطان العثمانى إذا كان ولا بد من وريث لذلك الشيخ المحتضر ، فان مصر فى نظره أولى البلاد بهذا الميراث إذ كانت — على ضعفها — أقوى دولة اسلامية فى ذلك الوقت ، وكان من مصادر قوتها المنتطرة طموح محمد على . وكانت وسياته إلى هذه القوة جيش قوى وإدارة منظمة . ونحن

لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن كل مشروع وضعه محمد على وكل مؤسسة أقامها إنما كانت جزءا من ذلك المشروع الكبير ووسيلة لتحقيق ذلك الغرض السياسى (١) .

هذا هو مفتاح الوصول إلى الغرض الذى من أجله أنشئت مطبعة بولاق فهى إما أن تكون أنشئت لطبع القوانين واللوائح والمنشورات الإدارية التى وضعت لتنظيم الإدارة المصرية ، أو تكون أنشئت لطبع ما يحتاجه الجيش من كتب وقوانين لتعليم أفرادها من ضباط وجنود . أو تكون أنشئت للغرضين معا . وعلى أى الحالين فقد كانت جزءا من مشروع سياسى كبير .

أما فكرة الإدارة فنجد أنه ينقصها الأدلة التى تؤيدها . فليس ثابتا من تواريخ محمد على أنه كان حوالى سنة ١٨٢٠ — وهو تاريخ إنشاء المطبعة — مشغولا بالإدارة وتنظيمها وإنما كان فى ذلك التاريخ — مشغولا بأشياء أخرى سيأتى ذكرها بعد قليل — وثابت كذلك من المصادر الرسمية أن محمد على ترك النظام الإدارى على ما كان عليه أيام المماليك إلى سنة ١٨٢٦ م ، وأنه لم يبدأ فى تغيير هذا النظام ولم يشكل المجالس ولم يدون الدواوين إلا فى تلك السنة (١٨٢٦ م) . ورد فى الوقائع المصرية ما يلى :

« فى شهر رجب سنة ١٢٤١ هـ (مارس سنة ١٨٢٦ م) أمر ولى النعم أن تقسم الأقاليم البحرية إلى أربعة عشر قسما والأقاليم الصعيدية إلى عشرة أقسام . ثم قسم الأقاليم البحرية إلى ثلاث إدارات — الأولى خاصة بذاته الكريمة والثانية لولى النعم ابراهيم باشا وإلى جدّه والثالثة بدفترى المحروسة . وكذلك قسم القبلىة إلى قسمين — أحدهما لكتخدا بك والثانى لأحمد طاهر باشا (٢) »

(١) يذكر عادة فى تواريخ مصر فى العصر الحديث أن محمد على كان مهتما بالجيش ويعزى كل شيء لهذا الاهتمام كان الجيش كان هدفا لذاته . والواقع الذى يهمل المؤرخون ذكره هو أن محمد على كان مهتما بتحقيق خطة سياسية بارعة حاول أولا أن يحققها بالطرق السياسية السلمية فى دار الخلافة فلم يتمكن فلجأ إلى القوة . بل إن من طريف ما لم ينبه إليه المؤرخون أن تكوين الجيش المصرى لم يكن إلا وسيلة لتحقيق الهدف السياسى بطريقة سلمية . وقد يبدو فى هذا القول بعض التناقض وتفسيره أنه أنشأ الجيش أولا تلبية لنداء السلطان واستجابة لطلبه من محمد على أن يحميه وأن يخضع له الولايات التى كانت قد خرجت عن طاعته . وكان غرض محمد على من تكوين الجيش أن يؤدى خدمة للسلطان فيتمكن من تحقيق سياسته فى مصر بإرضاء السلطان دون أن يلجأ إلى استعمال القوة معه . فلما لم يعترف السلطان بحيله ولم يطمع ما كان حرياه أن ينال كان عليه أن يحول الجيش من وسيلة لنيل مطالبه بالطرق السلمية إلى وسيلة لنيلها بالقوة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٠ الصادر فى آخر جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٦ يناير ١٨٢٩)

هذا هو أول ترتيب إدارى عمله محمد على وأول إصلاح أتمه في الإدارة ، وواضح من تاريخه أنه بعد إنشاء المطبعة بست سنوات ، وهذا يوضح أنه وقت إنشاء مطبعة ولاق لم يكن هناك حاجة إدارية إلى إنشاء مطبعة . وبعد هذا التاريخ تتوالى الترتيبات الإدارية ويتوالى طبع القوانين واللوائح التي استغرق وضعها وقتا طويلا . ومن أمثلة ذلك :

« قرر المجلس العمومى بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأتبان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشرها وحكام الأخطاط وقائمى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى الميضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التي يلزمهم القيام بواجبها ، وقد رتب ثلث القوانين وطبع باللغتين العربية والتركية ونشرت^(١) . »

فطبع القوانين واللوائح الادارية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٨٢٦ م أى بعد إنشاء المطبعة بزمن طويل ، فتعليمات للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين وقد نشرت سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) ، ثم تعليمات لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء بجمع القطن ووقاية محصوله من التلف وقد نشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) ، ثم تعليمات لهم باتباع العدالة وفصل الخصومات بين المزارعين ونشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م)^(٢) . ولا يمكن مع هذا أن تكون الرغبة في نشر هذه القوانين هي التي دعت إلى إنشاء المطبعة . بل أن وجود المطبعة هو الذى يفسر طبع مثل هذه القوانين والمنشورات لأن دار الطباعة إذ كانت موجودة بالفعل فقد طبع بها كل ما مسّت حاجة إلى طبعه .

لم يبق إلا أن السبب في إنشاء مطبعة بولاق ما كان محمد على ينتظر أن تساهم به المطبعة في تحقيق مشروعه السياسى الكبير ، وكل الأدلة التاريخية تشير إلى صحة هذا رأى .

وليس من شك في أن الجيش كان عدّة محمد على الأولى فيما كان يؤمله لوطنه الجديد من عز ورفعة وليس من شك كذلك في أن رغبته في تزويد جيش مصر الناشئ بالكتب والقوانين

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١١٣ الصادر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٤٥ (٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠)

(٢) أمين باشا سامى ، تقويم النيل ، ص ٢٢٥ وما بعدها . و يوجد في دار المحفوظات المصرية عدد كبير من هذه القوانين التي طبع في بولاق .

والتعليمات هي التي حدثت به إلى إنشاء المطبعة . وقد كان بمساعدة الجيش وعلى أكتاف الجنود أن نهض محمد على واستقرت ولايته ، وفطن هو إلى هذا على ضوء خبراته السالفة . فقد أتى إلى مصر جنديا في الجيش التركى وشهد فصول تنازع البقاء التي تلت خروج الجيش الفرنسى ، وكان الجيش هو الذى يبت في مصير كل بطل من أبطال تلك الفصول . ثم قام هو في طريق نهوضه بمواقع حربية كثيرة ، كان الجيش وسيلته فيها إلى النهوض . وأمثال ذلك حصاره لمحمد الألفى (فبراير سنة ١٨٠٤ م) ثم حصاره لقصر البرديسى (مارس سنة ١٨٠٤ م) ثم حصاره لخورشيد باشا في القلعة (مايو سنة ١٨٠٥ م) ثم مذبحه الممالك الصغرى (أغسطس ١٨٠٥ م) ثم هزيمته للحملة الانجليزية في مصر (سبتمبر سنة ١٨٠٧ م) ثم مذبحه الممالك الكبرى مارس سنة ١٨١١ م ثم حملته على بلاد العرب (١٨١٢ - ١٨١٨ م)^(١) وكل هذه المواقع هي التي رفعت إلى الولاية وثبتها له ، فلا غرابة إذن في أن يهتم محمد على بالجيش ويجعله أساس مشروعه الكبير لأن وجوده وبقاء دولته واستقلاله عن السلطان والارتفاع بمصر إلى المستوى الجدير بتاريخها من القوة والسيادة لا يتم إلا به . ولذا نجد أن كل أعمال محمد على مهما دقت أو عظمت لم يقيم بها إلا من أجل وسيلته العظمى - الجيش . فعظم مدارس كانت خاصة بتعليم الضباط بمختلف طبقاتهم وأنواعهم ، وحتى المدارس التي تبدو كأنها لا صلة بينها وبين الجيش لم ينشأ إلا من أجله فدرستا الطب البشرى والطب البيطرى ما أنشأنا إلا لتخرج أطباء للجيش ناسه وحيوانه . حتى الزراعة لم يقيم فيها محمد على بما قام ولم يدخل ما أدخل من المحصولات الجديدة إلا ضمنا للجانب الاقتصادى من مشروعه ووسيلة إلى هذا المشروع^(٢) . ولم تشذ مطبعة بولاق عن غيرها من مؤسساته ومستحدثاته المتعددة .

ثم إننا نلمس الحاجة إلى إنشاء مطبعة في تاريخ الجيش المصرى في عهد محمد على . فقد تبين الوالى أن خير طريقة لكسب رضا الباب العالى هي أن ينصره على ولاياته التي كانت قد شقت عصا الطاعة عليه بمجد السيف . وبعد أن ضمن هذا الرضى بهزيمة الوهابيين كان يعلم

(١) مرجع في ذلك إلى كل تواريخ محمد على

Pierre Arminjon, *La Situation Economique et Financière de l'Égypte* (Paris 1911) p. 32

أن السلطان لا بد مستنجد به في مناسبات أخرى . ثم أنه أيقن كذلك أنه محاط بالأعداء وأولهم السلطان . ولذا رأى أنه لا مندوحة له من إعداد جيش قوى العدة وافى العدد يحى به نفسه متى تحرّجت حوله الأحوال . وقد كان جيشه كله في مبدأ الأمر مكونا من أبناء وطنه من العساكر الألبانية التي وفد هو إلى مصر ضمن من وفد منهم ورأى أنه لا خير فيهم ولا مأمّن لهم منهم بعد ما رآه من عدم طاعتهم له وعدم احترامهم لأوامره ، فقد كان في نظرهم لا يزيد على أن يكون واحدا منهم مهما صادف من نجاح وأحرز من تفوق وأظهر من امتياز . وأكد ذلك عنده معارضة تلك الطائفة له عند ما أراد أن ينظم جيشه على النظام الحديث (أغسطس سنة ١٨١٥ م) ، وشغهم به وثورتهم عليه وما ترتب على ذلك من نهب أسواق القاهرة وقتل منظمي الجيش ومحاولتهم الفتك به لولا أن اعتصم منهم بالقلعة . ولكن الباشا لم تكن تقعد به همته عن تحقيق غرض من أغراضه ، مهما صادفه في سبيل تحقيقه من العقبات ، ولذا أخذ يبعد الألبانيين عن القاهرة تدريجا وأسس مدرسة لتعليم النظام الحربي الحديث في أسوان وعهد بذلك إلى الجنرال سيف^(١) "Sève" (١٨٢٠ م) وكان كل عساكر هذا النظام الحديث من السودانيين في أول الأمر ثم كثرت منهم الوفيات مما اضطر محمد علي إلى تجنيد المصريين . ونجح أخيرا في تكوين جيش عظيم من المصريين حتى بلغ عدد هذا الجيش الجديد ٢٥٠٠٠ جندي في عام ١٨٢٣ عندما زحف بهم سيف إلى القاهرة ليحمي الباشا من شر الجنود الألبانيين عندما شغبوا به وهددوه على أثر سماعهم بحرق ابنه اسماعيل في شندى^(٢) .

وظاهر من هذه اللوحة السريعة لتاريخ الجيش المصري في ذلك العهد أنه ظهر عند محمد علي طائفة جديدة من الناس يريد أن يدرّبهم على نظم الجيوش الحديثة ، فهو يريد أن ينشر بينهم قوانين هذا النظام الجديد وتعليماته وما يقوم عليه من التمرينات وترتيب الصفوف إلى غير ذلك من أمور العسكرية ومن ثم كانت الحاجة ملحة إلى إنشاء مطبعة

(١) هو سليمان باشا الفرنساوي كما عرف فيما بعد .

(٢) راجع في تاريخ الجيش تواريخ محمد علي مثل كتابي :

Clot Bey, op. cit. أيضا Mengin, Histoire de l'Égypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali (Paris, 1823) .

يطبع بها كل هذه الأشياء . ويثبت صدق ما ذهبنا إليه من أن الجيش الجديد كان العامل الوحيد الذي دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق بعض الأدلة التاريخية نوردها فيما يلي :

(أولا) إن تاريخ تكوين جيش النظام الجديد هو تاريخ إنشاء المطبعة ففكرة تكوين جيش جديد لاحت في ذهن محمد علي في سنة ١٨١٥ م وهي السنة التي أرسل فيها بعثة من الشبان إلى إيطاليا لتعلم فن الطباعة كما سيجيء . ومعسكرات أسوان أنشئت سنة ١٨٢٠ م أي في التاريخ الذي أنشئت فيه المطبعة . وكان مشروع النظام الجديد سابقا لإنشاء المطبعة بقليل ومعنى هذا أن إنشاء المطبعة ترتب على تكوين ذلك النظام الجديد إذ أن محمد علي لم يكن عنده من المشروعات في ذلك التاريخ إلا مسألة الجيش وتنظيمه على أساس جديد .

(ثانيا) إن حركة الترجمة في عصر محمد علي بدأت أول ما بدأت بكتب الفن الحربي دون سواه . ويؤيد ذلك أن أولى الوثائق الخاصة بترجمة الكتب في ذلك العصر - الذي لا يدانيه في انتعاش حركة الترجمة والتأليف إلا عصر المأمون الخليفة العباسي - كلها خاصة بترجمة الكتب الحربية . ففي ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦ هـ - ٤ ديسمبر سنة ١٨٢٠ يصدر محمد علي باشا أمرا للخزينة يقول فيه :

« قد أنعم على كتبة المهندسخانة الذين ترجوا كتاب مجموعة المهندسين المطبوع من اللغة التركية إلى اللغة العربية تسهيلا للطلالين بمبلغ خمسمائة قرش فكتبته تذكرة إلى الخزينة لصرفه^(١) » .

ومن يعرف مصطلح العلوم في ذلك العصر يعرف جيدا أن الهندسة كانت علما مساعدا لفن الحرب ، وكانت كتبها تترجم لفائدة الجند في الميدان .

وفي ١٧ محرم سنة ١٢٣٨ هـ - ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ أرسل إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد افندي الملاحق بشكات تدريب الجيش المصري بأسوان المكتبة الآتية :

« سبق عند ما وصلت إلى أسوان والتقيت بكم أن سألتوني مدفوعين بغيركم وإخلاصكم عن الكتب المهمة التي يجب ترجمتها وعن الكتب التي تستحق التأليف . وكنت أرجأت

(١) تذكرة خزينة في ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦ هـ . دفتر رقم ١٦ معية تركي ، وثيقة رقم ٨٠ ، محفوظات عابدين .

الإجابة عن هذا السؤال إلى ما بعد التشرف بمقابلة مولانا ولي النعم . وها نحن بحمد الله قد تشرفنا بلقائه وعرضنا على دولته سائر الكتب ففضل وأمر قائلا : لترجم الكتب النافعة الخاصة بالأمور الحربية الجلية التي لها خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة وليكن ذلك في أقرب وقت . لذلك نطلب منكم أن تعملوا بموجب هذا الأمر الكريم فقبلوا همكم في ترجمة أهم الكتب التي تبحث في الأمور الحربية^(١) .

وهذا يظهرنا على أن أولى الكتب بالترجمة في نظر محمد علي باشا لم تكن إلا كتب الفن الحربي التي يوصى بسرعة ترجمتها . ومما يشير إلى أهمية ذلك عنده أن صورة من هذا الكتاب أرسلت إلى عثمان أفندي سقا زاده (نور الدين) المشرف على ترجمة الكتب وطبعها في بولاق^(٢) .

وفي أمر آخر إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يشير الباشا إلى عثمان نور الدين على أنه « المنوط به ترجمة كتب الفنون الحربية » ، ويرفع مرتبه من ألف قرش إلى ألفين وخمسمائة قرش بزيادة ألف وخمسمائة قرش دفعة واحدة^(٣) .

فإذا كانت الكتب الحربية هي أول ما استحق الترجمة فقد لا نجافي المنطق إذا ذهبنا إلى أن طبعها هو الذي استوجب إنشاء مطبعة بولاق وإدخال فن الطباعة .

(ثالثا) ان أولى الكتب والمطبوعات التي أصدرتها المطبعة كلها خاصة بالجيش وما يتعلق بعساكره من قوانين وتعليمات . فأول ما طبع في بولاق كان قاموسا للغتين العربية والإيطالية ، ونرجح أن السبب في طبعه كان لزمومه لعملية الترجمة ومعروف أن محمد علي باشا اتجه أول الأمر إلى إيطاليا في إرسال البعثات وكانت اللغة الإيطالية

(١) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد أفندي بأسوان في ١٧ محرم سنة ١٢٣٨ هـ .

دفتر رقم ١٠ ، معية تركي ، وثيقة رقم ٣٨٥ . محفوظات عابدين .

(٢) نفس دفتر السابق من دفاتر المعية التركية ، ذيل الوثيقة السابقة .

(٣) من الجتاب العالي إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ . دفتر رقم ١١ ، معية تركي ، وثيقة

رقم ٢٥٣ ، محفوظات عابدين .

أول لغة أجنبية تعلم في مدارسها ، ومن إيطاليا بدأت حركة اقتباس الحضارة الغربية . ثم إن طبعه أعطى رجال المطبعة فرصة تجربة نوعي الحروف : العربية والفرنسية التي زودت بهما المطبعة من أول إنشائها .

يلي ذلك كتاب في صباغة الحرير . ثم تتوالى بعد ذلك الكتب الخاصة بالجيش وتحتكر إنتاج المطبعة مدة طويلة . فثالث كتاب هو كتاب « نخبه جدولی » أي جدول أبعاد القذائف ، ثم « قانون نامه أحمد افندی » وهي قوانين حربية ، ثم « آلاي تعليمی » وهو خاص بتعليم العساكر حركات الصفوف والاستعراض ، ثم « أورطه تعليمی بیانی » وهو خاص كذلك بالتعليم العسكري ، ثم « القانون الثاني في درس العسكري » ، ثم « تعليم نامه بياده كان » وهو كتاب لتعليم العساكر القيادة وبه رسوم ، ثم « قانون نامه طوبيجان بحرية جهادية » . ويستغرق طبع هذه الكتب الأربع السنوات الأولى من تاريخ المطبعة أي إلى نهاية سنة ١٨٢٤ م ، ثم يطبع كتاب في الدين الإسلامي في يناير سنة ١٨٢٥ ، اسمه « جوهرة بهية أحمدية في شرح الوصية المحمدية » ، ثم يليه مباشرة « مجموعة المهندسين » ثم « أصول هندسية » وهما خاصان بالهندسة الحربية ، ثم « لغم رسالة سي » . وبعد هذا التاريخ أي ابتداء من سنة ١٨٢٦ تكون المدارس قد بدأت تنشأ الواحدة بعد الأخرى فتدخل الكتب المدرسية ضمن مطبوعات بولاق مثل كتب الإنشاء والنحو وعلم الحساب والمنطق والدين والشعر والأدب ، إلا أن الغلبة في عدد الكتب تظل للكتب الخاصة بالجيش^(١) . فواضح من هذا أن المطبعة أنشئت خصيصا من أجل هذا النوع من الكتب ، وذلك النوع من النشر الذي احتكر السنوات الأولى من إنشائها وظل غالبا عليها ردحا طويلا من تاريخها .

(رابعا) وهو نص صريح يثبت أن تاريخ المطبعة نشأ مرتبطا بتاريخ الجيش المصري . فقد ورد في كتاب رحلة بروكي (Brocchi) ما يثبت أن هذه الكتب الحربية عملت وطبعت خصيصا للجيش المصرية الناشئة في أسوان . وقد كان بروكي من أوائل الرحالة الذين زاروا مصر في عهد محمد علي وكتبوا عنها .

قال هذا الرحالة في سياق كلامه عما أصدرته المطبعة من الكتب ما ترجمته :

« وقد طبع بالمطبعة تعليمات حربية خاصة بالعساكر المصرية التي تدرب في الصعيد . وهي تعليمات منقولة من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية حتى يقرأها الضباط وهم من الأتراك^(١) .

فهذا يستفاد منه أن الكتب والقوانين والتعليمات السابقة الخاصة بالجيش عملت وطبعت خصيصا للجيش المصرى الجديد في أسوان . وبالتالي يثبت أن المطبعة نشأت خصيصا من أجل الجيش .

هذه الأدلة تؤيد أن مطبعة بولاق لم تنشأ مستقلة بذاتها وإنما كانت جزءا من مشروع كبير لم يكن يرمى إلى أقل من خلق مدنية مصرية جديدة تقوم على القوة والسيادة والعلم الحديث بعد أن وقف الضعف والاستكانة وعلوم الخوانق والتكايا بمدينة مصر قرونا عديدة . وكان وسيلة هذا التجديد الحضارى طبع كتب الفن الحربى ثم ما تلاه من طبع كتب المدارس والقوانين الإدارية وكتب العلوم الحديثة كلما تقدمت الحياة المصرية وظهرت أغراض جديدة تستلزم الطبع والنشر .

G.E. Brocchi - *Giornale delle Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto, Nella Siria (١) e nella Nubia* (Bassano, 1841), Vol. I, p. 172 et seq.

وأيا :

Bonola, "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822". *La Revue Internationale d'Egypte*, Tome II, October, 1905, p. 150.

الفصل الثانى

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

لم يجمع الذين كتبوا عن تاريخ مطبعة بولاق على تاريخ واحد لإنشائها ؛ بل اختلفوا فيما بينهم اختلافا ينافى في تحديد هذا التاريخ . ولم يقتصر الاختلاف على ما وقع منه بين الكتاب المتعدين بل تعداه إلى الاختلاف بين كتابات الكاتب الواحد . فترى الكاتب يذكر تاريخا لإنشاء المطبعة في أحد كتبه ثم يذكر تاريخا آخر لهذا الإنشاء في كتاب آخر^(١) بل وأحيانا يحدث الخلاف من نفس الكاتب في نفس الكتاب^(٢) أو الفصل . وقد يحدث أن يذكر المؤلف عدة تواريخ دون أن يرجح أحدها^(٣) .

فالبرت جيز يذهب إلى أن إنشاء المطبعة كان في سنة ١٨١٥ إذ يقول :

« استقام الأمر لمحمد على في وادى النيل في يولييه سنة ١٨٠٩ (كذا) ففكر في إنشاء مطبعة عام ١٨١٥ ومن هذا التاريخ يبدأ قيام مطبعة الباشا التي هي مطبعة بولاق كما بقيت تسمى منذ ذلك الحين . وعلى هذا كان إنشاؤها حوالى هذا التاريخ يؤرخ إدخال فن الطباعة بصفة قاطعة في مصر^(٤) » .

فهذا كلام صريح في أن إنشاء المطبعة حدث في سنة ١٨١٥ م .

(١) مثال ذلك ما حدث في كتابي أمين باشا سامى : « تقويم النيل » ، ص ٣٠٨ و « التعليم في مصر » ص ١٢

(٢) حدث ذلك في كتاب تقويم النيل لأمين باشا سامى فقد ذكر في ص ٣٠٨ منه أن المطبعة أسست سنة ١٨٢٣ على حين أن في الكتاب وثائق تثبت أنها أنشئت قبل ذلك .

(٣) أنظر Albert, Geiss, "Histoire de l'Imprimerie en Egypte (2me partie), L'Etablissement Typographique du Pasha - Le Début de L'Imprimerie de Boulac", *Bulletin de l'Institut Egyptien*, Tome 2, 1908, pp. 195—220.

(٤) *Ibid*, pp. 197—198

ويذهب محمد أمين بهجت بك أحد المديرين السابقين للطبعة^(١) إلى أن إنشاء مطبعة بولاق كان في سنة ١٨٢٠^(٢). وهو يستند في ذلك إلى اللوحة التذكارية التي تؤرخ إنشاء المطبعة والتي تحمل تاريخ ١٢٣٥ هـ (١٨١٩ - ١٨٢٠) م. ومع اعتماد هذا الرأي على وثيقة رسمية ثبتت ببناء المطبعة وقت إنشائه إلا أن لدينا من الأدلة ما يثبت أن الإنشاء لم يكن في هذا التاريخ كما سيلي.

ويقرر كتاب آخرون أن إنشاء المطبعة كان في سنة ١٨٢١ م وهذا أكثر الآراء شيوعا وأقربها إلى الصواب. رواه ألبرت جيز عن إبراهيم الشبراوي^(٣) إذ يقول: «إن أول ناظر للطبعة على حسب رواية إبراهيم أفندي الشبراوي هو على وجه التحقيق نقولا المسابكي البيروتي الذي أنشأ مطبعة بولاق في سنة ١٨٢١^(٤)». وذكره أيضا أمين باشا سامي وحدد ذلك يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١^(٥) بالذات مستندا على وثيقة رسمية سنعرض لها بعد قليل. ورواه جورج زيدان عن يعقوب نخله روفيله^(٦).

وتم كتاب آخرون ذهبوا إلى أن مطبعة بولاق أنشئت في سنة ١٨٢٢، ومن هؤلاء بونولا بك الذي حدد لذلك شهر سبتمبر في تلك السنة^(٧). ولقد استند بونولا في ذلك

(١) تولى محمد أمين بهجت بك وظيفة مدير المطبعة مرتين: الأولى من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٧ والثانية من يناير ١٩٣٨ إلى مارس ١٩٣٨.

(٢) محمد أمين بهجت — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة إيزنج (القاهرة ١٩٣٢)، ص ١٢.

(٣) عين إبراهيم الشبراوي صبيا جماعا يتعلم جمع الحروف في المطبعة في ٧ صفر سنة ١٢٤٥ الموافق ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما روى بنفسه للسيو جيز. أي أنه التحق بالمطبعة بعد إنشائها يتسع سنوات تقريبا. وقد سائر المطبعة في كل الأدوار التي مرت بها فظل موظفا بها إلى أن أحيل إلى المعاش في أول نوفمبر سنة ١٩٠٧ وقد ترقى في هذه المدة من صبي يتعلم إلى رئيس القسم الدارسي بالمطبعة وقد وقفت على أدوار هذه الترقية في دفاتر استحقاقات المطبعة المحفوظة بدار المحفوظات المصرية. وقد قابله السيو جيز في سنة ١٩٠٧ وكان في التسعين من عمره ومع ذلك كان متالكا قوته نشيطا وكان لا يزال موظفا بالمطبعة. وقد توفي بعد إحالته إلى المعاش والمشهور عنه أنه كان رحمه الله أعلم أهل زمانه بتاريخ مطبعة بولاق.

(٤) Albert, Geiss, op. Cit., P. 199.

(٥) أمين باشا سامي، التعليم في مصر، ص ١٢.

(٦) جورج زيدان، تاريخ الآداب العربية، ج ٤، ص ٥٨.

(٧) Bonola Bey, F., «Una Visita a Mohamed Ali nel 1822, La Stamperia et el Primo Gioarnal» La Revue Internationale d'Egypte, Tome II, 1905, P. 150.

إلى ما جاء في كتاب السائح بروكي، فقد ورد في هذا الكتاب فصل بعنوان «١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ — مرور في بولاق»، وصف فيه السائح اعتماق زيارته لمطبعة الباشا ثم قال: «وهي لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط^(١)». وعارضه ألبرت جيز فقال إن المدة من سبتمبر إلى ديسمبر ليست أربعة أشهر ومن ثم حدد التاريخ بشهر أغسطس لا سبتمبر مصححا خطأ بونولا في الحساب^(٢). ومع ذلك فقد فات جيز كما فات بونولا أن بروكي لم يكن يتكلم عن إنشاء المطبعة بل عن نشاطها ودوران حركة الطبع بها بل وفوق ذلك عن استكمال الحركة والنشاط.

وذهب الشطط بعض الكتاب فقالوا إن إنشاء المطبعة يرجع إلى سنة ١٨٢٣ ومن هؤلاء الكاتب بيانكي الذي صاّر قائمته بمطبوعات بولاق بقوله «أدخلت المطبعة في مصر منذ سنة ١٨٢٣ بأمر من محمد علي باشا^(٣)». ومع ذلك فقد أورد بعد هذه العبارة بقليل عنوان أول كتاب طبع بمطبعة بولاق وذكر أنه طبع سنة ١٨٢٢ أي قبل التاريخ الذي ذكره لإنشائها بسنة كاملة. ومنهم أيضا أمين باشا سامي الذي ذكر في سياق ذكره لأحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م قوله: «وفيها تأسست دار الطباعة الأميرية ببولاق». ومع ذلك فقد ذكر بعد ذلك في نفس الكتاب أمرا رسميا يثبت أن المطبعة كانت موجودة في سنة ١٢٣٧ هـ - ١٨٢٢ م^(٤).

أمام هذا الاختلاف الكبير في الروايات قد تبدو صعوبة تحديد تاريخ مضبوط لإنشاء مطبعة بولاق. ولكن الأمر ليس صعبا بالدرجة التي يبدو بها، وإن كان من المستحيل تحديد يوم بذاته لهذا الإنشاء كما أنه يجب أن نحدد ما الذي نقصده بكلمة «إنشاء»، أهو إقامة البناء أم تركيب الآلات أم الإنتاج. وعلى ذلك لا بد من ذكر بضعة تواريخ لا تاريخ واحد نظرا لتعدد مراحل إنشاء مؤسسة كهذه.

(١) Brocchi, op. cit., vol. I, p. 172.

(٢) Geiss, op. cit., p. 198.

(٣) Bianchi, Journal Asiatique, Serie 4 Tome 2, 1843, p. 24.

(٤) أمين سامي باشا — تقويم النيل، ج ٢، ص ٣٠٨.

وثيقتنا الأصلية في هذا التاريخ هي اللوحة التذكارية التي علفت على باب المطبعة وقت إنشائها وفيها تاريخ لهذا الإنشاء^(١) ، وهي وثيقة لا تختمل شكاً بحال من الأحوال ثم إنها الوثيقة الوحيدة التي وصلت إلينا لهذه الحادثة ، فعلى كثرة ما تقبنا في مختلف أنواع الأوراق والدفاتر والكتب لم نعث على وثيقة أخرى تقوم مقامها . في هذه اللوحة الرخامية منقوش ثلاثة أبيات من الشعر ، ويتضمن الشطر الأخير منها بحساب الجمل تاريخاً نقش صراحة في أسفلها . هذا التاريخ هو سنة ١٢٣٥ هـ . وهذا يثبت أن المطبعة إنما أنشئت في تلك السنة .

ويوافق أول المحرم من سنة ١٢٣٥ هـ بالتاريخ الميلادي ٢٠ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، ويوافق آخر ذي الحجة منها ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٠ م وعلى ذلك يمكننا أن نتخذ أواخر سنة ١٨١٩ من ٢٠ أكتوبر والجزء الأول من سنة ١٨٢٠ إلى ٢٧ سبتمبر على أنها الفترة التي فيها إما ابتدئ في ، أو انتهى من إقامة البناء الذي كانت فيه مطبعة بولاق .

على أن فكرة المطبعة لم تولد في هذا التاريخ بل إنها سابقة له بكثير . فقد أوفد نقولا المسابكي في بعثة إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة في سنة ١٨١٥ ، فالى هذا التاريخ يرجع التفكير في إنشاء مطبعة بولاق .

لا ندرى على وجه التحديد متى كان الانتهاء من إقامة بناء المطبعة . ولكننا نرجح أن يكون التاريخ السابق الوارد في اللوحة التذكارية هو تاريخ الانتهاء من هذا البناء . فقد وجدت هذه اللوحة في أعلى أحد أبواب المطبعة ومعنى هذا أنها إنما كتبت وأرخت

(١) هذه اللوحة التذكارية عبارة عن قطعة من الرخام طولها ١١٠ سنتيمتر وعرضها ٥٥ سنتيمترا وقد نقشت بحيث برزت عليها الأبيات الشعرية الآتية باللغة التركية :

حالا خديو مصر محمد على وزير	أول تامدار دولت ودين صاحب المنح
آثار بي حسابه ضم أيلدى دخی	يا بدردى أشبو مطبعة بی بویه پرفرح
هاتف سعیده سويلدى تاريخ تامنى	دار الطباعة در هنرك مصدرى اصح

١٢٣٥ هـ

وترجمتها : « إن خديو مصر الحالى محمد على ، نفع الدين والدولة وصاحب المنح العظيمة قد زادت مآثره الجليلة التي لا تعد بإنشاء دار الطباعة الماهرة وظورت جميع بشكلا البهيج البديع وقد قال الشاعر سعيد إن دار الطباعة هي مصدر الفن الصحيح » .

[أمام صفحة ٤٧]



اللوحة التذكارية لإنشاء مطبعة بولاق
سنة ١٢٣٥ هـ

وعلقت في موضعها بعد أن كان البناء قد تم . ويؤيد هذا الرأي أنه نص في الأبيات الممنوعة على اللوحة التذكارية أن ما ثروى النعم قد « زادت بإنشاء دار الطباعة العاصرية » التي « ظهرت للجميع بشكلها البهيج البديع » . ويستفاد من هذا الوصف ومن تقرير أنها « ظهرت » بصيغة الماضي أن اللوحة تؤرخ الانتهاء من إقامة بناء المطبعة لا الابتداء فيه . وعلى ذلك يمكن أن نطمئن إلى القول بأن بناء مطبعة بولاق كان قد تم تشييده في ذى الحجة سنة ١٢٣٥ هـ الموافق سبتمبر سنة ١٨٢٠ م .

أما عن تاريخ تركيب آلات الطباعة في ذلك البناء وتجهيزه بحروف الطبع فإن عندنا من الوثائق ما يحدده بالضبط .

كان محمد علي باشا خارج القاهرة عندما أرسل أمرا إلى كتبخانه بالقاهرة في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م يقول فيه :

« سبق أن أرسل بمعرفة اسماعيل قبودان بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو ليتعلموا بها بعض الصناعات . وقد تعلم نيقولا مسابكي الذي حررنا هذا الكتاب من أجله وهو أحد هؤلاء الأطفال صنعة جارية هي طبع الكتب باختراع حروف أفريقية وعربية وعاد مع ثلاثة من زملائه . وها نحن أولاء نرسلهم إليكم . فألحقوا المذكور مع رفقاءه بمعية عثمان افندي ببولاق وخصصوا لهم الجرايات اللازمة ورتبوا لرفقاءه مرتبا يناسب حرفهم وثقافتهم . أما مسابكي المذكور فاني أرجو أن أعود ريثما يعد آلاته فلا تخصصوا له مرتبا ولكن أعطوه شيئا تحت حساب مرتبه وأكرموه (١) » .

وبناء على هذا الأمر يمكن أن نجزم بأن عمالية تركيب الآلات بدأت في سبتمبر سنة ١٨٢١ أو بعده بقليل إذ أن النظام الذي وضعه محمد علي لمصر لم يكن يسمح لنيقولا مسابكي بأن يضيع يوما واحدا بدون عمل فيما كلف به (٢) .

(١) من الجناح العالي إلى اليك الكتبخان في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) ،

دقتر رقم ٦ معية تركي ؛ وثيقة رقم ٧٢٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) من أمثلة ذلك حالة حسن الورداني الذي حجز بالكورنتية بعد عودته فصدر أمر من محمد علي باشا : « ... أطلعنا على عدم اشتغال حسن الورداني افندي بشيء بالنسبة لدخوله بالكورنتية ونشير بأنه نظن لياقة المذكور للترجمة فيلزم اعطاؤه كتابا لترجمته مدة مكثه في الكورنتية » .

أما عن تاريخ الانتهاء من تركيب الآلات وتهيئة المطبعة للعمل والإنتاج فليس عندنا وثائق تثبت على وجه التحديد، وإن كان عندنا ما يقربه تقريبا. ففي أول يناير سنة ١٨٢٢م يصدر محمد علي باشا «تذكرة خزينة» أى أمرا إلى ديوان المسالية بأنه قد اتضح له مهارة نقولا المسابكي في فن طبع الكتب وعلى ذلك حدد له مرتبا شهريا وثبته بالمطبعة^(١).

ثم نجد في يوميات السائح الإيطالي المحقق "بروكي Brocchi" إشارة إلى ذلك. فقد زار بروكي المطبعة في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢م وكتب فصلا عن هذه الزيارة ذكر فيه قوله إن المطبعة «لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط^(٢)». ومعنى هذا أن مطبعة بولاق لم تكن مستعدة للعمل والإنتاج استعدادا تاما إلا في أغسطس سنة ١٨٢٢م.

فعندنا الآن تاريخان بينهما ستة أشهر يمكن أن يكون تم فيهما الانتهاء من تركيب الآلات التي أحضرها نقولا المسابكي معه من إيطاليا. فمجرد تحديد محمد علي باشا مرتبا لنقولا المسابكي وتثيته في المطبعة بعد وصفه إياه بالمهارة في نفس الأمر الذي حدد فيه مرتبه وثبته، يدل دلالة واضحة على أن نقولا المسابكي كان قد ركب آلاته أو على الأقل قطع مرحلة من ذلك مكنت الباشا من الاطمئنان إليه. ولقد كانت طريقة محمد علي في الحكومة أن المرتب على قدر العمل ونسبة الإنتاج والمهارة لا يحجم الشخص ولا بسنه ولا بطول لحيته. فتثبتت نقولا المسابكي في المطبعة وتحديد راتب له مع وصفه بالمهارة يدل

من الباشا إلى ناظر المهمات في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

ومن أمثلة ذلك أيضا ما أمر به من فك حبكة كتاب حتى تم ترجمته بسرعة: «علينا من إفادتكم ورود أمر ابننا سرعسكر باشا إلى وكيل الجرايدية باستصواب ترجمة الكتاب الفرنسي الخاص بنظومات وترقيات العساكر، وبناء عليه يلزم جمع الترجمة وحل حبكة الكتاب المذكور وإعطاء كل مترجم كرامة منه لسهولة ترجمته في أقرب وقت».

من الباشا إلى سليمان باشا الفرنساوي في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

ويتضح من هذين الأمرين أن الوقت كان أثمن شيء في حكم هذا الوالي:

(١) أمر إلى الخزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) دفاتر المصلحة السنية تركي دوق رقم ٢٩، وثيقة رقم ٢٥١

على أنه أنتج، وثابت أن المطبعة لم تصدر شيئا من المطبوعات إلى ذلك التاريخ، فلن يكون الإنتاج إذن إلا متعلقا بتركيب الآلات وهندسة أوضاعها وإعداد صناديق الحروف.

ومن الجائز أيضا ألا تكون العملية قد تمت نهائيا بحيث تصبح المطبعة معدة للإنتاج في أول يناير سنة ١٨٢٢ تاريخ تحديد مرتب لنقولا المسابكي. ويلاحظ في عبارة بروكي قوله إن المطبعة «لم تستكمل نشاطها». ومعنى هذا أنه كان فيها بعض النشاط قبل أغسطس سنة ١٨٢٢، ولهذا يمكن أن نطمئن ولو بعض الإطمئنان إلى القول بأن الآلات كانت قد هندست وركبت أو أوشكت هذه العملية على التمام في يناير سنة ١٨٢٢ وأن عملية الانتهاء من التركيب وتجربة الآلات وإعدادها للإنتاج تمت في المدة من يناير إلى أغسطس سنة ١٨٢٢ فزارها بروكي في ديسمبر من تلك السنة فوجدتها في تمام النشاط وأخبر أن الحال كان كذلك منذ أربعة أشهر.

بقي أن نحدد التاريخ الذي أصدرت فيه المطبعة أول إنتاجها. الثابت مما تحت يدينا من الوثائق أن أول كتاب أصدرته مطبعة بولاق هو قاموس للغتين العربية والإيطالية من وضع الراهب روفائيل. ولهذا القاموس صفحة للعنوان ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٢٣٨ هـ. وله صفحة للعنوان باللغة الإيطالية ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٨٢٢ م (انظر شكل ١ و ٢). ويستفاد من هذا أن أولى مطبوعات بولاق تم طبعه في سنة ١٢٣٨ هـ الموافقة لسنة ١٨٢٢ م. والسنتان لا تتداخلان إحداها في الأخرى إلا في المدة من ١٨ سبتمبر إلى آخر ديسمبر من سنة ١٨٢٢ م. وعلى ذلك يكون الكتاب قد صدر في أثناء هذه المدة التي تبلغ ثلاثة أشهر ونصف تقريبا وتكون بالآلى هي تاريخ إصدار المطبعة لأول مطبوعاتها.

ونلخص تواريخ إنشاء مطبعة بولاق فنقول:

بدأت فكرة إنشاء مطبعة عند محمد علي باشا في سنة ١٨١٥ م. عندما أوفد بعض الشبان إلى ميلانو لتعليمهم فن الطباعة.

وبدئ في عملية إقامة بناء المطبعة في سنة ١٢٣٥ هـ الموافقة ١٨٢٠ م. ولم يأت شهر ذو الحجة من سنة ١٢٣٥ هـ وشهر سبتمبر من سنة ١٨٢٠ م إلا وكان البناء قد تم تشييده.

— ٥٠ —
أما تركيب الآلات ووضعها في أماكنها فقد بدأ فيه في سبتمبر سنة ١٨٢١ م وانتهى منه في يناير سنة ١٨٢٢ م .

واستغرقت فترة التجربة — تجربة الآلات والحروف وتوزيع العمال عليها وتدريبهم على أعمالهم في المدة من يناير سنة ١٨٢٢ الى أغسطس من نفس السنة — وبلغ العمل في المطبعة أشده وبدأت في عملية الإنتاج في المدة من أغسطس الى ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

وأصدرت أول مطبوعاتها في ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

الفصل الثالث

مؤسس مطبعة بولاق وأول ناظر لها

اختلف في الشخصية التي أسست المطبعة ونظمتها ودرّبت عمالها الأول وأصدرت أولى ما نشرته من المطبوعات . وقد اكتنف هذه الشخصية من الغموض ما جعلها أشبه بشخصية خرافية تنسب إليها الأعمال دون أن يعرف الناس شيئاً عنها ودون أن يتحققوا حتى من مجرد وجودها .

فبعض الكتاب يذكر أن الذي أسس المطبعة رجل توسكاني من أصل سوري اسمه نقولا الصباغ ؛ ولد في ليقورن من مدن إيطاليا، ثم قدم الى مصر سنة ١٨١٥ واستخدمه الوالي في إنشاء المصانع المختلفة في بولاق، ثم عين مدرّساً في مدرسة الهندسة . قالوا وكانت مطبعة بولاق مما أسس من مصانع ذلك الحى ^(١) .

ويكفي أن نذكر أن اسم الصباغ لم يرد في أى وثيقة أو كتاب رحلة معاصره لإنشاء المطبعة ولم يظهر على أى كتاب من مطبوعاتها . ثم أنه من الثابت أن الذي أسس المطبعة رجل أوفد الى إيطاليا خصيصاً لهذا الغرض وأنه لم يولد بها كما ولد الصباغ . والظاهر أن اشتراك الصباغ مع مؤسس المطبعة في الاسم الأول وفي الأصل السوري وفي وجود علاقة بينه وبين إيطاليا ؛ هو الذي حمل بعض الكتاب الى القول بأنه هو مؤسس مطبعة بولاق .

وذهب كتاب آخرون الى أن مؤسس مطبعة بولاق هو القس "روفائيل راهب" ^(٢) وهذا القول يعيننا لأنه مما ذهب اليه كتاب عاشوا في عصر محمد علي باشا وعاصروا هذه

(١) Geiss, op. cit, p. 201.

(٢) Reinand, "De la Gazette Arabe et Turque Imprimée en Egypte", *Journal Asiatique*, Série 2, Tome VIII, 1831, p. 238.

الحوادث . ولقد سبق أن بينا أن المطبعة كان قد تم بناؤها في سبتمبر سنة ١٨٢٠ م . وبدئ في تركيب آلاتها في سبتمبر سنة ١٨٢١ م . وانتهى من هذه العملية في يناير سنة ١٨٢٢ م . وأصدرت أولى مطبوعاتها في ديسمبر سنة ١٨٢٢ (١) . وبهذه التواريخ في ذاكرتنا نراجع تاريخ القس روفائيل راهب ، فوجد أمرا من محمد علي باشا صدر بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠ بتعيين روفائيل مدرسا للغة الإيطالية والهندسة في مدرسة القلعة (٢) ، ثم نجد أمرا آخر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م ، يوافق فيه على « عزل القسيس روفائيل معلم اللغة الطليانية ببولاق عن وظيفته لكبر سنه وعدم صلاحه للعمل وتعيين الحكيم يحيى أفندى مكانه (٣) » .

وظاهر من هاتين الوثيقتين الرسميتين أن القس روفائيل راهب كان في وقت إنشاء المطبعة يعمل مدرسا للغة الإيطالية في القلعة ، ثم في بولاق ، وهذا يتعارض مع القول بأنه كان يعمل في تأسيس المطبعة . على أن روفائيل كان متصلا بالمطبعة من أول يوم عملت فيه ، إذ أن أول مطبوعات بولاق من تأليفه أو ترجمته ، ولعل تردده على المطبعة في هذا التاريخ المبكر وإشرافه على كتابيه اللذين كانا يطبعان بها (٤) هو ما حدا ببعض المعاصرين إلى الظن بأنه كان « ينظم المطبعة » .

وقال بعض الكتاب المعاصرين إن مؤسس المطبعة هو عثمان نور الدين الألباني الأصل « وكان قد قدم مع والده إلى مصر . والتحق أبوه بخدمة الباشا الذي آنس في عثمان ذكاء فأوفده إلى أوروبا ليقيم على أسرار الحضارة الأوروبية الحديثة فجاب منها عدة أقطار وطاف بإيطاليا وفرنسا وإنجلترا ، ثم عاد إلى مصر فاستخدمته حكومة الوالي وباشرا تأسيس مطبعة بولاق (٥) » .

(١) راجع الفصل الثاني

(٢) من الباشا إلى الكتبخدا بك في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركي ، دفتر رقم ٥ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، محفوظات عابدين

(٣) من الباشا إلى الكتبخدا في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٨ (١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية تركي ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٨٠٢

(٤) أول كتابين أصدرتهما المطبعة هما قاموس للعنين العربية والإيطالية ، ثم كتاب صباغة الحرير والأول من تأليف روفائيل والثاني من ترجمته .

Marcel, G., *Egypte Depuis la Conquête des Arabes Jusque à la Domination Française*, (٥) Tome III, "Sous la Domination de Mehemet Aly", p.142.

ولقد كانت عودة عثمان نور الدين من أوروبا في سنة ١٨٢٠ (١) أى في وقت تأسيس المطبعة ، ومع ذلك فكل ما تحت يدنا من الوثائق يثبت أنه لم يؤسس مطبعة بولاق وإن كانت بعض هذه الوثائق تدل على أنه كان في وقت ما متصلا بالمطبعة ببعض الاتصال .

يقول منجين في تاريخه لمصر من ١٨٠١ إلى ١٨٢٣ ما ترجمته : « ... وبعد عودته (يعني عثمان) عهد إليه الباشا بإدارة مدرسة كبيرة أنشأها في بولاق ليتعلم بها بعض الشبان الرياضة واللغات . وقد ألحق بها مكتبه... (٢) » وهذه هي مدرسة الفنون التي أنشأها الوالي أول الأمر في قصر ابنه اسماعيل باشا .

ثم في كتاب رحلة عملت في سنة ١٨٢٢ ورد : « وفي طريقنا إلى القارب قابلنا عثمان أفندى ، وهو أديب تركي كان من حسن ضيافته أن أطلعنا على مكتبة الباشا المنوط به أمانتها ، والمكتبة وإن كانت في طفولتها إلا أنها — كما أخبرنا عثمان — تحتوي على حوالي خمس وعشرين ألف مجلد في عدة لغات... (٣) » .

ويؤخذ من هذين النصين المعاصرين أن عثمان نور الدين في وقت إنشاء مطبعة بولاق كان يعمل ناظرا لمدرسة وأميناً لمكتبة كان الباشا قد أنشأها في بولاق وليس هذا من تنظيم المطبعة في شيء .

ويؤيد هذا ما ورد عن عثمان نور الدين في الأوامر العلية في فترة إنشاء المطبعة . خذ مثلا أمرا صدر من محمد علي باشا وهو خارج القاهرة إلى البيك الكتبخدا في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١ وهو نفس الشهر الذي بدأ فيه تركيب آلات المطبعة :

« أخبرنا صديقنا الخواجة دوروتى قنصل فرنسا في الاسكندرية إن الفرنسيين قونيك ومالت القادمين بتوصية من وزراء فرنسا إلى صديقنا المذكور قد حضرا خصيصا

(١) Marcel, *ibid.*

(٢) Mengin, *Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali. Depuis la départ des Français jusqu'à 1823*, Tome II., p. 619.

(٣) *Dairy of a Tour through Southern India, Egypt, and Palestine in the years 1821 and 1822 by a Field Officer of Cavalry*, Entry on January 21, 1882.

لتعلم اللغة العربية وإن كان أحدهما سيلحق بمعية المهندس قسطنطين لتعلم الهندسة والآخر بمعية عثمان أفندي لتعلم اللغة العربية ، إلا أن إرادتنا تقضى بإبقائهما بصفة ضيوف عند عثمان أفندي لغاية وصولنا فاعلموا ذلك وأرسلوهما إليه^(١) .

ثم أمر آخر صدر إلى الكتبخدا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ :

« يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضا بعض لغات . فن مقتضى إرادتنا أن تجنوا عن ذلك الشخص وتجوده وتعينوه بماهية مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للوجودين بمعية سقازاده عثمان أفندي ببولاك^(٢) » .

وفي أول يناير سنة ١٨٢٢ وهو من التواريخ المهمة في إنشاء المطبعة يصدر أمر آخر هو :

« بما إننا أخبرنا أن جورجى جروى وأنطون الاستانبولى طالبان فن الترجمة ولهما استعداد لتحصيله فقد خصص لجورجى جروى مائتا قرش ولأنطون مائة وخمسون قرشا شهريا وألحقا بمعية عثمان أفندي ببولاك فينبغى أن تقيدوا مرتبهما في دفتره اعتبارا من غرة ربيع الآخر...^(٣) » .

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ وهو تاريخ مهم آخر في إنشاء المطبعة يرسل إبراهيم باشا الخطاب الآتى إلى أحمد أفندي المهندس بأسوان ثم يرسل صورة منه إلى عثمان أفندي نور الدين ببولاك :

« سبق أن رأيتم حين كنت في أسوان فسألتونى بمقتضى نشاطكم وولائكم عن الكتب التى تهتم ترجمتها والكتب التى تستحق التأليف ، فأرجأنا الإجابة عن هذا السؤال

(١) من محمد على باشا إلى البك الكتبخدا في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٧

(٢) من الجباب العالي إلى البك الكتبخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨

(٣) تذكرة خزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية — تركى . دفتر رقم ٩٩ وثيقة رقم ٢٥٢

على لقائنا بمولانا ولى النعم . ولقد التقينا به بحمد الله تعالى وعرضنا على دولته سؤالكم فتكرم وأمر بترجمة الكتب الخاصة بالأمور الخلية الحربية التى لها خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة وأمر أن تتم الترجمة فى أقرب وقت...^(١) » .

فيؤخذ من هذه الوثائق أن عثمان نور الدين كان يعمل فى وقت إنشاء المطبعة ناظرا لمدرسة تعلم اللغات وفن الترجمة وكان منوطا به ترجمة ما تحتاج إليه الحكومة من الكتب ، وهذه الوظيفة ظاهرة من إرسال صورة من خطاب إبراهيم باشا للمهندس أحمد أفندي بأسوان إلى عثمان وهو فى بولاك على أنه المختص بترجمة الكتب .

على أن هناك بعض الوثائق التى ترجع إلى نفس العصر تضيف إلى عثمان نور الدين وظيفة أخرى لعلها تحدد الصلة بينه وبين مطبعة بولاك . وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يصدر الأمر الآتى من الباشا إلى الخزينة :

« بما أن من مقتضى إرادتنا أن تضم ألف وخمسمائة قرش على المرتب الشهري البالغ قدره ألف قرش الخاص بعثمان نور الدين أفندي سقة باشى زاده المنوط به فى بولاك ترجمة كتب الفنون الحربية وسائر الصنائع على أن يكون مرتبه ألفين وخمسمائة قرش فى الشهر...^(٢) » .

ثم وثيقة أخرى وهى خطاب من محمد على باشا إلى بوغوص فى ٢١ مارس سنة ١٨٢٣ :

« اطلعت على تكنولوجيا الآلات الصناعية المرسلتين من أخيك المقيم فى تريستا إلى عثمان أفندي السقا بواسطة كاتبكم المقيم فى مصر وعلم من مضمونها أن إحداها آلة هوائية والثانية آلة لتصفية جميع أنواع الزيت وإزالة روائحه الكريهة...^(٣) » .

(١) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد أفندي بأسوان وأرسلت صورته إلى عثمان أفندي سقا زاده ببولاك فى ١٧ المحرم سنة ١٢٣٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية — تركى . دفتر رقم ١٠ ، وثيقة رقم ٣٨٥

(٢) من الجباب العالي إلى الخزينة فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٥٣

(٣) أمر من الباب العالي إلى الخواجة بوغوص فى ٨ رجب سنة ١٢٣٨ هـ (٢١ مارس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٥٤ مخفوقات عابدين .

ومن هاتين الوثيقتين يتبين أن عثمان نور الدين كان قد أضيف إلى اختصاصه بالإضافة إلى ترجمة الكتب الإشراف على الصناعات والمصانع التي كانت موجودة حينئذ في بولاق وهو الحى الصناعى لحكومة محمد على . ولما كانت مطبعة بولاق من مصانع هذا الحى فلا بد وأن يكون قد نيط بعثمان نور الدين أمر الإشراف عليها . ويؤيد هذا أنه في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ صدر أمر من محمد على باشا بتعيين عثمان نور الدين مفتشا للطبعة (١) . وربما كانت هذه الوظيفة الجديدة تفسر تلك الزيادة الكبيرة التي أضيفت إلى مرتبه بمقتضى أمر ديسمبر سنة ١٨٢٢ وهى زيادة تبلغ قدر راتبه الأصلي مرة ونصف مرة .

على هذا يمكن القول بأن الذى أسس مطبعة بولاق كان شخصا آخر غير عثمان الذى ثبت أنه كان مكلفا بعمل آخر أو أعمال أخرى في الفترة التي أنشئت فيها المطبعة . ومع ذلك فقد كان له بها بعض الصلة وهى صلة الإشراف والتفتيش . ومعلوم أن التفتيش لا يكون إلا على شيء تم إنشاؤه ويديره أناس آخرون تخصصوا له .

والنائب من الوثائق الرسمية هو أن تأسيس المطبعة مرتبط بشخصيتين ورد ذكرهما جنباً إلى جنب في هذه الوثائق . أما أولى هاتين الشخصيتين فهى نقولا المسابكى ، وأما الثانية فهى عثمان نور الدين . وإذا قصدنا بتأسيس المطبعة التأسيس الفنى لها أى تركيب الآلات وتعليم الصناع وإدارة حركة الطبع بها من الناحية الطباعة الخالصة لم يكن لمطبعة بولاق إلا مؤسس واحد هو نقولا المسابكى . أما إذا قصدنا بالتأسيس الناحية الإدارية أو ناحية الإشراف على عملية التأسيس كان لعثمان نور الدين اشتراك في هذا المجهود .

فأقدم وثيقة عثرنا عليها متصلة بموضوع تأسيس مطبعة بولاق هى الأمر الصادر إلى الكتخدا بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م والذى يشير إلى سابق إرسال طائفة من الأطفال إلى مدينة ميلانو لتعلم فن الطباعة وأنه :

(١) أمر من الجنب العالى إلى الكتخدا بك في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) ، دفاتر قديم الأوامر العلية — تركى ، دقر رقم ٩ ، ص ١٧ ، محفوظات عابدين .

« نظرا لوصول نقولا المسابكى مع ثلاثة من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الافرنجية والعربية المخترة فقد أرسلوا إليكم لإلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان افندى في بولاق... (١) » .

ثم يقول الأمر :

« وحيث إن من المحتمل وصولنا (٢) لحين إتمام مسابكى تجهيز آلاته فأكرموه... (٣) »

فهذا الأمر يبين أن عثمان نور الدين كان مشرفا من الناحية الإدارية على الأشخاص الذين تولوا تأسيس المطبعة من الناحية الفنية . وأن هؤلاء الفنيين كانوا أربعة شبان لم يذكر الأمر منهم بالاسم إلا نقولا المسابكى فهو رئيسهم وهو المسئول الأول عن العمل كما نسب الأمر لإتمام تجهيز الآلات إلى المسابكى بالذات فهو المؤسس الحقيقى للطبعة بمعنى فنى .

أما علاقة عثمان نور الدين بهذه العملية فيبدو أنه لم يكن له إشراف فى مطلقا وقرينة ذلك أن الأمر لم يذكر أن نقولا المسابكى تولى تجهيز الآلات تحت إشراف عثمان ، ولم يعرف عن عثمان أنه كان على علم بفن الطباعة لا تعلما ولا ممارسة . ويوضح ذلك ما ورد في أمر يوم أول يناير سنة ١٨٢٢ م حين أبدى محمد على باشا ارتياحه إلى مهارة نقولا المسابكى وحدد له راتباً ثم نص الأمر على وجوب قيد نقولا في دفتر عثمان تمهيدا لتأدية راتبه إليه في كل شهر (٤) .

وطبيعة هذه العلاقة تتضح إذا عرفنا أن محمد على باشا لم يكن قد دقن الدواوين في ذلك التاريخ المبكر من عهده ، وكان لا بد من قيد مرتب نقولا المسابكى في دفتر من دفاتر

(١) أمر من محمد على باشا إلى اليك الكتخدا في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركى ، دقر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٥ — محفوظات عابدين .

(٢) كان الباشا خارج القاهرة وقت إصدار هذا الأمر .

(٣) نفس الأمر السابق .

(٤) أمر من محمد على باشا إلى الخزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) ، دفاتر المعية — تركى ، دقر رقم ٩ ، وثيقة رقم ٢٥١ ، محفوظات عابدين .

الحزينة فرئى أن يقيد كل من كانوا يعملون في مصانع بولاق في دفتر عثمان نور الدين حتى تضبط عملية صرف المرتبات . ويغلب على ظننا أن نصيب عثمان من تأسيس مطبعة بولاق لم يتجاوز هذا الحد الإدارى الشكى حتى بعد أن عين مفتشا للطبعة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١، فلم يكن هذا التفتيش إلا ضبطا لاستحقاقات المسابكى ومن كانوا يعملون معه .

وهذا يتفق مع كتابات المعاصرين الذين أجمعوا على أن مؤسس المطبعة كان نقولا المسابكى ، ولم يشيروا الى عثمان نور الدين بكلمة . فبروكى السائح الايطالى يؤكد أن «مؤسس المطبعة ومنظمها وأول ناظر لها هو المسمى نقولا المسابكى الذى أوفده الباشا إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة وما يتصل به من الصناعات^(١)» . ويؤكد أن هذا الفتى السورى هو الذى باشر شراء الآلات وصب الحروف التى بدأت بها المطبعة . وسيأتى بيان ذلك في فصل قادم . ويؤكد أيضا أنه هو الذى علم أول طائفة من عمال المطبعة .

وروى ذلك إبراهيم الشبراوى الذى أكد لالبرت جيز « أن أول ناظر لمطبعة بولاق هو نقولا المسابكى البيروتى^(٢) » . ولا موضع للشك في رواية إبراهيم الشبراوى فقد عين صبيا جماعا بالمطبعة وهو في سن العاشرة بعد إنشاء المطبعة بعشر سنين فهو حين يتكلم عن تأسيس المطبعة يتكلم عن حوادث عاصرها وسمع عنها من أناس اشتركوا فيها هم الذين أشرفوا على تعليمه ، وهو حين يتكلم عن مؤسس المطبعة وأول ناظر لها إنما يتكلم عن شخص عرفه واتصل به وحدثه وهو الذى وصل عيشه في المطبعة وكان إبراهيم تحت رئاسته .

أما تاريخ تعيين نقولا المسابكى ناظرا للطبعة بصفة رسمية فلم نثر على وثيقة تحدده بالضبط . على أن الثابت عندنا أنه عين ناظرا بصفة رسمية بدليل أن اسمه أخذ يظهر في ذيل مطبوعات بولاق إلى سنة ١٨٣٠ على أنه ناظر المطبعة . ونحن نذهب إلى أن

(١) Brocchi, op. cit., Vol. I, P. 172 et seq.

(٢) من حديث لآبراهيم الشبراوى إلى البرت جيز في خريف سنة ١٩٠٧ راجع مقالة جيز السالفة الذكر

هذا التعيين كان في تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة بدليل أن ثانى الكتب التى أصدرتها مطبعة بولاق وهو كتاب «صباغة الحرير» الذى صدر في سنة ١٨٢٣ م ذيل بهذه العبارة : «تم طبعه في بولاق بمطبعة صاحب السعادة على يد رئيسها الحقيق المسابكى^(١)» .

وسواء أتولى المسابكى نظارة المطبعة رسميا من أول إنشائها أو تأخر ذلك قليلا أو كثيرا فقد كان أول رئيس لها ولذا يمكن أن نعتبر نظارته منذ إنشاء المطبعة . تولى نظارة مطبعة بولاق بمرتبة قدره خمسة جنيهات في الشهر^(٢) ولم يكن هذا بالمرتبة القليل بالنسبة لمرتبات ذلك العصر . واستمر ناظرا للمطبعة مدة عشر سنوات تقريبا إلى أن توفى — على حسب رواية إبراهيم الشبراوى — في منتصف عام ١٢٤٤ هـ أى أوائل سنة ١٨٣٠ م^(٣) .

هذه الحقائق القليلة هى كل ما نعرف عن هذه الشخصية الخالدة الأثر في تاريخ مصر الحديثة . وإن الغموض ليكتنفها من جميع أقطارها ، فهناك اختلاف في اسم الرجل وفي وطنه الأول وهناك جهل تام لسبب قدومه الى مصر وطبيعة صلاته بمحمد على وأسباب اختياره عضوا لبعثة فن الطباعة بمدينة ميلانو . فهو أحيانا يسمى « المسابكى » وأحيانا « مسابكى » بحذف أداة التعريف . وتارة يسمى « المسابكى » بالسين المهملة وطورا يسمى « المشابكى » بالشين المنقوطة . ويذهب البرت جيز إلى أن اسمه الأصلى المشابكى ثم لما نقل هذا القب الى اللغة الايطالية كتب هكذا Mesabichi ونطق بالسين المهملة بدلا من الشين^(٤) المنقوطة واشتهر به . على أن نقولا نفسه كان يكتب اسمه في آخر الكتب التى يطبعها « المسابكى » بأداة التعريف والسين المهملة .

أما وطنه الأصلى فتفق على أنه سورى على اختلاف في المدينة التى قدم منها فن قائل دمشق^(٥) ومن قائل بيروت . وهذا الاختلاف قادس على المصادر العربية ، أما المصادر

(١) انظر كتاب «صباغة الحرير» الذى ترجمه الراهب روفائيل عن كتاب «La Teinture en soie» تأليف «Macquer» ، وقد طبع في باريس سنة ١٨٠٨ ، وهو ثانى مطبوعات بولاق .

(٢) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ٢٥١

(٣) انظر مقالة جيز السالفة الذكر ، هامش ص ١٩٩ ولم نستطع تحقيق هذا التاريخ من الوثائق لأن دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق غير موجودة إلى ما بعد سنة ١٨٣٠ وإن كانت الوثائق لا تذكر ناظرا لبولاق قبل تلك السنة مما يدل على أن نقولا المسابكى توفى فيها .

(٤) مقالة جيز ، هامش ص ٢٠١

(٥) الهلال ، ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣١٩

الأفرنجية فلم تتعرض لذلك وإنما أجمعت على نسبته لسوريا . على أننا نميل إلى الأخذ براوية إبراهيم الشبراوي حين وصفه بأنه « نقولا المسابكي البيروتي^(١) » ، ولو لم يكن متأكدا منه لما حدد هذه النسبة . ووصفته السائحة لشجتون Lushington بأنه « درزي من جبل لبنان^(٢) » .

أما عن خلقه وطباعه فقد أجمع من أشاروا إليه من الكتاب على أنه مؤدب ونشيط ومتوقد الذكاء^(٣) . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه كان على جانب عظيم من الاعتداد بفننه كما كان شاعرا بأهمية ما يؤدي لمصر من خدمات بدليل حرصه على ذكر اسمه في آخر كل كتاب يطبع في المطبعة في المدة التي تولى فيها نظارتها . كل هذا في تواضع جم ندسه في وصفه نفسه دائما بالحقير وكان يمكنه أن يكتفى بقوله الفقير مثلا ولكنه لم يفعل .

وكما أسس نقولا أول مطبعة بمصر فإنه أسس كذلك صناعة الطباعة فيها ، فهو الذي علم أول طائفة مصرية مارست تلك المهنة حين قام بتدريب العمال الذين استعملوا آلات الطباعة ببولاق لمدة عشر سنوات إلى أن سقط في ذلك الميدان الشريف جنديا مجهولا محروما من كل لقب من ألقاب الشرف التي نالها كثيرون ممن لم يبالغوا مبالغه من العمل المنتج والأثر الخالد .

يقول السائح المحقق بروكي « لما عاد (يقصد المسابكي) إلى مصر عهد إليه بتعليم فنون الطباعة لطائفة من العمال » . أما عن هؤلاء العمال الذين علمهم المسابكي فنون الطباعة ودرّبهم على عمليات الطبع فقد كانوا من طلاب الجامع الأزهر الذين علمهم الباشا فيه خصيصا لهذه الغاية . يقول بروكي : « وكان الباشا قد أمر قبل ذلك بتعليم عدد من الشبان المسلمين في الجامع الأزهر فأنفقوا فيه ست سنوات في تعلم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة حتى أتقنوا اللغتين وتفقهوا فيهما » . قال : « وكان هؤلاء قد تعلموا العلوم الدينية وسموا — علماء — نسبة إلى تعليمهم ونوع معرفتهم ولكنهم استخدموا جماعين بالمطبعة^(١) » .

(١) مقالة جين السالفة الذكر ، ص ١٣٩

(٢) Lushington, Mrs., *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1827—1828* (London 1829), p. 169.

(٣) Loc. cit.

(١) بروكي في كتاب رحلته السالفة الذكر ج ١ . ونقل نص ما كتب بنولا بك في مقاله السابقة بالمجلة الدولية (أكتوبر سنة ١٩٠٥) ص ١٥٠

هكذا قامت صناعة الطباعة في مصر أما كيفية ذلك فكما يؤخذ من الكلام السابق للسائح بروكي أن محمد علي باشا لما فكر في إنشاء مطبعة مصرية في سنة ١٨١٥ أمر بتعليم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة لعدد من الشبان المسلمين في الأزهر وبعد أن تعلموها وأتقنوها تولاهم نقولا المسابكي فعلمهم فن الطباعة وما يتصل به من جمع الحروف إلى استعمال الآلات إلى غير هذا وذاك . ولما تم تدريبهم قاموا بأعمال المطبعة وكانوا أول من تعلم فن الطباعة من المصريين . ولما عرف من أسماء هذه الطائفة الأولى غير أربعة أسماء تولى أصحابها رئاسة الأعمال بالمطبعة وهم :

الشيخ عبد الباقي رئيس المسابك .

الشيخ محمد أبو عبد الله رئيس الطباعين .

الشيخ يوسف الصنفي والشيخ محمد شحاته رئيسا الصفايين .

وكلهم ممن تعلموا في الجامع الأزهر .

أما عن أول طائفة من موظفي المطبعة فقد حددها لنا بروكي ، قال إنهم كانوا ناظر المطبعة نقولا المسابكي ويساعده رئيس العمال المائي واثنان عشر جماعا للحروف العربية وجماع واحد للحروف الإيطالية وجماع واحد للحروف اليونانية^(١) وعدد هؤلاء ستة عشر موظفا . فإذا أضفنا إليهم عمالا للطبع قد يكون عددهم ثلاثة عمال^(٢) ثم مصححا للكتب أو مصححين ثم عمالا لحمل الورق وغيره من المواد ثم حارسا للباب وعمالا لسقاية الماء^(٣) — إذا أضفنا هؤلاء أمكننا أن نذكر صورة تكاد تكون صحيحة عن أول طائفة من موظفي مطبعة بولاق .

(١) نفس كتاب الرحلة والمقالة السابقتين .

(٢) بدأت المطبعة بثلاث آلات ولهذا اقترنا وجود ثلاثة عمال طبع فقط بالمطبعة وقت إنشائها .

(٣) استعنا في تكميل هذه الصورة لأول طائفة من موظفي مطبعة بولاق بما اطلعنا عليه من دفاتر المطبعة بدار المحفوظات المصرية والتي يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) أما دفاتر استحقاقاتها قبل ذلك التاريخ فقد أعدمت ضمن " استثناء " أحرقت فيه دفاتر كل الدواوين المصرية إلى تلك السنة وإعدام مثل هذه الدفاتر يعتبر خسارة تاريخية عظيمة كانت من غريب جهل رجال دار المحفوظات الذين على أيديهم تم هذا الأمر .

تبعية المطبعة

كان يشرف على المطبعة وقت إنشائها كتحدا والى بأمر منه . وإشراف الكتحدا معناه إشراف والى بنفسه فلم يكن الكتحدا إلا نائبا عن الباشا . وهذا الإشراف الشخصى خلال الكتحدا واضح في عدة أوامر ترجع إلى العصر الذى أنشئت فيه المطبعة . فهناك أمر من الباشا إلى الكتحدا في يولييه سنة ١٨٢١ ترجمته :

« سبق الشروع بليجاد جملة صنایع مختلفة بفابريقات بولاوق وكان بعض منها كأنها ظهرت من حيز القول إلى الفعل وما علم لي ماذا تم فيها مع أنها من أهم الأمور فيلزم ترك كافة الأشغال التي بيدك وتقوم بنفسك وتتوجه إلى الفابريقات وتعين كافة آلات البصمة خانة ومتفرعاتها والأعمال الجارية بها وبعد وقوفك بدون ترك شيء مما يتعلق بدقائقها فدنى عنه بصراحة (١) » .

وقد تكون مطبعة بولاوق هي التي قصدتها الباشا عندما قال إن بعض مؤسسات بولاوق قد ظهرت من حيز القول إلى الفعل ، وعندما أراد والى أن يعين سنكلاخ الهندى لتعليم الخط ووضع قاعدة حروف لمطبعة بولاوق أصدر أمره بذلك إلى الكتحدا (٢) وأيضاً عندما رأى تثبيت ذلك الخطاط في المطبعة على أثر رؤيته رسالة اللغم وإعجابه بخطه فيها أصدر أمره بذلك إلى الكتحدا لياشر تنفيذه (٣) .

وإشراف والى بنفسه خلال نائبه على مؤسساته من طبعة العهد الذى أنشئت فيه المطبعة إذ أنه حتى ذلك العهد لم يكن والى قد دون الدواوين ولا حدد اختصاصها حتى تتبع المطبعة أحد تلك الدواوين ، وهذه الخطوة الراقية من التنظيم الإدارى لم تتم إلا في عام ١٨٢٦ م كما سبق القول وإلى تلك السنة كان من طبيعة الأشياء أن تكون المطبعة ككل شيء في مصر تابعة لشخصه إما مباشرة وإما خلال موظفيه القلائل وعلى رأسهم نائبه أو كتحداه .

(١) أمر عال من الباشا إلى محمد بك لاط اوغل كتحدا والى ومأمور ديوان خديوى بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٣٦ (٢٣ يولييه سنة ١٨٢١) من دفتر ٦ ، ص ٦١ من دفاتر قيد الأوامر العلية بمحفوظات عابدين .

(٢) و (٣) سياتى عرض هذين الأمرين في الفصل الخاص بحروف المطبعة وآلاتها .

ولكن منذ سنة ١٨٢٦ وهى تاريخ التنظيم الإدارى وتدوين الدواوين نجد عهداً جديداً في تبعية مطبعة بولاوق إذ اختص بها « ديوان الجهادية » وأصبحت تابعة له . ويتضح تبعيتها لذلك الديوان من قرارات مجلس الجهادية المنشورة في الوقائع المصرية ضمن ما كانت تنشره من قرارات المجالس وأخبار الدواوين وما إلى ذلك من موضوعات أخبارها الداخلية . كما تتضح أيضاً من أوامر الباشا الخاصة بالمطبعة والتي كان يوجهها إلى رؤساء ديوان الجهادية ، فمن ذلك ما نشرته الوقائع المصرية في يولييه سنة ١٨٣٢ بأنه « في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يولييه سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولي النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذى ترجمه كاتى بك ... (١) » .

وأيضاً ما نشرته في أكتوبر سنة ١٨٣٢ :

« في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد من مجلس المشورة في مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشریح ... (٢) » .

ويثبت ذلك أيضاً بعض الأوامر العلية لضرب مثلاً لها بأمر صدر من والى إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) :

« يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المختصة بصفة البيطرية الذى صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا (٣) » .

وأمثال هذه القرارات والأوامر كثير وكلها تثبت أن المطبعة كانت في وقت صدورها (أعنى وقت صدور القرارات والأوامر) تابعة لديوان الجهادية (٤) . فديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٥ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يولييه ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر في غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٢)

(٣) أمر محمد على باشا إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثانى ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس ١٨٣٤)

(٤) لم نعر على وثيقة تبين هذه التبعية بصراحة لأن أوراق ديوان الجهادية لم تعد بعد للاطلاع والبحث

هو الذى ينفذ أمر محمد على بطبع كتاب وهو الذى يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر . وإلى ديوان الجهادية يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب . وهذا من طبيعة الأشياء فقد عرفنا أن كل مشروعات محمد على كان يقصد بها تموين الجيش بأنواع الحاجيات المختلفة وأن مطبعة بولاق كانت كغيرها فى ذلك وأنها ما أنشئت إلا لطبع ما يلزم للجيش من التعليمات والقوانين . وبذلك اكتسب ديوان الجهادية سيطرة على كل شئ . ووقع كل مشروع وكل مؤسسة تحت تبعية ذلك الديوان . وإذا كانت المدارس قد أنشئت لسد حاجة الجيش من المهندسين والضباط والأطباء البشريين والبيطارين وغيرهم مما تخرج المدارس ومما تعلم دور العلم فقد أصبحت المدارس تابعة لديوان الجهادية الذى إليه مآل كل متخرج فى كل مدرسة . وإذا كانت المطبعة أنشئت لطبع ما يلزم للجيش من الكتب فقد أصبحت هى الأخرى تابعة لديوان الجهادية على النحو المتقدم .

ولكن تبعية المطبعة لديوان الجهادية لا تستمر للنهية ففى أواخر عام ١٢٥٢ هـ — أوائل ١٨٣٧ م ينشأ ديوان آخر اسمه "ديوان المدارس" وتتحوّل المطبعة من التبعية لديوان الجهادية إلى التبعية للديوان الجديد — ديوان المدارس^(١) . ومن ذلك التاريخ نجد أن ما كان يصدر قبل سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) — من الأوامر إلى ديوان الجهادية قد أخذ يصدر بعدها إلى ديوان المدارس وهكذا انتهت تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية ويقول حكيمان بك فى خطاب رسمى من ديوان المدارس إلى الآنسة هاليداي Miss Halliday مربية حريم الباشا فى ٢٢ مارس سنة ١٨٣٨ م ما ترجمته :

«... أما الكتب التى قد تطلبين أن تترجم إلى التركية أو العربية فن الممكن إنهاء ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة فى مطبعة بولاق التى هى تحت إدارة ناظر ديوان المدارس^(٢) » .

(١) دفتري ديوان المدارس (تركي) ، دفتر رقم ٢٠٤٦ ، ص ٢٥

(٢) من حكيمان بك إلى الآنسة هاليداي مربية حريم الباشا بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (٢٢ مارس سنة ١٨٣٨) انظر :

Hassanaine Ar-Besumee — A Native of Lower Egypt and a student in England. *Egypt under Mohamed Aly Basha—A reply to the remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is 1837"* London 1838, P. 12.

وتبعية المطبعة لديوان المدارس كان من طبيعة الأشياء فى ذلك الوقت . فمئذ أن أنشئت المدارس المختلفة لم تعد المطبعة قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه بل نافست المدارس الجيش فى إنتاجها وأصبحت المطبوعات خليطا من كتب المدارس وتعليمات الجيش بل غلبت عليها الكتب المدرسية . ولما أنشئ ديوان المدارس وجد أن كل شئ كان تابعا لديوان الجهادية فابتدأ تحديد نفوذهما على أساس الحرب والنسلم وانقسمت المؤسسات والإدارات إلى مؤسسات حربية ومؤسسات مدنية ودخلت المدارس والمصانع والمطبعة ضمن اختصاص ديوان المدارس ولم يبق لديوان الجهادية إلا إدارة الجيش بأنواعه وأقسامه والنظر فى أمرها جميعا . وبالجملة فقد حل ديوان المدارس محل ديوان الجهادية فى إدارة كثير من المصالح والإدارات واقتصر ديوان الجهادية على إدارة الجيش وامتدت سلطة ديوان المدارس لا على المدارس فحسب كما يؤخذ من ظاهر اسمه بل جمع إلى المدارس المدنية والمدارس الحربية وتعدى المدارس إلى المباني والأشغال العامة والطرق والرى والمؤسسات الزراعية والمشروعات الزراعية والمستشفيات والمصانع والمتاحف والتجارة والفنون وتربية المواشى والنقل والقوافل^(١) .

وعلى ذلك يمكن تلخيص تبعية المطبعة فى أنها كانت تابعة لإشراف الباشا اما بنفسه واما بواسطة نائبه أو كتيظاده إلى سنة ١٨٢٦ ، وعندما دونت الدواوين فى تلك السنة أصبحت المطبعة تابعة لديوان الجهادية ، واستمرت فى تبعيتها له إلى أواخر سنة ١٢٥٢ هـ أوائل سنة ١٨٣٧ م عندما أنشئ ديوان المدارس فأصبحت تابعة له منذ ذلك التاريخ .

(١) Puckler, *Travels and Adventures in Egypt*, Vol I. Cap. XI, P. 253

عن اختصاصات ديوان المدارس وتبعية المطبعة ولحقاقتها راجع : دفتري ديوان المدارس — عربى ، دفتري رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مكتبة رقم ١٦٧ ، ص ٨٢٩ . ودفتر رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ . وكذلك : دفتري ديوان المدارس — تركى ، دفتر رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥

الفصل الرابع

إسم المطبعة ومكانها

اسم المطبعة

أول ذكر للمطبعة نجده في اللوحة التذكارية لإنشائها ونجد اسمها فيه هو «دار الطباعة» كما ورد في البيت الثالث من هذا التذكار .

هاتف سعيدة سويلدى تاريخ تامنى دار الطباعة در بندكى مصدرى أصح

ولا نجد في ذلك الأثر وصفا لدار الطباعة هذه .

ثم نجد في أول مطبوعاتها وهو القاموس العربى الايطالى أن اسمها في قسمه العربى « مطبعة صاحب السعادة » اذ كتب في أسفل أولى صفحات هذا القسم : « تم الطبع في بولاق بمطبعة صاحب السعادة » . واسمها في قسمه الايطالى هو « المطبعة الأميرية » اذ كتب في أسفل صفحته الأولى بالخط الكبير كلمة "Boläcco" ثم تحته بالخط الصغير "Dalla Stamperia Reale" ومهما تكن هاتان التسميتان فأنا نلاحظ فيهما تأكيد كلمة « بولاق » . ففي الاسم العربى وردت بولاق قبل اسم المطبعة وفي الاسم الايطالى نجد كلمة « Boläcco » بالناط الكبير في سطر مستقل فكأن اسم « بولاق » ارتبط بالمطبعة من أول الأمر .

ثم نجد أسماء للمطبعة تشبه هذين الاسمين . فبعض السياح كان يسميها المطبعة الأميرية "Imprimerie Royale" كما جاء في مقالة نشرت بالمجلة البريطانية في سنة ١٨٢٥م^(١) .

(١) "Aperçu de la Situation de L'Egypte en 1824 et au commencement de 1825".

"Revue Britannique, 1825, p. 346.

على أن اسمها في الأوراق الرسمية هو « مطبعة بولاق » فقط . ففي الأمرين الصادرين بشأن ضم مخزن التجارة القديم الى المطبعة وبناء رصيف لوقايتها من فيضان النيل كما سييجى وردت باسم مطبعة بولاق^(١) . ثم في أمر آخر صدر بشأن إهداء كتب الى قيصر روسيا جاء « فيلزم فرز ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التى صار طبعها بمطبعة بولاق »^(٢) ثم في أمر رابع صدر بشأن شراء آلات للمطبعة وردت فيه بهذا الاسم أيضا . وكذلك في عدد هائل من الأوامر التى ستد كل فى موضعه . ثم فى خطاب رسمى من حكيكان بك ناظر ديوان المدارس الى الأنسة "Miss Halliday" هليداى "مربية حريم قصر محمد على ، ورد ذكر المطبعة باسم مطبعة بولاق إذ جاء فيه ما ترجمته : « أما الكتب التى تريد أن تترجم الى التركية أو العربية فيمكن ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة فى مطبعة بولاق »^(٣) .

فيمكننا إذن أن نرى أن اسم المطبعة الرسمية هو « مطبعة بولاق » وأن ما تسمى به من غير ذلك تكون عادة أسماء واردة فى كتابات غير رسمية فقد تكون أحيانا على شكل خبر أو اعلان فى الوقائع المصرية ، وقد تكون أحيانا أخرى على شكل تاريخ لانتها طبع كتاب فى آخره وفى مقدمته . وفى هذه الأحوال غير الرسمية يختلف اسم المطبعة باختلاف تفنن الكاتب فى التعبير . إلا أننا نجد ذكرا فى كل الأحوال لبولاق ، ثم يضاف إليها عدة أوصاف تختلف باختلاف تفنن الكاتب فى التعبير . مثال ذلك « دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة » كما ورد فى أحد أعداد الوقائع^(٤) أو « مطبعة صاحب السعادة ببولاق » كما جاء فى آخر كتاب « مصراع الأرواح » أو كما كتب فى أول عدد

(١) راجع الأمرين فيما سبلى من الكلام عن مكان المطبعة ص ٧٩ — ٨٠

(٢) أمر من الباشا إلى ديوان المدارس فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية — قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين . كراسة ٣٧ ص ٧٣٢

(٣) خطاب من حكيكان بك إلى الأنسة هليداى بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (١٨ مارس سنة ١٨٣٨ عن) :

Hassanaine Al Besumee - A Native of Lower Egypt and a Student in England, "Egypt under Mohammed Aly Basha, (London, 1838), p. 12.

(٤) العدد ٦٨ من الوقائع الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧) .

من الوقائع المصرية « مطبعة صاحب الفتوحات السنوية ببولاق مصر المحمية » أو « مطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العلية الآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية صانها الله من الآفات والبلية » ، كما جاء في ختام قانون نامه السفيرية الجديدة ، إلى غير ذلك من ضروب التفنن في التعبير التي يقصد بها تسمية المطبعة وتعظيم مؤسسها والدعاء لها وله .

وعلى ذلك فإن اسمها الرسمي التاريخي هو : « مطبعة بولاق ^(١) » .

مكان المطبعة

وإذا كان الكتاب قد اختلفوا في أسباب إنشاء مطبعة بولاق وفي تاريخ هذا الإنشاء فهم ليسوا أقل اختلافا في المكان الذي أنشئت عليه . والحق أن السنوات الأولى من تاريخ المطبعة على جانب من الغموض يبرر هذا الاختلاف .

والاختلاف في مكان المطبعة له ناحيتان . فقد اختلف أولا في الحى الذى أنشئت فيه المطبعة ، واختلف ثانيا في البقعة من الأرض التي أقيمت عليها جدرانها وركبت فيها آلاتها .

أما الاختلاف الذى حول الحى الذى أنشئت فيه مطبعة بولاق ، فالشائع المشهور هو أنها أنشئت في أول الأمر في حى آخر غير بولاق ثم نقلت إلى بولاق بعد زمن ليس معروفا . والروايات في ذلك كثيرة متعددة عند المشتغلين بتاريخ المطبعة والمتصلين بها وإن كانوا لا يستطيعون لها تحديدا ولا شرحا . وهذه الروايات قديمة سمع بها المسيو جيزوكت كتابته مقالته السالفة الذكر قال : « وقد سمعت بعض روايات تقول بأن مطبعة الباشا أنشئت في أول الأمر في مكان آخر غير بولاق » وورد الرأى صراحة في كلام جورجى بك زيدان عن المطبعة ، قال : « وتعرف بمطبعة بولاق لأنها وضعت أخيرا في بولاق ^(٢) » . أى أنها كانت موضوعة أولا في حى آخر غير حى بولاق . ألا أن جيزو

(١) تغير هذا الاسم رسميا الآن فأصبحت تسمى : « المطبعة الأميرية » .

(٢) جورجى زيدان « تاريخ آداب اللغة العربية » ج ٤ ص ٥٨ .

لم يفصل الرواية التي سمعها بذكر ذلك الحى الآخر من أحياء القاهرة الذى أقيمت المطبعة فيه أولا . وكذلك زيدان لم يتحدث ذلك الحى المزعوم . ولقد حدثنى المغفور له الأستاذ أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ، قال : « إن المطبعة كانت أول ما أنشئت في أبى زعبل والخانقاه والقلعة ثم اجتمعت في بولاق سنة ١٨٢٠ ^(١) » .

والرأى عندنا لا نصيب له من الصحة . فإذا صحت الرواية وكان بتلك الأحياء مطابع قبل بولاق ، فأين مطبوعات تلك المطابع المزعومة . إن أقدم كتاب مصرى طبع في مطبعة مصرية ^(٢) هو القاموس الايطالى العربى كما هو ثابت من كل المصادر . وثابت من أولى صفحاته أنه مطبوع في بولاق فعلى نصفه الايطالى بالخط الكبير "BOLACCO" وعلى نصفه العربى مكتوب « تم طبعه في بولاق » فالقاموس مطبوع في بولاق ولا يوجد قبله على وجه الإطلاق كتاب مطبوع في مطبعة مصرية . إذا أخذنا بالرواية وافترضنا وجود مطبعة أولى في حى غير بولاق فأين آثارها ؟ . إن عدم وجود مثل هذه الآثار يثبت إثباتا ماديا ما بوسا لا يقبل شك أن المطبعة أنشئت من أول وجودها في بولاق وأن بولاق أول بقعة في وادى النيل أقلت مطبعة مصرية .

ولقد أوضحنا فيما سبق عند الكلام عن إنشاء المطبعة وعن تاريخ إنشائها أنها كانت أول مطبعة مصرية . وثابت من كتابات المعاصرين وأوصاف السياح أنها أقيمت في بولاق ونخص بالذكر من بين هؤلاء السائح الإيطالى بروكى ، فهو من أوائل من زاروا المطبعة وكتبوا عنها وهو ينص نصا صريحا على أنها كانت في بولاق ^(٣) . وهذا ثابت أيضا من بعض مطبوعات بولاق ، فقد ورد في ختام « قانون تعليم العساكر الجهادية » المطبوع بالمطبعة ما نصه : « طبع هذا القانون بمطبعة صاحب السعادة التي أنشأها ببولاق ^(٤) » وجاء

(١) من حديث له معى شتاء عام ١٩٣٣

(٢) طبع في مصر قبل هذا القاموس كتب ولكنها ليست مصرية ولا هى مطبوعة في مطبعة مصرية وإنما هى كانت خاصة بالفرنسيين وطبعت بمطابعهم .

(٣) كتاب بروكى السالف الذكر ، ج ١ ، مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٤) قانون تعليم العساكر الجهادية . طبع بولاق صفر ١٢٥٣ هـ (مايو ١٨٣٧) .

في آخر قانون نامه سفريه ما نصه: «وقد طبع بمطبعة صاحب السعادة الأبدية والمهمة العالية الأصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية». وفي هذا إثبات رسمي على أن المطبعة كانت أول ما أنشئت في بولاق (١).

لهذا الرأي أساسان : الأساس الأول هو أن أصحاب هذه الرواية سمعوا أنه كان في عهد محمد علي مطابع متعددة غير مطبعة بولاق وأن هذه المطابع كانت موجودة في أماكن متعددة من ضواحي القاهرة — في أبي زعبل وطره والقاعة والخانقاه — وأنها اختلفت جميعا ولم يبق غير مطبعة بولاق. والأساس الثاني هو أنهم سمعوا أن مطبعة بولاق لم تقم من أول إنشائها في مكانها الحالي وإنما أنشئت في مكان آخر ثم نقلت بعد قليل من السنين إلى مكانها التاريخي المشهور الآن . واجتمع من هذين الأساسين أساس ثالث من عدم تحقيق تواريخ تلك المطابع المتناثرة في الضواحي المختلفة ، وعدم تحقيق تاريخ انتقال مطبعة بولاق من مكان إلى مكان وعدم تحقيق هذا المكان الأول لمطبعة بولاق. وبناء على هذه المعلومات ظن قوم أن ذلك المكان الأول الذي انتقلت منه المطبعة إلى مكانها الحالي هو أبو زعبل أو طره وأن انتقالها المشهور ما هو إلا انتقالها من أبي زعبل وغيرها إلى بولاق.

أما عن مطابع أبي زعبل وطره والقاعة والخانقاه فتحن لا ننكر رأى أصحاب هذه الرواية في وجودها إذ أن وجودها ثابت عندنا تماما وسنعتقد لتاريخها فصلا خاصا (٢). ولكنا نقول إن وجودها كان متأخرا عن وجود مطبعة بولاق ، فقد وجدت هذه أولا في بولاق ثم نشأت تلك المطابع الأخرى مستمدة وجودها منها ، كل مطبعة بالضاحية التي هي بها . فأولى تلك المطابع إنشاء هي مطبعة أبي زعبل وهي مطبعة مدرسة الطب وعلى ذلك فانشاؤها يرجع إلى سنة ١٨٢٧ وهي السنة التي أنشئت فيها مدرسة الطب ، ولا يمكن أن يرجع إلى ما قبل ذلك . فكأنها أنشئت بعد مطبعة بولاق بسبع سنوات . وتلى هذه مطبعة طره وهي مطبعة مدرسة الطبوجية ولا يمكن أن تكون قد تأسست قبل سنة ١٨٣١ وهي سنة إنشاء تلك المدرسة. وتلى هذه مطبعة القاعة وهي مطبعة خاصة بالوقائع المصرية

(١) قانون نامه سفريه ، طبع بولاق ١٤ ذو القعدة ١٢٥٩ (٦ ديسمبر ١٨٤٣)

(٢) انظر الفصل الخامس عشر من هذه الرسالة .

وأول عدد طبع بها كان بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يولييه سنة ١٨٣٣) فلا يمكن أن يرجع تاريخها إلى ما قبل ذلك. وآخر الجميع مطبعة الخانقاه وهي مطبعة مدرسة الهندسة التي أنشئت سنة ١٨٣٤ فلا يمكن أن تكون مطبعها قد تأسست قبل تلك السنة. فواضح من تواريخ إنشاء تلك المطابع أنها ما أنشئت إلا بعد إنشاء أول مطبعة مصرية بعدد غير قليل من السنين. وعلى ذلك يبطل الأساس الأول للرواية المتقدمة وتكون أول مطبعة مصرية أنشئت في بولاق.

أما الأساس الثاني وهو انتقال المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالي المشهور فهو صحيح كذلك ، والثابت عندنا أنها انتقلت ، ولكن هذا الانتقال لم يكن من حي آخر غير بولاق إلى حي بولاق ولكنه كان من مكان في نفس بولاق إلى مكان آخر فيها فكلاهما — الأول والأخير — في بولاق ولا يبعد أحدهما عن الآخر كثيرا . وبطلان الأساس الأول يبطل هنا الأساس الثاني ولا يبقى إلا أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق. ثم إن انتقال المطبعة من مكانها الأول حدث حوالي منتصف عام ١٨٢٩ كما سيحيى بعد قليل ويستفاد من كتابات السياح قبل هذا التاريخ أنها كانت في بولاق .

وقد زارت مصر قبيل هذا التاريخ سائحة انكليزية محقة هي السيدة لشنجتن "Mrs Lushington" (١) وكانت زيارتها للمطبعة في ١٠ فبراير سنة ١٨٢٨ ، وقد ورد في أوصاف رحلتها ذلك اليوم أنها زارت المدرسة الحربية ثم زارت مطبعة الباشا مباشرة (٢) ثم تقول : «وبالقرب من بولاق يوجد القصر الذي بناه الدفتردار بك» (٣) وليس من شك عندنا في أن زيارات ذلك اليوم كانت في بولاق وأن ما سمته المدرسة الحربية لم يكن إلا مدرسة الفنون والصناعات أو المهندسخانة "L'Ecole Polytechnique" ببولاق . أما المدرسة الحربية كما قالت فكانت إذ ذاك في قصر العيني . وخطأها في تسمية المدرسة ثابت من مقارنة وصفها بأوصاف غيرها من السياح فقد ذكرت المواد التي تدرس في المدرسة التي زارتها وهي كما ذكرت — اللغات الفرنسية والإيطالية

(١) Mrs Lushington, Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by Way of Egypt in the year 1827 and 1828.

(٢) نفس الكتاب . الفصل ١٣ ، ص ١٦٧ — ١٦٩

(٣) نفس الكتاب ، ص ١٧٠

واللاتينية ، والرياضيات واللغة الفارسية والعربية والتركية — ونفس هذه المواد ذكرت كمواد للدراسة بمدرسة الفنون ببولاق في كتابات كثير من السياح . ذكرت في مقالة نشرت في سنة ١٨٢٥ في المجلة البريطانية . فورد فيها في سياق الكلام عن هذه المدرسة : « ويتعلم التلاميذ الكيمياء والرياضيات والرسم واللغة اللاتينية والعربية والتركية والفارسية ومعظم اللغات الأوروبية الحديثة ^(١) » وورد مثل هذا في تقرير بورنج "Bowring" عن مصر ^(٢) . وقد حقق كلام هذه السائحة سائح آخر قرأ كلامها فوجد فيه بعض الغموض فحققه في زيارة لمصر بعد زيارتها بثلاث سنوات . هذا السائح هو ميخائيل رسل "Russell" الذي زار مصر في سنة ١٨٣١ ، وتكلم عن مدرسة الفنون ببولاق ونقل نص وصف المنزل لاشنجن لما سمته المدرسة الحربية ، ثم علق عليه في هامش الصفحة بقوله : « هذه المدرسة في بولاق فرضة القاهرة وليست داخل حدود المدينة » ^(٣) . وللسائحة المحققة عذر في هذا الخطأ في تسمية المدرسة التي زارتها باسم "المدرسة الحربية" . فمدرسة الفنون — وهي التي زارتها وأخطأت في تسميتها — كانت بمثابة مدرسة إعدادية للمدارس الحربية فكان يلتحق المتخرجون فيها بالمدارس الحربية على اختلاف أنواعها . قال هامون "Hamont" ما ترجمته « وتعد مدرسة الفنون ببولاق تلاميذها للاتحاق بمدارس المشاة والبحرية والطوبجية والفرسان وكل ما يحتاج في دراسته إلى العلوم الطبيعية والرياضية ^(٤) » وذكر هذا أيضا عن هذه المدرسة في تقرير باورنج المشهور ^(٥) ومن هذا يسهل علينا فهم طبيعة الخطأ الذي وقعت فيه السائحة كما يسهل علينا تحقيق ما زارته بوجه الدقة .

فواضح من هذا كله ومن قول لشنجن نفسها بعد وصفها للمدرسة والمطبعة مباشرة : « وبالقرب من بولاق ... » أن المطبعة كانت في بولاق ، وقد كان هذا قبيل انتقال المطبعة إلى مكانها الحالي بقليل ، فاذا أضفنا إلى ذلك رواية السائح لورتي "Loarty"

(١) المجلة البريطانية سنة ١٨٢٥ ، المقالة السالفة الذكر ، ص ٣٤٦ من المجلة .

(٢) Bowring, Report on Egypt and Candia, 1831, P. 130

(٣) Russell, Michael, View of Ancient & Modern Egypt. Edinburgh, 1831, P. 360.

(٤) Hamont-L'Egypte Sous Mohamed Ali. 1843, Tome I, Chap. VII, PP. 199, 200

(٥) تقريره السابق ص ١٢٦

الذي زار مصر في سنة ١٨٢٨ أى في وقت زيارة لشنجن ، والذي ينص صراحة على أن مطبعة الباشا في بولاق ^(١) وكذلك رواية ابراهيم الشبراوي التي تؤكد أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق ^(٢) عرفنا أن الرواية السابقة بأن المطبعة أنشئت في ضاحية أخرى ثم نقلت إلى بولاق رواية لا نصيب لها من الصحة .

فالمطبعة المصرية الأولى إذن أنشئت من أول الأمر في بولاق — وهذا من طبيعة هذا الحى في عهد محمد علي — فقد خصصه الباشا لإقامة مشروعاته الصناعية في أرضه ، وشهدت بولاق أولى تلك المنشآت وعلى أرضها قامت أول حياة صناعية حديثة في مصر . فكان في بولاق بصمخانة الشيت وفابريكة الجوخ ومصنع القطن والكثان ومعمل الأحبال ومسبك المعادن وورشة السفن النيلية والكاغدخانة والترسانة وكان فيها فوق هذا كله مطبعة بولاق المشهورة . وقد كانت بولاق فرضة القاهرة على النيل ترسو عليها الأشرعة القادمة من الوجه البحري كما كانت مصر القديمة فرضتها للسفن القادمة من الصعيد . وكانت بولاق منفصلة عن القاهرة بواسطة سهل مترب قليل الامتداد ، إلا أنه على قلة امتداده كان يفصل عصرين تاريخيين بعضهما عن بعض — كان يفصل العصور الوسطى ممثلة في أحياء القاهرة المتهمة بربوعها الخوالي وأطلالها الدوارس ومآذنها التي ترجع إلى سلاطين المماليك وعصرهم البائد عن العصور الحديثة ممثلة في مصانع بولاق الناهضة بما فيها من نشاط وحياة وإنتاج — وكانت بولاق بمصانعها على ضفة النيل وأشرعتها الراسية في مياهه يقابلها من جهة قباب القاهرة ومآذنها ، ويلوح على أفقها البعيد من جهة أخرى أهرام الجيزة العظيم وأبو هولها ارهيب رمزا للاتجاه الحديث الذي اتخذته المدينة المصرية والذي يقوم على العلم والصناعة لا على التكايا وقبور الموتى .

أما الجزء من بولاق الذي أنشئت عليه المطبعة فليس هو الذي تقع فيه الآن بل هو مكان غيره ولكنه في بولاق وعلى ضفة النيل اليمنى أيضا ، ثم نقلت إلى مكانها الحالي بعد عدد من السنين قليل . وليس عندنا أوراق رسمية تثبت هذا الانتقال كما أنا لم نعثر له على وصف أو ذكر في كتابات السياح لأن هؤلاء لم يكونوا يتبعون تطورات المطبعة ولم يكونوا

(١) Loarty - Hadji - L' Egypte, 1830, p. 66.

(٢) حديث له مع المسبوح في سنة ١٩٠٧ . مقالة جيز السالفة الذكر ص ١٩٩ مجلة الجمع المصري .

محققين في تاريخها ، وإنما كانوا يكتفون بأن يصفوا ما يرونه أينما رأوه وكيفما رأوه . فعندنا أوصاف سياح للطبعة في كل السنوات تقريبا ولكن كلهم لا يزيدون عن أن يقولوا : « زرت المطبعة في بولاق » وإن كان ممن يميلون إلى التحديد والدقة يزيد على ذلك أنها على ضفة النيل .

وانتقال المطبعة على هذا النحو ليس له عندنا إلا مصدر واحد هو رواية إبراهيم الشبراوى وهو في هذه النقطة مصدر محقق موثوق به كل الوثوق . فعلى حسب روايته أنشئت المطبعة في أول الأمر في جزء من المكان الذى تشغله الآن دار الصناعة الأميرية «الترسانة» على ضفة النيل اليمنى وإلى الشمال قليلا من مكان المطبعة الحالى . وظلت في هذا المكان إلى أول المحرم سنة ١٢٤٥ الموافق ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ حين ازدحم المكان بالموظفين والعمال والمواد وكان ذلك داعيا إلى نقلها إلى المكان الذى توجد به الآن^(١) . وعلى ذلك تكون المطبعة قد ظلت في مكانها الأول (جزء ما من مكان دار الصناعة الأميرية الحالى) من أول إنشائها في عام ١٨٢٠ إلى ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ أى حوالى عشر سنين ثم انتقلت إلى مكانها الحالى وظلت فيه من ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر .

ولتوضيح هذه الأما كن نذكر تخطيطا مختصرا لهذا الجزء من بولاق كما رواه إبراهيم الشبراوى وما يقابل هذا التخطيط في الوقت الحاضر . قال إبراهيم إن هذا الجزء الممتد على ضفة النيل اليمنى والذى شهد إنشاء مطبعة بولاق يشمل من الشمال إلى الجنوب بالترتيب : الترسانة (التى بنى في جزء من مساحتها مطبعة بولاق أول إنشائها) ثم فابريكة الجوخ ثم الورشة التى أصبحت مدرسة الفنون والصناعات «المهندسخانة Ecole Polytechnique» ثم المطبعة (مكانها الثانى الذى هى فيه الآن) ثم الجمرى فى النهاية . وقد ظل هذا التخطيط باقيا واضحا إلى أيامنا هذه . فالترسانة ما زالت دار الصناعة كما هى الآن ويلها مصانع «كوك Cook» التى حلت محل الكاغدخانة «مصنع الورق» الذى حل محل فابريكة الجوخ سنة ١٨٦٨^(٢) . ويلها مخازن البوليس المصرى التى حلت محل مدرسة الفنون ويلها المطبعة كما هى ، أما الجمرى فقد أضيف إلى المطبعة كما سيجىء .

(١) من حديث لآبراهيم الشبراوى مع المسيو جيز في مقالاته سالفة الذكر . مجلة المجمع العلمى المصرى لسنة ١٩٠٨ ، ص ١٩٩

(٢) ذكر المسيو جيز في مقاله السابق أن مصنع الورق حل محل فابريكة الجوخ في سنة ١٨٦٠ وهذا التاريخ خطأ ككل ما ذكر هذا الرجل من تواريخ المطبعة وملحقاتها وصوابه سنة ١٨٦٨ على نحو ما سأتى تحقيقه في الفصل الثالث عشر من هذه الرسالة .

ورواية إبراهيم الشبراوى عن مكان المطبعة وانتقالها صحيحة وليس لنا إلا أن نسلم بها مع أننا لم نجد لها في مصادر أخرى . وروايته كافية في هذه الحالة لأن أحدا من كتبوا عن المطبعة لم يحاول تاريخها ولم يزد كل ما كتب عنها للآن عن أوصاف مقتضبة . والرجل يروى عن أشياء رآها بعين رأسه ويتكلم عن أما كن اختلف إليها طول حياته . ومما يزيد هذه الرواية قوة أن التاريخ الذى ذكره لانتقال المطبعة كان قريبا جدا من وقت تعيينه في المطبعة صبيا جماعا . فهو عين بها في ٧ صفر سنة ١٢٤٥ — ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما يستفاد من دفاتر استحقاقات المطبعة التى اطلعنا عليها بدار المحفوظات وكما أخبر بنفسه . والمطبعة نقلت على قوله في أول المحرم سنة ١٢٤٥ — ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ ، فكأن المدة بين تعيينه ونقل المطبعة لا تزيد على شهر وخمسة أيام . وعلى ذلك فهو يروى عن حادث رآه بنفسه قبيل تعيينه أو رأى ذيوله بعيد هذا التعيين . ثم إن هذا الانتقال مرتبط في ذهنه بحادث هام في حياته وهو تعيينه بالمطبعة ، ذلك التعيين الذى كان طريقه إلى مركز منفرد في المطبعة جعل الحكومة تبقيه فيها موظفا إلى سن التسعين^(١) . فليس من شك في أن تذكر الشبراوى للحادث وتاريخه أمر محقق . وربما كان تعيينه قد ترتب

(١) تعلم إبراهيم الشبراوى جمع الحروف الفارسية بالمطبعة ونفع في ذلك حتى رقى إلى رئاسة القسم الفارسى بها ثم انقضى من علموه هذا الفن وأمسك هو عن تعليمه لغيره حتى انقضى بالقدرة على جمع هذا النوع من الحروف وجمعها غاية في الصعوبة والتعقيد ، وقد رجاه مدير المطبعة المختلفون في أن يعلم هذا الفن لأحد ولديه وهما موظفان بالمطبعة فأبى وبخل على ولديه فيمن بخل عليهم بهذا الفن . حدثني محمود افندى النادى أمين مخازن المطبعة وهو من المعاصرين للشبراوى قال : بعد أن عينت بالمطبعة في سنة ١٨٩٩ فكرت في الزواج وخطبت وحين موعده الاحتفال بعقد القران فكثرت في أن أطبع رفاع الدعوة في المطبعة (بولاق) بالحروف الفارسية الجميلة فاستصدرت أمرا كتابيا من شيل باشا مدير المطبعة حينئذ بطبع الرفاع ، وذهبت إلى القسم الفارسى ولم يكن فيه في ذلك الوقت إلا إبراهيم الشبراوى بمفرده لأنه أبى أن يحتفظ بأحد من الموظفين أو الصبيان معه خوفا من أن يتعلموا منه خلسة جمع تلك الحروف ، قال ووجدته جالسا على كرسى يسبح بمسبحة كانت معه فأسلته أمر المدير إليه ونص الدعوة كما كتبها ، فأخذها منى وطالعتها ثم سكت برهة وطلب منى أن أخرج من الحجره إلى أن يجمع الرقعة ورفع كرسيا بيده وأخرجه خارج الحجره وقال اجلس هنا يا بنى لحظة قصيرة ، ثم دخل الحجره وأغلقها على نفسه وبعد برهة خرج ومعه الرقعة مجموعة وأسلمها إلى مطبخنا إلى أنى لم اختلس فيه وهو يجمعها ، فأخذتها وانصرفت ، قال محدثى ونوادى الشبراوى في الاحتفاظ بفتنه بخل عن الحصر يتناولها عمال المطبعة جيلا بعد جيل — اه — ولذا اضطرت المطبعة إلى استبقائه موظفا بها إلى سن التسعين ثم أحيل إلى المعاش ورفض بعد إحالته أن يعلم فنه لأحد ولديه . ثم مات ومات معه فن جمع الحروف الفارسية فاندعت فاندتها وأمر بها مدير المطبعة حينئذ فصبهرت إلا أن أمهات تلك الحروف ما زالت موجودة يمكن إعادة صياها ولكن يحول دون ذلك عدم وجود من له دراية بجمعها ، وهذه خسارة جسيمة .

على انتقال المطبعة فقد روى أن انتقالها سببه ازدحام المكان الأول بالموظفين والمواد ، ولما نقلت المطبعة إلى مكانها الحالي الفسيح أمكن تعيين عدد أكبر من الموظفين لسد حاجة العمل المتزايد فعين الشبراوى فيمن عينوا في ذلك الوقت .

ثم إن عندنا من الأدلة التاريخية ما يثبت رواية الشبراوى في انتقال المطبعة . وأول هذه الأدلة هو أن الوقائع المصرية أنشئت قبيل التاريخ الذى عينه الشبراوى لانتقال المطبعة . فقد صدر أول عدد من الوقائع في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨) وانتقال المطبعة كان في أول المحرم سنة ١٢٤٥ (٣ يولييه سنة ١٨٢٩) أى بعد صدور أول عدد من الوقائع بسبعة أشهر . ومن المعقول جدا أن يكون طبع الوقائع بالعربية والتركية قد زحم مكان المطبعة الأول لأنه استلزم عمالا جددا و مواد كثيرة مما استدعى نقل المطبعة إلى مكان فسيح . وعلى ذلك يكون إنشاء الوقائع قبيل انتقال المطبعة قرينة ملموسة يؤيد رواية الشبراوى .

دليل آخر يؤيدها هو أننا إذا نظرنا إلى إنتاج مطبعة بولاق في المدة من سنة ١٨٢٧ إلى سنة ١٨٣٠ فإننا نجد أثرا لهذا الانتقال . وهاك إحصاء بعدد الكتب التى طبعت في هذه السنوات :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٧	٦
١٨٢٨	١٠
١٨٢٩	١
١٨٣٠	٧

وواضح من هذا الإحصاء^(١) أن إنتاج بولاق كان قليلا في سنة ١٨٢٧ ، ثم زاد إلى الضعف تقريبا في سنة ١٨٢٨ فإذا أضيف طبع الوقائع في تلك السنة إلى هذه الزيادة ظهرت لنا الحاجة إلى نقلها إلى مكان فسيح ، ثم يقل إنتاجها في سنة ١٨٢٩ إلى كتاب واحد وهذا يثبت وجود حالة غير عادية في المطبعة قلت إنتاجها وعاقبتها عن إصدار كثير من الكتب ، وهذه الحالة الطارئة لابد وأن تكون نقل المطبعة من مكان إلى آخر ، وما يتضمنه ذلك من حل الآلات وإعادة تركيبها من جديد ، الشيء الذى عطل العمل بالمطبعة . ثم في سنة ١٨٣٠ تكون عملية النقل قد انتهت فتعود المطبعة إلى سابق عهدها بالإنتاج .

دليل ثالث أنه ثابت من تقارير السياح وأوصافهم ومن النظر إلى قوائم مطبوعات بولاق^(٢) أن المائة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ هى العصر الذهبى للطبعة في عصر محمد على فقد زادت مطبوعاتها إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك المدة^(٣) وهذا دليل مادي على رد الفعل الذى ترتب على نقلها وتوسيعها في سنة ١٨٢٩

فتبعاً لرواية ابراهيم الشبراوى التى أيدتها الأدلة التاريخية تكون المطبعة أنشئت أول الأمر في جزء من مكان دار الصناعة الأميرية الحالية (الترسانة) ثم نقلت في المحرم سنة ١٢٤٥ (يولييه ١٨٢٩) إلى مكانها الحالى لازدياد العمل بها وما ترتب على ذلك من ضيق المكان الأول بالعمال والمواد .

وليس عندنا أوصاف كثيرة للكانين . فلم يكن فيهما ما يجتذب أنظار السياح التى ما كان يجتذبها إلا أعمال المطبعة بلونهم الأسمر وزيمهم الشرقى وانهما كهم في العمل . وإلا الكتب بلغتها العربية وجدة تاريخها في مصر . فهذه الأشياء كانت جديدة حقا عليهم لسترعى انتباههم ولستوقف نظرهم ، أما الأرض والمكان فهما متشابهان في كل

(١) انظر قوائم مطبوعات بولاق الآتية :

Hammer, Histoire de L'Empire Ottoman, Tome XVI, P.409-410.

Reinaud, Journ. Assiat., Serie 2. Tome VIII, 1831, P. 333-34.

Bianchi, Journ. Assiat., Serie 4 TomeII, 1843 P. 24-61.

(٢) نفس المراجع المتقدمة في (١) ثم الملاحق الخاصة بمطبوعات بولاق في آخر الرسالة .

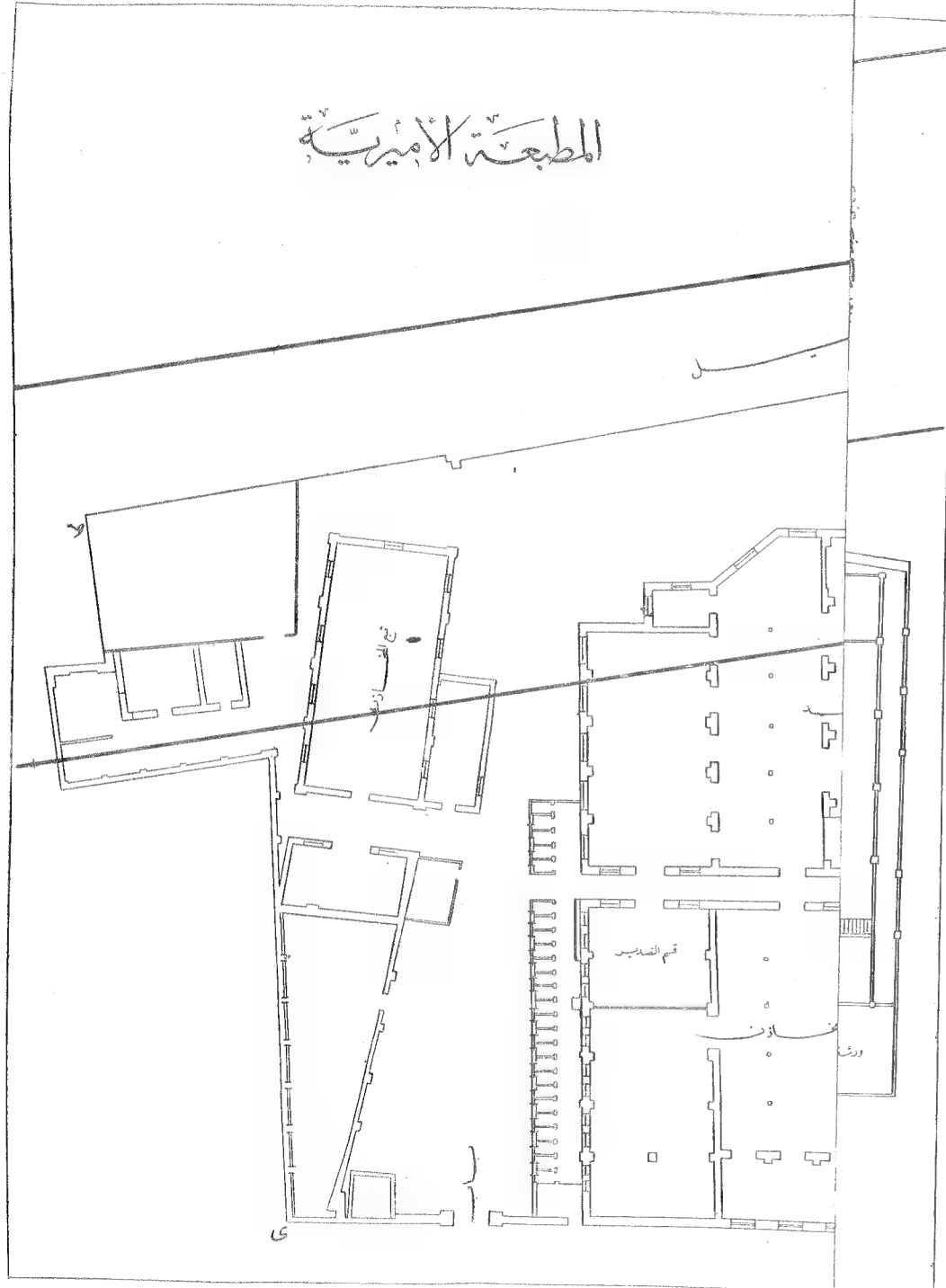
(٣) سيأتى تفصيل ذلك في الفصل الثامن من هذا الكتاب .

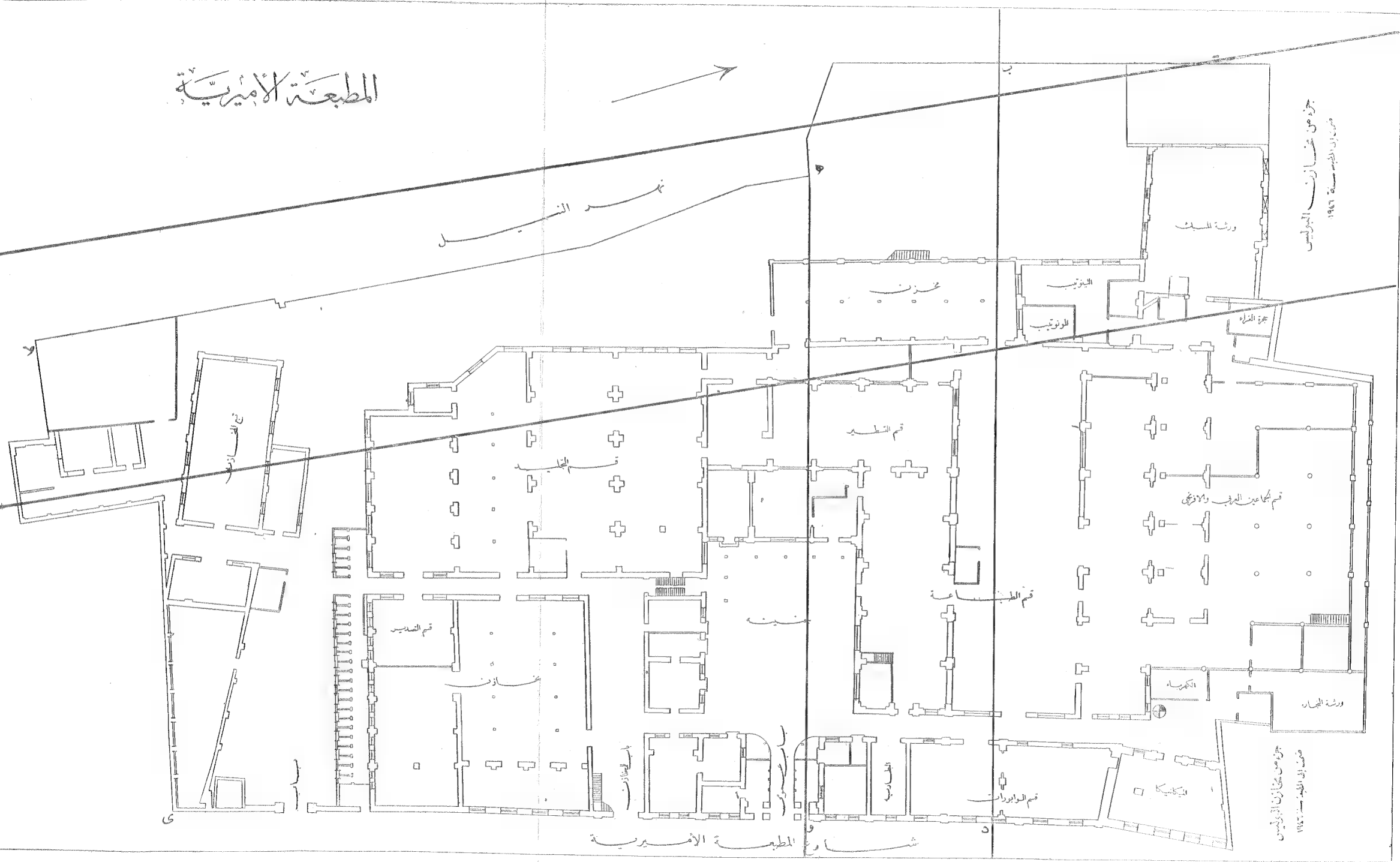
جزء من أجزاء العالم . ولذا كان يكتفى هؤلاء السياح في وصفهم لمكان المطبعة بقولهم إنه نظيف رحب . وليس عندنا للمكان الأول إلا وصف واحد نستطيع أن نستخلص منه شيئا عن ذلك المكان . وهذا هو وصف السائح الإيطالي بروكي فقد قال عنه بعد كلام طويل عن غيره :

« وأنا معجب تمام الإعجاب بهذه المطبعة من ناحية ما يسود فيها من نظام ونظافة ومن ناحية مناسبة المكان الذي هي فيه والذي يتكون من قاعة فسيحة مستوية السطح » (١) .

والذي يستفاد من هذا الوصف المقتضب هو أن المكان الأول الذي أنشئت فيه مطبعة بولاق كان عبارة عن قاعة فسيحة و بروكي لم يصف إلا المكان الذي كان يشتمل على الآلات ومجموعات الحروف وكل معدات الطبع على وجه العموم . وليس من المعقول أن يكون مكان المطبعة برقته على هذا النحو من البساطة . فاذا أضفنا إلى تلك القاعة الفسيحة المستوية التي وصفها بروكي قاعات أخرى صغيرة للناظر والمصححين ورئيس العمال ثم قاعة أخرى لخزن المواد أمكننا أن نحصل على صورة فيها بعض الخيال إلا أنها تقرب جدا من حقيقة المكان الأول الذي أنشئت عليه المطبعة .

أما عن مكان المطبعة الثاني الذي ما زالت به للآن فالثابت عندنا أنها لم تكن أول ما نقلت إليه تشغل المساحة التي تشغلها الآن . بل كانت إذ ذاك تشغل الجزء الشمالي فقط من ذلك المكان ، وهو الجزء المجاور لمخازن البوليس المصري (مدرسة الفنون وقتئذ) من جهة الشمال والمطل على النيل من جهة الغرب والمشرف على شارع المطبعة من جهة الشرق . أما من ناحية الجنوب فقد كان ذلك المكان ينتهي عند حد ما حول ربيع امتداد المكان الحالي . وليس عندنا ما نستعين به على تحديد هذا الامتداد الأول إلا بقايا رصيف قديم سمعت من بعض معمرى المطبعة أنه كان حدّها الجنوبي أول ما أنشئت في ذلك المكان وأنه كان يمتد من بابها إلى نهايتها من ناحية النيل . وهذا الرصيف يبعد عن حدّها الشمالي الملاصق لمخازن البوليس بمقدار ٣٢ مترا من طرفي المكان من ناحيتي النيل والشارع وبمقدار ٤٥ مترا من الوسط (لأن الحد الفاصل بين المطبعة





والمخازن ليس مستقيما وإنما هو منكسر) وعلى هذا يكون ذلك المكان عبارة عن مستطيل طول ضلعه المجاور لمخازن البوليس ٩٥ مترا . ويتداخل المستطيل من وسط طوله في مخازن البوليس فيبلغ طول عرضه ٤٥ مترا . ويقل هذا العرض من الطرفين فيصبح ٣٢ مترا . ويبلغ مساحته ٣٦٨٩ مترا مربعا تقريبا . وهذا المكان يشغله في الوقت الحاضر بالترتيب من الشرق إلى الغرب ، أماكن : الميكانيكا والكهرباء ونصف قسم الوابورات وورشة التجارة وقسم الجماعين العربى والافرنجى وجزء من قسم الطباعة وحجرة الغراء وورشة المسبك واللينوتيب والمونوتيب^(١) .

أما وصف هذا المكان فقد ورد في تقرير كتيبه في سنة ١٩٢٦ محمد أمين بهجت بك مديرها حينئذ ورفعته إلى وزير المالية أنه كان عبارة عن (عنبرين) أحدهما لآلات الطباعة والآخر للجماعين^(٢) . وهو وصف مقتضب يمكن أن نضيف إليه عدة حجر للناظر والمصححين وحفظ المواد الأولية يحيط بالجميع عدد من الأشجار الكبيرة والزهور الجميلة كما يؤخذ من الأوصاف المقتضبة التي أوردتها قليل جدا من السياح .

وكان يجاور هذا المكان من ناحية الجنوب بناء الجمر ك كما أخبر إبراهيم الشبراوى أو "مخزن التجارة القديم" كما وجدته في بعض الأوراق الرسمية . وكلاهما اسمان مختلفان لمسمى واحد هو مكس بولاق الذى كان قد أهمل واستعصى عنه بمكان آخر كما يستدل من وصفه بكلمة (القديم) . جاء في العدد ٥٣٥ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ - ١٥ يولية سنة ١٨٣٣ خبر هذا نصه : « لما كانت دار الطباعة العامة تتزايد أشغالها كل يوم تحت نظر الخديوى الأعظم طلب قاسم افندى ناظرها من أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما وهو أحالها على مجلس المشورة العسكرية إلحاق مخزن التجارة القديم ليكون فيه السبك وسائر الأشغال وإجراء الترميمات التى تتعلق بهذا التوسع وتقرر أن يقوم أدهم بك ووكيل الأبنية وقاسم افندى باعداد ما يلزم لهذا المشروع^(٣) » .

(١) انظر خريطة المطبعة .

(٢) تقرير بهجت بك لوزير المالية بشأن اصلاح المطبعة وتوسيعها في سنة ١٩٢٦ محفوظات مطبعة بولاق .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يولية سنة ١٨٣٣) .

وهكذا نجد أنفسنا أمام توسع ثانٍ للطبعة بضم بناء الجمرك القديم إليها في النصف الأخير من عام ١٨٣٣ أى بعد نقلها إلى ذلك المكان بأربع سنوات كما يؤخذ من الخبر السابق . وقد أقيم على هذا المكان مسبك لصب الحروف و يفسر هذا التوسع ما سنعرضه فيما بعد من نشاط حركة صناعة الحروف وصيها في ذلك التاريخ بدلا من شرائها من الخارج (١) .

وبعد ذلك بستين أى في يولييه سنة ١٨٣٥ أصدر الباشا أمرا إلى ناظر الجير والجبس هذه ترجمته .

« بناء على ما علم مما ورد من المهندسين لينان افندى وسليمان افندى لزوم عمل رصيف أمام مطبعة بولاق وفابريكة الجوخ لكونهما بشاطئ النيل قبل زيادته وقاية لهاتين المصلحتين من الغرق نشير بالمبادرة بارسال ٢٠٠,٠٠٠ قنطار دبش لأجل ذلك وعدم قياس هذه المصلحة بغيرها من الأمور (٢) » .

ويؤخذ من هذا الأمر أنه بعد أن تم ضم مكان الجمرك القديم إلى المطبعة بنى حول ضلعها الممتد على النيل رصيف من الحجر الجيري وقاية للطبعة من الغرق في وقت الفيضان وما زال هذا الرصيف موجودا للآن كما بنى من ذلك التاريخ .

وامتداد مكان المطبعة بعد هذا التوسع ليس فيه غموض بل هو واضح تمام الوضوح محقق كمال التحقيق . فالرصيف السابق الذكر يحدد امتداد الضلع الممتد على شاطئ النيل تحديدا دقيقا . كما يحدده أيضا حاجز حديدى أقيم فوق هذا الرصيف وأكل بحاجز من نوع آخر عندما وسعت المطبعة بعد ذلك . وهذا الاختلاف بين الحاجزين متفق تماما مع طول الرصيف ويحدد أيضا طول هذا الامتداد . وعلى ذلك يكون امتداد المطبعة جهة الجنوب (الجهة التي حدث فيها التوسع) ٥٤,٥ مترا كما اتضح من قياسنا له وبذلك يكون طول

(١) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢) أمر من الجناح العالي إلى ناظر الجير والجبس في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٥١ (٢ يولييه سنة ١٨٣٥) دقر ٦٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٦٧٥ ، محفوظات عابدين .

ضلع المكان الذى ضم إلى مساحة المطبعة والذي كان فيه بناء الجمرك القديم ٢٢,٥ مترا . وهو الجزء الذى فيه الآن من الشرق إلى الغرب (من الشارع إلى النيل) جزء من قسم الواورات ومكان البطارية ومكتب الاستعلامات وجزء من قسم الطبع وجزء من الحديقة وبعض الحجر يحدّهما من جهة الجنوب الجدار الشمالى لحجرة المدير ثم جزء من قسم التسطير وأحد المخازن ثم فضاء ممتد إلى النيل توضع فيه بعض الصناديق الفارغة التي ترد فيها الخامات للطبعة . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٢١١٦ مترا مربعا تقريبا . وبذلك تكون مساحة المطبعة كلها بعد هذا التوسع ٥٨٠٥ مترا مربعا أى ما يزيد على نصف مساحتها الحالية بمقدار ١٠٦١ مترا مربعا .

وعلى هذا النحو بقي مكان المطبعة طول عصر محمد على باشا وعباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق وجزء من عصر عباس الثانى ، لم يزد في مساحته شئ . واقتصر التغيير والزيادة والحذف على الهندسة والبناء إن كان حدث شئ من هذا كله . فقد يكون بناؤها غير على يد عبد الرحمن رشدى لما آلت المطبعة إليه . وربما زادت فيه الدائرة السنوية بعده وربما أضافت إليه الحكومة شيئا عندما اشترتها من الدائرة ، أما مساحتها فقد بقيت كما هي منذ تركها مؤسسها الأول على نحو ما خططنا .

وفي سنة ١٩٠٠م يحدث توسع هائل في مكان المطبعة روى لنا خبره محمود افندى النادى أمين مخازن المطبعة (١) . وقرأنا ذكره في الجرائد المعاصرة فقد كان يجاور المطبعة من ناحية الجنوب بناءان أحدهما كان يشغله الجمرك (الذى عمل بدل الجمرك القديم الذى ضم إلى المطبعة في سنة ١٨٣٣ م) والآخر كان يشغله في عهد إسماعيل وبعده ديوان الدائرة السنوية . وقد ضم المكانان إلى المطبعة في سنة ١٩٠٠ على يد مديرها حينئذ شيلى بك كما أحدث هذا المدير في إصلاحه هذا تغييرا كبيرا في بناء المطبعة وهندستها وبنى لنفسه منزلا على النيل في هذا الجزء المزيد وضم الباقي إلى المطبعة .

(١) عين محمود افندى النادى هذا موظفا بالمطبعة في سنة ١٨٩٩ وظل بها إلى مقابلته له وحديثه معه في صيف سنة ١٩٣٤ وقد أحيل إلى المباش بعد ذلك بقليل فقد أرانى أوراق إحالته في سياق حديثه إلى عن حياته في المطبعة . وهو رجل مترن غاية الاتزان دقيق غاية الدقة كنت ألحظ منه حذرا واهتماما أثناء حديثه لى عن تاريخ المطبعة . وقد رافقنى أثناء قياس الأبعاد المطبعة ودلى على كثير من معالمها . وقد عاصر إبراهيم الشبراوى وعصمت افندى وغيرهما من معمرى المطبعة والعاملين بتاريخها .

وقد كان هذا التوسيع عاما شاملا لجميع مرافق المطبعة من حيث المساحة والبناء على السواء وقد بدئ فيه في سنة ١٩٠٠ واستمر إلى ما بعد منتصف سنة ١٩٠١ أى أنه استغرق أكثر من عام ونصف . وهو الذى أعطى المطبعة الشكل والتخطيط اللذين هى عليهما الآن . أما المساحة المزیدة فى هذه المرة فعبارة عن امتداد لمساحة المطبعة من جهة الجنوب إلى مسافة ٧٦ مترا من ناحية شارع المطبعة و ٩٣ مترا من ناحية النيل . وليس الحد مستقيما وإنما هو منكسر إنكسارا بسيطا من قرب نهايته لجهة النيل (انظر الخريطة) وطول ضلعه الجنوبي ٦٠ مترا . ويشمل هذا الجزء المضاف فى الوقت الحاضر الباب العمومى للمطبعة و باب المخازن والمخازن وقسم التصدير و باب التصدير و جزء كبير من الحديقة يبدأ من مواجهة الجدار الشمالى لجزيرة المدير ، وقسم التجليد و فضاء متسع توضع فيه الصناديق الفارغة التى ترد فيها المواد الخام للمطبعة وبعض المهملات . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٤٧٤٤ مترا تقريبا . وبإضافة هذه المساحة إلى مساحة المطبعة السابقة تكون مساحتها ١٠,٥٤٩ مترا مربعا عدا مخازن البوليس التى ضمت إلى المطبعة سنة ١٩٤٦

وبذلك تصل إلى الوجه الأخير لمكان المطبعة وبنائها فقد كان توسع شيلى باشا سنة ١٩٠٠ آخر مساحة وصلت إليها المطبعة حتى سنة ١٩٤٦ . وكانت هندسته لها وإصلاحه لبنائها آخر هندسة وآخر بناء وصلت إليه ولم يحدث فيها تغييرا من ذلك الوقت إلا ضم منزل المدير الذى بناه شيلى باشا لنفسه على النيل إلى المطبعة ثم ضم مخازن البوليس وبذلك تصبح أبعادها كما هى على النحو الآتى بدون مخازن البوليس :

الحد الشرقى شارع المطبعة وطوله	١٢٤
الحد الشمالى مخازن البوليس المصرى وطوله	٩٥
الحد الغربى شاطئ النيل وطوله	١٥٠
الحد الجنوبى بعض مباني الأهالى والأوقاف العمومية وطوله	٦٠

ومساحتها ١٠,٥٤٩ مترا مربعا (انظر الخريطة) ، ويضاف إلى ذلك أبعاد مخازن البوليس ومساحتها .

على أنه فى المدة من ١٩٠٠ إلى الوقت الحاضر كانت أعمال المطبعة قد ازدادت زيادة عظيمة مما جعل توسيعها وإصلاح أبنيتها وتجديد هندستها على الطراز الحديث أمرا لازما تفاديا لتعطيل العمل وتلف كثير من المواد الخام وقد بدأ فى وضع هذا المشروع المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ، وقد أعد مشروعا واسع النطاق لتحقيق ذلك ، كما أعد تصميما لبنائها على طراز حديث وعرضه على أولى الأمر منذ سنة ١٩٢٦ وحال دون تنفيذه عقبات مالية . وآخر ما تم فى هذا الشأن هو أن مصلحة التنظيم قررت فتح شارع على شاطئ النيل الأيمن يمر خلف المطبعة اتساعه ثلاثون مترا . ومد هذا الشارع يستلزم استقطاع جزء من مساحة المطبعة الحالية (محدد بخطين متوازيين فى الخريطة) ويبلغ مساحته على وجه التقريب ٣٦٤٠ مترا مربعا أى نحو من ثلث مساحة المطبعة وقد قرر مجلس الوزراء فى صيف سنة ١٩٣٤ تعويض المطبعة عن هذه المساحة بضم مخازن البوليس إليها إلا أن هذا القرار لم ينفذ إلا فى سنة ١٩٤٦

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

هناك رأى فى آلات المطبعة وحروفها يقول بأن تلك الآلات والحروف لم تشتت جديدة من أجل المطبعة وإنما هى كانت قديمة من مخلفات مطبعة بونابرت ثم جددت وأصلحت ووضعت فى مطبعة بولاق . وهذا الرأى بكل رأيا فى أسباب إنشاء مطبعة بولاق سبق مناقشته فى الفصل الأول .

وهذا الرأى فى آلات المطبعة وحروفها ليس له أساس تاريخى فقد سبق القول بأن الفرنسيين تركت لهم الحرية فى أخذ كل ما أرادوا أخذه مما كان فى أيديهم سواء كان ملكا لهم أحضروه مع حملتهم من فرنسا أو كان منهموبا من مصر بحكم غلبتهم فيها ثلاث سنوات (١) وقد سبق فى الفصل الأول أن أوضحنا أنهم أخذوا آلاتهم معهم عند الجلاء عن مصر ، ولو أنهم لم يأخذوها لما كان من المعقول أن تظل صالحة للاستعمال بعد مدة عشرين سنة كلها فوضى وكلها حوادث متصلة من الشغب وتنازع البقاء ، ثم إن جميع المصادر الأصلية تثبت أن آلات بولاق اشترت من أوربا خصيصا من أجلها . فالنائب فى بعثة نقولا المسابكى مؤسس المطبعة هو أنه ما بعث ليتعلم فن الطباعة فقط بل ليتعلم صب الحروف وعمل آلياتها وأمهايتها ثم لمباشرة صب مجاميع منها للمطبعة (٢) . وثابت أيضا أنه مدة إقامته فى ميلان جهز هذه العدد والآلات وأحضرها معه إلى مصر ووضعت فى المطبعة فى بولاق (٣) .

أما آلات الطبع فقد استوردت من أول الأمر من ميلان بإيطاليا . وقد اشترى المسابكى للطبعة فى أول إنشائها ثلاث آلات من نوع آلات المطبعة الملكية بإيطاليا كما يؤخذ من

كلام السائح الإيطالى بروكى فقد قال فى سياق كلامه عن المطبعة : « وقد استوردت من ميلانو ثلاث آلات للطبع من نوع آلات المطبعة الملكية (١) » . ومن هذا يمكننا أن نستنتج أن مطبعة بولاق أعدت وقت إنشائها بآلات من أحسن طراز وأنها لم تكن تقل فى ذلك عن المطبعة الملكية الإيطالية إذ كانت آلات المطبعين من نوع واحد .

وظلت مطبعة بولاق تعمل بهذه الآلات الثلاث من أول إنشائها إلى سنة ١٨٢٨ عندما زاد العمل بالمطبعة فأمر الباشا بوغوص ناظر التجارة بشراء خمس آلات أخرى من أوربا ، ويحل أكتوبر من تلك السنة دون أن ترد الآلات فتلح المطبعة فى طلبها فيحرر الديوان الخديوى خطابا إلى بوغوص ورد به :

« يقول حضرة سعيد افندى مصصح المطبعة العامرة الواقعة ببولاق أن الجنب العالى سبق أن أصدر أمره إلى سعادته يوصيه فيه بأن يستجلب من أوربا بمعرفة خمسة مكابس وسائر ما تحتاج إليه المطبعة المذكورة من أجناس المهمات ... غير أن المكابس لم يرد منها شئ ، فبما أن مصالح المطبعة المشار إليها قد كثرت فى هذه الأيام وصدرت الإرادة الخديوية بانتاج العمل وفق المطلوب فالمأمول أن تبادروا إلى جلب المكابس والمهمات التى أمرتم باستيرادها بمعرفةكم بموجب الأمر السابق صدوره إليكم وإنجاز ذلك بأى طريقة كانت وإيصالها إلى المطبعة المذكورة (٢) » .

ويظهر أن الأمر كان يحتاج اعتمادا من الباشا بالمبلغ المطلوب لشراء هذه الآلات . وفى فبراير سنة ١٨٣٠ يكون الثمن قد عرف فيصدر محمد على باشا أمرا شفويا إلى بوغوص بالشراء ثم يصدر إليه أمرا كتابيا بذلك يأمره فيه :

« بالتوصية على خمس مناجل لزوم المطبعة ببولاق من أوربا ثمن الواحدة عشرة أكياس حسبما علم من سابقة المكاملة فى هذا الشأن وعند الانتهاء يرسلوا إلى محل لزومها (٣) » .

(١) بروكى فى مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) من الديوان الخديوى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٤ هـ

(٢٨ أكتوبر سنة ١٨٢٨ م) دفتر رقم ٧٣٩ خديوى تركى ، وثيقة رقم ٢٠٣ محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا الى الخواجه بوغوص فى ٧ شعبان سنة ١٢٤٤ هـ (أول فبراير سنة ١٨٣٠ م) .

(١) الشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر .

(٢) كلام السائح بروكى عن نقولا المسابكى فى كتاب رحلته السابق .

(٣) بروكى فى نفس الكتاب . وسبق ذكر ذلك فى الكلام عن الآلات والحروف .

فيؤخذ من هذا الأمر العالى أنه قد أضيفت إلى آلات الطبع الثلاث الأولى خمس آلات أخرى ثمن الواحدة منها خمسون جنيهاً^(١) وثمنها جميعاً ٢٥٠ جنيهاً. وعلى ذلك يصبح في المطبعة ثمانى آلات للطبع. وقد وصلت هذه الخمس الآلات الأخيرة قبل أبريل عام ١٨٣١ كما يؤخذ من وصف السائح "Poujoulat"، فقد زار المطبعة في ذلك الشهر وكتب فيه تقريراً عنها نشر ضمن خطابه عن الشرق وورد فيه أنه رأى في المطبعة ثمانى آلات. وعلى ذلك يمكن أن نقول إن الآلات الجديدة وصلت إلى مصر وركبت في المطبعة في أواخر عام ١٨٣٠ أو أوائل عام ١٨٣١، فقد كانت زيارة هذا السائح في أبريل سنة ١٨٣١ ومع ذلك فقد وجد الآلات كلها تعمل. ويؤخذ من كلام هذا السائح أيضاً أن هذه الآلات الأخيرة صنعت في باريس فقد ورد في خطابه عن المطبعة ما ترجمته: «وقد وجدت فيها ثمانى آلات للطبع مستوردة من باريس^(٢)». ويمكننا أن نرى في هذه العبارة صواباً إذا خصصنا بها الخمس الآلات الأخيرة، إذ الثابت عندنا أن الثلاث الأولى كانت قد صنعت في ميلان.

ونحن نلمس أثر إضافة تلك الآلات الخمس إلى المطبعة في إنتاجها منذ سنة ١٨٣١ وهذا يتبين من الإحصاء الآتى^(٣).

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٣١	٧	١٨٣٧	١٨
١٨٣٣	٨	١٨٣٨	١٦
١٨٣٤	٩	١٨٣٩	١٧
١٨٣٥	١٧	١٨٤٠	٢٥
١٨٣٦	١٨		

(١) يؤخذ من الأمرين أن ثمن الآلة الواحدة ١٠ أكياس والكيس خمسة جنيهات.

(٢) Michaud et Poujoulat — *Correspondence d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Le Caire, Avril, 1831, p. 291.

(٣) راجع قوائم مطبوعات بولاق (هامر وديتو وبيانكى) ثم الملحق الخاص بهذه المطبوعات في الكتاب

فإنتاج المطبعة زاد إلى الضعف بعد تاريخ شراء الآلات الجديدة بقليل. وبعد فبراير سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ الأمر بشراء تلك الآلات الخمس لا يصادفنا أى خبر عن شراء آلات أخرى للمطبعة وإن كان يصادفنا كثير عن شراء حروف للطبع. والظاهر أن الثمانى الآلات كانت كافية لطبع ما كانت مشروعات الباشا في حاجة إليه من الكتب والمطبوعات ولا سيما إذا عرفنا أن معظم المدارس العالية كان بها مطابع خاصة تطبع ما تحتاج إليه تلك المدارس من الكتب. ويغلب على ظننا أن مطبعة بولاق ظلت بتلك الآلات الثمانية بقية عهد محمد على ثم العهدين التاليين له — عهدى عباس وسعيد — إلى أن تدخل في دور آخر من تاريخها في آخر عهد سعيد فيضاف إليها آلات جديدة كما سيجىء^(١).

وكان في المطبعة أيضاً آلة للطبع بالحجر كان يطبع بها الصور والرسوم والأشكال اللازمة للكتب، كما كانت تستعمل في عمل الجداول الرياضية والطبيعية والألحان الموسيقية. وليس عندنا معلومات مفصلة عن هذا النوع من الآلات في مطبعة بولاق. إلا أن كل السياح ذكروا وجود آلات للطبع بالحجر بها ونص الدكتور "Perron" في أحد خطابه للسيو "Mohl" على أنها آلة واحدة^(٢). إلا أن وجودها بالمطبعة ثابت من المصادر الأصلية الرسمية فقد ورد في أحد أعداد الوقائع المصرية ما يأتى:

« قرر مجلس الجهادية في غرة شعبان سنة ١٢٤٧ هـ (٥ يناير ١٨٣٢) طبع مقامات في فن الموسيقى بناء على طلب رئيس الموسيقين لأن ذلك من موجبات سهولة التعلم واشترط بأن يكلف أحد من أئقنوا هذه الصناعة بمباشرة الطبع وأن يكون الطبع على مطبعة حجر^(٣) ».

أما عن حروف الطبع بالمطبعة فالثابت عندنا أن أول مجموعة منها كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا. وأن نقولا المسابكى باشر صنعها بنفسه أيام أن كان يطلب فن الطباعة

(١) سياتى تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالأدوار التي مرت بها المطبعة (الفصل التاسع).

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مل بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٤٢
Journ. Asiat., Serie 4, Tome 2, 1843, p. 18.

(٣) الوقائع المصرية — العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ — ٨ فبراير ١٨٣٢

وما يتعلق به من الصناعات في إيطاليا . يروى بروكي أن المسابكي لم يبعث إلى ميلانو ليتعلم فن الطباعة فحسب بل ليتعلم كيفية عمل أمهات الحروف وصب حروف الطبع على تلك الأمهات . قال وقد تعلم هذا كله وأتى إلى مصر مزودا بدقائق تلك الصناعة .

إلا أن مجموعات الحروف العربية والتركية لم يصنعها المسابكي في بولاق بعد عودته من إيطاليا بل صنعها في ميلانو مدة بعثته بها . يقول بروكي : « وقد صب المسابكي في أثناء وجوده بميلانو مجموعة « طقم » من الحروف العربية ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل ذلك . . . (١) » وهذا النص مع اقتضابه يثبت أن أول حروف طبع استعملت في مطبعة بولاق لم تكن مصرية الصنع ولكن كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا . وأنه وقت إنشاء المطبعة لم يحدث أن صبت حروف طبع بها (٢) .

أما أنواع حروف الطبع التي وردت من إيطاليا وقت إنشاء المطبعة فهي كما يؤخذ من كلام السائح بروكي أربعة أنواع : حروف عربية وحروف تركية وحروف إيطالية وحروف يونانية . وواضح من هذا أن اللغات التي كان يمكن أن تطبع بالمطبعة وقت إنشائها هي اللغات العربية والتركية من اللغات الشرقية ثم اللغتان الإيطالية واليونانية من اللغات الأوروبية . أما وجود حروف اللغتين العربية والتركية فن طبيعة الأشياء فالعربية لغة الشعب المحكوم والتركية لغة الطبقة الحاكمة . أما وجود حروف اللغة الإيطالية فهو معقول فثابت من الأوراق الرسمية أنها أول لغة أجنبية درست في مصر ، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صادر من الباشا إلى الكتبخدا بك في أواخر سنة ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م) « بتعيين أحد الأساقفة (٣) لإعطاء دروس في اللغة التليانية والهندسة وتخصيص محل للتدريس بالقلعة (٤) » وهذا أول تدريس للغة الأجنبية في مصر . وهذا

(١) كتاب رحلته السابق ، ج ١ ، مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) هذا يفيد أيضا في إحضار الرأي القائل بأن مطبعة بولاق قامت على أنقاض مطبعة بونايرت .

(٣) هذا الأسقف المشار إليه في الأمر هو الراهب روفائيل مؤلف القاموس العربي الإيطالي أول مطبوعات بولاق ، ومترجم كتاب صباغة الحرير ثاني مطبوعاتها .

(٤) أمر من محمد علي باشا إلى كتبخدا بك في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركي ، دفتر رقم ٥ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، محفوظات عابدين .

الأمر يفسر شراء حروف طبع اللغة الإيطالية بالمطبعة . زد على ذلك أن إيطاليا كانت أول مصدر يقصده محمد علي لاقتباس المدينية الغربية قبل أن تنجح فرنسا في تحويل نظره إليها . أما وجود الحروف اليونانية فهو مما يصعب التعليل له ، إذ لم تكن اللغة اليونانية مستعملة ولم تكن تدرس في مصر ولم تصدر المطبعة كتابا واحدا بها . وقد يكون شراؤها من قبيل استكمال اللغات بالمطبعة .

والحروف جميعها سواء أكانت عربية أم تركية أم إيطالية أم يونانية كانت مصنوعة في إيطاليا وواردة منها ومكان صنعها على وجه التحديد هو مدينة ميلان التي كان يتعلم بها المسابكي والفرق بين هذه الحروف من جهة الصناعة هو أن الحروف العربية والتركية من صنع المسابكي أو على الأقل صنعت في ميلان تحت إشرافه ، أما الحروف الإيطالية واليونانية فبديهي أنها لم تكن من صنعه . وكان كل نوع من هذه الحروف على عدة أشكال قال بروكي : « وكانت الحروف العربية على ثلاثة أشكال والإيطالية على شكلين وهما : (Il Filosofo و Il Silvio) . ومع كل منها الحروف المائلة (Italics) التي تناسبه (١) » .

أما الأشكال الثلاثة للحروف العربية فهي كما رأينا صورها وطبعها في أول مطبوعات بولاق ، كلها نسخية وإنما على ثلاثة مقاييس : حرف كبير للعناوين وما يجري مجراها وحرف متوسط الحجم لمتن الكتاب وحرف صغير للتعليق والحواشي .

والأشكال الثلاثة مستعملة في كتاب «صباغة الحرير» وهو ثاني كتاب طبع ببولاق ، كما هي مستعملة في القاموس الإيطالي السابق له . ولم تكن مطبعة بولاق تطبع كتابة مشكلة بل كانت كل مطبوعاتها بدون تشكيل . وذلك لأن هذا النوع من الكتابة لا بد له من استعدادات خاصة لم تكن متوافرة في مطبعة بولاق في ذلك العهد .

على أن مطبعة بولاق وإن كانت قد بدأت عالة على مطابع ميلانو فانها سرعان ما استقلت وأصبحت حروف الطبع بها تصب فيها . ووقف استيراد الحروف من أوروبا

(١) بروكي في كتاب رحلته السالف الذكر ج ١ — بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ وأيضاً ما نقله عنه بونولا

في مقالاته السالفة الذكر في المجلة الدولية أكتوبر سنة ١٩٠٥ (انظر الأشكال ١ و ٢ و ٣ بآخر الكتاب) .

بحيث يمكننا أن نقول إن هذه المطبعة لم تستورد من الخارج إلا المجموعات الأولى التي سبق بيانها. وذلك لأن الحروف العربية المصنوعة في أوروبا سرعان ما ظهرت عيوبها فهي كبيرة الحجم جدا وهي إفرنجية الأسلوب بعيدة جدا عن ذوق القاعدة الشرقية ، فكانت مختلفة السمك غير متسقة . ولذا نجد أنه سرعان ما استبدلت حروف أخرى بهذه الحروف مصنوعة في مصر على القاعدة الشرقية في الكتابة وهي القاعدة التي كانت تصنع عليها حروف مطبعة القسطنطينية . والظاهر أن الحروف الإيطالية الصنع ظهر عيبها في تاريخ متقدم جدا من استعمالها أو ظهر أنها قليلة لا تقوم بحاجة المطبعة في الطبع فاتجهت النية إلى صب حروف في مطبعة بولاق والاستغناء بها عن تلك الحروف الأولى. ولذا نجد أن محمد علي باشا يصدر أمرا إلى الكتبخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ بأنه :

« يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضا بعض اللغات . فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجودوه وتعينه بمأهية مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للوجودين بمعية سقا زادة عثمان أفندي ببولاق » .

« (حاشية) إنني أريد أن يوجد الشخص المذكور في خدمة كتابة خط الكتب المقرر طبعها ببولاق أي تكون الحروف التي سترتب لتلك الكتب بخطه فاعلموا ذلك وبادروا بإحضاره (١) » .

والمفهوم من هذا الأمر هو أن خط سنكلاخ الهندي راق القائمين بالأمر بقاعدته الشرقية ففضلوا أن يكون طبع الكتب بهذه القاعدة . ونحن نجد من أول الأمر ثورة ضد الحروف العربية الواردة من إيطاليا وإن كنا لا نستطيع أن نتبين سبب هذه الثورة تماما ، فالسائح بروكي الإيطالي عند ما زار المطبعة كتب ضمن ما كتب عنها « وقد صب المسابكي أثناء وجوده في ميلانو مجموعة من الحروف العربية ولكنه عند ما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل هذا . ويجب عليه أن يجهز أمهات حروف أخرى غير التي تستعمل الآن (٢) »

(١) أمر عال من الوالي إلى الكتبخدا محمد بك لاظاوغلي بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٣٧ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) كتاب رحلة السائح بروكي السالف الذكر .

وهذا الكلام من رجل إيطالي يظهرنا على أن الحروف الأولى كان فيها عيوب إما رداءة في الخط أو نبؤ في الذوق أو قلة في العدد أو غير هذا كله .

صدر الأمر العالي السابق وعين سنكلاخ الهندي لرسم قاعدة لحروف عربية جديدة لمطبعة بولاق . ولقد رسم سنكلاخ نوعين من الحروف لمطبعة بولاق . أحدهما القاعدة النسخية التي كانت تستعمل في الكتب العادية ، وثانيهما القاعدة الفارسية الجميلة التي تعد أثمن ما أهدها هذا الخطاط العظيم للمطبعة ، إذ كانت آية في الجمال والرونق انفردت بها مطبعة بولاق وأخذت بها شهرة واسعة عند المستشرقين وهواة الكتب . وقد كانت الحروف النسخية تستعمل في طبع متن الكتاب ، أما الحروف الفارسية فقد كانت تستعمل في عناوين الفصول ، أو في طبع الكتاب كله في حالة الكتب الفارسية مثل « كلستان السعدى » .

أما القاعدة النسخية فقد أتمت بسرعة نسبية ، إذ ظهر أول كتاب طبع بها بعد سنتين من تعيين سنكلاخ بالمطبعة ، كتبها سنكلاخ الخطاط كما تقدم ولا ندرى اسم الحفار الذي صنع أمهاتها ولعله قاسم الكيلاني ، وأشرف على صب حروف الطباعة على هذه الأمهات نقولا المسابكي ناظرها ، وطبعت الكتب في مطبعة بولاق لأول مرة بحروف مصنوعة في المطبعة نفسها . وعرض أول كتاب طبع بالخط الجديد على محمد علي باشا فأعجب به وأصدر أمرا إلى الكتبخدا في أواخر يناير سنة ١٨٢٤ يقول فيه :

« شاهدت رسالة اللغم التي طبعت بمطبعة بولاق فوجدتها لطيفة الخط والطبع فيقتضى ترتيب المأهية المناسبة للأسطى الحفار وإبقائه بالبصرة خانة (١) وإرفاق بعض تلامذه معه لتلقى هذه الحرفة منه وتنبهون عليه بذلك (٢) » .

وتزور السيدة لشنجن مصر بعيد ذلك وتمر بالمطبعة فتقرر أن الحروف التي تطبع بها الكتب من صنع ناظر المطبعة اللباني نقولا المسابكي (٣) أي أنه بطل الطبع بالحروف

(١) « البصرة خانة » مقصود بها المطبعة .

(٢) أمر عال إلى الكتبخدا بك في ٢٤ جماد الثاني سنة ١٢٣٩ (٢٦ يناير سنة ١٨٢٤) . دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ١٨ ، ص ١٧ ، محفوظات عابدين (انظر شكل ٤ و ٥) .

(٣) Lushington, Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the years 1927, 1828, p. 169.

المصنوعة بإيطاليا ، وإن كان قد فات الكتابة سبة الخط إلى سنكلاخ كما فاتها أن تذكر لنا اسم الحفار الذي صنعها .

أما القاعدة الفارسية فيرجح أن سنكلاخ تأخر في كتابتها ، قد يكون ذلك لتأخر التفكير في عملها ، وقد يكون لصعوبتها المتناهية وتعقيدها الذي كان سببا في وقف العمل بها وضياها في النهاية . والمرجح أنه كان قد انتهى من كتابة حروفها سنة ١٨٣١ م ، نظرا لأنه في أواخرها نقرأ عن تعيين حفارين لصنع أمهاتها تمهيدا لصب حروف الطبع عليها ففي ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣١ يجتمع مجلس الجهادية للنظر في رفع مرتبات هؤلاء الحفارين وتنتشر الوقائع المصرية بعددها رقم ٣٢٨ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٤٧ - ١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١ الخلاصة الآتية :

« عبد الكريم افندى ناظر المطبعة وشاهد افندى قداما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه موجود في دار الطباعة ثلاثة رجال يحفرون أحرف التعليق " الفارسية " وقد صاروا ماهرين بهذه الصناعة على أن شهرية أحدهما المسمى بموسى افندى ستون قرشا وشهرية الثاني المسمى بالياس افندى خمسون وشهرية خليل افندى الذي جاء من قصر العيني ثلاثون . والمناسب أن يزداد شيء على شهرتهم جبرا لحاظرهم . فقال أهل المجلس لا بأس بزيادة شهرتهم ترغيبا لهم في هذه الخدمة فيدبني أن يضاف إلى شهرية موسى خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وسبعين وإلى شهرية الياس خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وستين وإلى شهرية خليل افندى عشرون قرشا فتبلغ خمسين قرشا . ويحزر علم من طرف حضرة بك افندى ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أمير اللوا ناظر المهمات الحربية عموما ليصرف لهم هذا من ابتداء تاريخ هذه الخلاصة . ويحزر علم آخر إلى مقدمي هذا الإنها إشعارها لهما بأن يخبرا الرجال المذكورين بأنه كلما زادوا مهارة في العمل ازدادوا تقدما كما استقر الرأي عليه في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة (١) » .

ويظهر أن التوفيق لم يسعف الافندية موسى والياس و خليل فقد مرت شهور بعد جبر خاطرهم بزيادة مرتباتهم دون أن يثبتوا كفايتهم في العمل فيصدر ديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية . العدد رقم ٣٢٨ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٤٧ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١) .

أمره بتعيين قاسم افندى الكيلاني ليقوم بالعمل وحده . وضمانا لإنجاز العمل طلب إليه أن يقدم لمجلس الجهادية في آخر كل أسبوع الحروف التي يصنعها في بحر الأسبوع . ويظهر أن قاسم الكيلاني كان يشعر بحسامة المهمة الملقاة على عاتقه فقدم بمطالب أجابه الديوان إلى بعضها ولم يجبه إلى البعض الآخر ، كما يتضح من الخطاب التالي الذي أرسله ناظر ديوان الجهادية إلى ناظر الديوان الخديوي في ١٩ مارس سنة ١٨٣٢ :

« حضرة صاحب العطفة والرافة مولاي وأنحى الأعز مأمور الديوان الخديوي . نرجو من همتكم أن تنفذوا موجب هذا القرار الذي صدر من ديوان الجهادية » .

صورة القرار

« قدم قاسم افندى الكيلاني رقيما إلى شوري الجهاد قال فيه إنه تلقى قرارا يقضى بأن يقدم الحروف المصنوعة إلى المجلس كل أسبوع وأنه قدم بموجبه الاثنى عشر حرفا التي صنعت إلى المجلس . والتمس تأثيث وفرش غرفته وأن يخصص لمعاونته مرتب وكسوة وجراية . وقد تقرّر بعد المذاكرة العدول عن طلبه مرتبا وكسوة وجراية لمعاونته الخاص إذ أن المجلس لم يتدب له معاونا . وتقرّر أيضا وجوب مواظبته على تقديم الحروف المصنوعة كل أسبوع إلى المجلس . وبما أنه ينبغي تأثيث غرفته بما يساعد الإمكان فقد تقرّر تحرير كتاب إلى حضرة الافندي مأمور الديوان الخديوي بأن يوصى المهتر باثني (١) بأن يفرش جاني غرفته بالشيت على أن تخصم أثمانه مهما تبلغ من ديوان المهمات ، وإلى حضرة أمير اللواء محمد بك بإضافة ثمنه إلى ديوان المهمات عند ورود حافظة الأثمان ، وأن يحزر اليك ناظر الجهادية إلى الافندي الموما إليه (قاسم افندى) يخبره بما تم (٢) » .

فقاسم الكيلاني أتم اثني عشر حرفا من مئات الأحرف التي تتكون منها القاعدة في أسبوع بمساعدة معاون خاص استخدمه وأراد أن يتولى الديوان صرف أجرته فرفض الديوان .

(١) المهتر باثني هو الموظف المكلف بتأثيث الدواوين وفرشها .

(٢) دفتر رقم ٧٧٦ خديوي تركي ، وثيقة رقم ١٣٥ ، في ١٦ شوال سنة ١٢٤٧ هـ (١٩ مارس سنة ١٨٣٢ م) . محفوظات عابدين . ونشرت خلاصة مختصرة له في الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٠ ، الصادر في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٤٧ هـ (أول أبريل سنة ١٨٣٢) .

ويظهر أن قاسما كان يشعر بأهمية ما يعمل وانفراده بالمقدرة عليه فكثرت مطالبه فوافق الديوان على بعضها كتعيين معاونين له بعد أن كان قد رفض الموافقة على تعيين معاون واحد كما سبق ، ورفض بعضها . ففي ٢٩ يولييه سنة ١٨٣٢ تشر الوقائع المصرية تحت حوادث مجلس الجهادية الخبر التالي :

« قاسم افندى الكيلاني قدّم تقريراً للمجلس مضمونه أن آباء الحروف وأمهاتها اللازمة للطبعة قد بذل جهده في خدمتها . وبناء على حسب أصول الجهادية ينبغي أن يعطى رتبة على جهده واستدعى بما ذكر . فقال أهل المجلس إن الأفندى الموما إليه صاحب فنون متنوعة ومتصف بالعلم والعمل وحيث كان كذلك وهو مستخدم في عمل حروف التعليق ينبغي أنه حين يتم ما هو بصدده ويبرزه إلى الوجود يطيب خاطره . ويحزر له الآن إعلام من طرف حضرة بك افندى ناظر الجهادية إشعاراً له بما ذكر ، كما استقر الرأي عليه في اليوم الثالث والعشرين من صفر الخير^(١) . »

فبعد سبعة عشر شهراً من ابتدائه العمل وكان قد أتم ٨١٦ حرفاً من القاعدة الفارسية — بمعدل اثني عشر حرفاً كل أسبوع — لم يعتبر المجلس أنه « أبرز ما هو بصدده إلى حين الوجود » ورفض ترقية أو ينهى القاعدة . ولكنه بعد شهرين أي في سبتمبر سنة ١٨٣٢ يكون قد أتم العمل فيكتب إلى ديوان الجهادية يخبره بذلك ويطلب أن « يعطى ملزمة ليحرب فيها الحروف التي عملت جديدة بمعرفة ويعلم أي جيدة أم رديئة » . فقّر المجلس وقد « فهم أعضاؤه هذه الكيفية من إنها الأفندى المومى إليه أن يعطى الملزمة على وجه إنهائه^(٢) » .

وقد حارب قاسم الحروف الفارسية التي عملها والقرائن تدل على أن التجربة قد نجحت ، فبعد خمسة أشهر منها تصدر مطبعة بولاق أول كتاب طبع بالحروف الفارسية الجديدة

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤١٠ الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٨ (٢٩ يولييه سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٣٤ الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر

وهو ديوان حافظ الشيرازي . ويعجب الديوان بالكتاب فيقرر مكافأة قاسم الكيلاني إنجازاً لما وعد ويصدر القرار الآتي :

« قدم أبو القاسم افندى الكيلاني الذي عينه جناب الخديوى مأموراً لإيجاد حروف التعليق أي الحروف الفارسية والنسخ . وقد طبع بالمطبعة نسخة من ديوان أي مجموعة أشعار حافظ الشيرازي بحروف التعليق التي اصطنعها فنالت إعجاباً من الشورى وقّر إعطاءه من الخزينة الخديوية مكافأة قدرها ثلاثة آلاف قرش وكلف مأمور الديوان بتنفيذ ذلك كما قرر توزيع ألف قرش من ديوان المهمات على مساعديه وكلف أدهم بك باعطائهم ذلك وأشعر الأفندى المشار إليه بما تم^(١) » .

ولم يلبث قاسم الكيلاني أن رقى ناظراً لمطبعة بولاق وكانت صناعة سبك الحروف على الأمهات التي عملها الحفارون من أمثال قاسم الكيلاني ومساعديه تسير بخطى واسعة لتلحق بنشاط حركة حفر القواعد الجديدة ولتتمكن من مواجهة حركة الطبع المتزايدة ببولاق . وتلاحظ نهضة كبيرة في صناعة سبك الحروف في أثناء الفترة التي كان قاسم الكيلاني يحفر فيها أبهات حروف القاعدة الفارسية وأمهاتها . ففي ٤ فبراير سنة ١٨٣٢ يعين المسيو دويده معلماً للصناع طريقة عمل الحروف اللازمة لمطبعة بولاق حتى يمكن طبع الكتاب الذي ألفه سريوس^(٢) افندى بها نظراً لنقص حروفها . ورتب له راتب شهري قدره سبعة وخمسون قرشاً يضاف إليها خمسمائة قرش بدل كسوة كل ستة أشهر ومائة وأربعون قرشاً بدل تعيين^(٣) .

واستلزم القاعدة الفارسية الدقيقة المعقدة إصلاحاً في المسابك إذ كان من المتعذر صب حروفها في المسابك الخشبية القديمة فيتقدم عبد الكريم افندى ناظر المطبعة إلى ديوان

(١) من شورى الجهادية إلى أمير الملوا خورشيد بك وكل ناظر الجهادية في ٢٢ شوال سنة ١٢٤٨ —

١٤ مارس سنة ١٨٣٣ ، دفتر رقم ٧٨٧ ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٩٧ .

(٢) سريوس افندى هذا هو أحد المترجمين وقد ترجم كتاباً يشتمل على اصطلاحات خمس لغات وهو الكتاب المنوه عنه وكان الباشا قد أمر بترجمته وقرر مجلس الجهادية طبعه بعد أن فرغ سريوس من ترجمته في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) ، راجع الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٨ الصادر في ٣٠ رمضان سنة ١٢٤٧

(٣) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٠ الصادر في ١٥ شوال سنة ١٢٤٧ (١٨ مارس سنة ١٨٣٢)

الجهادية بطلب يقول فيه « إن المسابك التي عملت فيما سبق بالمطبعة المذكورة جعلت على كراسي من الخشب وأنها والحالة هذه لا تستمسك كثيرا وهي مشرفة على الفساد » واقتراح « أن يعمل لسبك الجداول والحروف أربعة مسابك من الطوب الأفرنجي لأنها إن عملت منه تصبر بالقلة قدر خمسة أشهر » . فقرر مجلس الجهادية أن يكتب إلى ناظر الأبنية « إشعارا بأن يعمل المسابك المذكورة حسبما ذكر سريعا ^(١) » .

لا يمكننا أن نستقصى كم قاعدة من الخط النسخ والخط الفارسي صنعت في مطبعة بولاق في ذلك العهد فالوثائق تشير دائما إلى قواعد وحروف ولكنها لا تصفها ولا تحددها . وليس هذا الاستقصاء ضروريا في مجال التاريخ ، وإن كان موضوع بحث مستقل طيب عن قواعد الحروف الطباعية ووسيله مقارنة خطوط الكتب التي أصدرتها مطبعة بولاق وهي كثيرة وموجودة . ولكن الذي يهمنا هو أن نقرر أن مطبعة بولاق استكملت نموها بصناعة كل ما كانت في حاجة إليه من حروف الطباعة . وأهم من هذا ابتكارها لقواعد في الخط العربي الطباعي كان أجمل وأتقن ما عرفته الطباعة العربية في العالم .

وليس لهذا الاستقلال في صناعة الحروف — على ما نعلم — إلا استثناء واحد حدث في سنة ١٨٣٦ عندما فكرت المطبعة في صنع قاعدة فارسية — لأنها كانت غير القاعدة التي صنعها قاسم الكيلاني — فلأمر ما احتاجت المطبعة هذه القاعدة وكان قاسم قد توفي بعد ترقيته ناظرا للطبعة بقليل — ربما بسبب الجهد الذي بذله في صنع القاعدة الأولى — ولم يكن بالمطبعة من يستطيع القيام بالعمل فأعطى الباشا إلى بوغوص بك « أوراق عينات » هذه القاعدة لاستحضارها من أوروبا . ويمضي وقت طويل دون أن تصل الحروف فيستعلم ناظر المطبعة شخصا من محمد علي باشا ، فيكتب إلى بوغوص يأمره بالجد في هذا الأمر وإرسال الحروف إلى المطبعة بمجرد وصولها ^(٢) . ولا يصلنا خبر عن هذا الموضوع . وما آل إليه .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٠٧ الصادر في ٢٣ صفر الخير سنة ١٢٤٧ (٢٢ يولييه سنة ١٨٣٢)

(٢) إفادة إلى بوغوص بك في ١١ رمضان سنة ١٢٥٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦) — دقة ٧٥ من دفاتر قيد الأوامر العلمية . محفوظات عابدين (انظر شكل ٨ بآخر الكتاب — فلهذه صورة هذه القاعدة) .

واقترنت حركة صناعة الحروف ببولاق بحركة أخرى نحو تحسين خطها وتهذيب قاعدتها . وظل سنكلاخ الخطاط يقوم بهذا العبء وحده بالمطبعة إلى آخر عصر محمد علي عندما عين له مساعد إذ « وافق مقتضى الإرادة السنية تعيين الميرزا وفا الخطاط معاونا لخضرة سنكلاخ أفندي الخطاط بما استحقه من المرتبات حسب التماسه ^(١) » . وقد ظلت حروف مطبعة بولاق بخط سنكلاخ هذا وعلى قاعدته إلى سنة ١٨٦٠ م . عندما حسنها وهذبها وجمل خطها عبد الله خيزن الذي كان حكاكا بالمطبعة ثم رقي وكيلا لها .

أما مواد الطبع من ورق ومداد فقد استوردت من أول الأمر من إيطاليا كما استوردت عدد المطبعة وآلاتها ، أما الورق فقد نص بروكي على أنه كان يستورد من إيطاليا وكان استيراده من ليفورن (Livourne) ولم يكن الوالي ليترك هذه المسألة الهامة من غير أن يحاول صنعها في مصر وقد حاول فعلا ولكنه أخفق في النهاية . وسيأتي تاريخ هذه المحاولة في فصل متأخر ^(٢) . وقد نصت السيدة لشنجين في رحلتها في مصر على أن الورق المستعمل في المطبعة مصنوع في أوربا ^(٣) . كما نص على ذلك غيرها من السياح . واستيراد الورق من إيطاليا ثابت بالنظر إلى ورق كتاب صباغة الحرير . فالخاتم المنقوش على الورق مكتوب باللغة الإيطالية وفيه هذه العبارة (Il Gran Masso) وهذه العبارة باللغة الإيطالية تثبت أن الورق كان مستوردا من إيطاليا كما هو ثابت من كلام السائح بروكي .

أما المداد فقد قال عنه بروكي : « إنه كان يستورد أيضا من إيطاليا ولكنه ابتداء يصنع في القاهرة » . والواقع أن صناعة الحبر كانت متقدمة في مصر فقد كانت كل دواوين الحكومة وفروعها تعمل من مداد مصنوع في مصر . ولدينا أمر عال يثبت أن الحبر لم يكن يستورد من الخارج بل كان يصنع كله محليا . وذلك أن المجلس قرر أن المداد المستعمل بديوان الخديوي غير لائق وطلب استيراده من الآستانة فصدر ردا على هذا القرار أمر من الباشا يقول فيه إن الحبر المصري جارى استعماله من قديم في سائر الدواوين

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ — ٣١ يناير سنة ١٨٤٨ .

(٢) انظر الفصل الخاص بملحقات المطبعة — الفصل الثالث عشر .

(٣) لشنجين — كتاب رحلتها السالف الذكر ص ١٦٩ .

وكتابه التحريرات ولا داعى مطلقا لإبطاله فى ذلك الوقت ، قال والغرض من التقرير هو منفعة المستجلب للمداد الأجنبي و بناء عليه يجب إبطال هذا القرار واستعمال المداد المصرى (١) .

وهذا يظهرنا على أن المداد كان يصنع فى مصر وأنه لم يستورد من الخارج كما كان يستورد غيره من المواد . وقد روى " أدوارد لين Lane " فى كتابه عن مصر أن الورق يستورد من البندقية — أما المداد فيصنع فى مصر (٢) . وهذا التقرير يصدق على مواد المطبعة منذ إنشائها إلى عام ١٨٦٠ تقريبا عندما أسس مصنع للورق كما سيجىء .

الفصل السادس

سياسة المطبعة

لم يوضع لمطبعة بولاق أى لائحة أو قانون وقت إنشائها لأن اللوائح والقوانين وما يجرى مجراها لا تكون إلا وليدة الحاجة ، وقد نشأت مطبعة بولاق نشأة بسيطة ولم يتوقع المشرفون عليها ما يستلزم وضع لائحة أو قانون لتنظيم العمل بها .

ولم يكن يوجد أيضا أية سياسة مكتوبة للطبع أو أى نظام موضوع للرقابة على المطبوعات . وقد كان هذا من طبيعة الأمور وقت إنشاء المطبعة . فهى أول مطبعة مصرية والرقابة على المطبوعات لا تكون إلا بوجود مطابع كثيرة متعددة الإدارات والتبعية فتوضع سياسة ويوضع نظام لضبط الطباعة وتقييد ما يطبع بتلك المطابع . ولكن مطبعة بولاق كانت فريدة لا تحتل شيئا من هذا . ثم إن سياسة الطبع ورقابة المطبوعات لا تكون إلا فى المطابع التى يقصد بها نشر كتب الفلسفة والأدب التى هى مجال لاختلاف الرأى ومجال لظهور آراء قد تخالف سياسة الحكومة أو ظهور فلسفة قد تخالف دين الدولة . ولم تكن مطبعة بولاق من هذا فى شيء .

كانت مطبعة بولاق مطبعة حكومية تسيطر عليها الحكومة وتطبع بها ما ترى إليه حاجة وفيه فائدة . وقد بينا فى الفصل الأول أن هذه المطبعة أنشئت خصيصا للجيش من أجل طبع ما يحتاج إليه من التعليمات والكتب الحربية وليس فى هذا النوع من النشر مجال لاختلاف فى الرأى أو تعارض فى الفلسفة ، وليس مع هذا ضرورة لوضع قوانين للطبع أو رقابة على الأفكار لأن مصدر الجميع هو الحكومة . وعلى ذلك فقد كانت سياسة الطبع فى بولاق سياسة بسيطة معروفة متضمنة فى الغرض الذى من أجله أنشئت المطبعة وليس لها وجود خارج أدمغة القائمين بالأمر . وكان نظام الرقابة على المطبوعات بسيطا كذلك متضمنا فى أن حكومة الباشا هى التى تعد كتب الحرب وتعليمات الجند وتقدمها للطبعة تمهيدا لإذاعتها بين رجال الجيش .

(١) أمر على صادر من الباشا إلى برهام بك وكيل المجلس فى ٦ رجب سنة ١٢٥١ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر

سنة ١٨٣٠

(٢) Edward William Lane, Manners and Customs of Modern Egyptians p. 190

ولو استمرت حالة المطبعة على هذا النمط واطردت حياتها على هذا النحو من البساطة لظلت سياسة الطبع بها وظل نظام الرقابة على مطبوعاتها بسيطا كما كان وقت إنشائها وظلت للنهية ليس لها لوائح ولا قوانين تحدد تلك السياسة وتوضح ذلك النظام .

وسرعان ما تعقدت أحوال مطبعة بولاق ودعت الأحوال الجديدة إلى القوانين وتحديد سياسة للطبع بها ووضع نظام للرقابة على مطبوعاتها . ويروى لنا السائح المحقق بروكي المناسبة التي تمت فيها هذه الخطوة . قال بروكي : كان بين مدرسي مدرسة الفنون ببولاق مدرس إيطالي اسمه "بيلوتي Bilotti" وقد نظم ذلك المدرس الإيطالي قصيدة طويلة سماها «ديانة الشرقيين» فيها طعن كثير على الدين الإسلامي وعداء له ، وكان في الكتاب ما يغري بالإلحاد وما ينتقص من احترام رجال الدين . وقد اتفق بيلوتي سرا مع نيقولا المسابكي ناظر مطبعة بولاق على طبعها بالمطبعة ووافق المسابكي وتعهد له بذلك مع علمه بمنافاة ذلك للتقاليد المرعية واحترام الدين . ولا غرابة في ذلك فقد تعلم المسابكي نفسه في إيطاليا موطن العداء للدين الإسلامي وشجعه عليه عدم وجود قانون لمراقبة المطبوعات . قال الراوى : وكان "سولت Salt" قسلا انجلترا في مصر وقتئذ عدوا للناظم الإيطالي فرأى في هذا العمل مناسبة للوقعة به فنقل إلى الباشا خبر ذلك الكتاب وكشف له عن طبعه بالمطبعة الإسلامية وأظهره على خطره وإلحاد معانيه وفحش ألفاظه بدرجة يستحيل معها أن توافق أى سلطة أوربية (فضلا عن سلطة إسلامية) على طبعه . قال فأمر الباشا بنحطوط الكتاب فألقى في النار وغضب الباشا على المسابكي غضبا شديدا وكاد أن يتزل به عقابا يتناسب وجرمه ولولا أن توسط عثمان أفندى نور الدين لأنزل به أذى كبيرا . يقول بروكي ولكن الحادث بنحس أوله قد انتهى بخاتمة حسنة ، فقد أصدر محمد علي باشا أمرا بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٨٢٣ (٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨) يحرم على كل الأوربيين طبع أى كتاب في مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه أو ناشره إذنا خاصا من الباشا بطبعه . وفرض عقابا شديدا على كل من يخالف هذا الأمر ^(١) .

ونحن لا نجد أى ذكر لهذا الحادث ولا ما ترتب عليه من الأمر السابق الخاص بمراقبة المطبوعات في المصادر العربية أو التركية الأصلية بل ولا في المصادر الأفرنجية من كتب الرحلات ومقالات المعاصرين . بل انفرد بروكي انفرادا تاما . ولكن هذا الانفراد لا يضير صحة الرواية ولا ينقص من قيمة سندها فى شيء . فالمصادر التركية والعربية الأصلية التي بأيدينا ليست كاملة ولا مستوفاة مطلقا ولا سيما ما يرجع منها إلى الشطر الأول من عهد محمد علي وذلك إما لقلة التنظيم وإما لقلة العناية بالحفظ والاستبقاء وإما لأن معظمها قد فنى في حريق الأوراق الرسمية بالقلعة الذي ترتب عليه بناء دار المحفوظات المصرية سنة ١٨٢٦ . فلائى من هذه الأسباب أو لها مجتمعة لا يمكن الاعتماد فى كل شيء على ما وصل إلينا من الأوراق الرسمية الخاصة بأوائل عهد محمد علي الذي حدث فيه حادثة الطبع السرى لقصيدة «ديانة الشرقيين» وما تبعها من إصدار الأمر السابق .

ثم إن الأوراق الرسمية التي أفلتت من يد الفناء في المحن السابقة لم تصل كلها إلينا بل إن رجال دار المحفوظات في عهد من العهود ركبوا حماقتهم فأفنوا منها الشيء الكثير بحجة أنها أشياء قديمة لم يعد ينتفع بها في إثبات الميراث أو مكلفات الأتبان التي كانت كل مهمتهم ومهمة دار المحفوظات في ذلك العهد . فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق إلى سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م أبيدت ضمن ما أبيد من دفاتر الدواوين والمصالح إلى ذلك التاريخ بحجة أن من هم مقيدون فيها من أرباب الاستحقاق قد ماتوا وانقرضت ذريتهم ولم يعد للدفاتر فائدة في ترتيب المعاشات . ولو قد بقيت تلك الدفاتر لأمكننا أن نجد في الصفحات الخاصة بنقولا المسابكي أو عثمان نور الدين إشارة إلى ذلك الحادث وما توقع عليه من الجزاء وما انتهى به الحادث من إصدار أمر يحدد سلطة ناظر المطبعة ويضع رقابة على المطبوعات .

أما المصادر الأفرنجية فمعظمها لم يقصد أصحابه إلى التأريخ والتحقيق وإنما كانت تشغلهم الخوارق عن الحقائق والعجائب عن الأشياء الطبيعية . ثم إن أهم هؤلاء الكتاب وأشهرهم في التحقيق لم يزوروا مصر وكتبوا عنها إلا في تاريخ متأخر كثيرا عن ذلك الحادث . فأقدم مقالة هي مقالة رينو "Reinaud" في المجلة الأنسيوية وقد كتبها

في سنة ١٨٣١ أي بعد أن انتهى الحادث ومات المسابكي وانضم عثمان نور الدين الى خدمة الأتراك وذهبت ذكريات الحادث تماما . وأكثر السياح تحقيقا هي السيدة لشجن ثم ميشو وبوجولا وهم لم يزوروا مصر إلا في سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٣١ على التعاقب بعد أن ذهبت ذكريات الحادث وتفرقت روايته . ولذا اقتصر تحقيقهم ووصفهم على ما وقع تحت أعينهم وعاصر زيارتهم . وبعد هذا فلا ينبغي أن يكون تقصير السياح متهماً لتحقيق بروكي ولا ينبغي أن يكون نقصهم وسطحيتهم مشككة لما في فضل الرجل وتحقيقه .

هذا إلى أن السائح المحقق بروكي له قيمة ليست لغيره فهو قد أصر الحادث وكان بمصر وقت حدوثه واتصل بأبطاله وسمعه عنهم وبطله الإيطالي مثله لا بد وأن يكون صاحبه وأفضى إليه به . وليس بالحادث ما يشرف الإيطالي أو يحط من قدر الشرق حتى يتم بروكي في روايته . والرواية بعد هذا معقولة ليس بها شيء غريب أو مستبعد . فيلتقي رجل إيطالي كاثوليكي وإيطاليا مركز العداء للإسلام والتعصب ضد الشرق فن الطبيعي أن ينظم "ديانة الشرقيين" ومن الطبيعي كذلك أن يرغب في طبعها ببولاق وأن يوافق ناظرها المسابكي المسيحي ذو الثقافة الإيطالية ما دام ليس أمامه قانون يحدد سلطته في الطبع .

على أن الرواية فيها نقطة ضعيفة ونقطة ناقصة . أما النقطة الضعيفة فهي أنه لولا وساطة عثمان نور الدين لأنزل الباشا بالمسابكي عقابا قاسيا . والواقع أن عثمان كان متهما بنفس ما اتهم به المسابكي واعتبر شريكاً له في المؤامرة . وذلك بأنه كان مفتشا للطبعة في ذلك الوقت وطبع مثل هذا الكتاب دليل على إهماله في التفتيش . وهذا ثابت مما جاء في إحدى تراجم عثمان نور الدين فقد ذكر الكاتب صلاته بالمطبعة ثم قال : « وقد أنقذ بما يشبه المعجزة من تنفيذ حكم أصدر ضده بأن يلقي في النيل لارتكابه جرماً نافها ثم عين ناظراً لمدرسة قصر العيني^(١) » وقد كان إنشاء مدرسة قصر العيني في سنة ١٨٢٤ ومن هذا يتضح أن الحرم الذي اقترفه عثمان وحكم عليه من أجله بالرمي في النيل كان في سنة ١٨٢٣ وهي السنة التي حدث فيها حادث الطبع السري لقصيدة "ديانة الشرقيين" . ومن هذا يتضح أن عثمان كان واقفاً في نفس الذنب الذي كان المسابكي واقفاً فيه

Marcel-Egypte depuis la Conquête des Arabes jusqu' à la Domination Française, 3e. (١) partie" Sous la Domination de Méhémet Aly, par P. & H. p. 142.

وهيات أن يغني غريق عن غريق . وأغلب الظن أن الذي خلص المسابكي وعثمان معا من العقاب هو عدم وجود قانون للرقابة على المطبوعات يحدد سلطة ناظر المطبعة في الطبع ويوجب عقابهما على مخالفته وعدم السير بمقتضاه، فكان من الطبيعي أن يسامحهما الباشا ويضع قانوناً للعمل به والعقاب على مخالفته . وفي الأوراق الرسمية أمثلة كثيرة تشبه هذه الحالة^(١) .

أما النقطة الناقصة في الرواية فهي أن نص الأمر كما ذكره بروكي هو أنه محذور على الأوربيين جميعاً أن يطبعوا أي كتاب في بولاق إلا بأمر خاص من الباشا وتحديد عقاب لكل من يخالف ذلك . ولنا أن نتساءل أمام هذا النص عن السر في قصره على الأوربيين . أليس في إمكان الوطنيين أن يطبعوا ما يخالف الدين كما يفعل بعض الأوربيين سواء بسواء . وهل من المعقول أن يترك محمد علي ثغرة في قانون تبيح للوطني ما حرمه على الأوربي وتجعل ما يعاقب عليه الأوربي مشروعاً للوطني . لم يكن هذا من طبيعة تصرف الباشا في شيء، بل هو حين يصدر أمراً أو قانوناً كان يصدره في كثير من الحزم والمضام والتعميم تستغرق صيغة الأمر أو القانون، فلا بد وأن يكون الأمر قد شمل الوطنيين كما شمل الأوربيين تماماً . وعلى ذلك يكون نص الأمر هو أنه محترم على كل شخص أياً كان أن يطبع كتاباً أو رسالة في مطبعة بولاق إلا بأمر خاص من الباشا مع النص على توقيع الجزاء على كل من يخالف هذا الأمر . وبذلك يكون القانون شاملاً لكل حركة المطبعة وكل أنواع المطبوعات . وقد يكون لبروكي بعض العذر عن تحريفه معنى الأمر وقصره على الأوربيين فالرجل لم يكن يعرف اللغة التركية ، فهو إذا لم يقرأ الأمر ولم يقف على معناه كاملاً ، وإنما هو سمع مضمون معناه ضمن ما سمع من خبر الحادث ، ولما كان بطل الحادث أوربياً فقد حمل المعنى على الأوربيين وقصره عليهم في تعبيره عما سمع . ويثبت

(١) من ذلك أن أحد الأونباشية ضرب جاريته وأراد واسيل بك ومهدي أفندي وأحمد أفندي اليوزباشي معاقبته بإعدامه رعباً بالرضا بالتحقيق لبتد ١٥ من قانون فرنسا ووافق سلمان باشا رئيس الجهادية على ذلك . وعرض الأمر على الباشا فأصدر أمراً في ٢٥ محرم سنة ١٢٥٩ (٢٥ فبراير ١٨٤٣) إلى رئيس الجهادية المذكور يقول إنه ما دام لم يسبق توقيع أحكام على أحد بالتطبيق على هذا البند لأن ولا سبق نشره فيلزم معاقبته بالمادة ١٠٤ من قانون الياذة المصرية بالحبس ستة شهور مقيداً بالحديد وطبع ذلك البند الفرنسي ذيلاً للقانون وتوقيع الأحكام على مقتضاه بعد الآن .

ما ذهبنا إليه من تعميم معنى الأمر وشمول ما تضمنه من قانون الرقابة على المطبوعات الوطنيين والأوربيين على السواء ، ما كان متبعاً في طبع كل كتاب في بولاق من ضرورة صدور أمر من الباشا بطبعه حتى ولو كان الكتاب مطبوعاً بقرار ديوان من دواوين الحكومة . وسيأتى عرض أمثلة هذا بعد قليل . وبذلك نصل إلى أول قانون للرقابة على المطبوعات في مطبعة بولاق وهو ذلك القانون الذى تضمنه الأمر الذى ترتب على حادث الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشريكين" ، الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٨٢٣

ذلك هو القانون الأول للرقابة على المطبوعات فى مصر والمناسبة التى أدت إليه . وهناك رأى حديث يذهب فيه يعقوب أرتين باشا إلى أن محمد على كان وقت إصدار أمره بقانون سنة ١٨٢٣ متأثراً بقوانين مراقبة المطبوعات فى فرنسا . فهو ينقل من إحدى دوائر المعارف الفرنسية ما صدر من قوانين مراقبة المطبوعات منذ سنة ١٥٦٦ إلى سنة ١٨٨١^(١) ، ثم يعلق عليها بقوله : « ويظهر لى أن قانون ١٨٢٣ صدر تحت تأثير القوانين المعمول بها فى فرنسا فى ذلك العهد^(٢) » .

ونحن لا يظهر لنا ما ظهر لأرتين باشا بل يظهر لنا عكس ما زعم . فليس ثمة من وجه شبه بين أمر والى مصر وقوانين حكومة فرنسا التى أوردها أرتين باشا . وهذه القوانين المعاصرة كانت كلها تنص على إطلاق حرية الطبع وحرية احترام الطباعة . وقد كان تاريخ صدور آخرها هو فبراير سنة ١٨١٠ أى أنها لم تكن معاهدة للأمر بل كان آخرها سابقاً له بثلاث عشرة سنة . ولم يصدر بعد هذا القانون قانون مطبوعات آخر فى فرنسا

(١) نقل تلك القوانين عن : Troussset, Diction. Encyclopédique تحت كلمة Imprimerie وهى كما يلى :

(أ) أمر مولان Moulins (١٥٦٦) وقد احتفظ الملك بحق منع خطابات بالتصريح بطبع المطبوعات .

(ب) مرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٩١ ونص على حرية الطباعة ولكن بشروط وضخها قانون ٢٨ جرمناى العام الرابع ثم مرسوم ٥ فبراير سنة ١٨١٠ .

(ج) مرسوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وقدم أطلق حرية الاحتراف بالطباعة والمكتبات ولكن مع الزام من يريد أن يمارسها بتقديم إعلان بذلك الى وزارة الداخلية مقدماً .

(د) قانون ١٩ يولية سنة ١٨٨١ وهو يلخص كل ما صدر من القوانين خاصاً بالطباعة والمكتبات وبعضى الطابعين من أى إعلان ولا يلزمهم إلا بإجراءات رسمية خاصة .

(٢) هامش ص ٣٥ Artin Pasha - Lettres du Dr. Perron a M. Mohl, 1 1911.

كما قرر أرتين باشا نفسه — إلا فى سبتمبر سنة ١٨٧٠ — ووجه الشبه الحقيقى بين القانون المصرى الصادر فى سنة ١٨٢٣ وبين قوانين المطبوعات فى فرنسا لا يظهر إلا فى قانون سنة ١٥٦٦ فهو ينص على وجوب استصدار أمر من الملك على طبع أى كتاب وواضح أن المدة بين سنة ١٥٦٦ وسنة ١٨٢٣ مدة طويلة جداً يستحيل معها القول بأن أمر محمد على كان متأثراً بقانون فرنسا السابق له بقرنين ونصف قرن من الزمان .

هذا إلى أننا قد عرضنا المناسبات التى أدت إلى صدور أمر الباشا بالقانون المصرى فى سنة ١٨٢٣ ورأينا من ذلك العرض أنه صدر فى ظرف طبيعى بحت وفى مناسبات محلية محضة واتضح هذا إلى حد أنه لا يترك مجالاً للبحث عن أى مصدر آخر . مطبعة الباشا أريد بها أن تستخدم فى نشر كلام ضد الدين الإسلامى الذى يقتره محمد على تمام التقدير لأنه أساس ملكه ودولته . فأصدر أمراً يوجب أن يعرض عليه كل ما يطبع فى مطبعته حتى لا يصدر عنها إلا ما يتفق مع دين الدولة وسياسة الوالى .

هكذا صدر قانون سنة ١٨٢٣ للرقابة على المطبوعات وتلك كانت مناسباته ومضمونه وإذا كان هذا القانون هو أول قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فهو أيضاً آخر قانون من نوعه فى عهد محمد على باشا فقد صدر فى تاريخ مبكر جداً من حياة المطبعة وظل معمولاً به طول عهد محمد على ولم يصل إلينا بعده أى قانون آخر ، وذلك لأن الحاجة لم تستدع ذلك . فقد نفذ القانون ببساطة فى مطبعة بولاق وروعى أيضاً وعمل به فى المطابع الحكومية الأخرى التى أنشئت فى عهد محمد على كما سيأتى فى فصل متأخر . ولم يصدر قانون آخر من هذا النوع إلا عندما أنشئت المطابع الخاصة بالأفراد فى عهد سعيد باشا مما دعى إلى إصدار ثانى قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ — أول يناير سنة ١٨٥٩ وسيأتى تفصيل ذلك فى فصل آخر^(١) .

أما سياسة الطبع التى وضع هذا القانون لحمايتها والقيام على العمل بموجبها فهى أن لا يطبع فى المطبعة أو يصدر عنها أى كلام فيه ما يمس دين الدولة بسوء أو ينال من كرامته أو

(١) سيأتى ذلك فى الفصل السادس عشر من الرسالة .

كرامة أهله في شيء ، وأن لا يطبع فيها أيضا أى كلام يتضمن آراء تعارض آراء الحكومة أو تمس سياسة الدولة .

تقررت سياسة المطبعة وصدر لحمايتها القانون السابق وجرى العمل بهما بحيث لا نجد استثناء واحدا وأمثلة تطبيق هذه السياسة كثيرة يجدها الإنسان في الدقة التي نفذ بها ذلك القانون ، فنحن لا نجد كتابا طبع ببولاى من غير أن نجد أمرا عاليا بطبعه . ولم يطبع كتاب ببولاى من غير أن تختمه المطبعة بتاريخ لطبعه وتذكر فيه أن محمد على أصدر أمره بأن يطبع في المطبعة لما رآه فيه من الفائدة والملاءمة ولا يشذ عن هذا كتاب واحد من مطبوعات بولاى . وترك الآن هذا النوع من الأمثلة فسيأتى كثير في الفصل القادم .

ثم يجد الإنسان أمثلة أخرى لتنفيذ هذه السياسة في أنه لم يطبع في بولاى كتاب واحد ضد الدين بل كل ما طبع فيها من الكتب الدينية كان لنصرة الدين وتأيدته ، وفي التصوف والتوحيد والفقه والجهاد ومدح النبي والإشادة بمعجزاته (١) ، كما أنه لم يطبع من كتب السياسة وما يتصل بها من العلوم كالتاريخ والأخلاق إلا ما كان موافقا لسياسة الحكومة ومذهب الباشا في الحكم . فهو عندما كان مصادقا للباب العالي أثناء حرب اليونان طبع تاريخي وأصف وأنور للدولة العثمانية (٢) . وعندما دب العداء بينهما عند انتهاء تلك الحرب وأعلنت روسيا الحرب على السلطان في سنة ١٨٢٩ طبع تاريخ كاترين الثانية في بولاى .

وهناك مثل يوضح كيف كان اتباع هذه السياسة مانعا من طبع بعض الكتب في مطبعة بولاى .

- (١) أمثلة هذه الكتب — جوهريه بهية أحدية في شرح الوصية المحمدية (١٨٢٥) . جوهري التوحيد (تصوف) (١٨٢٥) . مشارع الأشواق الى مصارع العشاق ومشير القرام الى دار السلام (١٨٢٦) . دريكا (١٨٣٠) . سيرة ويسى (سيرة) (١٨٣٠) . ترجمة سير الحلي (سيرة) (١٨٣٣) . ذيل سير نبوى (١٨٣٣) . سنوسية (توحيد) (١٨٣٥) . مناسك الحج (١٨٣٥) . فضائل الجهاد (١٨٣٦) . حلية الناجى (فروض) (١٨٣٦) . كتاب خصوصى (حديث) (١٨٣٨) . حديقه السعداء (مناقب) (١٨٣٨) . السواد الأعظم (مذهب سنى) (١٨٣٨) . شرح الثمايل (صفات النبي) (١٨٣٩) . حاشية الطنطاوى على الدر المختار (فقه حنفى) (١٨٣٩) . روح البيان . (تفسير) (١٨٤٠) . بركلى شرحى (فقه حنفى) (١٨٤١) . رشحات (تصوف حنفى) (١٨٢٩) . روح البيان . (تفسير) (١٨٤٠) . شرح البردة (١٨٤١) . النفحة السليمية (توحيد) (١٨٤١) .
- (٢) محاسن الآثار وحقائق الأخبار لواصل أفندى (١٨٢٧) تاريخ أنورى (١٨٢٧) .

وهذا المثل خاص بالشطر الثانى من سياسة المطبعة وهو ما يتعلق منها بسياسة الحكومة وعدم نشر ما يعارضها من الآراء . ويحد الإنسان هذا المثل في عدم السماح بطبع كتاب «الأمير» لمكيافلى في مطبعة بولاى مع أنه ترجم في عهد محمد على بمعرفة روفائيل وقدمت الترجمة له وما زالت موجودة في دار الكتب المصرية للآن .

أما قصة هذا الكتاب فيرويه سائح محقق هو «سانت جون St. John» في كتاب رحلته في مصر (١) ويقول إنه سمعها في الاسكندرية . قال إن سولت الذى كان قنصلا عاما لانجلترا في مصر أراد أن يقرب نفسه من الباشا بتزويده من فنون الاستبداد فباشر عمل ترجمة لكتاب «الأمير» لمكيافلى ثم أهداها إليه . وترك الأمر مائة إلى أن يقرأ الباشا الكتاب ويكون فكرة عنه . ولكن المدة طالت وكثرت مقابلات سولت له من غير أن يشير الباشا مرة واحدة الى الكتاب . ولما يأس سولت عزم على أن يبدأ الحديث في الموضوع بنفسه فتجرا ذات يوم وسأل الباشا عن رأيه في مكيافلى . فأجاب محمد على : «رأى فيه أنه كان هاذيا لا أكثر ولا أقل . إن عندنا في اللغة التركية كلمتين هما خير من كل كتابه» . قال الراوى فهت سولت من هذا الجواب حتى إنه أمسك عن أن يسأل عن ذلك المعجم الموجز للاستبداد، الذى لم يكن ليخرج عن كلمتي «النهب» و «القتل» (٢)

ثم يعلق سانت جون على القصة بما ترجمته : «وبعد هذا كله فن المحتمل أن لا تكون فكرة الباشا الخصوصية عن الأمير على هذا النحو الظاهر من عدم الموافقة . إلا إذا ذهبنا الى أنه لم يخف على محمد على روح الكاتب الجمهورى الثورية التى تتجلى في كشف النقاب عن فنون الاستبداد متظاهرا بأنه يريد أن يحميها بمجد السيف» (٣) .

وفي هذا الوجه الأخير نلمس سياسة محمد على في مطبعة بولاى ونجد في إهمال الكتاب وعدم طبعه بها تنفيذا دقيقا لتلك السياسة . فحكم محمد على في مصر لم يكن ديمقراطيا في شيء .

(١) St. John, Egypt and Mohammed Aly, or Travels in the valley of the Nile, 2 Vols, 1834

(٢) نفس الكتاب : ج ٢ ، الفصل العشرون ، ص ٤٥٤

(٣) نفس الجزء من الكتاب ونفس الصفحة .

وقد كان من طبيعة الأشياء أن لا يميل محمد على إلى تفهيم الناس معنى الاستبداد حتى لا يعلموا أن هناك حالة هي خير من حالتهم . ومن طبيعة الاستبداد في أى عصر من العصور أن لا يميل إلى إشهار نفسه . وإلى ذلك كان طبع كتاب "الأمير" لميكافلي ضد سياسة الحكومة ، فهو يكشف القناع عن ضروب الاستبداد وفنونه وألوانه وإن كان في ظاهره يدعمها بحج السيف . ولم يكن ذلك مما يخفى على فطنة الباشا فأدرك خطر الكتاب على سياسته الاستبدادية فطبق عليه سياسة المطبعة وأهمله فلم يقدم للطبع .

وفي هذين المثلين — حرق قصيدة "ديانة الشرقيين" نظم بيلقي ، وإهمال كتاب "الأمير" تأليف ميكافلي وترجمة الراهب روفائيل — تتمثل سياسة مطبعة بولاق واضحة جلية . ويبدو تطبيق قانون الرقابة على المطبوعات الصادر في ٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (١٣ يولييه سنة ١٨٢٣) وبقضى تلك السياسة وعلى هذا القانون جرى تاريخ مطبعة بولاق بغير استثناء واحد .

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

نوعا الطبع بالمطبعة

الأصل في مطبعة بولاق أنها كانت مطبعة حكومية أنشئت خصيصا لطبع ما يحتاجه الجيش من التعليقات والقوانين وكتب الفن الحربى وقد أصدرت في السنوات الأولى من حياتها كثيرا من هذا النوع من المطبوعات . ثم لما أنشئت المدارس أحيل على المطبعة ما كان تلاميذ تلك المدارس في حاجة إليه من كتب الدراسة ولم تكن هذه الكتب إلا كتباً حكومية ككتب الجيش سواء بسواء تطبع على نفقة الحكومة ثم توزع على من كانوا في حاجة إليها . فالأصل في الطبع بالمطبعة إذن أنه على نفقة الحكومة والأصل في مطبوعاتها أن تكون حكومية .

ولكننا نجد في بعض المصادر ما يثبت أنه كان في المطبعة نوع آخر من الطبع كان يتم على نفقة أشخاص من الأهالى ممن لهم اهتمام بطبع الكتب والتجارة فيها وكان هؤلاء يسمون : "المترمون" . ورد في باب الإعلانات من أحد أعداد الوقائع المصرية الإعلان الآتى :

« إن بعض كتب المترمين الجارى طبعا في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر القاهرة قد تم في هذه الأيام وبقيت بعض الملازم خالية فن أراد طبع كتب على ذمته بثمن هين في مدة قليلة فعليه بالذهاب إلى نحو المطبعة المذكورة (١) » .

(١) الوقائع المصرية . العدد ٧٢ الصادر في يوم الاثنين ٢٢ رجب سنة ١٢٦٣ (٥ يولييه سنة ١٨٤٧) ص ٤ ، وأعيد نشره باللغة التركية في العدد ٧٢ من الوقائع التركية الصادر في نفس التاريخ ، ص ٤

وجاء في عدد آخر :

« إن حضرة عطا بيك قاضى المحروسة سابقا قد أخبر أن عنده نسخة من كتاب ملتقى الأبحر بخط المصنف وأراد أن يطبع منها خمسمائة نسخة على ذمته ومن أجل ذلك قد شرع في طبع المقدار المذكور من النسخة المرقومة^(١) » .

ونشر في نفس العدد :

« إن حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى الجارى طبعها على ذمة كامل افندى الادرنوى شيخ الصحفيين والعرضى الجلية بمصر المحروسة قد تم طبعها بعون الله الملك المنان في هذه الأيام وكان المطبوع منها خمسمائة نسخة وقد اندرج ذلك في الوقائع ليكون معلوما لأربابه^(٢) » .

وأعان في أحد أعدادها :

« لما كان ما يلزم من الكتب يجرى طبعه في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة سواء كان على طرف الميرى أم على طرف الملتزمين فما سبق ذكره في نسخ الوقائع المصرية طبع الآن فيها ...^(٣) » .

من ذلك نرى أن المطبعة لم تكن وفقا على طبع الكتب الحكومية بل كان في نظامها طبع كتب لكل من يريد طبع كتاب على نفقته ليعه والمتاجرة فيه . وقد كان هؤلاء يسمون : « ملتزمون » وواحد « ملتزم » وكان أغلب الملتزمين من الوزراء فغرضهم من التزام طبع الكتب لم يكن يخرج عن الغرض النفعى والسعى وراء الكسب .

ونحن لا نعرف متى ولا كيف ابتدأ الطبع في المطبعة لحساب الملتزمين . كما أنا لا نعرف أول ملتزم طبع كتابا على نفقته بالمطبعة ولا المناسبة التي أوجدت ذلك النوع

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان ١٢٦٣ (١٨ يوليو ١٨٤٧) ، ص ١

(٢) نفس العدد السابق .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ (٦ يوليو ١٨٤٧) .

الجديد من الطبع . وأقدم نص عندنا ورد فيه ذكر لطبع كتاب على نفقة شخص يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٣٩ وهو خطاب للدكتور « بيرون Perron » ناظر مدرسة الطب المصرية أرسله إلى الميسو « جول مل Mohl » جاء فيه :

« سبق أن راسلتك في مشروع طبع كتاب « أخبار الشعراء الجاهليين » وقد عازمت الآن على طبع هذه الأخبار التي وردت عن أولئك الشعراء في كتاب الأغاني هنا في بولاق وربما طبعت فيها أيضا قاموس الفيروز بادى^(١) » .

وكان قد أرسل له خطابا قبل هذا الخطاب يقول له فيه إنه يريد طبع هذا الكتاب عن الشعراء الجاهليين في المطبعة الملكية بباريس وها هو ذا في هذا الخطاب ينفير عزمه وينوى طبعه في بولاق على نفقته الخاصة . كما يعتزم أيضا طبع قاموس الفيروز بادى في نفس المطبعة بنفس الطريقة . وهذا أقدم نص عندنا ثبت طبع كتب على نفقة ملتزم ببولاق .

فابتداء طبع كتاب على حساب ملتزمين في المطبعة لا بد وأن يكون قد حدث قبل سنة ١٨٣٩ وهو تاريخ النص السابق من خطاب الدكتور بيرون وهذا تاريخ متأخر جدا ليس من المعقول ألا يبدأ هذا النوع الهام من الطبع إلا فيه أو قبيله بقليل . ونحن لو نظرنا إلى استعداد المطبعة وقت إنشائها لوجدنا كذلك أنه من غير المعقول أن يكون ذلك النوع من الطبع قد ابتدأ وقت إنشائها . فالمطبعة قد قامت بثلاث آلات للطبع ومجموعة واحدة من الحروف ولم يكن هذا كافيا لأن تقوم المطبعة بطبع كتب للملتزمين بجانب كتب للحكومة . وعلى ذلك يجب أن يكون نظام الطبع للملتزمين قد ابتدأ في المطبعة في تاريخ متوسط بين إنشائها وبين سنة ١٨٣٩ ، ونحن نرجح أن يكون ذلك التاريخ هو حوالى سنة ١٨٣١ ومن المستبعد أن يكون قبلها . فالمطبعة كانت قد نقلت إلى مكانها الحالى الفسيح منذ سنة ١٨٢٩ وفي سنة ١٨٣١ كانت المطبعة قد أعدت بخمس

(١) خطاب من الدكتور بيرون إلى الميسو جول مل بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٩ ، انظر :

Yacoub Artin Paoha — Lettre du Dr. Perron a M. Jules Mohl, 3me lettre, Kaire, 26 Sep. 1839. p. 59.

آلات جديدة كما زادت مجموعات الحروف بها على أثر صنعها بالمطبعة^(١). فهذا الانتعاش في حياة المطبعة بازدياد آلاتها ومعداتها في سنة ١٨٣١ هو ما جعلنا نرجح أن يكون طبع الكتب على حساب المترمين قد بدأ فيها . وقد يكون هذا النظام قد بدأ في سنة ١٨٣٧ عندما أحييت المطبعة إلى ديوان المدارس ، على اعتبار أن هذا الديوان رأى أن من وظائفه نشر المعرفة وهي وظيفة لم يكن من طبيعة ديوان الجهادية أن يدهيها لنفسه .

وأيا كانت السنة وأيا كان التاريخ فقد كان في مطبعة بولاق نوعان من الطبع . طبع على نفقة الحكومة وطبع على نفقة المترمين . وكان لكل منهما نظام خاص وإجراءات خاصة إلا أنهما يتفقان في السير على سياسة المطبعة التي سبق عرضها في الفصل السابق . يلتقيان على قانون المطبوعات الذي وضع لحماية تلك السياسة فكان لابد من استصدار إذن من الباشا لطبع أى كتاب سواء كان على نفقة الميرى أو على نفقة أحد المترمين .

نظام الطبع على نفقة الميرى

كان يطبع على نفقة الحكومة نوعان من الكتب نوع خاص بالجيش ونوع خاص بالمدارس ، أما كتب الجيش فكان أغلبها يترجم عن اللغات الأوروبية واللغة الفرنسية منها على وجه الخصوص . أما نظام طبعها فهو أن يسمع الباشا عن كتاب حربى مفيد أو قوانين عسكرية نافعة فيصدر أمره إلى ديوان الجهادية بأن يعهد إلى أحد المترجمين أو بعضهم فيترجمون الكتاب ثم يباشر طبع الكتاب وتوزيعه على أربابه ، فأمر الباشا في هذه الحالة يتضمن ترجمة الكتاب وطبعه ويتضح ذلك مما نشر في أحد أعداد الوقائع :

« في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يونيه سنة ١٨٣٢) قُتِر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولى النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذى ترجمه كاتى بك ميرالاي الرجال المشتمل على مدافعة المشاة والفرسان بالمزاريق لما يترتب على نشره من عظيم الفوائد وأن يحترز إعلام من طرف حضرة بك أفندى ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أمير اللوا ناظر مهمات الحريق عموما فيطبع هذا المقدار من الكتاب المذكور^(٢) » .

(١) راجع الفصلين الرابع والخامس من الرسالة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٦ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢) .

فالذى يؤخذ من هذا القرار أن محمد على باشا أصدر أمرا بأن يترجم الميرالاي كاتى بك الكتاب السالف الذكر وأن يطبع من هذا الكتاب بعد ترجمته ألف نسخة . وبعد أن ترجم الكتاب قُدِّم إلى مجلس الجهادية فقرر المجلس تنفيذ إرادة الباشا السابقة ونبه على من يدهم الأمر بتنفيذ ذلك . ووضح من هذا أن الباشا أصدر أمرا بالترجمة والطبع وحدد أيضا عدد النسخ .

ويتضح هذا النظام أيضا من أمر عال أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٤) ترجمته :

« إن معرفة سعادة سليمان باشا الفرنساوى حق النعم الجليلة قد أنهضته لأداء ما يجب عليه من الخدمات السنية بجمع وتأليف كتاب المناورات الحربية من الكتب الإفرنجية واختصاره وتطبيقه على الأصول المصرية . ومتطلب تعيين مترجم وكاتب لترجمة ما جمعه المومى اليه فشير باعطاء كاتى بك وحسن أفندى القزنجى أحد كتابه لبث وتعليم ذلك لآليات العساكر المصرية وانتفاعها بانتشار هذا الكتاب^(١) » .

وفي هذا النص أمر بترجمة الكتاب وأمر ضمنى بطبعه .

وفي حالات أخرى يرى ديوان الجهادية طبع كتاب فيطلب من الباشا إصدار أمر بطبعه فيصدر الأمر بطبعه وتوزيعه . ومعظم حالات الطبع كانت من هذا النوع وهو أهم من سابقه ، إذ تظهر فيه أهمية استصدار أمر من الباشا . فالمطبعة في ذلك العهد كانت تابعة لديوان الجهادية وهو الذى رأى طبع الكتاب وهو الذى بيده طبعه . ولكن الديوان ما كان ينفذ ذلك من غير أمر الباشا به ويتضح ذلك من أمر أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال سنة ١٢٤٩ (٦ مارس سنة ١٨٣٤) :

« بأنه اطلع على إفادته المراد بها الاستئذان عن طبع جانب عظيم من قانون قلعة وقشلاق الذى تم ترجمته لضرورة توزيعه على عموم ضابطان الجهادية وتلاميذ

(١) أمر من محمد على إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٠ أكتوبر ١٨٣٤) ، كراسات

ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٢ ، محفوظات عابدين .

المدارس فعليه يشير بإجراء طبع مقدار كاف منه وتوزيعه على المذكورين مع بقاء جانب احتياطي (١) .

فديوان الجهادية كتب إلى الباشا يستأذنه في طبع القانون فصدر أمره بذلك وعليه أمكن طبع الكتاب . ومثله أيضا أمر آخر صدر من محمد علي إلى موطش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) ترجمته :

« بناء على طلبه قد صدر أمره لناظر المدارس لطبع ٢٠٠٠ نسخة من الكتاب الحاوي لفنون البحرية وإرسال ذلك عند ختام الطبع اليه لتوزيعه على أربابه بالثلث (٢) » .

وهذا الأمر يوضح النظام بعد إنشاء ديوان المدارس وتبعية المطبعة له فناظر الجهادية يستأذن محمد علي فيصدر أمرا بطبع الكتاب الى مدير المدارس الرئيس الأعلى لمطبعة بولاق .

وفي كل من هاتين الحالتين واضح أن نظام طبع الكتب الخاصة بالجيش في مطبعة بولاق هو أن يصدر أمر الباشا أولا بالترجمة والطبع أو أمره بالطبع فقط إذا كان الكتاب ترجم بمقتضى أمر آخر . وقد يكون صدور هذا الأمر بناء على رغبة خاصة منه في طبع كتاب أو قانون . وقد يكون بناء على طلب من ديوان الجهادية يرد عليه الباشا باصدار أمر بطبع الكتاب . وفي أغلب الأحيان ينص الأمر على عدد النسخ اللازمة منه . وبعد صدور أمر الباشا بالطبع يصبح واجبا على المطبعة أن تقوم بذلك في أقصر مدة ممكنة وتقدم النسخ المطلوبة من الكتاب .

أما الكتب الخاصة بالمدارس فإن كانت خاصة بالمدارس العامة والأولية صدر أمر الباشا مباشرة إلى وكيل الجهادية أو رئيس ديوان المدارس بطبع الكتاب مع تحديد عدد

(١) أمر من محمد علي إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال ١٢٤٩ (١٠ مارس ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة ، كراسة ١٦ ص ٣٢٣

(٢) أمر من محمد علي إلى موطش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) ، كراسات ملخصات الأوامر السابقة ، كراسة ٣٠ ، ص ٥٩٨ ، من دفتر ٢٩٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بمحفوظات عابدين .

النسخ التي تطبع . وبصدور هذا الأمر تطبع النسخ المطلوبة من الكتاب في المطبعة . وهذا يتضح مما ورد في أحد أعداد الوقائع :

« قرر مجلس الجهادية في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) بناء على التماس سريوس افندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولي النعم بطبعه بعد ترجمته وإصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث (١) » .

فهذا القرار يبين أن الباشا أصدر أمرا بترجمة الكتاب وطبعه ولما أتم ترجمته سريوس افندى المذكور عرضه على مجلس الجهادية الذي قرّر تنفيذ أمر الباشا وطبع الكتاب . ويلاحظ أن ذلك الأمر كان مشتملا على الشروط الواجب اتباعها في الطبع وهي أن يباشر المترجم نفسه طبعه وأن يصححه بيده وبمساعدة رجل آخر خبير باللغات . ويثبت هذا النظام أيضا أمر أصدره محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية :

« يشير فيه بطبع ألف نسخة من كتاب الجغرافيا المترجم من الفرنسية للعربية بمعرفة الشيخ رفاعه وكذلك ألف نسخة من الأطلس بعد إتمام ترجمته بمعرفة المذكور لما في هذين الكتابين من المنفعة الكلية التي تعود على تلاميذ المدارس المصرية (٢) » .

فهذا أيضا أمر من الباشا بطبع كتاب وأطلس جغرافيين ويلاحظ فيه تحديده لعدد ما طبع من النسخ من كل منهما وهذا أمر هام في عملية الطبع . ومثل هذا أمر آخر صدر أيضا إلى وكيل الجهادية :

« يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المسمى "أكد الجمعان في أدوية الحيوان" المختصة بصناعة البيطرية الذي صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا (٣) » .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٨ الصادر في ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٥ ذوالحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، محفوظات عابدين ، كراسة ١٧ ، ص ٣٢٥

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٣٨

وتم أمر آخر من الباشا إلى مأمور ديوان مصر لطبع كتاب ألفية ابن مالك :

«إنه لضرورة تدريس كتاب الألفية وشرحها بمكتب المنصورة وبسائر المكاتب بالأقاليم وعدم وجود ذلك بمطبعة بولاق يشير بالتنبيه على من يلزم بطبع القدر الكافي من ذلك كما هو مطلوب^(١)» .

ثم أمر آخر إلى ناظر ديوان المدارس :

«بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى "يعقود الآلى" في تعليم الأطفال لقراءة والكتابة . وتوزيعها على الجهات المضطرة لذلك الكتاب^(٢)» .

وواضح من كل هذه الأوامر ضرورة صدور أمر من الباشا بطبع أى كتاب . ويكون هذا الأمر عادة موجهاً إلى وكيل ديوان الجهادية أو ناظر ديوان المدارس كيفما كانت تبعية المطبعة ، كما يلاحظ فيها أيضاً تحديد الأمر لعدد النسخ التى تطبع من كل كتاب وأن هذا العدد يتفاوت من كتاب لآخر فهى تتراوح بين ٢٠٠٠ نسخة و ٥٠٠ نسخة على حسب الحاجة إلى الكتاب المطبوع .

أما إذا كان الكتاب خاصاً بمدرسة من المدارس الخصوصية كـ مدرسة الطب البشرى أو مدرسة الطب البيطرى أو إحدى المدارس الحربية اتبع فى طبع الكتاب نظام آخر . وذلك بأن هذا النوع من الكتب لا يحسن تقديره رجال الحكومة وإنما يحسنه أساتذة المدارس فهم أعرف بما يلائم التلاميذ وما يحتوى على القدر اللازم المفيد من المعلومات . وعلى ذلك كان النظام المتبع يرجع إلى أساتذة كل مدرسة من المدارس . فكان يدرس المادة فى المدرسة أستاذ فرنسى غالباً وهذا متى اقترح ترجمة كتاب وطبعه يعرضه على ناظر المدرسة

(١) أمر من محمد على باشا إلى مأمور ديوان مصر فى ١٠ شعبان سنة ١٢٥٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة : كراس ١٨ ، ص ٣٤٩

(٢) أمر من محمد على باشا إلى ناظر ديوان المدارس ٨ محرم ١٢٦١ (١٦ يناير ١٨٤٥) : كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة : كراسة ٣٧ ، ص ٧٣٠

الذى يعرضه على لجنة من أساتذة المدرسة تنظر فيه فإن ظهرت فائدته قُضرت ترجمته وطبعه . ويتضح هذا النوع من نظام الطبع فيما ذكر فى أحد أعداد الوقائع :

« فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قُضِر مجلس الجهادية بناء على ماورد من مجلس المشورة فى مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشريح الذى ترجم بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعة افندى وهرقل البكاشى وإيضاح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه^(١) » .

ثم ورد فى عدد آخر :

« قدم اسطفان افندى المترجم لمجلس المشورة العسكرية ترجمة كتاب كوماندارية الفرسان الذى كلف بترجمته فقرر المجلس لزوم طبع ١٠٠٠ نسخة لما فيه من الفوائد الشاملة وحرر الإشعار اللازم لقاسم افندى ناظر المطبعة بذلك^(٢) » .

وواضح من هذين الخبرين أن مجلس مشورة المدرسة يقرر نفع الكتاب ويأمر بترجمته ثم يعهد بترجمته إلى أحد المترجمين وبعد الانتهاء من ترجمته يعرض ثانية على مجلس المشورة فيقرر طبع الكتاب وقد يحدد عدد النسخ بناء على عدد تلاميذ المدرسة الذين سيطبع الكتاب من أجلهم ويصرف لهم . ولا بد أيضاً فى هذه الحالة من صدور أمر الباشا بطبع الكتاب وإن لم يذكر ذلك فى الخبرين السابقين . فالجريدة كانت تنشر دائماً خلاصة ما انتهت إليه الإجراءات بين الدواوين المختلفة ولم تكن تنشر هذه الإجراءات بالتفصيل .

وكما يحدد الأمر بطبع كتاب عدد النسخ التى تطبع منه فإنه يحدد كذلك نوع الطبع إن كان على مطبعة الحروف أو على مطبعة الحجر . ولما كان أغلب الطبع على مطبعة الحروف فقد أهمل ذكره فى الأوامر ، وإنما هذا يتضح فى أوامر طبع كتاب على مطبعة الحجر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر فى غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ الصادر فى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٤٩ (٦ سبتمبر ١٨٣٣)

فإن ذلك لقلته كان ينه إليه كما حدث في طبع مقامات في فن الموسيقى ، فإن قرار مجلس الجهادية بطبعها تضمن النص على « أن يكون الطبع على مطبعة الحجر ^(١) » .

وهناك نوع آخر مما كان يطبع على نفقة الحكومة وهو القوانين وما يشبهها وكان يصدر بها أيضا أمر من الباشا إلى من بيده رئاسة المطبعة . من ذلك أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية ملخصه :

« يطبع مقدار وافر من قانون الاسبائيات الذي تمت ترجمته بعد تنقيحه وموافقته لأصول الحكومة ^(٢) » .

ذلك هو نظام طبع الكتب على نفقة الحكومة في مطبعة بولاق وهو سواء كان تعليمات خاصة بالجيش أو كتباً خاصة بالمدارس أو قوانين خاصة بالحكومة يتلخص في صدور أمر من محمد علي باشا بطبع الكتاب سواء كان هذا الأمر بناء على رغبة شخصية أو طلب من أحد الدواوين أو المدارس . ويكون هذا الأمر عادة إلى الديوان التابع له المطبعة ، سواء كان ديوان الجهادية أم ديوان المدارس وهذا يتولى إصدار الأمر إلى ناظر المطبعة الذي يقوم مباشرة بطبع الكتاب بها حسب الشروط الميمنة بالأمر والتي تتضمن عادة النص على نوع الطبع وعدد النسخ والأشخاص المنوط بهم تصحيح مسودات الكتاب .

نظام الطبع على نفقة الملتزمين

كان لابد للملتزم الذي يريد أن يطبع كتاباً من أن يستصدر أمراً من الباشا بطبع كتابه في مطبعة بولاق . وهذا هو أساس طبع الكتب على نفقة الملتزمين في المطبعة . فلم يكن يمكن بحال أن يطبع كتاب للملتزم في المطبعة من غير صدور هذا الأمر . وينص على ذلك بصراحة الدكتور «بيرون Dr. Perron» في معرض طبعه قاموس الفيروز بادى على نفقته

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ (٨ فبراير ١٨٣٢)

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٠

في مطبعة بولاق ، فهو يقول ما ترجمته « وسيتأخر المشروع تبعاً للنظام المتبع في مصر ، فن الضروري أن يذهب المسيو «والماس Walmas» المتعهد التجارى للمشروع إلى الاسكندرية ليعرضه بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر ^(١) » .

وقد كان مشروع طبع قاموس الفيروز بادى بمطبعة بولاق على نفقة الدكتور بيرون ملاقياً لأهمية استصدار أمر الوالى لطبع أى كتاب على نفقة ملتزم . فبالرغم من كل ما قام به من الاستعداد والإعلان عن المشروع وبالرغم من كل ما أبدى من العزم الوطيد على تنفيذه فقد كان تأخر صدور أمر الباشا سبباً في فشل المشروع وعدم طبع القاموس .

فالدكتور بيرون يخبرنا في أحد خطابات له للمسيو مول أنه جد راغب في طبع قاموس الفيروز بادى على نفقته في بولاق وأنه جد عازم على تنفيذ ذلك . ولذا وزع إعلانات عن المشروع وأرسل منها خمسين إعلاناً إلى باريس حتى يذاع بين الناس إلى أن يتم مراجعته لمخطوط القاموس بالاشتراك مع الشيخ التونسي . ويطلب من المسيو مول أن ينشر ذلك مرتين في المجلة الأسبوعية وأن يعلق إعلاناً منها في قاعة المجلس بالجمعية الأسبوعية وإعلاناً آخر في المكتبة ، وأن لا يذخرو سعا في عمل ما من شأنه نجاح المشروع مستلهما في ذلك خبرته ونشاطه . ثم يقول إن القاموس لن يزيد عن ألف صفحة مطبوعة ، وسيوزع على المكتبتين على أربعة أجزاء كل جزء ٢٥ صفحة . ثم يصور له حالة علماء الأزهر في ذلك الوقت وأنه لا ينتظر أن يوزع عشر نسخ من القاموس في القطر كله ^(٢) ثم في خطاب آخر يقول له إنه لم يتم بعد الاتفاق مع الحكومة على طبع القاموس وإن الأمر لم يتقدم قيد شعرة ولكنه يأمل أن يتم . ثم يقول إن الإنسان لا يمكنه أن ينجز شيئاً هنا من جراء النظام السائد . فن الضروري أن يذهب المسيو والماس المتعهد التجارى للمشروع إلى الاسكندرية ليعرض الأمر بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر بالطبع . وهو يخشى التأخير جداً ، فقد اكتتب امبراطور روسيا بخمسين نسخة كما اكتتب أحد الوزراء

(١) Perron a Mohl, Kaire, 12 Juillet, 1845. Artin Pasha — Lettres du Dr. Perron
a M. Jules Mohl. XME Lettre, p. 93

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مول في ١٤ يناير سنة ١٨٤٥ (انظر مجموعة خطابات السابقة الخطاب التاسع ص ٨٩ — ٩١) .

الروسيين بعشر نسخ . ثم يرجوه في الاهتمام بالأمر لينفذ المشروع بعد قليل^(١) . ثم في خطاب آخر يُضَمِّن يأسه من إتمام المشروع في بضعة أسطر فيقول ما ترجمته :

«أما حركة طبع القاموس العربى فلا زالت متعطلة تماما ولا يمكننى أن أجزم على وجه الدقة متى تتقدم . أنا نَهَمُّ بالابتداء كل يوم ولكنا لا نبدأ أبدا . آه : فى الحق أن الأمور هنا لتسير على نمط يئس أشد الناس مثابرة^(٢) » .

وهذا آخر ما نسمع عن طبع قاموس الفيروز بادى على نفقة بيرون فى مطبعة بولاق فلا نعود نسمع عن ذلك خبرا .

واهتمام الرجل بمشروعه ظاهر تماما من هذا التلخيص الشديد لكلامه . ولكن بعد هذا الاهتمام وبعد ما نشره من الإعلانات وما قام به من ألوان الإذاعة وبعد أن اكتب امبراطور روسيا بثن خمسين نسخة واكتب أحد وزرائه بثن عشر نسخ غير ما ورد من الاكتابات من فرنسا — بعد هذا كله لا يصدر أمر الباشا ، إما لأنه كان مشغلا إذذاك بشئون مصر الخاصة بعد أن فشلت مشروعاته الحربية فى الشام والسياسة مع الباب العالى ، وإما لغير ذلك من الأسباب ، فيترب على عدم صدوره فشل المشروع وعدم إمكان طبع القاموس .

من ذلك نرى أن صدور أمر من الباشا ، شرط أساسى أولى لطبع أى كتاب على نفقة ملتم بمطبعة بولاق ، وليس ذلك إلا تنفيذاً لقانون ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣ الخاص بمراقبة المطبوعات . وعرض الكتاب المراد طبعه وصدور أمر بطبعه معناه فحص الكتاب وتطبيق سياسة المطبعة عليه وظهور موافقته للدين وعدم مساسه بسياسة الحكومة .

إذا ظهرت براءة الكتاب مما يمس الدين والأخلاق وسياسة الدولة وصدور أمر الوالى بطبعه ، كيف إذن تُقدَّر نفقات الطبع وأثمان المواد أو بعبارة أخرى كيف يستقر الحساب

(١) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ١٢ يوليه سنة ١٨٤٥ نفس المجموعة السابقة : الخطاب

(٢) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٤٥ الخطاب الحادى عشر من

بين الملتزم والمطبعة . وما هو النظام الذى يتبع إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة مطبوعا .

يعطينا المستشرق المحقق الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية وصفا دقيقا للنظام الذى كان متبعاً لطبع كتاب على نفقة ملتم بالمطبعة^(١) . وبيرون ثقة فى كل ما يرويه عن مطبعة بولاق لأنه اتصل برجالها ونظامها اتصالاً شخصياً مباشراً . وطبع أو حاول أن يطبع بالمطبعة عدة كتب على نفقته وشرع فى أن يطبع بها " أخبار الشعراء الجاهليين " ، و" قاموس الفيروز بادى " وقدر نفقات كل منهما وهذا أكسبه خبرة بذلك النظام لم تتفق لغيره من اتصلوا بالمطبعة أو كتبوا عنها .

أما النظام كما صوّره الدكتور المحقق فهو أن الملتزم بعد أن يستصدر أمراً من الوالى بطبع كتاب بالمطبعة يقدمه إلى ديوان المدارس ويقدم معه طلباً يبين فيه الشكل الذى يريد أن يصدر الكتاب به وصفات الطبع التى يجب أن يظهر الكتاب بها . فبين مثلاً حجم الكتاب إن كان يريد من الحجم المعتاد أى (ثمانى بوصات) أو صغيراً (أربع بوصات) . كما يبين عدد السطور التى تكون فى الصفحة الواحدة وهذا العدد يجب أن يكون مزدوجاً دائماً . ويبين أيضاً نوع الحروف التى يريد أن يكتب الكتاب بها وهى عادة الحروف النسخية للثن والحروف الفارسية لعناوين ، اللهم إلا إذا كان الكتاب فارسياً مثل " كسان " فانه يطبع كله متناً وعناوين بالحروف الفارسية . فيذكر ما يوافق من ذلك ثم يحدد فى الطلب أيضاً عدد النسخ التى يريد أن يطبعها من الكتاب^(٢) .

وعندما يتفق على هذه الاقتراحات الأولية ويستقر رأى عاينها بين الملتزم والمطبعة من طريق الديوان ، تطبع صفحة من الكتاب ، وذلك لتقدير ما تسعه الصفحة من مادة الكتاب من جهة ، ومن جهة أخرى لإثبات نوع الورق وكيفية الطبع التى ستستعمل فى طبع الكتاب وبواسطة هذه الصفحة يقدر عدد صفحات الكتاب على وجه التقريب^(٣) .

(١) Perron a Mohl, "Lettre sur les Ecoles et L'Imprimerie du Pasha d' Egypte", Jour.

(٢) الخطاب السابق من المحلة السابقة ص ١٦

(٣) الخطاب السابق نفسه : ص ١٦ و ١٧

أما حساب نفقات الطبع التي ستتناقضها المطبعة من الملتزم فيتم بأن يحسب ثمن الورق الذي سيعمل في طبع الكتاب وهذا ممكن بعد أن قدر عدد صفحاته تقديرا تقريرا كما سبق القول . وكذلك يقدر ثمن ما سيستهلك من المداد في طبعه . ثم تحدد مدة لانتها طبع الكتاب ويكون تحديدها عادة باعتبار حجمه فمدة الطبع دائما تتناسب مع حجم الكتاب . وعلى هذه الأسس كلها يجري تقدير النفقات . فتحسب مرتبات موظفي المطبعة الذين سيشغلون في طبع الكتاب في المدة المقدرة لطبعه ويضاف إلى مجموع هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن المواد المستهلكة كالورق والمداد ثم يضاف إلى مجموع هذا وذاك نسبة خاصة هي قيمة ربح الحكومة . ومجموع هذا كله هو نفقات الكتاب التي يدفعها الملتزم للديوان (١) .

وقد ضرب الدكتور بيرون مثلا لذلك قال : لو فرضنا أن كتابا قدر أن طبعه يستغرق مدة ثلاثة شهور فإن الديوان يحسب مجموع مرتبات موظفي المطبعة الذين سيعملون في طبعه مدة ثلاثة أشهر . فيحسب مرتب ناظر المطبعة في هذه المدة ومرتبات المصححين والمحورين والصفافين والطابعين وعمال النقل ومرتبات كل من سيشترك في طبع الكتاب كل ذلك لمدة ثلاثة شهور . ثم يضاف إلى مجموع كل هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن الورق والمداد وغيرها من المواد المستهلكة . ومجموع هذا كله هو النفقات التي سيدفعها الديوان إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة (أى أن الديوان لم يكسب شيئا إلى هذا الحد) قال . فإذا بلغت هذه النفقات كلها ١٢,٠٠٠ قرش فإن الديوان يضيف إليها نسبة هي قيمة ربح الحكومة وعلى ذلك تصبح النفقات الكلية ١٨,٠٠٠ قرش وهو ما يدفعه الملتزم نظير طبع كتاب . قال فإذا تبين بعد طبع الكتاب أنه استهلك فيه مواد أكثر مما سبق تقديره بأن زادت عدد صفحاته عما قدر في أول الاتفاق وزاد تبعا لذلك ثمن الورق والمداد عما كان مقدرا ، فإن هذه الزيادة تضاف إلى تلك النفقات . وإذا استغرق طبع الكتاب مدة أزيد مما كان مقدرا له أضيف إلى النفقات أيضا مرتبات الموظفين والعمال الذين عملوا فيه في تلك المدة الزائدة . ومن هذا كان من صالح الملتزم أن يطبع الكتاب في أقصر مدة حتى لا تكثر مرتبات الموظفين فيما سيدفعه من النفقات (٢) .

(١) الخطاب نفسه : ص ١٧

(٢) الخطاب السابق : ص ١٧

هذا الوصف لنظام الطبع على نفقة الملتزمين على جانب كبير من الدقة فهو وصف خبير . على أن فيه بعض النقص نستطيع أن نكمله مما عثرنا عليه من الوثائق الرسمية التي لاتصف النظام وصفا كاملا كذلك الوصف الذي أمثابه الدكتور بيرون ، وإنما تعطى مجرد تقارير متعلقة بحالات معينة أريد فيها إبرام اتفاق بين المطبعة وبين ملتزم على طبع كتاب يراد نشره . وهذه الوثائق تكشف عن بعض تغيرات طرأت على النظام في بعض الحالات .

فمن ذلك حالة قاموس الفيروز بادى الذى كان يحاول الدكتور بيرون نفسه أن يطبعه على نفقته في مطبعة بولاق بواسطة الماس المتعهد التجارى للنشر . وقد عثرنا على مكتبة رسمية خاصة بهذه الحالة صادرة من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق جاء فيها :

« قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ في ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٤ منه وما توضح به عن خصوص المقايسة المقتضى تحريرها من طرفكم عن تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجه والماس صار معلوم . والحال أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل أفندى فبعد نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيرا على يد الأفندى المذكور وإضافة المساهيات المقتضى إيضاحها بالمقايسة فيث أفندوا أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق والمون بالمثل فيضاف على ذلك من المساهيات الباقية الذى أوضحتوا عن عدم معرفتها ماهية نفرواب وربيع ماهية الخزنجي وكذا نصف ماهية الملاحظ و ماهية واحد كاتب ومع هذا يضاف على الكتاب المذكور أرباح العشرة واحد كمثل الملتزمين . وبناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه المشروح بهم بالبيان وتقدموا إرسالها لهذا الطرف إنما يكون تحريرها بالضبط الشافي بالدقة (١) » .

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دقتر رقم ١١ : ص ٣٠٠٢ ، وثيقة رقم ٤١٣ من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوظات عابدين .

فهذه الوثيقة تظهرنا على أنه في هذه الحالة وفي بعض الحالات الأخرى عدل عن قيام المطبعة بطبع صفحة من الكتاب لتقدير عدد صفحاته وإثبات نوع الورق وكيفية الطبع المتفق عليها بين المطبعة والمترم، واتبع نظام آخر هو نسبة الكتاب المراد الاتفاق على طبعه إلى كتاب آخر يشبه مما سبق أن طبعته المطبعة للمترم آخر وتقدر النفقات على أساس النفقات الفعلية للكتاب الأول .

ومن الجائز أن الكيفية التي قترها بيرون وهي طبع صفحة مقدما وإجراء الحساب على أساسها كان متبعا في أول العبد بتشغيل كتب حساب ملتزمين قبل أن يتقرر النفقات بشكل يطمئن إليه أولو الأمر . وواضح أن المطبعة قبل أن تطبع لحساب ملتزمين لم تكن تحسب نفقات طبع كل كتاب على حدة بالدقة إذ كانت المواد مواد الحكومة والكتاب كتاب الحكومة فلا حاجة إذن لتقدير نفقات الكتاب بالدقة ، وإنما كان يكفي تقدير تقريبي يتم على أساسه ثمن الكتاب . فلما كثر تشغيل الكتب لحساب ملتزمين وأصبح يوجد بالمطبعة كتب من أنواع وأحجام متعددة أمكن تقدير نفقات كتاب جديد بالقياس إلى نفقات كتاب سبق طبعه وأمكن تغيير الكيفية التي تحسب بواسطتها نفقات الكتاب بين المطبعة والمترم . فهذا تعديل .

ويوضح هذه الوثيقة أيضا أن حساب مرتبات الموظفين كان حسابا دقيقا شاملا بحيث يتناول حتى المخزنجي وحتى الملاحظ وحتى الكاتب وحتى بواب المطبعة تحسب ماهيته على كتاب المترم .

وتدل الوثيقة أيضا على أن الربح الذي تتقاضاه المطبعة بعد حساب نفقات طبع الكتاب ليس ٦٠٠٠ قرش عن ١٢٠٠٠ قرش من النفقات أي ٥٠٪ كما ذكر الدكتور بيرون ولكنه قرش واحد عن كل عشرة قروش أي ١٠٪ وفرق كبير ما بين الربحين .

ومن وثائق أخرى يتضح أن مرتبات الموظفين الذين يضافون إلى حساب المترم كان يراعى فيها حجم الكتاب لا مجرد مرتب الموظف أى موظف . خذ مثلا هذا الخطاب الذي أجاب فيه الديوان المطبعة عن سؤال خاص بكتاب المترم .

«صار معلوم ما ذكرته بشرحكم هذا المؤرخ في ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٩ منه . والحال عن الكتاب يلزم توردوا بالمقايضة مقدار ماهية الكتاب الذى من نمرة مايتان وخمسون غرش وكذا ربع ماهية المنزجية جميعا ولأجل الإفادة شرح هذا (١) » .

فالكتاب الذى أضيف مرتبه إلى حساب المترم في هذه الحالة لم يكن أى كاتب بالمطبعة بل كان كاتباً معيناً مرتبه مايتان وخمسون قرشاً فقط ، ولو كان الكتاب أكبر لأضيف إلى مقايضة تشغيله مرتب كاتب من فئة أخرى قد تكون خمسة جنيهات أو أقل أو أكثر حسب حجم الكتاب . وبالتالي لو كان الكتاب أصغر لأضيف مرتب كاتب من فئة أقل أو لأضيف نصف مرتب نفس الكاتب لو كان هو أقل كتاب المطبعة مرتباً .

وتدل وثائق أخرى على أن هناك أنواعاً أخرى من النفقات كانت تضاف إلى حساب المترم لم ترد في تقرير الدكتور بيرون . فن هذه النفقات ما يستهلك من الحروف وأصناف المعادن الأخرى في أثناء عملية الطبع .

ففي خطاب من الديوان إلى المطبعة رداً على استفسار عما يتبع في شأن عجز ظهر في حروف القاعدة الجديدة بعد طبع كتابين يقول الديوان :

« والحال عن الأحرف القديمة التي ظهرت من تشغيل الكتابين المذكورين من القاعدة الجديدة مع العجز يجرى توزيعهم على الكتابين المذكورين حكم ما توضح بشرحكم الأول (٢) » .

فالحروف التي تلفت والعجز الذى ظهر فيها أضيف ثمنها على المترم أو المترمين الذين طبع الكتابان لحسابهم . وفي وثيقة أخرى نقرأ :

« الشيخ حسنين الطالبواي ظهر طرفه عجز مبلغ ١٤ قرشا وبارة واحدة في المدة لغاية سنة ٥٨ عن قيمة رطل واحد ونصف من البرنيطة الحديد والظهر وعن ثمان ثلاثة أرطال

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس دقتر رقم ١١ : ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٤ من الديوان لدار الطباعة في ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوزات عابدين .

(٢) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دقتر رقم ١١ : ص ٣٠١٢ وثيقة رقم ٤٣٩ من الديوان الى دار الطباعة في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٠ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوزات عابدين .

وربع قوالب سبك الرقيق ولما طاب منه ذلك أفاد أن الرطل ونصف عادم في النار . والملاحظ والمعاون صدقوا على ذلك بما أن النقص في الأوزان والأعداد موجودة . ولذلك تريدوا إضافة هذا المبلغ على روك التشغيل مقابلة خصمه لحاصل العهد والزمان . . . فلا مانع من الإجراء كما ترغبوا إنما يلزم تفيدون عن أسباب تأخير ذلك كل هذه المدة ليجرى اللازم ولأجل الإفادة بمرحله (١) .

وفي وثيقة أخرى مشابهة ورد :

« مما توضح بالشقة المصوقة معه نفهم أن طباعين الحروف ظهر عليهم عجز من واقع جرد سنة ٥١ أصناف نحاس بمبلغ ١٧ ٧٧ ولما طلب منهم تسديد ذلك أفادوا أن هذه العجز ظهر في الاستعمال في التشغيل بما أنه ناتج في الوزن والأعداد موجودة على ما هي عليه والمعاون والملاحظ صدقوا على ذلك وبهذا تريدوا إضافة المبلغ المذكور على روك التشغيل فيصير إضافته على التشغيل كما ترغبوا (٢) » .

وعلى ذلك فكل عجز أو تلف يظهر في حروف الطبع أو رقائق النحاس أو غير ذلك مما يستخدم في طبع الكتب يضاف إلى حساب المترمين الذين لفائدتهم يتم طبع هذه الكتب . فإن كان التلف والعجز خاصين بمدة طبع في أثناءها جملة كتب لعدد من المترمين جعل ثمن العجز والتلف (روكيه) أى مشاعا بين الجميع وقسم بالتساوى عليهم .

فالحساب بين المترم والمطبعة إذن يتكون من ثمن المواد التي دخلت في تشغيل كتابه من ورق ومداد وورق مقوى للتجليد ، ثم من مرتبات الموظفين الذين اشتركوا في عملية طبع الكتاب من ناظر المطبعة إلى جماعى الحروف والطباعين والمصححين والمجلدين إلى الكتاب والمخرنجية إلى الحمالين وبواب المطبعة ، ثم من ثمن ما يستهلك أو يتلف أو ينقص من حروف الطبع والسبائك المعدنية وغيرها . ويضاف إلى جميع ما تقدم نسبة

(١) نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، ص ٩٩ ، ٢٣٦ من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ — ٣ أبريل سنة ١٨٤٥ .

(٢) نفس الدفتر ، وثيقة رقم ٥٣٩ ، ٤٠٠٣ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ — ٤ أبريل سنة ١٨٤٥ .

من جميع النفقات نظير ربح المطبعة وهي تتفاوت بين ٥٠٪ كما قرر بيروت و ١٠٪ كما ورد في الوثائق .

نريد أن نقف قليلا عند هذا النظام حتى نستطيع أن نقدره كنظام للطبع قد يساعد على نشر الكتب والمعرفة إذا كان عادلا وقد يؤدي إلى عدم انتشارها إذا كان مجحفا بحقوق المترمين .

واضح من النظام كما وصفه الدكتور بيروت أنه لا علاقة فيه بين المترم والمطبعة ، وإنما العلاقة بين المترم وديوان المدارس ، فكل الاتفاقات كانت تعقد مع الديوان . أما المطبعة فتتقدم بمقاييساتها إلى الديوان ثم تسلم أمر تشغيل من الديوان بطبع الكتاب فيطبع . أما الاتفاق وأما تسلم نفقات الطبع من المترم فكانت كلها تتم بمعرفة الديوان بناء على ما يرد إليه من مقاييسات المطبعة .

والنظام فيه بعض عيوب : أولها هي أن مرتب ناظر المطبعة تبعاً لقرار الدكتور بيروت يحسب على المترم مع أن الناظر لا يقتصر على العمل في طبع كتاب بل هو يباشر أعمال المطبعة كلها وهذا عمل خاص بالحكومة ولا علاقة له بالمترم . ففي نفس الوقت الذى يطبع فيه كتاب المترم يطبع أيضا في المطبعة كتب خاصة بالحكومة فكان يجب أن يوزع مرتب الناظر بالعدل بين المترمين والحكومة بنسبة ما يخص كلا منهما من وقته وعمله . ومن الجائز أن جزءا فقط من مرتب الناظر كان يضاف إلى حساب المترم وفات بيروت أن يشير إلى ذلك . وماذا يكون من أمر مرتب الناظر لو اجتمع بالمطبعة كتابان لمترمين مختلفين في وقت واحد . فحتى لو قسم مرتبه بينهما مناصفة فانهما يظلمان لأنهما على ضعفهما تحملا عبء الحكومة .

عيب آخر — أنه سبق القول بأن المترم لا علاقة له بالمطبعة وإنما كل علاقته بالديوان فهو بذلك لا يمكنه أن يضمن أن الموظفين الذين حسبت مرتباتهم عليه في مدة ما سينفقون كل وقتهم في طبع كتابه ، بل قد يستخدمون في أعمال أخرى خاصة بأعمال الحكومة . فمن الممكن أن يضطر الناظر لإنهاء طبع كتاب مما يطبع للحكومة إلى أن يستخدم مثل هؤلاء العمال فيه حتى يتم في الوقت المحدد خوفا من المؤاخذه أو العقاب . وحتى

لو لم يحدث ذلك فإن الملتزم لا يستطيع أن يتحقق من أنه لم يدفع إلا نفقات طبع كتابه ، وما يجعله يدفع ما يحسب عليه من المرتبات مرتاحا راضيا .

عيب ثالث — أن الدكتور أكد أن كل تأخير في طبع الكتاب يستدعي إطالة مدة ذلك الطبع يتحمل الملتزم مسؤوليته وتحمسب عليه المرتبات مدة التأخير . وهذا غبن فقد يكون التأخر مترتبا على إهمال المطبعة لا طبيعة كتاب الملتزم . ثم إن الملتزم في هذا النظام مستبد به لا يملك ما يملكه غيره من أصحاب المعاملات من حرية المناقشة والمساومة بل إن نفقات الكتاب التي يدفعها تكون على ما يبدو أشبه شيء بضريبة تفرض عليه فرضا .

عيب رابع — هو أن الحكومة لو صح كلام يرون تتقاضى ربحا في طبع الكتاب أكبر بكثير مما يجب عليها من تشجيع طبع الكتب ونشرها . فالمثل الذي أورده الدكتور يرون يظهر أن نسبة ربح الحكومة في طبع كتاب ما تبلغ ٥٠٪ فهي تأخذ من الملتزم ١٨ ألف قرش إذا بلغ مجموع ما تكلفه الكتاب ١٢ ألفا . فهي ترج النصف وهذه نسبة عالية جدا فيها غبن على الملتزم وفيها إسراف من جانب الحكومة . على أن هذه النسبة قد خفضت فيما بعد إلى ١٠٪ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية وهو ربح معقول جدا . ثم إن يرون لم يبين لنا كيفية الدفع في هذا النظام والظاهر أن النفقات المحددة كانت تدفع فورا وفي هذا إرهاب للملتزم الطبع فبينما هو يدفع ثمانية عشر ألف قرش دفعة واحدة فإنه ينتظر أن يجمعها من بيع الكتاب نسخة نسخة .

عيب خامس — يكن في مبدأ إضافة كل عجز في المواد على «روك التشغيل» . فهذا باب واسع أمام كل مهملة في عهده وكل قليل الذمة ، إذ يمكنه أن ينسب العجز والتلف إلى العمل ، ويخص بذلك الفترة التي يطبع بها كتب الملتزمين لتطمئن الحكومة إلى أن عهدها ستستكمل دون خسارة عليها فلا تطول المداينة ولا يشتد الحساب . وعندنا حالة صارخة من حالات ظلم المطبعة للملتزمين من طريق روك التشغيل . ففي مراسلة من ديوان المدارس إلى المطبعة ورد :

«الحواجة والماس أخبر أن التذاكر الذي صار طبعها له عطي له مقايضة عن تكاليفها مبلغ عشرون غرش ونصف فضه والآن عطي له هذه المقايضة مندرجا بها مبلغ ما غرش

وسبعة غروش وكسور روكيه خلاف المبلغ المنقذ ذكره مع أنه مستكثر هذا المبلغ بداعي أن هذه شيء وماهى ومع ذلك الورق من طرفه ليس من الميرى وحيث ما فهم (ماهنالنفى) أسباب إضافة هذه الروكية جميعها على تشغيل ذلك التذاكر لزم شرح هذا لكم لتفيدون عن ذلك^(١) .

فهذه ليست حالة كتاب وإنما حالة تذاكر لعلها دعوة لولية أو لاحتفال، ولعلها إعلان عن قاموس الفيروز بادى الذى كان يزعم والماس طبعه في بولاق لحسابه وكان يعان عنه في أوربا قبل تمام الاتفاق على طبعه . أحضر والماس الورق من عنده وطلبت المطبعة في مقايستها عشرين قرشا ونصف فضة أجرة للطبع وربما ثلثا للداد ، وهو مبلغ يظهر تفاهة العملية . وفي النهاية يفاجأ الرجل بإضافة مائة وسبعة من القروش إلى المبلغ الأصلي، أى أنه طوب بدفع ستة أضعاف التقدير الأصلي قيمة ما نال هذه العملية البسيطة من روكية التشغيل أى من ثمن الناقص والتالف .

فاذا رجعنا إلى الوثيقة السابقة الخاصة بما ظهر من العجز عند حسنين الطلباوى وجدنا أن العجز في حاله قدر بأربعة عشر قرشا نظير أربعة أرطال ونصف رطل من الحديد والظهر وقوالب السبك . وعلى هذا الأساس يكون قيمة العجز في حالة تذاكر والماس هو ستة وثلاثون رطلا من المعدن تلفت أو تاكلت في أثناء طبع عدد من التذاكر كانت من القلة بحيث قدرت المطبعة لطبعها عشرين قرشا لا غير . فكأن تكون جملة العجز في هذه الحالة إذا كان هذا القدر الجسيم هو نصيب عدد من التذاكر من روك التشغيل الذى وزع على كل الملتزمين الذين تعاملوا مع المطبعة في تلك الفترة .

وكما أن للنظام عيوباً فله أيضا حسنات . فهو نظام قوى لا يمكن أن تتطرق المحاباة إليه . فلو قد كان قائما على المساومة وتقدير رجال الديوان أو المطبعة لأمكن أن يجابى بعض الملتزمين دون البعض الآخر ، فيكبل أولو الأمر بكليين أو أكثر على حسب شخصية الملتزم وعلاقته بهم . ولكن النظام ثابت ليس فيه مجال للمحاباة لأنه يقوم على عدد صفحات الكتاب وعدد نسخة والمدة التي استغرقها في الطبع وعدد العمال الذين اشتغلوا فيه ومرتباتهم

(١) دفاتر صادر القروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٣ من ديوان المدارس إلى المطبعة في ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ — (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

وكلها أسس مادية لا يختلف فيها تقدير عن تقدير . ثم إن النظام كما هو لو نفذ بأمانة من جانب عمال المطبعة وإذا استثنينا مبدأ "رؤك التشغيل" وبعض المرتبات نظام عادل بين الملتزم والديوان . فهو عبارة عن تأجير جزء من المطبعة للملتزم يتفق عليه مدة انتفاعه به وهو أساس عادل . هذا إلى أن النظام أدى إلى طبع كثير من الكتب على نفقة الملتزمين الذين كسبوا من تجارتهم ونشروا الكتب في وقت لم يكن فيه وسيلة أخرى لنشرها .

وإذا كان في ظاهر النظام بعض الغبن وإذا كان ينذر بكثرة النفقات بدرجة يستحيل معها أن يربح الملتزم ويتشجع على طبع كتب على نفقته فإن الحقيقة كانت عكس ذلك بالمرّة ، فقد يهول الإنسان أن يحسب على الملتزم نفقات عدد كبير من موظفي المطبعة وعمالها مدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة على حسب حجم الكتاب . ولكن هذا الشعور يخف بل ويتلاشى إذا عرفنا أن هذا النظام وضع واتبع في عهد كان فيه شيخ الأزهر لا يزيد راتبه عن خمس وعشرين كيساً في السنة أى عشرة جنيهات ونصف جنيه في الشهر ، وكان راتب وكيل المديرية أربعة جنيهات ، وكان راتب ناظر القسم أى ما هو في مكان المدير الآن ستة جنيهات ، وكان راتب كتاب الدواوين مائة وثلاثين قرشاً ، وكان طالب البعثة بعد عودته من فرنسا لا يتقاضى أكثر من جنيه ونصف جنيه^(١) .

ومما يثبت تماماً أن النظام لم يكن جائراً في حمله ولم يكن ضاراً بانتشار الكتب في شيء تقرير الدكتور بيرون نفسه عنه فهو يقول بعد أن شرحه ما ترجمته :

« ومهما عظمت قيمة نفقات الكتاب المطبوع فإن الملتزم يربح دائماً نصف هذه النفقات فيما لو بيع الكتاب^(٢) » .

وهذا النص لا يترك عندنا مجالاً للشك في صلاحية ذلك النظام وفائدته بالرغم من عيوبه . والنظام بعد هذه العبارة من رجل خير به مارسه بنفسه وعومل به لايحتمل نقداً ولا تجريحاً .

ولكن الدكتور بيرون يقرر أيضاً في نفس خطابه السابق أن الملتزمين قل إقبالهم على طبع الكتب على حسابهم بمطبعة بولاق . قال : « بل انعدم هذا الأمر من مدة » . فكيف

نفسر ذلك إذن مع ما سبق من قوله إنهم يرجحون نصف ما يدفعون (فيما لو بيع الكتاب) . تعليل ذلك هو أن الكتب مع مزيد الأسف لم تكن تباع مطابقاً . وذلك لأن مصر لم يكن فيها قراء في ذلك الوقت غير علماء الأزهر ومجاوريه وغير تلاميذ المدارس الحديثة . أما علماء الأزهر في ذلك الوقت فكل ما وصلنا عنهم من الأخبار سواء كان من الكتب المصريين أو من الكتاب الأجانب يؤكد أنهم كانوا قليلي الاطلاع بحيث إنهم لم يكونوا يعرفون أسماء أشهر الكتب العربية وأن أحب الكتب إلى نفوسهم كانت كتب الهزل وما ينساق انسياقه من كتب النوادر والحكايات . أما مجاورو الأزهر فقد كانوا من طراز عصرهم وكانوا فقراء ليس معهم ما يدفعونه ثمن الكتاب . ولذا كانت وسياتهم النسخ في كل ما يحتاجون إليه من كتب دراستهم الأزهرية . أما تلاميذ المدارس الحديثة فكان همهم منصرفاً إلى تحصيل العلوم الحديثة التي لم يكن يطبع منها شيء على حساب ملتزم والتي كانت توزع عليهم مجاناً في مدارسهم . ولذا اضطر الملتزمون في توزيع كتبهم إلى أن يسلكوا مسلكاً صعباً ، فكانوا يبعثون بها إلى القسطنطينية وأزمير وبلاد العرب وغيرها من البلدان^(١) ، لتباع هناك حيث القراء أكثر وجمال البيع أوسع ، ولا يخفى ما في هذا التصدير من المشقة العظيمة التي ما كان أغنى الملتزم عنها فيما لو وفر نقوده وعاش عيشة أهله على النسخ وبيع المخطوط من الكتب إن كان محترفاً بالمجارة فيها أو إبقاء المخطوط عنده يتمتع هو بقراءته والنظر فيه إن كان من غواة الكتب وهواة المطالعة ذوي الأرزاق الموفورة .

من هذا نرى أن نظام الطبع بالمطبعة لم يكن مسئولاً عن إجماع الملتزمين عن طبع الكتب بها ولم يكن مديناً في ما ترتب على ذلك من عدم انتشار الكتب بل المسئول هو حالة مصر في ذلك الوقت وعدم وجود قراء بين أهلها . وإذا كنا الآن نشكو من قلة القراء ومن صعوبة توزيع الكتب المطبوعة فلا غرابة في أن يشكو الملتزمون من ذلك قبل الآن بقرن من الزمان . فالمسئول أمامنا عن إجماع الملتزمين عن طبع الكتب ليس هو نظام المطبعة بل هو عصر اليكوات المالك بما كان فيه من جهل ورذيلة .

(١) نفس الخطاب السابق ص ١٨ . وأيضاً قائمة مطبوعات بولاق لبيانكي . المجلة الأسبوعية نفس العدد

(١) رجعت في هذه المرتبات إلى أوامر محمد علي باشا بدار المحفوظات ثم إلى الوقائع .

(٢) خطاب الدكتور بيرون للسيو مول السالف الذكر . المجلة الأسبوعية ج ٢ سنة ١٨٤٣ ص ١٨ .

الفصل الثامن

حياة المطبعة في عهد محمد علي

مر تاريخ مطبعة بولاق في أدوار مختلفة تفاوت بينها تقدما وتأخرا ، إلا أنها ظلت في كل تلك الأدوار مبعثا لنور العلم والمعرفة ووسيلة هامة لنشر الثقافة في مصر .

ابتدأت المطبعة ابتداء بسيطا كانت فيه قليلة المعدات محدودة الغرض إذ كانت آلاتها لا تزيد على ثلاث آلات وحروفها لا تربو على مجموعة واحدة ، وإذ كانت لا يطبع بها إلا تعليمات الجيش وهي لم تكن تزيد على أربعة كتب في السنة بل لم تزد في بعض السنين على كتابين . ونحن نلاحظ هذه الحياة البسيطة في تاريخ المطبعة منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ ففى إلى تلك السنة قليلة الإنتاج غير منتظمة التقدم ولا مطردة النمو . بلغ عدد مطبوعاتها في بعض السنين ما لا يزيد على كتاب أو كتابين ، وما كان يزيد إنتاجها في إحدى السنين إلا ليهبط هبوطا بخائيا عظيما في السنة التالية لها مباشرة . ولكن ابتداء من سنة ١٨٣٣ نلاحظ حياة جديدة في المطبعة فيها قوة وفيها نشاط وفيها تقدم مطرد . فطبوعاتها تزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك السنة وتستمر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى .

وهذا الانقلاب في تاريخ المطبعة له أسباب أحدثت تأثيرها في المدة من إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فأوجدت بعد ذلك التاريخ عصرا جديدا في حياة المطبعة تأسس في المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ عوامل أخرى من نوع آخر في الظهور والتأثير . أما تلك العوامل التي أدت إلى دخول المطبعة في دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢ ففى :

أولا — إنشاء المدارس ، فبذ أنشئت المطبعة توالى إنشاء المدارس مدرسة بعد أخرى ففتحت مدارس الطب والصيدلة والكيمياء ثم المدارس الحربية على اختلاف أنواعها ومدارس الهندسة والزراعة واللغات وغير ذلك من أنواع المدارس . وقد كان تلاميذ تلك

المدارس في حاجة إلى كتب يتعلمون منها ويقرءون فيها وكان لابد من طبع هذه الكتب في مطبعة بولاق . وهكذا اتسعت دائرة العمل بالمطبعة وتعددت أنواع مطبوعاتها فبعد أن كانت قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه أصبحت تشمل كتب المدارس . وقد كانت هذه أكثر من تلك عددا وأوسع انتشارا . وبذلك كان إنشاء المدارس عاملا من عوامل انتعاش المطبعة بعد سنة ١٨٣٢

ثانيا — نشاط حركة الترجمة وما كان من اهتمام محمد علي باشا بنقل الكتب من اللغات الأوروبية إلى اللغة العربية . واهتمام الباشا بالترجمة مشهور ، فقد كان في كل مدرسة قلم خاص بترجمة الكتب الأوروبية التي تختص بما يعلم في المدرسة من العلوم . وكانت مهمة أساتذة المدارس لا التدريس فقط ، بل أيضا ترجمة الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية^(١) . وأنشئت مدرسة خاصة بالترجمة هي مدرسة الألسن . هذا علاوة على أقلام الترجمة التي أنشئت لتباشر ترجمة الكتب في مختلف العلوم . هذا إلى أن أعضاء البعثة الأولى التي أوفدها الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى فرنسا قد عادوا إلى مصر في سنة ١٨٣٢ وثابت أنهم جميعا استخدموا بعد رجوعهم في ترجمة الكتب بالإضافة إلى أشياء أخرى وليس من شك في أن هذا النشاط الهائل في الترجمة قد أمد مطبعة بولاق بمدد لا ينضب معينه من الكتب التي سببت انتعاشها في سنة ١٨٣٣ أى بعد رجوع تلك الطائفة من المترجمين مباشرة . وقد أنشئت أقلام عديدة للترجمة برئاسة بعض هؤلاء من أمثال رفاعة بك ومحمد افندي بيومي وأضرابهم من مشاهير المترجمين . بل غالى محمد علي في تكليف هؤلاء الطلاب بالترجمة فأمرهم بترجمة ما يدرسونه من الكتب وهم يطلبون العلم في أوربا كما يتضح من أمر صدر من الباشا إلى باغوص بك في أغسطس سنة ١٨٣٣ ترجمته :

« كان تنبه على كلوت بك بإلزام الطلبة الذين أرسلوا إلى أوربا لتلقي فنون الطب بها بترجمة الكتب التي يدرسونها أولا بأول إلى العربية وإرسالها . فإذا لم يكن وصلت التراجم يكتب للطلبة أنفسهم على أوراق من الختومة بختمنا الموجودة بطرف زكي افندي

(١) سانت جون — كتابه السالف الذكر : ج ٢ ص ٣٩٦

مأهـور ديوان خديوى بالإسكندرية بمعنى ذلك بحيث تكون الأوامر بالعربى لأولاد العرب وبالتركى لأولاد الترك . وعرض ما يكتب قبل إرساله^(١) .

وهذا الأمر يوضح أكثر من أى شىء آخر انتعاش حركة الترجمة ذلك الانتعاش الذى كان من نتيجته ترجمة مئات الكتب من اللغات الأجنبية زادت ثروة اللغة العربية وطبعت بمطبعة بولاق فساعدت على دخولها فى دور جديد من الانتعاش والرقى والإنتاج .

ثالثا — تخصيص عدد من أعضاء البعثات لتعلم فنون الرسم والحفر والطباعة .

وقد ورد ذلك فى تقرير رفعه المسيو جومار مدير البعثة المصرية فى باريس للجمعية الآسيوية عن البعثة الأولى التى أوفدها الباشا إلى باريس فى سنة ١٨٢٦ فقد جاء فى هذا التقرير ما ترجمته :

« يتعلم بعض الطلاب الرسم كتمهيد لتعلم حفر الخرائط وهندسة البناء والآلات والطبع على الحجر . وهؤلاء هم الذين سيأشرون حفر لوحات كتب العلوم التى ستترجم إلى العربية . وهم يتعلمون أيضا فن الطباعة^(٢) »

ثم سقى طالبين قال إنهما يتعلمان « الحفر والطباعة والنقش على الحجر » وهما حسن الوردانى المولود فى القاهرة وعمره ١٧ سنة ومحمد أسعد المولود فى القاهرة وعمره ١٥ سنة^(٣) .

ولم ينس محمد على المطبعة فى بعثاته التالية لتلك البعثة الأولى فخصص طالبين آخرين من بعثة سنة ١٨٢٧ (١٢٤٢ هـ) لتعلم فن الحفر والرسم وهما محمد مراد ومحمد إسماعيل^(٤) .

(١) أمر من محمد على باشا إلى باغوص بك فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٩ كراسات ملخصات الأوامر العلمية ، كراسة ١٦ ، ص ٣١٤

(٢) Jour. Asiat., 2 me Serie, Tome 11, 1828, p. 107. Hamont. L'Egypte sous M.A., Vol 1, Ch. VII, p. 185.

(٣) نفس تقرير المسيو جومار السابق بالجملة الآسيوية . وعنه أخذ أيضا هامون ص ٨٧ . وأيضا تقويم النيل ج ٢ . وأيضا البعثات العلمية للأمرير عرطوسون ص ٢٨ و ص ٤٢

(٤) Clot Boy—Apérçue Sur l'Egypte, Tome 11, P. 335—336.

إلا أن هذا العامل الهام لم يؤثر فى إنعاش المطبعة بالحد الذى يتوقعه الإنسان منه فقد كانت حكومة الباشا تستخدم أعضاء البعثات بعد عودتهم من أوروبا فى غير ما تعلموه وبذلك كانت تخسر تعلمهم وخبرتهم التى اكتسبوها مدة طلبهم العلم هناك . يقول هامون ما ترجمته :

« إن أفراد البعثة عند عودتهم إلى مصر لم تضعهم حكومة الباشا فى الوظائف التى تناسب ما تخصصوا فيه من ضروب العلوم والفنون وإنما وضع كل واحد منهم فى وظيفة تحتاج غير ما تعلمه فى باريس . فمثلا — مختار افندى (مختار بك) وأحمد افندى (أحمد بك) عينا لمراقبة الأشغال العمومية مع أنهما تخصصا أثناء بعثتهما فى فن الحرب . وعين محمود افندى الذى تخصص فى البحرية ناظرا للمالية باسم محمود بك . واسطفان افندى الذى تخصص فى السياسة ودرسها دراسة خاصة عينته الحكومة فى نظارة المعارف العمومية . ومحمد بومى الذى درس المياه عين مدرسا للكيمياء فى مدرسة بولاق وهكذا... وهكذا^(١) » .

ويضرب سانت جون بعض هذه الأمثلة لشبان تعلموا فن السياسة ثم استخدموا فى ترجمة قوانين حربية ثم يعلق على ذلك بقوله ما ترجمته :

« وهكذا بدلا من أن يستخدموا فى المصالح العامة تحت إشراف رؤساء الحكومة حيث يمكنهم أن يقترحوا إصلاحات نافعة بما اكتسبوه من خبرة وبما فيهم من تمس فانهم يصرفون كل وقتهم فى عمل غريب كل الغرابة عن دراساتهم بعيد كل البعد عن مداركهم وأفهامهم^(٢) » .

ويقرر مثل ذلك أيضا « ييتس » Yates فىقول : « ... وحتى الذين تعلموا فى إنجلترا وفرنسا لا يكلفون بعد عودتهم بعمل أى شىء يتصل بما تعلموه^(٣) » .

وعلى هذا النحو يمكننا أن نقول إن أعضاء بعثة الحفر والطباعة لم يستخدموا فى المطبعة بعد عودتهم حتى يحدثوا أثرا هاما فى حياتها . وهذا هو ما حدث بالفعل فالثابت

(١) Hamont—L'Egypte Sous M.A. Vol 1, Ch. VII. p. 194.

(٢) سانت جون — كتابه المتقدم : ج ٢ ، الفصل السابع عشر ، ص ٤٠٤

(٣) Yates—The Modern History and Conditions of Egypte, Vol. 1, p. 510.

هو أن حسن الورداني عين بعد رجوعه مدرسا للرسم بمدرسة المهندسخانة ببولاق ، وأن محمد أسعد عين في الترسانة ، وأن محمد اسماعيل عين مدرسا بمدرسة الطبوجية^(١) . وبذلك تكون المطبعة قد خسرت خسارة عظيمة .

وهذا النقد من جانب هؤلاء الكتاب على صحته من ناحية الحقائق الظاهرة يقوم على عدم فهم لطبيعة حكومة محمد علي في مصر .

فالاعتصار على وظيفة واحدة لم يكن من نظام حكومة الباشا . وعلى ذلك لا يمنع استخدام هؤلاء الشبان في وظائف أخرى كالتدريس من أن يكلفوا بنقش لوحات الكتب ورسوم المطبوعات . فحسن الورداني الذي عين مدرسا بمدرسة الهندسة حفر من غير شك اللوحات الهندسية اللازمة لكتب الفن الهندسي . ومحمد اسماعيل الذي عين في مدرسة الطبوجية حفر من غير شك لوحات الكتب الخربية ورسومها . وقد كان من أثر هؤلاء أيضا أن فتحت مدرسة خاصة بتعليم الحفر والنقش كما جاء في تقرير المستر « هولرويد Holroyd » عن مصر في سنة ١٨٣٧ فقد ذكر فيه ضمن قائمة عن المدارس المصرية : « مدرسة للحفر في بولاق (أنشئت حديثا) يديرها رجل مصري اسمه حسن افندى (الذي تعلم في فرنسا) . وعدد تلاميذها عشرة تلاميذ^(٢) » . ومن المؤكد أن حسن افندى هذا ناظر مدرسة الحفر هو حسن الورداني عضو بعثة الطباعة والحفر في إرساله سنة ١٨٢٦

وعندنا دليل ثابت على أن حسن افندى الورداني هذا ترك كل هذه الوظائف واشتغل «رسميا» بالمطبعة خاصة . وقد ورد اسمه في جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م) ضمن موظفي المطبعة وكتب أمام اسمه «رسم» وأمام مرتبه ٧٥٠ قرشا^(٣) . وهذا دليل على أنه كان رسميا بالمطبعة في سنة ١٨٤٤ ولا بد وأنه كان يشغل هذه الوظيفة قبل هذه السنة بسنوات عديدة ولكن يمنعنا من تحقيقها أن دفاتر سنة ١٢٦٠

(١) تراجع هذه التمينات في تقويم النيل : ج ٢ الملحق الخاص بالبعثات . ثم بكتاب البعثات العلمية للأمير عمر طوسون .

(٢) Arthur T. Holroyd, Egypt and Mohamed Ali Pasha in 1837. P. 9.

(٣) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق — دار المحفوظات المصرية — مخزن المعاشات . دفتر رقم ١

(١٨٤٤) هي أقدم دفاتر استحقاقات محفوظة في مصر . وكذلك عين بها أحمد العطار بعد أن عاد من^(١) فرنسا ومن ذلك نرى أن إيفاد مثل هؤلاء الشبان رقي مطبوعات بولاق وهذب صناعة الطبع بها . وبذا يكون ذلك عاملا من عوامل دخول المطبعة في دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢

رابعا — نقل المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالي الفسيح في سنة ١٨٢٩ وقد سبق بيان ذلك وشرحه في فصل متقدم . وليس من شك في أن نقل المطبعة إلى مكان فسيح ساعد على اتساعها وانتعاش حركة الطبع بها .

خامسا — زيادة آلات المطبعة وعددها . وقد سبق في فصل متقدم أن شرحنا صناعة الحروف في المطبعة وما نتج عن ذلك من زيادة مجموعات الحروف وزيادة عدد آلات المطبعة بشراء خمس آلات جديدة من باريس في سنة ١٨٣١ وليس من شك في أن هذا زاد قدرة المطبعة على الإنتاج .

سادسا — نجاح مشروعات محمد علي المالية والإدارية إلى سنة ١٨٣٠ فان هذا النجاح سبب انتعاشا في كل مرافق الحياة المصرية وكانت المطبعة إحدى هذه المرافق التي انتعشت بعد هذا النجاح الذي صادف الباشا في مشروعاته . وبيان ذلك أن محمد علي باشا لما استتب له الأمر في مصر وطمع العزم على إصلاح أحوالها وتحقيقا لذلك قام بمشروعاته المالية والإدارية المشهورة . وقد ظلت تلك المشروعات في دور التجربة إلى سنة ١٨٣٠ حين بدأت تتجج وتظهر فائدتها ويطرد تقدّمها وعلى ذلك أخذت سياسة الباشا تستقر ابتداء من تلك السنة وعلى ذلك دخلت مشروعات الوالى في دور نجاح واستقرار ابتداء من ١٨٣٠ وكانت قبلها في دور تجربة . ولا شك في أن نجاح المشروعات واستقرار السياسة كان عاملا هاما في تحسين الحالة المالية لمصر وبالتالي في انتعاش الأحوال بها . وقد غمر هذا الانتعاش مطبعة بولاق ضمن ما غمر من نواحي الحياة المصرية . ونحن إذا قلنا إن المدة التي تبدأ من ١٨٣٠ كانت عصر حياة جديدة في المطبعة فانه من الحق أن نقول إنها أيضا كانت عهدا جديدا في تاريخ مصر الحديث بوجه عام .

(١) دفاتر ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٨ ، وثيقة ٦٥٢ ، محفوظات عابدين . وقد ترجمه أحمد العطار وهو ياريس كتابا في فن الطباعة على الحجر ما زال موجودا بخطه في دار المحفوظات بالقاهرة .

لهذه الأسباب دخلت مطبعة بولاق في دور انتعاش عظيم بعد سنة ١٨٣٢ حتى أن مؤرخيها قالوا إن المدة بين ١٨٣٣ و ١٨٤٢ هي عصرها الذهبي في عهد محمد علي (١). والفرق بين هذا العهد وعهدها السابق له أى منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ يتضح من نظرة إلى إحصاء لما أصدرته من المطبوعات في كل منهما :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٢	١	١٨٢٨	١٠
١٨٢٣	٣	١٨٢٩	١
١٨٢٤	٦	١٨٣٠	٧
١٨٢٥	٩	١٨٣١	٧
١٨٢٦	١٢	١٨٣٢	٢
١٨٢٧	٦		

فواضح من هذا الإحصاء لإنتاج العهد الأول أنه ليس هناك زيادة مطردة في الإنتاج وأن عدد مطبوعات المطبعة ما كان يزيد في سنة إلا ليقول قلة فاحشة في التي تليها . وليس هذا من دلائل التقدم والرقى اللذين لا مقياس لهما غير اطراد الزيادة في الإنتاج . ونحن لا يمكننا إزاء هذا التذبذب في المحصول إلا أن نقول إن المطبعة في هذا العهد الأول كانت في دور تجربة شأن بقية مشروعات الوالى .

(١) يانكي — المجلة الأسبوعية الفرنسية سنة ١٨٤٣ : ج ٢ ، ص ٢٤

حيز — تاريخ الطباعة في مصر — المقالة الثانية . مجلة المجمع العلمى المصرى : ج ٢ سنة ١٩٠٨ ص ٢٠٥ لاحظ الكاتبان ذلك الانتقال في حياة المطبعة بالنظر إلى مطبوعاتها ولكنها لم يوردا أسبابا لذلك . وقد أوردنا الأسباب كاتراءت لنا في الفترة المتقدمة .

على أن التقدم والرقى يتضحان من الإحصاء التالى وهو خاص بالعهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٣٣	٨	١٨٣٨	١٦
١٨٣٤	٩	١٨٣٩	١٧
١٨٣٥	١٧	١٨٤٠	٢٥
١٨٣٦	١٨	١٨٤١	٢٦ (ومنها ٧ كتب طبع حجر)
١٨٣٧	١٨	١٨٤٢	١٤

وواضح من هذه الأرقام أن هناك زيادة مطردة في الإنتاج وأن هناك أيضا كثرة في عدد المطبوعات تطرد من سنة لأخرى . وهذا دليل مادى ملموس على الانتعاش الذى صادفته المطبعة في ذلك العهد . فمجموع ما أصدرته المطبعة في العهد الأول وهو إحدى عشرة سنة هو ٦٤ كتابا . أما مجموع ذلك في العهد الثانى وهو عشر سنوات فقط فهو ١٦٨ كتابا فإذا أضفنا إليها ١٣ كتابا طبعت في هذا العهد ولكنها لم ترد في الإحصاء لأنها طبعت في تواريخ غير مؤكدة (إلا أن الثابت أنها طبعت جميعا في سنى ذلك العهد) كان مجموع ما أصدرته فيه هو ١٨١ كتابا . ولهذا ما قلنا من أن العهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ كان عهدا ذهبيا في تاريخ مطبعة بولاق .

ونحن نلمس أهمية هذا العهد في تاريخ المطبعة في اهتمام الباشا نفسه بها ورغبته في معرفة كل شئ عنها فقد أصدر أمرا في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) إلى ناظرها فاتح افندى يأمره فيه « بتحرير كشف بيان الكتب الجارى طبعاها وبعدد الملائم التى تنتهى يوميا والأنظار الشغالة التى تشغل في طبعاها مبينا به العملة الشغالة بالمقاولة أو بالمساهية مع

بيان ماهيات المصححين لضرورة لزوم ذلك بطرفنا^(١) . فطلب الباشا لهذا البيان المفصل عن المطبعة وحالة العمل بها وما يشتغل فيها من الموظفين والعاملين يظهرنا على الاهتمام الذي صادفته المطبعة في ذلك العهد . وهذا الأمر وما يتضمنه من الاهتمام لا نجد له مثيلا في العهد السابق .

ونحن نلحس أيضا انتعاش المطبعة في ذلك العهد بالموازنة بين ميزانية المطبعة في سنة ١٨٣٣ وميزانيتها في سنة ١٨٤٢ وهما حدا ذلك العهد :

السنة	مصرفات المطبعة
١٨٣٣	٣٥٠ كيسا (أى ١٧٥٠ جنيا)
١٨٤٢	١١٩ قرش ١٣٨٦ » (أى ٦٩٣١ »)

فمصرفات المطبعة في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٣٣ بلغت ١٧٥٠ جنيا^(٢) على حين أن مصرفاتها في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٤٢ بلغت ٦٩٣١ جنيا و ١١٩ قرشا^(٣) . وقد كتب أمام هذا المبلغ في مفردات الميزانية هذه العبارة : « لزوم تشغيل المطبعة » . وورد ضمن مفردات هذه الميزانية مبلغ ٧٨,٧٨٩ كيسا و ١٩٩ قرشا كتب أمامها « للماهيات » وهذا يظهرنا على أن المبلغ السابق ذكره أمام مصرفات المطبعة لم يكن إلا نفقاتها فقط من أثمان الورق والمواد ومستهلكات الآلات وما أشبه ذلك ، أما مرتبات موظفيها وعمالها فتخرج عن هذا المبلغ وتدخل في باب « الماهيات » . وهذا واضح في قوله الماهيات من غير تحديد مصلحة من المصالح مما يجعلها تشمل ماهيات جميع موظفي الحكومة بشكل عام ، وأيضا من عبارة « لزوم تشغيل المطبعة » وفيها عملية الطبع أظهر من مرتبات الموظفين . وعلى ذلك تكون مصرفات المطبعة في سنة ١٨٤٢ قد زادت إلى أربعة أمثال ما كانت

(١) أمر من محمد علي باشا إلى فاتح أفندي ناظر المطبعة في ١٥ صفر ١٢٥١ (٢ يونيو ١٨٣٥) دفاتر المالية تركي ، دفتري رقم ٦٢ ، وثيقة رقم ٦٤١ ، محفوظات عابدين

(٢) Mengin-Histoire Sommaire de L'Egypte sous le Gouvernement de M.A. P. 155

Bowring-Report on Egypt and Candia.

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية التركية ، دفتر ٣٣٨ . كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٣٦ ،

ص ٧٠٣ (محفوظات عابدين)

عليه في سنة ١٨٣٣ وهذا هو أكبر دليل على بيان ما للعهد في صور بين هاتين السنتين من القيمة والأهمية في حياة مطبعة بولاق .

ويتضح نشاط المطبعة في ذلك العهد أيضا من أوصاف السياح ونقاريرهم عنها في ذلك العهد فكلمهم يتررون أن المطبعة مطردة التقدم نشيطة الحياة وأن عمالها أكفاء على جانب عظيم من حذق الصناعة والتضلع في المهنة . ويزيد اللورد « لندساي Lindsay » الذي كتب في سنة ١٨٣٥ بأن يقول ما ترجمته : « وهناك شجار بين المطبعة وعمالها من نوع الشجار الذي بين المعدة والأعضاء ولا يندظر أن ينتهي هذا الشجار إلا بعد رمضان^(١) » . ونحن لو نظرنا إلى الإحصاء السابق لمطبوعات بولاق للسنة سبب هذا الشجار ، فمطبوعات المطبعة زادت في سنة ١٨٣٥ إلى ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة لها ، فهي قد بلغت ١٧ كتابا بعد تسعة كتب . ولا شك في أن هذه الزيادة الفجائية أزعجت مصالحة المهات فنشأ الشجار الذي روى خبره الكاتب . ولكن يظهر من بقية الإحصاء أن المعدة تغلبت على الأعضاء وأن المطبعة انتصرت على المخازن واستمرت في إنتاجها الكبير .

وقد ولى المطبعة في عهدها السابقين (منذ إنشائها في سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٣٢ ثم عهدها الذهبي من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢) عدد من النظار لا نشك في أن نجاحها وانتعاشها كان يرجع إلى حد كبير إلى نشاطهم وخبرتهم وحسن قيامهم بأعباء نظارة المطبعة . وهؤلاء النظار هم مع مدد نظارتهم كما يلي^(٢) :

نقولا المسابكي من إنشاء المطبعة في أوائل سنة ١٢٣٥ هـ وأواخر ١٨٢١

إلى ٢٦ ذو الحجة ١٢٤٥ - ١٩ يونيو ١٨٣٠

(١) Lord Lindsay, Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands, Vol II, p. 60

(٢) مرجعا في هذه التواريخ هي القائمة التي حررها موظفو القلم التركي بدار المحفوظات في سنة ١٩٠٨ بناء على طلب مصلحة الأموال المقررة ثم ما ورد عن هؤلاء النظار في الوقائع المصرية والأوامر العلية . وقد تبين لي خطأ التواريخ الواردة في القائمة الأولى وهذا طبيعي لأن هؤلاء الموظفين كانت محتجهم حساب معاشات الموظفين فكانوا يذكرون أمام كل ناظر مدة خدمته كلما مع أنه قضى معظمها في وظائف أخرى غير نظارة المطبعة . ولذا تداخلت التواريخ في القائمة بشكل مضلل . ولكنني استطعت بمقارنة تواريخ القائمة بما ورد عن النظار في الوقائع والأوامر العلية أن أحدد المدة التي حددتها أمام كل ناظر متفقا مع القائمة في أندر الأحوال ومختلفا معها في أغلبها . وفي هذا البيان غني عن ذكر طريقي في تحقيق كل تاريخ على حدة لأن هذا أمر بطول بنا شرحه .

عبد الكريم افندى ... من ٢٦ ذو الحجة سنة ١٢٤٥ — ١٩ يونيه ١٨٣٠ إلى
حوالى ربيع الأول ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣

قاسم شاهد الكيلانى ... من حوالى ربيع الأول سنة ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣
إلى حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥

فاتح طاغستانى ... من حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥
إلى ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠

حسين راتب ... من سنة ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠ م ويستمر إلى ما بعد
سنة ١٨٤٢ وهى نهاية العهد الذى نحن بصددده . فيظل
ناظرا إلى ٢٨ رمضان ١٢٦٤ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨

ينتهى دور الانتعاش هذا فى تاريخ المطبعة فى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ تدخل فى دور جديد
من الصعب وصفه وتحديدده فلا نقول دور اضمحلال بل نقول دور انحود وفتور .

ولم تكن المطبعة وحيدة فى هذا الشأن الجديد من انحود والفتور ، بل كانت تسير فيه
مع بقية مشروعات الباشا مدفوعة كلها بالظروف السياسية التى أحاطت بالوالى والولاية
قبيل ذلك التاريخ .

إلى سنة ١٨٤٠ كان محمد على باشا ناجحا تمام النجاح فى مشروعاته على اختلاف أنواعها
سواء كانت سياسية أو حربية أو اقتصادية أو إصلاحية . ولكن منذ تلك السنة ١٨٤٠
يبدأ الفشل يدب فى تلك المشروعات بادئا بالسياسية منها والحربية متمشيا منها إلى الأنواع
الأخرى . ففى يوليه سنة ١٨٤٠ تعقد معاهدة لندن بين الباب العالى والدول الأوروبية
العظمى (ما عدا فرنسا) على إخضاع محمد على وردده عن اجتياح أملاك السلطان فى الشام
وفى ديسمبر من السنة نفسها يبدأ تقهقر الجيوش المصرية بعد أن تكبدت خسائر فادحة
وهكذا تفشل مشروعاته الحربية فى أقل من رد الطرف . ثم يبدأ الفشل السياسى فيخضع

الوالى للباب العالى خضوعا مطلقا من غير قيد ولا شرط (يناير ١٨٤١) . ثم يتوالى هذا
الفشل فى عدد من الفرمانات التى حدثت من سلطانه وقالت من خطر ولايته إلى حد
كبير وألزمته بدفع الجزية للسلطان (فبراير ومارس وأبريل ويونيه سنة ١٨٤١) .
وهكذا تم الفشل الحربى والسياسى عقب حملة الشام مباشرة وسرعان ما تسرب إلى
بقية الميادين .

ثم انتقل الفشل إلى المالية فإن نفقات الحرب كانت قد أرهقت الخزينة حتى كادت
تخلو من المال ثم توالى اتياى الكوارث لمرافق مصر حتى كاد الخراب يعم ربوعها ويأتى
على ما بقى منها . ففى أكتوبر سنة ١٨٤٢ انتشر طاعون الماشية فحصد الأنعام حصدا
ذريعا . وتبعه ارتفاع عظيم فى فيضان النيل فطم الجسور وأغرق القرى وخرب البلدان
وفى سنة ١٨٤٣ وصل الجراد فاجتاح المزروعات وجعل الحقول قاعا صفصفا (١) .

وقد تركت كل هذه المصائب البلاد فى حالة مالية يرثى لها حتى أشفق الباشا من
العاقبة وذهب يطوف فى مديريات القطر لمباشرة الزراعة بعد أن فشل فى ميدانى
السياسة والحرب . وفرض عاة ضرائب على المواد التى تدخل القاهرة وعلى المساكن
والأرقاء (٢) . ولكن كل ذلك لم يجد نفعا بل ازدادت الحالة سوءا على سوء . فتأخرت
رواتب الموظفين ، فما كانوا يتقاضونها إلا نادرا (٣) . واستبدل موظفون مصريون بالموظفين
الأجانب فكانوا أقل مرتبات منهم .

ومتى أصاب المالية خلل فانه ينتشر إلى كل نواحى الحياة فى البلد ، لأن المالية منها
بمثابة القلب من الجسم . وعلى ذلك سرعان ما انتقل الفشل من المالية إلى المشروعات

Cameron, *Egypt in the Nineteenth Century*, Ch. XVIII, p. 199. Artin, *Lettres* (١)
du Dr. Perron a M. Mohl, VII^{me} Lettre, Kaire, 28 Oct. 1842, p. 82.

(٢) مجموعة خطابات الدكتور بيرون لسيو مول السالفة الذكر .

الخطاب السادس — القاهرة فى ٢٨ مارس سنة ١٨٤٢

(٣) الخطاب الثالث من المجموعة المتقدمة ص ٦٠ — ثم تعليق يعقوب أرئين باشا على هذا الخطاب
فى مقدمة الكتاب ص ١٤

الإصلاحية . فسرحت الجيوش واستخدمت بقيتها في الزراعة تحت إشراف ضباطها في شفال ك نبروه ونشرت . وكما كان قيام الجيش سببا في قيام بقية المشروعات الأخرى كالمصانع والمدارس فقد كان انحلاله سببا أيضا في انحلال تلك المشروعات . وقد اجتمع الباشوات إبراهيم وعباس وشريف^(١) في القلعة وأصدروا قرارا به مشروع لتنظيم المدارس من جديد على شكل يكون أكثر اقتصادا في النفقات . وقد عرضوا هذا القرار على الباشا فلم يسعه إلا الموافقة^(٢) . وقد ترتب على هذا القرار إلغاء كثير من المدارس وتقليل تلاميذ المدارس الأخرى ، فمن ذلك مدرسة الطب التي كان عدد تلاميذها ٣٠٠ تلميذ قلل هذا العدد إلى ١٣٠ تلميذا فقط^(٣) .

على أن مطبعة بولاق قد نجحت في هذا القرار وخلصت من تلك الأزمة الشاملة وقد يكون هذا دليلا دامغا على أهميتها وقيمتها . لم تقفل المطبعة ضمن ما أقفل ، بل بقيت تعمل وتنتج وإن كانت قد تأثرت بالتيار السائد بعض التأثير ، فقل إنتاجها بعض الشيء وقلت أنواعه وعلى ذلك تدخل المطبعة في دور جديد من حياتها يستمر من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد علي لم تكن فيه متعشة انتعاشها في العهد السابق ، ولم تكن فيه منعقدة النشاط بل كانت تؤدي حاجيات العهد بما يبق في من نشاط وحياة .

وليس عندنا قائمة مؤكدة بمطبوعات المطبعة في ذلك العهد الأخير حتى يمكننا أن نقدم إحصاء يبين إلى أي حد تأثرت المطبعة بالأزمات السالفة الذكر ويصور حياتها في ذلك العهد . ولكننا نلخص مقدمات ذلك كله في عدد ما أصدرته المطبعة من الكتب في سنة ١٨٤٢

(١) شريف باشا هذا هو أحد أقرباء محمد علي الأقربين ومن أعز المخلصين له من الأصدقاء . وقد كان حاكما عاما للشام ثم استغل ناظرا لديوان المالية بعد الجلاء . (راجع بيتن Paton ج ٢ ص ١١٢) .

(٢) هامون — كتابه السابق : ج ١ ص ٥١٤

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون السالفة الذكر . الخطاب الخامس بتاريخ القاهرة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٤١ ص ٦٨ من الكتاب .

فقد كان ١٤ كتابا بعد أن كانت في السنة السابقة لها (١٨٤١) ٢٦ كتابا . ولا شك في أن هذا الانخفاض السريع في الإنتاج الذي قل إلى النصف كان راجعا إلى نكبات سنة ١٨٤٠ ، فاذا أضفنا نكبات سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٣ أمكننا أن نكون صورة واضحة عن حال المطبعة ومقدار إنتاجها في ذلك العهد : أواخر عهد محمد علي .

على أن عندنا بعض النصوص الهامة التي تقوم مقام الإحصاء في إظهار حالة المطبعة ، وهذه النصوص هي بعض أوصاف معاصرة كتبت عن المطبعة في ذلك العهد الذي نتكلم عنه ، وهي تعطينا صورة واضحة صحيحة عن المطبعة في أواخر عهد محمد علي فمن ذلك وصف أعطاه المستر " بيتن Paton " كاتم السر الخاص لقنصل إنجلترا في مصر وهو " هودجس Hodges " حينئذ . ووصف هذا الكاتب هام لأن إقامته في مصر ووصفه لأحوالها كانت في الأزمة التي أعقبت الجلاء عن الشام أي من سنة ١٨٣٩ إلى آخر عهد محمد علي ، وقد نبه الرجل إلى أن كتابته كلها قائمة على ملاحظاته الشخصية فلم يصف شيئا لم يره رأى العين . قال الكاتب :

« لا يزال أدهم بك ناظرا لديوان المدارس . وديوانه في حالة مرضية إذا قيس بالمصانع ومؤسسات الباشا الأخرى التي ثبت فشلها سياسيا واقتصاديا . ومطبعة بولاق في نشاط متزايد والكتب المترجمة ككتاب منتسبكيو " نهوض الرومان واضمحلالهم " تعمل أبدا على تحطيم حماقات العرب وتدفعهم إلى التفكير^(١) » .

فاذا أهملنا حماقة الكاتب في قوله " حماقات العرب " يعني المصريين فان الوصف يظهرنا على أن المطبعة لم تمت ضمن ما مات من مشروعات الباشا في أواخر عهده بل بقيت تحيا حياة فيها نشاط وفيها إنتاج . ثم وصف آخر لسائح هو " أمبير Ampère " كتبه في سنة ١٨٤٧ أي في أشد أوقات الأزمة الداخلية يقول فيه :

« بالرغم مما أصاب مؤسسات القاهرة العلمية من الفشل فانا لا ينبغي أن نحرم محمد على نحر إنشائه لمؤسسة هامة تساعد على نشر التعليم في مصر — أعني المطبعة الشرقية — التي أنشأها في بولاق والتي تعمل باستقرار (١) » .

فهذا الوصف كسابقه يثبت أن المطبعة في ذلك العهد الأخير — عهد الاضمحلال — لا تزال تعمل وتنتج . إلا أن إطلاق الوصف كما ورد في كلام الكاتب الأول « نشاط متزايد » أو في كلام الثاني « تعمل باستقرار » لا يعطينا الصورة الواضحة التي نريدها بل قد يكون مضللا لنا . وعلى ذلك وجب أن نحدد هذا النشاط وتبين لونه ومداه . ولذلك وجب أن نضيف إلى الوصفين السابقين وصفا آخر أعطانا إياه الدكتور بيرون في أحد خطاباتاته للسيو مول قال الدكتور :

« قل إقبال الملتزمين على طبع الكتب بمطبعة بولاق بل انعدم هذا الأمر من مدة والحكومة نفسها لا تطبع من الكتب في هذه المدة الأخيرة إلا عددا قليلا . وهي تقصر اهتمامها في هذه الناحية على الكتب التي تستعمل في المدارس على وجه الخصوص وابتداء من هذا العهد الأخير لم يعد يطبع من أى كتاب إلا أقل من ألف نسخة نظرا لسوء حالة المدارس وقلة عدد ما بها من التلاميذ . وقد اقتضت مهمة مطبعة بولاق الآن على طبع هذه المطبوعات القليلة وما يلزم لمصالح الحكومة من السجلات (٢) » .

وهذا الوصف الدقيق يحدد لنا نوع نشاط المطبعة ومقداره ويعطينا صورة صحيحة عن حالة مطبعة بولاق في أواخر عهد محمد على فهي مفتوحة تعمل وتنتج إلا أن إنتاجها قل بنسبة ما قلت المدارس وقل عدد التلاميذ . وبطل طبع كتب الآداب وغيرها مما كان خارجا عن حاجة المدارس لأن هذا النوع كان من الطبيعي أن يعتبر من الكماليات في وقت اشتدت فيه الأزمة المالية واضطربت فيه الأحوال العامة . فأصبح عمل المطبعة

(١) Ampère-Voyage et Recherches en Egypte et en Nubie "Revue de deux Mondes".

Tome dix, 1847, p. 406.

(٢) "Lettre sur les écoles et l'Imprimerie du Pasha d'Egypte", Perron à Mohl, Kaire,

22 Oct. 1842, Jour. Asiat., Serie 4, Tome II, 1843, p. 18.

قاصرا على الكتب المدرسية بقدر ما كانت حالة المدارس محتاجة إليه ، أما كتب الآداب العربية أو التركية والفارسية فانقطع عهد طبعها بالمطبعة . وفي ذلك يقول الدكتور بيرون :

« إن طبع الكتب العربية والتركية والفارسية الأصلية في غاية الندرة والسبب في ذلك هو أنه يوجد الآن ثلاث مطابع في القسطنطينية . ونفقات الطبع هناك أقل بكثير منها في بولاق . وعلى ذلك كثرت مطبوعات القسطنطينية وقد كانت الكتب في أول الأمر ترسل من مصر إلى القسطنطينية لتباع هناك أما الآن فقد تغير اتجاه هذه التجارة فأصبحت الكتب ترسل من القسطنطينية إلى مصر (١) » .

وهذه العبارة تعطينا وجه اختلاف هام بين المطبعة في عهدي من عهودها ، في عهدها الذهبي من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ ، وفي العهد التالي له من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد على . فهي في الأول كثيرة النشاط متعددة نواحي الإنتاج تصدر فوق الكتب المدرسية المحلية كتباً أدبية أخرى تباع في القسطنطينية وغيرها من المدن كأزمير وسولونيك ، بينما هي في الثاني قاصرة النشاط واحدة الإنتاج لا تصدر إلا الكتب المدرسية الضرورية . أما الكماليات من كتب الأدب فقد انقطع صدورها . وترتب على ذلك أن تحوّل تيار تجارة هذه الكتب ، فبعد أن كانت في العهد الأول تصدر من مصر إلى القسطنطينية أصبحت في العهد الأخير تصدر من هذه إلى مصر .

تلك كانت حالة المطبعة في عهدها الثالث من عصر محمد على أعني في أواخر ذلك العصر من سنة ١٨٤٣ إلى أن تغرب شمس . وخلاصة وصف تلك الحالة هي أنها كانت نشيطة نشيطة منتجة منتجة ، ما في ذلك شك ، إلا أن هذا النشاط والإنتاج قد قلّ وتحدد عن العهد السابق له بما كان يلائم حالة مصر العامة في ذلك العهد الأخير وما صادفها فيه من محن .

ونحن يمكننا أن نقول إن المطبعة انفردت بين منشآت محمد على بمكانة خاصة بها لم تنلها أى من تلك المنشآت . فهي في العهد الذي كانت فيه كل مؤسسة أخرى معلقة بين الحياة والموت توشك أن تختصر بين آن وآخر كانت المطبعة حية تتمتع بحياة فيها إنتاج

(١) نفس الخطاب السابق للدكتور بيرون : المجلة الأسبوعية نفس العدد ، ص ٢٢ و ٢٣

وفيها نشاط وليس أدل على ذلك من إيراد بيان بعدد موظفيها وعملها في سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م وهي سنة متوسطة في العهد الذي نحن بصددده :

نوع الوظيفة أو العمل	عدد الموظفين والعمال	نوع الوظيفة أو العمل	عدد الموظفين والعمال
ناظر	١	رئيس مطبعة المصحف	١
معاون	١	موظفين	٤
ملاحظ	١	سباكين	٧
باشكاتب	١	مجلدين	٣٧
كتاب	٥	جدولجي	١
مصححين تركي	٢	فريز أحرف	١
مصححين عربي منهم باسم مصحح	٢	موظفي مطبعة الحجر	٤
جميع حروف فارسي	٣	جهادية (خفر)	٨
طبيع فارسي	٣	بربري	٥
جميع حروف عربي	٥	أنفار	٧
طباعين	٢٤	نجار	١
برادين وحكاكين	٣	سقا ماء	١
رسم	٣	لم يذكر له وظيفة	١
مخزنجي	٣	المجموع (١)	١٣٦
خطاط	١		

فهذا القدر الكبير من الموظفين والعمال يبين أن المطبعة كانت في العهد الأخير من عصر محمد علي قوية نشيطة وأن الأزمات المتلاحقة لم تؤثر فيها بالقدر الذي أثرت به في غيرها من المؤسسات والدور . ويبقى أن كل ما نالها هو أن إنتاجها قد قل واقتصر على

(١) عن جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) دفتر مخزن المعاشات : دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

نوع واحد من الكتب هو الكتب المدرسية ثم ما كان يلزم للحكومة من السجلات ومع ذلك فلم يكن هذا بالشئ القليل .

أما عن نظارها في ذلك العهد الأخير فقد وليها ناظران أولهما حسين افندي راتب الذي انتقل معها في العهد الذهبي السابق له والذي ولي نظارتها من سنة ١٢٥٦ (أى سنة ١٨٤٠) واستمر فيها الى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٤ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨) ثم وليها بعده على بك جودت من ٢٢ شوال سنة ١٢٦٥ (٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩) وظل ناظرا عليها إلى أواخر عهد سعيد باشا ٢٧ جمادى الآخر ١٢٧٧ (٨ يناير سنة ١٨٦١) (١)

إلا أنه يجب أن نفهم أن المطبعة مهما مر بها من المحن في بعض عصورها ، ومهما أصابها من فتور الحياة وقلة الإنتاج وضعف النشاط ، فإنها كانت خيرا بكثير من غيرها من مطابع الشرق . ونكاد نكون على يقين بأنها كانت خيرا من كثير من مطابع الغرب أيضا ولنضرب لذلك مثلا بموازنة بين مطبعة بولاق ومطبعة الآستانة التي سبقتها بقرن من الزمان :

السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة	السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة
١٨٢٢	١	٤	١٨٢٧	٦	٤
١٨٢٣	٣	—	١٨٢٨	١٠	٧
١٨٢٤	٦	٣	١٨٢٩	١	٥
١٨٢٥	٩	٣	١٨٣٠	٧	٣
١٨٢٦	١٢	—	المجموع	٥٥	٢٩

وإنما اخترنا هذه السنوات لأن عندنا إحصاء مؤكداً بمطبوعات المطبعتين خلالها وواضح من هذه الموازنة أن إنتاج مطبعة بولاق يكاد يباغ ضعف إنتاج مطبعة الآستانة

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في السنين ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ هـ (١٨٤٤ — ١٨٤٩ م) دفاتر رقم ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ و ٤٤٤ و ١٣٥٦٨ — ٦٩ و ١٣٥٨٩ — ٩٠ و ١٣٦٢٢ و ٢٥ و ١٣٦٥١ مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية

في كل السنين التي تضمنها الإحصاء . ولا يقل إنتاجها إلا في سنتي ١٨٢٢ و ١٨٢٩ وقد كانت الأولى فاتحة العمل بها ، ونقلت المطبعة في الثانية فتمطلت بسبب هذا النقل .

فإذا علمنا أيضا أن عدد مطبوعات بولاق في ١٩ سنة من ابتداء العمل بها (من ١٨٢٢ الى ١٨٤١) يبلغ ٢٤٧ كتابا ، وأن عدد مطبوعات الآستانة في ١٠٣ سنة من إنشائها (من ١٧٢٨ الى ١٨٣٠) يبلغ ٩٤ كتابا فقط . وأن مطبعة الآستانة سابقة لمطبعة بولاق بقرن من الزمان . إذا علمنا كل هذا عرفنا مقدار ما صادف مطبعة بولاق المصرية من نجاح وازدهار .

نظام الموظفين بالمطبعة

مر بنا أنواع الموظفين والعمل الذين كانوا يعملون بالمطبعة . ولقد كان هؤلاء الموظفون والعمل على نوعين : موظفون وعمال يعملون نظير مرتبات شهرية ، وآخرون يعملون بالمقاولة . جاء في الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٩٨ ما يأتي :

«رجلان من دار الطباعة أحدهما اسمه محمد شاهين والآخر يسمى حسين خطاب قديما رقيما لمجلس الجهادية مضمونه أنهما كان يطبعان الكتب بالمقاولة في مطبعة بولاق وحيث إنه الآن يطبع كتاب القاموس ولا يكتفيان بالمقاولة استدعيا بأن ترتب لهما شهرية مثل شهرية المشايخ الذين أخذوا من القصر العيني وأرسلوا إلى المطبعة المذكورة . فاستعلم من عبد الكريم افندي الناظر عن أمرهما فقال نعم إنهما كانا مستخدمين في طبع الكتب بالمقاولة وإنه الآن تعلقت إرادتنا وأريدنا أن ننعم بطبع القاموس وإن صحفه أكبر من صحف سائر الكتب ولا تطبع بالمقاولة ويلزم أن ترتب لهما شهرية . فقال أهل المجلس حيث إن الأمر كما ذكر كان ترتب شهرية لهما إلى أن يتم طبع الكتاب المذكور لازما ولزم أن يحرق إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى الناظر الموصى إليه بأن يرتب لكل منهما مائة وعشرين قرشا من ابتداء المحرم الحرام (١) » .

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٣٩٨ ، الصادر في ٢٩ المحرم سنة ١٢٤٨ (٢٨ يونيو سنة ١٨٣٢) ص ٤٢

فيؤخذ من هذا الخبر ما يأتي :

١ - وجود موظفين وعمال كانوا يعملون بالمقاولة أي على قدر ما ينتجون وليس لهم مرتبات مربوطة ، وعلى ذلك فهم لا يعتبرون من موظفي المطبعة الدائمين .

٢ - إن المقاولة كانت على أساس فئة معلومة للصفحة لا تتغير بحسب حجمها ولذلك لما كبرت الصفحات نظم محمد شاهين وحسين خطاب .

٣ - إن أصحاب المرتبات الشهرية كانوا ممتازين ولذلك فضل الموظفان السابقان أن يعاملا بالمرتب الشهري حتى ولو بلغ مائة وعشرين قرشا فقط وهو المرتب الذي ربطه لهما الأمر السابق .

ويظهر أن نظام المقاولة كان موجودا في جميع الأعمال بالمطبعة كاعداد الورق والتجليد وغير ذلك . ورد في العدد ٤٢٦ من الوقائع المصرية :

« الموظفون الذين في مطبعة بولاق قدّموا عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أنهم يعطون على توضيب كل ألف صحيفة من الكاغد (١) مائة نصف فضة وأنه بسبب كثرة الأشغال طلبوا أن يزداد لهم في أجرتهم فسئل عن كيفية ذلك عبد الكريم افندي ناظر المطبعة فأجاب بأن أشغال الجدول تراكت وزاد العمل على المرقومين وأنه يلزم أن يضم شيء إلى أجرتهم فقال أهل المجلس إنه قد علم أن المذكورين يعطون على كل ألف صحيفة مائة نصف فضة وتبين أن شغلهم الآن زاد على ما كان أولا فينبغي أن يحرق إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى عبد الكريم افندي الموصى إليه بأن يزداد لهم من تاريخ هذه الخلاصة عشرين نصف فضة ويشترط عليهم أن يجتهدوا في خدمتهم ولا يتركوا شغل يوم لما بعده (٢) » .

(١) « الكاغد » : الورق .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٢٦ ، الصادر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ (٢٧ سبتمبر ١٨٣٢)

ورد في العدد رقم ٤٤٣ من الوقائع :

« رجل اسمه جمعه من مجلدى دار الطباعة قدم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن الشيخ محمد الهراوى جاء بمائة وخمسين كتابا من كتب التشرىح ليجلدها وأنه جلدها وإلى الآن لم يعط أجرتها واستدعى بأن تصرف له من المحل الذى يكون صرفها منه فستل عن هذه الكيفية كل من ناظر مطبعة بولاق وناظر اسبيطالية أبى زعل والشيخ الهراوى فأجابوا بأن إنهم هذا المجلد قرين صحة، وأن الكتب التى جلدها وزعت على تلاميذ الحكام الذين بالسفن والآليات وأن جملة مقدار أجرتها اثنان وخمسون قرشا وعشرون نصف فضه وأن صرفها من الاوازم فقال أهل المجلس بلزوم صرفها من المطبعة^(١) » .

وأمثال هذه الحالات كثير يبين أن نظام العمل على أساس المقاوله كان معمولا به وأن الأجرة المحددة كانت قليلة وكانت دائما موضع تعظم أولا اقلتها وثانيا لعدم انتظام أدائها للموظفين نظرا لأنها لم يكن لها ضمان المرتبات .

أما موظفو المطبعة وعمالها فقد كانوا دائما يؤخذون من طلبة الأزهر ، إذ كان يشترط فيهم جميعا إجادة القراءة والكتابة . أما المصححون فقد كانوا ممن تقدموا في الدراسة ومنهم من كانوا من كبار أدباء ذلك العصر ، أما عمال صف الحروف ومن في مرتبتهم فقد كانوا من الطلبة . ولقد ظهر في النهاية أن الطلبة القادمين من الأزهر لا يجيدون القراءة والكتابة وأنهم لا يصلحون حتى لتمييز الحروف فقتر أن يؤخذ هؤلاء من مدرسة قصر العيني التجهيزية .

ورد في العدد رقم ٣٧٣ من الوقائع المصرية أن «دار الطباعة محتاجة من أجل الملازم إلى عشرين رجلا قارئين كاتبين واستقر رأى على أن يرسلوا إليها من طرف حضرة شيخ الجامع الأزهر ... ورؤى أن يرسلهم الشيخ إلى مدرسة قصر العيني ومن هناك يرسلوا إلى المطبعة^(٢) » . وبعد خمسة عشر يوما من صدور هذا القرار لم يرسل شيخ الأزهر

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٤٣ الصادر في ٢١ جادى الأول سنة ١٢٤٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٣ الصادر في ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (١٨ أبريل سنة ١٨٣٢)

الرجال المطلوبين من تلاميذه ولعله وجد صعوبة في أن يجد عشرين طالبا يحسنون القراءة والكتابة ليرسلهم فقتر «استعجال شيخ الأزهر في إرسال العشرين غلاما وتقرر بأن من يرسلون من الأزهر لا يصلحون وعلى ذلك تقتر إرسالهم من تلاميذ مدرسة قصر العيني وكتب إلى أيوب افندى ناظر قصر العيني بذلك على أن يلحق العشرين الذين يرسلهم شيخ الأزهر بدلم بالمدرسة إلى أن يتعلموا^(١) » .

ويظهر أن مدرسة قصر العيني لم تستطع توفير هؤلاء العشرين من طلبتها نظرا لكثرة ما كان مطلوبا منها للدارس الخصوصية المتلفة فقتر أن «يكتب إلى ناظر قصر العيني بأن يختار من ذكر (العشرين غلاما) من أصحاب العلل الباقيين لديه من التفطيش السابق بشرط كونهم ماهرين في القراءة والكتابة صالحين لذلك ما أمكن ويرسلهم إلى مطبعة بولاق^(٢) » .

ولقد شارك موظفو المطبعة وعمالها غيرهم في بعض الامتيازات فكانوا معفيين من ضريبة الفردة فقد قتر في المجلس العالى «أن يطلب من مأمور أشغال المروسة عدم مطالبة الأنفار المستخدمين في دار الطباعة بمال الفردة حيث إن بعضهم من الجاوريين وبعضهم من مدرسة قصر العيني ومن الجهادية وإن منسوبين الجهات المذكورة غير مكفين بأداء مال الفردة^(٣) » .

وكما كان لهم مثل هذه الامتيازات فقد كانوا يحاسبون حسابا عسيرا على كل إهمال حتى لقد «أجرى اللازم» مع بعضهم لأنه تأخر في تبليغ الديوان عن عجز ظهر بعهدته وإن كان قد ثبت براءته من الاختلاس . وكانوا يطالبون بدفع ثمن كل ما ينقص مما

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٨ الصادر في سلخ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (أول مايو سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٣٥ الصادر في ٥ جادى الأول سنة ١٢٤٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٣) دفتارد ديوان خديوى — تركى ، دفترقم ٧٦٦ ، وثيقة رقم ١٧٦ ، ص ٧٥ ، من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى في ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥ (١٨ مارس سنة ١٨٣٠) ، محفوظات عابدين .

في عهدتهم بسبب تقصيرهم أو قلة ذمتهم . كتب ديوان المدارس إلى ناظر المطبعة يقول :

« فهمنا ما أوضحه عبد الرحمن أفندي رئيس مطبعة المصحف الشريف سابق وتظلمه من دفع مبلغ السبعماية غرش وكسور العجز وما توضح بشرحكم المسطر باطنه المؤرخ غاية صفر سنة ٦١ ووروده في ٣ الحاضر . والحال في كون المبلغ المذكور عجز الأشياء التي كانت عهدته وكان واجبا عليه المحافظة عليها فلم ضرورة تحصيل المبلغ منه وسداده في متأخرات المطبعة ولأجل الإفادة لزم شرح هذا (١) » .

وكانت حكومة محمد علي لا تضمن على عمال المطبعة وموظفيها بالدواب التي يركبونها ليذهبوا من منازلهم إلى المطبعة أو يعودوا منها وكانت تصرف لهم غذاء الدواب من طرف الميرى :

« رجل مستخدم بمطبعة بولاق اسمه إبراهيم البغدادي قدم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن بيته في سوق السلاح وأن مشيه على رجله كل يوم ذهابا وإيابا فيه مشقة عليه واستدعى بأن يعطى دابة بعليقتها من جانب الميرى ليؤدي خدمته المأمورها على الوجه اللائق فقال أهل المجلس ينبغي أن يحظر إعلام من حضرة بك أفندي الناظر إلى ناظر السواق بأن يعطى الرجل المرقوم دابة من جانب الميرى ليحسن رؤية أشغاله في وقتها وإعلام إلى أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما بأن يعطيه عليق الدابة المذكورة (٢) » .

وكانت هذه الدواب تعاد إلى الحكومة عند ترك خدمة المطبعة ، ومن غريب ما حدث في هذا الباب أن ديوان المواشي تنبه إلى أن عبد الكريم أفندي ناظر مطبعة بولاق كان قد تسلم حمارا ولم يرده عندما ترك نظارة المطبعة في سنة ١٨٣٣ وكان

(١) صادر القروع بديوان المدارس ؛ دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠٤٥ ؛ وثيقة رقم ٤٥٦ ؛ إلى دار الطباعة في ٧ ربيع أول سنة ١٢٦١ (١٦ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٦ — الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

لغبه ديوان المواشي إلى ذلك في سنة ١٨٤٥ أى بعد اثنتي عشرة سنة من ترك الرجل خدمة الحكومة ، فأخذ يبحث عنه وصدر خطاب من ديوان المدارس إلى المطبعة جاء فيه :

« من بعد اطلاعكم على هذا الجواب الوارد من ناظر المواشي المؤرخ في ٢٢ ربيع الأول سنة ٦١ تفيدوا عن عبد الكريم أفندي ناظر المطبعة سابق مقيم بأى جهها . وإذا كان توفاه له أولاد مقيمين بأى جهها وهل له أقارب أو لا لأجل بورود الإفادة منكم يتحرر لديوان المواشي (١) » .

وانتهى عصر محمد علي باشا وكانت المطبعة قد قاومت المحن التي اختفى أمامها معظم منشآته الصناعية وغير الصناعية . فتسللها خلفاؤه ضمن ما تسلموه من تراث جدهم ، وفي الفصل القادم نرى ماذا جرى لهذه المؤسسة العظيمة على يدهؤلاء الخلفاء .

(١) صادر القروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٥٣٥ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٤ أبريل سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

وبعد البحث والتحري ظهر أن عبد الكريم أفندي كان قد اشتغل بصناعة الساعات بعد ترك المطبعة وأنه يدير محلا لهذه الصناعة في سيدنا الحسين وقد كتب بذلك لديوان المدارس .

الفصل التاسع

« مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة »

مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق

فتور النشاط بالمطبعة

تولى عباس الأول ولاية مصر وكان لا يزال كثير من منشآت جدّه ومؤسساته موجودة تؤدّي وظيفتها في الحياة المصرية . وكان عباس قد رأى بعينى رأسه مشروعات جدّه وما آل إليه أكثرها ، وحارب عباس بجانب إبراهيم في الشام ورأى كل ما انطوت عليه تلك الحملة ، ثم رأى فشلها في النهاية وما ترتب على فشلها من ارتطام سياسة محمد على كلها . فأخذ يقيس كل شيء بعيارته المشهورة « ينفع أو لا ينفع » . وقد دخلت معظم المشروعات في طائفة ما لا ينفع لا شيء إلا لأنها كانت تحتاج إلى إنفاق المال . وقد ترتب على ذلك أن سرح الجيش وأغلق ما بقى من المصانع وألغى جميع المدارس ولم يبق إلا مدرسة واحدة سمّاها « الأورطة المفروزة » وكانت مدرسة عسكرية وجعلها بالخانقاه (١) .

إلا أن مطبعة بولاق شذت عن كل ما سبق من الدور والمؤسسات فإنها بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس من غير انقطاع . ودفاتر موظفيها في عهده المحفوظة بدار المحفوظات المصرية (٢) تثبت أن نشاطها لم ينقطع طوال ذلك العهد . وقد طبع فيها

(١) الخطط التوفيقية لعل باشا مبارك : ج ١٤ ص ١٢٦ ، في كلامه عن بلدة « القنيات » .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن السنوات من ١٢٦٥ — ١٢٧٠ (١٨٤٩ — ١٨٥٤ م) .

مخزن المعاشات . دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

في عهده بعض الكتب القيمة منها مقامات الحريري والمستطرف وقد طبعهما الشيخ التونسي على نفقته في مطبعة بولاق . ثم خطط المقرئ في جزئين وحاشية القسطلاني في الحديث (١) . ولا شك في أن هذه الكتب الأربعة من أقوم وأهم الكتب التي أصدرتها المطبعة في مختلف عصورها (انظر شكل ١١) .

على أنه يجب ألا نطلق صفتي العمل والنشاط على المطبعة في عهد عباس الأول ، بل يجب أن نقيدها بما كان سائدا في العصر كله من بطء ونكوص . يجب أن نعرف أنهما عمل ونشاط يناسبان عهد عباس الذي لم يكن إلا فترة تريث بعد القفزة التي حدثت في الحياة المصرية على يد جدّه . ولذلك كان نشاط المطبعة مقصورا على ما تحتاجه المدارس القليلة جدا التي بقيت ، ثم على ما كانت مصالح الحكومة في حاجة إليه من السجلات والدفاتر والطوابع ، أما كتب الأدب وما شاكلها فبالأحرى أن لا تجد مجالا في عهد عباس بعد أن لم تجد هذا المجال في أواخر عهد محمد على . ولذا كان أكثر ما طبع منها على نفقة ملتزمين مثل مقامات الحريري والمستطرف وخطط المقرئ وحاشية القسطلاني ، وأقائها على نفقة الحكومة .

وليس أدل على قلة عناية عباس بمطبعة بولاق من أنها بقيت بغير ناظر مائة السنة الأولى من حكمه بالرغم من إلحاح مدير المدارس عليه في أمر تعيين ناظر . فقد توفي حسين راتب آخر ناظر مطبعة بولاق في عصر محمد على في أواخر أغسطس سنة ١٨٤٨ أي قبل تولية عباس بثلاثة أشهر ، فلما استقر الأمر له كتب إليه مدير المدارس يقول :

« بما إن حسين افندى ناظر المطبعة توفي في العام الماضي فقد أصبحت إدارة شئونها مفوضة إلى وكيل . ولكنكم لما كانت محتاجة إلى ناظر خبير بالأمر يكون مسئولا عن خيرها وشرها ، وكان ساعى افندى المستخدم بالمطبعة منذ أمد بعيد حائزا رتبة الصاغة قول أغا بفضل خبرته ونشاطه فيتمس مدير المدارس تعيينه ناظرا للمطبعة برتبة البكاشى (٢) .

(١) Yacoub Artin (Et), Lettres du Dr. Perron à M. Mohl. XIème Lettre, Alexandrie

19 Janvier, 1854, pp. 107-108.

(٢) دفتر رقم ٤٦٥ مئة تركى ، ص ٤٥ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، من مدير المدارس إلى المعية السنية في ٥ صفر

سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨) ، محفوظات عابدين .

ولكن عباسا لم يجب مدير المدارس إلى ما طالب إذ الحق بهذه الوثيقة في الدفتر شرح رقم ١ جاء فيه : « قد رؤى تأجيل هذه المسألة حتى يشرف مولانا عائدا » . ولما عاد عباس فصل في الموضوع بأن فصل ساعى أفندى من الخدمة مع أنه كان من أكفأ رجال المطبعة في عصر جآه ، وكتب على الوثيقة شرح آخر رقم ٢ جاء فيه : « ليس لهذه الإفادة جواب إذ فصل الأفندى المشار إليه (١) » .

وبعد ذلك بما يزيد على اثني عشر شهرا عين على جودت ناظرا لمطبعة بولاق في ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩ (٢) وبقي متوليا نظارتها بقية عهد عباس وصدرنا من عهد سعيد .

وبدأ عهد سعيد، وكان سعيد على عكس عباس مستنيرا إلا أن سياسته نحو العلم والمعرفة لم تكن تختلف كثيرا عن سياسة سلفه ، فهو مثله لا يرى لنشر المعرفة ضرورة ، إذ كان نشرها بين الناس يجعل حكمهم أمرا عسيرا . ومع ذلك فقد كان له هوى في الجيش لزعمه أنه على علم بفن الحرب .

ولهذا السبب سارت المطبعة في أوائل عهد سعيد كما كانت تسير في عهد عباس — تعمل في نشاط محدود قاصر لا يعدو سجلات الحكومة وبعض الكتب القليلة التي كانت تلزم للمدارس القليلة الباقية ، مضافا إلى ذلك بعض تعليمات الجيش وكتب الفن الحربي ، أما الكتب العلمية فلم تكن تطبع على نفقة الحكومة ، فما كان يطبع منها إلا ما كان طبعه على نفقة ملتزم . مثال ذلك كتاب « إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم » تفسير الإمام أبي السعود محمد بن العادى وكان طبعه في سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨ م) وهو كتاب ضخم يقع في جزئين أولهما يحتوى على ٧٩٨ صحيفة والثاني على ٦٩٨ صحيفة ، وقد طبع على نفقة كل من الحاج عبد الرحمن حافظ واسماعيل أفندى حتى ، ومثل « كتاب الفتاوى الهندية وهو ستة أجزاء وطبع في سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩ م) على نفقة أحمد بك نظمى كنجى الوالى .

(١) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركى ، ص ٤٥ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، من مدير المدارس إلى المعية السنية في ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨) ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق ، دفتر سنة ١٢٦٥ هـ ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

مشروع على بك جودت لتنظيم المطبعة

وفي ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ قزر سعيد باشا أن يطبع في مطبعة بولاق بعض الكتب على نفقة الحكومة وأرسلت المعية إلى على بك جودت ناظر المطبعة تقول بأنه « سترسل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين كتابا (١) » . وجاء في خطاب المعية إلى الناظر « ان الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذى تحتاج إليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم ... من حيث أن مطلوب الجنب العالى المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام (٢) » .

وقد اتهم على بك جودت هذه الفرصة ووضع تقريرا ضافيا اقترح فيه تنظيم المطبعة على أسس جديدة . ويبدو من تقريره أن المطبعة كانت حينئذ في حالة سيئة جدا إذ كانت آلاتها محطمة لا تصلح للعمل ، وحروفها مكسورة لا تصلح للطبع ، وعمالها في حالة من الغبن تمنعهم من أى إنتاج . كما يؤخذ من التقرير أن النظم التي كانت تدير عليها المطبعة كانت عتيقة لم يدخل عليها أى تعديل منذ ثلاثين أو أربعين سنة ، أى أنها كانت نفس النظم التي بدأت بها المطبعة في عصر محمد على . وقد استغرق وضع هذا التنظيم وكتابة التقرير شهرا تقريبا فقد تسلم الناظر خطاب المعية في ٢٠ أغسطس وأرسل التقرير في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ .

تناول التقرير آلات الطبع فبين أن ما كان موجودا منها ينقسم قسمين ، قسم قليل العدد من آلات الطبع كان قد جلب من أوربا قبل ذلك بمدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة ، وهى من غير شك الآلات الخمس التي كانت قد اشترت من أوربا في سنة ١٨٣٠ (٣)

(١) من على بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ م) .
محفوظة رقم ٢٦ معية تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب ، ص ٤ .

وقد وصفها التقرير بأنها « قد عتقت وتكسرت وخربت ومع أنه صار ترميمها في معمل العمليات فإنها لا تصلح للاستعمال بل هي باقية على حالتها الأولى^(١) ». وقسم آخر قليل العدد أيضا كان قد صنع في مصر ، ولم يذكر التقرير تاريخ صنعه ولكن يغلب على الظن أن ذلك كان في أواخر عهد محمد علي وقد وصف التقرير هذا النوع بأنه « تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله^(٢) ». واقترح التقرير شراء خمس آلات جديدة من أوروبا : ثلاث آلات « لورق جاير » وألثين اثنتين « للورق التخين^(٣) » .

وتكلم التقرير عن حروف الطبع فقال إن العادة جرت بإعادة سبك الحروف كل أربع سنوات أو خمس سنوات ، وأن الحروف التي كانت موجودة تبلغ عشرة صناديق « وهي الآن عتيقة ورثة جدا » . وقد مضى عليها المدة المقررة لاستعمالها وفات أوان تجديدها . واقترح الناظر في تقريره أن يسبك اثنا عشر صندوقا من الحروف على أن يكون « سبك وصوغ حروف تلك الصناديق في المطبعة وفقا للعادة القديمة^(٤) » .

وتناول التقرير موظفي المطبعة وعمالها من حيث العدد ومن حيث المرتبات والأجور فبين أنهم قليلون لا يمكن أن يفوا بحاجة العمل واقترح زيادة ما كانوا يتقاضونه من المرتبات والأجور . إذ « أن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ما هيأهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لا سيما أن بعضا منهم ماهيته مائة وخمسون وبعضا منهم ماهيته مائة وستون قرشا ومساكنهم في مصر وامباية فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم^(٥) » . ولذا اقترح الناظر « غلاوة مقدار جزئي من العواطف العالية على الأجور التي يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطراب بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة . فإن كان يوافق ذلك الضم رأى

(١) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » رفعه على بك جودت إلى المعية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ هـ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠) محفظة رقم ٢٧ معية تركي ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) نفس الوثيقة (انظر شكل ١٢) .

(٥) خطاب على بك جودت إلى المعية بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، المتقدم الذكر .

عدالة حضرة ولي النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعيا لحصول الرواج والمحسنيات المرغوب فيها وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعدا بالحسن التام واكتسابها مزيد الانتظام على الدوام^(١) » .

وبدأ التقرير في تفصيل ما أجمل بطائفة المصححين^(٢) ، فذكر أنه كان في المطبعة فوجان أو فرقان من المصححين يشتملان على خمسة من المصححين ، على رأس الفوج الأول الشيخ محمد قطرة ويعاونه الشيخ محمد حسن العدوى ، وعلى رأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويعاونه الشيخ أحمد المرصفي ، ثم الشيخ محمد نصر ولم يبين التقرير إلى أي الفوجين كان ينتمي . وقد اقترح التقرير تأليف ثلاثة أفواج من المصححين ، ويرأس الفوج الأول الشيخ محمد قطرة ويرفع مرتبه من سبعة جنيهاً ونصف إلى عشرة جنيهاً وتكون له رئاسة المصححين جميعا من الأفواج الثلاثة ، ويعاونه في الفوج الأول الشيخ محمد حسن العدوى بوظيفة مصصح ثان ويرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهاً ، والشيخ أحمد العدوى بوظيفة مساعد وهو « مستجد » بمرتبة قدره جنيهاً ونصف . ويرأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويرفع مرتبه من ثلاثة جنيهاً إلى ستة جنيهاً ويعاونه الشيخ محمد نصر المصحح الثاني ويرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهاً ، والشيخ محمد عياط المساعد وهو مستجد بمرتبة جنيهاً ونصف . ويرأس الفوج الثالث الشيخ أحمد المرصفي ويرفع مرتبه من ثلاثة جنيهاً إلى ستة جنيهاً ، ويعاونه الشيخ محمد الشحات المصحح الثاني والشيخ اسماعيل عبد الله المساعد « وكلاهما مستجدان » الأول بمرتبة ثلاثة جنيهاً والثاني بمرتبة جنيهاً ونصف^(٣) .

(١) خطاب على بك جودت إلى المعية بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ المتقدم الذكر .

(٢) لم يكن ما جاء في التقرير خاصا بالمصححين واحداً لدى ناظر المالية الذي أحيل التقرير عليه ليبدى رأيه فيه ، ولذا اضطر على بك جودت إلى أن يرسل « كشفاً آخر » يوضح فيه هذه المسألة . ونحن لم نعثر على هذا البيان الآخر ولكننا عرفنا ما جاء به من ملاحظات ناظر المالية على تقرير ناظر المطبعة وهذه الوثيقة سنأتي الإشارة إليها بعد قليل .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ هـ (٤ مارس سنة ١٨٦١ م) نمرة ٣٦ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركي ، وثيقة رقم ١٨٨ محفوظات عابدين .

ثم تكلم التقرير عن طبقة الرسامين الذين يحفرون رسوم الكتب على الحجر . وتبعها ما جاء في التقرير كالتابعة بالمطبعة ثلاثة رسامين ، « اثنان منهم ما أمكنهما أن يتفوقا في صناعة الرسم على الحجر وقد رفقنا من العمل في الترتيب الذي عمل في المرة السابقة » .
والثالث لا يستطيع أن يقوم بمفرده برسم أشكال كتب القوانين العسكرية ورسومها على الحجر .
وقد جاء في التقرير « أن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى »
ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر . واقترح التقرير تعيين أمين افندي الذي كان يعمل مع محمود بك الفلكي إذ « له مقدرة زائدة في صناعة الرسم على الحجر فهو صالح جدا لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر ^(١) » .

وتعرض التقرير بعد ذلك لتسعة من موظفي المطبعة بالإضافة إلى المصححين ودافع بحماسة عن رفع مرتباتهم إذ أن « كل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هي على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهائلة لليرى ، وأيضا فان أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات في المطابع البرانية يشغلون بأكثر من هذه الأجرة ... ومراحم الجتاب العالي العلية مبذولة للساواة ... وهؤلاء الأشخاص على كل حال لا يثقون لنيل المراحم والمكازم العالية وفائقون على أقرانهم في العمل^(٢) » .

واقترح الناظر في تقريره رفع مرتباتهم . وقد بلغ مجموع ما اقترحه من الإضافات على مرتباتهم ومرتبات أربعة من المصححين خمسة عشر جنيا وواحد وأربعين قرشا وخمسا وعشرين بارة في الشهر . وقد كان من بينهم حسين افندي حسنى مساعد المصحح التركي ومقابل الوقائع وكان مرتبه ٥٩١ قرشا و ٢٠ بارة واقترح رفعه الى ٧٥٠ قرشا^(٣) ، وكان هذا بعد أن قضى حسين حسنى في المطبعة عشر سنوات ، وقد تولى نظارة المطبعة مرتين فيما بعد وتركها نهائيا في سنة ١٨٨٦ م وقد منح لقب الباشوية وبلغ مرتبه ستين جنيا^(٤) .

(١) «ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق» رفعه على بك جودت الى اللجنة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ هـ سقت الإشارة اليه .

(٢) قسم الوثيقة .

(۲) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

(٤) انظر حريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٦، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة.

وتكلم التقرير عن أجور الطبع وبدأ بأجور طبع الكتب . وقد كان النظام الموجود حينئذ وفئات الأجور هي نفس ما كان متبعاً في عهد محمد علي (١) . وقد كانت أجرة طبع الكتب الحكومية أقل بكثير من أجرة طبع كتب الملتزمين . وهي في الحالتين كما يلي :

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الملتزمين^(٢)

قرش	بارة		
٤٥	—	...	ألف ورقة لأربعمئة نسخة
٣٢	٢٠	...	ألف ورقة لخمسمئة نسخة
٣٢	—	...	ألف ورقة لستمئة نسخة
٢٥	—	...	ألف ورقة لثامئة أو ألف أو أكثر من النسخ

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الحكومة^(٣)

[illegible]

وقد ورد في التقرير تعليقا على قلة أجور طبع كتب الحكومة أن « هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم (أى العمل) نوعا ما . ومن حيث أنهم شكوا من ذلك عدة مرات فانه يلزم ضم شئ الى أجورهم الميرية حتى لا يمتدوا أعينهم الى الأشغال خارج المطبعة » . واقترح التقرير توحيد الأجور في الحالات (٤) .

(١) ذكرنا في الفصل الثامن أن نظام المقاطعة كان متبعاً في المطبعة في عهد محمد علي وإن كما لم نعلم في وثائق ذلك العهد على وصفه أو تحديد أجوره . وهذه الوثيقة تفسر هذا النظام كما كان موجوداً في عصر محمد علي .

(٢) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » على بك جودت ، التي سبقت الإشارة إليه . وهناك شيء من الغموض في فئات الأجور الواردة في هذا الجدول إذ من غير المفهوم أن يكون طبع خمسمائة نسخة من كتاب أقل أجرا من طبع أربع مائة نسخة ، وطبع ألف نسخة منه أقل أجرا من طبع ستمائة نسخة . ولعل المقصود أن يزداد ٣٢ قرشا على أجر طبع الأربع مائة نسخة وهو ٤ قرشا إذا زاد عدد النسخ مائة فأصبحت خمسمائة وهكذا في بقية الحالات .

(٣) نفس الوثيقة السابقة ، ولم يذ كر عدد النسخ المقابلة لكل فئة من الآخرين في هذه الحالة .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

ثم تناول التقرير أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد وكلها تطبع لحساب الحكومة ، وهي كما يلي :

أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد

بارة	قروش
دقتر مكون من ألف ورقة ٣٠	٨
سركي مكون من ألف ورقة ١٥	٤
ألف ورقة من الأوراد ٢	٢

ثم ذكر الناظر في تقريره أن هذه الأجور قليلة جدا وقد مضى على تحديدها أكثر من خمس وعشرين سنة أى من عهد محمد على أيضا ، واقترح إضافة « بضعة قروش » عليها نظرا لشكوى العمال من عدم مناسبتها (١) .

أما عن نظام محاسبة من يجمعون الحروف فإن التقرير أوضح أن جماعى الحروف كان يطبق عليهم نظام المقاوله أيضا فيعطون الأجر على قدر الصفحات التى يجمعونها . ولكنهم لم يكونوا يجمعون الحروف بأيديهم بل يجمعها تلاميذ ويقتصر عملهم هم على الضبط والإصلاح . ولم يكن لهؤلاء التلاميذ أجر من المطبعة بل أن كل جامع حروف يقدر أجر التلاميذ الذين يعملون معه ويعطيهم أجرهم مما أخذ من مقدار المقاوله . وذكر في التقرير أن أمر تقدير أجور التلاميذ متروك للأسطوات « فبعضهم يعطى التلاميذ ثلث المقاوله وبعضهم يعطيهم الربع وبعضهم يعطيهم من غير حساب . وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون ويصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذلك المقدار المذكور بسبب أن الأسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم (٢) » . ولذلك فإن « بعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى وبعضهم يتركون الصنعة بالكلية (٣) » . أما الصديان الذين تعينهم إدارة المطبعة ليتعلموا صناعة الطباعة فإنهم « يصيرون في مائة التعلم بلا مرتب من

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

الميرى وبلا أجر من الأسطوات (١) » . وقد اقترح الناظر في التقرير أن يعين اثني عشر تلميذا ستة منهم من أذكاء تلاميذ المدرسة الحربية الذين يقرأون ويكتبون وستة منهم ممن سبق تعيينهم في المطبعة من قبل . واقترح أن يصرف لتلاميذ المدرسة الحربية ما كان يصرف لهم في مدرستهم من « الكسوة والأكل » وأن يصرف للآخرين مثل ذلك تماما على أن يضاف ذلك على « الروك العمومى » أى على نفقات المطبعة التى توزع على ملترمى طبع الكتب (٢) . فإذا تعلموا وأصبحوا من أصحاب المرتبات حسبت مرتباتهم على الميرى إن استخدموا في طبع أشغالهم أما اذا كانت مطبوعات الحكومة من القلة بحيث لا تتسع لهم حسب جزء من مرتباتهم على الميرى وحسب الجزء الباقي على الروك العمومى أى على الملترمين . وقد كان على بك جودت عادلا مع هؤلاء التلاميذ فهو لم يشأ أن يربط مرتبات ثابتة لهم ثم يستخدمهم كما يشاء في نظير هذه المرتبات بل أضاف إلى اقتراحه أن يحسب انتاجهم بعد فترة من الزمن ويقومه على أساس ما يربحه الأسطوات القدامى من عملهم في المطبعة بالمقاوله ، فان زادت قيمة هذا الإنتاج على مرتباتهم أعطوا مقدار الزيادة . وبذلك تكون مرتباتهم وفقا للأشغال التى اشتغلوها فكأن الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر ، والأمر منوط بذات ولى النعم ذات محاسن السمات (٣) » .

واقترح الناظر في تقريره أيضا أن يلحق بالمطبعة عدد من الرجال ليتعلموا صناعة الطبع . أما ضرورة ذلك فهى « أن الطابعين في المطبعة كانوا أخذوا في الأصل من قصر العيني فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة (٤) » واشترط أن من يختارون لتعلم هذه الصناعة « يكونون من الرجال الأشداء الأقوياء » . واقترح التقرير أن يكون عدد هؤلاء ثمانية رجال وأن يكونوا ممن « أخرجوا من السلك العسكرى واستخدموا في قصر العيني في التمرىض وما أشبهه من الخدم » . وأن يعطى لهم من المطبعة مرتبات شهرية مساوية لما كانوا يتقاضونه في القصر . فاذا تعلموا صناعة الطبع قُوم

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) راجع نظام الطبع على نفقة الملترمين في الفصل السابع .

(٣) نفس الوثيقة المتقدمة .

(٤) نفس الوثيقة .

إنتاجهم على أساس نظام المقاوله فان زاد على مرتباتهم الشهرية صرفت لهم الزيادة . أما مرتباتهم في أثناء مدة التعليم فتحسب على الروك العمومي أى على الميرى والمترمين بنسبة العمل الجارى في المطبعة حينئذ . وإذا كان على جودت قد اصطنع العدالة مع الحكومة ومع التلاميذ فانه لم يصطنعها مع المترمين . ذلك أنه قرر أنه في حالة قلة إنتاج هؤلاء العمل تحسب قيمته الفعلية على الحكومة وتضاف بقية مرتباتهم على الروكيه أن يحمل المترمون هذه الزيادة واقترح على جودت أيضا أن يقوم هؤلاء الطباعين بالإضافة الى أعمال الطباعة نهارا بحراسة المطبعة ليلا نظرا لأن وظائف الحفراء كانت قد ألغيت من المطبعة في ذلك الوقت (١) .

كتب على بك جودت هذا التقرير الذى يعتبر مفخرة له ورفعاه إلى «أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات» مع خطاب يعتبر بليغا بمعايير ذلك العصر ورجا سرعة النظر فيه « واتخاذ الوسائل بقدر الامكان لتحقيق هذا الغرض » . وقد أشر الكاتب في أسفله بهذه العبارة : « بما أن هذا الترتيب أحيل واعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له (٢) » .

تنقيح ناظر المالية لمشروع التنظيم

رفع التقرير إلى المعية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وأحيل إلى ناظر ديوان المالية بعد ذلك بثلاثة أشهر أى في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٠ « لتعديله وتنقيحه إذا رأى أنه محتاج إلى المحو والإثبات (٣) » . وقبل أن يرد إلى المعية تقرير ناظر المالية كان على بك جودت قد عزل من نظارة المطبعة في ٣ مارس سنة ١٨٦١ ، ونحن لاندرى سبب عزل هذا الرجل الذى أراد إصلاح المطبعة إلا أن يكون قد تشبث بوجهة نظره في وجوب تنفيذ اقتراحاته في عصر لم يكن أولو الأمر فيه يهتمون للإصلاح أو لم يكن في خزينتهم وسائله .

(١) نفس الوثيقة .

(٢) خطاب على بك جودت إلى المعية ، محفظة رقم ٢٦ معية تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ .

محفوظات عابدين .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس سنة ١٨٦١ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

شكل أحمد بك رشيد ناظر المالية لجنة لفحص التقرير برئاسة وعضوية سعيد بك ذوالفقار ناظر ديوان الخارجية ، وضم إليها بعد نوحى أفندى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت . وقد « درسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه من التعديلات والتنقيحات ما رأوه لازما (١) » . هكذا قال أحمد رشيد ناظر المالية في تقريره ولكنهم في الواقع لم يعدلوا ولم ينعجوا إلا قليلا من التفاصيل التى لا تمس جوهر الاقتراحات . أما فيما عدا ذلك فقد وافقوا على كل شيء .

وافقت اللجنة على شراء آلات الطبع الخمس من أوربا كما اقترح على جودت ، كما وافقته على صب الاثنى عشر صندوقا من حروف الطبع . ووافقت أيضا على تكوين الثلاثة الأفواج من المصححين بمرتباتهم كما اقترح .

أما الرسام فإن اللجنة سألت محمود بك الفلكى في أمر نقله إلى المطبعة فرفض الاستغناء عنه لأنه يشتغل في عمل الخراطة . فاستدعت اللجنة رسام المطبعة فاقترح أن يلحق به أحد تلاميذ مدرسة المهندسخانة التى كانت قد ألغيت ويربط له مرتب شهرى قدره ثلاثة جنيهات وتعهد بتعليمه فن الحفر على الحجر . وقد وافقت اللجنة على ذلك وأوصت به في تقريرها (٢) .

وافقت اللجنة على رفع مرتبات الموظفين بالقدر الذى ورد في تقرير ناظر المطبعة . ووافقت على أن تكون أجور طبع كتب الحكومة مساوية لأجور طبع كتب المترمين . أما أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد فإن اللجنة رأت أن ترفع على النحو الآتى :

أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد (٣)

المجموع	العلاوة		الأصل		
	بارة	قرش	بارة	قرش	
١٢	—	٣	١٠	٨	٣٠
٠٦	—	١	٢٥	٤	١٥
٠٤	—	٢	—	٢	—

(١) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس سنة ١٨٦١

محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية ، مرفق بخطابه السابق .

(٣) نفس الوثيقة .

ووافقت اللجنة على تعيين اثني عشر تلميذا بالمطبعة لتعلم جمع الحروف ، ولكنها لم توافق على أخذ ستة منهم من المدرسة الحربية بل اقترحت أن يكونوا جميعا من الخارج. وحادث لكل منهم مرتبا قدره مائة وخمسون قرشا على أن يحسب كله على الزوك العمومي . فإذا أتموا تعليمهم وصاروا من أصحاب المرتبات اتبع في مرتباتهم ما اقترحه على بك جودت في تقريره .

ووافقت أيضا على تعيين ثمانية طباعين على ألا يكونوا من ممرضى قصر العيني الذين فصلوا من الجيش كما اقترح الناظر ، بل فضلت اللجنة أن يكونوا «من العسكر الذين رفتوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجيزة ، وأن يضم بدل ما كولاتهم وملبوساتهم على مرتباتهم^(١)» .

رفع أحمد بك رشيد تقريره إلى المعية في ٤ مارس سنة ١٨٦١ م ، وفي ١٩ مارس أى بعد خمسة عشر يوما وقع عليها الكاتب بهذه العبارة :

« وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع وإبقاء ما كان على ما كان مؤقتا^(٢) » ، وكان سعيد باشا في بنها عندما عرض عليه التقرير وأمر بهذا التوقيع . ويبدو أنه لم يشأ أن يزيد ميزانية المطبعة ذلك القدر الضئيل من المال فاضطر للمطبعة أمرا .

إغلاق مطبعة بولاق

كان سعيد في أزمة مالية ، وكانت مطبعة بولاق بابا من الأبواب التي تستدعى الصرف وكانت سياسة إغلاق مؤسسات الحكومة توفيراً للمال قد تقررت واتبعت منذ زمن ليس بالقصير ، ويبدو أن مشكلة أثرت حول الطريقة التي كانت متبعة في طبع كتب المترمين بالمطبعة ، فضايق سعيد ذرعا بالمطبعة وقرر إغلاقها والاستغناء عنها ، فأغلقت فترة من عهده إلى أن أنقذها منه رجل من رعيته . ولم يرو حادثة إغلاق مطبعة بولاق إلا كاتب واحد

(١) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية . والمقصود بعبارة "إطفائية مصر" هو فرقة المطافي بالقاهرة .

(٢) توقيع موظف المعية على خطاب أحمد بك رشيد السابق الذكر .

رواها البرت جيز بكثير من التردد وساق دليلا عليها أن مائة نظارة على بك جودت قد دامت اثنتي عشرة سنة ، ولما كان ذلك غير معقول عنده فقد رتب عليه أن المطبعة لا بد وأن تكون قد أغلقت مائة ما من عهد سعيد . وبعد أن ساق هذا الدليل الضعيف قال إن إبراهيم الشبراوى حدثه حديثا طويلا أكد له فيه أن المطبعة أغلقت في آخر سنة ١٢٧٧ هـ^(١) والشبراوى رجل متى روى خبرا عن مطبعة بولاق فهو ثقة . ولقد أيدت الوثائق الرسمية رواية الشبراوى ففي ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ كان سعيد باشا في بنها ومن هناك كتب إلى ناظر المالية يقول :

« قد عرض لدينا مفصلات إنها كم الرقيم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جارى في طبع كتب المترمين بمطبعة الميرى وما استسبتم اجراه من الآن فصاعدا . وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكثيرها في الجهات للانتفاع بها والآن تواجد جملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارت مزينة مطبعة الميرى قاصرة على طبع الوقائع ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفق خدماتها إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميرى في أرباحها ولا مصروفاتها فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرا هذا إليكم للإجراى حسبما اقتضته إرادتنا »

« حاشية : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة في إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى في ذلك ولا في الخدمة ولا في المصروفات فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكي التي كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ في مطابع الجهات فبذا لزم التحرير »^(٢)

(١) Albert Geiss, op. cit., p. 217.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية (العربية) الصادرة للدواوين والأقاليم ، دفتر رقم ١٨٩٤ عربى معية ، ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يولييه سنة ١٨٦١) محفوظات عابدين .

أغلقت المطبعة اذن — أو على الأقل صدر الأمر بإغلاق مطبعة بولاق يتبين ناظر المالية الموافق ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ م . أما سبب الإغلاق فيروى البرت جيز عن ابراهيم الشبراوى أن إغلاق مطبعة بولاق كان على أثر نزاع قام بين عمال المطبعة وبين ناظرها على جودت (١) . ولم يكن على جودت ناظرا للمطبعة حينئذ كان قد اعتزل المنصب في مارس سنة ١٨٦١ أى قبل الإغلاق بحوالى خمسة أشهر ، ولعل إبعاده عن نظارة المطبعة كان تمهيدا لتعطيلها فقد كان سعيدا يقدره تقديرا عظيما أو لعله كان نتيجة للنزاع الذى روى خبره ابراهيم الشبراوى . وليس من المعقول أن يؤدى نزاع بين الناظر والعمال إلى إغلاق المطبعة .

على أن الأمر السابق يبين أن إغلاق المطبعة كان مبرره عدم الرغبة فى طبع كتب بها وهى وظيفتها الأولى كما ورد فى الأمر . ولم يعد يطبع بها غير الوقائع التى اعتبر سعيد باشا «أنها ليست ضرورية» . على أن هناك ما يدل على أن السبب الحقيقى كان الرغبة فى الاقتصاد ، فقد أباح الأمر أن يديرها محمد نوحى ناظرها حينئذ لحسابه «دون أن يكون لليرى مدخل فى الخدمة ولا فى المصروفات» . فكأن بقاء المطبعة مفتوحة كان أمرا مرغوبا فيه لو أمكن أن يتحقق دون أن تكون الحكومة مسئولة عن نفقات ادارتها . وهذا المذهب فى أن الرغبة فى الاقتصاد كانت السبب الحقيقى الذى من أجله أغلقت المطبعة يؤيده أن سعيدا لجأ الى الاستدانة بعد هذا الإغلاق بقليل ، إذ عقد أول قرض ثابت فى سنة ١٨٦٢ (٢) مما يدل على وجود أزمة مالية فى وقت إغلاق المطبعة . ونحن إذ نأسف لأن يقرر رجل مستنير كسعيد إغلاق مطبعة الدولة التى كانت المصدر الوحيد للعرفة فى البلاد لا يسعنا إلا أن نحمد له رغبته الصادقة فى تشجيع حركة النشر بأن يقرر أنه «إذا كان نوحى أفندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته فيصرح له» . ولعل فى سمو الغرض ما يبرر بعثرة متعلقات الأمة على هذا النحو .

(١) Geiss, op. cit., p. 217.

(٢) J.C., Histoire Financière de l'Égypte, 1878, p. 1.

بعد أسبوع واحد من صدور الأمر بإغلاق مطبعة بولاق يتبين ناظر المالية أن دفاتر الدواوين والمصالح الأميرية لسنة ١٢٧٨ هـ لم يكن قد تم طبعها بعد وأن إرسال الورق إلى «مطابع الجهات» أو «الكتيبة» يستغرق وقتا طويلا ويؤدى إلى تعطيل أعمال الحكومة . وعلى ذلك يلتمس من سعيد باشا إبقاء المطبعة بصفة مؤقتة إلى أن يتم طبع ما كان جاريا طبعه من الكتب والدفاتر ثم يعاد إغلاقها فيوافق الوالى على ذلك ويصدر الأمر التالى :

«عرض لدينا إنها كم الرقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ بمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى ببولاق الصادر لكم أمرنا فى ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فاحفظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضى السنة فضلا عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارى طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارى فيها الطبع على ذمة الملتزمين فانه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر فى ظرف الأيام الباقية من السنة ، فقد وافق إرادتنا ما رأيتوه من حيثية إبقا إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجرى التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها . وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ ، اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر ، وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضا بالمطبعة المذكورة (١)» .

وعلى ذلك يمكن أن نعتبر المطبعة مغلقة من الناحية الرسمية مع استمرار العمل بها بصفة مؤقتة إلى أن يتم ما كان جاريا طبعه بها من كتب الميرى وكتب الملتزمين ، واستمرار طبع ما كان بها من دفاتر الدواوين مدة عملها فى طبع الكتب المشار إليها ، أما ما يجت من الأعمال الحكومية من دفاتر وأوراق تمغة وعرضحالات فيطبع فى مطبعة المحافظة مع تزويدها بما ينقصها من الحروف والآلات من مطبعة بولاق .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للديريات والدواوين وخلافه ، دقتر رقم ١٨٩٥ ،

ص ١٥ ، وثيقة رقم ١٥٠ ، الى نظارة المالية فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يولييه سنة ١٨٦١) .

محفوظات عابدين .

و بينما كانت مطبعة بولاق تعمل في هذا المحيط الضيق يصدر أمر من سعيد باشا في ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ بطبع بعض الكتب بها :

« عرض علينا لإنهى مرعشلى بك هذا ووافق إرادتنا طبع الكتب الموضح بيانها بأعلاه بالمطبعة وأن يحال مباشرتها عند الطبع والتصحيح على عهد السند صالح مجدى افندى ورفيقه محمد لاط افندى و يفضل استحقاقهما مستمرا ماداموا في الخدمة المذكورة (١) » .

وفي هذا دليل على أن مطبعة بولاق كانت تعمل ويحال إليها الكتب لطبعها بالرغم من أنها كانت معطلة من الوجهة الرسمية ، ومع ذلك فقد كان مفهومها أنها إنما كانت تعمل بصفة مؤقتة ، ريثما يتم تصفيتها بشكل نهائى . ويدلنا على أنه كان في النية تصفيتها أن آلاتها كانت توزع على مطابع الأقاليم فمنها ما نقل الى مطبعة المحافظة ومنها ما نقل الى مطابع المديرية . ففي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ يؤخذ جزء من آلاتها ومعداتنا ويرسل الى مديرية الفيوم ، فقد صدر أمر في هذا التاريخ منطوقه :

« إن مدير الفيوم أرسل اخبارية لمعينتنا بواسطة التلغراف في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٨ يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراق وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتيه وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها والآلات ترسل من الموجود في مطبعة بولاق (٢) » .

وهذا يظهرنا على أن عملية تصفية مطبعة بولاق كانت مستمرة بالرغم من قيامها بطبع بعض الكتب والدفاتر . كما يدلنا على أن السياسة العامة كانت تقتضى الاستعاضة عن مطبعة بولاق بمطابع في المديرية لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية دون الكتب بطبيعة الحال .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ١٨٩٩ عربى معية ، ص ٩٢ ، وثيقة رقم ٢٧٩ ، الى نظارة المالية في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ (١٣ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ، ص ٨٨ ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، الى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ (٦ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

ويظهر أن ما أرسل الى مطبعة مديرية الفيوم كان آخر ما تستطيع مطبعة بولاق الاستغناء عنه من آلاتها حتى إنه لما شرعت الحكومة بعد ذلك بشهر ونصف في إنشاء مطبعة بمديرية الخرطوم لم تجد في بولاق ما ترسله وكان لزاما عليها أن تشتري آلات جديدة لهذه المطبعة . ففي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد يقول :

« قد عرض إلينا إنها كم الوارد لمعينتنا بواسطة التلغراف رقم ١٧ شوال سنة ٧٨ بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة مديرية الخرطوم ولكونها غير موجودة بمصالح الميرى وأثمانها بواقع المشتري يبلغ تقريبا ثلاثون ألف وسبعائة تسعة وسبعون غرش وكسور تستأذنون بمشتراها وصرف أثمانها بوقت المشتري ومن حيث إنها لم وجدت بمصالح الميرى كما أوضحتم فقد وافق إرادتنا مشتراها وصرف ثمنها الحقيقي (١) » .

لا ندرى متى انتهى من طبع الكتب والدفاتر التي تقترز الانتهاء من طبعها قبل إغلاق المطبعة نهائيا . ولكننا نصادف " منشورا عموميا " صدر من المالية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢ جاء فيه :

« من كون بملاحظة ما حصل من الجهات في عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم أجروا أعمال المزايدات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية وهذا فضلا عن الجهات الذى لم يكن مرتب بهم مطابع . فلمناسبة ذلك وسبق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمن كثير وفي مائة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغالة الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للجنة السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط لأجل إسعاف الجهات في مطالبتهم ... فصدر أمر دولتلو أفندى قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ (٢) نمرة ٤٧١ بالأجرى كما ذكر ... (٣) »

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ، ص ١٣١ ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، الى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) . محفوظات عابدين .

(٢) ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ هـ يوافق ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ م .

(٣) منشور عمومى من المالية بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢) ، دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٤٨٣ ، محفوظات عابدين .

ومن هذا المنشور نفهم أن تكليف المديريات بطبع دفاترها وأوراقها بمطابعها الخاصة أو عن طريق المناقصة بين مطابع الأفراد لم يأت بالنتيجة المرغوبة ، وتعطلت أعمال الحكومة ، وصادف ذلك رغبة الوالى فى طبع بعض الكتب العسكرية ، فقرّر إحالة طبع الدفاتر الحكومية إلى مطبعة بولاق . ومعنى ذلك أن المطبعة قد أعيد فتحها ولكن إلى حين الانتهاء من طبع الكتب العسكرية فقط ثم يعاد تعطيلها من جديد .

وعلى ذلك تكون مطبعة بولاق قد عطّلت مدّة عام تقريباً من ١٨ يوليّه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ من الناحية الرسمية ، ولكنها بقيت مفتوحة تعمل فى طبع بعض الكتب والدفاتر بعضاً من هذه الفترة لا يمكن تحديده على وجه الدقة . ونحن نذهب إلى أن تعطيلها كان من الناحية الرسمية فقط ، أما حركة العمل بها فلم تقف مطلقاً . فواضح من الوثائق التى سبق عرضها أنها ما كانت تنهى من طبع ما بها إلا ويكون أمر قد صدر بحالة شىء آخر عليها للطبع .

تولى نظارة المطبعة فى ذلك الصدر من عهد سعيد ناظران . أولها على جودت الذى انتقل مع المطبعة من عهد عباس الأول . وكان سعيد يحمله ويقدره وقد تولى تحرير الوقائع المصرية مدّة . وبقي فى نظارة المطبعة إلى أن بدت بوادر تعطيلها فنقل منها فى ٣ مارس سنة ١٨٦١ م ، وعين بدله محمد نوحى ^(١) وبقي ناظرًا لها إلى أن انتهت علاقة الدولة بها فى عهد سعيد فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٦٢ م ، ولما قرر سعيد تعطيل المطبعة خير محمد نوحى فى أن يديرها لحسابه فلما رفض « صار تحويله على الأتبان أسوة أمثاله ^(٢) » .

الانعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى

عادت المطبعة الى العمل فى أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن يعاد تعطيلها بعد الانتهاء من طبع الكتب العسكرية التى كانت الحاجة اليها أو الرغبة فى طبعها سبباً فى إعادة فتح

(١) من ناظر المالية إلى المعية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ هـ — ٣ مارس ١٨٦١ م ، محفظة رقم ٢٧

معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) أمر إلى نظارة المالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ هـ ، دفتر رقم ١٨٩٤ قيد الأوامر العلية ،

ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، محفوظات عابدين .



عبد الرحمن رشدى باشا
صاحب مطبعة بولاق وناشر الوقائع
أكتوبر ١٨٦٢ — فبراير ١٨٦٥



حسين حسنى باشا ناظر مطبعة بولاق
فبراير ١٨٦٥ — سبتمبر ١٨٨٠
وأكتوبر ١٨٨٢ — مارس ١٨٨٦
ومنى الكاشدخانة وناظرها

١٨٦٨ — ديسمبر ١٨٧٢

وسبتمبر ١٨٨٠ — يوليّه ١٨٨١

المطبعة أو عدم تنفيذ إغلاقها . ولكن قبل أن تنتهي المطبعة من طبع تلك الكتب تدخل في دور غريب من أدوار تاريخها إذ يهنيها سعيد باشا إهداء إلى عبد الرحمن بك رشدي مدير الواورات الميرية بالبحر الأحمر وكان ذلك في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩هـ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ م) ^(١) .

وقد كان هذا الإهداء يتضمن المطبعة بكل ما يتعلق بها من عقار وعدد وآلات كما يتضح من الأمر العالي الصادر إلى نظارة المالية والذي تم به الإهداء وفيه يقول سعيد باشا :

« قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدي بك مدير الواورات الميرية بالبحر الأحمر بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهاث وغيره وهو يجري تشغيل سائر ما كان جاري تشغيله بها وما يستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية . وثنى الورق والخبر الموجود بها يقيده عليه عهدة وكذا كتاب نفج الطيب الجاري تشغيله على ذمة الميري يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع . والأشغال التي باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهدة أيضا ويتسدد أثمان الورق والخبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذي يصير مطلوب له من المشغولات التي تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة إليه على الوجه المشروح ويتحور له الاذن اللازم بتحرير الحجة التي تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا ^(٢) . »

(١) الشائع فيما كتب عن المطبعة أن عبد الرحمن رشدي بك كان مديرا للسكة الحديد وقت الإنعام عليه بالمطبعة . والصواب أن الرجل كان مديرا للواورات الأميرية بالبحر الأحمر كما يؤخذ من الأمر الصادر بالإنعام بالمطبعة عليه . أما علاقته بمصلحة السكك الحديدية فأتى متأخرا في عهد الخديوي اسماعيل فقد عينه مديرا لمصلحة الإمبرارية كما كانت السكك الحديدية تسمى في ذلك العهد .

(٢) أمر عال من سعيد باشا إلى نظارة المالية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) دفتريد الأوامر العلية العربية الصادرة للمالية في سنة ١٥٧٩ التوتية ، سجل رقم ١١٩٦ ، ص ١ ، وثيقة رقم ١ ، محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يوضح أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان إهداء مطلقا يشمل كل شيء يتعلق بها : العقار والآلات والحروف والآباء والأمهات ومطابع الحجر وكل شيء . ولم يخرج عن هذا الإهداء المطلق إلا الورق والمداد الموجودة بالمطبعة فان ثمنها يحسب عليه . وإلا كتاب نفح الطيب الذى كان يطبع على نفقة الحكومة فانه يحسب عليه أيضا ويتقاضى اجرا لطبعه بدون ربح . أما ماعدا ذلك من متعلقات المطبعة فقد دخل فى الإهداء .

ويتضح من الأمر أيضا أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان على شكل امتلاك مطلق ولم يكن تعهدا أو التزاما أو ملك انتفاع . وقد كان من نظام الحكومة المصرية أيام سعيد أن يتعهد بعض الأفراد ببعض المصالح أو المصانع مدة محدودة من السنين ، بشروط محدودة يكتب بها جميعا عقد اتفاق بين المتعهد والحكومة . وقد حدث ذلك فى الكاغدخانة "مصنع الورق" ، فقد تعهد بها رجل مدة سبع سنوات بمقتضى شروط منها أن يدفع عنها إيجارا للحكومة ، وأن يدفع عشورا عما ينتج فى المصنع الى غير ذلك من التعهدات التى حررها اتفاق بين الحكومة والمتعهد . واشترط أيضا أنه بعد انتهاء السنوات السبع تصبح الكاغدخانة ملكا للحكومة ولا يتقاضى المتعهد أى ثمن^(١) . ولكن استيلاء عبد الرحمن رشدى على مطبعة بولاق لم يكن من قبيل هذا النوع من التعهد وإنما كان امتلاكا مطلقا له أن يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو غيرها من أنواع تصرف الانسان فى ملكه الخاص . وهذا واضح من الأمر السابق عرضه بالإنعام بها عليه . وثابت أيضا مما جاء فى آخر حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح فى مذهب الإمام أبى حنيفة وهو أول كتاب طبع بالمطبعة بعد استحالتها إلى عبد الرحمن رشدى . فقد ورد فى آخر الكتاب ما نصه :

« يقول أفقر عباد الله وأحقر عبيد مولاة المعترف بالعجز عن شكر ما إليه سيده يسدى عبد الرحمن بك رشدى صاحب دار الطباعة المذكورة ... » .

(١) دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة . تحت عنوان مصلحة الكاغدخانة ص ٧ - ٨ .
محفوظات عابدين . انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

ولو كان الأمر غير ما ذكرنا لكتب « متعهد دار الطباعة المذكورة » ولكنه كتب «صاحبها» . وفى هذا كفاية لإثبات ملكية المطبعة له .

على هذا النحو استحوالت مطبعة بولاق إلى مطبعة خاصة ببرد من الأفراد وانقطعت تبعيتها للحكومة . وتغير اسمها فبعد أن كانت مطبعة بولاق الميرية أصبحت « مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق^(١) » ونحن لاندرى سببا معقولا لهذا الإهداء الغريب الذى ينطوى على تصرف القائمين بالأمر فى ذلك الوقت فى أموال الدولة ومتعلقات الأمة تصرف الانسان فى ماله الخاص . وقد كان علماء أوروبا ومستشرقوها أوفى لمحمد على عهدا وأكثر لتراثه اخلاصا من أبنائه فاحتجوا ما شاء لهم وفاؤهم واخلصهم ولكن على غير جدوى فان الأهواء حاست كل شيء عن آذان أولى الأمر والمتصرفين فيه .

غير أن المطبعة فى سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) أى وقت الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى كانت فى حالة احتضار . وهذا يتضح من تقرير ناظرها على بك جودت الذى سبق عرضه ومن دفتر موظفيها لتلك السنة ومنه يؤخذ أن عدد موظفى المطبعة وعمالها لم يكن يزيد على تسعة وعشرين موظفا وعاملا ، مؤشر أمام تسعة منهم بالرفق أو النقل ، فيكون عدد هؤلاء الموظفين والعمال فى تلك السنة عشرين موظفا ، ليس من بينهم طباعون ولا جماعون ولا سباكون ولا غير ذلك من الوظائف الفنية التى تُعين نشاط المطبعة . بل كلهم من طائفة الكتاب وأمناء المخازن والمصححين والخفراء وعمال السقاية . ويلاحظ أيضا فى هذا الدفتر إحالة رئاسة المخازن على كاتب لا يفهم فى مواد الطباعة ، وإحالة رئاسة التشغيل على كاتب آخر لا يفهم فى عمليات الطبع^(٢) . ومن ذلك نرى أن المطبعة كانت توشك أن تحتضر فى تاريخ الإنعام بها على عبد الرحمن بك .

إلا أن هذا الاحتضار لا يبرر منح المطبعة لذلك الرجل لأن مؤسسات الحكومة ومصالح الدولة ليست مما يهدى أو يمنح . والأمر بإهداءها له لا يوضح سبب ذلك إلا حين

(١) راجع كتاب "ألف ليلة وليلة" المطبوع بالمطبعة فى عهد عبد الرحمن رشدى .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٧٩ هـ (سنة ١٨٦٣ م) دفتر رقم ٢٧ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

يرد في ختام الأمر « ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا ». فالذى يفهم من هذا هو أن سعيد باشا اقتضت إرادته أن يتسع معاش عبد الرحمن رشدى واقتضت أيضا أن تكون هذه التوسعة على حساب الدولة ومن أموال الأمة فأهداه المطبعة . أما عن سبب اقتضاء إرادته لذلك فلاس مما يدل فهمه أو القول به فقد بقى عبد الرحمن في وظيفته الحكومية مديرا للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر بعد استيلائه على المطبعة فعاشه لم يقطع من الحكومة حتى يصله سعيد في مطبعة بولاق .

ولعله أدى خدمة ممتازة للوالى فاستحق المكافأة !

ولما آلت المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى رأى أنه لا يمكنه إدارتها وحده بالإضافة إلى أعمال وظيفته لو تركه كل موظفيها في عهد تبعيتها للحكومة ، ولذلك طلب من سعيد أن يأمر ببقاء حسين افندى حسنى (حسين باشا فيما بعد) وكيل أشغال المطبعة والشيخ حسن محمد باشكاتها والشيخ محمد قطة العدوى باشمصحتها بالمطبعة معه . وقد صدر أمر عال من الوالى للسالية بإجابة هذا الطلب وبقاء هؤلاء الثلاثة بالمطبعة مع عبد الرحمن رشدى من غير أن يؤثر ذلك في معاشهم بعد انتهاء خدمتهم فيعتبرون كأنهم موظفون بالحكومة المدة التي يقضونها معه بالمطبعة على ألا يسرى ذلك مع غيرهم^(١) .

تجديد المطبعة

ولم يعين عبد الرحمن رشدى ناظرا للمطبعة بل ولى هو إدارتها فكان هو صاحبها وناظرها مدة السنتين والأربعة الأشهر التي تملك المطبعة في أثناءها ولأول مرة كان لناظر مطبعة بولاق مستشار فنى هو "أنطوان موريه Antoine Mourès" صاحب المطبعة الفرنسية بالاسكندرية وهو رجل فرنسى كان على جانب عظيم من الكفاية^(٢) . ولقد استقدمه عبد الرحمن رشدى إلى المطبعة وكلفه إصلاحها وإعدادها بما كان لازما لها من الآلات التي تؤدي إلى الإنتاج السريع . وكان بجانبه أيضا حسين افندى حسنى (باشا) الذى كان "مأمور تنظيم المطبعة"

(١) أمر عال صادر من سعيد باشا لظارة المالية بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٧٩ رقم ٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢) ؛ دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة للسالية في سنة ١٥٧٩ التوتية ؛ مجل نمرة ١١٩٦ ؛ ص ١٠ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) Giffard, *Les Français en Egypte*, p. 141.

ثم لما آلت إلى عبد الرحمن رشدى صار وكيلها بموافقة سعيد باشا . ويذهب على باشا مبارك إلى إن حسين حسنى صار فيما بعد شريكا لعبد الرحمن رشدى في ربح المطبعة^(١) . ولم يرد خبر هذه الشركة في أى مرجع آخر .

وقد زعم البرت جيز أن حسين حسنى سافر إلى باريس في مدة تبعية المطبعة لعبد الرحمن رشدى واشترى من هناك مطابع ميكانيكية كانت أول ما دخل من نوعها في مصر^(٢) . وهذا الزعم خطأ على وجه التحقيق إذ أن كل المراجع الرسمية وغير الرسمية قد أجمعت على أن حسين لم يقيم بهذه الرحلة إلا في عهد الخديو اسماعيل بعد أن انقطعت صلة رشدى بالمطبعة . وسيأتى ذلك في حينه .

جدد عبد الرحمن رشدى آلات المطبعة فاشترى لها بارشاد موريه آلات حديثة للطبع من باريس ، زادت من إنتاجها ، حتى لقد فاقت في عهده غاية ما وصلت إليه من التقدم في عهودها السابقة . إلا أن آلاتها ظلت تدار باليد كما كانت من قبل . ومع أن آلات الطبع قد جادت فإننا لا يصادفنا ما يثبت أن حروف الطبع قد جددت كذلك . وإنما يصادفنا نقد فنى لمطبوعات بولاق في عهد عبد الرحمن رشدى أعطانا إياه الميسوجول مول في التقرير الذى رفعه إلى الجمعية الأسيوية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٤ خاصا بنقد كتاب صحيح البخارى^(٣) ، قال الكاتب :

« هذا الكتاب ككل ما يصدر عن مطبعة بولاق منذ مدة ردى الطبع وذلك لأن الحروف المستعملة قد تآكلت من طول مدة الاستعمال والحرف النسخى الذى فى بولاق متقن الحفر إلا أنه يجب أن يجدد صبه من وقت لآخر^(٤) » .

(١) على باشا مبارك ؛ الخطط التوفيقية : ج ٢ ، ص ١٢١

(٢) Geiss, *op. cit.*, p. 218.

(٣) طبع صحيح البخارى في مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) في ثلاثة أجزاء الأول ٣٨١ صفحة والثانى ٤٠٥ صفحة والثالث ٣٢٢ صفحة وقد كان ثمنه ٣٠٠ قرش .

(٤) *Journ. Asia.*, Serie 6, Tome IV: 1864, p. 50.

على أنه يجب ألا نعلم هذا النقد على أعمال المطبعة في كل عهد عبد الرحمن رشدى . كما أنه من الجائز أن تنهم جول مول بالتسرع عند ما اقترح وجوب تجديد صب حروف مطبعة بولاق بعد إذ تأكل ما كان مستعملا منها . فقد كتب مول نقده بمناسبة اصدار المطبعة لكتاب صحيح البخارى . وقد كان طبع هذا الكتاب كما ذكر في آخره في سنة ١٢٨٠ هـ أى بعد سنة واحدة من مصير المطبعة الى عبد الرحمن رشدى . ولهذا وجب أن يوجه هذا النقد إلى إنتاج المطبعة قبل الانعام بها على رشدى بك وقد اعترف به على بك جودت في تقريره . وقد رأينا كثيرا من الكتب التى طبعت في عهده فوجدناها جيدة الطبع سليمة الحروف مما يدل على أن إصلاحه امتد إلى حروف الطبع ، وليس من الانصاف أن نتوقع أن ينفذ الرجل كل إصلاحاته في المطبعة في السنة الأولى من وضع يده عليها .

أما حالة المطبعة في عهد عبد الرحمن فقد كانت على جانب عظيم من النشاط . نشاط لم تصادفه في العهدين السابقين لعهد — عهد عباس وعهد سعيد — فلقد أصدر عبد الرحمن رشدى عددا كبيرا من كتب الآداب التى كان قد انقطع صدورها من بولاق من مدة طويلة ، ونشاط الرجل في إحياء المطبعة لا ينكر وينبغى أن يعترف التاريخ له بهذا الفضل ، فقد أتى في المطبعة على فقره بما عجز عنه عباس وسعيد على غناها واقتدارهما . فالمطبعة في أيامه كانت في نشاط يقرب جدا من نشاطها أيام منشئها الأول محمد على مع فرق ما بين الاثنين في الغنى والفقر والعجز والاقتدار . ويكتفى أن الرجل أعاد إلى المطبعة روحا كانت قد افتقدتها منذ زمن طويل (انظر شكل ١٣) .

علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدى

وكانت الحكومة المصرية تطبع ما تحتاج إلى طبعه في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدى إما بمطابعها الخاصة الصغيرة كمطبعة المحافظة بالقاهرة أو مطابع المديرية ، وإما في مطبعة بولاق ذاتها بالثمن .

وهناك من القرائن ما يجعلنا على القول بأن الحكومة قد استغنت في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدى عن مطابعها الخاصة الصغيرة فقد عطلت مطبعة المحافظة — محافظة

القاهرة^(١) ، اكتفاء بتشغيل ما يلزم للحكومة في مطبعة رشدى ببولاق . واستمر الحال كذلك في أوائل عهد اسماعيل قبل أن تؤول المطبعة إلى الدائرة السنية .

ولم يكن أمر تشغيل ما يلزم للحكومة من المطبوعات مقصورا على مطبعة بولاق مدة تبعيتها لعبد الرحمن بك رشدى ، فقد وجدت مطابع أهلية أخرى شاركت مطبعة بولاق في هذا . فن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه بالإسكندرية فقد طبع بها على نفقة الحكومة كتاب في تاريخ مصر القديم وضعه ماريت بك بتكليف خاص من الخديوى اسماعيل . فلما تم طبعه صدر أمر في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ — أى قبل ضم مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية بأسبوعين — بصرف نفقات طبعه إلى موريس ديه صاحب مطبعة الإسكندرية^(٢) .

عبد الرحمن رشدى والوقائع المصرية

ولما قزر الخديو اسماعيل إعادة إصدار "الوقائع المصرية" في ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ م^(٣) ، وكان سعيد باشا قد عطل إصدارها منذ فكر في إلغاء مطبعة بولاق بحجة أنها «ليست ضرورية»^(٤) ، طبعت الوقائع في مطبعة عبد الرحمن رشدى على نفقة الحكومة^(٥) . وقد تم طبع أول عدد بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق في أوائل فبراير سنة ١٨٦٣ ففى الثامن منه كتب عبد الرحمن رشدى إلى المعية يقول : « لقد ازدانت

(١) عطلت مطبعة المحافظة في تاريخ لم يمكننا التوصل إليه ، ولكن أعطيها ثابت من الأمر الصادر بإعادة إدارتها في ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربى ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، إلى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ هـ — ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١١ عربى معية ، ص ١٢٥ ، وثيقة رقم ٩٩ ، إلى المالية في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ — (٢٢ يناير سنة ١٨٦٥) ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ١١ جادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ — ١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م ، دفتر رقم ١٩١١ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، وثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٤) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ — ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ م ، دفتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العلية ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٥) دفتر رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، وثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ ، محفوظات عابدين .

المطبعة بطبع العدد الأول من جريدة "روزنامه وقائع مصرية" بمعرفة هذا العاجز بإذن من لدن الحضرة الخديوية الشريفة وإني لو طيد الأمل في أن تصدر من الآن في كل أسبوع بانتظام^(١) .

وقد اقترح عبد الرحمن رشدي نظاما يكفل نشر أخبار الحكومة بها يجتد حدوها فقال في خطابه إن الأخبار الخارجية تؤخذ من الجرائد الأوربية أولا فأولا فلا يقع في نشرها تأخير . أما الأخبار الداخلية والوقوعات الرسمية الجديرة بالنشر فهي القسم الأصلي والأهم للوقائع المصرية . فإذا لم تغذ يوميا بجميع الترتيبات والتنسيقات والتوجيهات وخلاصة أحكام المجالس فعرفت هذه الأخبار من الخارج قبل نشرها في الوقائع فإن ذلك من غير شك يؤدي إلى أن لا ينظر إليها الشعب بعين الاعتبار والتقدير وإذا لم تنشر هذه الأخبار أصلا فإن ذلك يكون أمرا موجبا للتعجب والاستغراب عند العامة^(٢) . واقترح عبد الرحمن رشدي لانتظام ورود الأخبار أن « كل مأمور في ديوان أو مجلس أو مأمورية يقيد في كل يوم كل ما يستحق النشر في الوقائع من واقع دفاترهم في أوراق خاصة تكون بمثابة تقرير ثم يعرضون مادونه على رؤسائهم قبل مغادرتهم مكاتبتهم قبل الغروب لتصحيحه ويرسلونه يوميا بالبوستة باسم الداعي معنونا بعنوان محل عمله (أى إلى عبد الرحمن)^(٣) » وقد وافق الخديو على هذا الترتيب وكتبته المعنية به إلى المحافظات والمالية ومجالس الأحكام ومفتشى المديرية في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٣^(٤) .

وكان النظام المتبع أن يتفق عبد الرحمن رشدي على الوقائع من ماله الخاص بحزء من عمل المطبعة ، وكان إنفاقه يشمل مرتبات موظفى قلم الوقائع والمترجمين ونفقات سفر من يجعون الأخبار وأجور ما يستخدمونه في ذلك من العربات ، وكذلك أثمان

(١) من عبد الرحمن رشدي إلى المعنية في ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ (٨ فبراير سنة ١٨٦٣ م) ، محفظة رقم ٢٩ معية تركى ، وثيقة رقم ٤٤٤ ، محفوظات عابدين (انظر شكل ٣٣) .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) توقيع موظف المعنية المختص على الوثيقة السابقة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩ هـ .

الورق وأجور الطبع وغير ذلك . وتصدر الوقائع ويقوم هو بتوزيعها ويحصل أثمانها . ثم يحسب النفقات ويخصم منها ما جمعه من بيع الوقائع ، ويطالب الحكومة بهذا الفرق فيصرف له . فإذا دفعت الحكومة مرتبات بعض الموظفين قيدت عليه "عهده" وتخصم في النهاية مما يكون له في ذمة الحكومة^(١) . ولم يكن يحاسب الحكومة عن كل عدد بل إن أول مرة يتم فيها هذا الحساب كان بعد قرابة عشرة أشهر من إصداره الوقائع . ويؤخذ من حساب هذه الشهور العشرة أن صافي المصروف على الوقائع والوارد من بيعها في هذه المدة كما يلي :

حساب الوقائع من ٢٦ يناير إلى ٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤^(٢)

بارة	قرش
—	٣٠٥,٠٧٤
جملة المنصرف بها في ذلك مرتبات ومكافآت مستخدمى قلم الوقائع وتنقلات جامعى الأخبار ، وإدارة الوقائع وطبعها .	
بارة	قرش
—	٢٨,٧١٥
مجموع أثمان ما جرى بيعه من أعدادها .	
—	١٠٧,٥٠١
منصرف من المالية لأرباب قلم الوقائع ومقيد عهده طرفه (طرف عبد الرحمن رشدي) .	
—	١٣٦,٢١٦
جملة ما تسلمه عبد الرحمن رشدي .	
—	١٦٨,٨٥٨
الباقى وقد دفعته الحكومة له .	

(١) من المعنية إلى نظارة المالية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م) ، دفتر رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر المالية ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

واستمر عبد الرحمن رشدى يصدر الوقائع إلى أن خرجت المطبعة من ملكيته في فبراير سنة ١٨٦٥ ، وقدم إلى الحكومة حسابا عن المدة الباقية وهى أربعة أشهر من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ وكانت كما يلي :

حساب الوقائع من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ ^(١)

أجرة	قرش	بارة
٢٩,٠٥٥	—	٣٠
ثمن ورق وأجرة طبع الوقائع (لم يدخل فيها المرتبات والمكافآت والتقلات لأن الحكومة كانت قد تولت ذلك عنه)		
٥,٣٨٣	٣٠	٣٠
حصلها أجرة إعلانات من القومية الزراعية		
و ثمن مبيع ما باعه من النسخ .		
٥,٦٢٨	—	٣٠
ثمن نسخ مباحة ولم يُحصّل بعد .		
جملة الإيراد الفعلى والمتنظر تحصيله .		
١١,٠١١	٣٠	٣٠
١٨,٠٤٣	١٠	١٠
الباقى وقد دفعته الحكومة له .		

وهكذا تولى عبد الرحمن رشدى اصدار الوقائع مدة أربعة عشر شهرا من ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ ، وكان جملة ما دفعته الحكومة تغطية لعجز إيرادها في تلك المدة مبلغ ٢٩٤٤ جنيها ، بالإضافة إلى مرتبات موظفى قلم الوقائع والمصروفات السائرة في الأربعة الأشهر الأخيرة منها ، وهو حوالى ٨١٤ جنيها تقديرا على ما أنفق في ذلك في أثناء العشرة الأشهر الأولى .

وانتهى عهد سعيد باشا وكانت مطبعة بولاق قد استحوطت إلى مطبعة خاصة ، وانقطعت صلتها بالحكومة ، وتحولت الحكومة المصرية من مالكة للطبعة إلى مجرد عميل لها ، وتبقى هكذا لمدة سبع عشرة سنة أخرى ، يتغير في أثناءها المالك . ولا نختتم هذا الفصل قبل أن نسجل فضل عبد الرحمن رشدى بك على مطبعة بولاق فلولا لاندثرت قبل أن تتداركها عناية الله في عهد اسماعيل .

(١) دفتر ١٩١١ ، قيد الأوامر العلمية وثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨١ هـ (٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥ م) .

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السنية

انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية

ظلت المطبعة ملكا لعبد الرحمن رشدى بك من تاريخ منحها له في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ إلى ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ ، ففي هذا التاريخ اشترى الخديو اسماعيل المطبعة من عبد الرحمن رشدى باسم ابنه الأمير ابراهيم حلمى في مقابل عشرين ألف جنيه وضمها إلى الدائرة السنية ولم يجعل للحكومة علاقة بها .

وعلى ذلك تدخل المطبعة ابتداء من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ ^(١) في طور جديد من تاريخها وهو عهد تبعيتها للدائرة السنية . وهو كالعهد السابق له لم تكن المطبعة فيه ملكا للحكومة وكما كانت في العهد الأول ملكا لعبد الرحمن رشدى كانت في الثانى ملكا لدائرة الأنجال . وتغير اسمها في ذلك العهد فأصبحت تسمى " المطبعة السنية بولاق " أو " مطبعة بولاق السنية " . وليس استيلاء اسماعيل على مطبعة الحكومة بأقل غرابة من تنازل سعيد عنها من قبل .

ويعتبر العهد الذى بدأ من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ وهو عهد التبعية للدائرة السنية من أزهر عهود مطبعة بولاق . فما كادت المطبعة تؤول إلى الدائرة في رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) حتى واصلت نشاطها فاصدرت في رجب سنة ١٢٨٢ (ديسمبر سنة ١٨٦٥)

(١) يقول المسيو جيز في مقالة عن تاريخ المطبعة ان تاريخ شراء اسماعيل باشا للطبعة من عبد الرحمن رشدى هو سنة ١٨٦٣ ، والصواب هو ما ذكرنا مستندين إلى الأوراق الرسمية . ففي دفتر استحقاقات المطبعة عن سنة ١٢٨١ ، رقم ٣٩٥ محفوظات الدائرة السنية ، بدار المحفوظات بالقلعة ذكر بالنص « جريدة الاستحقاقات عن أرباب الماهيات بالمطبعة العامرة بولاق من ابتدى ماه أمشير سنة ١٥٨١ ابتدى احتياها على الدائرة السنية » . وماه أمشير سنة ١٥٨١ يوافق رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) .

كتاب "حاشية المجلد" الذي طبع بالمطبعة على نفقة الدائرة وعرض للبيع^(١). وتوالى إصدار المطبعة للكتب النفيسة من ذلك التاريخ بغير انقطاع وبنسبة متزايد

ومع ما كانت عليه مطبعة بولاق من حسن الإعداد فإن وقوف الخديو اسماعيل على مدى التقدم في دول الغرب جعله يوقن أنه مازالت هناك أوجه كثيرة للتحسين كما جعله يتطلع إلى النهوض بمطبعة بولاق حتى تصير في مرتبة أكثر مطابع الغرب تقدما. وكان الخديو اسماعيل يعرف أن مطابع الغرب الحديثة تدار بوسائل آية — بالبخار — فتطلع إلى استحداث هذا النوع من القزة المحركة في مطبعة بولاق. وربما كان هذا أكبر انقلاب حدث في مطبعة بولاق على طول تاريخها.

تجديد آلات المطبعة

وقد بدئ في التفكير في هذا الإصلاح بعد شهرين فقط من ضم المطبعة إلى الدائرة. فقد كان اسماعيل أفندي باشمهندس العمليات في أوربا في مأمورية حكومية فأرسل إليه الخديو أمرا في ٣ أبريل سنة ١٨٦٥ يقول فيه:

«بما أنكم أنتم الآن موجودين بأوربا فيلزم أن تتروا على المطابع المشهورة بالجهات التي تكونونها الجارى إدارتها تشغيلها بواسطة الواورات وتتفرجوا فيها وتتمعنوا النظر في جميع آلاتها وأدواتها وكيفية إدارتها وإن أمكن تأخذوا رسوماتها اللازمة وتحرروا تقريرا يكون مشتملا عليها شاهدتوه بالحلات المذكورة من التحسينات والتسهيلات حتى أنكم بمشيئة الله تعالى عند رجوعكم من هناك ننظر في ذلك ويجرى مقتضى^(٢)».

وقد قام اسماعيل أفندي باشمهندس بما كلف به وأحضر الرسوم ولما عاد قدم مامعه من المعلومات والرسوم والاقتراحات وأحيل إلى ناظر المطبعة فناقشها معه واتفقا على

(١) دقا استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٥٨٢ قبطية — ١٢٨٢ هـ — ١٨٦٥ م، تحت اسم محمد أفندي حسنى باع كتب المطبعة، دقا رقم ٢٩٦، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة.

(٢) دقا ترقيد الأوامر الملكية الصادرة للدواوين، دقا رقم ١٩١١، ص ١٦٤، وثيقة رقم ١٨، إلى اسماعيل أفندي باشمهندس العمليات في ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ (٣ أبريل سنة ١٨٦٥ م)، محفوظات عابدين.

ما يلزم لها من الآلات المحركة وغيرها وحررت مكاتبة منهما إلى مصرف أو بنهايم بلندن لشراء ما ورد في المواصفات والرسوم. ولسبب ما لم يشأ اسماعيل باشا أن يستبد مصرف أو بنهايم بالأمر فكتب إلى أحد رجال حكومته وهو أفلاطون بك وكان في أوربا حينئذ بأن يشرف بنفسه على شراء الآلات ويدفع هو ثمنها مما كان معه من أموال الحكومة إذا رأى من الخير ألا يقوم أبنايم بذلك، على أن تدفع الدائرة إلى الحكومة أثمان ما يشتريه من الآلات عند عودته وإجراء المحاسبة. كان ذلك في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥ حين أصدر الخديو إلى أفلاطون بك الأمر التالي:

«تقدم صدور أمرنا في ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ إلى اسماعيل أفندي باشمهندس العمليات مذكرا بأننا يبر على المطابع المشهورة الجارى إدارتها بواسطة الواورات ويتأمل في جميع آلاتها وأدواتها وكيفية إدارتها حتى بحضوره لهذا الطرف ينظر في ذلك فيحضر ذاك الباشمهندس من أوربا أمرنا ناظر مطبعة بولاق أنه يواصف الباشمهندس المذكور عما يلزم جابه من الخارج إلى المطبعة. والآن علم لدينا من إنها الناظر الموصى إليه الرقم ٣ محرم سنة ٨٢ نمرة ١ بأنه واصل الباشمهندس عن اللازم ومعرفة حرر رسومات وتعريفه ومكاتبة للخواجات أو بنهايم وشركاه بلوناره للادارة والمحاسبة من طرفهم. وحسبنا أنكم الآن بأوربا فلما هو معهود فيكم من الدراية والمعرفة بحفايق مثل هذه الآلات قد اقتضت إرادتنا إحالة تدارك العدد المذكورة بمعرفةكم بواقع الرسومات والتعريفية المحررة عنهم على ذمة المطبعة التي هي تابعة لدايرتنا وسداد الثمن من طرفكم والمحاسبة به فيما بعد. كما صدر أمرنا في تاريخه إلى ناظر ديارتنا بذلك بحيث أن إجرى التدارك يكن شرطا بواسطة الخواجات أو بنهايم وشركاه بلوندره بل أنه موكل لما تروا استحسان إجراء فيما ذكر. وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للأجرى ومرفوق معه الرسومات والتعريفية كما هو مطلوبنا^(١)».

ولكن لسبب ما لم ترد هذه الآلات والمحركات البخارية إلى المطبعة. ويتهى الجزء الباقي من سنة ١٨٦٥ وكل سنة ١٨٦٦ دون أن تزود المطبعة بهذه الآلات. ولم يشأ

(١) دقا ترقيد الأوامر الملكية الصادرة للدواوين، دقا رقم ١٩١٢، عري معة ص ١١١، وثيقة رقم ٢٣، إلى أفلاطون بك في يوم الأحد ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥)، محفوظات عابدين.

الخديو أن يتأخر الإصلاح أكثر من ذلك فأصدر أمرا إلى حسين حسنى بك ناظر المطبعة بأن يسافر إلى باريس « لمعاينة ورؤية مافيه صالح المصلحة واستجداد ما يلزم استجداده من الآلات والعدد^(١) » .

وقد سافر ناظر المطبعة لهذه المهمة إلى باريس في رمضان سنة ١٢٨٣ (يناير سنة ١٨٦٧) ولم يطل مقامه هناك أكثر من ثلاثة أشهر اشترى في خلالها محركا بخاريا لإدارة آلات المطبعة كان أول ما دخل من نوعه في مصر كما ورد في دفاتر المطبعة . وقد وصل هذا المحرك إلى المطبعة في ذى الحجة سنة ١٢٨٣ هـ (أبريل سنة ١٨٦٧ م)^(٢) . وابتدأ عمله في إدارة آلات المطبعة في أواخر سنة ١٢٨٣ وأوائل سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) . ولا شك في أن استحداث هذا المحرك البخارى قد أحدث انقلابا هائلا في إنتاج المطبعة الذى زاد بما يناسب الفرق بين إدارة الآلات باليد وإدارتها بالبخار . وقد ورد في أحد دفاتر المطبعة وقت البدء في استخدام هذا المحرك البخارى وصف لآثره في إنتاج المطبعة إذ أثبت الكاتب قوله : « الآلة البخارية التى بها حدث نهاية السرعة » ولعل هذا كان أعظم إصلاح حدث في مطبعة بولاق وبقى ملازما لها إلى وقتنا هذا ، بعد إصلاح قاعدتها وتجميل حروفها .

على أن سنة ١٨٦٦ لم تمر بدون شراء آلات جديدة للمطبعة فقد اقتضت إرادة الخديو اسماعيل أن ترود المطبعة بآلة لطبع « الرسومات والأشكال والخريطات الجغرافية » فأصدر أمرا شفويا إلى ناظر المطبعة بجلب هذه الآلة وبحث الناظر فعرف بوجود آلة من هذا النوع كانت قد وصلت حديثا من باريس ويمتلكها رجل اسمه ونجونس ، « ويطلع فيها الرسومات المذكورة بجميع الألوان وكذا تطبع فيها حروف مثل الماكينات » العادية وعلم من الرجل أن ثمنها وتكاليفها عليه كانت خمسمائة بتو . وقد نقل خبر هذه الآلة إلى الخديو فأصدر إليه أمره في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بمفاوضة صاحبها في شرائها منه بنفس قيمة الثمن والتكليف مضافا إليه خمسون بتو ربحاله واشترط الخديو أن يقيم ونجونس في المطبعة شهرا

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ، الجزء الثانى لسنة ١٥٨٣ قبطية ، دفتر رقم ٣٩٨ ، محفوظات الدائرة السنوية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧

ليدرب « اثنين أو ثلاثة من أولاد العرب الطبايع الموجودين بالمطبعة » على استعمالها وقرر الخديو أن يدفع له الثمن على دفعتين الأولى قدرها مائتان وخمسون بتو وتدفع له مقدما ، والثانية وقدرها ثلاثمائة بتو وتدفع له « من بعد مضى الشهر وتمرين الأنظار المذكورين وحصولهم على التشغيل ... مع دقة الاعتناء والالتفات لتمرينهم على تشغيلها للحصول على كمال انتظام أشغالها^(١) » .

ومن الآلات التى استحدثت بالمطبعة في عهد الدائرة السنوية أيضا آلات لتتمير تذكارات السكك الحديدية ، وردتا في سنة ١٨٦٧ م وعين عليهما موظف خاص لملاحظتهما وتشغيلهما^(٢) . وفي سنة ١٨٦٩ م اشترت آلة لعمل ظروف الخطابات ، ووردت هذه الآلة من أوروبا وعين لها من يقوم بأمرها^(٣) .

أما آلات طبع الحروف فقد كان بالمطبعة آلات جيدة منها مما كان قد استحدث في عهد عبد الرحمن بك رشدى . ومع ذلك فقد اشترت آلات جديدة من طراز حديث في تاريخ مبكر من عهد تبعتها الدائرة السنوية . وقد وصلت أول دفعة من هذه الآلات في سنة ١٨٦٦ م . ونحن لانعرف عدد آلات هذه الدفعة الأولى إذ لم نثر على الوثيقة الخاصة بشرائها . وإنما ورد ذكرها في الوثيقة الخاصة بشراء آلة طبع الخرائط الجغرافية إذ قيل في وصفها إنها « يطبع فيها الرسومات بجميع الألوان وكذا يطبع فيها حروف مثل الماكينات المحضرة جديدا^(٤) » . وفي هذا ما يدل على تجهيز المطبعة بآلات جديدة لطبع الحروف ، وكلمة « المحضرة » تدل على أن هذه الآلات إنما استوردت من الخارج .

(١) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنوية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٦ م) ، محفوظات عابدين . وكذلك دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمحاسن ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢٢ إلى الدائرة السنوية في نفس التاريخ المتقدم ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ هـ — ١٨٦٧ م) . الجزء الثانى ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ٢٧ ، محفوظات الدائرة السنوية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية — ١٢٨٥ هـ — ١٨٦٩ م . الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة السنوية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٤) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنوية . ودفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢ ، محفوظات عابدين .

ولما سافر حسين حسنى بك ناظر المطبعة إلى باريس في سنة ١٨٦٧ لشراء المحرك البخارى ، اشترى معه أربع آلات للطبع وصلت إلى المطبعة مع المحرك البخارى فى نفس السنة (١) . وبعد ذلك حدث شراء ثلاث آلات أخرى للطبع ، فقد ورد فى أمر خاص بتعيين ملاحظ للآلات الأربع السابقة مانصبه : « ويسد مسد النقر الطبع الذى يلزم عند جلب الثلاثة ما كائن المقتضى جلبهم من بلاد أوربا (٢) » . ولكنا لم نعثر على تاريخ وصول هذه الآلات الثلاث .

تجديد حروف الطبع

ولم يقتصر تجديد المطبعة فى عهد الدائرة السنية على شراء آلات ومحركات بخارية فحسب بل تعداه إلى حروف الطبع . وقد سبق القول بأن حروف المطبعة فى أول عهد عبد الرحمن بك رشدى كانت قد تأكلت من طول ما استعملت ، وفسد رونق المطبوع بها ثم جددت حروف الطبع فعاد للطبوعات رونقها . ولم يقتصر الأمر على صب حروف على الأمهات القديمة بل أنشئت قاعدة جديدة رفيعة فى غاية الجمال والرونق . وقد كتب هذه القاعدة خطاط اسمه حسنى (٣) وصنع آباءها وحفر أمهاتها عبد الله خيرت حكاك المطبعة ، وكان ذلك فى سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧٢ م . وقد ورد فى وصف هذه

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ، ص ١٧ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات بالقاهرة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧ .

(٣) ورد اسم هذا الخطاط فى يبتين من الشعر نظا فى وصف هذه القاعدة وطبعها بها كنموذج لها فى الكتيب الذى أعدته المطبعة بمناسبة عرض مطبوعاتها فى « السركى العمومى » أى المعرض العام الذى أقيم بمدينة فينا (١٨٧٣ م) :

وقاعدة تقول لصنع " حسنى " حوت اللطف فى صور دقيقة

ولو أن اللطراف ابن أمى لرحل إلى « ريانة » فى دقيقة

والكتيب ليس له عنوان ولا عليه تاريخ طبع وإن كان يحدد تاريخه تاريخ معرض فينا وهو يشتمل على مقالة باللغة العربية فى تجديد جوانب نشاط المطبعة ومزايا إقامة المدارس ، ثم نماذج من كل القواعد أو حروف الطبع الموجودة بالمطبعة ، كل قاعدة موصوفة فى يبتين من الشعر طبعاً بحروفها ، ثم قائمة ببعض مطبوعات بولاق فى عهد الدائرة السنية ، تم ترجمة ذلك كله — ما عدا قائمة المطبوعات — باللغة التركية . وفى الكتاب ثلاث وثلاثون صحيفة فى القسم العربى وثلاث عشرة صحيفة فى القسم التركى . وهو نادر الوجود ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد أمين (بك) فأعطينى بوجوده وأعارنى نسخه الخاصة فله منى جزيل الشكر (انظر شكل ١٤ بآخر الكتاب) .

القاعدة فى دفتر استحقاقات المطبعة لتلك السنة ما يظهرنا على دقتها وجمالها . أثير أمام اسم أحد جماعى الحروف واسمه غنيم سالم بما يأتى :

« من حيث أن القاعدة الرفيعة المستجدة حكاكة خيرت افندى قد تم تشغيلها ومن الاقتضى تعيين من يلزم تشغيلها وتوضيها فقد تعين لذلك المذكور أعلاه ومصطفى نديم وحسين محمد وأخذ عليهم التعهد اللازم بإجرى جمع خمس عشرة ملزمة شهرى من تلك القاعدة وإذا حصل منهم تقصير يكونوا ملزمين بجمع بدل ما يتأخر عليهم من الحروف التخينه الملزمة بملزمتين (١) » .

وجاء فى وصفها أيضاً فى كتيب صغير أعد بمناسبة إرسال المطبعة لبعض مطبوعاتها إلى المعرض الذى أقيم فى فينا بالنمسا فى سنة ١٨٧٣ م :

« إن دار الطباعة ، ذات الإتقان والبراعة ، كما يشاهد من أنموذجها الأنيق ، الذى سينظر بعين التحقيق ، حاوية لقواعد عديدة سنية ، وصور حروف جيدة بهية ، لا تكاد توجد فى مطبعة من مطابع الإسلام ، بل ولا فى غيرها من مطابع الأنام ، خصوصاً القاعدة الجديدة الدقيقة ، ذات الحروف الأنيقة ، التى كنا وفقنا لعملها من قبل بستين ، بساحة الخديو الكريم الأصلين ، والقاعدة التعليقية (٢) ذات الاقتنان ، التى كانت مستعملة من قديم الزمان ، فهما معدودتان من النوادر ، بل ليس لهما فى الكون نظائر (٣) » .

ومن الحروف التى استحدثت فى المطبعة فى عهد الدائرة السنية مجموعة من الحروف الأوربية عملت جديدة على نمط الحروف الأفرنكية التى كانت مستعملة فى مطابع أوربا فى ذلك الوقت . وقد كان بمطبعة بولاق حروف أوربية منذ إنشائها فى عهد محمد على ، ولكنا لا نصادف فى الوثائق أى خبر عن تجديدها أو تغيير قاعدتها منذ ذلك العهد . فلما

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغذخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية ، الجزء الرابع ، دفتر رقم ٤١٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) القاعدة التعليقية يقصد بها القاعدة الفارسية .

(٣) كتيب معرض فينا السابق ، ص ٥ - ٦ .

ذهب حسين بك حسنى ناظر المطبعة في عهد الدائرة السنية إلى معرض باريس سنة ١٨٦٧، وشاهد الحروف التي كانت مستعملة في المطابع الفرنسية أعجبه وصنع حروفاً أفرنكية لمطبعة بولاق على نمطها . يقول حسين بك حسنى :

« وكما أن الحروف المذكورة يتيسر بها طبع الكتب الإسلامية المشهورة ونشر العلوم المفيدة ، وما يظهر من الكتب الجديدة كذلك تؤمل طبع الكتب البهية المدققة بالألسن الأفرنجية بقواعدها المألوفة ، وحروفها المعروفة ، فانا قد حصلنا أجناس قواعد حروف اللسانين الطلياني والفرنساوى ، ذات الانتظام المتساوى ، بعد أن شاهدناها في المعرض النفيس الواقع بمدينة باريس ، وقد تيسر لنا بمحمد رب البرية طبع معجم الياس بقطر باللغة الفرنسية (١) .

يضاف إلى ما تقدم أنواع الحروف التي كانت موجودة بمطبعة بولاق قبل عهد الدائرة السنية وبقيت تستعمل بعدها . وقد مكنتنا الكتيب الذى وضعه ناظر المطبعة بمناسبة اشتراك مطبعة بولاق في معرض فينا والتي سبقت الإشارة إليه من معرفة أنواع الحروف التي كانت مستعملة في المطبعة في ذلك العهد وهى كما يلى :

(١) القاعدة العربية النسخية المعتادة وهى التي ورثتها الدائرة السنية عن العهود السابقة . وكانت تستعمل في غالب المطبوعات .

(٢) القاعدة العربية النسخية الدقيقة التي استحدثها حسنى الخطاط وخيرت الحكاك في عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها .

(٣) قاعدة عربية فارسية كبيرة الحجم وصفت بأنها " المجوفة " .

(٤) قاعدة عربية فارسية متوسطة الحجم .

(٥) قاعدة عربية فارسية صغيرة الحجم .

(١) كتيب مؤتمرفينا السالف الذكر ، ص ٦

وهذه القواعد الفارسية ورثتها المطبعة من عصر محمد على باشا .

(٦) قاعدة عربية مغربية أى على قاعدة خط أهل المغرب ، وهى في غاية الجمال ولا ندرى متى استحدثت بالمطبعة (انظر شكل ١٦ بآخر الكتاب) .

(٧) قاعدة أفرنكية هى التي استحدثت في عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها (١) .

صناعة التجليد

وكان من ضروب الإصلاح التي اتفقت للمطبعة في عهد اسماعيل استحداث صناعة التجليد بها ، وكان ذلك في سنة ١٨٦٧ م . والمعروف أن صناعة التجليد قديمة جداً في المطبعة فقد كان فيها قسم خاص بالتجليد في عهد محمد على ، وربما أبطلت هذه الصناعة بالمطبعة وألغى قسم التجليد منها في أيام تدهورها في عهد عباس وسعيد ثم أعيدت في عهد الدائرة السنية . ورد في دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٦٧ تعيين موظف جديد اسمه محمد الشبراوى وذكر أمام اسمه التأشير الآتى :

« المذكور جرى قيده من ابتدئ ١٤ ذو القعدة سنة ١٢٨٣ (١٢ برمهات سنة ١٥٨٣ — ٢٠ مارس سنة ١٨٦٧) بماهية ٢٠٠ قرش بصناعة التجليد المستجدة بالمصلحة (٢) » .

وهذه العبارة الأخيرة تثبت أن صناعة التجليد كانت قد أبطلت ثم أعيدت في عهد اسماعيل .

إنتاج المطبعة

كان من نتيجة هذه الإصلاحات أن زاد إنتاج المطبعة زيادة كبيرة حتى ليحس أن نقول إن عهد اسماعيل كان العهد الذهبى في تاريخ مطبعة بولاق . وتسجل دفاتر المطبعة في ذلك العهد الزاهر نشاطها سنة بعد أخرى . وقد كان القائمون بأمر المطبعة مقدرين

(١) كتاب مؤتمرفينا ، ص ٧ — ٨ (انظر شكل ١٤ و ١٥ بآخر الكتاب) .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ — ١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ،

دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ١٦ ، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

تماماً نهضتها. ورد في أحد دفاتر المطبعة عن سنة ١٨٦٩ اسم الشيخ محمد الهوتى الذى عين مصححاً للمطبعة وذكر أمام اسمه :

«المذكور جرى قيده بماهية شهرى ٣٠٠ قرشا من ابتد ٦ هاتور سنة ١٥٨٥ حيث إن أشغال التصحيح متعلقة بكثرة الكتب وقتها وفي هذه الأيام كثرت الكتب خصوصا أغلبها غير مسبوق الطبع. حضرة الباشمصحح مرارا يطالب زيادة عمال للعمل وقبل تاريخه طلب قيد أربعة أشخاص والذى استصوب الآن قيد ثلاثة فقط^(١)» .

وقد أثبت حسين بك حسنى ناظر المطبعة فى الكتيب الذى وضعه عن المطبعة بمناسبة اشتراكها فى معرض فينا ثبنا بمطبوعات المطبعة منذ تاسستها الدائرة السنية فى أوائل سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٤ وهو تاريخ إقامة المعرض. وهذا الثبوت يظهرنا على مدى نشاط المطبعة فى ذلك العهد. وقد بلغ عدد الكتب التى طبعت فى هذه السنوات التسع على ما جاء فى الثبوت المشار إليه ٣٩٥ كتابا بلغ المطبوع منها جميعا ٢٤٢٠٧٥ نسخة^(٢). فإذا عرفنا أن عدد الكتب التى طبعت فى عصر محمد على باشا فى المدة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٢م أى فى إحدى وعشرين سنة على ما ورد فى قوائم المطبوعات التى وصلت إلينا من ذلك العهد ومع ملاحظة أنها ليست كاملة هو ٢٥٢ كتابا ، أمكننا أن نقدر مبلغ نشاط المطبعة فى التسع السنوات الأولى من عصر اسماعيل . يضاف إلى هذا أن من هذه الكتب التى طبعت فى عصر اسماعيل ما بلغ عدد أجزاءه عشرين جزءا ككتاب الأغاني لأبى الفرج ، ومنها ما كان يقع فى عشرة أجزاء كشرح القسطلانى على البخارى ، ومنها ما كان يقع فى ثمانية أجزاء كحاشية الشهاب الخفاجى والزرقانى على المواهب اللدنية ، أو فى سبعة أجزاء ككتاب مجموع قوانين فرنسا وتاريخ ابن خلدون ، أو فى ستة أجزاء ككتاب روح البيان ، أو فى أربعة أجزاء كحاشية الصبان على الأشمونى أو كصحیح البخارى . وقد بلغ عدد النسخ التى طبعت من بعض هذه الكتب ٤٥٠٠ نسخة وهو عدد لم يبلغه أى كتاب مما طبع بمطبعة بولاق قبل عصر اسماعيل .

على أنه مما يلاحظ أن عدد كتب العلوم الطبيعية لم يتجاوز ستة عشر كتابا من هذه الكتب التى طبعت ببولاق فى السنوات التسع الأولى من عهد اسماعيل والتى بلغ عددها ٣٩٥ كتابا. وهذا عدد قليل جدا إذا قيس بما طبع من كتب هذه العلوم فى عصر محمد على . وهذا أهم نقد يوجه إلى مطبوعات المطبعة فى عصر اسماعيل . فقد كانت سياسة اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ، وكان الواجب أن تسهم مطبعة بولاق فى تحقيق هذه السياسة بنشر كتب العلوم الطبيعية إذ المدار فى إقرار المدنية الحديثة إنما يكون بتغيير طريقة التفكير ونشر المعرفة التى تؤدى إلى استغلال قوى الطبيعة ومواردها . ولعل السبب فى هذا القصور أن مطبعة بولاق فى عهد الدائرة السنية لم تكن مطبعة حكومية تتحدد سياستها بالأهداف القومية العليا ، وإنما كانت مطبعة خاصة بوجه سياستها حساب الربح والخسارة .

موظفو المطبعة وعمالها

أدى استحداث ما تقدمت الإشارة إليه من الآلات إلى ضرورة العناية بإعداد عمال المطبعة وموظفيها والعناية الفائقة بإعدادهم ، حتى تواجه المطبعة زيادة الإنتاج التى ترتبت على تلك الآلات الحديثة . وقد اقترن وصول المحرك البخارى وآلات الطبع الجديدة فى سنة ١٨٦٧م بتعيين عشرة تلاميذ وزعوا على كافة أقسام المطبعة لتعلم صناعة جمع الحروف والطبع والتجليد ، وكان تعيينهم فى ١١ أبريل سنة ١٨٦٧م^(١). وفى سنة ١٨٦٨م عين «الخواجة ريمون كوريشنيك الطبع من باريس» بمرتب ثلاثمائة فرنك فى الشهر لتعليم هؤلاء التلاميذ فنون الطباعة^(٢) .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغذخانة فى سنة ١٥٨٣ قبطية ، الجزء الثانى ، دقرقم ٣٩٨ ، ص ١٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق فى سنة ١٤٨٤ قبطية ، الجزء الثانى ، دقرقم ٤٠٠ ، ص ١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دقرقم ٤٠٢ ، ص ٣٥ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) كتيب معرض فينا السابق ، ص ١٣ — ٢٧ .

ولما عاد حسين حسنى بك ناظر المطبعة من باريس سنة ١٨٦٧ م اقترح إرسال بعض الشبان إلى أوروبا لتعلم فن الطباعة هناك . ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ حينئذ نظرا للنفقات التي يتطلبها . ولكن تحت ضغط حاجة العمل المتزايد أصدر الخديو اسماعيل أمرا في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩) « بانتخاب خمسة أو ستة أشخاص من الموجودين بالمطبعة وارسالهم إلى النمسا مدة سنة أو سنة ونصف لتعليمهم كافة أنواع الطبع كما أوضح ناظر المطبعة اكتفاء عن جلب معلمين للطبع^(١) . وقد اختير لهذه البعثة خمسة من الشبان هم : محمد حبيب وعبد الرحمن شكرى وصالح حسين وسافر ثلاثهم في أبريل سنة ١٨٦٩^(٢) . ثم ابراهيم عارف و ابراهيم زين الدين ولحقا بزملائهما إلى النمسا^(٣) . وقد كان هؤلاء الشبان الخمسة من العشرة التلاميذ الذين كان قد سبق تعيينهم في أبريل سنة ١٨٦٧ م واستحضر لهم المسيوريمون الفرنسيون من باريس لتعليمهم .

تلك بعض مظاهر النشاط والإحياء التي صادفت مطبعة بولاق في عهد تبعتها للدائرة السنية ويكفى لإعطاء فكرة واضحة عن تقدم المطبعة وازدهارها في ذلك العهد أن نورد الإحصاء الآتى لمرتبات موظفى المطبعة وعما لها في الثمانى السنوات الأولى من عهد اسماعيل مع ملاحظة أن الإحصاء يشمل مرتبات المطبعة والكاغدخانة معا فقد كانتا مصلحة واحدة

(١) أمر صادر من الخديوى الى ناظر المطبعة في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ هـ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩ م) ، جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الأول ، دفتر رقم ٤٠١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات بالقاهرة .

مرتبات موظفى المطبعة وعما لها من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٢ م^(١)

السنة	مجموع مرتبات موظفى المطبعة وعما لها
	بارة قرش
١٨٦٥	٢٩ ١٦٨,٠٥٢
١٨٦٦	١١ ٤٣٣,٤٣٨
١٨٦٧	٢٠ ٥١٧,١٦٨
١٨٦٨	٢١ ٦٦١,٥٦٣
١٨٦٩	٢ ٩١٥,٤٢٣
١٨٧٠	٢٠ ١,٢٥٣,١٣١
١٨٧١	٣٤ ١,٤٣٥,٣٣٨
١٨٧٢	— ١,٤٧٧,٤٩٩

وواضح من هذا الإحصاء أن مرتبات موظفى المطبعة وعما لها قد زادت إلى أكثر من ثمانية أضعاف في خلال الثمانى السنوات التي تضمنها الإحصاء . ومما يذكر هنا أن الدائرة السنية احتفظت بخيرة موظفى المطبعة الفنيين الذين كانوا فيها في العهد السابق من أمثال خيرت افندى الحكاك وأبو العينين افندى أحمد أوسطى باشى المطبعة ، فقد صدر أمر من الخديو اسماعيل بإبقائهما — الأول بمرتبة شهرى قدره ١٥٠٠ قرش لمناسبة لزومه لأعمال ما يلزم تجديده من أبهات حروف كبيرة وصغيرة ونقوشات وغيره من ساير ما يلزم تجديده من

(١) هذا الإحصاء مأخوذ من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية في السنوات : ١٥٨١ و ١٥٨٢ و ١٥٨٣ و ١٥٨٤ و ١٥٨٥ و ١٥٨٦ و ١٥٨٧ و ١٥٨٨ القبطية (١٨٦٥ — ١٨٧٢ م) وهى ما لا يقل عن خمسين دفقا ضخما . وقد وقفنا بالإحصاء عند سنة ١٨٧٢ م لأن دفاتر المطبعة بعد تلك السنة من عهد الدائرة السنية أى دفاتر سبع سنوات أخرى غير موجودة في دار المحفوظات ، ولم نستطع العثور عليها هناك على ما بذلناه وبذله موظفو الدار من الجهد الجهد في البحث عنها ، فلا هى موجودة في الخازن ولا هى مثبتة في السجلات . ولعل لاختفاء هذه الدفاتر صلة بضياغ أفلام القاعدة النسخية الذى اكتشف أمره عند استيلاء الحكومة على المطبعة في سنة ١٨٨٠ ، ويلاحظ أن الإحصاء يشمل مرتبات كل من المطبعة ومصنع الورق الذى كان ملحقا بها فقد كانتا مصلحة واحدة .

المحسّنات (١) ، والثاني مع ترقية إلى الرتبة الخامسة . ولم يكن للطبعة وكيل ، وكانت الحاجة ماسة إليه نظرا للنشاط المتزايد في المطبعة فصدر أمر من الخديو بترقية محمد افندي حسني أمين مكتبة المطبعة وكيلا لها مع رفع مرتبه من سبعمائة وخمسين قرشا في الشهر إلى ألف ومائتين وخمسين قرشا (٢) .

علاقة الحكومة بالمطبعة

وكانت الحكومة في مدة تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية تطبع ما تحتاج إليه فيها بالثمن . ولم تشأ الدائرة السنية أن تتولى الإنفاق على الوقائع المصرية على نحو ما كان يعمل عبد الرحمن بك رشدي ، إذ كانت يدفع مرتبات موظفي قلم الوقائع وينفق على جمع الأخبار وترجمتها ثم على طبع الوقائع ، وبعد أن يصدر العدد ويبيعه بحاسب الحكومة على صافي نفقاته . وقد قدم ناظر المطبعة السنية اقتراحا بأن تقوم المالية بقيد استحقاقات أرباب القلم المذكور بها أو يحول ذلك لديوان المدارس لمناسبة وجود قلم ترجمة هناك (٣) . وقد وافق الخديو على هذا الوجه الأخير فأصدر أمره بأن يتبع قلم الوقائع ديوان المدارس « بحيث يكون من ضمن أرقامه » فيدفع الديوان مرتبات موظفيه ، ثم يحاسب المطبعة على نفقات طبع كل عدد من الوقائع أولا بأول (٤) (انظر ميزانية القلم شكل ٣٤ بآخر الكتاب) .

ومع ذلك فقد كانت الحكومة تتباطأ في دفع أثمان مطبوعاتها إلى المطبعة مما أدى إلى « تضرر المطبعة من عدم صرف مطلوبها نقدية عما يجري تشغيله لمصالح الميرى

(١) دفتار قيد الأوامر الكريمة ، دفتر رقم ١٢ ، ص ٢٤ ، أمر رقم ٩ ، من الخديو إلى الدائرة السنية في ١١ شوال سنة ١٢٨٢ هـ (٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين . كذلك في دفتار قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ١٦٤ ، وثيقة رقم ٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة للدائرة السنية ، ص ٢٠ ، أمر رقم ٢٢ ، في ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٣ (٢ يناير سنة ١٨٦٧) ، محفوظات عابدين .

(٣) دفتار قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمحاسن ، دفتر رقم ١٩١١ ، ص ١١٦ ونقل القيد منها إلى ص ١٧٣ في منتصف الوثيقة ، وثيقة رقم ٩ ، إلى ديوان المدارس في ٢٩ شوال سنة ١٢٨١ هـ (٢٧ مارس سنة ١٨٦٥) ، محفوظات عابدين .

(٤) نفس الأمر السابق ص ١٧٣ (انظر أشكال ٣٠ و ٣١ و ٣٢ بآخر الكتاب) .

والدواوين يتمس ناظرها معاملة المطبعة بكيفية أنه عند إتمام ما يقتضى تشغيله وتقديم الحوافظ اللازمة به يصرف لها ثمنه نقدية حالا لإلحاق الصرف على إدارة المطبعة ورواج أشغالها وعدم تعطيلها بدون أن يتأخر الصرف على محاسبة الدائرة به واعطاها رجع أو غيره (١) . « وصدر الأمر بوجوب اتباع ذلك فأصبح « مطلوبها يصرف إليها مباشرة عن كاملها (كامل ما) تجرى تشغيله » دون إبطاء من الحكومة أو تدخل من الدائرة السنية في المحاسبة أو الاستيلاء على المبالغ المطلوبة . ومعنى هذا أن الطبعة وإن كانت تابعة للدائرة السنية فإنها جعلت مستقلة عنها في المعاملات .

وهناك من القرائن ما يجعلنا على الظن بأن مطبعة بولاق السنية كانت تغالى في تقدير نفقات ما تطبعة للحكومة كما كانت تقصّر أحيانا في اتقان الأعمال الخاصة بها . ولقد أدى ذلك إلى احتجاج رياض باشا لدى المعية بخصوص رداءة طبع الوقائع المصرية ، وكان احتجاجا شديدا قال فيه :

« إن جريدتنا تكاد أن تكون في الوقت الحاضر تدخل في عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعا ما كما فهمت من ذاتكم العلية أيضا ، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش في الطبع وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلا عن أن ورقها ردى وهذا ما شاهدتموه سعادتكم . وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة مطبوعة ... فأردت لذلك أن استقدم لدى راسخ بك لأؤكد عليه وأشدّد عليه الخناق فعلمت مما ذكره أن التقصير من جهة إدارة المطبعة ، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجرة طبع هذه الجريدة عالية وفيها زيادة وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد جمة » (٢) .

(١) دفتار قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ٦٣ وثيقة رقم ٥٤

في ٣ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م) ، محفوظات عابدين وأيضاً : دفتر رقم ١٢

أوامر كريمة للدائرة السنية ، ص ١٥ ، أمر رقم ٤ الصادر إلى القايليا .

(٢) محفظة رقم ٥٢ معية تركي ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا إلى المعية في ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ هـ

(أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوظات عابدين .

ولا ينهى رياض باشا الاحتجاج قبل أن يهتد حسين بك حسنى ناظر المطبعة برفع الأمر إلى الخديو :

«وها أنذا أرسل راسخ إلى سعادتك ليعرض شكايته شفها على مقامكم العالى ورجائى ألا تحجموا عن إصدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة إلى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرا إلى مولانا (١)» .

ولسبب ما قد يكون الرغبة فى الاقتصاد فى النفقات أو فى الوقت والجهد لم تشأ الحكومة أن تكون كل مطبوعاتها فى مطبعة بولاق السنية . ولذا أنشأت الحكومة مطبعتين خاصتين بها . أما المطبعة الأولى فهى مطبعة المحافظة . وقد كانت هذه المطبعة موجودة فى عهد سعيد باشا ثم عطلت فى وقت ولسبب غير معلوم لنا ، وفى سنة ١٨٦٦ م التمس ناظر الداخلية من الخديو إعادة فتحها فأذن له فى ذلك ، فاعيدت بثلاثة عمال بلغ مجموع رواتبهم ألفا واربعمائة قرش (٢) . أما المطبعة الثانية فقد أنشئت إنشاء فى نفس السنة (١٨٦٦ م) . وكانت مطبعة حجر استأذن ديوان المالية فى إلحاقها بديوان التفتيش « لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب (٣) » وقد أذن الخديو فى ذلك فأنشئت المطبعة ورتب لها « فترين مطبعجية أحدهم ريس بماهية شهرى ثلثاية وخمسين غرش والانى مساعد بماهية مائتين وخمسين غرش (٤) » . أما مطابع المديرىات التى كانت موجودة فى عصر سعيد باشا - كما سبق القول - فقد بقيت موجودة تعمل طول عصر اسماعيل كما يؤخذ مما ورد فى أمر إنشاء مطبعة ديوان التفتيش بالمالية من أنها أنشئت « لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات » .

(١) محفظة رقم ٥٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا إلى المعية فى ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوزات عابدين .

(٢) دفتارقيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دقر رقم ١٩١٥ ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، إلى الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوزات عابدين .

(٣) دفتارقيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دقر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ إلى المالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، محفوزات عابدين .

(٤) دفتارقيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دقر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ ، إلى المالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) م ، محفوزات عابدين .

ناظر المطبعة

ظلت مطبعة بولاق تابعة للدائرة السنية خمس عشرة سنة وسبعة أشهر على وجه التقريب . وتولى نظارتها طول هذه المدة ناظر واحد لم يتغير هو حسين بك حسنى الذى يعتبر أهم النظار الذين تولوا أمر المطبعة فى القرن التاسع عشر ، إذا استثنينا من الموازنة نقولا المسابكى . وقد لا يبدو هذا الاستثناء غريبا إذا ذكرنا أن المسابكى هو الذى خلق المطبعة من العدم ، وأنه كان الناظر المتخصص الوحيد منذ إنشاء المطبعة إلى الوقت الحاضر ، فقد درس فى الطباعة ومارس فروعها المختلفة بيديه من كتابة الحروف على الورق إلى صنعها من الرصاص إلى جمعها وطبعها على شكل كتاب .

كان حسين بك حسنى هو الذى حوّل مطبعة بولاق من مطبعة من مطابع العصور الوسطى إلى مطبعة من مطابع العصور الحديثة ، من مطبعة تدار آلاتها باليد إلى مطبعة تدار آلاتها بالبخار . وكان هو الرجل الذى زاد إنتاج المطبعة إلى درجة لم تشهدها إلى أيامه . وكان الرجل الذى أدخل صناعة الورق إلى مصر فألحق بالمطبعة مصنعا للورق كان يضارع أحدث المصانع فى عصره .

وهو حسين بن محمد كورچينه لى ، ولد ونشأ بالقاهرة وتعلم بالمدارس الحديثة حتى انتهى إلى مدرسة المهندسخانة فتخرج فيها وعين بها مدرسا للعلوم الرياضية من حساب وهندسة وجبر ومهر فى هذه العلوم . وترجع علاقته بالمطبعة إلى سنة ١٨٥١ م عندما عين فى عهد عباس الأول مصححا للغة التركية بالوقائع المصرية . وفى سنة ١٨٦١ م رقى مأمورا لتنظيم المطبعة ، وهى الوظيفة التى رشحه لوكالة المطبعة عندما أنعم بها على عبدالرحمن رشدى فثبت ببقائه معه فيها وقد منحه سعيد باشا رتبة قائم مقام وأمر بأن تحتسب مدة اشتغاله مع عبد الرحمن رشدى له فى المعاش كما لو كان قائما بوظيفة حكومية . ولما آلت المطبعة إلى الدائرة السنية فى عهد اسماعيل رقى ناظرا لها وأنعم عليه برتبة ميرالاي ، فاستحدثت فى المطبعة من الآلات ما سبقت الإشارة إليه . ولقد سافر إلى باريس فى سنة ١٨٦٧ م ممثلا للمطبعة فى معرض باريس الذى أقيم فى تلك السنة . وبقي ناظرا للمطبعة إلى أن آلت إلى الحكومة فى سنة ١٨٨٠ م .

المطبعة والمعارض الدولية

وكان من نتيجة التقدم الذى شمل مطبعة بولاق فى هذا العهد أن اشتركت فى معرضين دوليين أقيم أحدهما فى باريس سنة ١٨٦٧ م ، وأقيم الثانى فى فيينا فى سنة ١٨٧٣ م .

ونجد وصف القسم المصرى بمعرض باريس الدولى فى كتاب شارل ادموند الذى كان رئيسا عاما لهذا القسم^(١) . يقول شارل ادموند إن مطبعة بولاق أرسلت إلى معرض باريس الدولى مجموعة من مطبوعاتها كانت حوالى أربعائة كتاب باللغتين العربية والتركية وقد عرضت هذه المطبوعات فى قاعات خشبية ذات واجهات زجاجية . واشتملت هذه المجموعة على كتب مؤلفة بالعربية وأخرى مترجمة عن اللغة الفرنسية ، وكانت متنوعة فمنها كتب الأدب العربى القديمة وكتب الفقه ودواوين الشعر ومنها كتب الرياضيات والقانون والطب والرحلات والفن الحربى والبحرى^(٢) .

ولم تكتف بولاق بعرض مطبوعاتها بل عرضت أيضا نماذج للخطوط العربية الجميلة^(٣) كما عرضت قطعة من الخط الزخرفى الجميل كانت عبارة عن ثلاثة عشر بيتا من الشعر نظمها الشيخ مصطفى سلامة وكتبها بشكل زخرفى « كامل الخطاط » . وكانت الشطرة الأولى من كل بيت من أبيات القصيدة تقرأ بحساب الجمل « عام ١٢٨٣ هـ » ، والشطرة الثانية من كل بيت تقرأ « عام ١٨٦٦ م » ، وكتبت القصيدة بحيث كانت كل شطرة تتكون من ستة مقاطع كتبت كل ثلاثة منها بلون خاص فإذا قرئت المقاطع من أحد اللونين فى الشطرات الأولى من أعلى إلى أسفل كانت أبياتا من الشعر وأعطت بحساب الجمل سنة ١٢٨٣ هـ . فإذا قرئت المقاطع من نفس اللون ونفس الطريقة فى الشطرات الثانية كانت هى الأخرى شعرا وأعطت بحساب الجمل سنة ١٨٦٦ م^(٤) .

(١) M. Charles Edmond, L'Egypte a L'Exposition Universelle de 1867, Paris, 1867.

(٢) op. cit., P. 231.

(٣) op. cit., P. 331.

(٤) op. cit., P. 332.

وقد وجدت مطبوعات بولاق طريقا آخر إلى معرض باريس فقد كانت جزءا هاما من معروضات جميع المدارس المصرية . فمدرسة الطب عرضت بالإضافة إلى ما حضر فى معاملها من الأدوية والأجهزة مجموعة من الكتب الطبية التى ألفها أو ترجمها أساتذتها وطبعت فى مطبعة بولاق . فكان مما عرضت هذه المدرسة من الكتب « عمدة المحتاج فى علمى الأدوية والعلاج » تأليف أحمد الرشيدى الأستاذ بالمدرسة وطبع فى بولاق فى أربعة أجزاء فى ١٨٦٧ م . وكتاب « أحسن الأغراض فى التشخيص ومعالجة الأمراض » تأليف محمد الشافعى بك الطبيب الخاص للديوان اسماعيل وطبع فى جزين فى بولاق سنة ١٨٤٣ م . وكتاب « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » تأليف محمد على بك البقلى وطبع فى بولاق سنة ١٨٤٣ م . وكتاب « غاية الفلاح فى أعمال الجراح » لنفس المؤلف وطبع فى بولاق سنة ١٨٦٥ م . وكتاب « الأربطة الجراحية » ترجمه عن الفرنسية ابراهيم بك النبراوى وطبع ببولاق سنة ١٨٣٨ م . وكتاب « القول الصحيح فى علم التشريح » لحسن عبد الرحمن وطبع فى بولاق سنة ١٨٦٦ م^(١) . وأعداد من مجلة طبية كان يصدرها أساتذة مدرسة الطب واعلمها مجلة العسوب^(٢) .

وعرضت مدرسة المدفعية كتاب المدفعية ترجمه عبدالرحمن افندى أحد أساتذة المدرسة وكذلك كتاب التحصينات لنفس المؤلف^(٣) .

وعرض الأزهر عددا ضخما من كتب اللغة والدين والفقه وغيرها من علوم الأزهر مثل حاشية الشيخ الباجورى على السنوسية وحاشية الشيخ الدسوقي على المصنف فى التوحيد . وحاشية شيخ الاسلام الأنصارى على المنهج فى الفقه الحنفى وأقرب المسالك للشيخ الدردير فى الفقه المالكي ، وحاشية الشيخ الباجورى على السلم فى المنطق والمستطرف فى الأدب ومقامات الحريرى ، والكفراوى فى النحو وغير ذلك كتب كثيرة^(٤) .

(١) op. cit., P. 368.

(٢) op. cit., P. 367.

(٣) Loc. cit.

(٤) op. cit., pp. 368, 369.

وعرض المسيو (ليجاي M. Legay) أحداها بالقاءه بالقاءه أحدها ككتاب من مطبوعات بولاق تحت عنوان «كتب طبعت بمطبعة الحكومة ببولاق وليست موجودة في السوق». ومن هذه الكتب «الفتوحات الملكية» في التصوف لابن عربي في أربعة أجزاء وطبع ببولاق في سنة ١٢٦٩-١٢٧٤ هـ (١١٥٢-١١٥٨ م). و «خزانة العادل» لابن حجة الحموي وطبع في ١٢٧٣ هـ (١٨٥٩ م). وحاشية حياتي على «تحفة وهي» وهو كتاب قديميين الألفاظ الفارسية المستعملة في اللغة التركية ، و «قواعد مدفعية الحصار» ترجمه سعيد صالح أفندي (١).

أما في معرض ثينا سنة ١٨٧٣ م فقد أرسلت مطبعة بولاق نوعين من المعروضات . فقد عرضت فيه أنواعا مختلفة من الورق الذي اتجه مصنع الورق الملحق بها ، كما عرضت مجموعة من مطبوعاتها تبلغ تسعة وستين كتابا منها أطلس وخريطة للاسكندرية . وقد حفظ لنا «دفتريد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون» سجلا كاملا بعنوانات هذه الكتب وعدد النسخ التي أرسلت من كل كتاب وثمنه . ومن الكتب التي عرضت في معرض ثينا تاريخ ابن خلدون في سبعة أجزاء والاموس المحيط للفيروز بادي والكشكول لبهاء الدين العاملي وحاشية الصفطي على ابن توريكي وغرر الحواصيص وقاموس بطة للغتين الفرنسية والعربية ومقامات الحريري وقلائد العقيان وشرح ديوان المتنبي للعكبري وحاشية العطار على الأزهرية وحاشية أبو النجا على الشيخ خالد وتذكرة داود والبجيرمي على المنهج وغير ذلك (٢).

وقد كانت مطبوعات بولاق في هذا المعرض ضمن معروضات الحكومة ، فالحكومة هي التي اشترت الكتب من المطبعة ودفعت ثمنها مقدما وأرسلتها إلى ثينا ضمن غيرها من معروضات الحكومة المصرية . وكان مجموع ما أرسلت المطبعة إلى هذا المعرض ٢٤١ قطعة بين كتاب ونموذج لمصنوعات الكاغدخانة . وبلغ ثمنها جميعا مائة وثمانية وعشرين جنيها

(٣) op. cit., P. 370.

(٢) دفتريد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ افركي ص ١٦ ، ١٧ محفوظات عابدين .

وواحد وعشرين قرشا وسبع بارات أى قرابة المئتين ، ودفع المبلغ للطبعة مقدما (١) .

كان عهد الدائرة السنية في مطبعة بولاق عهد تحوّل ، ففيه تحوّلت من مطبعة صغيرة إلى مطبعة كبرى ، ومن مطبعة قديمة إلى مطبعة حديثة ، ومن مطبعة أوراق ودفاتر وأوراد إلى مطبعة كتب ، ومن أداة إدارية إلى أداة لنشر العلم والمعرفة ، وابتدأ العهد وهي مطبعة خاصة بفرد ، فأصبحت فيه مطبعة شبه حكومية نظرا لتبعيتها للوالى ، وانتهى فإذا بها تعود ثانية إلى حوزة الدولة .

(١) افادة من المالية رقمة ١٠ القعدة سنة ١٢٨٩ عمرة ٢ اكسبوزسيون بما يفيد صرف مبلغ ١٢٨٢١ قرشا و ٧ بارة للطبعة قيمة ثمن الأصناف الواردة منها ومقيد بعهد المالية عليه صرفوات الاكسبوزسيون فيها (أى في شهر) طوبة سنة ١٥٨٩ ، نفس الدفتريد ، ص ١٤ ، محفوظات عابدين .

الفصل الحادى عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة

ظلت المطبعة تابعة للدائرة السنية إلى أن انقضى عصر اسماعيل . وتولى حكم مصر الخديو توفيق ، وكانت الحركة الوطنية لا تزال حديثة العهد وكان الشعور القومى قد أخذ يشتد ، فعملت الحكومة على استرداد مطبعة بولاق إلى حوزتها .

استردت حكومة توفيق المطبعة من الدائرة السنية فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ م^(١) فى عهد وزارة رياض باشا ، بعد أن بقيت خارجة عن إدارتها ما يقرب من ثمانى عشرة سنة .

تنظيم المطبعة (١٨٨٠)

وقد نظمت المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها بمقتضى ثلاثة أوامر هى :

(١) أمر من وزارة المالية صدر فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٧ هـ^(٢) (٢٩ يونيه سنة ١٨٨٠ م) ينص على اعتبار مستخدمى المطبعة وعمالها موظفين بالحكومة المصرية بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى عهد الدائرة السنية . وقيدوا بالحكومة ابتداء من ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٠ ، تاريخ إدارة المطبعة على ذمة الميرى . وينص الأمر على أن هذا الاعتماد مؤقت لحين صدور ترتيب نهائى آخر . وقد نفذ هذا الأمر فعلا ونقل كل موظفى المطبعة وعمالها فى آخر عهد الدائرة السنية معها إلى الحكومة المصرية كما كانوا فى العهد السابق .

(١) دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، دفتر رقم ٨١٥ ، مخزن المعاشات . دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دفتر ٨١٥ ، ص ١ ، مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) أمر ثان من وزارة المالية صدر فى ١٨ شعبان ١٢٩٧^(١) (٢٥ يوليه سنة ١٨٨٠ م) ، وهذا هو الترتيب النهائى الذى نص عليه فى الأمر الأول السابق . وقد حدد هذا الأمر وظائف المطبعة وراتب كل وظيفة . فقرر خلق وظائف جديدة وإلغاء بعض الوظائف التى كانت موجودة بها وترتب على ذلك فصل بعض الموظفين وإنقاص مرتبات البعض وترقية آخرين وهكذا . فمن الوظائف التى قزرها هذا الأمر وظيفة وكيل للمطبعة وعين فيها عبد الله افندى خيرت حكاك المطبعة . أما الوظائف التى ألغيت بمقتضى هذا الأمر فهى وظيفة " مساعد مصصح " ففصل مساعدو المصححين نهائيا . وأُنقص عدد كتاب المطبعة ففصل بعضهم . وكذلك ألغيت وظيفة " مساعد الجدولجى " ووظيفة " مساعدى الجماعين " ووظيفة " مساعد العطشجى " ففصلوا جميعا . وحدد الأمر أيضا وظائف السعاة والخدم فأُنقص عددهم . ثم إن الأمر أنقص مرتبات بعض الوظائف فأُنقص مرتب وظيفة معاون إلى سبعمائة وخمسين قرشا بعد أن كان ألفا ومائتين وترتب على ذلك أن استقال معاون لأنه رفض المرتب الجديد . وخفض مرتب " الجماع " إلى ثمانية جنيهات بعد أن كان عشرة جنيهات . وزاد الأمر بعض المرتبات كمصحح الفرقة الثانية فرفع مرتبه إلى الضعف فأصبح ألفا ومائتى قرش بعد أن كان سبائة قرش .

(٣) ترتيب عمل بمعرفة قومسيون المطبعة وصدر عنه أمر دولتو ناظر المالية رقم ٢٦ فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ هـ^(٢) (١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م) . وهو تنقيح وتعديل للأمر السابق بمناسبة النظر فى أمر ورشة التجليد ، وزاد بعض الوظائف التى دعت حاجة المطبعة إليها فى عهد تبعيتها للحكومة ، كما ألغى وظائف المجلدين .

على هذا النحو نظمت المطبعة عندما دخلت تحت إدارة الحكومة فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ وأصبحت مطبعة الحكومة إلى الآن . وقد حدث بعض التغييرات فى محتوياتها بعد ذلك بقليل . ففى التغيير الأول انتزعت منها مطبعة فنقصت محتوياتها . وفى التغيير الثانى أضيفت إليها مطبعة أخرى فعوض ذلك التغيير الأول .

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ص ٢ ، ٣ .

(٢) ص ٢٤ من الدفتر السابق .

في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م). صدر أمر من ناظر الداخلية بنقل مطبعة الوقائع المصرية عن مطبعة بولاق جاء فيه :

« ان صحيفة الوقائع المصرية ترتب ثلاثة مرات في كل أسبوع وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر في كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل نجاح ذلك بدون وقوع عطلة ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربى والتركى من حروف وصناديق وماكينات وما يلى ذلك مع تحرير كشف بيان أسماء وماهيات ووظائف العمال المناوطة بهذا العمل » (١).

وبناء على هذا الأمر نقل كل ما كان مخصصا لطبع الوقائع المصرية في بولاق من الآلات والعدد والحروف وغيرها ، كما نقل كل من كان يقوم بطبعها من الموظفين والعمال إلى قلم الوقائع بالداخلية ، وتمت عملية النقل هذه في ٢٩ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م) (٢). ونقصت الآلات بمطبعة بولاق من ذلك التاريخ بقدر ما كان مستعملا منها في طبع الوقائع . وكان أول عدد من الوقائع صدر عن مطبعتها المستقلة هو العدد رقم ٩٣٣ المؤرخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ هـ (٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠) ، وقد كتب عليه « طبع بمطبعة الداخلية الجليلية » .

أما التغيير الثانى فقد أضاف إلى مطبعة بولاق مطبعة أخرى هى مطبعة أركان حرب الجهادية . فقد مر أن الحكومة ما كانت تستغنى عن مطابع خاصة بها في عهد تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية . ولقد سبقت الإشارة إلى مطبعة المحافظة ومطبعة ديوان التفتيش بالمالية ونضيف الآن مطبعة أركان حرب الجهادية وكانت في طره ومطبعة المدارس وكانت تابعة

(١) أمر من دولتوناظر الداخلية للطبعة في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م) ، نمرة ٧ وقائع . دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن المعاشات . دار المحفوظات المصرية .

(٢) نفس الدفتر السالف الذكر ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

لنظارة المعارف (١) . وقد ظلت مطبعة أركان حرب تعمل مستقلة عن مطبعة بولاق بعد ضمها إلى الحكومة مدة أحد عشر شهرا تقريبا طبعت في خلالها ، ضمن أشياء أخرى ، ميزانينى الحكومة المصرية لسنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ م (٢) . ثم روى ضم هذه المطبعة إلى مطبعة بولاق فضمت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ م بأمر من دولتوناظر المالية ، صدر في ذلك التاريخ و يقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها » (٣) .

وكما نقلت مطبعة الوقائع بموظفيها إلى قلم الوقائع بالداخلية نقل أيضا موظفو مطبعة أركان حرب إلى بولاق وكان عددهم تسعة وعشرين موظفا غير رئيس المطبعة المسمى مورييس الذى عين بوظيفة رئيس القسم الأفرنجى بمطبعة بولاق (٤) . وبذلك زادت مطبعة بولاق بضم مطبعة أركان حرب إليها أضعاف ما خسرت بترع مطبعة الوقائع منها . فوظفو الوقائع الذين نقلوا إلى الداخلية كان عددهم ستة موظفين على حين أن موظفى مطبعة أركان حرب الذين نقلوا إلى بولاق كانوا ثلاثين موظفا . وفي ذلك مايدل على أن مطبعة أركان حرب كانت أكبر بكثير من مطبعة الوقائع . ومع ذلك فلم يطل استقلال الوقائع المصرية بمطبعتها فعادت إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من يولية سنة ١٨٨٤

على هذا النحو استقرت مطبعة بولاق للحكومة وتغير اسمها تبعا لذلك فاصبحت تسمى : مطبعة " بولاق الأميرية " (٦) .

(١) ضمت هذه المطبعة أيضا إلى مطبعة بولاق في تاريخ متأخر .

(٢) راجع ميزانينى سنة ١٨٨٠ و ١٨٨١ م فعلهما « طبع بمطبعة أركان حرب الجهادية سنة ١٢٩٧ هـ » .

(٣) أمر من دولتوناظر المالية لمطبعة بولاق رقم ١٠ مايو سنة ١٨٨١ نمرة ١٨٢ إدارة دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨١ ج ١ ، ص ٦٧ ، دفتر ٨٥٢ عين ٣١ مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٤) راجع ما ورد عن هؤلاء الموظفين في الدفتر السابق من دفاتر استحقاقات المطبعة .

(٥) تغير اسم المطبعة مرارا في عهد تبعتها للحكومة المصرية من يولية سنة ١٨٨٠ إلى الوقت الحاضر . فن سنة ١٨٨٢ م إلى سنة ١٨٨٤ م كان اسمها « المطبعة الأميرية ببولاق » وفي سنة ١٨٨٥ تغير اسمها وأصبح « المطبعة الأهلية » وهى ترجمة لإسمها باللغة الفرنسية L'Imprimerie Nationale ويظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩٠٣ حين يتضح عدم موافقة هذه الترجمة فيغير اسمها في سنة ١٩٠٤ إلى « المطبعة الأميرية بولاق » وفي سنة ١٩٠٥ يقتصر في تسميتها على : « المطبعة الأميرية بمصر » ويظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩١٤ حين يتغير ويصبح : « المطبعة الأميرية بالقاهرة » ويظل كذلك الآن .

آلات المطبعة وحروفها

أما عن آلات المطبعة في أوائل عهدها بالحكومة فقد كانت كما كانت في أيام الدائرة السنية — المحرك البخارى ثم آلات الطبع والآلات الأخرى التي سبق بيانها في الكلام عن المطبعة في عهد الدائرة ، ثم ما زاد عليها من الآلات في أواخر ذلك العهد مما لم يمكننا الوصول إليه لافتقارنا الدفاتر الخاصة به في محفوظات الدائرة السنية . وقد شكلت لجنة لاستلام المطبعة من الدائرة أحصت كل ما كان موجودا بالمطبعة وقت استلامها ولكنها للأسف لم نعثر على هذا الإحصاء فيما أبقته لنا السنون من الأوراق .

أما عن حروف الطبع فقد أبقى لنا الأحداث التي صادفها بيانا مفصلا عنها وذلك بأن لجنة استلام المطبعة وجدت آباء تلك الحروف ناقصة العدد ووجدت من أحوال حفظها ما يستدعى الشك فشككت ثلاث لجان لتحقيق هذا الأمر وحفظت الثورة العرابية لنا صورة كاملة من قرارات هذه اللجان (١) .

ويؤخذ من أوراق هذا التحقيق أن المطبعة كان بها حينئذ ثلاث قواعد نسخية عربية (٢) :

(١) قاعدة قديمة أهمات من مدة ولا يطبع بها كتب وهذه هي القاعدة التي كانت قد تحلقت عن عصر محمد علي .

(٢) قاعدة سميت في بعض الأوراق : «القاعدة المشهورة» وفي بعضها الآخر : «القاعدة النسخية التخينة» وهي أهم قواعد مطبعة بولاق إذ هي آخر ما وصل إليه تحسين الخط وتجميل الحروف منذ بدئ في صب الحروف بالمطبعة في عهد محمد علي إلى وقت استلام

(١) حفظت صورة إجراءات هذه اللجان ضمن الأوراق التي صادرتها النيابة في حوادث الثورة العرابية عند أحمد بك رفعت ناظر تحريريات وزارة المالية وكان أحد أعضاء ثلاثة تلك اللجان . أوراق نمرة ٢٧٦ و ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت بمحفوظات الثورة العرابية بالقلعة .

(٢) القاعدة تتكون من آباء من الصلب عددها ١٨٩ قطعة ثم أهمات من النحاس مدقوقة بهذه الآباء ثم حروف من الرصاص كثيرة العدد مصبوبة على هذه الأمهات .

الحكومة للمطبعة في سنة ١٨٨٠ ، وتبين أهمية هذه القاعدة من بعض الأوصاف التي وصفت بها في أوراق تحقيق أمرها . فن هذه الأوصاف قول لجنة استلام المطبعة : « هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلف مبالغ على الحكومة (١) » . ثم ما ورد من وصفها في كلام خيرت أفندي وكيل المطبعة من أن : «القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وصيلحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجيا (٢) » .

(٣) القاعدة النسخية الرفيعة التي عملت بمعرفة عبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة في عهد الدائرة السنية والتي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم . وقد كانت كل مطبوعات بولاق تطبع بها منذ أتمها خيرت أفندي .

وكان يوجد بالمطبعة غير هذه القواعد العربية قواعد أخرى فارسية وتركية ومغربية وفرنسية . وهذه القائمة مطابقة تماما لما سبق أن قدمناه عن حروف المطبعة في عهد الدائرة السنية .

قصة اختفاء أقلام المطبعة

ولما تسلمت الحكومة المطبعة تبين لها أن هذه القواعد لم تكن سليمة . فالقاعدة الرفيعة وجدت كاملة ولم يكن للقائمين بالأمر أى اعتراض على الحالة التي وجدوها عليها . أما القاعدة التخينة المشهورة فلم يوجد منها إلا أقل من نصف آباءها ووجد أن قد دس فيها بدلا من نصفها الفاقد آباء قديمة متأكلة من قواعد قديمة مهملة لا تتفق معها في الرسم ولا في الذوق ولا في الصناعة . أما القاعدة النسخية القديمة فقد كانت في حالة سيئة من الإهمال ولم يكن هذا مستغربا فقد حلت محلها القاعدة التخينة المشهورة على أنه لوحظ

(١) من قرار قوميون استلام المطبعة من الدائرة السنية ورقة نمرة ٢٧٨ ص ١ من أوراق أحمد بك رفعت بمحفوظات الثورة العرابية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

أن بعض أباء هذه القاعدة القديمة قد استخدم في سد الناقص من القاعدة التخينة المستعملة^(١).

وقد أدى هذا إلى تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسألة ، ولما كان اتهامها لبعض الشخصيات صريحا يوقع هذه الشخصيات تحت طائلة القانون فقد أمر ناظر المالية بتشكيل قوميون آخر لبحث الأمر . ويظهر أن قرار هذه اللجنة الأخيرة لم يمنع ناظر المالية فأمر بتشكيل لجنة أو قوميون ثالث . وقد استغرقت تريات هذه اللجنة الثلاث مدة ثلاثة عشر شهرا من ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ إلى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١

وقد ندب القومسيون الأول خبيرين هما حسن أبو زيد وحسين صبرى من مطبعة أركان حرب وكلفهم بفحص القاعدة ففحصوها وقدموا تقريرا ختماه بقولهما : « إن الحاصل في هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلف مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ، ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقي منها . وبذا لا يمكن الانتفاع بها كلياً إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها^(٢) » .

ولما سئل خيرت افندى وكيل المطبعة وحكاكها عن سبب ذلك العجز قال إن الأقلام كانت موجودة في عهدة محمد البغدادى حكاك المطبعة وكان حسن القيام عليها من حيث الحفظ والتنظيف والعناية ، فلما مرض أحضر ناظر المطبعة حسين بك حسنى مفاتيح القمطرين اللذين كان يحفظ فيهما الأقلام . ثم استدعى وكيل المطبعة السابق محمد حسنى وأبا العينين أحمد ملاحظ المطبعة وحسن المغربى السباك وتحاشى استدعاء خيرت افندى وأخرجوا الأقلام وبدلاً من تسليمها إليه لعلهم بها سلمت إلى «عبدالكريم حسن المخزنجى» الجاهل بأمرها^(٣) .

(١) ماخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨٩ أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العراقية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة

وبناء على ذلك قدم القومسيون تقريراً إلى ناظر المالية جاء فيه أنه « مقرر بنوع قطعى أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت افندى ، وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك . فتسليمهم للمخزنجى هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت افندى كان انكشف أمرها ... وإن ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة كان بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى ينفى رسمها ويتعسر تمييزها . وقد روى للقومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المسخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفى شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة ، وإلا فقانوننا يلزمون بمثلها الأصلي... هذا ورأى القومسيون أيضاً لزوم محاکمتهم على ما حصل لأن الضرر الذى عاد مما أجروه لم يكن مقصوراً على جهة المطبعة فقط بل يشمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات... كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقسام فلا يتصور أن كلا منهم اختص بجانبها منها ، إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا بمجموعة ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم والآخرين أعانوه وتسترأوا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسنى لما توارعنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونوه على ذلك حسن السباك وعبد المجيد البراد واسماعيل النجار واستدل القومسيون على ذلك بكون البيك المومى إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف ، وإجعله النجار بماهية شهرى خمسمائة قرش ... وإذا تراءى لاسالية ظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلائل السابقة ومعرفة ما ربما يكون كامناً في بواطن هذه المسألة المهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقف ناظر المطبعة ومن أعانوه عليها الفعل^(٢) » .

قدم هذا التقرير إلى ناظر الداخلية وتلى حرفياً بخماس النظر وصادر أمر ناظر الداخلية في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠م بأن رأى استقر : « على لزوم لإجراء التحقيقات اللازمة لإظهار الحقيقة » . وبعد صدور هذا الأمر طلب حسين بك حسنى ناظر المطبعة إعفاءه

(١) ماخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العراقية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

من الخدمة فقبل ناظر الداخلية استعفاه في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠^(١) وشكل قومسيون آخر برئاسة مصطفى بك صبحي الذي اعتمد في تحقيقه على أقوال المتهمين وقرر : « إنه لا تنتج ثمرة للميرى من البحث في موضوع تلك الأقسام » واقترح إكمال القاعدة واصلاحها بمعرفة خيرت افندى^(٢) .

ويظهر أن الوزارة تشككت في نتيجة تحريات مصطفى بك صبحي فأصدر ناظر الداخلية في ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ م أمرا « باقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة » . ولذا شكلت لجنة ثلاثة برئاسة بلوم بك وكيل المالية وعضوية أحمد بك رفعت ناظر تحريات تركي وعربي المالية^(٣) ومحمد بك حمدي وعلى بك الزيني وأحمد بك ناشد « لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك »^(٤) . وقد استعانت هذه اللجنة ببعض الخبراء فقرروا أن الفرز الذي تم بمعرفة القومسيون الثاني « كان بنوع المغشوشة » وأن الفرز المعول عليه هو ذلك الذي تم أولا بمعرفة خيرت افندى . ثم اتفق على تشكيل لجنة من الخبراء يختار حسين بك حسنى أربعة من أعضائها وتختار المطبعة أربعة آخرين . وبدأت هذه اللجنة عملية الفحص من جديد ، وبعد جلسة واحدة امتنع الاشتخاص الأربعة الذين وكلهم حسين بك حسنى عنه عن الحضور . وانتهت المقارنة بإثبات ماقرره خيرت افندى أولا . ولكن اللجنة رأت قفلا باب الموضوع . فقررت تجديد تلك القاعدة واستكمالها حتى تعود لمطبوعات بولاق رونقها وجمالها^(٥) . وقد تعهد خيرت افندى وكيل المطبعة وحكما كما بذلك وقرر أن هذا الإكمال يحتاج إلى مالا يقل عن سدين وأنه يتكلف سبعة جنيه « تحت الزيادة والعجز »^(٦) .

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٠ م ، الجزء الأول ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

(٢) ملخص ما في أوراق ونتيجة مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٣) من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت ناظر تحريات المالية ، في ٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ م) ، ورقة رقم ٢٧٧ من أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٤) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت السالفة الذكر .

(٥) نفس الوثيقة ، وكذلك : تقرير مرفوع من القومسيون الثالث إلى وكيل المالية في ٢١ ذوالحجة سنة ١٢٩٨ هـ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) ، ورقة رقم ٢٧٦ من أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٦) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت .

تدهور المطبعة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦

استقرت مطبعة بولاق الأميرية على الوجه المنقذم وتحولت إليها جميع أعمال الحكومة الطباعية تقريبا . ويؤخذ من دفاتر المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها مباشرة في سنة ١٨٨٠ م وكذلك من دفاترها في سنة ١٨٨١ م أن حركة العمل بها قد اتسعت اتساعا عظيما أدى إلى إدارة المطبعة نهارا وليلا بدون انقطاع . ففي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نقرأ في مذكرة لناظر المطبعة : « فنظرا لأهمية التشغيلات في هذا الأوان صار من الضروري لإجري التصديحات ... للإلحاق على أشغال الحكومة في الدفاتر وغيره فقد أجريت التصديحات اللازمة وصارت الإدارة الآن ليلا ونهارا حسب المرغوب »^(١) .

وفي سبتمبر سنة ١٨٨١ يتقدم محمد افندى خلوصي إلى المطبعة ملتصبا بتعيينه بوظيفة « طبع طبوغرافيا وجدولجي » ، ويقترح ناظر المطبعة تعيينه ، ولكن ناظر المالية يرفض هذا التعيين لأن : « المذكور من أهالي الآستانة وبما أن أهالي الوطن يوجد فيهم من يليق لهذه الوظيفة وبهذا يكون اللازم هو انتخاب وتعيين من يصلح لها منهم »^(٢) . وتمضي مدة دون أن تتمكن المطبعة كما ادعى ناظرها من العثور على مصري لشغل هذه الوظيفة ، فيتم تعيين خلوصي افندى نظرا « للزوم المسارعة في إدارة التشغيلات ليلا ونهارا »^(٣) .

وقد زاد حجم المطبعة كثيرا في السنتين الأوليين من تبعيتها للحكومة ، واقنع القائمون بالأمر بخطأ اتجاههم نحو الاقتصاد في نفقات المطبعة عندما ضيقوا وظائفها أولا بناء على قرار القومسيون الذي تسلمها من الدائرة السنوية في يونيه سنة ١٨٨٠ ، فعندما تسلمت الحكومة مطبعة بولاق في هذا التاريخ كان بها خمسة وستون موظفا^(٤) بلغ مجموع مرتباتهم

(١) من مذكرة ناظر المطبعة بتعيين عبد الكريم افندى حسن بوظيفة « مهندس ميكانيكي وعليه عردة الواهور والمكين » في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠ . « جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ م ابتدى إدارتها على ذمة الميرى » ، ج ٢ ، ص ١٢ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

(٢) تأشيرة ناظر المالية على مذكرة ناظر المطبعة بتعيين محمد افندى خلوصي ، جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١ م ، ج ١ ، ص ٥٧ ، القلعة .

(٣) مذكرة ناظر المطبعة بإعادة المطالبة بتعيين خلوصي افندى ، نفس المرجع السابق .

(٤) جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ م ، الجزء الأول والثاني . القلعة .

في الشهر الواحد ٣٣٨ جنيها و ٦٥٠ مليا (١) . ولم يكن من هؤلاء الموظفين من يتقاضى مرتبا كبيرا إلا ثلاثة أشخاص هم حسين حسنى بك ناظر المطبعة وكان مرتبه خمسين جنيها ثم عين بدله على جودت بك بنفس المرتب ، وعبد الله افندى خيرت حكاك المطبعة ثم رقى ويكلاها في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ مع بقائه في وظيفة الحكاكة وكان مرتبه خمسة وعشرين جنيها ، وأبو العينين افندى أحمد ملاحظ وأسطا باشا وعمدة الجماعين وكان مرتبه عشرين جنيها . وبلى هذه الطائفة أحمد افندى مختار معاون المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيها ، ومحمد افندى عباس معاون مشتروات المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيها ونصف جنيه ، وسليمان افندى الجندى باسكتاب المطبعة وكان مرتبه خمسة عشر جنيها وحسين افندى محمد ريس الحسابات والتشغيل وكان مرتبه اثني عشر جنيها ونصف جنيه و ابراهيم افندى الشبراوى أسطا جماعى الحروف الفارسية المشهور وكان مرتبه أحد عشر جنيها ، والشيخ بدوى محاسب عهدة الموضيين وكان مرتبه عشرة جنيها (٢) .

فلما نظمت المطبعة على أساس تقرير القومسيون الأول في ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٠ ، وتقرير القومسيون الثاني في ١٤ أكتوبر من نفس السنة ، انقص عدد الموظفين إلى ثلاثة وأربعين بعد فصل اثنين وعشرين موظفا إما للاستغناء عن وظائفهم وإما لرفضهم العمل بالمطبعة بعد ما قرره القومسيون من خفض مرتباتهم . ثم عين أحد عشر موظفا فوصل العدد إلى أربعة وخمسين . وتوفى أحد الموظفين ونقل ستة منهم إلى قلم الوقائع بوزارة الداخلية عند فصل الوقائع عن المطبعة ، ثم أضيف إلى المطبعة ثلاثون موظفا عند ضم مطبعة أركان حرب إليها فبلغ عدد موظفي المطبعة سبعة وسبعين موظفا أى بزيادة اثني عشر موظفا عما كان الحال عليه أيام الدائرة السنية (٣) .

وكان مجموع مرتبات موظفي المطبعة وعمالها في المدة من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ إلى آخر السنة أى في نصف السنة الأولى من عهد تبعيتها للحكومة ١٨٧٠ جنيها و ٧١٨ مليا (٤) .

(١) نفس الجريدة السابقة ج ١ ، ص ٦٩ ، القلعة .

(٢) نفس المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٦٩ .

أى ٣٧٤١ جنيها و ٤٣٦ مليا في السنة ثم وصل هذا الرقم إلى ٤٣٥١ جنيها و ٥٦١ مليا مجموع مرتبات المطبعة في السنة التالية — ١٨٨١ م (١) ، وهو أكبر من مجموع المرتبات في آخر سنة من تبعية المطبعة للدائرة السنية البالغ ٤٠٦٣ جنيها و ٨٠٠ مليا (٢) . ومع أن الفرق ليس كبيرا إلا أنه أكبر مما يبدو من الأرقام نظرا لأن الحكومة قد خفضت مرتبات معظم الوظائف .

وكانت الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٦ فترة ركود في مطبعة بولاق . فع قيامها بكل ما احتاجت إليه الحكومة من أعمال الطباعة فانها لم تتقدم في أى ناحية من النواحي بل وتدهورت تدهورا عاما كاد يقضى عليها . وليس من شك في أن الثورة العرابية وما تلاها من عدم استقرار قد صرفت الحكومة المصرية عن كثير من الإصلاح وقاست مطبعة بولاق من الشغال الحكومة بالثورة كما قاست غيرها من مؤسسات الدولة .

لم تكن آلات المطبعة كافية عندما تسلمتها الحكومة في سنة ١٨٨٠ ، ويظهر أنه لم يكن من المتيسر شراء آلات جديدة فعين عبد الكريم حسن المهندس الميكانيكى ووضع تحت الاختبار وأعطى الآلات المعطلة فأصلحها جميعا وبذلك تمكنت المطبعة من أن تعمل ليلا ونهارا ، فثبت في وظيفته بمرتبة ستة جنيها في الشهر (٣) . ولم تزود المطبعة بآلات جديدة إلا بعد ذلك بربع سنوات أى في سنة ١٨٨٤ ، وكانت أكثر الآلات التي اشترت في المدة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ آلات التجليد فقد كان قسم التجليد قد ألغى في ترتيب ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ورفق المجلدون جميعا ، ثم رأت الحكومة إعادة هذا القسم وكانت آلاته قد تلفت من طول ما أهملت ، فاشترت حوالي عشرون آلة من آلات التجليد بمختلف عملياته (٤) . أما آلات الطبع فلم يشتري منها إلا أربع آلات فقط وكان شراؤها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، ج ١ ، ص ٤٨ ، القلعة .

(٢) تبعا لدقير استحقاقات المطبعة عند استيلاء الحكومة عليها كانت مرتبات موظفيها ٣٣٨ جنيها ، ٦٥٠ مليا في الشهر وعلى هذا الأساس حسب مجموع مرتبات موظفي المطبعة في عام . ويجب ملاحظة أن هذه هي مرتبات المطبعة وحدها بعد فصلها عن الكاغدخانة انظر جريدة الاستحقاقات لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٣) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ م ، ج ٢ ، ص ١٢ ، القلعة .

(٤) ملف رقم ٧١ — ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ورقة رقم ٤٢ ، محفوظات وزارة المالية .



الفريد شيلي باشا
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٨٩٤ — ١٩١١



بنجي بك
ناظر مطبعة بولاق
١٨٨٦ — ١٨٩٤



أحمد صادق بك
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩١٩ — أبريل ١٩٢٠



وارن تريلوني
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
يونيه ١٩١١ — مارس ١٩١٧

في سنة ١٨٨٦ م^(١) . واشترت أيضا إحدى عشرة آلة من أنواع مختلفة للسبك^(٢) .
أما قسم القوة المحركة فلم يزد عليه شيء طول هذه المدة و بقيت المطبعة معتمدة على الآلة
البخارية التي استحدثت فيها في أول عهد الدائرة السنية سنة ١٨٦٧^(٣) .

فاذا استثنينا قسم التجليد الذي استحدث ، نجد أنه لم يزد في المطبعة إلا أربع آلات
للطبوع في مدة ست عشرة سنة من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٩٦ ، أما فيما عدا ذلك فقد
تدهورت المطبعة وتأكلت آلاتها وتم تم بناؤها حتى لم يكن هناك في آخر سنة ١٨٩٦
إلا حطام مطبعة^(٤) (انظر شكلي ١٧ و ١٨ بآخر الكتاب) .

وتول نظارة المطبعة في عهد التدهور هذا ثلاثة نظار أولهم حسين بك حسني الذي
انتقل معها من الدائرة السنية إلى الحكومة في يونيه سنة ١٨٨٠ ، وبقي ناظرا إلى أن
أثيرت قضية أقلام المطبعة التي سبقت الإشارة إليها فاستقال في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ ،
ثم أحيلت نظارة المطبعة إلى علي بك جودت على سبيل النذب لا التعيين إذ ورد في خطاب
ناظر الداخلية إليه في ذلك التاريخ : « حيث حضرة حسين بك حسني ناظر مطبعة بولاق
قدّم لطرفنا الورقة المرفوعة طيه تتضمن استعفاه من وظيفته وقد حصل قبول ما التمس
وأحلنا إدارة المطبعة على عهدكم مؤقتا لزم تحريره للعلومية والمبادرة باداء أشغال هذه
الوظيفة على المحور اللائق^(٥) » . و بقيت المطبعة بدون ناظر يديرها على بك جودت
من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ ، عند ما عين علي بك جودت ناظرا
للمطبعة "بمرتب النظارة البالغ خمسة آلاف قرش في الشهر^(٦)" . وبقي على بك ناظرا

(١) ملف رقم ٧١ — ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ورقة رقم ٣٨

(٢) نفس الملف ، ورقة رقم ٣٦

(٣) انظر قائمة موجودات ورشة الآلات في نفس الملف السابق ، ورقة رقم ٣٣ و ٣٤ . فأقدم آلة
موجودة ترجع الى سنة ١٨٩٩ .

(٤) Report from A. Chélu, Director of the Government Press to Lord Edward Cecil
Under Secretary of State, Ministry of Finance, the 23rd January, 1898.

ملف رقم ٧١ — ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ص ٨ من التقرير و ١٩ من الملف ، محفوظات
وزارة المالية .

(٥) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ١ ، محفوظات القلعة .

(٦) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٥٨ .

سنة ونصف إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ثم نقل وأعيد حسين حسنى بك إلى النظارة ومنح رتبة الباشوية ورفع مرتبه إلى ستين جنيتها . وظل حسنى باشا متوليا نظارة المطبعة قرابة الأربع السنوات الى أن توفى في ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ . على أننا نجد في دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ أن للمطبعة ناظرين أحدهما هو حسين باشا حسنى بلقب " ناظر القسم الأدبى (١) " . و بالنيجه بك الفرنسى بلقب " ناظر القسم الإدارى " بمرتب قدره خمسة وستون جنيتها (٢) ، أى بزيادة خمسة جنيهات عن مرتب حسنى باشا . ويظهر أن حسنى باشا كانت صحته قد اعتلت في آخر سنة من نظارته فأعفى من الإدارة التى أحيلت إلى بالنيجه بك واقتصر هو على إدارة القسم الأدبى . ثم يستقل بالنيجه بالنظارة وهو أول أجنبي أوربى يتولى هذه الوظيفة ، ويبقى بها إلى سنة ١٨٩٤ ، حين تنتقل النظارة إلى الفريد شيلى بك .

إحياء المطبعة (١٨٩٧-١٩٠٧)

تسلم شيلى بك مطبعة محتضرة في سنة ١٨٩٤ ، ووصفها في آخر سنة ١٨٩٦ في تقرير بعث به إلى نظارة المالية بأنها حطام مطبعة . كانت مبانيها متداعية ومكانها ضيقا . وكانت حروفها متآكلة وقاعدتها نابية عن ذوق العصر . وكانت آلاتها قديمة ضعيفة تدار بالبخار . وكان عمالها مبعثرين في أنحاء القاهرة يحدون عتافا فى السكنى ومشقة فى الحضور إلى المطبعة والانصراف منها .

واعترم شيلى بك إحياء المطبعة . ولم يكن يستطيع أن يعتمد على الحكومة فى تمويل ما اعترمه من إصلاح ، فقد كانت تقاليد المطبعة من أيام عبد الرحمن رشدى وأيام الدائرة السنية أنها مؤسسة تجارية تدرى الربح على صاحبها . وسارت الحكومة على نفس التقليد فما كانت تخصص جزءا لها فى ميزانية الدولة ، بل كانت تكفى بأن تدفع مرتبات موظفيها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٥ ، ص ٥٠ وفيها أن حسنى باشا ناظر المطبعة ، ثم

جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦ ، وفيها قصر اختصاصه على نظارة القسم الأدبى

ابتداء من تلك السنة . محفوظات القلعة .

(٢) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦

وتنتظر أن يرد إليها مادفعت في آخر العام من أرباح المطبعة . وحتى عندما خصص لها جزء من ميزانية الحكومة في سنة ١٩٠٩ كتب وكيل المالية إلى شيلي بك يخبره « أن الحكومة لا يعينها حجم ماتخصصه للطبوعات من الأموال في أول العام مادامت تسترده منها في آخره » . وعلى ذلك اعتمد شيلي بك من أول الأمر على مجهوده الذي وجهه نحو زيادة ربح المطبعة وانفاق ماتربحه في إحيائها .

بناء المطبعة :

وقد وضع شيلي مشروعا لإصلاح المطبعة وتقدم به إلى نظارة المالية في سنة ١٨٩٩ فوافقت عليه ^(١) . وبدأ من تلك السنة في تنفيذه . وكانت مباني المطبعة ومساحتها أول ما اتجهت إليه عناية شيلي بك . وكان يلي المطبعة من ناحية الجنوب مبنى قديم الدائرة السنوية اشترته المطبعة وقد ضم التنظيم بعضه وضم الباقي من مساحته الى المطبعة . ولم تنته سنة ١٨٩٩ حتى كان قد تم بناء منزل لمدير المطبعة ، وورشة للتجليد ، كما بنى رصيف أمام المطبعة على النيل . وقد تكلف ذلك كله مبلغ ٢,٤٠٠ جنيه سددت على ثلاثة أقساط سنوية كان آخرها في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ^(٢) وكان مقدرا أن ينتهى تجديد البناء في الجزء الأول من سنة ١٩٠١ دون أن تتكلف نظارة المالية شيئا من النفقات ^(٣) . وفي نهاية سنة ١٩٠١ كانت معظم المباني قد تمت بدون أى عطل في أعمال المطبعة العادية وأعيد تركيب آلات الطبع في المكان الخاص الذي أعد لها في أربعة عشر يوما دون أن تتعطل أعمال المطبعة . ويقول المدير في تقريره إن الفضل في هذا يرجع إلى رئيس مهندسى الآلات بالمطبعة ^(٤) . وانتهت عملية تجديد مباني المطبعة وافتتحت رسميا في ١٢ مارس سنة ١٩٠٢

(١) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p. 2.

(٢) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p. 2.

(٣) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1900*, p. 2.

(٤) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1901*, p. 2.

ومنع العمال مكافآت سخية بهذه المناسبة ^(١) . يقول شيلي بك في تقريره إن التجربة دلت على أن مباني المطبعة أصبحت متفقة والشروط السخية بدليل « أن الوباء الأخير الذي اشتدت وطأته في بولاق بالذات لم يصب أحدا من موظفى المطبعة وعمالها ^(٢) » .

مساكن العمال :

وعنى شيلي بك ببناء مساكن للعمال بجوار المطبعة ، ربما كانت أول مساكن تبني للعمال في مصر . ولتحقيق ذلك حصلت المطبعة في سنة ١٩٠٣ على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٩,٦٢٠ مترا مربعا تكفى لإقامة خمسة وسبعين مسكنا للعمال . وقد قدرت نفقات إقامة هذه المساكن بمبلغ ٧,١٢٥ جنيها تسدد سنويا من أرباح المطبعة ^(٣) . وقد وافقت وزارة المالية على المشروع ، وكلفت المطبعة بالبدء ببناء أربعة مساكن نموذجية على ألا يتكف كل منها أكثر من تسعين جنيها . ولكن المشروع تعثر لمدة سنة نظرا لظهور صعوبات في تقسيم الأرض ^(٤) . وقد حل هذا الإشكال واشترت المطبعة من الأوقاف قطعة أرض أخرى مساحتها ١٨٥٠ مترا مربعا . وقبل نهاية سنة ١٩٠٥ كانت المطبعة قد أقامت أربعة وعشرين منزلا وشغلت ثلاثة وعشرين منها بعض عائلات العمال ، أما البيت الرابع والعشرون فقد شغله المشرف على هذه المساكن . وقد اضطرت المطبعة إلى أن تتجاوز مبلغ الجنيحات التسعين الذي حدته وزارة المالية لنفقات كل منزل بمقدار ١٠٪ نظرا لارتفاع الأجور ومواد البناء في تلك السنة ، وقد سددت المطبعة جميع نفقات بناء ما بنته من المنازل ^(٥) . وفي سنة ١٩٠٦ عقدت المطبعة اتفاقا مع الملاك المجاورين لمساكن العمال على شق شارعين بين أملاك هؤلاء الأهالي ومساكن عمال المطبعة على أن تضم مساحتهما إلى المنافع العامة . كما بنت المطبعة ثمانية عشر مسكنا جديدا تكلف كل منها تسعة وتسعين جنيها بزيادة ١٠٪ عن القدر الذي سمحت به وزارة المالية من قبل.

(١) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1902*, p. 5.

(٢) Loc. cit.

(٣) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903*, p. 6.

(٤) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1904*, p. 5.

(٥) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1905*, p. 5.

واشترط المقاول زيادة أخرى قدرها ١٠٪ لبناء بقية المساكن^(١). وقد وافقت وزارة المالية على هذه الزيادة ولم تنته سنة ١٩٠٧ إلا وبلغ عدد المساكن التي بنيت سبعة وأربعين منزلا أى زيادة خمسة منازل على ما كان قد تم في العام السابق^(٢).

الحروف الافرنجية :

وفي سنة ١٨٩٨ كانت الحروف الافرنجية قد تآكلت وأصبح كثير منها غير صالح للاستعمال ، وفي نفس الوقت كانت المطبوعات باللغتين الإنجليزية والفرنسية قد زادت كثيرا في ظل الاحتلال نظرا لتزايد عدد الموظفين الأجانب . ولذا اهتم شيلي بك بتجديدها فخصص لذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٨ ، وفي السنة التالية اشتركت وزارتا المالية والمعارف في تخصيص مبلغ ٧٠٠ جنيه انفقت في شراء ٤,٦٠٠ كيلو جرام من الحروف الإفرنجية . وفي سنة ١٩٠٠ خصصت المطبعة مبلغ ٢٥٠ جنيها من إيراداتها لزيادة ماعندها من هذه الحروف . وفي سنة ١٩٠١ بلغ ما استعمل من الحروف الإفرنجية في طبع التقارير والإحصاءات والنشرات الجوية وغيرها ١٧,٥٠٠ كيلو جرام يقابلها ٧,٥٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٠٠ ، ويضاف إلى هذا القدر ٩,٠٠٠ كيلو جرام منها أبقى بدون استعمال على سبيل الاحتياط لأعمال وزارة المعارف ومصاحبة البريد . وأمام هذه الزيادة خصص شيلي بك مبلغ ٣٨٦ جنيها في تلك السنة لشراء مقدار آخر من هذه الحروف . وأمام هذه الزيادة في المطبوعات الإفرنجية اشترت المطبعة أربعة أطنان من الحروف الإفرنجية بمبلغ ٦٩٠ جنيها في سنة ١٩٠٢ ، وأضيف إليها ٤,٠٠٠ كيلو جرام من هذه الحروف في سنة ١٩٠٣ . وبذلك استوفت المطبعة حاجتها من حروف المتن الإفرنجية واقتصرت الزيادة في السنوات التالية على حروف العناوين^(٣).

القاعدة العربية الجديدة :

ولقيت الحروف العربية في هذه الفترة عناية لم تصادفها منذ استحدثت الحروف النسخية الصغيرة في عهد الخديو اسماعيل . وفيها وضعت قاعدة جديدة لهذه الحروف هي التي مازالت تستعمل إلى الوقت الحاضر ، ففي سنة ١٩٠١ أعيد صب ١١,٧٠٠ كيلو جرام من الحروف العربية المتأكلة وأضيف إليها ٢٤,١٠٠ كيلو جرام من الحروف الجديدة وبذلك زاد مقدار الحروف العربية الموجودة في المطبعة في سنة ١٩٠١ عما كان موجودا منها في السنة السابقة بمقدار ١٧,٨٠٠ كيلو جرام^(١) . وكانت هذه الحروف مصنوعة على القاعدة التي وضعت منذ أيام محمد علي باشا مع قليل من التحسين أدخل عليها في العقود التالية . وفي سنة ١٩٠٢ لوحظ عدم ملائمة هذه القاعدة ، كما عيب عليها أيضا أنها معقدة نظرا لكثرة عدد حروفها^(٢) . ولذا شكلت لجنة لاصلاحها برئاسة ابراهيم باشا نقيب وكيل نظارة الداخلية وعضوية الشيخ حمزة فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف وشيلي بك مدير المطبعة الأهلية (الأميرية ببولاق) وأحمد زكي بك سكرتير ثاني مجلس النظار وأمين سامي بك ناظر مدرسة المتبديان . وقد حددت مهمة اللجنة كما وردت في الخطاب الذي أرسلته نظارة المالية لأعضائها على النحو الآتي :

« تختص هذه اللجنة بالنظر في عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالدلالة على الوسائل التي يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة في الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التي أوجبها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للترتلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام^(٣) » .

في آخر سنة ١٩٠٣ كانت اللجنة قد قررت ما رأت إدخاله من التحسينات على القاعدة العربية ، وكانت المطبعة قد استوردت من الخارج كل الآلات ومعدن الرصاص اللازم

(١) Ibid, Exercice 1901, P. 1.

(٢) Ibid, Exercice 1982, P. 1.

(٣) من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامي بك ناظر مدرسة المتبديان في ٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ هـ (٤ يونيو سنة ١٩٠٢) ، عن الخطاب الأصلي وكان أطلعنا عليه المغفور له محمد أمين بهجت بك في سنة ١٩٣٣ وقت بدء اشتغالنا بهذا البحث . ولا ندري أين يوجد هذا الخطاب في الوقت الحاضر ولعله في تركة بهجت بك .

(١) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, P. 5-6.

(٢) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1907, P. 5-6.

(٣) A. Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercices 1898, P. 2 : 1899, P. 1 :

1900, P. 1 : 1901, P. 2 : 1902, P. 4 : 1903, P. 4.

لصب القاعدة. وقد قدرت المطبعة نفقات تنفيذ القاعدة الجديدة بمبلغ ٨,٤٠٠ جنيه وذكر المدير في تقريره انها كانت ستدفع من أرباح المطبعة^(١). وفي آخر سنة ١٩٠٥ كانت اللجنة قد أشرفت على كتابة نماذج الحروف من "بنط" ١٥ وسلمتها إلى المطبعة فصبت منها مقدار ٦,٦٠٠ كيلوجرام من حروف الطباعة. ومع ذلك فلم يكن من الممكن استعمال هذا القدر في طبع الكتب أو غيرها بل كان على المطبعة أن تنظر إلى أن تنتهي اللجنة من تقديم نماذج الحروف من "بنط" ١٨ و "بنط" ١٢، وقال المدير إنه لا يمكن استخدام هذه القاعدة الجديدة إلا بعد صب المقادير الآتية من حروفها^(٢) :

من بنط ١٨	٢,٠٠٠
من بنط ١٥	٢٣,٠٠٠
من بنط ١٢	٥,٠٠٠
المجموع	٣٠,٠٠٠

واستخدمت حروف هذه القاعدة الجديدة لأول مرة في طبع الوقائع المصرية الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦، ومع ذلك فلم يطبع كل العدد بها وإنما اقتصر استعمالها في الأخبار الرسمية فقط، أما بقية مادة العدد فطبعت بالحروف القديمة. ثم طبع العدد من الوقائع الصادر في أول يناير سنة ١٩٠٧ كله من هذه الحروف الجديدة. وأخذت تستعمل في كل مطبوعات المطبعة تدريجياً منذ ذلك التاريخ. وكان على كل من اللجنة والمطبعة بعد ذلك أن تعد من هذه القاعدة بقية الأحجام "بنط" ١٨ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٠ و ٣٦ و ٤٨، وقاعدة الرقعة^(٣). وكان مجموع ما صب من حروف هذه القاعدة في آخر سنة ١٩٠٦ هو ١٧,٠٠٠ كيلوجرام وكلها من "بنط" ١٥، وفي آخر سنة ١٩٠٧ كان قد وصل هذا القدر إلى ٢٧,٠٠٠ كيلوجرام^(٤). ولم تكن بقية الأحجام قد بدئ فيها بعد. وهذه القاعدة هي التي ما زالت مستعملة إلى الآن في المطبعة.

(١) A. Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903, P. 4.

(٢) Ibid, Exercice 1905, P. 4. (انظر شكل ٢٠)

(٣) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, P. 5.

(٤) Ibid, Exercice 1907, P. 5.

ومما جدد أيضا في تلك الفترة الحروف اليونانية والحروف الافرنجية المائلة وتكلفت حوالي مائة جنيه في سنة ١٩٠٣، وفي نفس السنة اقترح شيلي بك شراء مجموعة من الحروف الهيرغليفية حتى يتمكن من طبع ما أحيل إلى المطبعة من مطبوعات هذه اللغة «إذ لا يصح أن تكون المطبعة الأميرية في حاجة إلى مساعدة غيرها من المطابع»^(١) (انظر شكل ١٩ بآخر الكتاب).

آلات المطبعة :

ولقيت آلات المطبعة سواء أكانت مطابع أم آلات للتجليد عناية كبيرة في تلك الحقبة من تاريخ المطبعة. ففي سنة ١٨٩٩ اشترت آلتان للطبع من نوع جيد دقيق، وأربع آلات للتجليد^(٢). وفي سنة ١٩٠٠ اشترت آلتان أخريان للطبع، وزودت ورشة التجليد بآلي حياكة قويتين^(٣). وأضيفت آلة للطباعة في سنة ١٩٠١ لم تكن كافية حينئذ لسد حاجة المطبعة فقرّر مديرها أن يشتري آلة طبع سريعة في سنة ١٩٠٢^(٤)، وقد وصلت هذه الآلة الممتازة فعلا في تلك السنة ومكنت المطبعة من أن تقوم باصلاح الآلات القديمة التي كانت تعمل بدون انقطاع منذ عشرين سنة^(٥). وأضيفت آلة قاطعة قوية إلى ورشة التجليد أغنت عن الآلة الأمريكية القديمة، كما زودت المطبعة بالآلات اللازمة لعمل جميع التصاميم فيها وكلها تدار بالكهرباء^(٦). وفي سنة ١٩٠٣ أضيفت آلة طبع جديدة من أحدث طراز ومن النوع الذي يطبع الوجهين، الأعلى والأسفل في وقت واحد وكانت هذه أول آلة من نوعها تقطنها المطبعة^(٧). كما أضيفت آلة حياكة إلى ورشة التجليد تعمل بخيوط الكتان وكانت الأولى من نوعها إذ كان كل ما في المطبعة من آلات الحياكة يعمل بخيوط الصلب.

(١) A. Chélu, Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903, p. 5.

(٢) Ibid, Exercice 1899, p. 1.

(٣) Ibid, Exercice 1900, p. 1.

(٤) Ibid, Exercice 1901, p. 2.

(٥) Ibid, Exercice 1902, p. 4.

(٦) Loc. cit.

(٧) Ibid, Exercice 1903, p. 3.

وأضيفت آلتان أخريان من هذا النوع الأخير^(١). وفي سنة ١٩٠٤ طابت مصالحة السجون من المطبعة أن تبعها آلة طبع فباعها آلة قديمة وتفاضت ثمنها مكن المطبعة من أن تشتري عوضاً عنها آلة من أحدث طراز. وفي تلك السنة أيضاً أكلت المطبعة شراء كل ما يلزم للسبك من الآلات لصب القاعدة العربية الجديدة^(٢). وفي سنة ١٩٠٥ اشترت مصالحة السجون آلة تجليد قديمة من المطبعة، واشترت المطبعة بثمنها مع بعض الإضافة آلة من أحدث طراز^(٣). وفي سنة ١٩٠٧ اشترت آلات طبع جديدة من أقوى نوع، كما اقتنت المطبعة آلتان لعمل الظروف من أجود نوع، يبلغ إنتاج الواحدة عشرة آلاف ظرف في الساعة ويبلغ إنتاجها اليومي من ٧٠,٠٠٠ إلى ٧٥,٠٠٠ ظرف^(٤).

القوى المحركة :

وكانت آلات المطبعة تدار بالبخار منذ سنة ١٨٦٧ على عهد الخديو اسماعيل، مع كثرة نفقاته وقذارة وسائل توليده، ففكر شيلي بك في استخدام القوة الكهربائية في إدارة المطبعة وقد حقق ذلك فاشترى الآلات اللازمة من محركات وغير ذلك في سنة ١٨٩٩ وركبت في مواضعها ولكن لم يمكن الاستفادة منها في نفس السنة^(٥). وجاء في تقرير سنة ١٩٠٠ أن القوة الكهربائية استخدمت فعلاً في إدارة الآلات وأن هذا أدى إلى اقتصاد كبير في الأيدي العاملة^(٦). وفي سنة ١٩٠١ ركب محركات صغيرة مستقبلية لإدارة الآلات، وأضيفت القاعات الجديدة بالأنوار الكهربائية القوية كما أديرت ساعات المطبعة بالكهرباء وركبت آلات التليفون في جميع أنحاء المطبعة^(٧). وترتب على شراء آلات الطبع الضخمة القوية في سنتي ١٩٠٣ و١٩٠٤ أن أصبحت القوة الكهربائية غير كافية مما دعا إلى دراسة الموضوع

دراسة مستفيضة استغرقت سنة ١٩٠٥ كلها^(١) وقد تقرّر نتيجة لهذا البحث وجوب شراء محركات كهربائية من ثلاثة أنواع : مولدة ومستقبلية وخازنة، وتقرر شراء ذلك وتركيبه في سنة ١٩٠٧^(٢). ثم لا يذكر عن ذلك شيء في تقرير سنة ١٩٠٧ وهو آخر ما نشر شيلي بك من التقارير. ولعل تزويد المطبعة بالقوة الكهربائية بكل مزاياها كان من أعظم الإصلاحات التي صادفت المطبعة منذ عهد اسماعيل باشا.

البعثات :

وعنى شيلي بك أيضاً برفع مستوى الكفاية الفنية بين عمال المطبعة فقرّر إيفاد رؤساء الأقسام بها في بعثات إلى أوروبا ليقفوا على ما حدث في فنيهم من التقدم، وقد بدأ هذا المشروع في سنة ١٨٩٩ فأوفد رئيس قسم التجليد إلى أوروبا^(٣) وفي سنة ١٩٠٠ سافر رئيس قسم جمع الحروف الأفرنجية ليطوف القارة الأوروبية^(٤). وكان مقرراً أن يسافر رئيس قسم الطبع في سنة ١٩٠١ ولكن مرضه حال دون سفره^(٥). ويظهر أن المشروع أوقف بعد تلك السنة إذ لم يذكر عنه شيء في تقارير السنوات التالية.

تأمين العمال وصندوق الادخار :

وعنى شيلي بك بأمر العمال وتأمين مستقبلهم في حالة المرض أو كبر السن وتأمين أسرهم في حالة الوفاة. وبدأ هذا الإصلاح الاجتماعي في سنة ١٨٩٩ عند ما خصص المدير أربعين جنيهاً من أرباح المطبعة وزعها على أسر العمال الذين ماتوا في خدمة المطبعة. كما وزع مائة جنيه أخرى على العمال الذين أظهروا نشاطاً ممتازاً مكافأة لهم وتشجيعاً لغيرهم^(٦). ورفع

(١) Ibid, Exercice 1904 and 1905, p. 3.

(٢) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, p. 3.

(٣) A. Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

(٤) Ibid, Exercice 1900, p. 2.

(٥) Ibid, Exercice 1900, p. 3.

(٦) Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

(١) Ibid, p. 4.

(٢) Ibid, Exercice 1904, p. 3.

(٣) Ibid, Exercice 1905, p. 4.

(٤) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, p. 4, and Exercice 1907, p. 1.

(٥) A. Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

(٦) Ibid, Exercice 1900, p. 2.

(٧) Ibid, Exercice 1901, p. 2.

هذا المبلغ في سنة ١٩٠٠ إلى ١٢٥ جنيها (١). وفي سنة ١٩٠٢ بدأ شيلي بك في دراسة مشروع يجعل إعانات أسرى العمال المتوفين أو المرضى على شكل إعانة شهرية لكل أسرة (٢). وفي سنة ١٩٠٣ وزع شيلي بك ١٢٥ جنيها على المجتهدين من العمال ، وقُدر إعانة شهرية لمن أصيب بالشلل من العمال قدرها جنيته وتصرف مدى الحياة ووزع عليهم مبلغ خمسة وسبعين جنيها إعانة لهم . وصرف لأسرى المرضى من العمال مكافآت مساوية لما صرف لأسرى المتوفين . وفي نفس السنة أنشأ شيلي بك بموافقة وزارة المالية صندوق اذخار للعمال افتتحته المطبعة بمبلغ ١٥٠ جنيها (٣). وفي سنة ١٩٠٤ كان رأس مال صندوق الادخار ٨٤٦ جنيها و ١٢ مليا تجمع مما حجزته المطبعة من العمال المشتركين فيه بنسبة ٣٪ من مرتباتهم مضافا اليه مبلغ مساو له تماما من أرباح المطبعة (٤). وارتفع هذا المبلغ إلى ١,٦٥٣ جنيها و ٥١٦ مليا في سنة ١٩٠٥ بزيادة ٧٧٠ جنيها عن السنة السابقة ، دفع العمال نصفها من اشتراكاتهم ودفعت المطبعة النصف الآخر من ميزانيتها (٥). وفي نفس الوقت استمرت إعانات المطبعة لأسرى المرضى والمتوفين من العمال ، وبدأ شيلي بك يطالب وزارة المالية بالمساهمة في هذه الإعانات إنصافا للعمال وأسرهم . وبلغ رصيد صندوق الادخار ٢,٥٣٨ جنيها في سنة ١٩٠٦ (٦).

لقد كان هذا الإصلاح الاجتماعي تجديدا لا في المطبعة الأميرية وحدها بل وفي القطر المصري بأكمله . ومع ذلك فقد ورد عنه في تقرير شيلي بك لسنة ١٩٠٧ كلمة واحدة هي : *Supprimé* (٧) أي ألغى . ولعل في هذا الإيجاز البالغ ما يعبر عن ألم الرجل

Ibid, Exercice 1900, p. 2. (١)

Ibid, Exercice 1902, p. 5. (٢)

Ibid, Exercice 1903 p. 6. and 1904, p. 5. (٣)

Ibid, Exercice 1904, p. 5. (٤)

Ibid, Exercice 1905, p. 5. (٥)

A. Châ u, Rapport D'Administration, Exercice 1906, p. 6. (٦)

Ibid, Exercice 1907, p. 6. (٧)

لإلغاء هذا المشروع الخليل . أما أسباب هذا الإلغاء فعلى الباحث أن يستنبطها وسنشير إليها بعد قليل .

الوقائع المصرية :

وكانت الوقائع المصرية تطبع في مطبعة بولاق منذ إنشاء الوقائع باستثناء فترات قصيرة كان للوقائع في أثنائها مطبعة خاصة إما مستقلة في القلعة وإما ملحقة بقلم الوقائع بالداخلية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . على أن أعمال الوقائع الإدارية والصحية كانت دائما من اختصاص قلم الوقائع الذي لم تكن له علاقة بالمطبعة . وابتداء من سنة ١٨٩٨ أحييت جميع أعمال الوقائع إلى مطبعة بولاق فأصبحت جزءا منها ، وقد قامت المطبعة بهذا العمل الجديد بدون أى زيادة في النفقات . وترتب على ذلك إنشاء إدارة جديدة للتحرير (١) .

القسم الأدبي :

وكان ملحقا بالمطبعة أيضا قسم مستقل هو القسم الأدبي . وكان له ناظر مستقل ، تولى نظارته حسين باشا حسنى ثم من بعده محمد بك حسنى صهره . إلا أن هذا الأخير توفي سنة ١٩٠٢ ، فضم القسم الأدبي إلى المطبعة وجعل إدارة من إداراتها ابتداء من تلك السنة (٢) وكانت مهمة هذا القسم طبع كتب الأدب العربي خاصة لمن يريد من ملتمضى نشر الكتب بأثمان تقل كثيرا عن نفقات الطبع . وقد ظل هذا القسم مثار مشكلات إلى أن ألغى في سنة ١٩١٤

مركز المطبعة المالي :

كل ما تقدم من الاصلاحات أنفق عليها من أرباح المطبعة دون أن تُسهم فيه وزارة المالية بشيء . ومعنى هذا أن المطبعة كانت تجنى أرباحا طائلة من أعمالها . ويتبين ذلك من الاحصاء الآتي :

Ibid, Exercice 1808, p. 3. (١)

Ibid, Exercice 1902, p. 5. (٢)

مركز المطبعة المالى من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧^(١)

السنوات	جملة الإيراد	جملة المنصرف	صافي الربح
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩٧	٢٧,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	١,٠٠٠
١٨٩٨	٢٧,٦٤٠	٢٥,٤٣٦	٢,٢٠٤
١٨٩٩	٣٢,٠٥٥	٢٦,١٢٥	٥,٩٣٠
١٩٠٠	٣٢,٢٥٠	٢٦,٩٩٦	٥,٢٥٤
١٩٠١	٣٤,١٥٦	٢٨,٦٦٧	٥,٤٨٩
١٩٠٢	٣٤,٠٠٨	٢٧,٧٦١	٦,٢٤٧
١٩٠٣	٣٥,٣٤٨	٣٢,٢١٩	٣,١٢٩ ^(٢)
١٩٠٤	٤٠,٠١١	٣٤,٠٢٦	٥,٩٨٥
١٩٠٥	٤٢,٨٢٩	٣٣,٤٣٥	٩,٣٩٤
١٩٠٦	٥٣,٣٩٥	٤٠,١٢٦	١٣,٢٦٩
١٩٠٧	٦١,٦٢٩	٤٤,٨٧٨	١٦,٧٥٠

(١) Ibid, Exercices 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907.

(٢) هذا الربح حدث بالرغم من تخفيض أثمان المطبوعات بكافة أنواعها بمقدار ١٠ ٪ من أثمان السنوات

السابقة. وقد ذكر في تقرير سنة ١٩٠٦ أن تخفيضا آخر قدره ١٠ ٪ كان سيحدث ابتداء من أول يناير

سنة ١٩٠٧ وأنة كان من الممكن تخفيض ٥ ٪ أخرى في سنة ١٩٠٨

المرتبات والإنتاج :

تتضح المقدرة الإنتاجية لموظفى المطبعة وعمالها من الإحصاء الآتى :

مرتبات المطبعة وإنتاجها من سنة ١٨٩٦ إلى ١٩٠٧^(١)

السنوات	مجموع المرتبات	قيمة الإنتاج بالجنيئات المصرية	النسبة المئوية
	جنيه	جنيه	
١٨٩٦	١٣,٣٥٠	٢٧,٦٠٠	٪٤٨,٣
١٨٩٧	١١,٤٥٠	٢٩,٠٠٠	٪٣٩,٤
١٨٩٨	١٠,٩٨٠	٣٢,٣٩٠	٪٣٣,٩
١٨٩٩	١٠,٦٩٠	٣٤,٧٠٠	٪٣٠,٨
١٩٠٠	٩,٥٢٣	٣٥,٣٨٢	٪٢٧,٢
١٩٠١	٩,٩٢٦	٣٩,٣٦١	٪٢٥,٢
١٩٠٢	١٠,٤٩٥	٤٠,١٤٠	٪٢٦,٠
١٩٠٣	١١,٥٨٤	٣٩,٧٥١	٪٢٩,٧
١٩٠٤	١١,٨٣٠	٤٠,١٢٨	٪٢٩,٤
١٩٠٥	١٣,٥٣٢	٤٣,٥٢٦	٪٣١,٠
١٩٠٦	١٤,٤٨٤	٥٢,٨٧٥	٪٢٧,٤
١٩٠٧	١٧,٣١٩	٥٤,٤٦١	٪٣٠,٠

إن هذه الاصلاحات التى صادقها مطبعة بولاق فى تلك السنوات الإحدى عشرة لتجعل تلك الفترة من أزهر عصور المطبعة فى تاريخها الطويل، وإنها لتجعل الفريد شيليك من أعظم مديرى مطبعة بولاق، إذ تضعه مع نقولا المسابكى وحسين حسنى فى طبقة واحدة على أن الرجل قد دفع ثمن نجاحه فى إدارة المطبعة . فقد أثارت تقاريره حقد المشرفين

(١) Exercices, op. cit., 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905,

1906, 1907.

على نظارة المالية من الانجليز، فاحذوا يضعون الصعوبات في طريقه، ويحبطون مشروعاته وبدأت حملتهم عليه في أواخر سنة ١٩٠٧ وقد عاش الأربع السنوات التالية أى الى أن ترك خدمة المطبعة في سنة ١٩١١ في شبه تحقيق مستمر . فقد أخذ وكيل المالية الانجليزى لورد سيسل يتلمس له الأخطاء ويحذ في إحسانه إساءة ، فسأله عن تأخير وهمى في إنجاز أعمال الدواوين وألب عليه مديرى المصالح فتقدموا فيه الشكاوى ، واعتبره مذنباً في أن المطبعة تبيع ولا تحسن ، واستجوبه في كفاية آلات المطبعة من حيث العدد ، وأعتبر إعانة أسر المتوفين والمرضى من العمال بذخاً وإنشاء صندوق ادخار يكفيهم خطر الحاجة في الهرم خروجاً عن واجبات الوظيفة . وقد ترتب على هذا كله أن أوقف شيل بك نشر تقريره السنوى بعد سنة ١٩٠٧ وحتى تقرير تلك السنة لم يكن إلا نسخة من تقرير سنة ١٩٠٦ بعد أن عدل أرقامها بخط يده وحفظها في المطبعة دون أن يُطلع عليها أحداً . وعرفت فترة التآمر ضد شيل بك في ملفات نظارة المالية باسم "تنظيم المطبعة الأميرية" وهذه خلاصتها :

التنظيم الثانى للمطبعة (١٩٠٨-١٩١١)

بالرغم مما صادفته مطبعة بولاق من الإصلاح وما اتفق لها من الانتعاش في المدة السابقة فإنها وقعت في أزمة خطيرة في أول سنة ١٩٠٨ كادت تؤدي إلى الاستغناء عنها . ولم تكن المشكلات التى صادفتها وحدها كافية لأن تثير أزمة حادة كتلك التى نلاحظها في الوثائق الرسمية ، لولا أنها اقترنت بالتنافس والصراع بين الادارة المالية الانجليزية وبين مدير المطبعة الفرنسى ، وهو صراع لم يذكر صراحة في الأوراق ولكنه واضح جداً فيما يسود المكاتب من التحدى من جانب وكيل المالية الانجليزى والمصاهرة والملاينة وأحياناً التهمك المر من جانب المدير الفرنسى .

مشكلة التأخير :

أول مشكلة واجهت المطبعة وأثارت عدداً من المشكلات الأخرى كانت شكوى المصالح الحكومية المختلفة إلى وزارة المالية من تأخر المطبعة في تسليم ما تطلبه من المطبوعات عن المواعيد التى كانت تحدد للتسليم . وقد ترتب على هذه الشكايات أن أرسل

اللورد ادوارد سيسيل وكيل نظارة المالية إلى شيل بك ناظر المطبعة يطالبه « بوضع خطة لتجنب التأخير مع إحاطة النظارة علماً بالأسباب فى كل حالة حتى تتمكن من أن تجيب عن الشكايات التى تقدم إليها بهذا الخصوص ^(١) » . ولقد أرجع ناظر المطبعة هذا التأخير إلى عدة أسباب :

(١) ازدياد أعمال الحكومة الطباعية زيادة مطردة وكلها مهم ^(٢) . وقد بلغ عدد الطلبات خمسة آلاف طلب في السنة ^(٣) .

(٢) عدم كفاية الآلات الموجودة بالمطبعة ^(٤) .

(٣) عدم كفاية العمال وتراخى بعضهم في أداء أعمالهم ^(٥) .

(٤) قلة كفاية رؤساء الورش والأقسام وعدم مقدرتهم على :

(١) التفريق بين الأهم والمهم من الأعمال وتناولها على هذا الأساس .

(ب) إخطار الإدارة بكل تأخير مع اقتراح طرق لتلافيه ^(٦) .

(٥) عدم اتباع المصالح الحكومية للمادة رقم ٤٩ من الباب السابع من الفصل الثامن من القانون المالى التى تنص على أن الأعمال الطباعية اللازمة للعام القادم يجب أن تطلب من المطبعة في اثناء شهر يونيه من السنة الجارية . فبالرغم من هذه المادة ترسل المصالح طلباتها قبل الموعد الذى تحدده لتسلم المطبوعات بخمسة أيام أو ثمانية أو عشرة أو اثني عشر يوماً . قال مدير المطبعة ومع أن المطبعة لا تريد أن تمسك بتطبيق هذه

(١) From Under Secretary of State, Ministry of Finance to the Director of the National Printing Press, January 19, 1908.

ملف تنظيم المطبعة الأميرية ٧١ - ٤٥/٦ ، الجزء الأول ، ص ٢ من المكتبة ٣ من الملف ، محفوظات وزارة المالية .

(٢) Report to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, January 23, 1908.

نفس الملف ، نفس الجزء ، ص ٢ من التقرير ٢٥ من الملف .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦ من التقرير ٢١ من الملف .

(٤) و (٥) نفس المرجع ، ص ٣ من التقرير ٢٤ من الملف .

(٦) نفس المرجع ، ص ٤ ، ٥ من التقرير ٢٢ و ٢٣ من الملف .

المادة إلا أنها لا تريد أن تكون مخالفتها هي القاعدة واتباعها هو الشاذ . ولكنها تريد أن تلفت النظر الى أنه لا حيلة لها في التأخير في مثل هذه الحالات (١) .

(٦) كثير من المؤلفين يسلمون المطبعة جزءا من المخطوط المراد طبعه ويحتفظون بباقيه ويتأخر تسليم هذا الباقي مدة طويلة (٢) .

(٧) كثير من المصالح ومن المؤلفين يحجزون (البروثات) عندهم مدة طويلة متعطل إتمام الطبع (٣) .

(٨) كثرة التغيير والحذف والإضافة في نص الكتاب أو التقرير بعد إتمام جمع الحروف وتجهيز الكتاب أو التقرير للطبع (٤) .

ويظهر أن بعض هذه الأسباب لم يكن مقنعا لوزارة المالية . فقد زار المطبعة المستر مدلتن مفتش الوزارة بعد ذلك ببضعة أشهر وكتب في تقريره يقول : « يظهر أن آلات الطبع الموجودة في المطبعة أكثر مما يحتاجه العمل . فقد لاحظت في أول يوم أن نصف الآلات كانت معطلة . ثم راجعت هذه الملاحظة بعد ذلك باربعة أيام فوجدت أن ثلث الآلات كانت معطلة . فبناء على هذا واستنادا الى مصادر أخرى يمكن أن نطمئن إلى القول بأن ثلث الآلات لا يدور طول العام . ولقد ناقشت شيلي بك في ذلك وهو يعتقد أن في هذا بعض المبالغة (٥) » .

(١) نفس المرجع ، ص ٥ من التقرير و ٢٢ من الملف .

(٢) و (٣) و (٤) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the

Report of the 25th January 1908.

نفس المرجع ، ص ٢٩ .

Confidential Report on the National Printing Press Inspected 20th to 24th October 1908, (٥)

Note XIX, from A. Middleton, Inspector General of Accounts, 26th October 1908

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من التقرير و ٧٦ و ٧٧ من الملف .

وقد رد شيلي بك على هذا بأن ثلاث آلات كانت تالفة وفي حاجة إلى التصليح وقت زيارة المفتش وأن آلات أخرى كانت متوقفة مؤقتا حتى تغير حروف الطبع الموجودة فيها بعد أن انتهى طبع ما يراد بها كما يحدث في أى مطبعة . انظر :

Notes on Middleton's Report, November 18th 1908.

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من المذكرة و ٩٣ و ٩٤ من الملف .

وقد عولجت مشكلة التأخير بأن أعفيت المطبعة من أعمال مصلحة البريد وكانت تبلغ سدس عمل المطبعة وكان ذلك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (١) . كما تقدر أيضا توحيد الاستمارات المتشابهة في جميع مصالح الحكومة تسهila لعملية الطبع ، وأن تطبع حاجة المصالح منها للسنة كلها مضافا إليه قدرا للاحتياط (٢) . واقترحت وزارة المالية نظاما يضمن وقوفها على ما يحدث من المطبعة من تأخير . فعندما تسلم المطبعة طلبا من أى مصلحة ترسل اليها ردا يفيدها بورود طلبها وبموعد تسليم المطبوعات إليها . فإذا حدث وتأخر التسليم عن الموعد المضروب وجب أن ترسل المطبعة مذكرة إلى الوزارة تخبرها فيه بالتأخير وسببه . ويمكن أن يكون كل من هاتين الإفادتين على استمارة خاصة اقتصادا في التحرير . ويضاف الى هذا تقرير شهري ترسله المطبعة إلى وكيل الوزارة وتبين فيه كل الأعمال المتأخرة وسببها (٣) .

وقد اعترض مدير المطبعة على هذا النظام بحجة أنه يضيف عبئا جديدا إلى أعباء المطبعة ، إذ هو يتضمن كتابة عشرة آلاف إفادة في السنة إخطارا عن خمسة آلاف طلب تصل المطبعة سنويا ، كما يستلزم اجتماع رؤساء الورش كلما ورد طلب من مصلحة ، مستصححين دفاترهم ليحددوا يوما معينا لتسليم المطبوعات ، وفي هذا تعطيل للأعمال . ثم إن النظام يوحى إلى المصالح بالاحتجاج والتذمر فما يكاد يمر اليوم المحدد لتسليم المطبوعات دون أن تسلم حتى تنهال الاستفسارات على وزارة المالية . قال مدير المطبعة « ومع ذلك فإن يمكن للمطبعة أن تحدد موعدا مضبوطا لتسليم المطبوعات لأن كثيرا من الطلبات يصل المطبعة ومعه تأشيرة تقول : سنخطركم بالعدد المطلوب طبعه فيما بعد ، ويندر أن يصاننا هذا العدد إلا مع الموافقة على آخر تجربة (بروفة) . وفي حالة الكتب الكبيرة تسلم المخطوطات

(١) تقرير مدير المطبعة السابق ، ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ ، ص ١ و ٣ من التقرير ، ص ٢٤ و ٢٦ من الملف ، وقد أعيد عمل مصلحة البريد الى المطبعة ثانية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩ راجع الجزء الثاني من الملف ص ٤٥ .

(٢) From Lord Edward Cecil to Chéhi Bey, March 18th, 1909 الجزء الثاني من ملف تنظيم المطبعة السابق الإشارة اليه ص ٣٦ ، محفوظات وزارة المالية .

(٣) خطاب وكيل المالية الى المطبعة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ١ ، ص ٣ . محفوظات وزارة المالية .

إليها فصلاً فصلاً دون أن نعلم أهمية الكتاب أو العدد المطلوب طبعه منه إلا مع الموافقة على (البروفات) (١) .

واقترح ناظر المطبعة نظاماً آخر خلاصته ألا يتقيد مع المصالح بمواعيد محدّدة ولكنه يطالب رؤساء الأقسام بتقديم تقارير شهرية له بما لم يتم خلال الشهر من الأعمال ، والمواعيد التي ينتظر إتمامها فيها . قال ويمكن إرسال خلاصة من هذه التقارير للوزارة إذا شاءت (٢) .

وقبل أن يبدي وكيل الوزارة رأيه في هذا الاقتراح يضيق شيلي بك ناظر المطبعة ذرعاً بتدخل الوكيل في دقائق إدارته فيرسل خطاباً ملحقاً بتقريره السابق يقول فيه للورد سيسل : « إننا لن نستطيع عمل أى شيء إذا كانت كل مصلحة بدلاً من أن تسألنا عما تريد — ترفع احتجاجات كتابية أو شفوية للوزارة ونطالب نحن بأن نجيب عن اتهامات مجهولة المصدر وبذلك تظن الوزارة أننا عاجزون عن القيام بمسئولياتنا مع أن اللوم يجب أن يقع على المؤلفين في كثير من الحالات ... فهل لى أن أتقدم براء مشفوع بالاحترام أن تخطر المطبعة عن كل شكوى تقدم للوزارة ضدها (٣) » .

ويغضب اللورد من هذا الاحتجاج فيكتب الى شيلي بك يُعفّيه ويقول له : « إن النقط التي أثرتها ليست على شيء من الوجاهة ... إني لا أتصيد النقد لك كما سبق أن أخبرتك ، ولكن المسألة هي أن وزارة المالية لا يحق لها أن تنفق على مطبعة إلا إذا استطاعت هذه المطبعة أن تحسن القيام بما تطلبه مصالح الحكومة منها إلى درجة ترضى الذين يتعاملون معها . وسنرسل لك من المسائل ما نحتاج توضيحها لها ويجب أن تذكر دائماً

(١) تقرير مدير المطبعة الى وكيل المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٧ و ٨ من التقرير و ٢٠ و ٢١ من الملف .

(٢) نفس التقرير ونفس المرجع ، ص ٦ و ٧ من التقرير و ١٩ و ٢٠ من الملف .

(٣) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the Report of the

25th January 1908, 26th January, 1908

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٢٨ ، ٢٩

أن هذه الوزارة مسئولة عن هذه الأمور (١) . » ويقول : « إن مطبعة الحكومة في كل ما تعمل يجب ألا تنسى أنها خادمة غيرها من المصالح لا سيدتها ، وأن من واجبها أن تنفذ ما يطلب منها بأكبر درجة من الفائدة للدولة ، وعلى قدر الإمكان الى الدرجة التي ترضى هذه المصالح (٢) » .

ويأس مدير المطبعة الفرنسي من حق وكيل الوزارة الانجليزي فيكتب له : « ان المطبعة لم تنس يوماً من الأيام أنها خادمة غيرها من المصالح . وهي لم يصدر منها أى احتجاج حتى عندما طولبت بما يتجاوز طاقتها (٣) » ثم يُنفّس الرجل عن غيظه المكبوت بعبارة اعتذار ملؤها التهمك المرير فيكتب « هل تسمح لى بأن أختم هذا بأن أقول بأن المدير الحالى وكذلك المديرين الذين سيتولون أمر هذه المطبعة في المستقبل سيكسبون كل نشاطهم لصالح وزارة المالية وصالح الدواوين الأخرى (٤) » !

ويرد اللورد سيسل على اقتراح ناظر المطبعة بعبارة مثل : « هل المطابع الخاصة تتطلب مدة طويلة تساوى السنة الأشهر المنصوص عليها في القانون المالى ؟ » و « هل مطابع لندن وباريس تشتتر مثل هذا الشرط ؟ » و « لماذا اذن تستطيع المطابع الخاصة تقدير النفقات والاتفاق قبل البدء في الطبع ؟ » ويعلق على الخطة التي اقترحها شيلي بك بأنها « لا تفيد مصالح الحكومة عن هيب تأخير أعمالها وإن أفادت ناظر المطبعة (٥) » . ثم يرسل له في ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ تعليمات مقتضبة كالأوامر العسكرية جاء فيها خاصاً بعلاج مشكله التأخير :

(١) يطلب إلى المصالح مراعاة شرط الستة الأشهر الوارد في القانون المالى وينظر في الاعتراضات التي توجهها المصالح إلى هذه المادة .

From Under Secretary of State to the Director, National Printing Press, February 6th. 1908.

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٢

From A. Chelu Bey, Director of the N.P.P. to Lord Cecil U.S. of S. February 8th. 1908.

نفس المرجع ، ص ٥٧

(٤) نفس المرجع ، ص ٥٦

(٥) مذكرة وكيل المالية بتاريخ ٦ فبراير السالفة الذكر ونفس المرجع ، ص ٤٩ — ٥٤

(٢) ترسل المطبعة إلى وزارة المالية في أول كل سنة بياناً بالمطبوعات التي تأخر تسليمها وكان قد روعي فيها شرط السنة أشهر ، وأسباب التأخير . كما يجب إخطار الوزارة شهرياً بكل تأخير بارز من هذا النوع^(١) .

وقد اتبع هذا النظام ، ففي أوائل سنة ١٩٠٩ أرسلت المطبعة إلى الوزارة البيان المطلوب ، ومنه يؤخذ أن الأعمال التي لم تتم في موعدها بلغت عشرة كتب وتقارير ، طلبت كلها من المطبعة بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧ ، وليس بينها عمل واحد طلب من المطبعة في سنة ١٩٠٨ مما يدل على أن مشكلة التأخير قد حلت تماماً . ويتضح من أسباب التأخير أن المطبعة لم تكن مسئولة فكاتب جغرافية مصر في جزئين تأليف Boinet Pasha عدل هو عن طبعه . وأمين باشا سامي لم يرد (بروفات) تقويم النيل . ووزارة المعارف تسلمت (بروفات) كتاب الزراعة المصرية في جزئين في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، و (بروفات) كتالوج الخازن العمومية في ١٣ مارس سنة ١٩٠٨ ولم ترد أيّاً منها . وأوقفت نفس الوزارة بأمر منها بحل مدرسة المعلمين . وكتاب الكواكب السيارة كان أمر اعتماد طبعه قد تأخر خطأ ثم بدئ في طبعه . ووزارة الحقانية لم ترد (بروفات) القانون المدني مع أنها تسلمتها في ١١ يولييه سنة ١٩٠٧ . ووزارة الصحة حجزت (بروفات) تقرير عن طاعون الماشية ، ولجنة حفظ الآثار العربية أوقفت طبع سجل بنقوش المساجد^(٢) .

مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة :

واقترنت شكوى المصالح من التأخير بشكواها في التقدير . فقد ذهبت بعض المصالح إلى أن مطبعة بولاق تعالى في تقدير أثمان المطبوعات وبذلك تفقد ميزانياتها السنوية

(١) From Lord Cecil, U.S. of S. to A. Chélu Bey, D.G.P.P., February 11th, 1908

ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٦٠

(٢) Imprimerie Nationale, Liste des Travaux en Souffrance Commandés depuis

Plus d'une année, le 23 mars 1909.

نفس المرجع ، ج ٢ ، ورقة رقم ٤٦

دون أن تطبع كل ما تريد ، على حين ترجح المطبعة رجحاً ظنت المصالح والوزارة أنه أكثر مما ينبغي . وقد كتب وكيل وزارة المالية إلى ناظر المطبعة يقول :

« وهناك أيضاً شك في وجاهة نظام المطبعة الذي يجعل منها مؤسسة تقوم على الربح فإن هذا النظام يجعل ما تتقاضاه المطبعة يفوق ما تتقاضاه المطابع الخاصة لأنه يجعل العجز الذي ينتج من بعض الأعمال يُغطى بالربح الذي يأتي من بعض الأعمال الأخرى . فإذا أمكن التنازل عن فكرة الربح أمكن أن تتقاضى المطبعة أثماناً مماثلة لما تتقاضاه المطابع الخاصة من كل المصالح على السواء ، وأممكن أن تغطي الخسارة الناتجة عن بعض الأعمال كالتقارير الطويلة من ميزانية الدولة^(١) . »

ويؤخذ من رد ناظر المطبعة أن كيفية التقدير كانت تتم على أساس النفقات الفعلية مضافاً إليها نسبة معينة في نظير المرتبات . ففي حالة الاستمارات يحسب بمقدار الأجور التي صرفت للعمال المختلفين عن المدة التي استغرقها طبع الاستمارات ويضاف إلى هذا ١٠٪ من هذه الأجور في نظير مرتبات أصحاب المرتبات الشهرية من الموظفين . ثم يضاف إلى ذلك ثمن الورق زائداً ٥٪ من ثمنه نظير التخزين والتلف . فإذا أريد حساب ذلك مقدماً بحسب المطبعة عن استمارة تشبه الاستمارة المطلوبة سبق أن طبعها المطبعة وعرفت نفقاتها وتقدر النفقات على أساس هذا القياس^(٢) . أما الكتب فلا يمكن ضبط نفقاتها أو تقديرها مقدماً . بل لا بد من الانتظار إلى أن يتم الكتاب طبعا ثم يحسب ثمن الورق مضافاً إليه ٥٪ نظير التخزين والتلف زائداً أجور العمال مضافاً إليها ١٠٪ في نظير مرتبات الموظفين^(٣) . وكانت القاعدة قبل ديسمبر سنة ١٩٠٣ أن يزداد ٢٠٪ على قيمة الأجور في نظير المرتبات ، ثم خفضت هذه الزيادة ابتداءً من ذلك

(١) خطاب ١٩ يناير السالف الذكر ، نفس المرجع ، ج ١ ، ورقة رقم ٢

(٢) From Chélu Bey to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, 23 rd

January 1908.

ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٢ من الخطاب ، ص ٩ من الملف .

(٣) نفس المرجع .

التاريخ إلى ١٠٪^(١) . ثم خفض هذا القدر بنسبة ٥٪ ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٠٨^(٢) .

وقد أثارت مشكلة التقدير مشكلة أخرى هي مشكلة الربح فقد اعترضت وزارة المالية على أن تكون المطبعة مؤسسة قائمة على فكرة الربح^(٣) . وقد أجاب ناظر المطبعة على هذا بأن المطبعة كانت مضطرة إلى هذا، فقد كانت في حاجة إلى كثير من الإصلاح ولو أنها اعتمدت على الحكومة لما أمكنها أن تحقق شيئاً من هذا الإصلاح. ولقد تمكنت المطبعة في المدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٨ من أن تجدد دارها ، وتغير كل آلاتها تقريباً ، وتتشق قاعدة جديدة من الحروف العربية بجميع مستلزماتها ، وتبنى مساكن لعلمها ، وكان كل هذا من أرباحها دون أن تكلف وزارة المالية شيئاً . ومع ذلك فقد استطاعت المطبعة أن تخفض أسعارها بنسبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٠٣ فربحت الحكومة بذلك مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه في أربع سنوات^(٤) .

ولقد بلغت أرباح المطبعة من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٦ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه. وخسرت في هذه المدة مبلغ ١٣,٩٦٣ جنيه قيمة مطبوعات قامت بها المطبعة بالإنفاق لوزارة المالية وغيرها من المصالح ، أو قام بها القسم الأدبي " بالمطبعة " بأقل من التكاليف لناشرى كتب الأدب تشجيعاً لنشره . وبذلك يكون صافي أرباح المطبعة عن تلك المدة ٤٦,٠٠٠ جنيه . وقد انفق من هذا المبلغ على عمل القاعدة العربية الجديدة ، وحدد

بالباقى بناء دار المطبعة^(١) . وقد اقترح مدير المطبعة شيلي بك الغاء جميع الأعمال المجانية كما اقترح الغاء " القسم الأدبي " ^(٢) لأن خسائره على المطبعة تقدر بمبلغ ١,٢٠٠ جنيه في السنة . قال ولو تم هذا لأمكن تخفيض الأثمان بنسبة ١٠٪^(٣) .

وقد رد مدير المطبعة على دعوى وكيل المالية بأن المطابع الخاصة تتقاضى أثماناً أقل من أثمان بولاق بأن مطبوعات مصلحة البريد منذ حوت إلى مطبعة خاصة تطبع على ورق رديء . ومع ذلك فإنه واثق أن الأثمان التي تدفعها المصلحة أقل من تكاليف المطبوعات على صاحب المطبعة الذي يرضى بالخسارة العاجلة انتظاراً للربح الآجل عندما ترتبط المصلحة معه نهائياً^(٤) . ثم أيد نظريته بالأمثلة الآتية :

(١) طلبت مطبعة خاصة ٥٥٠ جنيه من وزارة المعارف في نظير طبع قانون المدارس ، على حين أن مطبعة بولاق تطبعه بأقل من هذا بكثير .

(٢) تتقاضى المطابع الخاصة من حكومة السودان أثماناً تزيد عن أثمان مطبعة بولاق بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ .

(٣) حاولت مصلحة هامة تابعة لوزارة المالية الاتفاق مع مطبعة خاصة على طبع مجلة دورية لها ثم عادت فعهدت اليها بطبعها . فلولا أن أسعارنا ومواعيدنا كانت أكثر موافقة لما عهدت اليها بالعمل .

(٤) نفس هذا حدث في مجلة دورية تصدرها وزارة الحتمانية .

(١) تقرير شيلي بك المزعج ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٩ من التقرير ، ١٨ من الملف

(٢) عطف اللورد سينيل شيلي بك على اقتراح الغاء القسم الأدبي وعجب من تدخله في شأن الخسارة الناشئة

عن نشر الأدب العربي وهو من خاصة الحكومة . وقد تلقى القسم الأدبي فعلاً في سنة ١٩١٤

(٣) نفس التقرير السابق ، نفس الصحيفة .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ من التقرير و ١٧ من الملف . ويدور في المكتبات التي تبودل بين المطبعة

والوزارة في هذا الموضوع كثيراً من العنف فن ذلك ما كتبه مدير المطبعة إلى وكيل المالية في أحد

خطاباته من أن ما يريده الوكيل من تساوى الأسعار في المطابع المختلفة لا يوجد في أى جزء من أجزاء

العالم المتمدن . راجع ص ٨ من نفس المرجع السابق .

(١) نفس المرجع ص ٤٦ . وكذلك ص ١١٥ ، تقرير المطبعة المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨

(٢) مذكرة من مدير المطبعة إلى ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٨٢

(٣) خطاب وكيل المالية إلى مدير المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٣ من الخطاب ، ٢ من الملف .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ و ٩ من التقرير ، ١٨ و ١٩ من الملف .

انظر أيضاً خطاب شيلي بك إلى أحمد حشمت باشا ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ،

ص ١ — ٢ من الخطاب و ٨١ — ٨٢ من ج ١ من نفس الملف السابق .

(٥) نفس الأمر حدث مع مصلحة تابعة لوزارة الداخلية مع أننا رفعنا سعرنا عما سبق أن تقاضيناه منها عن نفس العمل بنسبة ١٥٠٪^(١).

وقد يبدو غريبا في ضوء هذه الحقائق أن تستطيع المطبعة أن تحقق كل هذا الربح. وهذا ما عن لوزارة المالية أن تسأل عنه وقد قرر مدير المطبعة أن مصادر أرباح المطبعة هي :

(١) أن الطبقات الثانية يحاسب عليها بأثمان الطبقات الأولى مهما قلت تكاليف الطبقات التالية عن تكاليف الطبقات الأولى .

(٢) المطبوعات التي تحفظ (الفورمات) الخاصة بها ثم يعاد طابها تقدر المطبعة نفقاتها كما لو كانت ستعيد جمع الحروف وتقوم بالتصحيح من جديد .

(٣) النسبة التي تزداد على مجموع أجور العمال الذين قاموا بجمع حروف الكتاب وطبعه وتجليده ، وقد كانت هذه النسبة ٢٠٪ من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٠٣ ، ثم خفضت إلى ١٠٪ ثم إلى ٥٪ ابتداء من مارس سنة ١٩٠٨

(٤) النسبة التي تزداد على ثمن الورق والمواد المستعملة في المطبوع وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ ثم خفضت هذه النسبة أيضا .

(٥) نظرا لضخامة حجم آلات الطبع التي زودت بها المطبعة حديثا أمكن طبع أكثر من قالب واحد بالآلة الواحدة في نفس الوقت وبذلك تقوم الآلة الواحدة بطبع مطبوعات كثيرة في وقت واحد ، أو بطبع نسخ متعددة من قالب واحد تكرر جمعه ، ومع ذلك تقدر نفقات الطبع كما لو كان كل مطبوع يطبع وحده ، أو كان كل قالب يطبع بمفرده في الآلة . وهذا مورد ضخم للإيراد^(٢).

(١) نفس المرجع .

(٢) نفس الملف ، ص ٣ — ٤ من التقرير ، و ١١٣ — ١١٥ من الملف .

(٦) المطبوعات التي تجمع حروفها بطريقة المونوتيب تحسب أجورها كما لو كانت جمعت باليد مع أن الجمع بالمونوتيب يتكلف أقل من جمع اليد بكثير^(١) .

ولم يقنع هذا الكلام وزارة المالية فأوفدت أحد مفتشيها وهو المستر مندلتن لفحص هذه المسألة ، وكتب المفتش تقريرا قال فيه إنه من غير الممكن أن نوازن بين أثمان مطبعة الحكومة وأثمان المطابع الخاصة لأسباب ذكرها وهي :

(١) أن المدير والمدير المساعد يبلغ مرتبهما في السنة ١,٤٠٠ جنيه وهو أعلى بكثير من مرتبات نظرائهما في المطابع الخاصة .

(٢) أن أجور العمال في مطبعة الحكومة تزيد بنسبة ٣٠٪ عن أجور عمال المطابع الخاصة .

(٣) أن بعض عمال مطبعة الحكومة متقدمو السن قليلو الإنتاج بسبب ذلك ولا تستطيع المطبعة فصلهم^(٢) .

(٤) أن عدد ساعات العمل في مطبعة الحكومة أقل بكثير منها في المطابع الخاصة . وقد حددتها الحكومة بثماني ساعات في اليوم .

(٥) أن كثيرا من كتب الأدب يطبع في بولاق بأقل من تكاليفه الفعلية تشجيعا لنشر الأدب^(٣) .

على أن وزارة المالية كانت قد عبرت عن وجهة نظرها في هذه المسألة وهي أن المطبعة تتقاضى من ميزانيات مصالح الحكومة نفقات بناء دارها وإقامة مساكن لعمالها ، وعلى ذلك فربح المطبعة ربح وهمي مادامت المطبعة ليس لها عملاء لإدواوين الحكومة^(٤) .

(١) نفس الملف ، ص ٤٤ .

(٢) كان إبراهيم الشبراوي عاملا في المطبعة إلى سنة ١٩٠٧ ، وكانت سنة قد تفتت على التسعين .

(٣) ملف تنظيم المطبعة ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، محفوظات وزارة المالية .

(٤) مذكرة من وزير المالية أحمد مظلوم باشا إلى ناظر المطبعة في أول أغسطس سنة ١٩٠٨ ، نفس

الملف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

ولم تر وزارة المالية حلا لهذه المشكلة إلا أن تجعل ميزانية المطبعة جزءا من ميزانية الدولة بحيث تتحمل الحكومة مصروفات المطبعة، في نظير أن تتقاضى المطبعة من المصالح المختلفة نفقات الطبع بدون أرباح . وقد أصدر وزير المالية أمرا إلى المطبعة في ١٨ مارس سنة ١٩٠٩ يحوى على المسائل الآتية :

- (١) تتولى وزارة المالية حسابات المطبعة ، ولكن المطبعة عارضت في هذا فلم ينفذ و بقيت المطبعة تتولى حساباتها بنفسها .
- (٢) يخصص في ميزانية الدولة بند خاص بميزانية المطبعة على أساس مصروفاتها في السنوات الأخيرة . ويخصم من هذه الميزانية مصروفات المطبعة شهرا شهرا على أساس المصروفات الفعلية للمطبعة فإذا نفذت ميزانية المطبعة قبل نهاية السنة نظرا لزيادة في العمل لم تكن متظرة فإن وزارة المالية مستعدة لفتح اعتماد إضافي يكفى المطبعة لآخر السنة .
- (٣) يخصص للمصالح المختلفة مبالغ في ميزانيتها خاصة بما تحتاجه من المطبوعات وتكون كل مصاحبة مسئولية عن مراعاة ما خصص لها .
- (٤) تحاسب المطبعة مصالح الحكومة على أساس الأثمان الحقيقية للواد مضافا إليها الأجور التي صرفت فعلا على المطبوع المقدم عنه الحساب . ويضاف إلى هذا نسبة خاصة في نظير حفظ الآلات ونفقات الإدارة . ولا يضاف في هذه الحالة شيء نظير إيجار مكان المطبعة ومبانيها .
- (٥) أما الأعمال التي تقوم بها المطبعة لغير مصالح الحكومة فتقدر أثمانها على نفس الأساس المتقدم مضافا إليه نسبة معينة في نظير إيجار مباني المطبعة (١) ومكانها ، بحيث لا يقل هذا من أثمان المطابع الخاصة .
- (٦) كل الاخبار والإعلانات التي تنشرها مصالح الحكومة في جريدة الوقائع تحاسب عليها على أساس النفقات الفعلية .
- (٧) أجور الإعلانات التي ينشرها الأفراد والشركات والهيئات غير الأميرية تتقاضى المطبعة عنها أجرا يتمشى مع أسعار السوق الحرة في وقت النشر .

(١) قدر ثمن دار المطبعة بما في ذلك الأرض والمباني بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه وكان ذلك في سنة ٩٠٨ . انظر تقرير مستر مدلتن مفتش المالية ، المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٩ من التقرير ، ٦٨ من الملف .

(٨) القاعدة العامة أن تتقاضى المطبعة نفقات ما تقوم به كاملة . فإذا طلب إليها أن تتقاضى أقل منه كما هي الحالة في شركت الأدب ، وجب أن يخصم الفرق على حساب المصاحبة أو الوزارة التي أمرت بهذا التخفيض ، وعلى المصالح أن تضيف هذه النفقات إلى ميزانياتها .

(٩) تورد إيرادات المطبعة أسبوعيا إلى الخزينة العامة (١) .

وتقرر تنفيذا لهذا النظام أن تطبع جميع مصالح الحكومة جميع مطبوعاتها في مطبعة بولاق وبطل نهائيا الطبع في المطابع الخاصة . ومن ثم عادت مطبوعات مصاحبة البريد إلى مطبعة بولاق (٢) .

وتنفذا لهذا أخذت المطبعة تحسب الأجور المنصرفة في تشغيل كل مطبوع ، وتضيف إليها نسبة تبلغ ٧٥٪ من هذه الأجور في نظير الإدارة والقوة المحركة والإضاءة والإصلاحات وحفظ الآلات ونفقات مسبك الحروف والتعبئة والتسليم ، مضافا إلى هذا كله أثمان الورق بزيادة ٥٪ في نظير التخزين والتلف (٣) . وهذا آخر تنظيم شامل للطبعة وهو أساس ما هو معمول به الآن مع تغييرات بسيطة في التفاصيل .

مساحة المطبعة :

مع أن مساحة المطبعة قد زيدت في سنة ١٩٠٢ فقد ضاقت بالعمل المتزايد وكان من الضروري ضم جزء من الأرض إلى مساحتها . وقد اقترح شيلي بك ضم جزء من مخازن البوليس التي كانت مجاورة للطبعة من الناحية الشمالية إليها . واقتنعت نظارة المالية وأخذت تفاوض نظارة الداخلية في هذا الأمر في أوائل يناير سنة ١٩٠٨ وطلبت النظارة

(١) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣ ، وقد استثنت المطبعة مطبوعات الديوان الخديوي من قاعدة إلغاء الأعمال المجانية .

(٢) أمر آخر من نظارة المالية إلى المطبعة بنفس التاريخ ، ص ٣٥ — ٣٦ من المرجع السابق .

(٣) نفس الملف ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ من التقرير ، ٧١ — ٧٣ من الملف .

من مدير المطبعة أن يقدم تقريراً بالمساحة التي يريد ضمها^(١). وأرسل المدير مذكرة بما يريد ضمه من مخازن البوليس وخريطة توضحه في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨^(٢). ورد وكيل نظارة المالية بعد قليل يقول إن المفاوضات مع ندارة الداخلية قد كللت بالنجاح وسيوضع الأمر موضع التنفيذ^(٣). ومع ذلك فلم يتم شيء في هذا الصدد.

آلات المطبعة :

قدّمت المطبعة إلى نظارة المالية قائمة ببيان جميع الآلات التي في جميع ورشها في أوائل سنة ١٩٠٨ ، وهي قائمة طويلة مفصلة . ويؤخذ من هذه القائمة أن قسم التجليد وكان في عهدة المسيو ليونجالي كان به ثمان وأربعون آلة من أنواع مختلفة لمختلف عمليات التجليد من حزم وقطع وتثقيب وتتمير... الخ . وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٤ وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم جمع الحروف العربية والأجنبية في عهدة حسن افندي أبوزيد وكان به عشرون آلة بعضها مطابع لعمل (البروثات) ويرجع أقدم هذه الآلات إلى سنة ١٨٩٦ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم الطبع في عهدة ، مونية بواريسو وكان به إحدى وأربعون آلة منها اثنتان لعمل الظروف وست مخصصة لطبع الوقائع المصرية واحدى وعشرون آلة للطبع العادى واثنتان لطبع الحجر وست لطبع الخرائط . وكان أقدم هذه الآلات يرجع إلى سنة ١٨٦٩ ، وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٦ وكان قسم السبك في عهدة أبو العلا افندي على وكان به ما يزيد على ألفي قطعة تختلف أنواعها من الآلات إلى قوالب صب الحروف وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٨ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم القوة المحركة في عهدة مسيو أيقوى وكان به مائتا قطعة وتسع قطع منها محرران كهربائيان قوة كل منهما عشرون حصاناً وعدد كبير من المولدات الكهربائية ويرجع أقدمها إلى سنة ١٩٠١ وهي السنة التي أدخلت فيها القوة الكهربائية إلى المطبعة^(٤).

(١) من المالية إلى المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٤

(٢) مذكرة المطبعة إلى المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٢٦

(٣) من المتبع أن ضم مخازن البوليس إلى المطبعة الذي تم الاتفاق عليه نهائياً في سنة ١٩٠٨ لم ينفذ إلا في سنة ١٩٤٦ فتأمل .

(٤) قوائم العهدة المستديرة بالمطبعة في آخر يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٣٣ — ٤٢ محفوظات وزارة المالية .



أميل فورجيه
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
فبراير ١٩٢٤ — أغسطس ١٩٢٦



جورج فيوتن
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٢٠ — يناير ١٩٢٤



الأستاذ محمود زكي إبراهيم (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
يناير ١٩٣٩ — أكتوبر ١٩٤٣



محمد أمين بهجت بك
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أغسطس ١٩٢٦ — سبتمبر ١٩٣٧
يناير ١٩٣٨ — سبتمبر ١٩٣٨

مع وجود هذه الأعداد الضخمة من الآلات بالمطبعة طلب مديرها في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ شراء آلة لطبع الحجر وخمس آلات لقسم التجليد وآلتان لقطع الورق وآلة لضغط الكتب في أثناء التجليد ، وقدر ثمنها جميعا بمبلغ ١٦٦٠ جنيها . وقال في تقريره إنه يبدأ بشراء ثلاث منها بمبلغ ٨٤٠ جنيها ، فإذا تم توسيع مكان المطبعة اشترى الآلات الباقية (١) . وقدر د وكيل المالية على هذا الاقتراح بأن هذا يكون مفهوما لو كان قسم التجليد هو المسئول عن تأخير أعمال المطبعة ، ولو كان الأمر كذلك لكان الأوفق أن يحال التجليد العادى إلى محال التجليد الخاصة كما أحيل التجليد الفاخر من قبل إلى مصانع أوربا عن طريق الاستيراد (٢) . وعاود شيلي بك نفس الطلب بعد ذلك بشهر بعد أن قلل عدد الآلات المقترح شراؤها ، وتنتهى الأوراق التى بيدنا قبل أن يسمح له بالشراء (٣) .

أقسام المطبعة :

وكانت المطبعة مقسمة حسب هذا التنظيم الأخير إلى الأقسام الآتية :

قسم الجمع العربى .	قسم المسبك .
قسم الجمع الأفرنكى .	قسم القوة المحركة .
قسم المصححين .	قسم المخزن .
قسم الطبع .	القسم الإدارى والحسابات (٤) .
قسم التجليد .	

هذا هو التنظيم الذى ما زالت المطبعة جارية على أساسه إلى الوقت الحاضر . فبما أنها الحالية هى نفس المباني التى أقامها شيلي بك ، ونظام العمل بها ، وكيفية تقدير أثمان المطبوعات ، وعلاقتها بالوقائع ، وعلاقتها بدواوين الحكومة المختلفة ، وتبعيتها لوزارة المالية ، واستقلالها بحساباتها ، وغير ذلك ، ما زال كما تقرّر فى ذلك التنظيم منذ نصف

(١) ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٢٤

(٢) نفس المرجع ج ١ ، ص ٥٤ ، وكان التجليد الفاخر يطلب من أوربا فإذا وردت الجلود المطلوبة قام قسم التجليد بالمطبعة بوضع الكتاب فى الجلد .

(٣) نفس المرجع ، ص ٤٨

(٤) نفس المرجع ، ص ٧٦



الأستاذ حامد خضر (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٤٥ — سبتمبر ١٩٥٠



الأستاذ محمد بكري
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أكتوبر ١٩٤٣ — أبريل ١٩٤٥



الأستاذ حسن علي كليوه (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
— ١٩٥٢



الأستاذ محمد يوسف همام (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٩٥٠ — ١٩٥٢

قرن تقريبا . ولعل أعظم تغيير حدث فيها منذ ذلك الوقت كان في الآلات فقد اقتنت المطبعة منذ ذلك أحدث آلات الطباعة وما زالت . ولم يعد فيها من آلات تلك الفترة من تاريخها غير آلتين اثنتين موضوعتين الآن في زاوية وتستعملان عندما يزيد العمل زيادة غير عادية .

منح شيلي بك لقب الباشوية واعتزل خدمة المطبعة في مايو سنة ١٩١١ ، وخلفه في إدارتها وارن تريبلوني من أول يونيه سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧ ، ثم عين أحمد صادق بك مديرا وظل يشغل الوظيفة إلى أبريل سنة ١٩٢٠ ، فعين بدله جورج نيوتن وظل مديرا إلى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، وقد أنشأ نيوتن مدرسة لفن الطباعة بالمطبعة وألحق بها بعض الشبان المتعلمين فدرسوا هذا الفن وتدريبوا عليه عمليا وجميع رؤساء أقسام المطبعة في الوقت الحاضر هم من خريجي هذه المدرسة . وتولى إدارة المطبعة بعد نيوتن إميل فوريجه وظل بها إلى أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ثم عين محمد أمين بهجت بك وتولى إدارة المطبعة مرتين الأولى من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، والثانية من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ولم يعين للمطبعة مدير بين هاتين الفترتين . ثم عين محمود زكي (بك) من أول يناير سنة ١٩٣٩ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وخلفه الأستاذ محمد بكري من ٩ مارس سنة ١٩٤٢ إلى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ ثم حامد (بك) خضر من ٤ أبريل سنة ١٩٤٥ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم عين الأستاذ محمد يوسف همام (بك) مديرا من ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي هذا التاريخ عين الأستاذ حسن علي كليوه (بك) مديرا الحالي .

الفصل الثانى عشر

مطبوعات بولاق

أصدرت مطبعة بولاق أنواعا متباينة من المطبوعات إلا أنها على تنوعها تنحصر فى سبعة أنواع : القوانين واللوائح والمنشورات ، الكتب ، التقاويم ، الوقائع المصرية ، القرآن الكريم ، الأوراق والدفاتر الحكومية ، مقامات الموسيقى .

القوانين واللوائح والمنشورات

بعد أن وضع محمد على باشا النظام الإدارى وبعد أن دُون الدواوين ونظم الحكومة كانت الحالة لا تستغنى عن نشر القوانين وما يلحق بها من اللوائح والمنشورات فى جميع أنحاء القطر حتى تسير أمور الولاية على نحو ما يريد . وقد كان محمد على دائم الإصدار لمثل هذه القوانين والمنشورات كلما ظهرت حاجة لوضع الحدود وتحديد وجوه العمل وقد كان كل ما يصدره من هذا القبيل يطبع بمطبعة بولاق وينشر على أربابه من أصحاب السيوف والأقلام . وهناك أمر من محمد على أصدره إلى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية (١٢٥٢ هـ — ١٨٣٧ م) يقول فيه :

« إنه وإن كان جاريا طبع ونشر القوانين التى سنت دستوراً للعمل لتنفيذ أحكامها فى حق المستخدمين القدماء ومشايخ القرى ونظار الأقسام والمديرين لكن لعدم الاعتناء والاتفات لإجراء مفعولها عند الاقتضاء قد لزم تنصيب واحد قانونى بكل من دواوين المعاونة وسائر الدواوين بمصر والاسكندرية لمطالعة القانون الملكى وتنفيذ أحكامه على من تحدث منه مخالفة لنصوصه فى الحال فيقتضى بعد العلم بما ذكر استحضار القانون إن لم يكن موجودا بطرف كل منهم والسير بمقتضاه (١) » .

(١) أمر من محمد على باشا الى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٥٢ — ٣٠ يناير سنة ١٨٣٧ كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٢٧ ص ٥٣٩ ، محفوظات عابدين .

وجاء في أحد أعداد الوقائع المصرية (١٢٤٥ هـ - ١٨٣٠ م) مانصه :

« قرر المجلس العمومي بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأقطان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشرها وحكام الأخطاط وقائمى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى الميضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التى يلزمهم القيام بواجبها وقد رتب ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت (١) » .

وقد كان كل أمر بإصدار قانون يتضمن أيضا الأمر بطبعه ونشره مثال ذلك أمر عال صدر فى سنة ١٢٦١ هـ - ١٨٤٥ م هذه ترجمته :

« صار منظورى هذا القانون الذى وضع فى حق رجال الهندسة وموظفيها عند وقوع المخالفات منهم . فيلزم اتخاذ ذلك ذيلًا للقانون ونشره للعموم ولعمد ومشايخ القرى والتنبيه عليهم بالسير على موجه (٢) » .

وقد خلت قوائم مطبوعات بولاق من ذكر القوانين التى طبعت فيها وعلى ذلك ليس عندنا قائمة تامة بتلك القوانين التى لا شك فى ضخامة عددها . وذلك لأن الذين أعدوا تلك القوائم كانوا من الأوروبيين الذين ما كان يعينهم شئ غير الكتب فلم يسجلوا غيرها . أما نفس القوانين فحكم مطبوعات المطبعة ضاع معظمها وبقي القليل منها فلا سبيل اذن الى تحرير قائمة مؤكدة تامة بها . ولكننا نضرب أمثلة لتلك القوانين المطبوعة فى بولاق مما عثرنا عليه أثناء البحث واطلعنا عليه أو مما صادفناه فى سياق تصفحنا للأوراق الرسمية :

(١) قانون باللغة التركية مطبوع فى سنة ١٢٤٩ هـ - ١٨٣٣ م خاص بترتيبات مجلس أحكام ملكية ويشتمل على تسعة بنود (٣) .

(١) الوقائع المصرية : العدد ١١٣ الصادر فى ٢٨ شعبان ١٢٤٥ (٢٢ فبراير ١٨٣٠) .

(٢) أمر من محمد على باشا الى المجلس فى ١٧ ذوالحجة ١٢٦١ (١٦ ديسمبر ١٨٤٥) كراسات لمخصات الأوامر العلية — كراسة ٣٧ ص ٧٣٩ محفوظات عابدين .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٣٧ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) سياسة نامة ، صدرت فى شهر ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (يولييه سنة ١٨٣٧) وهى عبارة عن قانون جنائى يشتمل على أربعين مادة جنائية تتضمن أربعين حدا لجرائم مختلفة (١) .

(٣) قانون جنائى صدر فى ربيع الثانى سنة ١٢٦٠ (مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على ١٥ حدا (٢) .

(٤) قانون طبع فى ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٠ (٢٢ مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على بيان ترتيب الكشوف المعتاد تقديمها فى سائر الجهات بمواعيدها وبيان ما استنسب تقديمه وعدم تقديمه من ذلك وهو قانون طويل فيه بيان الكشوف التى ترد لكل ديوان على حده (٣) .

(٥) قانون عقوبات صدر فى ١٦ رجب سنة ١٢٦٥ (٧ يونيه سنة ١٨٤٩) (٤) .

(٦) قانون عثمانى مطبوع فى أوائل شعبان سنة ١٢٦٥ (أواخر يونيه سنة ١٨٤٩) « يشتمل على أحكام التجارة ومنقسم الى أربعة أقسام القسم الأول فى معاملات التجارة وعقد الشركة والبوليصة ومعناها الحوالة . والقسم الثانى فى التجارة البحرية وما يتعلق بها من أمور الأمن والأمان . والقسم الثالث فى ترتيب قضايا الإفلاس . والقسم الرابع فى ترتيب محاكم التجارة وانتظامها وكل قسم ينقسم الى بنود تحتوى على ثلثائة وخمس عشرة مادة (٥) » .

(٧) ذيل لقانون التجارة السابق باللغة التركية (٦) .

(٨) قانون الزراعة - وهى قوانين زراعية خاصة بمصر طبعت سنة ١٢٥٤ هـ

سنة ١٨٣٩ م .

(١) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٢٧٧

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ٢٧٧

(٣) نفس الدفتر ، ص ٢٦

(٤) نفس الدفتر ، ص ٢٧٧

(٥) نفس الدفتر ، ص ٦٣

(٦) نفس الدفتر ، ص ٦٣

(٩) قانون الزراعة — على الطريقة الأوروبية : ١٢٥٥هـ — ١٨٤٠م

(١٠) قانون للاستبالية مع أشكال : ١٢٥٦هـ — ١٨٤١م

هذه أمثلة لقوانين طبعت ببولاق وما هذا إلا قطرة من محيط مما طبع بها من هذا النوع من المطبوعات (١). وقد كان كل قانون من هذه القوانين يطبع بشكل كتاب يختلف في الحجم من القطع الصغير إلى القطع الكبير على حسب عدد مواد القانون فان كان قليل المواد طبع في قطع صغير حتى تكثر صفحاته ، وإن كان كثير المواد طبع في حجم كبير في عدد لا بأس به من الصفحات . ويبدأ القانون بمقدمة بسيطة عن الغرض منه وقد يذكر في سياق هذه المقدمة اسم القانون ثم تكتب المواد تباعا وفي آخره يؤرخ طبعه في سطر أو سطرين .

ويجرى مجرى القانون ما كان يطبع ببولاق من اللوائح والمنشورات التي كانت تصدر للدواوين المختلفة مثال ذلك :

(١) ترتيب نامة مخازن الحكمة خانة ومخازن الأدوية وطبعت ببولاق سنة ١٢٥٢هـ ١٨٣٦م (٢)

(٢) لأئحة طبعت في سنة ١٢٥٧هـ — ١٨٤١م خاصة بعدم تأخير الأعمال في الدواوين ونهوها أولا بأول ويوما بيوم وهي طويلة تحتوي على اثني عشر بندا وخاتمة (٣) .

(٣) لأئحة خاصة بمدارس المبتدئة مطبوعة في بولاق وتحتوي على ٢٧ بندا تحتوي على نظام هذه المدارس من جميع النواحي — التلاميذ والدروس والمديرين والموجات والامتحانات . الخ (٤) .

(١) يجد القارى كثيرا من أوامر طبع القوانين وكثيرا من الإشعارات التي أرسلت الى الدواوين والمصالح بإرسال نسخ هذه القوانين اليها في دفاتر ديوان المدارس التركية والعربية ، انظر دفتر رقم ٢٠٢٦ مدارس تركي ص ٥٢ ، ص ٦١ ، ودفتر رقم ٣ ج ٣ مدارس عربي ، ص ٩٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) موجود نسخة من هذا الترتيب نامة في دار المحفوظات المصرية اطلعنا عليها .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ؛ ص ٢٣ محفوظات عابدين .

(٤) توجد نسخة من هذه اللائحة في دار المحفوظات بالقاهرة وقد اطلعنا عليها وليس بها تاريخ الطبع .

(٤) لائحة قواعد المهمات في قواعد مهمات الجهادية ، باللغة التركية ١٢٥٥ هـ ١٨٤٠ م .

(٥) لأئحة عن تداول العملة المصرية مثل الخيرية والسعدية والرعية ، وكذلك العملة الفضية الاسانبولية وطبعت في سنة ١٢٥٥هـ (١) .

(٦) لأئحة خاصة بقيد المواليد والوفيات طبعت في سنة ١٢٥٦هـ (٢) .

أما أمثلة المنشورات فكثيرة منها :

(١) منشور للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين طبع سنة ١٢٤٢هـ — ١٨٢٦م .

(٢) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء في جمع القطن ووقاية محصوله من

التلف وطبع سنة ١٢٤٣هـ — ١٨٢٧ م .

(٣) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط باتباع العدالة في فصل الخصومات بين

المزارعين طبع سنة ١٢٤٣هـ — ١٨٢٧ م .

(٤) منشور صدر في ٢٠ شوال سنة ١٢٤٨ (١٢ مارس سنة ١٨٣٣) باللغة التركية

لمديرى الأقاليم خاص بمنع الشبان المجندين من تشويه أنفسهم في طريقهم إلى الجندية وبالتنبيه على من يجمع منهم بأن من يشوه نفسه سيؤخذ بدله عددا من الشبان من عائلته ويرسل هو إلى البحرية طول حياته (٣) .

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل قانون أو لأئحة أو منشور فلم نعتز على تحديده . والمعقول أنه كان يطبع من كل قانون أو لأئحة أو منشور نسخ تناسب عدد من سيوزع عليهم . فالمنشور الأخير الخاص بمنع تشويه الشبان المجندين لأنفسهم طبع منه ثلاثون نسخة فقط وذلك لأنه كان صادرا إلى حكام الأقاليم وهؤلاء لم يكونوا يتجاوزون الثلاثين عددا . بينما المنشورات الخاصة بمشايخ القرى وحكام الأخطاط كان لابد من طبع عدد كبير منها لأنهم أكثر عددا .

(١) دفتر رقم ٢٠٥٤ مدارس تركي ، ص ٤٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٦٥ مدارس تركي ؛ ص ١٤٥ محفوظات عابدين .

(٣) St. John, Egypt and Mohamed Ali, Travels in the Valley of the Nile, London, 1834, (٣)

الكتب

مع أن نشر الكتب لم يكن الغرض الأول من إنشاء المطبعة إلا أنها طغت على ما سواها في إنتاج المطبعة فأصدرت المطبعة منها عددا هائلا . والكتب التي طبعت في بولاق كانت من أنواع خاصة — أنواع تلائم روح محمد علي باشا وفكرته في إحياء مصر وهى على ذلك ثلاثة أنواع ، كتب حربية خاصة بالجيش ، وكتب مدرسية خاصة بتعليم المدارس ، ثم كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين وكتب الآداب .

أما عن كتب الفن الحربى فهى أقرب الكتب إلى طبيعة الوالى وطبيعة إنشاء مطبعة بولاق . فقد سبق القول بأنها أنشئت خصيصا من أجل الجيش . ولذا ترى أن أولى ما طبع فيها من الكتب كانت كتباً حربية بحيث يصح أن نقول إن هذا النوع من الكتب احتكر إنتاج المطبعة إلى سنة ١٨٢٦ ، عند ما ابتدأت تظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من الكتب ، بدأت تظهر في إنتاج المطبعة . إلا أنه مع ظهور هذه الأنواع الجديدة ، فإن الغلبة بقيت للكتب الحربية في إنتاج المطبعة إلى تاريخ متأخر من عصر محمد علي .

أما الكتب المدرسية فقد ابتدأ طبعها بمطبعة بولاق منذ الابتداء في إنشاء المدارس وجمع التلاميذ أى منذ سنة ١٨٢٤ تقريبا . ولكن الكتب المدرسية على أنواع فمنها الكتب التى كانت تدرس بالأزهر ومنها الكتب التى كانت تدرس بالمدارس الحديثة التى أنشأها الوالى فأى نوع من هذين أصدرته المطبعة ؟

الجواب أن كتب العلوم الحديثة التى كانت تدرس في مدارس الوالى الحديثة كانت النوع الوحيد من الكتب المدرسية التى طبعت ببولاق في عهد محمد علي . أما كتب الأزهر فلم يكن يطبع منها شيء في عهده . وهناك عبارة كتبها باتن كاتم السر الخاص لهدجس قنصل إنجلترا في مصر في أواخر عهد محمد علي يصور بها نزعة الوالى في نوع الكتب التى كانت تطبع بمطبعته وهى عبارة تعطينا فكرة صحيحة تماما عن هذه النزعة — قال الكاتب :

« كان محمد علي قليل الاهتمام تماما بالآداب العربية القديمة . وقد رغب بكندى وكصالح في أن يخلق عصرا جديدا في مصر ، وكانت العلوم الأوروبية الحديثة أنسب لغرضه من أى قدر من الفقه والآداب التى ترجع للعصور العربية السابقة ^(١) » .

وهذه العبارة تعطينا فكرة واضحة صحيحة كل الصحة عن نزعة محمد علي في الكتب التى كانت تطبع في بولاق فقد كان سوادها الأعظم كتباً خاصة بالعلوم الحديثة . أما كتب الأزهر وما على شاكلتها من كتب العلوم العربية فلم تكن تناسب أغراض الباشا في شيء . ولذا لم يطبع من الكتب الأزهرية كثير في عهده .

وهناك أسباب يمكن أن نرجع إليها عدم طبع الكتب الأزهرية في بولاق في عهد محمد علي والاقتصار على كتب العلوم الحديثة .

فمن هذه الأسباب أن محمد علي مع احترامه للأزهر لم يكن يعول عليه في النهضة والتجديد اللذين حاول إحداثهما في مصر . وذلك بأن عناصر تلك النهضة لم تكن من طبيعة الأزهر والأزهريين في شيء . كانت نهضة تقوم على القوة الحربية والاصلاحات الزراعية والصناعية . وقد كانت علوم الدين واللغة أبعد ما تكون صلاحية لهذا النوع من المشروعات . ولذا لم يجد محمد علي في كتب الأزهريين غناء ولم يرفى طبعها خيرا . وإنما وجد الغناء والخير في العلوم الحديثة التى أنشأ من أجلها المدارس المختلفة وترجم فيها الكتب الكثيرة التى اقتصر عليها عمل مطبعة بولاق .

ومن هذه الأسباب أيضا أن عصر محمد علي لم يكن إلا انقلابا حديثا على العصور الوسطى التى كانت سائدة قبله . ولذا كان كل شيء فيه نقيضاً لشيء آخر كان سائدا في تلك العصور السابقة . فاستعمال المدافع في الحرب واتباع النظام الحربى الحديث لم يكن إلا نقيضاً لنظام الفروسية واللعب بالسيف الذى كان سائدا عند المماليك . وكذلك كان الانقلاب الصناعى والزراعى وما نشأ عن هذين من انقلاب في التجارة لم تكن جميعها إلا نقيضاً للنظام الاقطاعى ونظام التقاليد التى كانت عماد الاقتصاد في العصور الوسطى السابقة . وعلى هذا النحو كان الانقلاب في مناهج البحث وموضوعات الدرس فلم تعد علوم الدين والحدل المدرسى السائدة في الأزهر تناسب الانقلاب الحديث بل كان لابد من علوم حديثة ومناهج حديثة كذلك يشتغل بها رجال من علماء العلوم الطبيعية الذين تم على أيديهم ذلك الانقلاب . ولذا أصبح الأزهر بما كان سائدا بين علمائه من الجهل بالعلم الطبيعى وبطرق التفكير العلمية وبين مجاوريه من الاستظهار والقيود عن البحث وبما كان سائدا

فيهم جميعا من المحافظة على طريقة الحياة القائمة وعدم معالجة موضوعات جديدة — تقول كان الأزهر بهذا كله بعيداً كل البعد عن روح محمد علي وانقلابه وعصره — فكان العصر الحديث يستلزم قبل كل شيء انقلاباً فكرياً يتناول الدراسة ومناهج التفكير والبحث وقد وجد ذلك العصر الحديث هذا كله في العلوم الحديثة والمدارس الحديثة ثم في كتب تلك العلوم التي لم تكن جميعها إلا انقلاباً على الأزهر وما يتناوله الأزهريون من العلوم .

ومن هذه الأسباب أيضاً مقاومة الأزهريين أنفسهم إصلاحات الباشا وعدم رغبتهم في الاشتراك فيها وجعلهم من أنفسهم طبقة رجعية تناولت تلك الإصلاحات بكثير من القساق والحذر بل بكثير من عدم الرضى وإعلان السخط . فالمطبعة عندهم كانت بدعة واستعمال الحروف المعدنية في كتابة اسم الله كان شيئاً محرماً وضغط تلك الأسماء المقدسة بالآلات كان عملاً مكروهاً . وبعد هذا كله فكتابة ما يتعلق بالخلق والدين والنصوص الإسلامية بالمداد المركب من مواد منافية للطهارة لم يكن عندهم يناسب احترام الدين في شيء . ولذا قاوموا طبع القرآن الكريم مدة طويلة . ورغبوا عن طبع كتبهم في المطبعة . ولو قد تبينوا فائدة ذلك ومزاياه وطلبوا طبع كتب الأزهر لما تأخر الوالى عن إجابة طلبهم . فمحافظة طائفة الأزهريين ورجعتهم كانت من أهم الأسباب التي أبعدت كتب الأزهر عن آلات المطبعة ردحا طويلا من الزمن .

وبعد هذا كله فإن الأزهريين لم يكن لهم حاجة إلى طبع كتبهم . وذلك بأن كتبهم كانت قليلة العدد والمطابع إنما تظهر فائدتها وضرورتها في حالة الرغبة في الانتفاع بكل كتاب ظهر أو يظهر في كل علم من العلوم وكل فن من الفنون وما هكذا كانت الحال في الأزهر . فقد كان الأزهريون يدرسون كتباً بعينها لا يغيرونها أبداً وقد كانت قليلة العدد منعدمة الزيادة . فكانوا يدرسون في كل علم كتابين أو ثلاثة كتب : ففي النحو شرح الكفراوى على الأجرومية في أول سنة وفي السنة الثانية شرح الشيخ خالد عليها وفي السنة الثالثة شرح الأزهريّة بحاشية الشيخ العطار ثم شرح القطر والشذور لابن هشام ثم شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ثم شرح الأشموني عليها ثم متن المغني في حاشية الشيخ الأمير . وفي الصرف لامية الأفعال لابن مالك وقد يكتفون بما في آخر الألفية من ذلك . وفي علم البيان السمرقندية وحواشيتها ورسالة الدردير ، وفي المنطق متن السلم وحواشيتها ،

وإيساغوجى والقطب على الشمسية ومختصر السنوسية ، وفي التوحيد السنوسية الصغرى بحواشيتها والجوهرة وحواشيتها . ثم يقرأ كل مجاور كتاباً أو كتابين في فقه مذهبه مهماً باقى المذاهب^(١) . فكل الكتب التي كانت تدرس في الأزهر لم تكن تزيد على خمسة عشر كتاباً لا تزيد ولا تتغير في سنة عن أخرى وواضح أن مثل هذا العدد القليل الثابت من الكتب لم يكن أصحابه في حاجة إلى مطبعة وإنما كان يكفيهم فيه طريقة النسخ وهي ما كانت متبعة من قديم .

لهذه الأسباب — فيما نعتقد — لم تطبع كتب الأزهر في بولاق في عصر محمد علي واقصر عملها على كتب العلوم الحديثة . وظل الحال كذلك طول عصر محمد علي وحفيده عباس الأول ولم تبدأ المطبعة في طبع شيء من الكتب الأزهريّة إلا في عهد سعيد . أما مناسبة ذلك فهي أن رفاعة بك رافع وبعض رجال الحكومة وقتئذ طلبوا من سعيد باشا أن يصدر أمره بطبع الكتب الأزهريّة على نفقة الحكومة ، وكان سعيد يميل إلى رفاعة بك ويؤثره ، فأصدر أمره بطبع تلك الكتب فطبعت وقد كانت هذه أول مرة تطبع بها كتب للأزهر في مطبعة بولاق . يقول على باشا مبارك في التعليق على هذه الحادثة : « استدعى (الحال) صدور أمر بطبع جملة كتب عربية على طرف الحكومة عم الانتفاع بها في الأزهر منها تفسير الفخر الرازى ومعاهد التنصيص وغير ذلك من الكتب التي كانت عديمة الوجود في ذلك الوقت فطبع^(٢) » .

فيستفاد من هذه العبارة الأخيرة أن هذا كان أول عهد لكتب الأزهر بالطبع ، على أنه يجب التنبيه إلى أن قليلاً من تلك الكتب طبع بالمطبعة في عهد محمد علي كالألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها^(٣) وإيساغوجى في المنطق إلا أن طبعها كان من أجل مدارس الوالى وليس من أجل الأزهر ووزعت نسخها على تلاميذ مكاتب الأقاليم ومدارس العاصمة ولم يوزع منها شيء على مجاورى الأزهر لأنها إنما طبعت من أجل الأولين .

(١) على مبارك ، المخطوط التوفيقية ، الجزء الرابع ، ص ٢٦ و ٢٧

(٢) نفس الكتاب ، ج ١٣ ، ص ٥٥

(٣) طبع الأول بمطبعة بولاق في سنة ١٢٥٣ هـ — سنة ١٨٣٨ م وطبع الثانى بها في سنة ١٢٥٢ هـ

(١٨٣٧ م)

أما النوع الثالث من الكتب المطبوعة في بولاق وهي كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين والآداب من غير كتب الأزهر فهي أقل من النوعين السالفين عدداً . ذلك لأنها لم تكن تطبع من أجل تلاميذ المدارس ولا من أجل غرض معين أو فئة معروفة ، والباشا لم يكن من طبيعة أغراضه أن يقدر فائدة تلك الكتب كما سبق القول ، فقياسه في الكتب كان الفائدة فحسب ، ومعنى الفائدة عنده أن يكون الكتاب محتوياً على طائفة من المعلومات تنفع في تعليم بعض رجال حكومته فناً من الفنون أو صناعة من الصنائع لها قيمة عملية في مشروعاته الحربية أو الصناعية أو الزراعية . وكانت كتب الدين والآداب إذا ما تناولها بهذا القياس قليلة الفائدة فلا هي تعلم فناً ولا هي تشرح صناعة فليس لها إذن قراء في مدارس الباشا . ثم هي إلى هذا ليس لها قيمة مالية لقلّة القراء بل انعدامهم فالقراءة بعد تلاميذ المدارس الحديثة كانت تنحصر في علماء الأزهر ومجاوريه ، ومقدار ميل هؤلاء في ذلك العصر إلى شراء الكتب ومطالعتها غني عن الإفاضة والبيان . إلا أن مجداً علياً كان بطبعه يحترم الدين ويعمل أبداً على نشره وقد كان هذا داعياً إلى طبع عدد لا بأس به من الكتب الدينية التي تتناول شرح الفرائض وتفسير أحكام الدين والتصوف في مطبعة بولاق . أما كتب الأدب كدواوين الشعر وألف ليلة وكيلىة ودمنة وطوطى نامه ، فقد كان عددها قليلاً جداً إلى جانب كتب الدين . وإذا كان طبع كتب الفن الحربي ثم من أجل إشباع حاجة الجيش ، وإذا كان طبع الكتب الحديثة حدث من أجل إشباع حاجة تلاميذ المدارس والفنيين في دواوين الحكومة فإن طبع هذا النوع الثالث من الكتب أعنى كتب الدين والآداب تقرر من أجل إشباع شعور محمد علي الشخصي نحو الدين ثم من أجل إشباع رغبة بعض المستنيرين من رجاله ممن كانوا يفهمون الأدب ويميلون إلى قراءة كتبه .

تلك كانت أنواع الكتب التي طبعت في مطبعة بولاق . وهي وإن كنا قد حصرناها في الأنواع الثلاثة المتقدمة إلا أنها متنوعة غاية التمتع ففيها إلى كتب الحرب وكتب الطب كتب مدرسية كثيرة متنوعة في الحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والنبات والنحو وفيها إلى هذا كله معاجم كالمعجم العربي الإيطالي وهو أول ما طبع بها (١٢٣٨هـ - ١٨٢٢م) وتحفة وهي (١٢٤٦هـ - ١٨٣١م) و"سبعة الصبيان" وهي مجموعة كلمات عربية وفارسية وتركية (١٢٤٩ - ١٨٣٤) و"قاموس الفيروزبادي" مترجم إلى التركية (١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م)

و"البرهان القاطع" وهو قاموس فارسي (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) و"الترجمان" وهو كلمات عربية وتركية (١٢٥٣هـ - ١٨٣٨م) . ومنها أيضاً دوائر المعارف مثل "معرفة نامه" وهي دائرة معارف تركية (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) ، "كليات أبي البقاء" وهي عربية (١٢٥٢هـ - ١٨٣٨م) ، "سفينة راغب في كل العلوم" (١٢٥٥هـ - ١٨٤٠م) . ومنها أيضاً كتب مراسلات مثل "كتاب الإنشاء" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م) و"بديع الإنشاء والصفات في المكتبات والمراسلات" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م) ، "رياض الكتب وحياض الأدب" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م) وإنشاء "عزيزافندي" (١٢٣٦هـ - ١٨٣٤م) و"إنشاء العطار" (١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م) وكلها كتب تتناول أنواعاً مختلفة من الرسائل توجه إلى مختلف أنواع الشخصيات ومنها أيضاً كتب للقصص كألف ليلة وكيلىة (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) وكيلىة ودمنة (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) و"طوطى نامه" أي كتاب البيغاء (١٢٥٣هـ - ١٨٣٨م) ، "لطائف نصر الدين خوجة" (١٢٥٤هـ - ١٨٣٩م) و"خمسة تركس" وهي حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس (١٢٥٥هـ - ١٨٤٠م) و"حكايات علي ابن سينا" وهي حكايات عن العقاريت ثم كتب كثيرة في اللغة والدين والفلك والمنطق والأدب واللغات والتاريخ . ثم كتاب في علم الأخلاق اسمه "أخلاق علامي" (١٢٤٨هـ - ١٨٣٣م) وكتاب في تفسير الأحلام اسمه "خواب نامه" (١٢٥٣هـ - ١٨٣٧م) ، إلى آخر ذلك كله مما يطول بنا مقامه لو ذهبنا نضرب أمثالا لكل نوع^(١) . على أننا لو أحببنا أن نعطي فكرة عامة عن تلك الكتب فإننا نقول أن الكثرة الساحقة فيها لكتب الحرب والكتب المدرسية في النحو وغيره ثم كتب الدين وأن أقليتها لكتب الأدب .

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل كتاب فلم يكن ثابتاً بالمرة بل كان يتغير تبعاً لنوع الكتاب وما يتوقعه الباشا من عدد قرائه . على أننا بمراجعة الأوامر العالية الخاصة بطبع الكتب في مطبعة بولاق والتي كانت تحدد نسخ المطبوعات ، وأيضاً بمراجعة ما كان يرد في آخر الكتب من ذكر لعدد نسخها ، يمكننا أن نقول إن النسخ التي كانت تطبع من أي كتاب كانت تتراوح بين ألفي نسخة وخمسمائة نسخة . غير أن الكتب التي طبع منها نسخ يصل عددها إلى هاتين النهايتين كانت قليلة جداً ، أما الغالبية الساحقة من الكتب

(١) لاستيضاح هذه الامثلة تراجع قائمة مطبوعات بولاق في الملحق الخاص بها في آخر الكتاب .

فكان يطبع منها ألف نسخة ، وهذا هو العدد الذى جرت العادة بصدر الكتب به فى كل الأحوال ماعدا استثناءات بسيطة كان عدد النسخ يصل فيها ارتفاعا الى ألفى نسخة أو انخفاضاً إلى خمسمائة . ونظراً أن الضابط الوحيد لتحديد عدد النسخ كان ما ينتظر من عدد قراء الكتاب أو ما ينتظر من مقدار الفائدة التى تنتج من انتشار الكتاب وما يترتب على ذلك من الرغبة فى نشره بين أكبر عدد ممكن من القراء أو الرغبة فى قصره على عدد قليل منهم . فحمد على كان مهم جداً بالبحرية لا يسمع عن كتاب ألف فيها فى لغة أجنبية إلا أرسل فى طلب نسخة منه . ولذا نجده عندما يترجم أحد هذه الكتب يأمر بطبع ألفى نسخة منه ^(١) . وكتاب عقود الآلئ فى تعليم الأطفال القراءة والكتابة لم يكن له استعجال إلا عند صيدان مكاتب الأقاليم القليلة العدد ولذا نجد أن الذى طبع منه هو خمسمائة نسخة فقط ^(٢) . ولم نثر على أوامر تصل بعدد النسخ المطبوعة من الكتب الى هاتين النهايتين غير الأمرين الخاصين بالكاتبين المتقدمين . وهذا لا يستفاد منه أنه لا توجد كتب بلغت نسخها الفين أو خمسمائة نسخة غير هذين الكاتبين وإنما يستفاد منه أن مثل هذه الكتب كان قليلاً جداً . ولكن غالبية ما عثرنا عليه من الأوامر وتاريخات الكتب يتحدث النسخ بألف نسخة ، وهذا يظهرنا على أن عدد النسخ التى كانت تطبع من أى كتاب مطبوع على نفقة الحكومة كان ألف نسخة فى الغالب ^(٣) .

أما الكتب التى كانت تطبع على نفقة المترمين فقد جرت العادة ألا يطبع منها زيادة على خمسمائة نسخة . وقد لاحظنا هذا العدد فى كتاب "ماتقى الأبحر" الذى طبعه عطا بك قاضى المحروسة على نفقته فى سنة ١٢٦٣ هـ — ١٨٤٧ م ^(٤) . وكذلك فى كتاب "حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى" التى طبعها كامل افندى شيخ العرضالجية بالمحروسة

(١) أمر من محمد على الى موطن باشا فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) كراسات ملخصات الأوامر العلية . كراسة ٣٠ ص ٥٩٨ عن دفتر ٢٩ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بحفوفات عابدين — راجع الفصل السابع من هذا الكتاب .

(٢) أمر من محمد على باشا الى ناظر ديوان المدارس فى ١٨ محرم سنة ١٢٦١ (١٦ يناير سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة كراسة ٣٧ ص ٧٣٠ — راجع الفصل السابع من الكتاب .

(٣) راجع ماورد من أوامر طبع الكتب فى الفصل السابع من الكتاب .

(٤) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٤٧) ص ١

أيضاً فى نفس السنة ^(١) . والظاهر أن أى ملترم ما كان يمكنه أن يطبع أكثر من هذا القدر اذ لو طبع ألف نسخة من كتابه لزادت النفقات إلى الضعف لأن نظام الطبع فى المطبعة لم يكن فيه أى امتياز لمن يطبع عدداً كبيراً من النسخ ^(٢) .

وقد كان يعاد طبع كثير من الكتب حتى لقد بلغ عدد طبعات بعض الكتب ثلاث طبعات . وإعادة طبع هذه الكتب يدل على أن نسخ الطبعة الأولى كانت تنفذ . مثال هذه الكتب كتاب "قانون الصباغة" فقد طبع لأول مرة فى سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م) ثم أعيد طبعه فى سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) ، وكتاب "نخبه جدولى" فقد صدرت طبعته الأولى فى سنة ١٢٣٩ (١٨٢٣ م) ثم طبع ثانية فى تاريخ غير ثابت بعد سنة ١٨٣٠ ، ثم كتاب "تاريخ واصف" الذى طبع أولاً سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) وطبع ثانية سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) ، وكتاب "بند نامه" ^(٣) الذى طبع أولاً سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) وطبع ثانية فى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) ثم طبع لثالث مرة فى سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) ، ومثل كتاب "كلستان السعدى" فقد ظهرت أولى طبعاته فى سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) ، وظهرت ثانياً طبعه فى سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) ، وكتاب "قترينه تاريخى" الذى صدرت طبعته الأولى سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩ م) ثم صدرت طبعته الثانية باسم "ايكنجى قترينه ... تاريخى" فى سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) ، ومثل "معرفة نامه" التى طبعت أول طبعه فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) ثم طبعت ثانية فى سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . وأمثلة هذه الكتب التى طبعت أكثر من مرة فى بولاق كثيرة منها كتاب الأجرومية ، "دريكتا" و "كليات أبى البقاء" و "ديوان نايل" و "تحفة وهبى" وغير ذلك كثير .

التقاويم

وثالث أنواع مطبوعات بولاق على ما رتبناه فى أول هذا الفصل هى التقاويم . فقد كان يطبع فى أول كل سنة تقويم لتلك السنة وهو تقويم جيبى يشمل سنة شمسية تبدأ

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٤٧) ص ١

(٢) سبق بيان نظام الطبع فى الماتبة فى الفصل السابع من الكتاب .

(٣) أى كتاب الوصايا . وهو شعر فارسي للشيخ فريد الدين العطار .

وتنتهى بالاعتدال الربيعي . وكان هذا التقويم يتناول السنة التي وضع لها يوما ويوما يذكر أمام كل يوم اسمه من أيام الأسبوع وموقعه أى تاريخه من الشهر العربى والشهر القبطى والشهر العبرى والشهر الإفرنجى . كما يذكر أيضا موقع الشمس من البرج الذى تكون فيه ثم مواقيت الصلاة أى أوقات المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر^(١) . وكل هذا يستغرق صفحتين متقابلتين من التقويم مقسمتين إلى أنهر لكل مادة من المواد نهر خاص ويستغرق كل شهر عربى زوجين من الصفحات على هذا النحو كل صفحتين متقابلتين خمسة عشر يوما . وللتقويم مقدمة تسبق هذا كله يذكر فيها أيام المواسم والأعياد الإسلامية والقبطية وأيام العطلات الرسمية ثم ملاحظات عن الفصول . ويلحق بها توقعيات تتضمن ملاحظات طبيعية وزراعية عن كل يوم من أيام السنة ثم توقعيات فلكية أيضا خاصة بكسوف الشمس وخسوف القمر وكذلك توقعيات أخرى خاصة بالخرافات الكثيرة الشائعة بين ناس ذلك العصر .

وقد كان مثل هذا التقويم يصدر سنويا بانتظام عن مطبعة بولاق وهو من حساب يحيى افندى الحكيم الذى كان قسيسا سوريا ثم أسلم ودخل فى خدمة محمد على باشا وتعهده تحرير تلك التقاويم السنوية . وقد كانت مثل هذه التقاويم تجذب التفات السباح الأوروبين واهتمامهم فكتب عنها كثير منهم^(٢) وبالغ بعضهم فى الاهتمام بها فترجم تقويمها كاملا وألحقه بكتاب رحلته^(٣) . ولا شك فى أنها كانت شيئا طريفا بالنسبة لهؤلاء الأجانب . وقد يكون من الطريف أن نذكر أن مطبعة بولاق قد حافظت على هذه السنة إلى الوقت الحاضر وما زالت تصدر تقويمها لكل عام هجرى وأن هذه التقاويم مازالت محافظة على نفس النظام والمواد والأسلوب التى كانت تصدرها فى عهد محمد على .

(١) يتبدى اليوم العربى من غروب الشمس أى أن الليل سابق للنهار فيه . وعلى ذلك تكون أوقات الصلاة اليومية على هذا الترتيب : المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر ولذا كان ترتيبها فى التقاويم على هذا النحو .

(٢) من هؤلاء Lane فى كتابه *Manners and Customs of Modern Egyptians*

الفصل الحادى عشر ص ٢٠٠

(٣) St. John. *Egypt and Mohammed Ali*, Vol. II p 582.

ولم تكن هذه التقاويم السنوية هى النوع الوحيد الذى كان يصدر من مطبعة بولاق بل كان يصدر عنها أنواع أخرى من التقاويم العامة مثل "جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية" وهى نتيجة قبطية من عمل يحيى افندى نفسه وطبعت فى سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) . ومثل "معرفة سنة شمسية" أى مقابلة السنة الشمسية بالسنة القمرية وهى من عمل يحيى افندى المذكور وطبعت ببولاق فى نفس السنة التى طبع بها التقويم السابق .

الوقائع المصرية

ورابع أنواع مطبوعات بولاق هى الوقائع المصرية أى الجريدة الرسمية لحكومة الولى . وكان ابتداء طبع الوقائع فى مطبعة بولاق فى يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وهو تاريخ صدور أول عدد من الوقائع^(١) . أما سبب إصدار الوقائع فهناك اختلاف فيه فقد قال بعض الكتاب أن محمد على أراد أن يقد المونيتير الفرنسى (Moniteur)^(٢) وهذا رأى خاطئ إذ ما هو إلا ضرب من المقتريات التى نشأت عن النزعة الخبيثة التى ترمى إلى إرجاع كل شئ فى مصر الى أصل أوروبى . ومن الكتاب من قال إن السبب فى إنشاء الوقائع إنما هو رغبة محمد على فى إذاعة زحف الجيوش المصرية على الشام^(٣) . قلنا وهذا خطأ لأن حملة الشام لم تخرج إلا فى نوفمبر سنة ١٨٣١ أى بعد إنشاء الوقائع وصدور أول أعدادها بثلاث سنوات . بل إن الوقائع صدرت قبل أن يظهر السبب فى حملة الشام بأكثر من سنة لأن تدمير محمد على من الباب العالى لم يأت إلا بعد حرب الموره أى فى سنة ١٨٢٩ ، ومن هذا يتضح خطأ هذا رأى . ومن الكتاب من يعزو إنشاءها الى النظام الإدارى الذى وضعه

(١) الخطأ كثير وشائع فى كثير من الكتب فى موضوع تاريخ إنشاء الوقائع يقول Hartmann Martin فى كتابه *The Arabic Press of Egypt* ص ٢ يقول أنها أنشئت فى سنة ١٨٣٢ أخذاً فى ذلك عن الشيخ عبد الله الأنصارى مدرس اللغة العربية بالمدرسة الخديوية سابقا فى كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة طبع بولاق سنة ١٣١٢ الذى يحدد يوم ٣١ مايو سنة ١٨٣٢ لصدور أول عدد الوقائع وهذا خطأ .

(٢) Martin Hartmann-*The Arabic Press of Egypt*, P 2.

(٣) قسطنطين الياس الحلقى — تكوين الصحف المصرية ص ٩٩ .

محمد على فانه بعد أن قسم القطر إلى مديريات والمديريات إلى أقسام لم يكن يمكن أن يخرج هذا النظام نجاحا تاما إلا إذا انتشرت الأخبار الإدارية بين سائر المديريات الأخرى (١).

والحقيقة أن هذا أقرب رأى للصواب فالنظام الإدارى المصرى وضع فى سنة ١٨٢٦ أى قبل صدور الوقائع بستين. وحاجة هذا النظام إلى جريدة رسمية واضحة تمام الوضوح. ولكنه على صحته رأى ناقص إذ يخيل لى أن السبب الاقتصادى ومشروعات الباشا الاقتصادية كانت السبب الأول فى إنشاء الوقائع ثم يأتى السبب الإدارى بعد ذلك وهذا يتضح من خطبة الوقائع التى بها قُدم أول عدد للقراء . فقد ورد فى هذه الخطبة بعد حمد الله بارى الأُمم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم :

« إن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندجين فى صحيفة هذا العالم ... هى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقان ... وسبب فعّال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان... ومن حيث إن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنائع التى باستعمالها يتأتى الرخا والتيسير هى أسباب للحصول على الرفاهية وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والأذى خصوصا فى مصر ... ففكر حضرة أفندينا ولى النعم فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وفى نظام القرى والبلدان ... ووضع ديوان الجنرال ... (٢) » (انظر شكل ٢٧ بآخر الكتاب) .

فواضح من هذه الخطبة أن أصل الفكرة متعلقة « بالزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنائع التى بها يتأتى الرخا والتيسير » ثم بعد ذلك يأتى « نظام القرى والبلدان » ، الذى لم يوضع وليست له أهمية إلا من أجل المسائل الاقتصادية من زراعة وحراثة . وختمت هذه الخطبة بهذه العبارة « ومن كون هذا الشئ قد لاح فى ضمير الذات السنية ولى النعم صدر أمره بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية » ففكرة الوقائع المصرية شئ لاح فى ضمير الذات السنية ولم يكن تقليدا للمونيتير ولو كان الأمر كما ذكروا لآتت إشارة إليه فى الخطبة .

(١) Reinoud-De la gazette arabe et turque imprimée en Egypte, Journal Asiatique. Serie 2,

Tome 8, 1831, P 239.

(٢) خطبة الوقائع — العدد الأول الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٥ جادى الأولى سنة ١٢٤٤ ص ١

صدر العبد الأول من الوقائع فى أربع صفحات وعلى رأس الصفحة الأولى رسم أصيص به زهور كتب تحتها بالخط الثلث الكبير «وقائع مصرية» وإلى يسار هذا العنوان فى أقصى الصفحة كتب يوم الثلاثاء وإلى يمينه كتب التاريخ الهجرى وإلى يسار الأصيص كتب «نمرة ١» وتحت هذا كله خط عريض مزخرف قسمت الصفحة من أسفله إلى نهريْن كتبت الخطبة باللغة التركية فى الناحية اليمنى وباللغة العربية فى الناحية اليسرى وفى أسفل الصفحة خطان أفقيان متوازيان يبلغ البعد بينهما مالا يجرى واحد وكتب فى أسفلهما : « طبعت هذه الوقائع المصرية بعون خالق البرية بمطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية » . ثم وردت الأخبار التى أريد نشرها فى بقية الصفحات بنفس نظام الصفحة الأولى أى أن الصفحة تقسم إلى قسمين الأيمن باللغة التركية والأيسر باللغة العربية .

ولم تستمر الوقائع بهذا الشكل البسيط بل أخذت تتحسن ويدخل فيها كثير من الإصلاحات فابتداء من العدد ١٨ الصادر فى ٨ شوال سنة ١٢٤٤ (١٣ أبريل سنة ١٨٢٩) تغير الرمز الذى على أولى صفحات الوقائع فبعد أن كان رسم أصيص به زهور نجده يصبح شكل هرم كتب على جانبه «وقائع مصرية» ومن وراء الهرم من على اليسار رسم نخلة وفى أعلاه من اليمين قرص الشمس . وابتداء من العدد ٣٢ الصادر فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣١ مايو سنة ١٨٢٩) تغير هذا الرسم ثانية فأصبح هرما فى منتصف ضلعه الأيسر قرص الشمس وفى قاعدته فى جهة اليمين نخلة . ولا شك فى أن هذا التغيير فى رمز الوقائع كان له مغزى إذ الرمز الجديد كان يمثل مصر : هرم ، ونخلة ، وقرص الشمس المشرقة (انظر شكل ٢٨ بآخر الكتاب) .

وكان محمد على شديد العناية بالوقائع من حيث الشكل والمظهر ومن حيث المادة على السواء . ففى سنة ١٨٤٦ م لم يعجبه منظر الإطار الذى كان يحيط بالكتابة فى كل

صفحة من صفحاتها فأمر بحذفه . صدر الأمر بذلك إلى المطبعة في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٦ م) :

« بما أن كافة الوقائع الذى مثل وقائع الآستانة وأوربا لم يكن بهم الجدول الدائر ما دار الموجود بوقائع القطر المصرى بناء عليه يقتضى من الآن وصاعد يصير إزالة تلك الجدول لأن إزالته أعظم ثنىء ونورانية للوقائع (١) » .

ولم يقف التحسين فى الوقائع على شكلها بل تعداه إلى مادتها فقد كانت فى أول الأمر قليلة لم تملأ إلا صفحتين من الوقائع فقط بينما تركت الصفحة الرابعة فى العدد الأول بيضاء ، ولكن تلك المسادة سرعان ما زادت حتى ملأت الصفحات كلها . ثم زادت هذه المسادة فى النوع . فابتداء من العدد الثامن الصادر فى ١٤ شعبان سنة ١٢٤٤ (١٩ فبراير سنة ١٨٢٩) زيد على الوقائع صحيفة اقتصادية سجل فيها بيان الصادرات المصرية إلى الخارج وجعل مكانها الصفحة الرابعة من الوقائع (٢) . وابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) أدرج بأعلى الصفحة الأولى منه جدول بدرجات الحرارة الجوية فى المحروسة كتب فى أعلاه : « ميزان حرّ مصر » وهو جدول يشتمل على درجات حرارة ستة أيام فى الصباح والظهر والعصر والمغرب والعشاء فى كل يوم . وكذلك جدول بالضغط الجوى كتب عليه : « ميزان هواى مصر » وابتداء من العدد ٤٣ من الوقائع الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٤٥ (٨ أغسطس سنة ١٨٢٩) ذكر فى أعلى الصفحة الأولى من اليمين فى مقابل بيان درجات الحرارة بيان آخر بمقاييس النيل .

ومن الإصلاحات التى أدخلت أيضا فى مادة الوقائع إيراد أخبار خارجية بها وكان ذلك ابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) فقد قسمت فيه الأخبار إلى قسمين : « أخبار داخلية » و « أخبار واردة » أى خارجية .

(١) من الجناح العالى إلى دار الطباعة العامة فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ ، رقم ٥٦ ، ج ٣ : مدارس عربى ، مكتبة رقم ٣٦٥ ، ص ١١٣٧ ، محفوظات عابدين .
(٢) راجع العدد السابق ذكره من الوقائع .

إلا أن هذه الأخبار الواردة كانت كلها من أقاليم الدولة ولم تكن أوروبية المورد . والأخبار الخارجية الأوروبية لم تدرج فى الوقائع إلا ابتداء من العدد ١١٠ الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٢٤٥ (٣ فبراير سنة ١٨٣٠) فقد قسمت فيه الأخبار المنشورة بالوقائع إلى قسمين : « أخبار داخلية » ولم تكن مقصورة على الأخبار المصرية فقط بل كانت تشمل أخبار كل جهات الإمبراطورية العثمانية و « أخبار خارجية » خاصة بكل ما يخرج عن تلك الإمبراطورية كالجدول الأوروبية .

وابتداء من العدد ٧١ الصادر فى ١٥ رجب سنة ١٢٦٣ (٢٨ يونيه سنة ١٨٤٧) زيد على أبواب الوقائع باب جديد هو باب : « الإعلانات » كان ينشر فيه إعلانات خاصة بتأجير أو بيع أشياء أو عقارات أو أطيان خاصة ببيت المال وغيره من مصالح الحكومة ، كما كان ينشر فيه أيضا إعلانات خاصة بالأفراد ممن كانوا يحبون نشر ما يريدون بيعه أو إيجاره نظير قدر من المال .

ولم يكن صدور الوقائع منتظما فقد صدر العدد الثانى منها بعد صدور الأول بأربعة عشر يوما ، وصدر العدد الثالث بعد العدد الثانى بعشرين يوما ، وصدر العدد الرابع بعد الثالث بخمسة عشر يوما ، وصدر العدد الخامس بعد الرابع بأحد عشر يوما ، وصدر العدد السادس بعد العدد الخامس بخمانية أيام ، وصدر العدد السابع بعد العدد السادس بسبعة أيام ، وصدر العدد الثامن بعد العدد السابع بثلاثة أيام . ومن هذا يمكننا أن نرى أولا أن صدور الوقائع لم يكن منتظما ، وثانيا أن المدة بين صدور كل عددتين متتاليتين أخذت فى القصر باطراد فقد استحوالت إلى ثلاثة أيام بين العددين الثامن والسابع بعد أن كانت عشرين يوما بين العددين الثالث والثانى . ويستنتج من هذا أن صدور الوقائع كان يحدده اجتماع طائفة من الأخبار تكفى لإصدار عدد جديد . وأن قلم الوقائع أخذ ينتظم وينجح فى جمع الأخبار وتنسيقها بسرعة تدريجيا وقد تم له ذلك فى مدة وجيزة .

أما عن لغة الوقائع فقد كانت تصدر من أول إنشائها باللغتين العربية والتركية فى نهريين متقابلين — ينشر الخبر باللغة التركية فى نصف الصفحة الأيمن وفى مقابله ترجمته

بالعربية في نصفها الأيسر^(١). والظاهر أن الأصل فيها كانت النسخة التركية وأن النسخة العربية كانت تؤخذ ترجمة عن النسخة التركية إلا أن الترجمة كانت دقيقة وكاملة ولم تقف عند حد التلخيص. وكون النسخة التركية هي الأصل في الوقائع أمر طبيعي فقد كانت التركية هي اللغة الرسمية للبasha ولاكومة وللقائمين عليها من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا كلهم من الأتراك. إلا أن هذا النظام — أعني صدور الوقائع باللغتين معا — قد تغير ابتداء من العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيه سنة ١٨٤٧) وأصبح يصدر منها نسختين مستقلتين إحداهما بالعربية والأخرى بالتركية — يصدران في يوم واحد ويحملان نفس الرقم ونفس التاريخ ويحتويان على نفس الأخبار بنفس الترتيب والنظام. وآخر عدد من الوقائع اتبع فيه النظام القديم — الجمع بين اللغتين في نسخة واحدة كان العدد ١٧ الصادر في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (١٥ يونيه سنة ١٨٤٦) ومعنى هذا أن هناك مجموعة سنة فاقدة من المجموعات التي بأيدينا من الوقائع ولسنا ندرى في أي تاريخ منها وفي أي عدد ابتداء النظام الجديد. وقد كانت الصفحة في هذا النظام الجديد مقسمة نهريين وظلت كذلك إلى العدد ٧٠ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٣ (٢١ يونيه سنة ١٨٤٧) حين قسمت الصفحة ابتداء منه إلى ثلاثة أهر.

وقد ظلت الوقائع تطبع بمطبعة بولاق من أول إنشائها إلى العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يونيه سنة ١٨٣٣) أي حوالي خمس سنوات. وابتداء من هذا العدد أخذت الوقائع تطبع بمطبعة خاصة بالوقائع كان مكانها بالقاعة وبطل طبعها في بولاق كما يؤخذ مما كتب في أول ذلك العدد «طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقاعة». إلا أنها لا تستمر في الصدور من تلك المطبعة الخاصة بل ترجع إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من العدد ١٦ الصادر في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (٨ يونيه سنة ١٨٤٦)

(١) ذهب بعض الكتاب مثل الشيخ عبد الله الانصارى مؤلف كتاب جامع التصانيف السابق الذكر ومن أخذ عنه مثل هرثمان مؤلف كتاب الصحافة في مصر السالف الذكر إلى أن الوقائع صدرت في أول الأمر باللغة العربية فقط ثم باللغة التركية لمدة قصيرة ثم عادت بعد ذلك إلى الصدور باللغة العربية وهذا خطأ والصواب هو ما ذكر. وذهب كتاب آخرون مثل جورجى زيدان في كتابه تراجم مشاهير الشرق (ترجمة أحمد فارس الشدياق ص ٨٢) إلى أنها صدرت في أول الأمر باللغة التركية فقط، ثم كتبت باللغة العربية بعد ذلك وهو خطأ أيضاً والصواب هو كما ذكرنا من صدورها باللغتين في وقت واحد من أول عدد والظاهر أن هؤلاء الكتاب لم يطلعوا على المجموعات الأولى من الوقائع (انظر شكل ٢٩ بآخر الكتاب).

فقد كتب عليه: «طبع في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة». وطلت تطبع في مطبعة بولاق من هذا التاريخ إلى الوقت الحاضر إذا استثنينا الفترات التي كانت تغلق فيها المطبعة أو يبطل فيها صدور الوقائع.

وأول طائفة من محررى النسخة العربية للوقائع تتكون من الشيخ حسن العطار رئيساً للتحرير ويساعده الشيخ محمد شهاب الدين والكاظم الأديب المشهور فارس الشدياق^(١) محرران. وتظل هذه الطائفة تحضر الوقائع إلى أن يتولى الشيخ العطار مشيخة الأزهر في ٤ شوال سنة ١٢٤٦ (١٨ مارس سنة ١٨٣١) فيصبح الشيخ محمد شهاب رئيس التحرير^(٢). ثم يتولى تحريرها بعد ذلك الشيخ رفاعة رافع.

ولم يقتصر أمر الوقائع المصرية على ما كان يقدمه لها قلم الجورنال من الأخبار الرسمية. بل كان محرروها ينشرون بها تعليقات على الحوادث والشخصيات. وقد بالغ في ادعاء هذه الحرية في الكتابة بعض المحررين وتمادوا في ذلك حتى أبعدوا في النهاية. فمن ذلك عزيز افندى الذى ربما كان أول محرر للقسم التركى بها فقد هجم على بعض الشخصيات الكبيرة على صفحاتها، ولما خوطب في ذلك ونهى عنه أصدر وكتب فيها ثانية مدافعا عن وجهة نظره قائلا إن إمساكه عن الهجوم على من لا يرضى عن أعمالهم يعتبر نفاقاً من جانبه^(٣). وقد ترتب على ذلك أن عزل في منتصف المحرم سنة ١٢٤٥ (١٧ يوليه سنة ١٨٢٩م)، وعين بدله سامى افندى في تحرير الوقائع. ولقد علق سامى افندى هذا على مصير سلفه بقوله من مقالة نشرها في الوقائع عقب توليه تحريرها:

«إن حضرة عزيز افندى محرر الوقائع المصرية سابقاً سلك مسلك الشعر والإنشاء فتكلف وتجنب عن الطريق الجادة التي هي مضمون خير الكلام ما قل ودل زاعماً أنه

(١) لم يكن الشدياق قد أسلم في ذلك الوقت وعلى ذلك لم يكن قد سمي باسم أحد الذى اشتهر به بعد ذلك حينما أسلم في رحلته إلى تونس. انظر الخطط التوفيقية ج ٣ ص ٢٠، وتاريخ الآداب العربية لجورجى زيدان ج ٤، ترجمه الشدياق.

(٢) الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك: ج ٣، ص ٢٠ — ترجمة الشيخ محمد شهاب الدين.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٧، الصادر في ٨ ذو الحجة سنة ١٢٤٤ (١١ يونيه سنة ١٨٢٩) ومقالة عزيز افندى في الدفاع عن حقه في حرية الكتابة والنقد من أمتع ما يقرأ، ولعله أول دفاع عن حرية الصحافة في مصر.

فارس ميدان الكلام فاجرى جواد قلبه الخالى من العنان والسرّج في ميدان المبالغة وقد أمر مرات عديدة أن يمسك عنان جواد قلبه في هذا الفضاء الواسع الأرجاء كيلا يسلك طريق غير جاده ولما لم يكن لجواد قلبه عنان لم يقدر على حبسه وجرى في الوادى الذى هو مغاير لأخلاق حضرة أفندينا الأكرم ولى النعم الرضية من هضم النفس والتواضع فعثر جواده ووقع في طريق العزل . وورد خطاب من حضرة والى جده أفندينا ابراهيم باشا الى حضرة الحاج ابراهيم افندى ناظر المجلس بأن يحيل هذا الأمر الخطير على عهدة محرر هذه الكلمات الفقير سامى وقرئ هذا الخطاب بحضور جميع أهل المجلس فاستصوبوا هذا الأمر وخرجت خلاصة بوجهه وأرسلت الى الديوان الخديوى وبرز منه أمر بذلك وسلم إلينا فامثلنا وابتدأنا في مباشرة هذا الأمر في اليوم الخامس عشر من محرم الحرام ابتداء عام خمسة وأربعين بعد المائتين والألف مستعينين بالله^(١) .

ومعنى هذا أن فن المقالات والتعليق على الأخبار كان موجودا في تاريخ متقدم جدا من حياة الوقائع وكان معترفا به لولا أن بالغ فيه عزيز افندى مما أدى الى ضيق السلطات ذرعا بالحرية التى اتخذها لنفسه فعزل .

وكان تحرير الصحف فناً جديدا على المصريين ، فلم يفرق محررو الوقائع بين ما يصح نشره من الأخبار في الجريدة وما لا يصح . ولعل السبب في ذلك كان نفس السبب الذى كان وراء كل ما أخفق ، وكل ما تعثر من اصلاحات محمد على ، وهذا السبب هو عدم وضوح أغراضه وفلسفته في أذهان معاونيه وضوحها في ذهنه . ومما يوضح ذلك أمر صدر من الباشا الى ناظر الوقائع في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ (٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢ م) جاء فيه :

« اطلعنا في العدد الأربعمائة والتاسع والآربعين من جريدة الوقائع المؤرخ في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ تحت عنوان حوادث ديوان الخديوى من أن الرجل المدعو محمد المغربى

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١ ، الصادر في ٢٣ المحرم سنة ١٢٤٥ (٢٥ يولييه سنة ١٨٢٩) .

من ساكنى الباطنية أنه كان قبلا مستخدما في معمل البواريد (مصنع البارود) فطرد من تلك الورشة بسبب أنه من الخنثين فأخذ في اتباع أفكاره الفاسدة وكان إذا علق ببعض الأولاد أو من تقع عينه عليه مسكه وقال له أنا جاويز في الورشة وأريد أن أرسلك إليها فيأخذ من بعضهم نقودا وكان يتعرض للبعض الآخر بهتك عرضه . وكنا قبلا عرفناكم وأفهمناكم بأن لا تدرجوا في جريدة الوقائع مثل تلك الحوادث وأشباهاها وفي الواقع أننا ما رأينا مثل تلك الحوادث في الوقائع ، فاستغربنا منكم نشر تلك الحوادث القبيحة ، فليكن معلوما لكم من الآن فصاعدا حتى لا تنشروا إلا ما هو خليق بالنشر وأن تتجنبوا نشر ما لا يليق كما هو من مقتضى الوظيفة ، فكونوا على بصيرة واتباه كما هو مطلوبى^(١) .

ومع ذلك لم تنقطع نشر الأخبار غير اللائقة بالوقائع وتكرر ذلك^(٢) حتى اضطر محمد على باشا إلى التشدد في تطبيق قانون المطبوعات الذى كان أصدره في سنة ١٨٢٣ م^(٣) على الوقائع فكتب الى ناظر الوقائع في ٦ أكتوبر سنة ١٨٣٥ يُقرّعه ويصفه بالثرثرة وكثرة الكلام ويأمره بأن يرسل مادة الوقائع «لنطاع علمها أولا إذ من غير الجائز نشر شيء من غير أن نراه كما هو مرغوبنا^(٤)» . وقد نفذ هذا الأمر مباشرة بعد صدوره فكانت ترسل مسودات الوقائع قبل طبعها لتصحيحها واعتمادها من محمد على . ففي ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٥ أى بعد الأمر السابق بأسبوع تكتب المعية الى ناظر الوقائع تقول :

«عرضت على الأعتاب السنية المسودات التى أرسلتموها مع خطابكم لدرجها في الوقائع وقد أجرينها فيها بعض التعديلات وأعدناها إليكم لطبعها ضمن خطابنا هذا ، والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الإرادة السنية^(٥)» .

(١) من الباب العالى الى ناظر الوقائع في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ ، دفتر رقم ٤٩ صادر أوامر المعية الى الدواوين والأقاليم تركى ، وثيقة رقم ٥١ ، محفوظات عابدين .

(٢) راجع دفتر رقم ٤٩ معية تركى ، وثيقة رقم ٢٤٢ ، وكذلك دفتر رقم ٦٦ ، وثيقة رقم ٦٦٨ محفوظات عابدين .

(٣) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٤) من الجواب العالى الى ناظر الوقائع في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركى وثيقة رقم ٧٤٣ ، محفوظات عابدين .

(٥) من المعية السنية الى ناظر الوقائع في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركى وثيقة رقم ٧٩٩ محفوظات عابدين .

ويظهر أن محزرى الوقائع كانت تستهويهم الأخبار للدرجة كانت تنسيهم قانون المطبوعات فيتورطون في نشرها بدون تمييز ويورطون الحكومة معهم . وقد كانت هذه أهم مشكلة صادفت محمد على وحكومته فيما يختص بالوقائع المصرية . وقد زاد خطر هذه المشكلة بعد أن تعقدت علاقات مصر السياسية بالدول وبالباب العالي بعد سنة ١٨٤١ وقد كانت هذه المشكلة السياسية سببا في أن عهدت الحكومة بأمر الوقائع إلى رجل اشتهر بالرزانة والحكمة وتقدير عواقب الأمور ، هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى ناظر مدرسة الألسن ففى وثيقة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٤ قرأ أنه :

« قد تقرر إصدار الوقائع المصرية مرة كل خمسة عشر يوما ، وأن تكون تحت إشراف رفاعة افندى ناظر مدرسة الألسن كما أنه تقرر ألا تبحث في الشؤون السياسية بل يكون عملها قاصرا على نشر أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل وأخبار السفن الواردة من الخارج وما شابه ذلك ^(١) » .

وقد أقرت الشورى هذا الاقتراح فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٤٤ وقررت :

« إحالة طبع ونشر الوقائع المصرية على رفاعة افندى على ألا يكتب فيها شيء عن السياسة بل ينشر فيها أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل . وقد كلف أرتين بك إرسال حوادث السفن الواردة من الخارج وكلف رفاعة افندى بعمل نسخة نموذجية وإرسالها ^(٢) » .

وتدل الوثائق على أن هذه الرقابة قد نفذت باهتمام بالغ وتدقيق شديد ، ففى غاية رجب سنة ١٢٦٣ (١٢ يونيه سنة ١٨٤٧) يكتب ناظر قلم الوقائع إلى ناظر مطبعة بولاق خطابا شديد اللهجة فى هذا الموضوع يقول فيه :

« تكررت المخاطبة إليكم بضرورة إرسال الوقائع كل يوم سبت قبل الظهور أو بعده بعد تصحيحها لأجل ملاحظتها ثانيا بقلم الوقائع وإعادتها كي تنشر بأوقاتها لا أن ترسل

(١) دفتر رقم ٢٠٩٩ ؛ مدارس تركى ؛ ص ١٤١ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٩٤ مدارس تركى ، ص ١٩٢ ، بتاريخ ٨ جمادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

فى عصر يوم الأحد فلا يتسع الوقت لفحصها فتظهر يوم الاثنين بما فيها من التخريفات فيلزم مجازاة من تسبب فى ذلك ^(١) » .

وكانت مراجعة الوقائع قبل طبعها ونشرها أمرا مرعيا حتى فى أضيق الظروف ، فقد حدث فى سنة ١٢٦٢ أن كان يوم وقفة عرفات يوم سبت وهو المخصص لمراجعة الوقائع ، فطلب إلى المطبعة أن ترسل مسوداتها يوم الخميس من ذلك الأسبوع حتى لا تظهر يوم الاثنين بدون مراجعة ^(٢) .

وكان الاشتراك فى الوقائع اجباريا على رجال حكومة محمد على من أرباب السيوف والأقلام على السواء نظير قدر من المال فرضته الحكومة بدلا للاشتراك ، وذلك يتضح من أمر أصدره الباشا إلى مأمورى الأقاليم فى ٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ ترجمته :

« يجب عمل خلاصة خصوصية عن الوقائع التى تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذى صار انشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك منهم سنويا ^(٣) » .

أما قيمة الاشتراك التى كانت تُحصل من هؤلاء الذوات فقد كانت عشرة ريالات فى السنة من وقت إنشاء الوقائع فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٢٩ ، ثم خفضت ابتداء من هذا التاريخ إلى نصف هذا المبلغ فأصبحت خمسة ريالات أى جنيها واحدا « ليتيسر للفقراء والأغنياء الاشتراك فيها ^(٤) » .

لم يكن محمدا فى ذلك التاريخ المتقدم من حياة الوقائع من بين الموظفين ترسل لهم الوقائع ، ويظهر أنها كانت ترسل لمن يرهق ثمنها ميزانيتهم ، ويظهر أنه قد حدث بعض

(١) من قلم الوقائع إلى دار الطباعة فى غاية رجب سنة ١٢٦٣ هـ ؛ دفتر رقم ٦٣ مدارس عربى ؛ مكتبة رقم ١٢٨٨ ، ص ٣٧٥٣ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى دار الطباعة العامة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٦) دفتر ٥٦ ديوان المدارس عربى مكتبة رقم ٣٢٥ ؛ ص ١٠٧٤ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا إلى مأمورى الأقاليم فى ٢٣ رجب سنة ١٢٤٤ (٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ م) كراسات ملخصات الأوامر الملكية ، كراسة رقم ٢٩ ص ١٧٢ — محفوظات عابدين .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١١٢ ، الصادر فى ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٥ (١٧ فبراير سنة ١٨٣٠ م)

التدبير من جانب أمثال هؤلاء الموظفين . وترتب على ذلك أن قررت حكومة محمد علي أن يقتصر إرسالها على من تبلغ رواتبهم ألف قرش أى عشرة جنيهات ، ويكون إرسالها لهم إجباريا نظير اشتراك قدره - بعة وسبعين قرشا واحدى عشرة فضة^(١) ، أى بتخفيض ثلاثة وعشرين قرشا تقريبا من اشتراكها السابق .

وبقدر ما كانت قيمة الاشتراك الأولى مبالغاً فيها كانت هذه القيمة الأخيرة غاية في الاعتدال . والظاهر أن الغرض من جعل الاشتراك في الوقائع إجباريا لم يكن لرغبة الحكومة في توزيع الوقائع وما يترتب على ذلك من الكسب ، بل كانت الرغبة في أن يقف عمال الحكومة على ما كان جاريا في البلاد من الإصلاحات والقوانين الجديدة . ولذا حدد بدل الاشتراك على أساس التكاليف الفعلية لإصدار الوقائع . وهذا ثبت من وثيقة عثرنا عليها تحدد مصروفات الوقائع وإيرادها في سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ - ١٨٤٦ م) وهي كما يأتي^(٢) :

مصروفات الوقائع المصرية وإيرادها سنة ١٢٦٢ هـ

قرش كيسة قرش كيسة^(٣)
٢٣٥ ٤٩ قيمة تكاليف الوقائع بما فيه الطبع والورق وذلك من كشف محرر من المطبعة .

ماهيات وبدل تعيين بقلم الوقائع :

قرش كيسة
٢٠٤ ٧٢ قائم مقام ناظر القلم .

٤٠٧ ١٥ يوز باشى أول مترجم تركى وعربى .

(١) لا تعرف بالضبط متى بدأ هذا الترتيب في توزيع الوقائع ؛ على أن الوثائق ، التي تنص عليه كثيرة ؛ راجع : دفتري ديوان المدارس عربى ، دفتري رقم ١ ص ١١ ودفتري رقم ٩ ج ٢ ص ٦١٤ و ٦٤٠ ودفتري رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٧ ، ودفتري رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٥ و ٣٠٣٧ محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى في ٤ رجب سنة ١٢٦٤ (٥ يونيه سنة ١٨٤٨) دفتري رقم ٨٩ ج ٨ ، ديوان المدارس عربى ؛ مكتبة رقم ٦٩٦ ؛ ص ٢٧٢٢ ؛ محفوظات عابدين .

(٣) الكيسة تساوى خمسة جنيهات .

فرش كيسة	١١٤	٨	ملازم أول مترجم فرنساوى ومأمور جلب
			الحوادث من الدواوين .
	١٨	٧	ملازم ثانى مبيض تركى وعربى .
	١٧٩	١٥٦	اسبران ^(١) مساعد المبيض .
	٤٤٤	١٠٦	
	٢٠١	٣	
إيراد	٧٠	١٥٥	
زيادة المصروفات على الإيرادات .	١٠٩	١	

ويتضح من هذا الحساب الختامى أن ثمن بيع الوقائع قد وفى نفقات طبعتها ، وكان العجز في جانب الحكومة لخسرت كيسة واحدة ومائة قرش وتسعة قروش ، أى ستة جنيهات تقريبا .

ويؤخذ من الحساب المتقدم أيضا أن عدد المشتركين في الوقائع ، أى عدد من يبلغ مرتباتهم ألف قرش فأكثر من موظفى الحكومة المصرية بالوادرى كله مصره وسودانه ، كان ١٠٠٤ من الموظفين ، وذلك على فرض أن كل الأعداد وزعت على المشتركين ولم يكن يوزع منها شئ بالمجان ، وهو مجرد افتراض .

وكان هذا التوزيع الإجبارى يشمل موظفى الحكومة في السودان^(٢) ، كما كان يشمل الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية^(٣) ، وهناك وثائق تدل على أن بعض العلماء كانت ترسل الوقائع اليهم بالمجان^(٤) .

(١) « اسبران » في مصطلح حكومة محمد علي باشا هو الطالب الذى تخرج من المدرسة حديثا وألحق بوظائف الحكومة مباشرة تحت التجربة .

(٢) من ديوان المدارس الى منظم مديريات بلاد السودان في ٢٢ جادى الأولى سنة ١٢٦٠ (٩ يونيه سنة ١٨٤٤) ، دفتري رقم ١ ج ١ ديوان المدارس عربى ، ص ١١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (٥ نوفمبر سنة ١٨٤٥) دفتري رقم ٢١ ج ٢ ؛ ديوان المدارس عربى ؛ مكتبة رقم ١٣٤ ، ص ٤٨٢ . محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس الى المطبعة في ٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٧ م) دفتري رقم ٩٣ ج ١ ديوان المدارس عربى . مكتبة رقم ١٣ ، ص ٤٨ ، محفوظات عابدين .

وكان النظام أن يخطر كل ديوان مطبعة بولاق بأسماء من تصل مرتباتهم إلى ألف قرش أولا بأول لدرج أسمائهم في سجل من ترسل إليهم الوقائع نظير خصم قيمة الاشتراك فيها من مرتباتهم^(١). وابتداء من ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) أحيل توزيع الوقائع إلى ديوان المدارس وأرسل إليه من المطبعة « كشف بأسماء أرباب الوقائع ورتبهم ووظائفهم حتى ترسل إليهم^(٢) ». وكانت التعليقات تقضى بأن « يخصم من استحقاق كل من هؤلاء المشتركين سنويا مبلغ ٧٧ قرشا و ١١ باره سوى كان يردهم وقايع أم لا حيث من كل معلوم متى ظهرت حوادث في أى سنة كانت وطبع وقايع يجرى نشرها لكافة المستخدمين المستحقين^(٣) ».

بقى هذا النظام متبعاً في توزيع الوقائع المصرية إلى سنة ١٨٥٢ م فبطل العمل به في عهد عباس الأول. وذلك أنه كان ذات يوم يفحص كيس البريد في قصره فأننى ملفا كبيرا من أعداد الوقائع المصرية ففضّه فإذا به يجد أن بعض الأعداد مرسل إلى بعض خدمه من كانت مرتباتهم تبلغ ألف قرش فأكثر فأصدر أمرا يقول فيه :

« لقد وجدت في هذه المزة ملفا من الجرائد داخل كيس البريد ولدى إيمان النظر في أسماء المرسلة إليهم الجريدة وجدت أن بعضها مرسل لجماعة أقمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخرج وفيض الله أغا الطاهي ومن الجملة موسى اليهودي الآلاتي فلما رأيت ذلك تجملت من نفسى ورأيت أن إرسال الجريدة إلى أمثال فيض الله أغا وحسن أغا من الأمية والجهلة الذين لا يعرفون معنى الجريدة أمر غريب جدا لاسيما موسى اليهودي الآلاتي فقد عدت إرسال الجريدة له ذلا زائلا وأنه وإن تبين لى لدى السؤال أن من الأصول المتخذة إرسالها لمن له ماهية قدرها ألف قرش ولكن هذه الأصول إجبارية والإجبار

(١) من ديوان المدارس إلى المطبعة في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ١١ ج ٤ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٤٥٠ ، ص ٣٠٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي في ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) ، دفتر رقم ٨٥ ج ٤ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٣٢٣ ، ص ١٢١٤ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البشرى في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥)

نوع من الظلم . فاضطرت لأن أعرف حقيقة هذه الأصول لتلافي الأمر وإفراغه في قالب آخر فكتبنا لكم هذا الكتاب لتبادروا بالاهتمام بإخبارنا وإعلامنا متى وضعت تلك الأصول ومن أى تاريخ هى معتبره بعد تحقيق ذلك . ولأجل أن تحدثوا صورة مستحسنة بغير هذا الوجه في مجلسكم بحق جريدة الوقائع التي تطبع وترسل لمن يطلبها ويرغب فيها ويعلم بها وأن تعرفونا بما تضعونه بهذا الخصوص^(١) .

وبعد ذلك بشهرين تقريبا تسفر مناقشات مجلس الأحكام^(٢) عن قصر الاشتراك في الوقائع على « الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاي » فقط ، ويصدر أمر عباس الأول بذلك في ٥ ديسمبر سنة ١٨٥٢^(٣) . وفي هذا ما يوضح الفرق بين محمد علي وعباس . فان عباس عز عليه أن يقرأ صحيفة الحكومة الطهارة والموسيقون ، بل وحرم منها أوساط موظفى الدولة وهم الصفوة المتعلمة منها ، على حين أن محمدا عليا أجبرهم جميعا على قراءتها . وما ذلك إلا لأنه كان يشعر بأنه إنما يكون جيلا جديدا من أبناء مصر ، وأنه إنما يخلق عصرا جديدا من عصور تاريخها ، وكان لهذا يهيمه أن تصل فكرته إلى أذهان عامة الشعب حتى يقتنعوا بسياسته ويتشبعوا بروح عصره الحديث فيعاونوه على تحقيق ما أراد لللدنية المصرية من تجديد .

القرآن الكريم

إذا كان علماء الأزهر قد حرّموا طبع كتب الدين فقد كان أولى بهم أن يحرموا طبع القرآن . وقد ظل طبع القرآن محرما بمقتضى فتاوى العلماء إلى تاريخ متأخر من عهد محمد علي^(٤) . كان ذلك بناء على حجج واهية كمنافاة مواد الطبع للطهارة ، وكعدم جواز

(١) من عباس الأول إلى مجلس الأحكام في غرة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٢) ،

دفتر رقم ٤٨٤ معية تركى ، وثيقة رقم ٦٠ ، ص ١٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) ورد رد مجلس الأحكام على الأمر السابق إلى المعية في ٢٧ محرم سنة ١٢٦٩ (٩ أكتوبر سنة ١٨٥٢) ، نفس المرجع السابق .

(٣) نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٤٩٧

(٤) Lord Lindsay, Letters on Egypt, Edom, and the Holy land, Vol. I, P. 60.

Paton, A History of the Egyptian Revolution, Vol. II, P. 245.

ضغط آيات الله بالآلات الحديدية ، وكاحتمال وقوع خطأ في طبع القرآن . وقد كانت هذه المعارضة من طبيعة الأشياء فقد كان فن الطباعة جديدا في مصر ، ولم يكن هؤلاء العلماء قد عرفوا بالضبط ماهيته ، وكانوا هم ضحية عصر رجعي متأخر فرضه عليهم وعلى البلاد حكامها الأتراك السابقون . ومع ذلك فلو أننا وازنا بين معارضتهم للطباعة ومعارضة رجال الدين المسيحي في أوربا لكانت نتيجة الموازنة نغرا لعلماء الإسلام .

ولم يكن طبع القرآن ضروريا لمشروعات محمد علي الاقتصادية والسياسية ، فأثر أن يوافق العلماء فأحجم عن طبع القرآن . على أن عدم طبع المصحف لم يكن من الأمور الطبيعية التي يمكن أن تستمر . فالمصحف هو أول كتاب إسلامي يجب أن ينتشر . وكان الباشا ذا عاطفة دينية قوية كانت خليفة أن تحزه إلى جعل المصحف في يد كل مسلم وليس لذلك من وسيلة غير طبعه وكانت أجزاء القرآن لازمة لتلاميذ مدارسهم ولم يكن من الممكن الاعتماد على النسخ إلى ما شاء الله . ثم ان وقوف العلماء ضد رغبات الهيئة الحاكمة لم يكن من تقاليدهم منذ قرون مضت ، ولعلمهم انقوا الطباعة وفهموا ما تنطوي عليه فلم يجدوا مبررا للاستمرار في تحريمهم طبع القرآن . وأيا ما كان السبب فقد دفع محمد علي باشا بمخطوط القرآن إلى مطبعة بولاق ووافق العلماء على طبعه .

أما تاريخ هذا الحادث الهام فهناك من القرائن ما يجعلنا نرجح أنه كان في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) . نشر في أحد أعداد الوقائع في ٨ يناير سنة ١٨٣٢ الخبر التالي :

« محمود أغا ناظر القلعة قدم عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه سئل عن كمية ما يلزم لتلاميذ القلم المذكور من أجزاء القرآن الكريم ومن سائر اللوازم فأجاب بأنه يلزم لهم أربع ختمات وستون لوحا فقال أهل المجلس ينبغي أن يحرق علم من طرف حضرة بك أفندي ناظر الجهادية إلى عمر أفندي ناظر المهمات بأن يصرف الأشياء المذكورة للتلاميذ حيث كانت لازمة لهم ^(١) » .

ويؤخذ من هذا الخبر أن عدد تلاميذ هذه القلعة كان ستين تلميذا بدليل أن ناظرها طلب من الجهادية ستين لوحا ، إذ لا بد لكل تلميذ من لوح خاص به .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٣٨ الصادر في ٤ شعبان سنة ١٢٤٧ (٨ يناير سنة ١٨٣٢)

ومع ذلك فقد طلب أربعة مصاحف ، مما يدل على أنها كانت مصاحف مخطوطة كانت توضع في يد المعلمين والعرفاء دون التلاميذ .

وبعد ذلك بسنة واحدة وبضعة أشهر أي في ٢٠ أبريل سنة ١٨٣٣ تصدر المعية السنية أمراً إلى حبيب أفندي ترجمته :

« إنه بمناسبة طبع المصحف الشريف يلزم استقدام ناظر المطبعة وسؤاله عما إذا كانت بعض أجزاء المطبعة مصنوعة من جلد الكلب أم لا وترسل الإفادة عن ذلك ^(١) » .

ويؤخذ من هذا الأمر أن طبع المصحف "مناسبة" جديدة ، وعلى ذلك يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان أن طبع القرآن في مطبعة بولاق حدث في ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (أبريل سنة ١٨٣٣) . ويبدو من الوثيقة أيضاً أن العلماء اعترضوا على طبعه هذه المرة أيضاً وأنهم أقاموا اعتراضهم على أن آلة الطبع بها أجزاء مصنوعة من جلد الكلب ولذا كلف حبيب أفندي استدعاء ناظر المطبعة وسؤاله في ذلك .

وروى خبر طبع المصحف الشريف من أطلعنا على كتاباتهم من المؤرخين المعاصرين "باتون Paton" . قال إن الباشا أمر بطبع المصحف وبعد أن طبع أمر الشيخ التيمي مفتي الديار المصرية وقتئذ بوضع خاتمه عليه حتى يكون بيعه وتداوله أمرا مشروعا ، ففهره الشيخ بخاتمه وبيع . قال الراوي تعليقا على هذا الحادث : « وهكذا كان الصراع مستمرا بين الوالي ذى التفكير الحر وبين العلماء ذوى التفكير الرجعي ^(٢) » .

على أن وقوع بعض الأخطاء المطبعية فيما طبع من المصاحف أعطى فرصة لعلماء الأزهر لأن يستغلوا ضعف عباس الأول فأصدر أمره في مايو سنة ١٨٥٣ بمصادرة المصاحف المطبوعة وتحريم بيعها وتداولها ومعاينة من يتجاسر على ذلك . ووزع منشور عمومي بذلك هذا نصه :

« من حيث إن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ومن الوجوب منع ذلك منعاً كلياً فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك وإذا حصل

(١) إلى حبيب أفندي في آخر ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (٣٠ أبريل سنة ١٨٣٣) دفاتر المعية تركي دفتر رقم ٥٠ ، وثيقة رقم ٥٣٧ ، ص ٩٤ ، محفوظات عابدين .

(٢) Paton, op. cit., Vol. II, P. 245.

تجاسر من أحد في مبيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول^(١) .

ويظهر أن كثيرين تجاسروا على ذلك رغم ما وقع من عقوبات فصدرت إفادة من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية في السنة التالية (١٨٥٤ م) بإعدام المطبوع من المصاحف هذا نصها :

« إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراها لكثرة غلطاتها ولحالتها وتحريف كتابتها في جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعا . وأما ما يجري في حق من يضبط معه مصاحف مثل ذلك فيما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحدا معهم مصاحف مثلك يجرى مجازاتهم بحسب ما يتضح^(٢) » .

وجمعت المصاحف المطبوعة وصودرت في ديوان الداخلية ، ويظهر أن إعدامها « بالوجه المستحسن شرعا » كانت مشكلة لم يستطع الديوان حلها فأبقى المصاحف المصادرة في مخازنه . حتى إذا كان عهد سعيد باشا كتب ديوان الداخلية إليه في سبتمبر سنة ١٨٥٨ يسأله عما يعمل بتلك المصاحف ومن رد سعيد باشا على كتابات الداخلية^(٣) نجمع المعلومات الآتية :

كان عدد المصاحف المطبوعة المصادرة ٢٦٩ مصحفا . وقد أراد سعيد أن يصرف بعضها لتلاميذ المدرسة الحربية ، بجمع العلماء وعرض عليهم الأمر فأقوا « أنه يمكن تصحيحه » . وعلى ذلك أرسل إلى المدرسة الحربية « إثني وخمسين مصحفا وتصحيحوا

(١) دور عمومي من كتخداي باشا في ١٧ شعبان سنة ١٢٦٩ (٢٥ مايو سنة ١٨٥٣) مقيد بوجه ٨٧٢ من جز خاص أقايم . دقائر قيد الأوامر . وايضا دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس أحكام ص ٢٦٤ .

(٢) أفادة تمرة ٣٤٧ من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤) وجه ١٣١ دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٣) أمر من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤ ، دقائر قيد الأوامر رقم ٢١ ج ١ ، وصورته في دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين وكل المقتبسات الواردة في الفقرتين التاليتين مأخوذة من هذا الأمر .

بها لزوم التلامذة » أما باقي المصاحف فقد « صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقي الجارى نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفة لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى » وقد صحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٨٥٨) مائة وخمسين مصحفا وتكف تصحيحها ٣٣٠٠ قرش . و « تحت التصحيح عشرة مصاحف يخلصوا في ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم ٣٠٠ قرش » وبق « سبعة وخمسين مصحفا لم صار تصحيحهم وبوجه المقايضة يخلصوا في ظرف أربعة شهور وكسور ويصرف على تصحيحهم ١٢٩٠ قرشا . أى أنه أنفق ٤٨٩٠ قرشا في تصحيح ٢١٧ مصحفا . فيكون المصحف الواحد قد تكف تصحيحه ٢٢,٥ قرشا تقريبا .

ثم إن شخصا يدعى الحاج حسن « استعرف على مائة أربعة وثلاثون مصحفا من ضمن ما صار تصحيحه » وقال إنها تعلق شخصين وكلاه عنهما في مطالبة الحكومة بها ، أحدهما يدعى الحاج عثمان وله ١٠٨ مصاحف ، والآخر يدعى الحاج أمين وله ٢٦ مصحفا . وقد طالب الحاج حسن هذا بأن يستولى على مصاحف موكله « بدون أن يدفع ما خصهم من مصاريف التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانمائة قرش بدعوى عدم الاقتدار وأنه لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته » وقد استبقى ديوان الداخلية العلماء في هذه الدعوى فأقوا « بأن حيث ما كان صرف للتصحيح بدون استئذان أصحاب المصاحف فلا يلزمهم شرعا » وقد أمر سعيد باشا بأن يصحح جميع المصاحف الباقية « وقيمة المصاريف تخصم بالأعبادية ابتغاء مرضات الله تعالى » أى أنها تصحح على نفقة الحكومة . كما أمر بإعطاء ما تثبت ملكيته لأصحابه دون أخذ نفقات التصحيح منهم ، أما الباقي فيوزع على « المحلات الطاهرة للتلاوة فيه^(١) » ، أو يصرف لتلاميذ المدارس وأولاد المكاتب متى كان لازما لهم^(٢) .

(١) أمر من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤ ، دقائر قيد الأوامر رقم ٢١ ج ١ ، وصورته في دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٢) كينار الأمر السابق أى حاشيته .

وتوالى طبع المصحف بعد ذلك في مطبعة بولاق دون مع رغبة من جانب العلماء . وقد بلغ من العناية بطبع القرآن أن خصص جزء من مطبعة بولاق لطبعه خاصة وعرف باسم "مطبعة المصحف الشريف" وكان لها رئيس مستقل . وقد شغل هذه الوظيفة رجل اسمه عبد الرحمن أفندى في سنة ١٨٤٥م^(١) .

الأوراق الحكومية

كانت أوراق الحكومة تطبع في مطبعة بولاق . فدفاتر الدواوين والمصالح الحكومية المختلفة كانت تطبع فيها ولا يزال كثير من هذه الدفاتر موجودا في دور المحفوظات المصرية وهو على درجة كبيرة من إتقان التسطير والتقسيم وإتقان الصناعة مع كبر الحجم .

ومن أهم الأوراق الحكومية التي طبعت بمطبعة بولاق أوراق التمنغة وقد صدر أمر الياشا بطبعها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥)^(٢) وقد اشتمل هذا الأمر على فئات هذه الأوراق وهي تتراوح بين ١٥ بارة للعرضحالات التي تقدم من الأرياف إلى ١٥٠ قرشا للسند الذي تبلغ قيمته من ١٠٠,٠٠٠ قرش إلى نهاية الأعداد^(٣) . وطبع بها تذكرات السكك الحديدية بعد إنشاء تلك السكك وجعلها في متناول الناس نظير أجور معلومة .

مقامات الموسيقى

بدئ في طبع مقامات الموسيقى في مطبعة بولاق في فبراير سنة ١٨٣٢ ، وكانت كيفية ذلك أن ديوان الجهادية لسبب ما قد يكون الرغبة في تيسير تعليمها لفرق الموسيقى الملحقه بالجيش ، أرسل إلى رئيس الموسيقين يسأله في إمكان طبع نوطات الموسيقى في المطبعة وانتهى الأمر بطبعها . ورد في محضر اجتماع مجلس الجهادية بجلسته التي عقدت في غرة شعبان سنة ١٢٤٧ (٥ يناير سنة ١٨٣٢) ما يأتي :

(١) دفتر رقم ١١ ، ديوان المدارس عربي ، وثيقة رقم ٤٥٦ ، ص ٣٠٤٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى عموم الجهات في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية ، كراسة رقم ٣٧ ، ص ٧٣٣ ، محفوظات عابدين .

« رئيس الموسيقين قدم صحيفة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه أرسلت إليه خلاصة سئل فيها هل يصح طبع مقامات هذا الفن أو لا ، فأجاب الآن بأن ذلك ممكن وموجب لسهولة التعلم ، ولكن ينبغي أن يجعل أحد من أئقنوا هذه الصناعة مأمورا على تصحيحها وقت الطبع . فقال أهل المجلس إن الرئيس المذكور يقول إن طبعها ممكن وموجب لسهولة في التعليم ، فينبغي أن يحترز إليه علم من طرف حضرة بيك أفندى ناظر الجهادية بأن ينتخب أحدا من الموجودين في المحروسة أو في البنادر ويعرض أمره لبياشر في طبعها عنده . وترسل إليه ملزمة لأجل طبعها . ويحترز علم آخر إلى حضرة محمد بيك ميرالوا بأنه حين يؤتى بالرجل المرقوم لأجل التصليح وتطلب منه الملزمة من طرف مقدم هذا الإنهاء يرسل إليه ملزمة من حجر كما استقر الرأي على هذا^(١) » .

نقد مطبوعات بولاق

يشتمل نقد تلك المطبوعات على ناحيتين — الأولى عملية خاصة بما تحوى عليه من المعلومات . والثانية فنية تتناول فن الطباعة كما يبدو فيها .

أما الناحية الأولى فهي خارجة عن موضوع بحثنا ويكفيها فيها إشارة إلى أن تلك المطبوعات كانت آخر ما وصل إليه العقل البشرى من الحقائق في ذلك الوقت . وقد كانت هذه الكتب تنقل من لغاتها الأصلية التي كانت الفرنسية في الأعم الأغلب بكل دقة ومهارة . وقد كان الكتاب يمر بخطوات يؤمن عليه بعدها الخطأ . فقد كان يقوم بترجمة الكتاب شخص يجيد موضوعه ويجيد اللغة المكتوب بها . ثم يسلم الكتاب إلى "المحرر" ومهمته مقابلة الترجمة على الأصل وضبط المصطلحات العربية فيه على المصطلحات الأفرنجية الأصلية . وقد كانت طبقة المحررين عادة من متخرجي المدارس الحديثة . ثم بعد ذلك يسلم إلى "المصحح" وهو من علماء الأزهر ومهمته إصلاح لغة الكتاب وضبط ألفاظه وتراكيبه وتحليله ببعض مظاهر البلاغة العربية^(٢) . وهكذا يمر الكتاب بعدد من الخطوات كانت كافية لتنقيته من حيث المعرفة واللغة .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان سنة ١٢٤٧ (٨ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) St. John, Egypt and Mohammed Ali, Vol II p. 402 .

جورجي زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ج ٤ ص ١٨٦ و ٢٠٤ و ٢٠٥ .

وهناك بعض الوثائق الرسمية توضح شدة عناية محمد على بدقة الترجمة وصحة المعلومات ورقى الأسلوب نورد بعضها على سبيل الاستشهاد فيما يلي :

نشر في أحد أعداد الوقائع المصرية الخبر الآتى :

« فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ قُـرر بمجلس الجهادية بناء على ماورد على مجلس المشورة من مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشرىح الذى ترجمه بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعة أفندى وهرقل البكاشى واتضح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه (١) » .

وواضح من هذا الخبر أن المجلس لم يوافق على طبع الكتاب إلا بعد أن راجعه رجلان أحدهما كان أعلم أهل زمانه باللغة الفرنسية واتضحت صحته .

ونشر فى عدد آخر من الوقائع ما يأتى :

« قُـرر بمجلس الجهادية فى ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ هـ بناء على التماس سريوس أفندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولى النعم بطبعه بعد ترجمته واصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعينه رجل خبير باللغات الثلاث (٢) » .

وليس أشد من هذا عناية بالتنقيح والتصحيح .

ثم أمر من محمد على باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس ترجمته :

« قد اطلعت على عبارات ونكت الجزء الشامل للباب الثانى من روضة العمران وإنه لتباين تلك العبارات لمزاج السير المتخذ فى هذا الوقت وكذلك لعدم عذوبة عباراته بلغاتنا مثل عبارة " محب النجاح " يرى منه أنه لغة أجنبية فلذلك يرى أن طبع وتمثيل

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٦ الصادر فى غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٣٤٨ الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

ذلك قابل للاعتراض . فلهذا لزم إعادته لأجل إدخال العبارات السلسلة وإحالة ذلك إلى جناب نوبار وإفادته بما يتراءى وبعد إجراء ما يلزم لذلك يجرى إعادته لطرفنا ثانيا إذا بدا بأن تلك العبارات لا يتلاحظ منها مساس . وأن ما أبديناه يترتب عليه عدم فهم كل من اطلع عليه لدقة عباراته وعمق نكته . وحيث إن تلك الكتب والعبارات واضحة الغاية لأربابها وأنه سيقع هذا الكتاب فى يد الأورباوين ونكته وعباراته لا يخفى فهمها عليهم وعلى كل يلزم دقة الالتفات لمنع حصول اللغظ فى هذا الأمر على وجه ماسبق توضيحه (١) » .

وهذا الأمر يوضح لنا العناية الفائقة باللغة والأسلوب ، فقد عرض الكتاب على الباشا لإصدار أمره بطبعه فلم يوافق على ذلك لما رآه من غرابة الأسلوب فأعاده لتنقيح لغته .

وفى صفر سنة ١٢٦١ (مارس سنة ١٨٤٥) انتهى أحمد أفندى كامل من ترجمة كتاب الاستحكامات فيكتب ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن يطلب أن تختار المدرسة « شخصا عارفا بالفرنسية والعربية كذلك » لمقابلة الكتاب مع مؤلفة (٢) .

وفى جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (مايو سنة ١٨٤٥) يكتب ناظر مدرسة الطوبجية إلى ديوان المدارس بأن كتاب الاستاتيك قد تمت ترجمته فيحيله الديوان إلى بيومى أفندى لتصحيحه (٣) .

وفى رجب سنة ١٢٦١ (يوليه سنة ١٨٤٥) ينبه ديوان المدارس على خليفة أفندى بالحضور إلى مدرسة الألسن يومين من كل أسبوع « ليصحح الكتاب المحال إليه (٤) » .

(١) أمر من محمد على باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس فى ١٧ المحرم سنة ١٢٥٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٣٧) دقتر ٨٩ ، دقتر قيد الأوامر التركية ، ص ٢٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن فى غرة صفر سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١١ ، ج ٤ ، دقتر ديوان المدارس عربى ، ص ٣٠٠٦ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس إلى بيومى أفندى فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ هـ ، دقتر رقم ١٢ ج ٥ مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥١٨ ، ص ٢٣٦٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن فى ٤ رجب سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١٣ ج ٦ مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥٧٣ ، ص ٢٧٩٢ ، محفوظات عابدين .

واتبع هذا النظام حتى مع مشاهير العلماء والمترجمين الذين كان لا يطبع كتاب في فهم إلا إذا راجعوه وأجازوه من أمثال الشيخ رفاعه رافع ويومي افندى فقد ترجم بيومي افندى حجة الرياضيات في عصره كتاب "حساب المثلثات"، فاحيل الكتاب إلى الشيخ ابراهيم الدسوقي ليصححه من حيث اللغة (١).

ولم يعف الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى نفسه من إحالة ما ترجمه من الكتب على من يقوم بمراجعتها ففي ١٥ أبريل سنة ١٨٣٤م يكتب محمد على باشا إلى خورشيد بك يقول:

« اطاعت في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ على أن مختار بك أعلم المجلس أن كتاب الجغرافية الذى ترجمه الشيخ رفاعه من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وانه إذا طبع فإن فوائده لاتعد، وأنه سيصححه ومن حيث أن أطلسه لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يعجل ترجمته وانه إذا أعطى لتلاميذ المدارس فانه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعلقون طبع قدر الف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا . وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كلية وأن المير المومى إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنناه . ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولاً وبعده نجيحكم بالذى يقتضى فارسله لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعى أن يعجل بترجمة أطلسه كما هو مقتضى ارادتنا فبادروا لإحراء ما ذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا (٢) » .

أما عن الناحية الثانية فيمكن أن نقول إن مطبوعات بولاق كانت منذ إنشاء المطبعة على جانب عظيم من الإتقان . فالطبع صحيح ويندر — باستثناءات قليلة — أن نجد في الكتاب على طوله أخطاء مطبعية . ثم أن الصفحات مزرة بانتظام . وملازم الكتاب كذلك مفررة . وليس من نقد على هذه المطبوعات من الوجهة الفنية إلا ما وجهه إليها "رينو Reimud" من أنه لا يوجد بها زخرفة في مقدمة الكتاب وليس بالكتب صفحة أولى

(١) من ديوان المدارس الى مدرسة المهندسخانة في غاية رجب سنة ١٢٦٣هـ ، دقتر رقم ٦٤ ، ج ١١ مدارس عربى ، مكتبة رقم ٦٦٥ ، ص ٣٩٦٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الجنب العالي الى خورشيد بك في ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ ، دقتر رقم ٤٨ من دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة من المعية الى الجهادية والآلايات والمدارس ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، محفوظات عابدين .



الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى
رائد حركة التأليف والترجمة والنشر في مصر الحديثة

بها اسم الكتاب واسم المؤلف على نحو ما كان معروفا في الكتب الأفرنجية وقتئذ وما زال^(١) ولكن هذا النقد يوجه إلى المؤلفين لا إلى المطبعة وفن رجالها . فلو أنهم رتبوا كتبهم بهذه الصيغة لتنفيذها عمال المطبعة عند طبع الكتب . والدليل على ذلك هو أن أول كتاب طبع بالمطبعة وهو القاموس الإيطالي العربي خال من هذا النقد فهو منظم من حيث الفن كأحسن ما يكون كتاب أفرنجي في الوقت الحاضر . ففي أوله ورقة خاصة باسمه واسم المؤلف ثم مقدمة قصيرة بقلم المؤلف في ورقة خاصة منفصلة تماما عن مادة الكتاب . ثم ورقة بيضاء كتب في وسطها ” الجزء الأول “ ، ثم يبدأ الكتاب بنظام دقيق^(٢) . وهذا النظام أيضا متبع في ثاني كتاب طبع بالمطبعة وهو كتاب ” صباغة الحرير “ إلا أن هذا راجع إلى المؤلف فقد كان القس روفائيل راهب مؤلف الكتاب ذا ثقافة أوروبية واشتغل بالترجمة زمن الحملة الفرنسية فظهر ذوقه في كتبه وأزاده عمال المطبعة أداء حسنا . أما المؤلفون المصريون الذين أصدروا مطبوعات المطبعة بعد ذلك فقد كانت ثقافتهم الغالبة مستمدة من الكتب العربية التي تبدأ بالبسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ثم تسترسل في ذكر الغرض من الكتاب وتاريخ تأليفه ويأتي اسم الكتاب واسم مؤلفه في سياق ذلك بشكل مستمر مغمور . فظهر هذا الذوق الأزهرى القديم في مطبوعات المطبعة إذ جاءت كتبها بهذا النظام ، والمؤلفون هم المسئولون لا المطبعة ولا الطباعة .

قوائم تلك المطبوعات

أما مطبوعات بولاق في عهد محمد علي فلا يمكن حصرها أو إحصاؤها على وجه الدقة حصرا يمكن الإنسان أن يطمئن إليه . فأول قائمة بهذه المطبوعات عملها هامر Hammer في كتابه ” تاريخ الإمبراطورية العثمانية “^(٣) . وهي قائمة تحتوى على ٣٨ كتابا هي أول ما طبع ببولاق مرتبة حسب تاريخ طبعها . ثم أصدر رينو Renaud في أحد أعداد

(١) Renaud, Journ. Asiat. Serie 2, Tome 8, 1831, p. 344

(٢) توجد نسخة من هذا القاموس في مكتبة تيمور باشا الملاحقة بدار الكتب المصرية .

(٣) Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, Tome XVI, P. 409—14

المجلة الاسيوية سنة ١٨٣١^(١) قائمة أخرى بها ٥٥ كتابا مرتبة حسب الفنون ومتضمنة فيها ما ورد في قائمة هامر . ثم نشر بورنج Bowring في تقريره سنة ١٨٣٧ قائمة أخرى بمطبوعات بولاق زعم أنها مستوفاة وما هي كذلك في شيء كما أورد اثمان بعض الكتب على سبيل المثال . ثم جمع قائمتي هامر ورينو وزاد عليهما بيانكي Bianchi في قائمة ثالثة بلغ عدد ما بها من الكتب ٢٤٥ كتابا وكانت هذه اخر قائمة^(٢) لمطبوعات بولاق وصلت إلينا من ذلك العهد وهي تشمل مطبوعات المطبعة إلى سنة ١٨٤٢ .

على أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ألا نعتقد في صحة هذه القائمة الأخيرة التي هي أوفى ما وصل إلينا . وذلك لأننا عثرنا على بعض كتب مطبوعة في بولاق قبل نشرها وليست مدرجة فيها . فن ذلك كتاب "قانون تعاليم العسكر الجهادية" وقد طبع في مطبعة بولاق في أوائل شهر صفر الخير سنة ١٢٥٣ (١ مايو سنة ١٨٣٧) كما ورد في ختامه . وهو كتاب يحتوي على ٨٧ صفحة وبآخره ٣٧ لوحة بها رسوم وقد عثرنا عليه في كتب الفن الحربى بدار الكتب المصرية^(٣) ثم كتاب "تحفة القلم في أمراض القدم" تأليف محمد عبد الفتاح بعثة ١٨٢٦ وقد طبع في بولاق سنة ١٨٣٧^(٤) . فهذان كتابان طبعا بالمطبعة في ذلك العهد ولم يردا في تلك القائمة وهذا كاف للتشكيك في كمالها . ثم اننا قد عثرنا على قوانين مطبوعة في المطبعة في ذلك العهد أيضا واطلعنا عليها ولم نجد لها في تلك القائمة على ضخامة حجمها وكثرة عددها^(٥) .

ثم إن هناك آراء مختلفة تقول بطابع بعض الكتب في المطبعة ولم نعتز لنسخ منها أول ذكر لها على أثر . فهناك قول بأن تاريخ الجبرتي طبع بالمطبعة في عهد محمد علي باشا كما أن هناك رأى آخر يقول بطابع قاموس الفيروز بادى بها في عهده أيضا . كما سمعنا عن كتاب روضة العمران ولم نره .

(١) Journ. Asiat. Serie 2, Tom VIII, 1931, P. 333-344

(٢) Journ. Asiat. Serie 4, Tome II 1843, P. 31.

(٣) موجود في دار الكتب المصرية بكرة ٢٤ فنون حربية .

(٤) الأمير عمر طوسون — البعثات العلمية في عهد محمد علي (١٩٣٤) ص ٦٣

(٥) يوجد كثير من هذه القوانين في دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

أما عن تاريخ الجبرتي فقد قيل إنه طبع وبعد أن تم طبعه أو كاد وقف الباشا على ما في الكتاب من طعن على سياسته فأمر بحرق نسخه كلها فحرق . على أنه من غير المعقول أن يكون هذا التاريخ طبع على النحو السابق إذ لو كانت النسخ قد أعدمت لكان من باب أولى إعدام المخطوط ولاستحال بعد ذلك أن يصل إلينا الكتاب . ثم إن أول طبعة في متناول أيدينا من الجبرتي وهي التي طبعت في سنة ١٨٧٩ ليس بها ما يشير إلى أن الكتاب طبع من قبل . ثم إن محمد علي ما كان ليصدر أمره بطبع كتاب دون فحصه وتمحيصه حتى يعود فيأمر بحرق نسخه بعد الطبع . وقد حدثني أستاذى المرحوم عبد الرحيم محمود عن والده الشيخ محمود مصطفى الذى كان رئيس مصححي مطبعة بولاق وصحح تاريخ الجبرتي عند ما طبع سنة ١٨٧٩ قال إن مخطوط الجبرتي ظل مختفيا طوال عصر محمد علي وخلفيه الأولين ثم ظهر المخطوط في عهد اسماعيل وقدّرت أهميته فقدم للطبع بمطبعة بولاق . ولما بلغ الطبع آخر المخطوط ووجد به نقد شديد لمحمد علي باشا وانتقاص من إصلاحاته خشي حسين بك حسنى ناظر المطبعة حينئذ أن يطبعه وأشفق على نفسه من إتمام طبعه . قال وبعد استشارة الحكومة حذفت بعض الألفاظ النابية مما كتبه الجبرتي وأبقى كثير من النقد وهو ما زال في متناول أيدي الناس الآن مطبوعا في نسخ الكتاب . قال وكان اختصار هذا الجزء من الكتاب وحذفه تحت إشراف والده الراوية الأول لهذا الخبر ورئيس التصحيح بالمطبعة حينئذ . قال الراوى وبعد أن تم الاختصار والطبع على هذا النحو أحرقت مخطوط الكتاب بأمر الحكومة حتى تقضى على ما لم تسمح بنشره من الكتاب إلى الأبد . فهذه الرواية تثبت أن الجبرتي لم يطبع في عصر محمد علي ولو قد حصل طبعه في ذلك العصر لكان هذا معلوما للشيخ محمود مصطفى الذى أشرف على طبع الكتاب . ثم أن هذه الرواية تلقى بعض الضوء على مصدر ذلك الخبر المكذوب . فمن المعقول أن يكون تردد حسين بك حسنى في طبع الكتاب ثم حذف بعض عباراته قد أرجع خطأ إلى عصر محمد علي فظن الناس أن الكتاب كان قد طبع في عصر محمد علي باشا وأحرق .

أما قاموس الفيروز بادى فلم يطبع أيضا في عهد محمد علي إذ لو كان قد طبع لبقيت نسخه للآن لأنه ليس مما تحرق نسخه أو تباد . وأقدم نسخ عربية للقاموس ترجع إلى عصر اسماعيل . أما أصل الرواية فيرجع إلى أن هذا القاموس طبع مترجما للغة التركية

في عصر محمد علي^(١). وقد طبع عن نسخة طبعت قبل ذلك في القسطنطينية في تاريخ ما بين سنتي ١٨١٤ و ١٨١٧ باسم "الاقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط". فالقاموس إذن طبع بالتركية في عهد محمد علي، أما بالعربية كما وضعه الفيروز بادى فلم يطبع في ذلك العهد وعلى هذا النحو يجب أن تصحح رواية طبعه. وقد حاول الدكتور "بيرون" Perron طبعه بالعربية في عهد محمد علي على نفقته الخاصة ولكنه لم يوفق فقد تأخر أمر الباشا بطبعه فلم يطبع^(٢).

أما "روضة العمران" فقد قرأنا في تقويم النيل أنه طبع سنة ١٨٣٧ بمطبعة بولاق. وعثرنا على بعض الأوامر الرسمية التي تثبت أن الكتاب وضع باللغتين العربية والفرنسية، ولكننا لم نعثر على نسخة منه على طول ما بحثنا عنها.

وقد قرر بيانكي في سنة ١٨٤٣ أنه لا توجد بمصر مجموعة كاملة من مطبوعات بولاق ولذلك يتعذر عمل قائمة كاملة صحيحة بها^(٣). وإذا كانت هذه هي الحال في ذلك التاريخ المتقدم فإنه من الأولى أن يتعذر إن لم يكن يستحيل عمل هذه القائمة الكاملة في الوقت الحاضر.

أثمان مطبوعات بولاق

اختلفت القواعد التي اتبعت في تحديد أثمان مطبوعات بولاق على حسب أنواع المطبوعات، فمنها ما كان غالي الثمن لا يقدر إلا القليلون على شرائه ومنها ما كان يوزع بالجان.

أما أثمان الكتب فقد كانت تتراوح بين كسر من القرش وبين مئات من القروش. فكتاب "رسالة في علاج الحرب" (١٢٥١ هـ - ١٨٣٦ م) ثمنها ثلاثون بارة^(٤) على حين أن "روح البيان في تفسير القرآن" (١٢٥٥ هـ - ١٨٤١ م) ثمنه سبعةائة قرش. وتتراوح

(١) طبع ببولاق في سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) في ثلاثة أجزاء ثمنها ٢٦٠ قرشا.

(٢) خطابات الدكتور بيرون للسيو مول. خطاب ٣ و ٤ و ٥ و ٦.

(٣) المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٤.

(٤) القرش أربعون بارة.

أثمان بقية الكتب بين هذين الحدين فبعضها يبلغ قرشا واحدا وبعضها يصل إلى مائة قرش أو مائتين أو يزيد.

والباحث في أثمان مطبوعات بولاق يلاحظ فيها أن ثمن الكتاب دائما يتناسب مع حجمه وتكاليف طبعه. فالكتاب المكون من ثلاثة أجزاء أعلى ثمنًا من الواقع في جزئين وهذا ثمنه يزيد على الكتاب ذي الجزء الواحد. والكتاب الواحد يزيد ثمنه أو ينقص تبعًا لحجمه ونفقات طبعه ومثال ذلك كتاب في المدفعية طبع مرة بدون رسوم وصور وطبع ثانية برسوم وصور فكان ثمنه في الحالة الثانية أكبر من ثمنه في الحالة الأولى. فقد طبع هذا الكتاب باسم "طوبجية بغير إشكال" في سنة ١٢٤٦ هـ - ١٨٣١ م وكان ثمنه ٢٤ قرشا و ١٢ بارة. ثم طبع في نفس السنة باسم "طوبجية بأشكال" مزودا برسوم وصور فكان ثمنه ٤٥ قرشا و ١٤ بارة. فالكتاب طبع مرتين في سنة واحدة أى أن تكاليف الطبع كانت واحدة في الطبعتين، ومع ذلك فقد كان ثمن الطبعة الثانية ضعف ثمن الطبعة الأولى تقريبا. ولا شك في أن هذه الزيادة كانت نظير الرسوم والصور التي زادت في الطبعة الثانية. فثمن أى كتاب كان يحدد تبعًا لنفقات طبعه. وعلى ذلك كان الكتاب المحبوك أغلى ثمنًا من غير المحبوك، والمجلد أغلى ثمنًا من غير المجلد والكثير الصفحات أغلى ثمنًا من القليلها.

ونلاحظ أيضا في أثمان هذه الكتب دقة متناهية في تقدير الثمن. فثمن كل كتاب عادة يتكون من عدد من القروش مضافا إليه عدد من البارات ونحن نلمح في هذه البارات المضافة إلى القروش دقة التقدير. فنلا "رسالة في علم البيطارية"^(١) ثمنها سبعة قروش وست وثلاثون بارة أى ثمانية قروش تنقص أربع بارات. فهذا التحديد في عدد البارات المضافة إلى القروش يدلنا دلالة واضحة على الدقة المتناهية في تقدير الأثمان إذ كان من المعقول جدا أن يجعل ثمن هذه الرسالة ثمانية قروش. ومجرد إضافة البارات إلى القروش في ثمن كل كتاب قرينة على الدقة. فثمن كتاب المدفعية السالف الذكر أضيف إلى القروش فيه ١٢ بارة وهى تقرب جدا من ربع القرش إذ لا يزيد عنه إلا بمقدار بارتين

(١) طبعت بمطبعة بولاق في سنة ١٢٤٩ هـ - ١٨٣٤ م

وفي اثباتهما دقة كبيرة في تحديد من الكتاب . وكتاب "تعريف نامة يعنى كتاب في ترتيب العساكر" الذى طبع بولاق سنة ١٢٥٤هـ - ١٨٣٩م كان ثمنه ٦٣ قرشا و ٣ بارات ، ومعقول جدا أن مبلغ الثلاث بارات هذه كان يمكن إغفاله بجانب ثمن الكتاب وهو ثمن ضخم إذ يبلغ ثلاثة وستين قرشا . ومثل هذا كثير في أثمان الكتب .

وكان ثمن الكتاب يقدر على أساس نفقات طبعه لاعلى أساس قيمة العلم الموضوع فيه . فكتب الحرب غالية الثمن جدا مع أنها قليلة الطلب قليلة القراءة وإنما غلاء ثمنها أتى من أن أكثرها به رسوم وصور . وكتاب "مثنوى" وهو عبارة عن أشعار في الأخلاق والزهد طبع في ثلاثة أجزاء^(١) وكان ثمنه ثلاثمائة قرش وهو ثمن عال مع أن نوع الكتاب ليس مما يكثر طلبه وقراءه .

على أنا نلاحظ أيضا أن الكتب التركية على العموم أغلى ثمنًا من الكتب العربية . فكتب الأدب كلها تقريبًا تركية وكلها مرتفعة الثمن بلغ ثمن بعضها مائة قرش^(٢) . ولا يقل ثمن أحدها عن عشرين قرشا بينما الكتب العربية قليل منها ما يرتفع ثمنه إلى هذا الحد . وأوضح مثال لذلك كتاب كليله ودمنة فقد طبع بالعربية في سنة (١٢٥١ - ١٨٣٦) وكان ثمنه ١٧ قرشا و ٣٠ بارة . ثم طبع في نفس السنة بالتركية باسم "همايون نامة"^(٣) شعرا ونثرا في جزء واحد أيضا وكان ثمنه ٦٧ قرشا . فإذا قلنا إن طبعه بالتركية شعرا ونثرا جعله يقع في ضعف حجمه بالعربية ، وكانت نفقات الطبع واحدة لأن النسختين طبعتا في سنة واحدة ، وجب أن يكون ثمن النسخة التركية ضعف ثمن النسخة العربية أى ٣٥ قرشا ونصف القرش ، ولكننا وجدنا أن ثمنها كان يقرب من أربعة أضعاف النسخة العربية . وهذا دليل على أن الكتب التركية كانت أغلى ثمنًا من الكتب العربية بشكل عام . وغلاء الكتب التركية نعلله بأن تلك الكتب لم يكن لها قراء كثيرون في مصر وإنما

كانت تطبع لترسل إلى الآستانة وأزمير وسلانيك لتباع هناك حيث موطن قرائها ، وحيث كانت تباع بأثمان عالية لرواج تجارة الكتب هناك^(١) .

وآخر ما يلاحظ في أثمان الكتب المطبوعة في مطبعة بولاق هو أن تلك الأثمان كانت على العموم تميل إلى الارتفاع أكثر مما تميل إلى الانخفاض . فالفية ابن مالك كان ثمنها ثلاثة قروش ونصف القرش مع أن ثمنها الآن لا يزيد على قرش واحد . وشرح ابن عقيل عليها كان ثمنه خمسة عشر قرشا مع أن ثمنه الآن لا يزيد على خمسة قروش والكفراوى في النحو كان ثمنه عشرة قروش وهو لا يزيد على ثلاثة قروش . وكليله ودمنة كان ثمنه سبعة عشر قرشا وثلاثة أرباع القرش وهو الآن ثمنه لا يزيد على عشرة قروش وتاريخ قدماء الفلاسفة كان ثمنه ثمانية وعشرين قرشا وخمس بارات مع أنه كتيب صغير لا يزيد عدد صفحاته على مائة وخمسين صفحة ولو طبع الآن ما زاد على خمسة قروش . وألف ليلة وليلة كان ثمنه مائة قرش في جزئين مع أنه الآن يطبع في أربعة أجزاء ويباع بثمانية قروش . فإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة أصغر حجما من الطبعة القديمة بمقدار ما حذف منها من العبارات التى تنافى الآداب ، وإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة رديئة الطبع ، فإنه يمكننا أن نقول إن هذه الطبعة لو كانت تساوى الطبعة القديمة في الحجم وجودة الطبع لما أمكن أن يزيد ثمنها على عشرين قرشا أى خمس ثمن نسخة بولاق القديمة^(٢) . ونحن الآن لا نسمع عن ديوان شعر ثمنه مائة قرش ويندر جدا أن نسمع عن كتاب عربى ثمنه مائتى قرش أو ثلاثمائة كما كان الحال في بعض كتب بولاق . ويستحيل الآن أن نجد كتابا عربيا ثمنه سبعمائة قرش كما كان ثمن بعض تلك الكتب^(٣) . ولعلنا لا يجب أن نقيس أثمان مطبوعات بولاق بمقاييس هذا العصر الذى تقدمت فيه الصناعة وكثرت المطابع وتحسنت الآلات وزاد فيه الإنتاج وانتشر فيه التنافس التجارى بين المطابع . ونحن لو قدرنا العصر الذى طبعت فيه تلك الكتب لتحققنا من أن تلك الأثمان التى ظهرت مرتفعة

(١) Journ. Asiat., Serie 4, Tome II, 1843, p. 22.

(٢) آثرنا أن نترك الموازنة على أساس أثمان الكتب قبل الحرب العالمية الأخيرة على اعتبار أن الأثمان الحالية راجعة لظروف استثنائية نتجت عن الحرب ولا يصح إقامة موازنة على أساسها .

(٣) مثال ذلك كتاب «روح البيان في تفسير القرآن» الذى طبع في جزين في بولاق سنة ١٢٥٥هـ (١٨٤١م) ، وكان ثمنه سبعمائة قرش .

(١) طبع بولاق في سنة ١٢٥١هـ - ١٨٣٦م .

(٢) ديوان حافظ جزء واحد طبع بولاق سنة ١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م .

(٣) أعطى على شاي مترجم كليله ودمنه الى التركية اسم همايون نامة لترجمته كظهور لاهداء الكتاب الى السلطان سليمان الأول .

بعد المقارنات السابقة كانت في عصرها معتدلة تمام الاعتدال . ولو ذهبنا نلتبس دليلا على ذلك لما كان غير رواج تلك الكتب بتلك الأثمان في أسواق الآستانة وأزمير وسلاطيك وهذا الرواج مع وجود المطبعة السلطانية في عاصمة السلطنة دليل على أن أثمان كتب بولاق كانت أقل من أثمان كتب الآستانة .

أما الأوراق والدفاتر الحكومية والقوانين واللوائح فقد كانت توزع على أربابها من موظفي حكومة محمد علي بدون ثمن ، أي كانت تطبع في مطبعة بولاق وتحمل الحكومة نفقاتها . ففي الوقت الذي نظمت فيه أعمال الحكومة المصرية على قواعد جديدة أرسل يوسف افندي مأمور فوه " شقة " إلى الديوان الخديوي يسأل فيها عما يتبع في الأوراق « التي طبعت في دار الطباعة وأعطيت إلى الكتاب والصارفة الذين بمأموريته ... فهل يعطى المبلغ المذكور من الميرى ويقيد بدفتر الأعبادية أو تؤخذ من الكتاب والصارفة لأن الأوراق المذكورة تعطى لهم ^(١) » . على أن « أرباب المجلس » لدى المذاكرة قالوا إن هذه الأوراق أصول جديدة ، وحيث إن الصارفة والكتاب تركوا الأصول القديمة التي وجدوا عليها آباءهم وأجدادهم وسلكوا مسلك هذه الأصول الجديدة ، واستحسنوها على أنها عليهم أمر عسير ، فإذا كلفوا إعطاء شيء في مقابلة ثمن تلك الأوراق يكون ذلك عندهم أصعب من خبط القناد ، فينبغي أن يحجز إلى المأمورين بأن أثمان هذه الأوراق تعطى من جانب الديوان ^(٢) » .

ويجوز مجرى الأوراق الحكومية سائر الدفاتر الحكومية كدفاتر الصادر والوارد ، وقيد الأوامر ، وضبط الحسابات ، ودفاتر قيد المولودين والمتوفين ^(٣) .

وكذلك كانت توزع القوانين واللوائح بالمجان على موظفي الحكومة ومثال ذلك " ذيل قانون نامة ملكي " و " لائحة المعاونة " وقد ورد في شأنهما في خطاب من ناظر ديوان

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١٩٤ ، الصادر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٣٠) .

(٢) نفس العدد من الوقائع .

(٣) دفاتر ديوان المدارس — عربي ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠٩٩ ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٣ أبريل سنة ١٨٤٥) .

المدارس إلى ناظر مطبعة بولاق « بأن يصير توزيعهم لجهات لزومهم وسداد ثمنهم متأخرات المصلحة . والقوانين الماثلة لذلك في العادة جاري خصم ثمنهم بالأعبادية ^(١) » .

مصير مطبوعات بولاق

أصدرت المطبعة كثيرا من المطبوعات فما هي الوجوه التي كانت ينتفع فيها بهذه المطبوعات .

أول وجه من تلك الوجوه أن هذه المطبوعات كانت توزع على أربابها بدون ثمن لتلاميذ المدارس وبثمن لغيرهم من رجال الحكومة المشتغلين بالعلوم . فان كانت كتباً طبية وزعت على تلاميذ مدرسة الطب مجاناً وعلى أساتذة المدرسة وأطباء الجيش والحكومة بالثمن . وان كانت كتباً هندسية وزعت على تلاميذ الهندسة مجاناً وعلى مهندسي الحكومة بالثمن وان كانت كتباً لتعليم القراءة والكتابة أو أجزاء من القرآن أو كتب نحو وزعت على تلاميذ المكاتب مجاناً وعلى من يريد بالثمن . وهكذا . وكذلك القوانين كانت توزع على من وضعت من أجلهم كما كانت الوقائع المصرية تباع على من يريد الاطلاع عليها نظير الاشتراك المربوط .

الوجه الثاني أنها كانت تصدر إلى الخارج حيث تباع في سلاطيك وأزمير والآستانة بأثمان مرتفعة ^(٢) . وقد كانت مطبوعات بولاق تجد في هذه المدن أسواقاً أروج بكثير مما كانت تجده في أسواق القاهرة . فقد كانت مطبوعات بولاق تعرض في مكاتب القاهرة ولكنها ما كانت تطلب أو تباع إلا نادراً وكان شراؤها منحصراً في الأجانب ^(٣) الذين كانوا يتعاونونها كما يتعاون الآثاريون . إلا أن تصدير تلك المطبوعات إلى المدن العثمانية على النحو المتقدم كان في الدور الأول من تاريخ المطبعة ولم تأت سنة ١٨٤٣ حتى امتنع هذا التصدير وانعكس اتجاهه فأصبحت ترد الكتب إلى مصر من الآستانة نظراً لتعدد المطابع بها وقلة نفقات الطبع ^(٤) .

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٦٤ ، من الديوان إلى مطبعة بولاق في ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٨ مارس سنة ١٨٤٥) .

(٢) راجع خطاب الدكتور بيرون للسيد جول مول . المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢ .

(٣) Michaud & Poujoulat, Correspondences d'Orient Tome VI Lettre CLII, P. 300.

(٤) خطاب الدكتور بيرون للسيد جول مل السابق .

الوجه الثالث أن مطبوعات بولاق كانت تهدي إلى الهيئات العلمية والشخصيات البارزة في الخارج . فقد أهدى الدكتور بيرون مجموعتين كاملتين مما طبع من هذه المطبوعات إلى سنة ١٨٤٠ الأولى للجمعية الآسيوية والثانية للمكتبة الملكية بباريس (١) . وكان الباشا يهدي بعض مطبوعات بولاق لأصدقائه من ملوك أوروبا وأعلام رجال الدولة فقد صدر أمر منه إلى رئيس الديوان الخديوى فى يولييه سنة ١٨٣٠ يأمره فيه :

« بإرسال ثلاثة كتب من إنشاء خيرت أفندى ومجلد واحد من كل الكتب التركية التى طبعت بمطبعة بولاق إلى مصطفى باشا وإلى اشكودرة (٢) » .

كما أهدى كتباً أخرى إلى ملك فرنسا فقد أصدر أمراً إلى مدير ديوان المدارس بانتخاب « ثلاث نسخ من كل كتاب من الكتب الكبيرة النفيسة التى طبعت فى مطبعة مصر والتى سبق إرسالها إلى أوروبا وتجليدها وتذهيبها وإرسالها لطرفنا وخضم الثمن على طرف الديوان لترسل بمعرفة ارتين بك مدير التجارة والأموال الخارجية لصاحب الخلافة ملك فرنسا بصفة هدية (٣) » .

كما أهدى مثل هذا الإهداء إلى ملك روسيا إذ أصدر أمراً إلى ديوان المدارس ترجمته :

« الكتب المدرجة فى الجدول طيه سترسل هدية منى إلى صاحب الحشمة ملك روسيا فيلزم فرزها وتجليدها وتذهيبها مع ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التى صار طبعها بمطبعة بولاق وأرسل منها إلى أوروبا . وبعد إتمام ذلك ترسل لطرفى وإضافة أثمانها وتكاليفها على طرف الديوان (٤) » .

(١) خطاب الدكتور بيرون للسيد جول مول ، المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢

(٢) أمر من محمد على باشا إلى رئيس ديوان خديوى فى ٢٩ محرم سنة ١٢٤٦ (٢٠ يولييه سنة ١٨٣٠) كراسات ملخصات الأوامر — كراسة ١١ ص ٢٠٣ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا إلى مدير ديوان المدارس فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٢٦١ (٢٧ إبريل سنة ١٨٤٥) تقويم النيل لأمين باشا سامى ج ٢ ص ٥٧٩

(٤) أمر من محمد على باشا إلى ديوان المدارس فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر — كراسة ٣٧ ص ٧٣٢ — محفوظات عابدين .

وعلى هذا النحو وجدت نسخ كثيرة من مطبوعات بولاق فى مكتبات أوروبا سواء كانت خاصة أو عامة .

الوجه الرابع أن بعض مطبوعات بولاق كانت توزع على المجتهدين من تلاميذ المدارس كمكافآت لهم على اجتهدهم . صدرت ترتيبنامة بأمر عال فى ١٦ جمادى أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) بتعليم ثلاثين تلميذاً تحوى على ثلاثة عشر بنداً جاء فى البند التاسع منها ما يأتى :

« إنه لأجل معرفة تحصيلات التلاميذ وفهم قابليتهم واستعدادهم ينبغى أن فى كل ثلاثة أشهر يصير امتحانهم خصوصى وعند ختام كل سنة أيضاً يجرى امتحانهم عمومى والذين يوجدوا فايقين الأقران بالامتحانات الخصوصى السالف ذكرها يصير تظيفهم ويعطى لكل منهم كتاب عطية من التواريخ وسائر الكتب المناسبة لذلك المطبوعين بدار الطباعة العاصرة لأجل تشويق غيرهم فى السعى والغيرة (١) » .

فى مثل هذه الوجوه كانت توزع مطبوعات بولاق . وعلى هذا النحو فقد تكاد توجد منها مجموعة كاملة فى أى مكان . والحق أنه لم يبذل أى مجهود حتى فى أيام محمد على نفسه للاحتفاظ بمجموعة كاملة منها . فبيانكى يقرر أنه « لا يوجد اليوم (١٨٤٣ م) فى مصر كلها من الكتب المطبوعة إلا مجموعة واحدة ملقاة فى مطبعة بولاق على شكل أكوام مهملة لا يعرفها ناظر المطبعة نفسه ولم يخطر ببال أحد أن يرتبها ويديرها فى قائمة وهذه الحقيقة تبين صعوبة عمل قائمة بهذه المؤلفات وتعلل تأخير طبع قائمة كاملة صحيحة بها الآن (٢) » .

فإذا كانت هذه هى الحال فى ذلك التاريخ المتقدم القريب جداً من إنشاء المطبعة عرفنا مقدار تشتت تلك المطبوعات فى الوقت الحاضر وأنه من غير الممكن العثور على مجموعة كاملة منها فى أى مكان . أما المجموعة التى كانت فى المطبعة نفسها التى روى خبرها بيانكى

(١) ترتيبنامة صدر عليه الأمر فى ١٦ جمادى أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) من دفتر مجموع

ترتيبات ووظائف ، ص ٤٣١ ، محفوظات عابدين .

(٢) مقاله بيانكى فى المجلة الآسيوية المتقدمة .

فقد ظلت بالمطبعة — كما أخبرنا أمين بهجت بك — يضاف إليها ما يجد من مطبوعات المطبعة و يتبدد منها ما يتبدد بالتلف أو الضياع إلى سنة ١٩١٤ عندما ألغى القسم الأدبي بالمطبعة فحولت هذه المطبوعات إلى دار الكتب المصرية وضاع أكثرها بين المطبعة ودار الكتب .

و يوجد ما بقى من هذه المطبوعات للآن في مصر موزعا في أماكن مختلفة . فقليل منها في مكتبة المطبعة وبعضها في المكتبات الخاصة التي يملكها أحفاد رجال عصر محمد علي وخلفائه وورثتهم أو غيرهم من هواة الكتب الذين فهموا قيمتها وابتاعوها . وبعض منها في محال بيع الكتب القديمة بالقاهرة لا يكاد يعرف قيمتها النادرة أصحاب تلك الحوانيت و يبيعونها بأثمان زهيدة جدا بحسب حجم المطبوع لا بحسب قيمته التاريخية النادرة . وكثير من تلك المطبوعات في المكتبات العامة كدار الكتب المصرية أو مكتبة تيمور الملحقة بها أو مكتبة جامعة فؤاد الأول التي آلت إلى تلك الدور عن طريق تركات رجال عصر محمد علي وخلفائه بالوقف أو البيع أو الهبة .

الفصل الثالث عشر

ملحقات المطبعة

الكتبخانة والكاغذخانة

أُلحق بمطبعة بولاق مؤسستان : الأولى مكتبة لبيع مطبوعات بولاق وعرفت باسم الكتبخانة والثانية مصنع للورق يمدّها بما تحتاج إليه من هذه المادة وعرفت باسم الكاغذخانة .

الكتبخانة

كانت مهمة مطبعة بولاق تنتهي بطبع المخطوط الذي يقدم إليها وتقديم نسخ المطبوع إلى إدارة المهمات أو ديوان المدارس على حسب مصدر المخطوط المقدم . ولم يكن من طبيعة عملها أن تباع ما تصدره من المطبوعات ، وإنما كانت الدواوين المختلفة هي التي تقوم بتوزيع تلك المطبوعات أو بيعها . على أن تلك الدواوين لم يكن من عملها أيضا أن تكون مخازن كتب يقصدها من يريد شراءها من الناس وعلى ذلك نشأت الحاجة إلى إنشاء مكتبة تتولى بيع ما تصدره بولاق من المطبوعات .

أما تاريخ إنشاء هذه المكتبة فليس عندنا علم محقق به وإن كان عندنا من الأدلة ما يجعلنا نرجح أنها لم تنشأ إلا بعد إنشاء المطبعة بعدد غير قليل من السنين . فالأوراق الرسمية التي أمكننا الحصول عليها وكذلك كتب السياح لا تشير بشيء لهذه المكتبة إلى سنة ١٨٣٥ ، ثم يتكرر ذكرها صراحة وترد أخبار عنها في الأوراق الرسمية وكتب السياح ابتداء من سنة ١٨٣٧ .

فقد زار مصر في سنة ١٨٣١ السائحان ميشو وبوجولات "Michaud et Poujoulat" وكتبنا خطابا من خطاباتهما التي وصفا فيها أحوال الشرق في أبريل من تلك السنة فصلا فيه

الكلام عن تجارة الكتب في القاهرة، ولكنهما لم يذكرا وجود مكتبة خاصة ببيع مطبوعات بولاق على ذمة الحكومة. وقد ورد في هذا الخطاب ما ترجمته :

« بعد زيارتنا لمطبعة بولاق ، سألنا عما إذا كان يوجد بالقاهرة سوق للكتب فكان الجواب أن محال بيع الكتب لا توجد في حي مستقل كما هي الحال في استانبول . إنه لا يوجد في عاصمة مصر إلا ثمانية أو عشرة من هذه المحال متفرقة في شوارع مختلفة^(١) .

فلو وجد في ذلك التاريخ مكتبة حكومية خاصة ببيع مطبوعات بولاق لكنت أول ما يذكره لذين السائحون رداً على سؤالها ، فتدوونها سؤالها مباشرة بعد زيارتها المطبعة وربما لموظفيها وفي هذا معنى الرغبة في شراء بعض مطبوعات بولاق وبعد ذلك سيجل في نفس الخطاب ما ترجمته :

« ومحال بيع الكتب بالقاهرة تباع الكتب المطبوعة في بولاق ولكن توزيعها قليل ، ولا تباع إلا للأجانب^(٢) . »

وفي هذا النص مضافاً إلى النص السابق له من نفس الخطاب ما يرجح ترجيحاً قوياً أنه لم يكن يوجد في تاريخ تلك الزيارة محل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق ، وأن تلك المطبوعات كانت تباع بمحال بيع الكتب الخاصة بالأفراد .

ثم كاتب آخر مشهور بالدقة العلمية والاستيعاب هو " ادوارد وايم لين Lane " الذي زار مصر بين سنتي ١٨٣٣ و ١٨٣٥ ، وهو على دقته واستيعابه لا يذكر شيئاً عن محل حكومي لبيع مطبوعات بولاق على كثرة ما تعرض للكتب وبيعها . قال : « وقد أخبرت أن محال بيع الكتب في القاهرة ثمانية فقط وأنها سيئة الإعداد^(٣) . » ثم علق على هذه العبارة في هامش الصفحة بقوله : « هؤلاء وطنيون وهناك باعة كتب قلائل من الأتراك^(٤) . »

(١) Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Caire,

Avril 1831, p. 299.

(٢) رحلة ميشو وبوجولات السابقة الذكر ج ٢ ، ص ٣٠٠

(٣) Edward Lane, *An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians*, p. 190.

(٤) هامش الصفحة المقدمة من الكتاب نفسه .

ونحن اذا أضفنا إلى ذلك أنه كان دائم الاتصال برجال مطبعة بولاق وعلى الأخص طائفة المصححين الذين تتلمذ عليهم وقرأ عليهم كثيراً من الكتب العربية كالشيخين عمر التونسي وإبراهيم الدسوقي ، وأنه أيضاً كان يسكن في الحسين الذي كانت به المكتبة الحكومية التي أنشئت فيما بعد كما سيحيى ، نقول إذا أضفنا هذا كله أمكننا أن نرجح عدم وجود تلك المكتبة إلى ذلك التاريخ .

ومع ذلك فالتنا نصادف في عدد الوقائع المصرية الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٣٢ خبراً من حوادث مجلس الجهادية في جلسته التي انعقدت في ٢ مارس سنة ١٨٣٢ ورد فيه :

« مصطفى الكتبي وأحمد رفيقه قدما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنهما أمرا ببيع الكتب في الدكان الكائن بالقرب من خان الخليلي ورُتب لهما في كل قرش من ثمن ما يبيعهان نصفان من الفضة ، والمناسب أن يوسع عليهما في معيشتهم . هذا ما استدعياه . فكشف عن الكتب التي بيعت فبين من الكشف أن شهرتهما بلغت ستة وستين قرشاً بحسب ما يصيبهما في كل قرش من ثمن الكتب التي باعها في المدة الأولى ، وبلغت في المدة الثانية مائة قرش وتسعة قروش . فقال أهل المجلس إنه معلوم أن الكتب كلها يزداد رواجها ونفاقها يحصل منها في شهرية المذكورين زيادة فينبغي أن يجرى علم ... بأن يزيد لهما في كل قرش نصفاً واحداً ويضمه إلى النصفين حتى تبلغ الجملة ثلاثة من تاريخ هذه الخلاصة ويصرفهما لهما لأجل أن يجتهدا في البيع اجتهداً بليغاً^(١) . »

يؤخذ من هذا الخبر أن تكليف مصطفى الكتبي وصاحبه ببيع كتب الحكومة كان قبل تاريخ جلسة مجلس الجهادية المشار إليها بشهرين ، فقد حسبت أرباحهما عن مدينتين كل منهما شهر . ومعنى هذا أن مشروع تخصيص مكان لبيع مطبوعات بولاق كان في يناير سنة ١٨٣٢ ، أي بعد التاريخ الذي كتب فيه ميشو وبوجولات خطاهما السابق . وليس واضحاً في الخبر السابق أن مصطفى وأحمد كانا من موظفي الحكومة أو أن " الدكان " الذي كانا يبيعان فيه الكتب كان ملك الحكومة أو تابعا لمطبعتها . فالخبر يذكر أنهما

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٥ ، الصادر في ٢٨ شوال سنة ١٢٤٧ (٣١ مارس سنة ١٨٣٢ م)

" حوادث مجلس الجهادية " .

«أمرا» ببيع كتب الحكومة فمن المحتمل جدا أن تكون المكتبة مكتبتهما في الأصل وإنما أعطيا حق توزيع مطبوعات بولاق بالبيع . ويؤيد هذا الاحتمال أنهما لم يكونا من أصحاب المرتبات الشهرية أو اليومية بل كانا يتقاضيان «عمولة» عن مقدار ما يبيعان . ولو كانت المكتبة تابعة للحكومة لما عيّنت فيها الحكومة رجلين بل لاكتفت برجل واحد فليست العملية تحتاج رجلين . ويتضح من عبارة «مصطفى الكتبي واحد رفيقه» أن الرجلين كانا مرتبطين ومتشاركين في تجارة الكتب قبل أن تأمرهما الحكومة ببيع مطبوعاتها .

يمكننا إذن بكثير من الاطمئنان أن نرجح أن مطبعة بولاق لم يكن لها محل حكومي خاص لبيع مطبوعاتها إلى سنة ١٨٣٥ وإنما كانت مطبوعات بولاق تباع في محال بيع الكتب التي تديرها الكتبية نظير «عمولة» بلغت فضة واحدة عن كل قرش أى بنسبة $\frac{1}{4}$. ثم رفعت بمقتضى قرار مجلس الجهادية السابق إلى فضة واحدة ونصف فضة أى $\frac{3}{4}$. فإذا حسبنا ثمن ما باعاه من الكتب في الشهرين الأولين من التزامهما على أساس أن عمولتهما بلغت ٦٦ قرشا في الشهر الأول و ١٠٩ قروش في الشهر الثاني كما ورد في خبر الوقائع ، كان ثمن ما باعاه هو ٢٦ جنيا و ٤٠ قرشا في الشهر الأول و ٤٣ جنيا و ٦٠ قرشا في الشهر الثاني . فإذا فرضنا أن ثمن الكتاب الواحد في المتوسط كان خمسين قرشا أمكن القول بأنهما وزعا من مطبوعات بولاق ٥٣ كتابا في الشهر الأول (يناير سنة ١٨٣٢) و ٨٧ كتابا في الشهر الثاني (فبراير من نفس السنة) . على أن هذا التقدير لا يعطينا فكرة صحيحة عن مقدار رواج مطبوعات بولاق إذ أنه يمثل توزيع الشهرين الأولين من التزام مصطفى وأحمد الكتبيين قبل أن تشتهر مكتبتهما ببيع مطبوعات الحكومة فيقصد إليها الراغبون في اقتنائها . والفرق بين توزيع الشهر الثاني وتوزيع الشهر الأول كبير يبين أثر الزمن والشهرة في التوزيع .

وأول ذكر لمحل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق وماحق بالمطبعة في ما اتفق لنا من الوثائق الرسمية كان في أمر أصدره محمد علي باشا في ١١ أبريل سنة ١٨٣٧ يقول فيه :

«إنه رؤى ضمن المضبطة المؤرخة في ١٢ الحجة سنة ١٢٥٢هـ (٢٠ مارس سنة ١٨٣٧) توقف تعليق ساعة دقاقة على الدكان المخصص لمبيع كتب الميرى بخان خليل ونقل

الكتب النفيسة الموجودة بخزينة الأمتعة إلى الكتبخانة ، لكوني مصمما على عمل كتبخانة بالجامع الشريف بالقلعة لدى إتمامه وعلى نقل تلك الكتب إليه للطباعة فيها وتعليق ساعة دقاقة به أيضا للجامع المذكور لزم الإشعار (١) » .

وبعد هذا يتوالى ذكر هذه المكتبة الأميرية في كتب السياح الذين زاروا مصر ، نجد في كتاب «باتون Paton» فبعد كلام عن مطبوعات بولاق وأثنائها يقول : «والمكتبة التي تباع هذه الكتب عبارة عن محل متسع بجوار المحكة له مكان لعرض الكتب وهو مكان جديد على النمط الأوربي (٢) » . وقد كتب باتون كتابه في المدة من ١٨٣٦ إلى ١٨٤٣ .

من هذين النصين نتبين أن المكتبة الأميرية أو الكتبخانة الخاصة ببيع مطبوعات بولاق إنما أنشئت في المدة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧ ، ونستطيع أن نرجح أن إنشاءها كان في سنة ١٨٣٦ إستنادا إلى تعليق مترجم الأمر السابق ، فلولا أنه رأى وثيقة تنص على ذلك لما وجد ضرورة لكتابة تعليقه . وقد يكون هذا معقولا بعد ما سبق عرضه من تاريخ المطبعة في عهد محمد علي . فمطبوعات بولاق قبل سنة ١٨٣١ كانت قليلة العدد وكانت خاصة بالجيش أو المدارس القليلة التي كانت قد أنشئت إلى ذلك التاريخ ولم يكن مثل هذه الكتب مما يباع ولم يكن يوجد في مصر من يقبلون على شرائها . وابتداء من تلك السنة تبدأ فترة الإنتاج الكبير بالمطبعة كما سبق القول وتتعاد مطبوعاتها . وفي سنة ١٨٣٥ وما يليها تكون المطبوعات قد كثرت وتكون المدارس المصرية قد خرجت عددا لا بأس به من القراء ، وتكون بعثة سنة ١٨٢٦ قد أثمرت وعاد أعضاؤها قبل سنة ١٨٣٦ فكتبوا

(١) أمر من محمد علي باشا إلى إياي بك في ٥ المحرم سنة ١٢٥٣ (١١ أبريل سنة ١٨٣٧) «فاتر قيد الأوامر العلية» دق رقم ٨٩ ، محفوظات عابدين ، وقد علق مترجم الأمر على ترجمته بقوله «المكتبة الخديوية لأنها أسست سنة ١٢٥١هـ - ١٨٣٦م» والمقصود «بالكتبخانة» في الأمر و «بالمكتبة الخديوية» في تعليق المترجم هي محل بيع كتب الحكومة . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا المحل أنشئ سنة ١٨٣٦ كما ذكر المترجم ولا بد أن يكون قد اطلع على وثيقة تثبت ذلك لم يتيسر لنا الإطلاع عليها .

طبقة مستنيرة تحب القراءة وتقنى الكتب . وتؤدي كل هذه الظروف إلى زيادة الطاب على المطبوعات الكثيرة فتنشأ الحاجة إلى تأسيس مكتبة لبيع تلك الكتب . وقد يكون لإنشاء هذه المكتبة علاقة بتبعية المطبعة لديوان المدارس حوالى ذلك التاريخ، إذ لا يخفى أن من وظائف ديوان المدارس نشر العلم وتنظيم نشر الكتب .

أما مكان هذه المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق فيمكن الاستدلال عليه من الأمر الرسمى السابق ومن كلام الكاتب "باتون" الذى سبق إقتباسه . أما الأمر فقد ذكر فيه صراحة أن المكتبة كانت فى خان الخليلى وأما وصف الكاتب باتون فقد ذكر فيه أنها بجوار المحكمة . وفى إخطار صادر من ديوان المدارس فى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٥ م إلى نظار المصالح بأما كن فروع الديوان جاء أن « الكتبخانة الخديوية بجوار المحكمة الكبرى^(١) » . فهل المكانان مختلفان أو هما مكان واحد .

فى الخطط التوفيقية يذكر على باشا مبارك فى سياق ترجمته لأحمد باشا طاهر حكمدار الوجه القبلى فى زمن محمد على باشا أنه « ترك جملة عقارات أحدها منزل كبير بجوار سيدنا الحسين قريب من المحكمة الشرعية^(٢) » . ومن هذا يؤخذ أن المحكمة الشرعية كانت فى عهد محمد على باشا قريبة من مسجد الحسين . فإذا قلنا إن المحكمة الشرعية هى التى تقصدها المكتبة الرسمية ويقصدها "باتون" عندما قيل إن المكتبة بجوارها ، عرفنا أن المكان الذى ورد فى الأمر - الذى هو خان الخليلى - هو نفس المكان الذى يقصده "باتون" إذ أن خان الخليلى بجوار الحسين أيضا . وعلى ذلك نطمئن إلى القول بأن المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق كانت فى خان الخليلى وأن المكتبة الموصوفة فى كلام باتون هى نفس المكتبة الواردة فى الأمر ، وفى الإفادة السالفة الذكر .

ومن المناسب أن تكون هذه المكتبة بخان الخليلى ، أى فى داخل القاهرة ، إذ أنها لو ألحقت بالمطبعة فى بولاق لكانت بعيدة عن جمهور المثقفين من رجال الحكومة

(١) من ديوان المدارس إلى حضرات نظار المدارس والمصانع فى غرة شعبان سنة ١٢٦١ هـ ، كشف بأما كن المدارس والمكاتب والمصانع التابعة للديوان بمصر ، دفاتر ديوان المدارس عربى ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٦ ، مكتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية . ج ١٤ ، ص ٧٦ ، « الفشن » .

المصرية الذين عليهم يتوقف بيع الكتب . ومن المحتمل أن تكون هى نفس دكان مصطفى وأحمد الكتبيين ملتزمى ببيع مطبوعات بولاق بخان الخليلى ، رأى محمد على أن يستولى عليه ويضمه لليرى لتعذر الاتفاق معهما على "العمولة" أو لرغبتها فى توكه والتنازل عن الالتزام ، أو لغير ذلك من الأسباب .

أما وصف هذه المكتبة فليس عندنا ما يدل عليه إلا الوصف السابق فى النص المقتبس من كلام الكاتب "باتون" وتبعاً له كانت مكاناً متسعاً دامعروض جديد على الطراز الأوروبى . وهذا يظهرنا على أن هذه المكتبة كانت أنيقة جميلة ويؤكد لنا ذلك رغبة الحكومة فى تعليق ساعة دقاقة بها لولا أن الباشا رفض ذلك لاعتزاه تعليق تلك الساعة فى مسجده بالقلعة عندما يتم بناؤه كما ورد فى الأمر السابق . ولعل أناقتها كانت من وسائل اجتذاب هواة الكتب إليها .

وبالرغم من هذا كله فإن المكان لم يجتذب المشترين للكتب فقل توزيعها فيه وكسدت المطبوعات وتكدست فى المكتبة ، وكان لازماً أن تبحث الحكومة عن وسيلة جديدة لترويج حركة بيع الكتب ، فشكلة بيع الكتب مشكلة قديمة قدم فن الطباعة نفسه وما زالت . ولذا قرّر ديوان المدارس فى سنة ١٨٣٩ اتخاذ نظام التقسيط فسمح لمن يرغب من موظفى الحكومة أن يحصلوا على ما يريدون شراءه من الكتب بدون دفع ثمنه بعد تقديم ضامن لهم ، على أن يخصم الثمن من مرتباتهم على أنجهم . فصدر الأمر الآتى :

« لا شك أن مطبعة بولاق ومكتبتها هما من مشروعات الجناح العالى الخديوى العميمة النفع والفائدة . غير أن النظام المتبع الآن بالمكتبة يقضى بأن يدفع الناس أثمان الكتب التى يشترونها فوراً دون أية تسميلات ، ومن أجل ذلك قل الإقبال على شراء الكتب وظلت المطبعة فى نفس الوقت تغذى المكتبة بمختلف المطبوعات حتى كثرت الكتب وتراكمت بالمكتبة إلى حد حتم الجهات المختصة على التفكير فى إيجاد الطرق المؤدية إلى تحييب الناس فى اقتناء الكتب ومطالعتها حتى يكثر إقبال الجمهور على شرائها فتكون الفائدة مزدوجة . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تقرّر أن يسمح لموظفى الحكومة الذين يريدون شراء طائفة من الكتب بتسديد أثمانها . فإذا ما قدموا الضامن تحصلوا بواسطة ديوان المدارس على الكتب المطلوبة ، ومن ثم تعتمد الجهات المختصة

إلى استقطاع أثمانها من رواتبهم . ومن أجل إحاطة الجميع بذلك قد كتب إلى مختلف دواوين الحكومة في هذا الموضوع حتى يوضع عند الحاجة موضع التنفيذ (١) .

كانت الكتبخانة تابعة لديوان المدارس كمصاحبة مستقلة ، ولم تكن تابعة للطبعة ولا خاضعة لإدارتها . ففي ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ (١٠ مايو سنة ١٨٣٩) أصدر ديوان المدارس قائمة بفروع الديوان ذكرت فيه الكتبخانة كمصاحبة مستقلة (٢) . وفي ١٠ شعبان سنة ١٢٦١ (٤ أغسطس سنة ١٨٤٥) أرسل الديوان الإفادة السالفة الذكر إلى نظار المدارس والمصالح يخبرهم فيها بأماكن المصالح التابعة للديوان ، وفي هذه الإفادة وردت الكتبخانة على أنها مصاحبة مستقلة (٣) . على أنها كانت دائماً تذكر بعد المطبعة مباشرة لعلاقة كل منهما بالأخرى .

أما علاقة هذه المكتبة بالمطبعة فلم تكن علاقة مباشرة بل كانت دائماً عن طريق ديوان المدارس . المطبعة تطبع الكتاب ثم ترسل نسخته بناء على أمر من الديوان إلى الكتبخانة ، وهذه تقوم بتوزيعها على الراغبين في اقتنائها أو من ترى الحكومة صرفها لهم . يتضح هذا من وثيقة كالتالية وهي خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البشرية :

« جرى الآن طبع كتاب أعمار الحيوانات ثم يسلم إلى الكتبخانة ومنها يصرف اللازم لتلاميذ المدرسة (٤) » .

(١) من المعية إلى أحد باشا حاكم السودان في ١٢ صفر سنة ١٢٥٥ (٢٧ أبريل سنة ١٨٣٩)

دوائر المعية تركي ، دفتر رقم ٢٢٤ ، وثيقة رقم ٤٧٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٤٦ مدارس تركي ، بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى حضرات نظار المدارس والمصالح في غرة شعبان سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٣ ، ج ٦ ، مدارس عربي

مكتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين . انظر أيضاً دفتر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مكتبة رقم ١٦٧

، ص ٨٢٩ . وكذلك دفتر رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ .

(٤) إلى مدرسة الطب البيطري في المحرم سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، ص ١٠٦٥

محفوظات عابدين .

أو وثيقة أخرى كالتالية وهي خطاب من الديوان إلى الكتبخانة :

« إن بعض الكتب المستجدة بالمصاحبة من المطبعة : كتاب تربية الأطفال شعر النسخة العربية أو التركية ٦ قروش ، وكتاب تشخيص الأمراض ثمنه ٢٨ قرشا ، وكلما استجد ورود كتب اعرضوا عنها إلى الديوان (١) » .

ومتى وصلت نسخ الكتاب إلى الكتبخانة حفظت هناك إلى أن يحدد لها ديوان المدارس ثمناً ويخطر به المكتبة فتبدأ ببيعه للجمهور بالثمن المحدد ، أو تصرفه إلى المدارس والهيئات والدواوين بناء على أمر من الديوان . فمثلاً في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٧ مارس سنة ١٨٤٥) يكتب الديوان إلى المكتبة يطلب إليها صرف أربع وستين نسخة من كتاب تحفة وهي إلى مدرسة السواري (٢) . وفي ٢٥ ربيع الأول (٣ أبريل) من نفس السنة يصدر الديوان أمراً آخر إلى المكتبة بصرف تسع نسخ من كتاب رسالة الهندسة لتلاميذ مكتب بوش (٣) وفي ٢ جمادى الثانية (٧ يونيه) من نفس السنة يصدر أمر الديوان إلى المكتبة بصرف عشرين نسخة من كتاب علم النبات لتلاميذ مدرسة الطب البشري (٤) وفي نفس الشهر يصدر أمر آخر بصرف الجزئين الثاني والثالث من كتاب الكيمياء « إلى أجزاى بمديرية البحيرة على أن يخصم ثمنهما من استحقاقه (٥) » . وفي ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ صدر أمر بصرف ستة وعشرين نسخة من كتاب « جيولوجيا » لتلاميذ الفرقة الثانية

(١) إلى الكتبخانة في ١٨ صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، ص ٢٠٦٠ ،

محفوظات عابدين .

(٢) إلى الكتبخانة الخديوية في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربي ،

مكتبة رقم ١٢٤ ، ص ٣٠٣٠ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى الكتبخانة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربي ، مكتبة

رقم ١٥٦ ، ص ٣٠٩٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربي ، مكتبة

رقم ٢٠٩ ، ص ٢٣٧٧

(٥) إلى الكتبخانة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربي ،

ص ٢٣٧٥ ، محفوظات عابدين .

بمدرسة الهندسة^(١). وفي غرة صفر سنة ١٢٦٢ (٢٨ يناير سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى الكتبخانة يقول :

« ان كتاب قانون الصحة وكتاب عمر الحيوان جارى طبعها بالمطبعة وعند انتهاء تصرف منها لمدرسة الطب البيطرى^(٢) » .

فإذا نفذت نسخ كتاب من المكتبة أخطرت الديوان بذلك فيصدر أمره إلى المطبعة بإرساله إليها إن وجد أو بإعادة طبعه إن لم يكن موجودا بها . فمثلا في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ (٢١ يناير سنة ١٨٤٦) يكتب الديوان إلى المطبعة :

« طلب ناظر مدرسة الألسن صرف كتب لازمة لتعليم التلامذة إدارة الزراعة فصرفت من الكتبخانة ما عدا كتاب المساحة ترجمة السيد افندى عمارة لعدم وجوده بالكتبخانة^(٣) » .

وفي ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية يطلب « الإذن بطبع ألف نسخة من كتاب علم حال لأن نسخه نفذت من الكتبخانة الخديوية وهو لازم إلى تلامذة المدارس ومرغوب عند الأهالي^(٤) » .

وقد يلجأ الديوان إلى شراء الكتب المطلوبة من باعة الكتب إذا لم توجد في مكتبة الحكومة ففي ٢ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (٢١ نوفمبر سنة ١٨٤٦) :

« طلب المكتب العالى كتباً من الكتبخانة فلم توجد بها فأوصى الديوان بشراؤها من تاجر وجدت بطرفه وهى بند عطار بسبعة قروش وكستان السعدى بثلاثة وعشرين

(١) إلى الكتبخانة في ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ١٤ ، ص ٢١٦ ، محفوظات عليدين .

(٢) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦٢ ، دقتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥٣ ، ص ٧٣٧ .

(٣) من ديوان المدارس إلى المطبعة العمارة في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ ، دقتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٤٢٥ ، ص ٧٧٥ .

(٤) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ ، دقتر رقم ٢٣ ، ج ٤ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥٧ ، ص ١٣٨٤ .

قرشا وشرح بروكى بعشرين قرشا ، أما تحفة وهى فغير موجودة بالمرّة وسيوصى بطبع ألف نسخة منه^(١) » .

وكان ديوان المدارس يحدد ثمن كل كتاب ويخطر المطبعة به . فكتاب عملية الجراحة جزء ثان يباع بمبلغ خمسة وثلاثين قرشا إذا كان مجلدا بمجلد سحّيان وبمبلغ أربعة وثلاثين قرشا ونصف قرش إذا كان مجلدا بمجلد حور^(٢) . وفي دفاتر ديوان المدارس مئات الأوامر من هذا النوع . وكان الثمن يتغير على حسب طلب الكتاب والكمية الموجودة منه في المكتبة فكتاب دلائل الخيرات صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وعشرين قرشا مع أن ثمنه كان واحدا وثمانين قرشا وإحدى عشر فضة^(٣) وكتاب التحليل في علم الكيمياء صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وثلاثين قرشا للنسخة مع أن ثمنها الأصلي كان ثلاثين قرشا وثلاث فضات^(٤) .

وكان الديوان يرسل تعليماته إلى الكتبخانة في كل الأمور كأن يطالبها بأنه « عند الصرف يجرى تصريف الكتب المستعملة أولا بأول قبل الكتب الجديدة^(٥) » . أو بأن الكتب التى تقع فى أكثر من جزء يجب أن تباع جميع أجزاء الكتاب الواحد فلا يباع أحد الأجزاء بمفرده ككتاب علم الرياضة مثلا فقد أوجب الديوان أن تباع أجزاؤه الثلاثة دفعة واحدة^(٦) .

(١) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوى ، دقتر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، مكتبة ١٧٧ ، ص ٨٢٨ .

(٢) من الديوان إلى الكتبخانة الخديوية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٢٢٠ ، ص ٢٤٤٨ .

(٣) من الديوان إلى الكتبخانة في ١٢ رجب سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١٣ ، ج ٦ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٢٤٣ ، ص ٢٧٣٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة في ٣ شعبان سنة ١٢٦١ ، نفس الدقتر السابق ، مكتبة رقم ٥٥٢ ، ص ٢٧٩٤ .

(٥) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٢٠١٦ .

(٦) إلى الكتبخانة في ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٢ ، ص ٢١٦ .

كما وضع الديوان القواعد التي تتبع في تحصيل أثمان الكتب :

« فالكتب الجارية صرفها لتعليم التلامذة يجرى خصم أثمانها بالأعبادية^(١) وقت الصرف طبق الأمر الصادر... أما إن هلك كتاب منهم من أحد التلامذة واستلزم الحال بصرف بدله إليه فالبدل الذي يصرف يجرى خصم ثمنه من استحقاقه. وكذا إن كان أحد التلامذة يعدم أحد الكتب من عدم المحافظة يجرى خصم ثمنه من استحقاقه ويصرف له بدله. وأما إن استغنى الحال عن الكتب جميعها للتلامذة وصرف بدلهم لداعى استجداد دروس خلاف الموجود بهذه الكتب ، فيصير جمع الكتب المستغنى الحال عنها وسبق خصم ثمنها بالأعبادية ويعطى للتلامذة المستجدة التي تحتاج لها إن كانت قابلة للاستعمال وإن كان لا لزوم لها بالكلية يصير توزيعها بالثمن لجهاات الاقتضاء^(٢) ».

وكانت الكتبخانة تنفذ تعليمات الديوان فيما يتبع مع المؤلفين والمترجمين من حيث حقهم في كتبهم التي تطبع بالمطبعة. وقد كانت تعليمات الديوان تقضى « بأن كل من ترجم كتابا من الفرنسية إلى العربية وطبع يهدى إليه خمس نسخ منه^(٣) ». ومن أمثلة ذلك أن المكتبة أرسلت إلى أحمد أفندي الرشيدى المعلم بمدرسة الطب البشرى خمس نسخ من كتابه «علم أمراض النساء والأطفال» الذى طبع في جزئين بالمطبعة.

وليس من شك في أن هذه المكتبة ظلت طوال عصر محمد على معرضا لمطبوعات بولاق وإن كنا لم نعر على ذكر لها في عهد كل من عباس الأول وسعيد. وبالرغم من ذلك فإنه يمكننا أن نقول إنها تبعت مطبعة بولاق في ازدهارها واضمحلالها. فمن غير المعقول أنها كانت حافلة بالكتب في عهد عباس الأول كما كانت حافلة بها في عهد محمد على. ومن غير المعقول أيضا أنها ظلت مفتوحة في أواخر عهد سعيد عندما ألغيت المطبعة قبيل الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى.

(١) أى على نفقة الحكومة.

(٢) دقتر رقم ٣ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٩٢١ ، محفوظات عابدين.

(٣) إلى الكتبخانة في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٣٦ ص ٦٤٢ ، محفوظات عابدين.

أما في عهد إسماعيل فالأوراق الرسمية تثبت وجود هذه المكتبة وإن كانت لا تخبر عن مكانها، وعمّا إذا كانت في نفس مكانها الأول بخان الخليلي أو نقلت إلى مكان آخر. فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية كلها تثبت وجود هذه المكتبة الملحقة بمطبعة بولاق ، فهى تذكر سنة بعد أخرى خبر تعيين موظف خاص منوط بهذه المكتبة ، لمباشرة بيع ما يصدر عن المطبعة من الكتب .

ثم ينقطع ذكر هذا الموظف في دفاتر المطبعة بعد استحداثها إلى الحكومة ابتداء من سنة ١٨٨٠ ميلادية. ولا غرابة في ذلك فقد نظمت الحكومة المصرية بعد هذا التاريخ على أسس حديثة، وقد يكون بيع مطبوعات المطبعة أحيل على ديوان من دواوين الحكومة التي استحدثت في ذلك العهد.

الكاغذخانة

كانت مطبعة بولاق منذ أنشئت تستورد ما تحتاجه من الورق من أوروبا وعلى الأخص من المدن الإيطالية — البندقية وجنوة وليثورن — وليس من شك في أن شراء الورق من الخارج كان يكلف الميزانية المصرية كثيرا من الأموال نظرا لغلاء الورق مضافا إليه أجور النقل. وكان محمد على باشا يميل دائما إلى الاقتصاد في النفقات والتوفير في أثمان المشتريات ولذا كان يعمل ما وسعه جهده على الاستغناء بما تنتجه مصر عما يرد من الخارج، وكان دائما يفرح بأن شيئا من الأشياء أو مادة من المواد صنعت في مصر وبطل استيرادها من أوروبا.

ولذا كان من طبيعة الأشياء أن يفكر محمد على في استحداث صناعة الورق في مصر حتى يستغنى بانتاجها عن شراء الورق لمطبعة بولاق من فرنسا وإيطاليا. ولذلك أنشأ مصنع الورق أو الكاغذخانة كما كانت تسمى^(١).

(١) « كاغذ » بالتركية معناها الورق ، والكاغذخانة مكان صنع الورق.

ولقد دلنا البحث إلى عدد من الوثائق التي تؤرخ إنشاء هذا المصنع على وجه التحديد وتدل أقدم وثيقة عثرنا عليها على أن البدء في إنشاء مصنع الورق يرجع إلى يوم الأحد ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ (٢٢ مايو سنة ١٨٣١). ففي هذا اليوم أصدر الباشا إذنا بالسماح لشركة بحرق الطوب والجير اللازمة لتشييد هذا المصنع وإليك ترجمة الإذن :

« صرحنا إلى حامله ومن معه من الشركاء بحرق الطوب والجير اللازمة لفاريقه الورق المزمع إنشاؤها وإيجادها بمعرفةهم وبعدم التعرض اليهم في ذلك ^(١) » .

هذا هو تاريخ البدء في إعداد المواد اللازمة لمصنع الورق ففيه بدأ حرق اللبن وتحويله إلى آجر وحرق الجير الجيري وتحويله إلى جير استعدادا للبناء . ومع ذلك فهناك وثيقة أخرى تثبت أن التفكير في إنشاء هذا المصنع كان قد بدأ قبل هذا التاريخ بسنوات . ففي ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٣٢ أى بعد البدء في إعداد مواد البناء بأكثر من عام يصل من أوربا يوسف أفندي عضو بعثة محمد علي بعد أن تعلم صناعة الورق . وقد أصدر محمد علي باشا أمرا ترجمته :

« إن المدعو يوسف أفندي الذي كان قد ذهب إلى أوربا لتعلم صناعة الورق قد عاد بعد أن تعلم هذه الصناعة ولكنه لم يستطع أن يحضر معه الآلات والأدوات الخاصة بهذه الصناعة فإلى أن يؤتى بها وحيث إنه يجيد الترجمة يعهد إليه ترجمة الكتب الخارجة للترجمة وفي حال عدم وجود هذه الكتب يلحق بالترجمين لمعاونتهم ^(٢) » .

ويوسف أفندي هذا الذي عاد بعد أن تعلم صناعة الورق وأتقن اللغة الفرنسية في سنة ١٨٣٢ هو نفس يوسف العيادي الذي أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ لدراسة العلوم الكيميائية ، ويظهر أنه اختص في صناعة الورق . وعلى ذلك يكون التفكير في إقامة الكاغدخانة سابقا لتاريخ الأمر بحرق الطوب والجير بسنوات ، وهو يرجع إما إلى سنة ١٨٢٦ أو إلى التاريخ الذي تقر فيه أن يتحول يوسف العيادي من دراسة العلوم الكيماوية عامة إلى دراسة صناعة الورق خاصة ، وهو تاريخ ليس معروفا .

(١) بيورلدي من محمد علي باشا في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة رقم ١٤ ، ص ٢٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ ، دفتر رقم ١١ ، دفاتر الملعية التركية ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص ١٢ ، محفوظات عابدين .

مر ستان ونصف سنة بعد صدور الإذن بحرق الطوب والجير دون أن تبدأ عملية البناء ، ولا ندري إن كانت هذه العملية قد استغرقت كل هذه المدة ، أو أن بعضها قد ضاع بلا عمل . وفي ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) يوقع العقد بين الحكومة وبين بعض المقاولين على إقامة بناء المصنع . وأمر توقيع هذا العقد لابين إن كانت عملية البناء مستقلة عن عملية حرق الطوب والجير السابقة تمت على يد مقاولين جدد ، أو أنها عملية مستمرة قام بها نفس المقاولين الذين صنعوا الآجر والجير ، أو أن مقاولي صنع الآجر والجير لم يقوموا بالعمل فأحيلت العملية كلها إلى آخرين . وأيا ما كان الأمر فإن الوالي أصدر أمرا إلى حبيب أفندي في ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣ جاء فيه :

« قد وصل داخل كتابكم صورة المفاولة المنعقدة مع المعلمين الذين سيشتغلون في مصنع الورق الجاري تنظيمه وإنشاؤه ، واطلعنا عليها ورأيناها في محلها . وحيث إنه بوجه إشعاركم قد اقتضت إرادتنا تحرير المفاولة المذكورة وإمضاءها من طرفكم ومن طرف المعلمين المذكورين وإبقاء صورة منها في الديوان لحفظها وإعطاء الصورة الأخرى إلى المعلمين المذكورين فبادروا إلى إجرا إيجابه ^(١) » .

وبدئ في ذلك التاريخ في عملية بناء الكاغدخانة تحت إشراف المهندس يوسف حكيكان أحد أعضاء بعثة محمد علي إلى إنجلترا لتعلم الفنون الهندسية . وبعد سبعة أشهر أى في أول يونيه سنة ١٨٣٤ كان بناء المصنع قد تم ، وبدأت الحكومة تفكر في إعداده بالآلات اللازمة لصناعة الورق . وقد قدم المهندس حكيكان تقريرا قال فيه إن الآلات التي تلزم للمصنع يمكن عملها في مصر ولكن هذا لا يمكن أن يتم في أقل من سنة . وليس غريبا أن تصنع آلات مصنع الورق في مصر إذ لم تكن غير عدد من المراحل التي تستعمل لغلى الخرق أو تقعيها في محاليل الصودا أو الكور ، ولم تكن هذه الأشياء مما يصعب عمله إذا قيس بصناعة الحديد التي أدخلها محمد علي في مصر . وكانت الآلات تدار بواسطة المواشي مما لم يكن يخرج عن صناعة السواق والنوارج والمحاريث التي كانت تصنع في مصر

(١) من الجواب العالي إلى حبيب أفندي في ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) ، محظفة رقم ٢ ، ديوان خديوي تركي ، وثيقة رقم ١٩٠ ، محفوظات عابدين .

من أقدم العصور . ولكن الوالى لم يشأ أن ينتظر مدة السنة قبل أن يبدأ عمل المصنع ،
فيأمر باستيراد الآلات من إيطاليا . ففي ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤)
يصدر إلى خورشيد باشا وكيل الجهادية أمرا يقول فيه :

« علم مما تقرّر من حكايا مهندس فابريقة الورق التي صار إنشاؤها حديثا أنه يلزم
لعمل المهمات والآلات التي تلزم للفابريقة هنا مدة مستطيلة نحو السنة ، وعليه يشير
بأنه إن أمكن عمل ذلك في عهد قريب فيها وإلا يتحرر كشف بيان ما يلزم بمعرفة
المهندس المذكور وتقديمه لطرفنا لمداركتها من إيطاليا كما سبق استحضارها منها (١) .

وبعد ثلاثة أشهر أى في أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ تكون الآلات قد أعدت وركبت
مكانها وبدأ العمل في الكاغدخانة . وليس فيما عثرنا عليه من الوثائق ما ينبيء ان كانت
هذه الآلات قد عملت في مصر أو استحضرت من إيطاليا ، وإن كانت سرعة إحضارها
وإعدادها للعمل تدل على أنها إنما استوردت من إيطاليا ، إذ أن صنعها في مصر لم يكن
يستغرق أقل من سنة كما قرّر المهندس حكيكان . وفي هذه الأثناء أيضا يكون قد عين
لمصنع ناظر لإدارته . وتصل نماذج الورق الذي أتمته الكاغدخانة إلى محمد علي باشا
مع تقرير عن إهمال أول ناظر لها — ولم يتيسر لنا معرفة اسمه — فيصدر أمرا إلى حبيب
أفندي في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ هـ (أول سبتمبر سنة ١٨٤٣) يقول فيه :

« قد وصل عدد من الأوراق المصنوعة في مصنع الورق والمعروضة علينا هذه المرة
فاطلعنا عليها . إنما قد علمت من ترجماننا الخواجة بونفور بأن ناظر المصنع المذكور
يظهر إهمالا في الخدمات الموكولة إلى عهده ، وعلمت أيضا من الكتاب الوارد من
خير الله أفندي بأن هذا الإهمال صحيح . وحيث إن وجود رجل مهمل مثل هذا في المصنع
المذكور يؤدى إلى عدم نجاح أشغاله ، بناء عليه يلزم عزل الناظر المذكور وتعيين ناظر
بدلاً منه من الكتاب أو من أحد الذوات المقتدرين لأجل تنظيم أشغال المصنع
المذكور (٢) » .

(١) أمر من محمد علي باشا إلى خورشيد باشا في ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤) ، دقر
رقم ٢٩ ، معية تركية ، وثيقة رقم ٧١٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الجانب العالي إلى حبيب أفندي في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (أول سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، محفظة
رقم ٢ ، ديوان خانبوي تركي ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، محفوظات عابدين .

ولم نثر على وثائق نستطيع أن نعلم منها ماذا تم في أمر نظارة الكاغدخانة وإن كان
من المحقق أن ناظرها الأول قد فصل ، ولكلا لا نعرف من الذى عين بدلا منه . على أن
فترة الإنتاج بدأت بعد ذلك بثمانية عشر يوما ففي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ نثر على وثيقة
نص فيها على أنه صار البدء في تشغيل فابريقة الورق ، وبذلك يتتم دور الإنشاء
والتجريب . ولما بدأ الإنتاج كان المصنع في حاجة الى المواد الخام التي يصنع منها
الورق فاصدر محمد علي أمرا إلى وحدات الجيش المصرى بأن تجمع الملابس البالية وترسلها إلى
الكاغدخانة لتحوّل في آلاتها إلى ورق . بدأت هذه العملية في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ حين
أصدر الوالى أمرا الى ناظر الجهادية يقول فيه :

« بما أنه صار البدء في تشغيل فابريقة الورق التي تم إنشاؤها وأن هذا الصنف
يشتغلونه من الملابس الكهنه وما يشابهها فنشير بالتحرير من الجهادية الى سائر الآليات
والأرط بارسال الملابس المرتجعة الى ديوان الجهادية أولا بأول وبورودها ترسل إلى
فابريقة الورق أولى من بيعها وإتلافها بالبقاء فضلا عما في ذلك من الفائدة في كثرة
تشغيل الورق (١) » .

لم يكن مصنع الورق في بولاق وإنما كان في الحسينية ، ففي أحد أعداد الوقائع
المصرية نجد خبرا خاصا به ذكر في أوله : « إن فبريقه الورق الكائنة خارج باب الحسينية
في مصر المحروسة السنية (٢) » . ولعل عدم وجود فراغ من الأرض هو الذى جعل حكومة
محمد علي تقيم الكاغدخانة في حي آخر غير بولاق الحى الصناعى لمدينة القاهرة .

لم يمض عام واحد وبضعة أشهر على إنشاء المصنع حتى يظهر محمد علي عدم ارتياحه
لإنتاجه ويبدى رغبته في إصلاحه والعمل على تحسين آلاته حتى يستطيع المصنع أن ينتج
من الورق القدر الذى يحقّق آماله ويكفى حاجة المطبعة والحكومة . وعرض الأمر على
مجلس ملكية فأحال الأمر إلى لجنة مكونة من جاكي أحد الكياويين بمصنع الشيت ويوسف

(١) أمر من محمد علي باشا إلى ناظر الجهادية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ،

دقر رقم ٤٩ معية تركي ، وثيقة رقم ٦١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٧٥ الصادر في يوم الاثنين ١٣ شعبان سنة ١٢٦٣ (٢٥ يولي

سنة ١٨٤٧ م) ، ص ١

العبادى الذى درس العلوم الكيائية فى فرنسا لتقديم تقرير عما يلزم لتجديد آلات المصنع وتحسين حالة الإنتاج به. وقد درس الرجلان المشكلة وقدمتا تقريراً طلبا فيه بعض المراحل والبراميل ومكبس مياه ، وقدمتا اقتراحات بكيفية الإكثار من الخرق التى ترد الى المصنع. وتعهدا اذا تم تنفيذ ما جاء فى تقريرهما أن يديرا المصنع بما يحقق رغبة الوالى . وقد عثرا على خلاصة لمداولات مجلس ملكية فى جلسته التى عقدت فى ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، وكذلك على القرارات التى اتخذها المجلس ، وهذه صورته :

« علما اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صاير المداولة بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله ، وحصل التعهد من الخواجة چاكي كياجى البصمة خانة بالتشغيل وطلب قزانات وبراميل ومكبس مياه لأجل تطيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العبادى^(١) المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانة كما يلي :

(١) « أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أربع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكان أو البقعة الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات ويخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة . وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة . والحاصل كلما جاز فعله يفعل (الضمير هنا عائد على مأمور أشغال المحروسة) ويبذل الهمة فى تكثير قطع الخرق والكهنة سواء كانت من بقعة أو من كان وإرسالهم إلى الكاغدخانة من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم) .

(١) ذكر اسمه فى الوثيقة التى نقلنا صورتها العبادى بالياء المفردة وهذا تحريف وصوابه العبادى بالياء المتناهية تميزا له عن شخص آخر اسمه يوسف العبادى بكسر العين والدال أرسل فى أول يناير سنة ١٨٣٠ إلى إنجلترا ضمن عشرين تلميذا ليدرس العلوم البحرية وعاد فى ٥ يناير سنة ١٨٣٦ وألحق بالدوتة المصرية . أما يوسف العبادى المقصود فى الوثيقة فقد أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ ليتعلم العلوم الكيائية ، وعاد فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ وألحق بمصنع الورق وكان راتبه الشهري مائة قرش . راجع دفتر رقم ٥٠ ، مئة تركى ، ص ١٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) « أن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد فيها من التنف المشاق النضيفة التى لم تغمس فى زيت ولا فى دهونات مع الأشياء المائلة لها الحالية عن اللزوم وقصاصة الورق التى تحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانة .

(٣) « كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التى تطاع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكاثنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكياس وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر ويرسل إلى فاوريقة الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم الفيات المقررة .

(٤) « يتحضر إشعارات بذلك لنظارة العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندى المفتش حتى كلما ينشأ من قصاصة الورق سواء إن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التى تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التى تصلح لأشغال الكاغدخانة بل توضع فى محل وعندما تبلغ الكم قنطار ترسل لفابريقة الورق يؤخذ رجوعهم .

(٥) « يكتب للترسانات أيضا بأن قطع خرق فماش القلوع القديمة التى بالترسانات ترسل أيضا إلى الكاغدخانة .

(٦) « يشعر بذلك كل من حضرات المومى اليهم وحضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شورى جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط والإسكندرية » أ هـ^(١) .

وقد تقرّر عمل المراحل ومكبس المياه — التى طلبها چاكي الكياوى الذى تعهد بإصلاح مصنع الورق على ما سبق — فى مصانع المهمات الحربية بمصر . ومضت سنة

(١) خلاصة جلسة مجلس ملكية فى ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، رقم ٨٦ تركى ، دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٧ محفوظات عابدين .

ونصف سنة دون أن يتم عملها فيصدر الباشا أمرا إلى وكيل الجهادية في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولية سنة ١٨٣٧) بالإسراع في إتمامها ترجمته :

« آلات الكاغدخانة الجارى تشغيلها بالمهمات الحربية يلزم إتمامها وإرسالها إليها سريعا حيث جارى الاهتمام في مسألة الكاغدخانة هذه من مدة ولا كان يتيسر إتمام لوازماتها حسب الغرض فينبغى المبادرة في إتمامها (١) » .

وبعد هذا الأمر أى بعد يولية سنة ١٨٣٧ لا نثر على أى ورقة رسمية أو غير رسمية تصور لنا ما آلت إليه حال مصنع الورق إلى أواخر سنة ١٨٤٠ ، أى أننا نفتقد تاريخ الكاغدخانة لمدة ثلاث سنوات فلا ندرى إن كانت هذه الآلات عملت وركبت وأحدث أثرا في حياة المصنع أو لم تصنع ولم تتركب وبقي المصنع معطلا أو عاملا بدرجة تشبه التعطيل .

وفي سنة ١٨٤٠ نجد أنفسنا أمام فكرتين متناقضتين . الفكرة الأولى مصدرها كلوت بك فقد أفرد فصلا خاصا في كتابه "نظرة عامة في أحوال مصر" للصناعات المصرية تناولها بالتفصيل والإسهاب وقسمها فيه إلى قسمين : الصناعات العليا كصناعة الأقمشة والحديد ، والصناعات الدنيا كسكاية الماء (٢) . ولكنه لم يذكر في هذا الفصل المطول والبيان الواقى أى خبر عن صناعة الورق ولا أى ذكر للكاغدخانة مع تعرضه لكافة أنواع الصناعات حتى الأقل أهمية منها كصناعة الخنزف والزجاج والصباغة والحداة وسقاية الماء . والفكرة الثانية مصدرها ورقة رسمية هي منشور عام من ديوان ملكية لمديرى الأقاليم بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠ م) صورته كما يلي :

« ورد لنا إفادة من ناظر مبيع البصمة خانات تاريخه رجب ٥٦ نمرة ٦٤٣ محرره على إفادة ناظر الكاغدخانة ما بها يروم المخاطبة إلى حضرات مديرين قبلى وبحرى لكي يصير التنبيه

(١) أمر من محمد على باشا إلى وكيل الجهادية في ١٤ ربيع آخر سنة ٢٥٣ (١٨ يولية سنة ١٨٣٧) دفاتر قيد الأوامر التركية ، دفتر رقم ٢٩٤ ، محفوظات عابدين .

(٢) Clot Bey, Aperçu General sur L'Egypte. 1840, Tome II, Chap IX.

من طرفهم على نظار الفاوريقات والمبايض والمصالح بأن كلما كان موجود عندهم من الأقمشة والكهنة يقدموا إرساله إلى مصلحة الكاغدخانة حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه ولا يؤخروا إرسال شئ من ذلك فبناء عليه لزم تحريره لكي يوصله تنبهوا على نظار فاوريقات ومصالح ومبايض ومديريكم بأن يرسلوا كامل ما كان عندهم من ذلك إلى المصلحة المذكورة ويعطوا بثمنه رجع كالأصول (١) » .

فتبعا لكلام كلوت بك يكون مصنع الورق قد عطل وبطل العمل به وقت تأليف الكتاب ونشره والكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ ، والا لما أغفله في تعداد المصانع والصناعات على أهمية صناعة الورق وجدتها في مصر وعلى استيعاب الفصل وتطويله . وتبعا لنص المنشور السابق يكون مصنع الورق مستمر الحركة موصول العمل دائم الإنتاج كما ذكر فيه صراحة ونحن أمام هذا التعارض لا يسعنا إلا الأخذ بالوثيقة الرسمية .

على أننا لو أضفنا المصدرين أحدهما إلى آخر - إغفال كلوت بك ونص المنشور - لأمكننا أن نجد فيهما مجتمعين حقيقة لا نفوز بها من كل منهما منفردا . فمن المحتمل أن يكون مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بين سنتي ١٨٣٧ و ١٨٤٠ هي المدة التي كتب فيها كلوت بك كتابه . فالكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ أى أنه كتب في سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٣٩ وقت أن كان المصنع معطلا . ولم تأت أواخر سنة ١٨٤٠ إلا وكان المصنع قد عاد إلى حياة العمل واحتاج إلى خرق بالية فصدر المنشور السابق . ويؤيد ذلك عبارة وردت في المنشور هي « ... مصلحة الكاغدخانة حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه » فعبارة « حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه » هذه تفيد أن "التشغيل" حالة جديدة ، وإلا لما نص عليها في المنشور وأن المصنع قبل "وقت تاريخه" كان معطلا والمنشور يريد نفي هذه الحالة وإعلان العمل به حتى تجدد الجهات في جميع الخرق وإرسالها . وإذا صح هذا الترجيح فإن مصنع الورق عطل بعد يولية سنة ١٨٣٧ - مائة من الزمن في غضون سنتي ١٩٣٨ و ١٨٣٩ ثم عاد إلى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠ .

والحق أن تاريخ الكاغدخانة يدخل في دور إخفاق مدة عشر سنوات تبدأ من سنة ١٨٣٧ وتنتهى سنة ١٨٤٧ . ففي هذه المدة لا نثر على ورقة رسمية خاصة بها غير

(١) دور عمومي من ديوان إيرادات ملكية إلى مديرى قبلى وبحرى في ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠)

"دفتر مجموعه أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٨ ، مصلحة الكاغدخانة ، محفوظات عابدين .

المنشور السابق المؤرخ سنة ١٨٤٠ ، وبعده لا تصادف ذكرا للمصنع في الأوراق الرسمية الى سنة ١٨٤٧ .

بعد سنة ١٨٣٧ يعطل المصنع مدة لا نعرف مداها ، ان صح ما ذهبنا اليه ، ثم يعود الى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠ بدليل المنشور السابق الخاص بطلب الخرق البالية من الجهات وفي سنة ١٨٤١ نجد نصاً صريحاً في كتاب رحلة كتيبه سائحان زارا مصر في تلك السنة على أن مصنع الورق قد عطل ووقف العمل به . قال السائحان : « أما صناعة الورق فقد أخفقت وأهملت في هذه الأيام ^(١) » .

وعلى ذلك يمكن أن نأخذ هذا النص دليلاً على أن حياة العمل لم تستمر في المصنع بعد إذ عادت اليه في سنة ١٨٤٠ وأنه سرعان ما عطل في سنة ١٨٤١

ثم تنقطع عنا أخبار الكاغدخانة الى سنة ١٨٤٧ حين يصادفنا خبر عنها منشور في عدد من الوقائع المصرية صدر في ٢٥ يولييه سنة ١٨٤٧ ، هذا نصه :

« لما كانت مصر المحروسة لا تزال تزداد في الإزدهار والجمالة والحسن والبهاء في أيام ولي النعم ذات الخير الأعم بما أنشئ فيها من الفعريات العديدة والأماكن المزخرفة المشيدة وكانت آخذة في اللطافة والحاسن والظرافة بما هو متزايد فيها من الكائنات المرعية والمحسنيات البديعية حصل أن فريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية التي تركت أشغالها منذ مدة بسبب إدارتها بالدواب والمواشي المعدة وعدم اجتناء ثمرات شغلها المأمول جلب لها من بلاد أوروبا ما لزم من الآلات التي توافق ما استجد من الأصول بحيث يمكن أن يصنع فيها الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب وأحضر سائر الأدوات اللازمة لذلك مع الأستاذ الماهر فيما هنالك وقد صنعت الآلات والوابور اللازمة لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات ^(٢) .

(١) Codolvene et Bruevery, L'Egypte et la Nubia, 1841, Vol. ILP. 131.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٧٥ ، الاثنين ١٣ شعبان ١٢٦٣ (٢٥ يولييه ١٨٤٧) ص ١

وهذا الجزء على اقتضائه يحوى بين أوله وآخره تاريخ الكاغدخانة مدة سبع سنوات ويلقى ضوءاً على الفترة المظلمة من تاريخها التي سبق أن حددناها بأنها من سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٤٧

فنه نعلم أن مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بدليل الإشارة اليه بقوله « التي تركت أشغالها منذ مدة » وفي هذا ما يؤيد كلام السائحين السابق عرضه وعلى ذلك يكون المصنع قد عطل في سنة ١٨٤١ الى يولييه سنة ١٨٤٧ وهو تاريخ ظهور الخبر المتقدم في الوقائع . ومنه يؤخذ أيضاً سبب تعطيله تلك المدة وهو أنه كان يدار بالدواب والمواشي ومعلوم أن دوران الدواب بطئ وغير منتظم وعلى ذلك فهو لا يصلح لأن تقوم عليه صناعة دقيقة كصناعة الورق . وعلى ذلك لم يتمكن الباشا من اجتناء ثمرات شغلها المأمول . ويؤخذ منه أيضاً أن الباشا لم يشأ أن يسلم بإخفاق مصنع الورق للنهاية ولم يمكنه الاستغناء عن إنتاج الورق وصناعته في مصر ففكر في إحياء المصنع . وكانت وسيلته في ذلك أن أعده بالآلات الحديثة التي تدار بالبخار — بدل المواشي — واستحضر تلك الآلات من أوروبا مع مهندسين أوروبيين ليتولوا تركيبها بدليل قوله « مع الأستاذ الماهر فيما هنالك » . وعلى ذلك لم تكن فترة السبع سنوات التي عطل فيها المصنع من سنة ١٨٤١ الى ١٨٤٧ فترة إهمال وتعطيل مطبق . وإنما كانت فترة بحث في أحواله وسعى في إصلاحه وتنفيذ لمشروع ذلك الإصلاح بشراء الآلات اللازمة له من أوروبا حتى أصبح من الممكن أن يصنع فيها « الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب » .

أما مكان المصنع بعد هذا الإصلاح فيذهب أمين سامى باشا إلى أن المصنع نقل بعد إصلاحه على النحو المتقدم من الحسينية الى بولاق . وذلك بأنه لخص الخبر المتقدم عن الوقائع المصرية في كتاب تقويم النيل هكذا : « جاء في الوقائع المصرية بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣ مرة ٤٧ أنه استحضر من أوروبا آلة بخارية لإدارة فريقة الورق التي كانت بالحسينية ونقلت إلى بولاق وصار المأمول ازدياد ما يعمل فيها ^(١) »

(١) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ج ٢ ص ٥٥٤

ويلاحظ عبارة « التي كانت بالحسينية ونقلت الى بولاق الواردة في تلخيص تقويم النيل ليس لها أصل ولا نظير مطلقاً في نفس الخبر المنشور في الوقائع ، والذي عرض بجداً فيه من قبل . وعدم الدقة واضحة بالمقارنة بين التعبيرين .

ونحن اذا رجعنا إلى أصل الخبر المنشور في الوقائع لا نجد أى إشارة لانتقال المصنع إلى بولاق إذ أن ذكر بولاق ورد فيه على هذا النحو :

« وقد صنعت آلات الوابور اللازم لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات » .

أى أن بعض الآلات اللازمة للإصلاح الحديد صنعت في ورشة العمليات الكائنة ببولاق ومما يدل على أن ذكر بولاق قاصر على صنع الآلات قوله « وحصل تركيب تلك الآلات » وهى جملة جديدة لا علاقة لها بسابقتها ، أى أنها لم تتركب في بولاق ... ومما يؤيد ذلك أيضا ما جاء في الخبر السابق وهو « أن فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية » فإذا علمنا أن الخبر لم ينشر في الوقائع إلا بعد أن حصل تركيب الآلات والأدوات علمنا أنها لو كانت نقلت من الحسينية إلى بولاق لاختلف التعبير ولقيل « التى كانت خارج باب الحسينية » ثم يستأنف الكلام على هذا النحو « جلب لها من بلاد أوربا » .

وعلى ذلك فالضمير في « لها » عائد على فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية وكذلك قوله « بحيث يمكن أن يصنع فيها » فالضمير هنا عائد على مصنع الحسينية أيضا وفي هذا كله دلالة كافية على أن الإصلاح والآلات الجديدة إنما حدثت في نفس المصنع الأول خارج باب الحسينية .

وهكذا لا يتبقى عصر محمد على إلا وكان مصنع الورق بالحسينية قد أعد أحسن إعداد بالآلات الحديثة التى استحضرت خصيصا من أجله من أوربا وعاد المصنع الى حياة العمل والإنتاج .

ويبدأ عهد عباس والمصنع على هذا القدر الصالح من الإعداد ولكننا لا نجد فى كل ما تسنى لنا من المصادر أى ذكر له يمكننا من كتابة شئ عنه فى ذلك العهد إلا أننا نستطيع أن نقتر فى كثير من الاطمئنان أن عباسا طبق على الكاغدخانه مقياسه المشهور « ينفع أولا ينفع » وأنها دخلت فى عداد ما لا ينفع فأهملت وعطلت ضمن ما عطل من المصانع والمشروعات . وإذا كان المصنع ظل مفتوحا يعمل فى أول عهده فانه مما لا شك

فيه قد عطل فى آخره كما يؤخذ من أوراق أخرى خاصة بعهد سعيد سيأتى عرضها بعد قليل . فالتأيت فيها أن آلات الكاغدخانه رفعت من أمانتها وحفظت فى مخازن الحكومة وكانت على هذه الحالة فى أول عهد سعيد . وهذا معناه أن تعطيلها ورفعها حدث فى عهد عباس . فعلى أى حال يمكننا أن نطمئن الى أن مصنع الورق عطل وبطل العمل به فى عهد عباس سواء كان فى أوله أو فى وسطه أو فى آخره .

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانه

وكما دخلت المطبعة فى دور غريب فى عهد سعيد باهدائها الى عبد الرحمن رشدى نجد أن الكاغدخانه أيضا تدخل فى دور غريب فى عهده باعطائها تعهدا إلى عبد الرحيم القناوى أحد الخبازين بالمحروسة . صدر أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر فى ١٢ شعبان سنة ١٢٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٨٥٦) نصه :

« إن عبد الرحيم القناوى من متعهدين الخباز قد أعرض اليها ملتصقا بالتعهد بمصلحة الكاغدخانه التى دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابله إدارتها يدفع سنوى ثلثاية فرانس شينكوا وكذا يدفع الماية عشرة لجهة الميرى على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده . وأصبح مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهى شاملة على ثلاثة بنود ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا وأصدرنا أمرنا هذا اليكم ومعه العرض والورقة الممهورة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها بطرفكم اذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلحظ بطرفكم ما يستحسن لتتصميمها على الوجه المقصود بما لا يخل بتحيز اجابته فى ذلك ويوافق مراد المصلحة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم اليه فى التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا ^(١) » أ هـ .

(١) أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر فى ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) نمرة ١٠٩ ، دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ و ص ٨ بعنوان مصلحة الكاغدخانه . محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يظهرنا على أن عبد الرحيم القناوى من أصحاب الخايز بالقاهرة رفع لسعيد باشا طلبا يلتمس فيه التعهد بالكاغدخانة على أن يستمر هذا العهد سبع سنوات ويدفع في نظيره ثلثماية ريالاً في السنة أى ستين جنيتها مضافاً إلى ذلك ضريبة عينية تبلغ ١٠٪ مما ينتجه المصنع من الورق . وقد وافق سعيد على هذا الطلب وأرسله إلى المحافظة لتفحص هذه الشروط وتفقها إن رأت ضرورة لذلك على ألا يكون لها حق رفض طلبه .

وقد ردت المحافظة في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ على الأمر السابق وأرسلت إلى سعيد باشا صورة الشروط والتعاقد التي تم عليها الاتفاق بين المحافظة وعبد الرحيم القناوى وهي تشمل على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة . وهما نحن نقبس شروط التعهد هذه كما وافق عليها الوالى في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ م :

” (١) تعهد عبد الرحيم القناوى بمصاحبة الكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى إلى الكاغدخانة ومسحهم وتركيبهم وبانتهاء المدة وتسليم الورشة من عهده لا يكون له مطالبة الميرى بشئ منها مطلقاً وتكون حق الميرى على ألا يصير إجرأ شئ من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة .

” (٢) لا يكون الميرى مكلفاً برأس مال له ولا يأخذ شيئاً من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القائمة التي تقدمت إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد الف ومايتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع .

” (٣) عند استلام الورشة من عهده إذا فقد شئ من الآلات والحوامات يكون ملزوماً به أو بقيمته .

” (٤) الجنة يصير تمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه وعند أتمها مدة التعهد يصير تمينها وتعدادها وإذا ظهر عجز في الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقاً أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسلم الجنانين .

” (٥) سائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الإتها يسلمهم كما استلمهم .

” (٦) الميرى مخير من بعد سنتين تمضى بين إبقا الورشة بعهدته إذا حصلت الثمرة أو نزعها من يده إذا لم تحصل ثمرة — ويدفع الإيجار عن مدة استولاه عليها وهو أيضاً مخير في تركها إذا لم يحصل له نجاح في إدارتها .

” (٧) وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقداً ودفع كترك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يحرى في كترك الورق .

” (٨) والتزم إلى الميرى بدفع ثلثماية ريالاً شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنة سنوى خلاف العشور .

” (٩) الميرى غير مكلف بمساعدته في جلب الشغالة والخدمة التي تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفة برغبته ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجارى بين الأهالى (١) .

هذه هي شروط التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوى على تعهده بالكاغدخانة والذي أرسلته محافظة مصر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ للوالى رجاء اعتماده وقد اعتمده بالفعل في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ وأرسل إلى المحافظة التعهد الأول والثانى وقائمة المهمات لتبادر بانجاز مقتضاه كما وافق ارادته .

ونحب أن نقف وقفة قصيرة عند هذا التعهد فنقول إنه كان تصرفاً نافعا من سعيد . وليس من شك في أن إبقاء الكاغدخانة في يد الحكومة تديرها وتشرف على إنتاجها كان خيراً من أن تعهد بها شخصاً من الأهالى لا يمكنه فقره من إصلاح أمرها وحسن القيام على إنتاجها ولا يحسن العناية بآلاتها بحكم أنها ليست مملوكة له . ولما إذا علمنا أن الحكومة عجزت أو تقاعست عن الإشراف عليها فتعطل بها العمل وأهملت الآلات في مخازن الحكومة ، وتعرضت بذلك للتلف ، فإننا نحمد الله على أن ألهم سعيداً هذا

(١) أمر من سعيد باشا إلى محافظة مصر في ٢٢ ذو القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦ م) ثمرة ١٤٩ دقتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٨ ، محفوظات عابدين .

التصرف فأحيى به صناعة الورق في مصر وخلص الآلات من الصدأ والتلف . ونحن لو نظرنا إلى شروط التعهد وجدناه مما يحفظ أموال الأمة ومتعلقات الدولة من الضياع أو التلف فالتعهد مسئول عنها جميعا ، هذا إلى أنه يدر على الحكومة مبلغا من المال — ستين جنيتها في السنة وقدر من الورق لا يستهان به أو بقيمته نقدا — وفي التعاقد أيضا شرط إنساني يرفع الغبن عن المتعهد من جهة ، وينقذ أموال الدولة مما عساه ينشأ عن عدم اقتدار المتعهد من جهة أخرى . ذلك بأنه نص على أنه بعد سنتين يكون للحكومة حق إلغاء التعهد إن لم تطمئن إلى نتيجته وللمتعهد أن يتخلى عن المصنع لو حاقت به خسارة من جراء التعهد به .

وقد يكون من المتع أن تقارن بين تصرف سعيد في الكاغدخانة وتصرفه في مطبعة بولاق . فهو في الأول حفظ أموال الدولة وأحسن القيام عليها بينما هو في الثاني أضاع تلك الأموال وأنعم بما لا يمتلكه على شخص مهما قيل عن خدماته فليست هذه طريقة مقبولة لمكافأته . إلا أنه في كلتا الحالتين أنقذ مؤسستين من مؤسسات أبيه بعد أن كاد إهمال الحكومة في عهده وعهد سلفه أن يقضى عليهما .

على نحو ما سبق تم التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوى في ٢٤ يولييه سنة ١٨٥٦ على أن يتعهد بالكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة على أن يكون له حق تركها وللحكومة حق إخراجها من تعهدا بعد سنتين إن ظهر لكل منهما ضرر يصيبه من بقاء التعهد . ولكنا لانجد أمرا ولا ورقة رسمية تنص على ما آل إليه التعهد بعد سنتين . ولكنا نجد أمرا يلقي بعض الضوء على هذا الموضوع . ففي ٤ يولييه سنة ١٨٥٨ يصدر سعيد باشا أمرا إلى الداخلية يقول فيه :

« إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد بزا وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهده إلى قناوى افندى الزينى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا باتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما

تحسن . ولكون العينات الذى نظروا كانوا منمدة نحو ثمانية شهور فهلّت من وقتها للان تحسن التشغيل عن أول وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنع هذه الديار إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة . فاقترضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول الميزان والأثمان يبقا يجرى اللازم في محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرا هذا إليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسولين برفقته .

« كينار — إن شروط التعهد لا بد مذكورة فيها شيء مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لها يجرى العمل كما فيها (١) » أ هـ .

فهذا الأمر يظهرنا على أنه بعد مضي السنتين المقترتين للبت في شأن تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة استقرّ الرأى على استمراره في التعهد بها وإن كان ذلك لم ينص عليه صراحة في الأمر . وذلك بأن الأمر صدر في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ والتعهد كان قد حصل في ٢٢ القعدة ١٢٧٢ ، أى أن الأمر المتقدم كان بعد التعاقد بسنتين . وهو ينص على أن العمل مستمر بالكاغدخانة والتعهد بها مستمر كذلك بدليل ذكر اسم القناوى في الأمر ومطالبة الحكومة بشراء ما يلزمها من الورق من المصنع . ولو كان عبد الرحيم لم يجد فائدة من إدارة المصنع فتنازل عن التعهد به بعد سنتين على حسب التعاقد ، أو كانت الحكومة لم تثرمة من تعهده فألغت ذلك التعهد حسب الشرط السابق ، لما وجدنا أمرا كهذا يكلف الحكومة بشراء أوراقها من المصنع . فهذا الأمر يثبت أنه بعد سنتين وجد عبد الرحيم فائدة مادية من إدارته للكاغدخانة ووجدت الحكومة ثمرة من تعهده بها فاستمر التعهد وامتد إلى آخر الثلاث عشرة سنة المنصوص عليها في التعاقد السابق .

(١) أمر من سعيد باشا إلى الداخلية في ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٤ (٤ يولييه ١٨٥٨) مرة ١٣٧ دفتر مجموعة

أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ ، محفوظات عابدين .

ومن الأمر السابق أيضا نستطيع أن نستخلص تاريخ الكاغدخانة في مدة تعهد عبد الرحيم القناوى بها فإنه نعرف أنه بعد ستة عشر شهرا من تاريخ تعهدها كان قد انتهى من نقل آلات الكاغدخانة التي يبلغ عددها ١٢٣٩ قطعة وزنها ٣٢٩ قنطارا وربع قنطار من مخازن الحكومة، وكان قد بدأ أيضا في صنع الورق، وكان المصنع قد أنتج ورقا قدمه المتعهد على سبيل العينة والنموذج إلى سعيد باشا فأعجبه وأصدر أمره بأن الورق اللازم للحكومة لا بد وأن يتنازع من المصنع إذ لا يصح أن يتنازع الحكومة الورق من الخارج وفي البلد مصنع ورق مستح يديره مصرى .

وبعد الأمر السابق لانعثر على ورقة رسمية واحدة تلقى ضوءا على حياة هذه الكاغدخانة بل تنقطع أخبارها عنا بتاتا . وعلى ذلك فتحن لا نعرف متى ولا كيف انتهى تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة . ونحن لو حسبنا الثلاث عشرة سنة المتعاقد عليها بينه وبين الحكومة ابتداء من ٢٤ يولييه ١٨٥٦ لوجدنا أنها تنتهى في ٢٤ يولييه سنة ١٨٦٩ أى أنها تستغرق إلى آخر عهد سعيد وست سنوات من عهد اسماعيل . ترى هل استمر تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة إلى آخر هذه المدة المقررة أى إلى سنة ١٨٦٩ أم هل حدث فى أحواله وأحوال الحكومة المصرية ما أبطل التعهد قبل ذلك .

من المحتمل أن يكون تعهد عبد الرحيم قد استمر إلى نهاية مدته المقررة فى سنة ١٨٦٩ وقبل أن تنتهى كانت الدائرة السنية قد أنشأت مصنعا آخر للورق فى سنة ١٨٦٨ كما سيحى فلم يقو عبد الرحيم على منافسة مصنع الدائرة فتركه للحكومة وأهمل . ولقد أشار حسين بك حنى ناظر المطبعة والكاغدخانة فى عهد اسماعيل فى مقالته بمناسبة معرض فينا إلى مصنع الحكومة ، ويؤخذ مما قال إنه كان قد عطل ، فقد ورد فى هذه المقالة قوله :

« ولما كان وجود الورق فى هذه الأوطان أمرا ضروريا فى كل زمان ، اهتم من سلف من ولاية الحكومة وبعض التجار أصحاب القيمة بأن ينشئوا بها كاغدخانة ليصنع بها أنواع من الورق ذات متانة . فلم يتيسر لهم حسن إدارتها ولا اتقان مشغولاتها ، فكانت مصنوعات مبدلة وبقيت أدواتها معطلة ، فحمل بعض الناس عدم النجاح على أن هواء مصر وماءها خاليان عن الصلاح . ومنهم من حملة على قلة معرفة الصناع وعدم

أهليتهم لهذه الأوضاع . ولم تنكشف لكل من الفريقين حقيقة الحال وخابت منهم الآمال فبقيت الحكومة ذات اليد الطائلة من هذه الصناعة محرومة عاطلة . وكل من الحقلين فاسد وصاحبه عن الصواب متقاعد ... (١) » .

فيؤخذ من هذا الكلام من رجل معاصر أن مصنع الحكومة الذى تولاه " بعض التجار " يقصد عبد الرحيم القناوى عطل وأهملت آلاته ، وقد وجده كذلك وقت أن أنشأ كاغدخانة الدائرة السنية . ويؤيد هذا المذهب شارل إدموند الذى نشر كتابه عن القسم المصرى بمعرض باريس فى سنة ١٨٦٧ ، فقد تكلم عن الصناعات المصرية فى فصل من كتابه وأشار إلى مصنع الورق بقوله : « ولقد أغلق حديثا مصنع جيد للورق ... وهناك أمل فى إحيائه إذ أن مصر تستطيع أن تصنع الورق محليا من الخرق التى تُصدّرها الآن بكيات عظيمة (٢) » . وبناء على هذا يكون عبد الرحيم القناوى قد تخلى عن الكاغدخانة فى سنة ١٨٦٧ فعطلت كما يدل كلام شارل إدموند على أن النية كانت معقودة على إحيائها .

كاغدخانة الدائرة السنية

لما آلت مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية وزاد نشاطها واتسعت حركة الطباعة بها ، رأى أولو الأمر أن مما يقوى هذا النشاط وجود مصنع للورق يمدّها بما كانت فى حاجة إليه من هذه المادة الأساسية . ثم إن مطبعة بولاق فى ذلك العهد كانت مؤسسة تجارية إذ لم تكن تابعة للحكومة بل لدائرة خاصة من أغراضها الربح وتزايد الثروة . ولذلك لم يرض على استيلاء دائرة الأنجال على مطبعة بولاق ثلاث سنوات حتى كان القائمون بأمرها قد أنشأوا مصنعا للورق ملحقا بها . ونشأت هذه الكاغدخانة مستقلة عن كاغدخانة محمد على التى كانت قد آلت على سبيل التعهد إلى عبد الرحيم القناوى ثم أهملت . وكان هذا الاستقلال أمرا طبيعيا إذ أن الكاغدخانة القديمة كانت ملكا للحكومة ولم يكن من الجائز

(١) مقالة حسين بك حنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة معرض فينا ، ص ٢٨ .

(٢) M. Charles Edmond, L'Égypte à L'Exposition Universelle de 1867, Paris, 1867, P.250

أن تحول ممتلكات الحكومة إلى دائرة الأنجال. أما المطبعة فقد كانت ملك فرد من الأفراد وهو عبد الرحمن رشدى فاشترتها الدائرة منه بإرادته نظير قدر من المال . ثم إن اسماعيل كان يتطلب الربح فما كانت تلك الآلات القديمة لتقنعه وإنما أحب أن يحصل على آلات حديثة كأحدث ما تكون آلات مصانع الورق . وعلى ذلك انعقدت نية القائمين بأمر مطبعة بولاق في ذلك الوقت على إنشاء مصنع جديد للورق .

هكذا نشأت فكرة إنشاء كاغدخانة جديدة خاصة بالدائرة السنية ولاحقة بمطبعة بولاق السنية . وهناك أمران يجب أن ننبه إليهما قبل أن نبدأ في ذكر تاريخ هذه الكاغدخانة الجديدة . الأمر الأول أن هذا المصنع لم يكن تابعا للحكومة في شيء وإنما كان خاصا بالدائرة السنية فهو إذن مصنع خاص لعلاقة له بالحكومة . فالدائرة هي التي أنشأته وهي التي أنفقت عليه وهي التي أدارته وكان لها أرباحه . الأمر الثانى أن هذه الكاغدخانة وإن كانت قد نشأت مستقلة عن كاغدخانة محمد على باشا التي سبق عرض تاريخها فيما تقدم فإنها لم تكن إلا استمرارا لفكرة صناعة الورق في مصر وعدم استيراده من الخارج ، أى أنها وليدة فكرة محمد على واستمرارا لسياسته ، فرجال عصر اسماعيل كان أمامهم فكرة وكان أمامهم نموذج .

يقول على باشا مبارك في سياق ترجمته لحسين باشا حسنى :

« وفي سنة ١٨٤٤ توجه إلى لندرة ثانية فأحضر منها فابريقة الورق التي لم يوجد لها مثل وأحكم بناءها ببولاق على شاطئ النيل بجوار المطبعة وأتقن آلاتها إتقاناً زائدا وتعب في تحسين أوضاعها تحسينا تاما وكذلك في إدارتها العجيبة ... حتى جاء منها ورق عجيب الشكل كاد يعطل على ورق أوربا . وكانت جميع مصاريقها وتكاليفها من ثمن آلاتها وخلافها من ربح المطبعة (١) » .

ويقول حسين بك حسنى ناظر المطبعة والكاغدخانة :

« لما كانت هذه الصنعة الشريفة (صناعة الورق) من الصنائع البديعة المتينة التي غيبتها عن العيان وطننا العزيز من قديم الزمان وكان في إعادة نشرها وإظهار كامن سرها

(١) على باشا مبارك الخطط التوفيقية ج ٢ ص ١٢١

منفعة عظيمة وفائدة جسيمة صدر أمر الخديوى « إسماعيل باشا » بإنشاء كاغدخانة على شاطئ النيل ببولاق مصر المحمية تحت ظل حضرة الإسماعيلية وأحال على عهدتى تديرها وما يقتضيه تخضيرها بكلب الآلات البخارية من البلاد الأجنبية واشترى أدواتها ومباشرة إدارتها فقابلت أمره العالى ومرسومه الحالى بالمبادرة بالامتثال وشرعت في إنشائها في الحال مشمرا ساعدا الجهد والاجتهاد بحسب ما جبلت عليه من الغيرة والاستعداد ثم توجهت إلى جهة أوربا لطلب الأدوات وتدارك الآلات وكان قد أمرنى سعادته بجولان جهات أوربا لأقع على أحسن موضوع في هذه الصناعة على غيره قد أربى فيمن سعادته تحصلت على المطلوب وما هو لحنابه مرغوب من الماكينات المحركة المتقنة والآلات الجديدة الاختراع المستحسنة ولما رجعت من تلك الديار بعد كثير من المزاولة والاختبار أتممت صرف الوسع في إتمام إنشائها وأكملت بذل المجهود في تحسين بنائها تكميلا (١) » .

وفي سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٨ م) سافر حسين بك حسنى إلى لندن ليعاين مصانع الورق، ويشتري الآلات اللازمة لإنشاء مصنع الورق الذى كان قد تقرر إلحاقه بمطبعة بولاق ..

أما تاريخ البدء في بناء الكاغدخانة فيؤخذ من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية أنه كان في شهر هاتور سنة ١٥٨٥ ، إذ ورد في الجزء الثانى من دفاتر تلك السنة اسم محمود محمد افندى وأمامه تأشير بأنه « كاتب مستجد بعارة فابريقة الورق » بتاريخ ٩ هاتور ، وكذلك اسم عبد الرحمن افندى فهمى وأشر أمامه بأنه معاون تشييل الأصناف التي تلزم لعمارة فابريقة الورق، وكان تعيينه في غرة كيهك سنة ١٥٨٥ ، وكذلك اسم جناب المستر أندرسن وأشر أمامه بأنه « باشمهندس فابريقة الورق من ابتداء ١٦ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٨ تاريخ خروجه من بلده باذن ناظر المطبعة المؤرخ في ٢٧ هاتور ١٥٨٥ (٢) » . فاذا قلنا إن البدء في البناء لا يمكن أن يكون قبل وصول الباشمهندس الذى سيشرف على البناء وهذا

(١) مقاله حسين حسنى بك عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة معرض فينا ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٥٨٥ التوتيه ، الجزء الثانى ، دفتر ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة

لم يصل ولم يعين إلا في ٢٧ هاتور سنة ١٥٨٥ أمكننا أن نقول إن البدء في بناء المصنع لا يمكن أن يكون قد حصل قبل هذا التاريخ . وعلى ذلك يكون البدء في البناء قد حصل في كيهك سنة ١٥٨٥ القبطية . ويؤيد ذلك أن عبد الرحمن أفندي فهمي معاون تشهيل وتسليم الأصناف اللازمة لعمارة المصنع كان في تعيينه غرة كيهك . ومعلوم أن تسليم الأصناف اللازمة للعمارة هي أول خطوة في البناء . ولذا نخلص من ذلك بأن مصنع الورق هذا قد بدئ في بنائه في كيهك سنة ١٥٨٥ أي ديسمبر سنة ١٨٦٨ م .

وقد كان البناء بإشراف طائفة من الإنجليز على رأسهم المستر أندرسن الباشمهندس الذي قدم من لندن خصيصاً لهذا الغرض . ومن المرجح أن شركة الإنجليزية بلندن قد تعهدت ببناء المصنع فقد ورد ضمن من عين من الموظفين عند البدء في البناء (غرة كيهك سنة ١٥٨٥) اسم الخواجة يعقوب نخلة وأشرأمامه هكذا : «المذكور مترجم انجليزي فاوريقه الورق لترجمة حساباتها ومكاتباتها وتحريراتها التي ترد من هنا إلى هناك التي هي لوندرة»^(١) . وفي هذا التأشير ما يدل على أن هناك صلة بين بناء المصنع وأناسا في لندن .

أما مكان المصنع ففي بولاق على ضفة النيل بجوار المطبعة . وكان يفصل بينه وبينها عمارة مدرسة الفنون قديماً التي استحال إلى مخازن البوليس المصرية ثم ضمت إلى المطبعة في سنة ١٩٤٦ ، وكانت قطعة الأرض التي بنى عليها المصنع تشغلها فابريكة الجوخ منذ أيام محمد علي ثم بنى مصنع الورق في ديسمبر سنة ١٨٦٨ مكان هذه الفابريكة بعد أن أهملت ضمن ما أهمل من المصانع . وفي هذا المكان الآن ما يعرف باسم ورش "كوك" Cook التي قامت مكان مصنع الورق عندما أهمل هو الآخر فيما بعد .

ابتدأ البناء في أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ واستمر إلى آخر مارس سنة ١٨٦٩ ، ففي الجزء الثالث من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ القبطية يرد أسماء موظفين مستجدين في مصنع الورق مثل تادرس برسوم «تركيب آلات فابريكة الورق الميكانيكية»

وعلى أحمد لنفس المهمة ، والخواجة هندرسن «من أسطوانات تركيب آلات فابريكة الورق» وكلهم عينوا في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٩ ، ثم طائفة أخرى عينت بعد هذا التاريخ بقليل مثل الخواجة بلفور والخواجة هامتون والخواجة أموس «من أسطوانات تركيب آلات فابريكة الورق» وعينوا في ٨ مايو سنة ١٨٦٩ ، والخواجة جون وود واسكندر وود في ١٥ مايو سنة ١٨٦٩ ، والخواجة وتسى «مساعد باشمهندس فابريكة الورق» والخواجة روس «من أسطوانات تركيب الآلات بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٦٩» والخواجة لية «من أسطوانات التركيب» أيضاً في ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩^(١) .

فهذا الفوج من الموظفين الانجليز عين خصيصاً لتركيب الآلات وعلى ذلك يمكن أن نتخذ تاريخ تعيينهم حداً فاصلاً بين الانتهاء من بناء المصنع وبين تركيب آلاته . وعلى ذلك يمكن أن نأخذ أواخر مارس وأوائل أبريل سنة ١٨٦٩ تاريخاً لانتهاء عملية البناء وابتداء تركيب الآلات . وبذلك يكون بناء المصنع قد استغرق أربعة أشهر من أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ إلى أواخر مارس سنة ١٨٦٩ .

وفي مارس سنة ١٨٦٩ تكون الآلات قد وردت من إنجلترا وبدأ تركيبها في المصنع على يد طائفة من المهندسين والصناع الانجليز هم الذين وردت أسمائهم في تلخيصنا السابق لبعض محتويات الجزء الثالث من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية ويساعدتهم في ذلك بعض المصريين ممن سبقت أسمائهم في التلخيص السابق أيضاً .

ويستمر تركيب الآلات إلى يونيو سنة ١٨٦٩ ، ففي يؤونة ١٥٨٦ ق (يونيو ١٨٦٩ م) يعين عدد من التلاميذ لتعليم صناعة الورق بالمصنع كما يعين عدد آخر من العمال منهم خمسة عشر عاملاً قليل إنهم ، يعتبر الغلي بالكاغدخانه ، وعاملان يعتبر الكاور والصودة ، وأربعة عمال يعتبر المغاسل والمدقات ، وأربعة يعتبر البياض ، وغير ذلك من العطشجية والموضيين ومساحي العدد وعمال تقطيع الكهنة وعدد كبير من الميكانيكيين والمهندسين لإدارة الآلات ، ورئيس للونش والطلبة^(٢) .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ الجزء الثالث دفتر ٤٠٣ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقاهرة

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٦ القبطية دفتر ٤٠٩ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقاهرة

(١) نفس الجزء السابق من دفاتر المطبعة .

وتعيين هؤلاء العمال يعين انتهاء عملية تركيب الآلات وابتداء العمل بالمصنع ولذلك يمكن أن نأخذ شهر يونيه سنة ١٨٦٩ تاريخاً لابتداء حياة العمل والإنتاج بالكاغدخانة السنوية . ولم يأت أبريل سنة ١٨٧٠ إلا وكانت الكاغدخانة قد انتجت كميات من الورق، ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ ق (١٨٧٠ م) ورد أن المصنع قد أصدر بعض الورق المصنوع به وأن عهدة بيعه أضيفت إلى متعهد بيع كتب المطبعة (١).

ودار المصنع وأنتج على النحو السابق فلم يلبث أن تقدم تقدمًا مطردًا وارتقت الصناعة به ارتقاء سريعًا . ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية (من سبتمبر سنة ١٨٧٠ إلى سبتمبر سنة ١٨٧١) أن المصنع استجد به آلات لصقل الورق مما دعى إلى تعيين موظفين للقيام بأمر تلك الآلات (٢) . ولم تأت السنة التالية سنة ١٥٨٨ قبطية (١٨٧١ — ١٨٧٢ م) إلا وكان العمل قد زاد بالمصنع ازديادا عظيما وتضاعف إنتاجه حتى اضطرت إدارته إلى مضاعفة عدد الموظفين والعمال وقسمتهم إلى مجموعتين تشتغل إحداهما بالنهار وتشتغل الأخرى بالليل أى أن الكاغدخانة أصبحت تعمل ليلا ونهارا في إنتاج الورق (٣) وليس وراء هذه الغاية من النشاط والتقدم زيادة لمستريد .

هذا آخر ما تسنى لنا جمعه من أخبار كاغدخانة الدائرة السنوية فدفاثرها بعد سنة ١٨٧٢ كدفاتر المطبعة من تلك السنة ممتدة من دار المحفوظات وتلك الدفاتر هي كل مراجعنا في تاريخها . على أن الدفتر الذى سجلت فيه المعروضات التى أرسلتها الحكومة المصرية لتوضع فى القسم المصرى بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣ ، يعطينا بعض الحقائق عن الكاغدخانة السنوية ، وكذلك المقالة التى قدم بها حسين بك حسنى ناظر المطبعة ومصنع الورق معروضاتهما بنفس المعرض .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الأول دفتر ٤١٠ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقاهرة .

(٢) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الرابع ، دفتر ٤١٣ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقاهرة .

(٣) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية دفتر نمرة ٤٢١ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقاهرة .

يقول حسين بك حسنى إن «هذه المصاحبة مستعدة في جميع الأوقات لعمل جميع المشارطات في كل نوع من أنواع الورق ما غلظ منها وما توسط ومادق على الأرانيك المطلوبة والسموك المرغوبة مع الأجانب والأقارب ، فهى محرزة قصب السبق في جميع المآرب (١)» . وهذا الوصف يظهرنا على أن المصنع لم يكن مقصورا عمله على نوع معين من الورق بل كان من الاستعداد بحيث يستطيع أن ينتج كافة أنواع الورق لجميع الأغراض ومن مختلف السموك والألوان .

وفي «دفتر أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزيون» أى دفتر المعروضات المصرية بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣ م بيان مفصل بأنواع ما عرض من مصنوعات الكاغدخانة والوانها ويؤخذ من هذا البيان أن جميع أنواع الورق وأحجامه كانت تصنع بالمصنع . فهناك «ورق الرسم جريمند» وكان يصنع منه نوعان من حيث السمك أحدهما رفيع والآخر سميك ، نوعان من حيث الكيف فنوع مصقول ونوع غير مصقول . وقد أرسل المصنع إلى معرض فيينا فرخان من هذا النوع . وهناك الورق الذى يستخدم للف البضائع فى التجارة وكان يصنع على جملة أنواع من حيث الحجم والسمك وقد استخدم من هذا النوع سبعون فرخا من «ورق قالبين منشى تخين كامل كتان على ٥٠٠» فى لف الكتب التى أرسلت إلى المعرض من مطبوعات بولاق وهناك الورق المقوى على اختلاف سموكه . أما ورق الطباعة والكتابة فقد تعددت أنواعه فى قائمة المعروضات التى نحن بصدددها فهناك «جاير عال نمرة ١» و «قالبين كامل عال» و «قالبين محير عال» و «قالب واحد ونصف عال» و «قالب واحد ورابع عال» وهناك «جاير كتان» و «عشرات جاير» و «قالبين كامل كتان» و «قالبين محير كتان» و «عشرات مصقول» و «جاير كامل رفيع» و «جاير محير عادة» و «قالبين كامل عادة» و «قالبين كامل رفيع» و «قالبين محير» وهناك «قالب واحد ونصف عادة» و «قالب واحد ورابع عادة» و «قالب واحد عادة» و «جاير رفيع» و «قالب واحد ونصف عال العال مخصوص» و «ورق موز قالب واحد ورابع (٢)» . وهناك أنواع أخرى ليست أسماؤها واضحة فى خط كاتب الدفتر

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فيينا ، ص ٢٧

(٢) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزيون سنة ١٨٧٣ أفرنكى ، ص ١٤ — ١٥ ، محفوظات عابدين .

فأثرنا تركها . على أن ما تقدم بين اختلاف المقاسات والسموك والأنواع التي كانت تصنع في الكاغدخانة . وقد ورد في قائمة معروضات المصنع واحد وخمسون نوعا من الورق لم يتكرر واحد منها في القائمة ولم تدخل فيها أصناف ورق اللف .

وتعددت ألوان الورق المصنوع كما تعددت أنواعه وسموكه وكيفه فهناك الأبيض والأصفر والسمنى والسكى وهناك الرمادى والرصاصى وهناك الأحمر الانجليزى والأحمر البنى ، وهناك الأزرق الغامق والأزرق الفاتح والأخضر ، وهناك الفستق والنباتى (١) .

وكانت منتجات المصنع من الورق على جانب عظيم من الجودة . يقول حسين بك حسن « فشغولات الكاغدخانة ذات الجودة والمناة أهل لأن يلتفت إليها » . ويقول : « إن الكاغدخانة المصرية لما ساوت الكاغدخانات الأجنبية بتوفر أسباب هذه الصناعة فيها في أيسر مدة وبلوغ كل من آلاتها وأدواتها حده كانت مراد مصنوعات مما يفتخر بمبدعاتها (٢) » .

وكما كانت آلات المصنع من أحدث ما وجد في وقته فإن صنّاعه كانوا على جانب كبير من المهارة يشهد بذلك جودة مصنوعات ، حتى إنه بعد مدة قصيرة استطاع المصنع أن يستغنى عن الصنائع الأجانب شيئا فشيئا . يقول حسنى بك عن محمد افندى حسنى وكيل المطبعة والكاغدخانة : « وعند الدخول في تشغيل صناعة الورق صار يمارس أعمال موادها ما عظم منها وما دق فكان يباشر أعمالها الكيماوية ونحوها مما به تحصل المزية حتى صار ذا الملم تام في أعمالها في مدة يسيرة نحو عام مع الالتفات الزائد لكل من المصلحين (المطبعة والكاغدخانة) . ولهذا استغنيا في السنة الأولى عن أحد الأسطواين ، ومع غياب الثانى بالإجازة مدة رأيناه قد سدت مسده بدون حصول أدنى تعطيل في أى جهة من جهات التشغيل (٣) » . ثم يشير إلى العمال المصريين فيقول : « وأيضا لاستعداد أولاد

(١) نفس المرجع .

(٢) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمرها ، ص ٢٨

(٣) نفس المرجع ، ص ٣١

وطنا في هذا الزمن القليل تحصل كثير منهم على معرفة التشغيل في الماكينات وغيرها حتى صار يعرف نافع المقادير من ضارها (١) .

ويقول :

« ومن أسباب سرعة تقدم هذه المصلحة وبلوغها في يسير الزمن درجة ناجحة أن أبناء الوطن لما رتبوا في إدارة الأعمال ومزاولة أشغال الورق والماكينات الثقال تدرّبوا على الأشغال ووقفوا على دقائق الصنعة بالكمال وحازوا فوائد كثيرة في مدة يسيرة بسبب نباهتهم الذاتية واستعداداتهم الغريزية مع ما انضم لذلك من معرفة القراءة والكتابة حتى وصلوا إلى درجة الأساتذة أصحاب النجابة . فلذا وزع أغلب أشغال تلك المصلحة عليهم بحسب الاستعداد الذى وجد لديهم ، لا سيما وكيل المطبعة والكاغدخانة صاحب الذكاء والرشد والفطنة ، فإنه فضلا عن تفننه في صناعة الوراقة اكتسب إلماما تاما ولياقة في كيمياء هذا النوع كالتحليل والتركيب والتخمير حيث عرف ذلك معرفة النقاد الخبير (٢) » .

هذا من الناحية الفنية ، أما من الناحية التجارية فقد كانت سياسة المصنع أدنى يبيع منتجاته من الورق بأسعار معتدلة روعى فيها أن تكون أقل من سعر السوق بمقدار ١٥ أو ٢٠ في المائة ولذا راجت سوقه وطلبت منتجاته لا في مصر وحدها بل وأيضا في الحجاز والهند واليمن وبلاد المغرب ، بل وصارت بعض أنواع ورقه إلى أوروبا ، يقول حسنى بك :

« ويكاد أن يكون غنيا عن البيان أن صناعة أصناف الورق العديدة لما كانت في باب الضرورة أكيدة وكان بيعها والتصدير يثن رخيص خفيف موجبا لشهرة الكاغدخانة المصرية وشيوعها بين أصناف البرية ، جعلنا بيعه من مبدأ افتتاحها برخيص الأثمان والفيات المستدعية لنجاحها على المنهاج المعتدل سيره ، الذى ينتج منه نفع المشتري وشكره ، فصيرنا فيات مبايعته عند المشتري ناقصة في المائة من خمسة عشر إلى عشرين عن فيات مبايعة الأجانب المجاوزة للقدر الواجب ، فازدادت الرغبة فيه وكثرت مطالب راييه

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمرها ص ٢٨

(٢) نفس المرجع ص ٣٢

من سائر النواحي والجهات التي بلغها نقص الفيات (أى الأثمان) حتى وصل بعد كفاية الوطن إلى الحجاز والهند واليمن بل شاع ذلك بين التجار الألبا ووصلت أصنافه إلى بعض جهات أوربا^(١) .

ومع أن أثمان معروضات الكاغدخانة في معرض فيينا مذكورة في دفتر مأمورية الأكسبوزسيون إلا أننا لا نستطيع أن نكون صورة واضحة عن هذه الأثمان إذ أن أبعاد دروج الورق المذكور أثمانها لم تحدّد في الدفتر وليس أمامنا دليل مادى يبين جودة كل نوع لقياسه إلى ثمنه . ومع ذلك فقد أرسل درجين من كل نوع من الورق وتفاوت ثمن هذين الدرجين بين أربع وثلاثين بارة أى ثمانية مليات ونصف المليم وبارتين أى نصف المليم على حسب النوع .

وهناك نوع واحد فقط بلغ ثمن الدرجين منه قرشا ونصف القرش . وبلغ ثمن الدرج الواحد من "ورق الرسم جريمند" ستة قروش مع كبر حجمه وارتفاع ثمنه الآن كما نعلم . وبلغ ثمن درج ورق اللف مليمين مع جودة صنفه كما يؤخذ إجمالا من وصفه : "ورق قالين منشى تخين كامل كتان على ٥٠٠" ، ويعتبر هذا السعر منخفضا جدا بالنسبة لأسعار وقتنا هذا . ولقد بلغ عدد دروج الورق التي أرسلتها الكاغدخانة إلى معرض فيينا ماء درج مختلفة النوع والحجم وبلغ ثمنها جميعا كما ورد في الدفتر ثمانية وعشرين قرشا وثلاثة مليات وكسر ضئيل من المليم^(٢) . وقد احتاجت لجنة الإعداد للعرض إلى ورق لأعمالها فطلبت « ألفا ومائتين فرخ ورق لعمل إثني عشر كراسة لرسم بعض المعروضات ، فتقاضت الكاغدخانة ٣٢ بارة و ١٧٣ قرشا ثمنا لهذا المقدار الضخم من الورق الجيد الذى يصاح للرسم^(٣) . كما تقاضت ثلاثة قروش وثلاث بارات ثمنا لمائة وأربعة وعشرين فرخا من ورق الكتابة^(٤) .

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فيينا ص ٣١

(٢) "دفتر مأمورية الأكسبوزسيون" ، ص ١٤ — ١٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) نفس الدفتر ص ١٠٢

(٤) نفس المرجع ص ١٠٩

وكما اشتهرت مطبعة بولاق بين المستشرقين بجمال حروفها وفائدة مطبوعاتها التاريخية والأدبية لأبحاثهم ، اشتهرت الكاغدخانة عند الأوربيين في مصر والخارج بجودة ورقها ووفرة إنتاجها « حتى إنهم أدرجوا في كرايطهم المحزنة إعلانا بالشكر على هذه المنقبة المعبرة^(١) » .

إن فيما تقدّم من تاريخ الكاغدخانة السنية ليفسر إعجاب ناظرها حسين حسنى بها وشعوره بالفخر والزهو وهو يكتب عنها حتى لقد "تجاسر أن يقول" : «إن هذه المصلحة المحولة على عهدى بتقدّمها زيادة عن المأمول صارت سببا لرياض وجهى عند الأجباء والأصدقاء والأعداء» وما أحب أن نردّد ونحن نختم هذا الفصل الخاص بتاريخ مصنع الورق ما قاله حسنى بك من أن « قداماء المصريين أصحاب الأهمية والطباع الفاخرة المدنية كانوا يستعملون في كتابتهم الأوراق حين كان غيرهم من الأمم يستعمل أوراق الشجر والعظام الرقاق ، نائما في تيه البداوة كراعة الشياه أصحاب الهراوة . فوجود الورق

(١) نفس المقالة السابقة ، ص ٣٣

(استدراك) وقفنا في تاريخ الكاغدخانة عند سنة ١٨٧٢ م وقلنا (ص ٣٣٤) إن دفاترها ابتداء من تلك السنة غير موجودة في دار المحفوظات . وبعد إعداد هذا الفصل للطبع هدانا البحث إلى ملف خدمة حسين باشا حسنى . ومما فيه من الوثائق عرفنا أن الكاغدخانة انفصلت عن مطبعة بولاق وأصبحت مصلحة مستقلة من مصالح الدائرة السنية ابتداء من شهر كيهك سنة ١٥٨٩ ق (ديسمبر سنة ١٨٧٢ م) ، وعيّن رجل انجائيزى اسمه مستر اندرسن (ولعله الباشهندس الذى أشرف على إنشائها) ناظرا لها ، واقصر حسين حسنى على نظارة المطبعة ، وحول نصف مرتبه الذى كان يتقاضاه من الكاغدخانة وقدره عشرون جنيا إلى المطبعة على أن يؤخذ من أرباح الطبع للترمين . ولما آلت المطبعة إلى الحكومة في يونيو سنة ١٨٨٠ بقيت الكاغدخانة تابعة لدائرة الأمير ابراهيم حلى . ولما فصل حسين حسنى من نظارة مطبعة بولاق الأميرية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عينه الدائرة ناظرا للكاغدخانة في اليوم التالى . وظل ناظرا لها إلى يولييه سنة ١٨٨١ حين تركها وسلمها للكونت مكس لافيزون وكيل الأمير ابراهيم حلى . وظلت الكاغدخانة تعمل أربع سنوات أخرى إلى أن صُفيت في يونيو سنة ١٨٨٥ ، إذ أن المراسلات الصادرة عنها من ذلك التاريخ عليها خاتم ابراهيم مازار "مأمور تصفية الكاغدخانة ببولاق" . وليس في الأوراق ما يبين الأسباب التى أدت إلى تصفيتها « ولعلها من دسائس الاحتلال الانجائيزى الذى دأب على إضعاف الصناعة والتعليم والجيش .

في أنبيات مصر المستحسنة ، هو الذي هدى الأورباوين لاختراعه منذ ستمائة سنة .
وقد أذكرني هذا الإيقاع قول عدى بن الرقاع :

فلو قبل مبكها بكيت صباة بسعدى شقيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبل ، فميج لي البكا بكها . فقلت : الفضل للتقدم (١)

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر

اختلف الكُتّاب في تقدير مشروعات محمد علي وإصلاحاته فمنهم من أثنى عليها ومنهم من اتهمها . وقد اشد هذا الاختلاف في التقدير خاصة بين الكُتّاب والسيّاح الذين عاصروا تلك المشروعات فمنهم من لم يفهم حقيقة سياسة هذا الرجل فرأى الخير في غير ما عمل ، ومنهم من فهم فامتلات كتابته عطفاً على ما أتى من ضروب التجديد .

وقد كانت مطبعة بولاق على هذا النحو مثار اختلاف في الرأي وتفاوت في التقدير فمن الكُتّاب من قدرها ونظر إلى مطبوعاتها كأنها رسل عصر جديد في مصر ، ومنهم من نجسها واعتبر مطبوعاتها رذاذاً في صحراء لا هو أخصبها ولا هو سقط حيث ينمو الزرع ويتركو الثمر .

ولعل أشد نقد وجه إلى المطبعة النقد الذي وجه إليها السائح "بوجولات" الذي زارها في سنة ١٨٣١ ، فقد أفاض فيه وبالغ . قال ما ترجمته :

«هل حققت كل مطبوعات بولاق الغاية التي قصدت منها ؟ يشك في ذلك أهل النظر . ولقد كانت مطبعة الباشا خليفة أن تؤدي خدمات أكبر لو أنها أصدرت كتباً أولية في جغرافية مصر وتاريخها ، أو كتباً في تعليم الشعب وتهذيبه ، أو أمهات المؤلفات المشهورة في الأدب العربي . أما كتب الحرب والطب فقد يكون لها فائدتها ولكنها لا تعنى إلا عدداً قليلاً جداً من القراء . وكل الكتب الأخرى مع بعض الاستثناءات نادرة البيع قليلة الانتشار ! وهي لا تخرج من المطبعة التي تطبعها إلا لتكدس في المخازن أو يضرب عليها حجاب كثيف من النسيان الأبدي ، لا يشتريها إنسان ولا يقرأها أحد لأنها لا تلائم حاجات العصر الحاضر ولا تتابع ميول الأهلين الذين هم بعيدون عن كل تعلم وتنور . وإنه لمن المتع أن يرى الإنسان من أول نظرة أن هذه المطبعة — التي ما أنشئت إلا بنفقات باهظة — كغيرها من الصناعات الأخرى التي أخذت عن أوربا

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩

قد قصر القائمون بأمرها تقصيراً كبيراً فلم يجعلوها تمتشى مع حالة البلد . وقد أبدت هذه الملاحظات لمرافقي فوافق على صحتها ولكنه أجابني بأن الصعوبة الكبرى ليست في إنشاء مطبعة في مصر ولكن في جعل المصريين حتى الطبقة الراقية منهم يقرءون الكتب التي تطبع فيها . وعلى ذلك يجب أن يلقى كل أمل في نجاح المشروع ثم نقارن بين مطبعة بولاق وبين آلة مائية تغمر بمياهها الرمل والتربة الخافة . وهذه فكرة قوية جدا استولت على منذ زمن بعيد^(١) .

ونحن الآن يمكننا أن نحقق هذا النقد بعد مرور ما يزيد على مائة سنة وبعد أن أدت المطبعة رسالتها وظهرت نتيجة هذه الرسالة . أساس النقد هو أن المطبعة أصدرت مطبوعات كانت تناسب أمة عريقة في العلوم لا أمة كالأمة المصرية كان جهل العصور الوسطى ما زال مستولياً عليها . وهذا الأساس واهٍ نشأ عن جهل مطبق بروح محمد على وسياسته . أما روح هذه السياسة فهي أن محمد علي وجد بلداً ما تزال ترزح في مظاهر العصور الوسطى — تأخر في الزراعة وانعدام في الصناعة و جهل مطبق وبعد تام عن المعارف وشعب لا عبرة له في ماض ولا أمل له في مستقبل . وكان مقتنعاً بتفوق الغرب يريد أن يرقى هذا البلد ويحضر هذا الشعب . فكان أمامه طريقان . إما أن يسير على مهل فيضع الأسس ويترك لخلفائه من بعده إقامة البناء وإما أن يسرع فيقيم البناء بنفسه ويترك لخلفائه تقويمه إن كان به خلل من جراء السرعة . ولسبب ما آثر محمد علي الطريق الثاني وقد يكون هذا السبب متصلاً بطبعه وقد يكون متصلاً بنظره . إذ لا يستبعد أنه رأى احتمال تقصير خلفائه في إقامة البناء بعد أن يجهد نفسه هو في تدعيم الأساس . وعلى ذلك اعترم الوالي أن يتم البناء بنفسه . وكان لا بد له من الإسراع الشديد حتى يحقق ذلك . فسياسة محمد علي إذن كانت قائمة على الطفرة — كان يريد أن يصل إلى ارتفاع معين دون أن يمر على كل الخطوات الموصلة إليه وكان يريد أن يبنى الثمر دون أن ينتظر الوقت اللازم لنضجه وكان يرغب في أن يضم المحصول بعد بذر البذور مباشرة .

(١) Michaud et Poujoulat, *op. cit.* Lettre 152, pp. 298—299.

وإذا كان لمؤرخ أن يبدى رأيه في غير الواقع كان لنا أن نقول إن محمد علي أحسن صنعا في خطته هذه وأنها كانت خيراً لمصر وخيراً للإصلاح الذي أراد إذ أن خلفاءه ما كانوا مفتطورين على المهمة الكافية لاستئناف الإصلاح لو أنه اقتصر على وضع أسسه وتمهيد طريقه . فقد رأينا كيف ضاق عباس ذرعاً بالمدارس والمصانع فأغلقها جميعاً وكيف ضاق بالناس فانزوى في بيته وكيف ضاقت في وجهه الحياة فعاش بلا سياسة ولا أمل . ثم عرفنا كيف توقع سعيد الشر من التعليم فأغلق ما أخطأته يد سلفه من دوره وكيف يأس من المصانع فعطل ما عطل وأهدى ما أهدى وعهد بما شاء لمن عهد وكيف أحب الناس فبالغ في الاختلاط بهم حتى ملكوا له وصدرت سياسته عن عواطفه ، وكيف بسمت له الحياة فاعتر وانصرف بالبحث وراء أسبابها عن ملكه واشتغل بالتمتع بها عن اصلاح أحوال رعيته . لخلفاء مثل هذين ما كانوا ليقيموا بناء بعد أن هدموا البناء المقام ، وما كانوا ليحدثوا إصلاحاً بعد أن عجزوا عن الاحتفاظ بالإصلاح الموروث . ولو أن محمد علي اقتصر على الأساس دون البناء ، وعلى السياسة دون التحقيق لانهدم ذلك الأساس وضاعت معالمه في عهد خلفية ولا أعجز ذلك إسماعيل عن إكمالها وضاعت معالم تلك السياسة فلم ينفذها إسماعيل . فاصلاحات محمد علي وإن كان عيب عليها السرعة وضعف الأساس ، وإن كانت تلاشت في عهد خلفه ، إلا أنها كانت نموذجاً يحتذى وأقنصاً تجدد في عهد إسماعيل فسهل عليه الأمر وأصلح ما أصلح . وفي ذلك يلتمس العذر لمحمد علي ويدفع النقد عنه في كل نقص ناشئ عن السرعة وفي كل ضعف ناتج عن الطفرة .

فإذا كان بوجولات قد عاب على المطبعة إصدارها لكتب الحرب والطب وهي قليلة القراء قلنا له إن الوالي طبعها وهو عالم بذلك وكان يقصد إليه قصداً . لأن مطبعة بولاق نشأت لسد حاجة طوائف معينة إلى القراءة ، إذ هي نشأت خصيصاً من أجل الجيش ، ثم من أجل المدارس ، وكانت مستقلة تمام الاستقلال في نشأتها عن الاعتماد على القراء الهواة . محمد علي لم يرم بطبع تلك الكتب إلى أن يقرأها الناس جميعاً ، أو أن تزدحم مكتبة المطبعة بطلاب الكتب ، وإنما قصد بها تنوير عدد قليل من الناس ، وعندما يحتاج عن هذا النفر القليل جهل العصور الوسطى يندفعون من أنفسهم أو بتكليف من الحكومة إلى تعليم غيرهم وبذلك يكثر القراء . وقد كان الباشا في أول عهده بالإصلاح كؤوذن يؤذن

في بلد كل أهلها مشركون كان يريد الإصلاح والشعب كله يقاومه ويفر من إصلاحاته فرار المحرور من المتوهم من شعاع الشمس. فكان لا بد له قبل أن يؤذن للناس جميعاً أن يغري أفراداً قلائل بالإسلام حتى إذا سمعوا آذانه وأقبلوا عليه كان فيهم إغراء لغيرهم.

أما قوله إن الكتب ما كانت تخرج من المطبعة إلا لتكس في المخازن أو يضرب عليها النسيان الأبدى فممن لا يؤيده التاريخ ولا أساس له إلا تعصب هؤلاء الإفرنج. إن الكتب ما كانت تهمل في المخازن بل كانت توزع على أربابها من طلاب العلوم أو الصناعة. وما كان يطبع من الكتاب إلا بعدد قرائه. وكان الكتاب يطبع مرتين وثلاث مرات فهل طبعت الطبعة الثانية والأولى مكسدة في المخازن؟

قال الناقد وكانت المطبعة تؤدي خدمات أعظم لو طبعت كتباً في جغرافية مصر وتاريخها وكتباً لتعليم الشعب، وأمها الكتب المشهورة في الأدب العربي، قلنا وهل لم تطبع المطبعة مثل هذه الكتب قبل أن يكتب هو هذا النقد؟ ألم تطبع كتاب الأبرومية للإمام محمد بن داود في سنة ١٨٢٤ ورسائله في الصرف في سنة ١٨٢٥ و"كتاب الأشياء" و"كتاب بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات" و"شرح الأبرومية" و"لمع في علم الحساب" كل هذه في سنة ١٨٢٦، وكتاب "مراح الأرواح" وثلاثة كتب أخرى في النحو وكتاب في الصرف وكتاب في التام والناقص من الأفعال في سنة ١٨٢٨، أليست كل هذه كتباً لتعليم أبناء الشعب. ثم ألم تطبع المطبعة "جوهر التوحيد" وهو شعر صوفي في سنة ١٨٢٥ وكتاب "التقاط الأزهار في محاسن الأشعار" وهو مخارجات من الشعر العربي في سنة ١٨٢٨ وكتاب "كلستان السعدى" و"بندنامه" وهو شعر فارسي في سنة ١٨٢٨، ألم تكن هذه كتب أدب. ثم ألم تطبع المطبعة قبل سنة ١٨٣١ "تاريخ أنورى" و"قترينة تاريخي" و"تاريخ واصف" وإن كانت تواريخ عثمانية لأن مصر لم يكن بها إذ ذاك من يستطيع التأليف في تاريخ مصر. ثم لماذا التسرع في نقد المطبوعات وقد كانت المطبعة ما تزال في دور الطفولة وقد طبعت مما ذكر الناقد عشرات الكتب بعد ما خرج من مصر. وقوائم مطبوعات المطبعة خير دليل على ذلك فهي مملوءة بكتب الأدب والتاريخ والجغرافيا. وكذلك كتب تعليم الأطفال وتأديبهم لقيت عناية كبيرة فقد صدر أمر من الباشا إلى ديوان المدارس في ٨ المحرم سنة ١٢٦١ « بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى

بعقود اللاكء في تعليم الأطفال القراءة والكتابة وتوزيعها على الجهات (١) » كما طبع في سنة ١٨٤٧ « كتاب تعريب الأمثال المختص بتأديب الأطفال (٢) » ثم كتاب « عقلة الصباغ » وعلى ذلك فنقد المطبوعات على النحو السابق ساقط من أساسه.

أليس من التسرع أن يصدر الكاتب نقداً كهذا على مشروع كان ما يزال في سن العاشرة. ثم أليس من الخلط أن يقارن الكاتب بين مطبعة وآلة لرفع المياه ويفضل الثانية على الأولى. وما باله يأخذ مطبعة بولاق بهذه الشدة ويطلبها بذائع باهرة في عشر سنين مع أن الطباعة في أوروبا لم تثر الثمرة التي أعتمت عن مزايا المطبعة المصرية إلا بعد قرون.

وينعطف على ما تقدم النقد الذي وجهه "باورنج Bowring" للطبعة حين قال :

« إن الكتب التي نشرتها مطبعة الحكومة في بولاق بالتركية والعربية فوق متناول المدارس الابتدائية لأن غالبيتها ذات طبيعة علمية (٣) ».

وقد كذب مثل هذه الانتقادات قبلنا كثير من الأوربيين الذين زاروا مصر بعد هؤلاء النقاد وكتبوا ما ثبت بطلانها. ثبت هنا قول أحدهم وهو "باتن Paton" الذي كتب عن مصر بعد بوجولات المتقدم بعشر سنوات قال :

« لا مرء في أن من الفوائد المحققة التي جالها محمد على لمصر إنشاء مطبعة كبيرة في بولاق تصدر عنها الكتب العديدة في العلوم الحديثة والآداب وعلى الأخص كتب الطب والتاريخ، وقد خلقت هذه الكتب عصراً جديداً في تاريخ مصر (٤) ».

وأمثال هذا التقدير الحق والنظر الصائب والحكم العادل يجدها الإنسان كثيراً في كتابات كثير من السياح والكتاب الأوربيين. وشهرة مطبعة بولاق عند مستشرق أوروبا وتقديرهم لها مشهور كذلك يطول بنا الأمر لو ذهبنا نعرضه.

(١) أمر من محمد علي باشا إلى ديوان المدارس في ٨ المحرم سنة ١٢٦١ (١٧ يناير ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلمية - كراسة ٣٧ ، ص ٧٣٠ ، مخطوطات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧) .

(٣) Bowring, op. cit., p. 135

(٤) Paton, op. cit., Vol. II, p. 246.

وبعد فلما نرى الآن في مصر نهضة علمية زاهرة وحركة فكرية نشيطة فهل كان لمطبعة بولاق أثر في هذه النهضة ؟

إذا كان اختراع الطباعة وانتشار المطابع يؤرخ عصرا جديدا من عصور التاريخ في أوربا فإن مطبعة بولاق وحدها تؤرخ عصرا جديدا من عصور التاريخ في مصر حتى لقد كدت أعتبر سنة إنشائها ابتداء للتاريخ المصري الحديث .

فهى قد قضت على مظهر من مظاهر العصور الوسطى وهو الاعتماد على اليد في الصناعة وما ينشأ عن الاعتماد على اليد من بطء في العمل وإسراف في الوقت وقلة في الإنتاج . وأحلت محل هذه الطريقة مظهرا من مظاهر العصور الحديثة وهو الاعتماد على الآلات في الصناعة والإفادة بما ينشأ عن استعمال الآلات من سرعة في العمل واقتصاد في الوقت ووفرة في الإنتاج .

فقد كانت صناعة الكتب قبل إنشاء مطبعة بولاق قاصرة على الوراقين فكان كل وراق ، يستخدم عددا من النساخين الذين كانوا عادة من مدرسى الأزهر ومجاوريه ممن كانوا يكسبون مقومات معيشتهم في القاهرة بطرق شتى ، منها نسخ الكتب لمن يريد . وكان الناسخ يجلس القرفصاء ويضع أمامه مداده وأقلامه فيما كان يسمى "الدواية" ويضاف إلى هذه المعدات مدية ومقطة لبرى القلم الذى كانت رقيقة الدواية تتلفه بسرعة زائدة ، ثم يتناول الورقة ويضعها إما على ركبته وإما على راحته يده وإما على مسندة مكوّنة من عدد من قطع الورق مربوطة إلى بعضها من أطرافها الأربعة مكوّنة بذلك ما يشبه كراسية رقيقة يضعها الناسخ على ركبته ، أو يتنقل بين هذه الأوضاع المختلفة على حسب ما يحتمله ظهره من ألم التقوس ، يأخذ بهذه الطريقة في نسخ المخطوط كيفما يتسع له وقته وتمكنه قوة احتماله . وظل هؤلاء النساخ يقومون مقام آلات الطباعة إلى أن أنشئت مطبعة بولاق فقضت على هذه الطريقة في صناعة الكتب واستعاضت عنها بالآلات الطابعة ، وأخذت صناعة النسخ تضمحل وأخذت طبقة النساخين تقل بالتدريج .

ونشأ عن استخدام الآلات في صناعة الكتب ما ينشأ عن استخدام الآلات في كل زمان ومكان من سرعة في العمل ووفرة في الإنتاج . وترتب على ذلك ما يترتب على وفرة

الإنتاج من رخص الثمن وسهولة الاقتناء . فقد كان الناسخ ذو الخط المعتاد يتقاضى عن الكراسة ذات العشرين صحيفة التى تحتوى كل صحيفة منها على خمسة وعشرين سطرا أجرا قدره ثلاثة قروش إذا كانت الكتابة بدون تشكيل ؛ فإذا كانت مشكلة ارتفع الأجر إلى الضعف أى إلى ستة قروش . فإن كان حسن الخط زاد الأجر بما يتناسب مع جمال خطه وحسن تنسيقه^(١) . فإذا حسبنا نفقات كتاب متوسط الحجم يقع في مائتى صحيفة مكتوب بالقلم المعتاد غير مشكل وجدنا أن نفقات نسخه ثلاثون قرشا . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ثمن الورق وثمان الجلد وجدنا أن نفقاته تبلغ الخمسين قرشا . فإذا أضفنا إلى ذلك ربح صاحب المكتبة وهو ربح يحدده انفراده بالمخطوط واستثأره بالعرض وجدنا أن ثمن الكتاب يرتفع ارتفاعا كبيرا . فإذا كان المخطوط مكتوبا بخط يسهل قراءته أو مشكلا ارتفع ثمنه ارتفاعا فاحشا . وما بالناسخ نجهد أنفسنا بالحساب وعندنا أرقام واقعية توضح ما كان لمطبعة بولاق من الأثر في تخفيض ثمن الكتب . فالرحاله "كلارك" Clarke الذى زار مصر أثناء وجود الفرنسيين بها يتحدثنا أنه اشترى من القاهرة "ألف ليلة وليلة" مخطوطا بمبلغ سبعة جنيهات إنجليزية^(٢) . هذا على حين كان ثمنه مطبوعا في جزين بمطبعة بولاق في سنة ١٨٣٧ تسعين قرشا . والدكتور بيرون يتحدثنا أن خطط المقرئ المطبوعة في بولاق في جزين كبيرين ثمنها مائتان وأربعون قرشا ، مع أن ثمنه مخطوطا بخط معتاد ومملوء بالأغلاط يبلغ ثمانمائة وخمسين قرشا^(٣) وهكذا يتضح ما كان لاستخدام الآلات في طبع الكتب ببولاق من الأثر في تخفيض ثمن الكتب .

واقترن انخفاض الأثمان بحسن الخط وإتقان الصناعة فقد كان الكتاب قبلما مقسما إلى ملازم أو كراسات مستقلة غير محبوكة كل كراسة تبلغ خمس ورقات وموضوعا في جلد خارجي بدون تجليد حتى ينفع الكتاب الواحد لعدد كبير من القراء في نفس الوقت بأن يتناول كل منهم كراسة ويقرأها ثم يتبادل الكراسات مع غيره ، وهذه الحالة ضرورية نظرا لقلة عدد نسخ الكتاب . فبعد هذه الحالة الأولية نجد أن مطبعة بولاق أتقنت

(١) E.W. Land, op. cit., p. 191.

(٢) Clarke, Travels in Various Countries of Europe, Asia and Africa, Vol. V, P. 111.

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون للسيومول السالفة الذكر ، ص ١٠٧

الخطاب الثالث عشر ، الاسكندرية في ١٩ يناير سنة ١٨٥٤

الصناعة فكثرت النسخ وحبكت الكراسات وجلدت جميعا واتخذ الكتاب الشكل المتقن المعروف. فاذا أضفنا الى ذلك جمال الخط وسهولة قراءته وفرق ما بين المخطوط والمطبوع في كل ذلك وقفنا على الأثر البين الذي أحدثته مطبعة بولاق في رقي صناعة الكتب.

ثم إن مطبعة بولاق بما أحدثته من نشر الكتب وإتقان صناعتها وتخفيض أثمانها ، ساعدت بذلك على نشر روح القراءة وبث حب اقتناء الكتب والاطلاع عليها بين المصريين فقد كانت القراءة قبلها قاصرة على مشايخ الأزهر ومجاوريه وكانت الكتب بعيدة كل البعد عن أفراد الشعب لندرتها وغلاء أثمانها وسيادة روح عصر المحاليل في مصر . فالقراءة والاطلاع كانا منعدمين في مصر حتى اذا أنشئت مطبعة بولاق وأصبح الحصول على الكتب ميسورا ، وتعددت مطبوعاتها بحيث أصبح كل فرد يجد ما يميل اليه من أنواع القراءة ، ورخصت أثمانها بحيث أصبح في استطاعة أقل الناس مالا أن يحصلوا على الكتب ، نشأ في مصر طبقة من القراء من غير مشايخ الأزهر ومجاوريه يحبون الكتب ويميلون الى قراءتها ويرغبون في اقتنائها وتمكنهم أثمانها من ذلك كله . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على انتزاع القراءة من احتكار رجال الأزهر فأشبهت في هذا الأمر مطابع أوروبا حين ساعدت على انتزاع العلم من رجال الكنيسة الذين كانوا يحتكرونه احتكارا ضاراً قائماً على الشعوذة واستغلال الناس . ولذا نسمع عن شخص مثل حبيب أفندي ناظر ديوان الداخلية يمتلك مكتبة بها خمسة آلاف مجلد (١) . ونقرأ في تراجم رجال مصر الحديثة أن كثيرا منهم كان يحب اقتناء الكتب وأن كلهم تقريبا ماتوا عن مكتبات بها آلاف المجلدات . وليرجع القارئ الى الجبرتي ليعرف ماذا كان يوجد من الكتب في تركت رجال الأزهر قبل ذلك .

ونشأ عن انتشار الميل إلى القراءة واقتناء الكتب على هذا النحو ظهور طبقة من المثقفين المستنيرين الذين قرءوا الكتب المطبوعة العربى منها والمترجم وتأثروا بها فيها سواء من حيث المعلومات ومن حيث الكتابة أو قل إنهم اكتسبوا بذلك اقتدارا على التأليف ،

(١) Paton, op. cit., Vol. II, p. 248.

وأغرتهم المطبعة به فآلنوا وقدموا كتبهم إليها فطبعت ، وتأثر غيرهم بما آلفوا وأغراهم مالا قوا من ذبوع في الاسم وكسب لئال فآلنواهم الآخرون ونشرت لهم المطبعة فتشجعوا واسترادوا علما وتآلفا . وعلى هذا النحو خلقت مطبعة بولاق نهضة هائلة في التأليف لم يآلفها الشرق من قبل وأكسبت مصر بذلك حركة أدبية زاهرة نمت بدون تراجع الى وقتنا هذا .

وهكذا أحدثت مطبعة بولاق منذ إنشائها حركة فكرية هائلة : فن استخدام الآلات في الطباعة إلى السرعة والوفرة في الإنتاج إلى رخص الأثمان إلى جودة الصناعة إلى تشجيع الناس على القراءة والاقتناء إلى إغرائهم بالتأليف والنشر ، ونشأ عن تتبعها جميعا ما نسميه النهضة العلمية الحديثة في مصر . فهذه النهضة التي نفخر بها الآن ونحاول جهد المستطاع تميئها والنهوض بها لم تكن في أصلها إلا أثرا من آثار مطبعة بولاق .

ولمطبعة بولاق زيادة على ما سبق بيانه من أثرها العام في خلق النهضة العلمية الحديثة بمصر وتغذيتها وتميئها آثار أخرى تتعلق بتفاصيل تلك النهضة العامة لا يسعنا اغفالها في هذا المقام .

فالمطبعة نشرت كتباً كثيرة في مختلف العلوم الحديثة كانت أول ما نشر من نوعها في مصر . فكانت بذلك أول طريق دخلت منه تلك العلوم الحديثة الى هذه البلاد . فالمطبعة نشرت كتباً في الطب وكتباً في فن الحرب وكتباً في الهندسة وكتباً في الطبيعة والكيمياء وكتباً في الفلك وكتباً في علم المياه الى آخر تلك العلوم التجريبية التي لم تشهدا مصر إلا عن طريق بولاق . نعم إن المصريين كانوا يشتغلون قبل ذلك بالعلوم إلا أنها كانت علوماً مطبوعة بطابع العصور الوسطى . فكان التنجيم يدرس بدلا من الفلك وكان السحر والرقى وصناعة التمايم تقوم مقام الطب وكان البحث في كيفية تحويل المعادن الدنيا إلى معادن نفيسة يقوم مقام الكيمياء الحديثة . وكانت دراسة هذه العلوم قاصرة على أفراد قلائل كانوا يستخدمونها في إتلاف عقليّة سواد الشعب . ثم نشرت مطبعة بولاق ما شاء لها الله أن تنشر من كتب العلوم الحديثة فهذت لتلك العلوم السبيل ونشرت بها بين الناس وبذلك أحلت الفلك محل التنجيم والطب مكان الشعوذة والسحر والكيمياء

الحديثة بدلا من الكيمياء القديمة وخلقت بذلك طبقة من الباحثين الحديثين الذين أخذوا يدرسون تلك العلوم الحديثة فتحزرت أفكارهم واستغلوا معرفتهم في استغلال موارد الطبيعة.

ولم يقف فضل المطبعة عند حد نشر كتب العلوم الحديثة بل إنها نشرت كثيرا من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود والتي كاد البلى والضياع يذهبان بما بقي منها . فقد نشرت كثيرا من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والفقه والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية في كل علم وفن . ويترتب على ذلك ذبوع تلك الكتب بين الناس ووقوفهم على نفائس اللغة العربية . وهكذا كان إنشاء مطبعة بولاق بمثابة إحياء للأدب العربية القديمة . وإذا عرفنا قراء تلك الكتب في الوقت الحاضر رغم طبع كتبها ورخص أثمانها عرفنا ما كانت تلك الآداب تتعرض له من الضياع لو لم تنشر مطبعة بولاق كنوزها الدفينة وعرفنا بالتالي ما كان لتلك المطبعة من الأثر في إحياء تلك الآداب .

ولم يقف فضل المطبعة على اللغة العربية عند حد إحياء كتبها القديمة وتدوين العلوم الحديثة بها وهو ما سبق بيانه فحسب بل أن فضلها يغمر تلك اللغة من ناحية أخرى إذ كان لها أثر عظيم في حفظ مادة اللغة وتنمية ثروتها من هذه المادة . أما حفظها لمادة اللغة فقد كان بطبع معاجمها ونشرها بين الناس وعلى الأخص قاموس الفيروز بادى وليس من شك في الفائدة التي تعود على اللغة من طبع معاجمها . أما تنميتها لمادة اللغة فقد أتى عن طريقين : الأول نشرها لعدد هائل من كتب العلوم الحديثة مما سبب إحياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التي تتصل بتلك العلوم والتي أشرفت على الموت بعد أن ترك العرب الاشتغال بها ، والثاني استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد لها نظير في كتبها القديمة . وعلى هذا النحو كان لنشر كتب العلوم الحديثة أثر فعال في إحياء كثير من الألفاظ التي كادت تندثر وإمدادها بكثير من الألفاظ الجديدة . ولم يأت هذا الأثر عرضا وإنما قصد إليه قصدا حتى أن القائمين بأمر الكتب كانوا يعنون بأمر الألفاظ عناية فائقة على نحو ما سبق بيانه وغالى بعضهم فوضع قواميس لتلك الألفاظ الجديدة . فن ذلك "كتاب الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" ، وهو معجم للمصطلحات والألفاظ الطبية وضعه محمد عمر التونسي محرر الكتب الطبية بمدرسة الطب قال في مقدمته :

« لما كثرت ترجمات الكتب الطبية رأيت أن أولف قاموسا جامعاً للمصطلحات وكان كلوت بك قد أتى بكتاب فرنساوى في المصطلحات العلمية والطبية وأوعز الى مهرة الملمين بترجمته وهم ابراهيم النبراوى معلم الجراحة الكبرى ومحمد على البقلى معلم الجراحة الصغرى ومحمد الشافعى معلم الأمراض الباطنية ومحمد الشباسبى معلم التشريح الخاص وعيسوى النحراوى معلم التشريح العام والسيد أحمد الرشيدى معلم الأقرباذين والمادة الطبية ومصطفى السبكى معلم أمراض العين وحسين على معلم النبات فترجم كل منهم الجزء الذى أعطيه .

« فأوعز الى الدكتور يبرون ناظر المدرسة أن آخذ من الكتاب كل لفظ يدل على مرض أو عرض أو نبات أو معدن أو حيوان أو غير ذلك من الاصطلاحات وأن أستخرج ما فى القواميس من التعاريف وما جاء فى تذكرة داود وما فى فقه اللغة وغيره من المعاجم أو كتب اللغة ففعلت ذلك وأضفت اليه أسماء العقاقير وأسماء الأطباء المشهورين ورتبته على حروف المعجم » .

وعمل شيء من هذا فى العلوم الأخرى . فمثل هذا المعجم فى الألفاظ الطبية وهو ضخم يبلغ ٦٠٠ صفحة يوضح ما ناله مادة اللغة من الفوائد من جراء حركة الطبع التي قامت بها مطبعة بولاق .

ولم يقتصر فضل مطبعة بولاق على اللغة العربية بل تعداها الى اللغات الشرقية الأخرى كاللغتين التركية والفارسية فقد نشرت المطبعة كثيرا من الكتب الأدبية المشهورة فى اللغتين كما نشرت كثيرا من معاجمها وهى كثيرة فى قوائم مطبوعات بولاق .

- ثم أثر آخر لمطبعة بولاق فى ناحية أخرى من تفاصيل النهضة العلمية الحديثة فى مصر وهو أنها ساعدت على تقدم التعليم وانتشاره وسهلت مهمة القائمين بهذا التعليم . ففيها طبعت الكتب المدرسية لمختلف المدارس وليس من شك فى أهمية الكتب المدرسية للتعليم فهى الوسيلة الوحيدة لاستدكار الشرح ومراجعة المعلومات .

و يصور لنا على باشا مبارك أثر هذه المطبعة فى هذه الناحية أحسن تصوير حين يقول فى سياق ترجمته لنفسه : إنه التحق بمدرسة المهندسخانة واستمر فيها خمس سنوات تعلم فيها

الجبر والميكانيكا والديناميكا وتركيب الآلات وحساب التفاضل وعلم الفلك وعلم الأدروليك (المياه) والطبوغرافيا والكيمياء والطبيعة والمعادن والجيولوجيا وحساب الآلات والهندسة الوصفية وقطع الأشجار والأخشاب والظل والنظر ، ثم قال :

« ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها إذ ذاك كان التلاميذ يكتبون الدروس من المعلمين في كراريس كل على قدر اجتهاده في استبقاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبدلون غاية مجهودهم في التعليم ، فكان ينذر أن يستوفي تلميذ في كراسه جميع ما يلقى عليه خصوصا الأشكال والرسوم ، ولذلك كان الأمر إذا تقدم وخرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه فكان يضع منهم كثير مما تعلموه . وفي آخر مدة المهندسخانة (يعني في آخر مدة تلمذته بها) كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض الكتب فاستعانت بها التلامذة وحصل منها النفع ثم تكاثرت طبع الكتب شيئا فشيئا إلى الآن فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها (١) » .

وليس أصدق من هذا الوصف من معاصر في بيان ما كان لمطبعة بولاق من الأثر الفعال في نشر التعليم وترقيته .

وآخر ما نريد أن نذكره من أيادي مطبعة بولاق التي لا تحصى على النهضة العلمية الحديثة في مصر أنها كانت أساس الطباعة في مصر فقد كانت نموذجا يحتذى الراغبون في نشر العلم والطامعون في الربح من صناعة الكتب . فانتشرت بعدها صناعة الطباعة وكثرت المطابع على يد كثير من تلاميذها الذين تعلموا الصناعة بها أو تأثروا بفكرتها وكلما كثرت المطابع زادت المطبوعات وزاد التأليف وازدهرت الحركة العلمية في مصر . فإذا قلنا إن ازدهار الحركة العلمية في مصر راجع إلى كثرة المطابع ، وجب علينا أن نقول إن كثرة المطابع يرجع الفضل فيها إلى مطبعة بولاق . ثم إن تلك المطابع التي أنشأها الأفراد متأثرين بمطبعة بولاق عندما أرادت أن تطبع كتباً لم تجد أمامها إلا مطبوعات

بولاق التي كانت قد نفذت أو أشرفت على النفاذ فأعادت طبعها ومن هذه الناحية أيضا كان لمطبعة بولاق الفضل على ما نشأ في مصر من المطابع .

على هذا النحو كان أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر وهكذا كان ذلك الأثر عظيماً لم يقف عند حد خالق هذه النهضة من العدم فحسب بل تعداه إلى إدخال عناصر جديدة فيها وصيغتها بالصيغة الحديثة بعد القضاء على صيغة العصور الوسطى التي ظلت مستولية على الحياة في مصر إلى ذلك العهد القريب .

فإذا أضفنا إلى ذلك أثرها في نشر صناعة الطباعة وفضلها على اللغة والتعليم عرفنا أن تلك النهضة الفكرية الحديثة التي نفخر بها إنما ولدت في حجر المطبعة وبرعايتها نشطت وازدهرت ولذا وجب أن لا تذكر هذه النهضة إلا مقرونة دائماً باسم مطبعة بولاق .

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

نشأت مطبعة بولاق من أجل الجيش خاصة لتسد حاجته من كتب الفن الحربى والتعليمات العسكرية . وظلت تقوم بهذه المهمة عددا من السنين بعد إنشائها إلى أن بدأ محمد على فى إنشاء مدارس فى سنة ١٨٢٦ ثم توالى إنشاء تلك المدارس . وقد كانت المدارس تحتاج هى الأخرى إلى طبع كتب لتلاميذها وكان ضروريا أن يحال طبع تلك الكتب على بولاق . والظاهر أن مطبعة بولاق ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس مجمعة . ولكى يخف الطلب على بولاق أخذ الوالى ينشئ مطابع مستقلة فى بعض المدارس الكبيرة والدواوين الرئيسية . وهكذا نشأت عدة مطابع أميرية صغرى بجانب مطبعة بولاق الكبرى . أما ما وصل إليه علمنا من هذه المطابع فهى :

مطبعة الطب بأبى زعبل

أنشئت مدرسة الطب المصرية فى سنة ١٨٢٧ بأبى زعبل . وقد أنشأ محمد على بأبى زعبل مطبعة ملحقة بهذه المدرسة لتتولى طبع ما يحتاجه تلاميذها من كتب الطب . وليس عندنا علم مؤكد بتاريخ إنشاء تلك المطبعة وإن كان عندنا ما يرجح أنها أنشئت بعد تاريخ إنشاء المدرسة بمدة قصيرة . فنحن لو نظرنا إلى ما بيدنا من مطبوعات بولاق لوجدنا أن أول كتاب فى الطب مطبوع بها هو كتاب "تشریح بشری" ترجمه إلى العربية من الفرنسية يوحنا عنجورى وطبع ببولاق فى سنة ١٨٣٣ ، أى بعد إنشاء مدرسة الطب بست سنوات . فهل ظلت مدرسة الطب لا تطبع كتبها لتلاميذها طول هذه المدة ؟ الأرجح أن مطبعة أبى زعبل أنشئت فى تاريخ مبكر من إنشاء مدرسة الطب بحيث أن ظهرت حاجة إلى طبع كتب طبية للتلاميذ . وليس من المعقول أن تكون هذه الحاجة قد ظهرت عند إنشاء المدرسة أى فى سنة ١٨٢٧ مباشرة إذ أن فى هذا التاريخ لم يكن المترجمون قد ترجموا شيئا يطبع

وإنما من المعقول أن تكون تلك الحاجة ظهرت بعد ذلك بمدة ما . وإذا صح ما رواه جورجى زيدان من أن أول كتاب طبع بأبى زعبل هو كتاب "القول الصريح فى علم التشريح" لكوت بك وأن طبعه كان فى سنة ١٨٣٢^(١) أمكننا أن نقول إن مطبعة الطب بأبى زعبل أنشئت فى تلك السنة . وهناك خبر نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢ جاء فيه :

« كوت بك أرسل رسالة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه ترتب تعييناً للرجال الثمانية الذين أرسلوا إلى مطبعة أبى زعبل من مطبعة بولاق كسائر الأندية ثم أرسلت إليه خلاصة من مجلس الجهادية حكم فيها بأنه يصرف لهم التعيين كما كان يصرف لهم فى مطبعة بولاق^(٢) » .

فترتيب التعيين لهؤلاء الموظفين الثمانية الذين نقلوا من مطبعة بولاق إلى مطبعة أبى زعبل يبين أنهم نقلوا إليها حديثا ، وجملتهم تبين أنهم الذين بدأت بهم المطبعة ، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تاريخ هذا الترتيب وهو أبريل سنة ١٨٣٢ يعين تاريخ إنشاء مطبعة الطب بأبى زعبل .

وليس عندنا إلا وصف واحد لهذه المطبعة أعطانا إياه السائح سانت جون الذى زار مصر فى سنة ١٨٣٢ ، فقد زار مدرسة الطب بأبى زعبل ووصف المدرسة وما حولها من أشجار البرتقال والليمون الحلو والمالح والجميز وما يوجد بين هذه الأشجار من الخضر والأزهار ، كل ذلك فى وصف شعرى رائع ثم قال :

« وقد حوّل نصف أحد جناحى المستشفى إلى حجرة درس فسيحة تسع مائتى تلميذ . وجدرانها مزينة بالنماذج والرسوم ... أما بقية هذا الجناح ففيه مطبعة بها أربع آلات للطبع يعمل عليها الشبان العرب (يعنى المصريين) فى طبع تراجم عربية لأحسن المؤلفات الأوربية فى الطب ، محلاة بالرسوم التوضيحية التى ينقلونها بدقة فائقة^(٣) » .

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٤٢

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٥ ، ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢)
"حوادث مجلس الجهادية" .

(٣) St. John, op. cit., Vol. II, p. 401.

فتبعاً لكلام هذا السائح المحقق كانت مطبعة الطب بأبي زعبل مشتملة على أربع آلات للطبع :

أما مطبوعات هذه المطبعة فقد قال عنها جورجى زيدان ما يأتى :

« لم يمض بضع سنوات حتى ظهرت عدة كتب طبية تعليمية عليها نمر متسلسلة حسب ظهورها . وفي آخر كل كتاب تاريخ طبعه . وبلغ عدد الكتب الطبية التي طبعت في تلك المطبعة عشرة . أولها كتاب "القول الصريح في علم التشريح" تأليف الدكتور كلوت بك طبع في سنة ١٨٣٢ ، وآخرها كتاب "الأربطة الجراحية" تأليف إبراهيم بك النبراوى طبع سنة ١٨٣٨ وطبعت فيها كتب أخرى غير هذه ^(١) » . اهـ

أما كتاب الأربطة الجراحية لإبراهيم النبراوى فلم يطبع في أبي زعبل إذ الثابت أنه طبع في بولاق وورد ضمن مطبوعاتها لسنة ١٨٣٨ وقد رأينا نسخة من الكتاب وعليها ما يثبت أنه مطبوع في بولاق . ثم إن مطبعة الطب بأبي زعبل لم تكن موجودة في سنة ١٨٣٨ كما سيأتى بعد قليل . وقد توصلنا من الكتب الطبية العشرة المطبوعة بمطبعة الطب بأبي زعبل إلى ما يأتى :

(١) "القول الصريح في علم التشريح" تأليف "بايل Bayle" بإضافات من كلوت بك ، وترجمة يوحنا عنجورى رئيس التصحيح بمدرسة الطب بأبي زعبل ، وحرره محمد عمران الهراوى . طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) (أنظر شكل ٢١ بآخر الكتاب) .

(٢) "العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية" . تأليف كلوت بك ، وترجمة أغسطس سكاكينى ، وحرره محمد عمران الهراوى ، طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) . وهو ثانى مطبوعاتها .

(٣) "منتهى الأغراض في علم شفاء الأمراض" تأليف بروسيه وسانسون ، ترجمه إلى العربية يوحنا عنجورى وقد ترجم أولاً إلى الإيطالية ثم ترجمه عنجورى من الإيطالية إلى العربية : طبع سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) في مجلدين .

(١) جورجى زيدان : نفس الجزء من كتابه السابق ، ص ٤٢

(٤) "مبلغ البراح في علم الجراح" تأليف كلوت بك وترجمه يوحنا عنجورى وطبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٥) "التشريح العام" تأليف كلار الفرنساوى وترجمه عيسوى النبراوى مدرس التشريح العام بمدرسة الطب ، طبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٦) « دستور الأعمال الأقرباذنية لحكماء الديار المصرية » وهو قانون وضعته المشورة الطبية وترجمه يعقوب ، وطبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) .

(٧) « رسالة تطعيم الجدري » تأليف كلوت بك وترجمة أحمد الرشيدى طبع سنة ١٨٣٦ م .

(٨) "نبذة في أصول الفلسفة الطبيعية" تأليف كلوت بك وترجمة النبراوى . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م)

وهذا آخر ما توصلنا اليه مما ذكر في المراجع أنه طبع بتلك المطبعة ولكنا لم نر بعض هذه الكتب . فإذا صح ما قاله جورجى زيدان من أن مطبوعاتها الطبية عددها عشرة فقط فانه ينقصنا من مطبوعاتها كتابان لم نتوصل اليهما .

وقد ورد في كلام السائح سانت جون عن مطبعة أبي زعبل ما ترجمته :

« على رأس كل فرع من فروع العلوم الطبية أستاذ أوربى يلقى درسه اليومى باللغة الفرنسية ثم يترجم إلى اللغة العربية بواسطة مترجمين أكفاء اكتسبوا معرفة عالية بالعلوم الطبية من طول اشتغالهم بالمستشفى . وعند ما تم التراجم تسلم إلى ثلاثة من المشايخ يصححون لغتها ويحلونها ببدايع الأسلوب العربى . وبعد ذلك تطبع وتوزع على التلاميذ ^(١) »

وفي هذا الوصف قرينة على أنه كان يطبع بهذه المطبعة الدروس التي كانت تلقى بمدرسة الطب علاوة على الكتب المتقدمة .

St. John, op. cit., Vol. II, p. 402. (١)

على أن وجود هذه المطبعة الطبية لم يمتد إلى أكثر من سبع سنوات . ففي أواخر سنة ١٢٥٢ هـ أى أوائل سنة ١٨٣٧ م نقلت مدرسة الطب من أبي زعبل إلى قصر العيني ومن ذلك التاريخ أبطلت مطبعة مدرسة الطب وأحيلت مطبوعاتها إلى بولاق . ومن الثابت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد مدرسة الطب بمكانها الأول بأبي زعبل فقد زار مصر السائح "ويلد Wilde" في سنة ١٨٣٧ وهى السنة التى نقلت فيها المدرسة إلى قصر العيني وزار هذا السائح مدرسة الطب قبل أن تنقل وقال فى وصفها :

« هناك مطبعة ملحقة بالمستشفى حيث يترجم أهم كتب العلوم الطبية الى اللغة العربية ثم تطبع بها ^(١) » .

فهذا يثبت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد المدرسة بذلك المكان وقد كان ويلد هذا آخر سائح زار المدرسة بمكانها الأول . ومن الثابت أيضا أن مطبعة الطب ألغيت بانتقال المدرسة إلى قصر العيني إذ أن أحدا من السياح الذين زاروا المدرسة بعد انتقالها لم يذكر شيئا عن وجود مطبعة بقصر العيني . وليس من بين الكتب الطبية أو غير الطبية كتاب واحد كتب عليه أنه مطبوع بهذا القصر . وبذلك تكون مطبعة الطب بأبي زعبل قد أنشئت فى أوائل سنة ١٨٣٢ ، وألغيت فى أوائل سنة ١٨٣٧ بانتقال المدرسة إلى قصر العيني ، أى أنها عمرت خمس سنوات .

مطبعة الطوبجية بطره

أنشئت مدرسة الطوبجية بطره فى سنة ١٨٣١ وألحقت بها مطبعة عرفت فى مطبوعاتها باسم "مطبعة الطوبجية بطرا" وقد طبع بها كتاب "الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار" وهو كتاب مترجم عن الفرنسية ، ترجمه وصححه الشيخ رفاعة بك رافع الطهطاوى . وهذا كل ماوصلنا إليه من تاريخ هذه المطبعة فنحن لا نعرف عدد مطبوعاتها ولا ماهيتها ، وإن كان من الضرورى أن يكون قد طبع بها عدد من كتب المدفعية التى وضعت من أجل تلاميذ المدرسة . ونحن لا نعرف ما آل إليه أمر هذه المطبعة ، ولا تاريخ انتهاءها وإن كان يغلب على الظن أنها انتهت بانتهاء المدرسة فى أواخر عهد محمد على .

(١) Wilde, Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean

(Dublin, 1852), Vol II, Chap. XII, p. 238.

مطبعة الوقائع بالقلعة

فى سنة ١٨٣٣ فكر محمد على باشا فى أن يجعل للوقائع المصرية مطبعة مستقلة ويطلب طبعها فى بولاق . ولم يكن ذلك ناشئا عن ضيق فى مطبعة بولاق أو عجز منها عن القيام بأعمالها المتزايدة ، ولكن على مانرجح كان ناشئا عن رغبته فى جعل مطبعة الوقائع قريبة من ديوان الوقائع وقريبة من الدواوين التى تتمتعها بالأخبار . لذلك قرّر محمد على إنشاء مطبعة خاصة بالوقائع فى القلعة وقد أنشئت بالفعل فى سنة ١٨٣٣ ، وصدر أول عدد من الوقائع مطبوع بها فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ هـ الموافق ١٥ يوليه سنة ١٨٣٣ م وقد كتب عليه « طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة » .

ومع ذلك فقد ورد فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ (١٦ أبريل سنة ١٨٣٢ م) خبر جاء فيه : « الشيخ على قدّم لمجلس الجهادية عرضا مضمونه أنه كان مستخدما فى دار الطباعة ببولاق ثم استخدم فى خدمة الطباعة بديوان الوقائع ^(١) » فهل أنشئت مطبعة الوقائع فى أبريل سنة ١٨٣٢ ثم لم تصدر الوقائع إلا فى يوليه من السنة التالية ؟ هذه مشكلة ليس عندنا وسائل حلها . وليس هناك إلا احتمال واحد هو أن مطبعة قلم الوقائع أنشئت فى أبريل سنة ١٨٣٢ من أجل أعمال الديوان خاصة وليس لطبع الوقائع ، وظلت كذلك إلى يوليه سنة ١٨٣٣ حين رأى أن تطبع الوقائع أيضا وأضيفت إليها آلات وبدأت تصدر الجريدة ، والله أعلم .

وليس من شك فى أن مطبعة الوقائع كانت صغيرة قليلة الآلات فلم يكن يطبع بها إلا صفحات الوقائع القليلة . وقد وصفها "وليم ييتس Yates" الذى زار مصر فى سنة ١٨٤١ م ، فذكر زيارته للقلعة ثم قال :

« أما المطبعة فليست كبيرة الأهمية كما ينتظر . والشئ الوحيد الذى يستحق الذكر هو طبع مجلة باللغة العربية ^(٢) » .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٢ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧

(٢) Yates, The Modern History and Conditions of Egypt. Vol. I, p. 352, 353.

وظلت مطبعة الوقائع بالقلعة مفتوحة تصدر عنها الوقائع المصرية الى يونيه سنة ١٨٤٦ ثم تبطل المطبعة ويحال طبع الوقائع المصرية الى مطبعة بولاق ، فقد صدر العدد المؤرخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ الموافق ٨ يونيه سنة ١٨٤٦ وقد كتب عليه : « طبعت في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة » وبه تستأنف الوقائع صدورها من بولاق من جديد . ولذا يمكن أخذ يونيه سنة ١٨٤٦ تاريخا لنهاية مطبعة الوقائع وتكون هذه المطبعة قد عمرت من يوليه سنة ١٨٣٣ الى يونيه سنة ١٨٤٦ أى ثلاث عشرة سنة .

وليس في ذلك العدد من الوقائع ما يشير إلى السبب الذى من أجله عدل عن طبع الوقائع بمطبعتها بالقلعة وأعيدت إلى بولاق . على أن هذا السبب ليس مما يصعب الوصول إليه ، فمطبعة القلعة كانت من غير شك تحتاج إلى إصلاح وتجديد بعد عمل ثلاث عشرة سنة متوالية ، ولم تكن أحوال الوالى في سنة ١٨٤٦ تسمح بهذا الإصلاح ، وكان العمل أيضا قد قل في مطبعة بولاق نتيجة لظروف مصر في أواخر عهد محمد على مما سبق بنا شرحه فأعيد طبع الوقائع في بولاق .

مطبعة المهندسخانة

أنشئت مدرسة المهندسخانة بالخانقاه في سنة ١٨٣٤ ثم نقلت الى بولاق في تاريخ غير معروف . وقد ألحق بها مطبعة لطبع الكتب الهندسية اللازمة لتلاميذها . وليس عندنا معلومات مفصلة عن تلك المطبعة ولا بيان بمطبوعاتها ، ولا نعرف تاريخ إنشائها على وجه التحقيق . وقد ورد ذكر مطبعة المهندسخانة في دفاتر ديوان المدارس ابتداء من سنة ١٢٦٠ هـ

(١٨٤٤ م) (١)

وجاء في عدد الوقائع الصادر في ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) خبر عن امتحان مدرسة المهندسخانة في بولاق ورد فيه :

« لما كانت نسخ مطبعة تلك المدرسة الثلاثة باذلين جهدهم حصل تطيب خاطرهم يضم بعض شيء إلى مرتباتهم (٢) » .

(١) مرصحات إلى مدرسة المهندسخانة في ٩٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ هـ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ١ ،

مدارس عربى ، محفوظات عابدين .

(٢) العدد ١٠١ من الوقائع المصرية الصادر في ١٨ صفر ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) .

وهذا النص يثبت أن مطبعة المهندسخانة ظلت موجودة إلى آخر عهد محمد على . وهناك من النصوص ، ما يثبت أن هذه المطبعة ظلت موجودة أيضا في عهد عباس الأول فعلى باشا مبارك يروى في سياق ترجمته لنفسه أنه في أواخر سنة ١٢٦٦ (١٨٥٠ م) عمل نظاما للمدارس كافأه عباس عليه بأن عينه ناظرا لمدرسة المهندسخانة . قال : « وفي مدة نظارتى كنت أباشر تأليف كتب المدارس بنفسى مع بعض المعلمين وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر طبع فيها للمدارس الحربية والآليات الجهادية نحو ستين ألف نسخة من كتب متنوعة غير ما طبع في كل فن بمطبعة الحجر لمهندسخانة وماحققتها من الكتب ذات الأطالس والرسومات وغيرها مما لم يسبق له طبع واستعملت في رسم أشكالها وأطالسها التلامذة لا غير وقد حصل منها الفوائد الجمة العمومية (١) »

فهذا النص يبين أن مطبعة المهندسخانة ظلت مفتوحة في عهد عباس الأول إلا أن عبارته تدل على أنها كانت مطبعة مستحددة وليست منتقلة من عهد محمد على . فعلى مبارك يقول : « وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر » فكأنه هو الذى استحدثها . وهذا ادعاء من الرجل فمدرسة المهندسخانة كان بها مطبعة من عهد محمد على . والنص السابق اقتباسه من الوقائع يثبت وجودها إلى سنة ١٨٤٨ ونظارة على باشا مبارك للمهندسخانة كانت في سنة ١٨٥٠ م . وليس من المعقول أن تكون مطبعة المهندسخانة قد تلاشت في سنتين من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠ . وعلى ذلك فإننا نرجح أن قوله : « وجعلت بها مطبعة » إما أن تكون هفوة قلم أو هفوة نفس .

وعلى كل حال فمطبعة المهندسخانة ظلت تعمل في عهد عباس الأول وعندى كتاب مطبوع في عهده وعنوانه « مبادئ الهندسة » جاء في آخره :

« وقد تم تحرير هذا المختصر وتصحيحه ومقابلته على أصله وتنقيحه وإزالة ما كان في الأصل من اللغات والعدول عما فيه من تخيف الاصطلاحات على يد بعض خوجات مدرسة مهندسخانة الخديوية جعلها الله عامرة أهلة بهيه . وكان تمام طبعه بمطبعة هذه المدرسة التى هى على أساطين المعارف مؤسسة في أوائل ربيع الآخر الذى هو من شهور

(١) على باشا مبارك — الخطط التوفيقية — ج ٩ ص ٤٥

سنة ١٢٧٠ هـ... ومن مطبوعاتها أيضا "الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية" وترجمه ابراهيم رمضان ومنصور عزمى ، و "المنحة اللدنية في الهندسة الوصفية" وترجمه ابراهيم رمضان ، و "مختصر علم الميكانيكا" وترجمه أحمد فايد وصححه السيد صالح مجدى ، و "الدرة السنية في الحسابات الهندسية" وترجمه أحمد فايد (انظر شكل ٢٢).

أما نهاية مطبعة المهندسخانة تلك فقد كانت والله أعلم على يد سعيد . فعلى باشا مبارك يتحدثنا أن سعيدا باع مدرسة المهندسخانة بكل محتوياتها . قلنا ولن تشذ المطبعة عن غيرها من متعلقات المدرسة . قال إن سعيد باشا أصدر أمرا قبيل سفره إلى أوربا ببيع أشياء من متعلقات الحكومة من عقارات وغيرها . قال :

« وكان المأمور بذلك المرحوم اسماعيل باشا الفريق وكان لى من المحبين وكنت جاره فى السكن فاستصحبني معه إلى بولاق وخلافها من محلات البيع ، فلما حضرت المزادات رأيت الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، ورأيت ما كان لمدرسة المهندسخانة من اللوازم والأشياء الثمينة العظيمة وفى جملتها الكتب التى كنت طبعتها وغيرها تباع بتراب الفلوس وكذا أشياء كثيرة من نحو آلات الحديد والنحاس والرصاص والعقارات والفضيات والمرايات والساعات والمفروشات وغير ذلك ، وليتها كانت تباع بالنقد الحالى بل كانت الأثمان تؤجل بالآجال البعيدة وبعضها بأوراق المساهيات ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري فكان التجار يربحون فيها أرباحا جمة . فلبطالتى واستدائى وكثرة مصرفى مالت نفسى للشراء من هذه الأشياء والدخول فى التجارة ففعلت وربحت (١) » .

فمدرسة المهندسخانة بيعت على النحو الذى ورد وصفه ، وبيع كل شئ فيها حتى الساعات والمفروشات وحتى الكتب وليس من شك بعد هذا فى أن تكون مطبعة المهندسخانة قد بيعت ضمن ما بيع من متعلقات المدرسة . ومن المرجح أن تكون المطبعة هى التى قصدها على باشا مبارك بقوله « آلات الحديد والنحاس والرصاص » . وهكذا كانت نهاية مطبعة المهندسخانة على يد سعيد كما كانت نهاية كثير من منشآت أبيه .

(١) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٤٨

مطبعة الجهادية

وكان هناك أيضا مطبعة أميرية فى عهد محمد على اسمها مطبعة الجهادية . طبعت بها "رسالة فى علاج الطاعون" تأليف كلوت بك وكتب عليها طبعت فى مطبعة الجهادية سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) وأخبرنا أستاذنا محمد شفيق غربال أنه رأى رسالة أخرى مطبوعة بتلك المطبعة هى "رسالة فيما يجب اتخاذه لمنع الحرب والداء الأفرنجى" وصدرت عن مشورة الصحة وطبعت بمطبعة ديوان الجهادية فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

على أنا لا نعلم شيئا عن تاريخ إنشاء تلك المطبعة على وجه التحقيق ، وإن كان من الثابت أنها كانت موجودة فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٢ ، وذلك أنه نشر فى عدد الوقائع المصرية الذى صدر فى ذلك التاريخ خبر جاء فيه :

« رجل اسمه السيد محمود قديم رقبيا لمجلس الجهادية مضمونه أنه كان مستخدما فى مطبعة بولاق ثم استخدم الآن فى مطبعة الجهادية وطلب أن يصرف له ثمن كسوة كما صرف لأمثاله الذين فى مطبعته ، هذا ما استدعى به فاستعلم من عبد الكريم افندى ناظر مطبعة بولاق عن ذلك فقال إن المذكور جاء دار الطباعة وتعلم الصناعة حتى صار مثل محمد المهدى جماع الحروف فى مطبعة أبى زعبل وأنه يصرف لمحمد المهدى مائة وأربعة قروش فى كل سنة ثمن كسوة ... (١) » .

ولما كان من غير المعقول أن يدير المطبعة رجل واحد فإن المرجح أن المطبعة كانت موجودة قبل تاريخ هذا الخبر . ويؤيد هذا المذهب عبارة « كما صرف لأمثاله فى مطبعته » وهى تدل على أن مطبعة الجهادية كان فيها عمال أقدم منه طلب أن يسوى بهم فى المعاملة .

مطبعة الديوان الخديوى

والحق بالديوان الخديوى مطبعة لم تتوصل إلى شئ من مطبوعاتها ، وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع ما كان هذا الديوان محتاجا إليه من الدفاتر والأوراق ولاندرى بالضبط متى أنشئت هذه المطبعة وإن كنا نعلم أنها كانت موجودة فى يوم ٢٧ سبتمبر

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر فى ٢٥ محرم سنة ١٢٤٨

سنة ١٨٣٢ وهو تاريخ جلسة لمجلس الشورى ورد ذكر هذه المطبعة في مداولتها . ورد في الوقائع المصرية العدد الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٨٣٢ خبر جاء فيه :

« عبد الرحمن أفندى رئيس مطبعة الديوان الخديوى قدّم عرضا للديوان المذكور وأحيل على مجلس الشورى مضمونه أن أشغال الأوراق المطبوعة بالمطبعة المذكورة في سنة ثمان وأربعين زائدة على أشغال سنة سبع وأربعين ومن أجل ذلك ينبغي أن يعطى عدّة مكّلة اللوازم مع ثلاثة رجال لإدارتها من مطبعة بولاق وقاية للصالح من التعطيل (١) » .

ف رئيس مطبعة الديوان الخديوى كان اسمه عبد الرحمن وقد أضيف إليها آلة طبع جديدة بكامل أدواتها وعمالها كما قرر المجلس في جلسته السابقة .

مطبعة مدرسة المبتديان بالناصرية

ورد في مكتبة من ديوان المدارس الى ناظر الكيمية خاتمة : « ضرورة إرسال ستة عيدان فصقوريك إلى مدرسة المبتديان بالسيدة لزوم مطبعة المكتب المستجيد بالناصرية (٢) » .

ولما كان تاريخ هذه المكتبة هو ٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥ ، وكانت المكتبة تنص على أن المكتب الذى ألحقت به المطبعة " مستجد " ، كان من المحتمل أن يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إنشائها . ولزوم الفسفوريك للمطبعة يرجح أنها كانت مطبعة حجر ، فإن هذا النوع من الطباعة هو الذى يحتاج إلى أحماض ومواد كاوية أو ملتهبة . ولم نقف على شيء من مطبوعات هذه المطبعة .

مطبعة الحجر بديوان مديرية المنوفية

ورد في أحد دفاتر ديوان المدارس مكتبة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦ إلى مديرية المنوفية ردا على « العرض الذى قدّمه أسطوات المطبعة الحجر بالمديرية بشأن زيادة ما هيأتهم (٣) » . وعلى ذلك فقد كان هناك مطبعة بديوان مديرية المنوفية أغلب الظن

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٣ الصادر في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ ، « حوادث مجلس مصر » .

(٢) من ديوان المدارس الى ناظر الكيمية خاتمة في ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ (٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، مكتبة رقم ١٢٥ ، ص ٣٧١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مديرية المنوفية في ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦) ، دفتر رقم ٤٣ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، ص ١٦٩ ، محفوظات عابدين .

أنها كانت مخصصة لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية . ومن المحتمل أنه وجدت مطبعة حجر كهذه في كل مديرية من المديريات وإن كان لم نصادف أى ذكر لشيء من هذه المطابع ، غير ما تقدم خاصا بمطبعة المنوفية .

مطبعة الحجر برشيد

وورد في دفتر آخر من دفاتر ديوان المدارس مكتبة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٤٥ فيها مطالبة بصرف أجرة « إحضار مطبعة الحجر برشيد إلى مطبعة بولاق على سفينة (١) » . ويؤخذ من هذا أنه كان يوجد مطبعة حجر برشيد في سنة ١٨٤٥ ثم لسبب ما استغنى عنها هناك وأرسلت إلى مطبعة بولاق .

مطبعة رأس التين بالاسكندرية

كان بقصر رأس التين مطبعة كبيرة طبع بها بعض كتب التاريخ والأدب وجريدة كان ينشرها الوالى بالفرنسية والعربية . قال السائح سانت جون في سياق وصف زيارته للاسكندرية ما ترجمته : « أنشئ حديثا ناد أدبى من أشهر المقيمين بالاسكندرية وينشر الباشا جريدة بالفرنسية والعربية (٢) » . ويمكن أن نقول إن رغبة الباشا في نشر تلك الجريدة الفرنسية والعربية بين جالية النغرى هو السبب في إنشاء مطبعة رأس التين .

أما تاريخ إنشاء هذه المطبعة فمن المؤكد أنه كان قبل شهر مارس سنة ١٨٣٣ وهو تاريخ زيارة هذا الكاتب لمدينة الاسكندرية . ففي ١٦ مارس سنة ١٨٣٣ يصدر أمر من محمد على باشا الى حبيب أفندى يقول فيه :

« حيث إنه بناء على أمر حضرة السركسرك باشا ستطبع ترجمة بعض الكتب الافرنجية تحت إشراف عزيز أفندى فالمطلوب إرسال مطبعة الاسكندرية كاملة الحروف الجديدة مع جميع للأخرى القديمة (٣) » .

(١) في ديوان المدارس الى الدائرة السركسية ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ (٦ مارس سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٣ ، ج ٣ ، ديوان المدارس عربى ، ص ٩٩٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) Saint John, op. cit., Vol. II, p. 358

(٣) من الجتاب العالى الى حبيب أفندى في ٢٣ شوال سنة ١٢٤٨ (١٦ مارس سنة ١٨٣٣) ، دفتر رقم ٥٠ معيه تركى ، وثيقة برقم ٣٧٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

فيؤخذ من هذا الأمر أنه في مارس سنة ١٨٣٣ زوّدت هذه المطبعة بحروف كاملة جديدة وأنه كان بها وقتئذ حروف قديمة . ومعنى هذا أن مطبعة رأس التين أنشئت قبل هذا التاريخ بكثير . وفي ١٣ مايو سنة ١٨٣٣ صدر أمر آخر جاء فيه :

« إن تاريخ إيطاليا والشرح المسمى سودى لديوان حافظ جارى طبعهما بالإسكندرية ولكن نظرا لأن الجنب العالى يأمر بطبعهما في أقرب وقت وحيث إن المطبعة التي استحضرت قبل بضعة أشهر لطبع تاريخ نابليون ستفرغ من طبع هذا التاريخ بعد خمسة عشر يوما وستخصص هذه المطبعة لطبع تاريخ إيطاليا وشرح سودى لديوان حافظ فالمطلوب جلب حروف جديدة لهذه المطبعة^(١) » .

وبإضافة هاتين الوثيقتين إحداهما إلى الأخرى يتضح احتمالان في تاريخ هذه المطبعة :

الأول أن يكون محمد على قد أنشأ مطبعة في رأس التين في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر إبراهيم باشا بطبع كتاب تاريخ بونا بارت في هذه المطبعة فزوّدت بحروف جديدة وآلة جديدة للطبع بعد مارس سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر محمد على باشا بطبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ الشيرازى فيها فزوّدت بحروف جديدة لثاني مرة بعد مايو سنة ١٨٣٣

الثاني أن تكون هذه المطبعة قد أنشئت في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ وبدئ بطبع تاريخ بونا بارت فيها بأمر من إبراهيم باشا وطلب لها حروف جديدة . وأتى شهر مايو سنة ١٨٣٣ ولم تكن هذه الحروف المطلوبة قد وصلت وكان محمد على باشا قد أصدر أمره بالإسراع في طبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ فزوّدت بالحروف الجديدة بعد ذلك .

ووصل إلى علمنا من مطبوعات هذه المطبعة جريدة رسمية كانت تصدر باللغة الفرنسية هي "Le Moniteur Egyptien" وقد صدرت مدة ثمانية أشهر من أغسطس سنة ١٨٣٣ إلى مارس سنة ١٨٤٤ ، وكتاب «تاريخ بونا بارت» وطبع في سنة ١٨٣٣ و«تاريخ دولة إيطاليا»

(١) من الملية إلى حبيب أفندي في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٤٨ (١٣ مايو سنة ١٨٣٣) ، دقتر رقم ٥٠ معية تركي ، وثيقة رقم ٤٨٢ ، ص ٨٤ ، محفوظات عابدين .

و«شرح ديوان حافظ» وطبعوا سنة ١٨٣٤ وكلها كتب أشرف على ترجمتها من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية وعلى طبعها بمطبعة سراي رأس التين بالإسكندرية عزيز أفندي أحد دّآب حكومة مصر (انظر شكل ٢٣ و ٢٤) .

مطبعة الترسانة بالإسكندرية

من الثابت أن مطبعة رأس التين كانت مملوكة بقصر رأس التين . على أننا نصادف بعض الوثائق التي تشير إلى « مطبعة الترسانة بالإسكندرية » . ففي ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ يكتب ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق يطلب منها إرسال بعض المواد والآلات التي كانت لازمة لمطبعة الإسكندرية ونصت هذه الوثيقة على أنها كانت بناء على خطاب من ناظر ترسانة الإسكندرية^(١) . وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٥ يكتب ديوان المدارس ثانية إلى مطبعة بولاق بصرف عشرة أرتال حبر أفندي لزوم مطبعة الحروف بالترسانة بالإسكندرية^(٢) .

وفي هذا ما يثبت وجود مطبعة أميرية ثانية في الإسكندرية ، وكانت تابعة للترسانة الكبرى هناك . على أننا لا نعرف شيئا عن تاريخ إنشائها أو مطبوعاتها وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع الأوراق اللازمة للترسانة .

مطبعة المدرسة المصرية بباريس

صادفنا الوثيقة الآتية ، وهي خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٤٥ :

« إن كتاب ترتيب صنف الأدوية طبع بمدرسة باريس بمعرفة الخواجه جومار مدير المدرسة المذكورة وقد أرسل من ديوان الجهادية إلى كتبخانة المدرسة^(٣) » .

(١) من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٦٠ ، دقتر رقم ٩ ، ج ٢ ، مدارس عربي ، ص ٦٨٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ١٩٣ ، ص ٦١٢ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، ديوان المدارس عربي ، مكتبة رقم ٤٥٦ ، ص ٢٤٧٢ ، محفوظات عابدين .

وهذه الوثيقة تشير إلى طباعة حدثت في باريس أشرف عليها أحد موظفي الحكومة المصرية وهو المسيو جومار ناظر مدرسة باريس . والأمر لا يخرج عن وجهين : إما أن يكون جومار طبع كتاب الأدوية المشار إليه في إحدى مطابع باريس لحساب الحكومة المصرية ، وإما أن يكون الكتاب قد طبع بمطبعة مصرية كان مقرها المدرسة المصرية بالعاصمة الفرنسية . ولكن الوثيقة تقول : « طبع بمدرسة باريس » ولو لم تكن المطبعة كائنة في نفس المدرسة لما ورد ذكرها في الوثيقة فالأمر إذن يحتاج إلى مزيد من التحقيق .

ولو صح أن المدرسة المصرية بباريس كانت تشتمل على مطبعة كان من المرجح أنها كانت مطبعة فرنسية وليست عربية فنسخ الكتاب أرسلت إلى كتيبة مدرسة الألسن ، وقد كان النظام أن تحفظ الكتب الإفرنجية بمكتبة هذه المدرسة سواء كانت للقراءة أو للترجمة أو للبيع ، أما الكتب العربية فقد كانت تحفظ في كتيبة خان الخليلي التي كانت تتولى بيع الكتب العربية خاصة .

المطبعة الخديوية في خانية (كريت)

عهد السلطان إلى محمد علي بولاية جزيرة كريت مكافأة له على جهوده في إخضاع ثورة الموره . ولم تكن الحكومة المصرية في كريت تستغنى عن مطبعة نظرا لبعث الشقة بين الجزيرة وبين الحكومة المركزية في القاهرة أو في الاسكندرية . وقد أنشئت المطبعة بمدينة خانية في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ وصول أول فوج من عمال هذه المطبعة وموظفيها إلى كريت .

وقد بدأت هذه المطبعة بخمسة عمال هم (١) :

أوسته سليمان ... ناظر المطبعة .

أوسته حماد ... رئيس الماكينة .

عروه حسن ... رئيس جماعى الحروف .

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانية إلى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانية ، وتاريخ ورودهم إلى كريت » ، دفتر رقم ٧٧٦ ، دفاتر الديوان الخديوى تركى ، مكتبة رقم ١٣٦ ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

سيد عمر ... جماع حروف .

عفيفى ... جماع حروف .

وكان وصول هؤلاء العمال الخمسة إلى كريت في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠) . ويؤخذ من وظائفهم أن المطبعة الخديوية بخانية كانت تتكون من آلة واحدة للطبع يديرها عامل واحد ، ومجموعة من الحروف يعمل في جمعها ثلاثة عمال ، وللمطبعة رئيس هو الأوسطى سليمان .

على أن المطبعة لم تستمر بهذا الحجم فلم يمض ستة أشهر إلا وكان أضيف إليها قسم للطبع على الحجر ، ووصل ستة من العمال لإدارة هذا القسم وهم (١) :

محمد معاونى ... رئيس ماكات الحجر بقندية .

حسن ... رئيس ماكنة الحجر بخانية .

عمال حفرو طبع •

على أبو أحمد	...
يوسف سودان	...
حسنى عاصى	...
سليمان أبو الخير	...

وكان وصول هؤلاء العمال الستة إلى كريت في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٦ (٢٩ أبريل سنة ١٨٣١) . وكان هؤلاء العمال جميعا مأخوذين من مطبعة بولاق .

وكانت هذه المطبعة الخديوية بكريت تصدر جريدة رسمية على غرار الوقائع المصرية وعرفت باسم « وقائع كريت » ولا شك في أنها كانت تصدر من الكتب والقوانين واللوائح والمنشورات ، ما كانت الحكومة المصرية في الجزيرة تحتاج إليه .

وبعد ثمانية عشر شهرا من وصول هؤلاء العمال لم تصرف لهم الكساوى التي كانت مرتبة لهم أيام كانوا في مطبعة بولاق « وأصبحت ملابسهم رثة لا تقي أبدانهم » فقرر

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانية إلى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانية ، وتاريخ ورودهم إلى كريت » ، دفتر رقم ٧٧٦ ، دفاتر الديوان الخديوى تركى ، مكتبة رقم ١٣٦ ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

مجلس خانية بناء على طلبهم أن «يسافر إلى مصر كبيرهم سليمان أوسته رئيس المطبعة وأن تسلم إليه الكساوى المستحقة للعمال المذكورين من خزينة الأمتعة ، وعند عودته إلى الإسكندرية وقضاء مهمته يعيده القبطان حسين ناظر السفين التجارية محمولا على إحدى السفن الأميرية^(١)» .

هذه هي الثلاث عشرة مطبعة التي كانت تابعة لحكومة محمد علي بالإضافة إلى المطبعة الأم — مطبعة بولاق — ومن المحقق أنه وجدت مطابع أميرية أخرى في ذلك العهد لم تصلنا أخبارها ولم يتفق لنا شيء من مطبوعاتها .

أما عن عهد عباس الأول فلم يصلنا خبر وجود مطابع أميرية غير بولاق إلا مطبعة المهندسخانة التي انتقلت من عصر محمد علي و بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس الأول . ومن المرجح أن يكون بعض المطابع المتقدمة قد بقيت أيضا .

المطابع الأميرية في عهد سعيد

أما سعيد باشا فقد كان في المطابع من الزاهدين ، أغلق مطبعة بولاق ثم أهداها إلى عبد الرحمن رشدى ، وباع مطبعة المهندسخانة بالمزاد . على أن زهده إنما كان مقصورا على المطابع التي تطبع الكتب وتنشر المعارف . أما أعمال الحكومة الإدارية فما كان له حيلة في توفير المطابع التي تقوم بما كانت في حاجة إليه من الدفاتر والأوراق . وقد قامت مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق بنقسط كبير من هذا . ومع ذلك لم تستغن الحكومة عن بعض المطابع الأميرية خصوصا في الأقاليم .

مطابع المديريات

جاء في الأمر الصادر من سعيد باشا بإلغاء مطبعة بولاق في ١٨ يولية سنة ١٨٦١ : «وأما الدفاتر والسراكي التي كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها ،

(١) من مجلس خانيه إلى الباشا المحافظ (محافظ كريت) في ١٤ رمضان سنة ١٢٤٧ (١٦ فبراير سنة ١٨٣٢) ، دفتر رقم ٧٧٦ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

والأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة (بولاق) وتحفظ في مطابع الجهات^(١)» .

فيؤخذ من ذلك أنه كانت توجد مطابع أميرية بالمديريات في سنة ١٨٦١ . وفي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ أصدر سعيد أمرا جاء فيه :

« أرسل مدير الفيوم لإخبارية لمعتنا بواسطة التفراف في ٢٥ شعبان سنة ٧٨ (٢٤ فبراير سنة ١٨٦٢) يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتية ... وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها ...^(٢)» .

فهذه مطبعة في مديرية الفيوم ، وإشارة إلى أن بعض المديريات الأخرى على الأقل كان بها مطابع مماثلة . وكان بالقلعة مطبعة حجر في سنة ١٨٥٨ م (انظر شكل ٢٥) .

وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد باشا بإنشاء مطبعة في مديرية الخرطوم على أثروصول إشارة برقية في ١٧ شوال سنة ١٢٧٨ (١٦ أبريل سنة ١٨٦٢ م) «بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة المديرية» . و « لكنها غير موجودة بمصالح الميرى فقد وافق الإرادة السنية مشتراها وصرف ثمنها الحقيقي» وقد قدرت نظارة المالية هذا الثمن بحوالى ثلاثمائة جنيه^(٣) .

(١) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يولية سنة ١٨٦١) ، دفتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العالية العربية الصادرة للدواوين والأقاليم ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) من المعية إلى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ هـ ، دفتر رقم ١٨٩٩ ، دفاتر قيد الأوامر الصادرة للدواوين والمجالس ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، ص ٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) ، نفس الدفاتر السابق ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، ص ١٣١ ، محفوظات عابدين .

ومن المطابع الأميرية الأخرى في عهد سعيد "مطبعة المحافظة بمصر"، ونحن لا نعرف متى أنشئت وإن كنا نعرف أن سعيدا أصدر أمره بإلغائها في تاريخ غير معروف أيضا (١)، وقد أعيد فتح هذه المطبعة في عهد اسماعيل باسم مطبعة الداخلية على أن أمثال هذه المطابع مهما كثر عددها لم يكن لها أى أثر في الحياة العلمية والفكرية في البلاد نظرا لأنها كانت مطابع ملحقة بدواوين الإدارة فلا كانت تطبع إلا الدفاتر والأوراد والسراكي .

المطابع الأميرية في عهد اسماعيل

مطبعة الداخلية

انتقلت مطبعة بولاق إلى ملكية الدائرة السنية في سنة ١٨٦٥ ، ولم تكن الحكومة تستغنى عن مطابع خاصة بها تقوم بأعمالها الإدارية . وكان سعيد قد ألغى المطابع الأميرية بالقاهرة اكتفاء بمطبعة بولاق التي سبق أن أهداها إلى عبد الرحمن رشدى . فلما كان عهد اسماعيل «ترأى للجلس الخصوصى الاحتياج للزوم إعادة إدارة المطبعة التي كانت بديوان المحافظة بمصر وإحالتها بالداخلية لطبع ما يلزم لها ولجملة دواوين من أمثال المحافظة والأحكام والاستئناف ونحوه (٢)». وقد وافق الخديوى وأعيدت مطبعة المحافظة باسم مطبعة الداخلية ، وعين بها ثلاثة عمال مرتبهم الشهرى ألف وأربعمائة قرش .

مطبعة تفتيش الأقاليم

في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ م اقترح مفتش عموم الأقاليم «ترتيب مطبعة حجر بديوان التفتيش لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب عن العمل الوقى وأن يترتب لها نفرين مطبعية أحدهم ريس بماهية شهرى ثلثمائة وخمسين غرش والثانى مساعد بماهية مائتين وخمسين غرش (٣)». وقد وافق الخديوى على ذلك وأنشئت المطبعة

(١) من المعية الى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، دقر رقم ١٩١٥ معية عربى ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ١٧٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) أمر من المعية الى المالية في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، دقر رقم ١٩١٩ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والجلس ، وثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

مطبعة مديرية الدقهلية

في ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢ كتب المجلس الخصوصى الى مديرية الدقهلية يقول «رؤى بأنه ما دامت الأصناف التي سبق طلبها أوسطه مطبعة المديرية ضرورية لإدارة المطبعة ومن ضمن المصروفات المقررة إلى سنة ٨٨ فلا بأس بما صار لإجراؤه بشأنها (١)» . ومن هذا نعلم أن مديرية الدقهلية كان بها مطبعة .

مطبعة مديرية الغربية

وفي ٢٢ مارس سنة ١٢٧٣ أرسل مستشار المجلس الخصوصى إلى ديوان المالية بأنه «موافق على شراء ٦ أحجار طبع اللازمة لمطبعة الغربية من الخواجه فوس كستبلى الذى تعهد بتوريدها بسعر الحجر ٣٠٠ قرش على أن يخص منه السمسة كالشروط التي أخذت عليه بذلك (٢)» . فهذه مطبعة أخرى في مديرية الغربية .

والظاهر أن كل مديرية كان بها مطبعة لأعمالها الإدارية ، كما يبدو أن هذه المطابع الإقليمية كانت مطابع حجر وليست مطابع حروف . ولعل معظمها مما أنشئ في عهد سعيد وانتقل إلى عهد اسماعيل .

مطبعة أركان حرب الجهادية

وكانت هذه المطبعة في طره وقد رأينا ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ وكذلك ميزانيتها لسنة ١٨٨١ وقد كتب عليهما «طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية» . وقد كانت مطبعة أركان حرب الجهادية موجودة في عهد اسماعيل وكانت مطبعة حروف .

(١) من المجلس الخصوصى الى مديرية الدقهلية في ١٨ ذوالحجة سنة ١٢٨٨ (٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢) دقر رقم ٤ ، دفاتر المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ١٨٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من مستشار المجلس الخصوصى الى ديوان المالية في ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٣) ، دقر رقم ١٦ ، المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، ص ١٢٩ ، محفوظات عابدين .

ونحن لا نعرف تاريخ إنشاء هذه المطبعة ولكننا نعرف أن نهايتها كانت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ إذ لم يعد لوجودها ضرورة بعد أن استولت الحكومة على مطبعة بولاق ، فضمت هذه المطبعة إليها في التاريخ المتقدم بأمر من ناظر المالية يقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها^(١) » .

مطبعة المدارس

وكان ديوان المدارس أيضا لا يستغنى عن طبع الكتب وكانت تبعية بولاق للدائرة السنية تكلف الديوان كثيرا إن أراد طبع الكتب المدرسية فيها . ولذلك أنشئت مطبعة خاصة سميت مطبعة المدارس يقول على باشا مبارك إنه أنشأها وقت أن كان ناظرا لهذا الديوان ، وهو يروى ذلك فيقول :

« في سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) أحييت على إدارة السبك الحديدية المصرية وإدارة ديوان المدارس وإدارة ديوان الأشغال العمومية ونظارة عموم الأوقاف ، فنقلت ديوان المدارس إلى سراى مصطفى فاضل باشا بدرب الجاميز ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين وصون ما تعلموه عن الذهاب جعلت بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك^(٢) » .

وهنا أيضا يستعمل على باشا مبارك تعبيره الغامض المعتاد "جعلت" وهو يجعلنا في شك من أمر تاريخ إنشاء هذه المطبعة وأيا ما كان تاريخ إنشائها فقد كانت موجودة في سنة ١٨٦٨ م وظلت تعمل طول عهد إسماعيل فطبع بها عدد كبير من الكتب كما صدرت عنها مجلة "روضة المدارس" (انظر شكل ٢٦) .

(١) أمر من ناظر المالية لطبعة بولاق في ١٠ مايو سنة (١٨٨١) ، نمرة ١٨٢ إدارة ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٦٧ ، دفتر رقم ٨٥٢ ، مخزن المعاشات ، المحفوظات العمومية بالقاهرة .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٥٠ .

مطبعة جريدة مصر

ولعل أغرب هذه المطابع مطبعة جريدة مصر التي استولت الحكومة عليها وأدارتها مدة قبل مايو سنة ١٨٦٩ . ثم أعطتها تعهدا إلى رجل أجنبي اسمه موريس تعهد بإدارتها لمدة خمس سنوات ابتداء من مايو سنة ١٨٦٩ ، فقد أصدر المجلس الخصوصى فى جلسته التى عقدت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ القرار التالى :

« كانت مطبعة جريدة مصر تدار بواسطة الميرى ولكن فى ٢٥ أبريل سنة ٨٦^(١) (كذا) حررت إفادة تركية من نظارة الداخلية للمالية بان مسيو موريس تعهد بإدارة المطبعة المذكورة على ذمته لمدة خمسة سنوات من ابتداء مايو سنة ٦٩ فطلبت المالية من الداخلية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ٨٦ الشروط التى عملت مع مسيو موريس وفى هذه المكاتبات بين الداخلية والمالية كانت خدمة المطبعة مقيدة ماهياتهم بالمالية فصار لهم مبلغ ١٠٣٦ قرشا و ٦ باره وبالمداولة عن ذلك بالمجلس الخصوصى وافق على خصم المبلغ المذكور من الأعباء على ذمة الديوان بحسابات المالية^(٢) » .

وقد صدر على هذا القرار أمر عال للداخلية فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ (٥ يناير سنة ١٨٧٧) .

ولم نحصل على أى وثيقة أخرى توضح لنا سبب استيلاء الحكومة على هذه المطبعة ، أو سبب إنشائها وتنازلها عنها لمسيو موريس مدة خمس سنوات تبدأ فى مايو سنة ١٨٦٩ م ، ثم صيرورتها إلى جريدة مصر . ونحن نعلم أن جريدة مصر ظهرت فى سنة ١٨٧٧ م^(٣) أى

(١) بمقارنة التواريخ الواردة فى هذه الوثيقة يبدو هذا التاريخ غريبا ، وصوابه ١٣ محرم سنة ١٢٨٦ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٠ . وإنما استعمل كاتب الوثيقة الشهر الأفرنجى مع السنة الهجرية وهو أمر مألوف فى وثائق عهد إسماعيل باشا ، فقد كانت أحيانا تستعمل السنوات القبطية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات الهجرية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات القبطية مع الشهور العربية ، وهكذا . وهذه حقيقة يجب أن تعرف ولا تتعدّ تناول وثائق ذلك العصر .

(٢) قرار من المجلس الخصوصى الى المالية بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦) ، دفتر رقم ٨٥ ، المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٧٥ ، ص ١٤٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل (القاهرة ١٩٣٢) ، ج ١ ، ص ٢٦٣ .

بعد انتهاء السنوات الخمس التي كانت فيها هذه المطبعة في تعهد مسيو موزيس . فهل كان اسمها "مطبعة جريدة مصر" قبل أن يتعهد بها موزيس أو أن هذه التسمية استحدثت بعد أن انتهى تعهد موزيس وآلت إلى سليم نقاش منشىء جريدة مصر . ثم كيف انتقلت إلى ملكية أصحاب جريدة مصر بعد انتهاء تعهد موزيس مع أنها كان يجب أن تعود إلى الحكومة . كل هذه مشكلات تواجه المؤرخ وهو يفحص الوثيقة المتقدمة ، وليس عندنا وسائل حلها في الوقت الحاضر ، وأيا ما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة فقد كانت هذه المطبعة مطبعة أميرية في عهد اسماعيل .

هذا هو ما أمكننا التوصل إليه من المطابع الأميرية في عصر اسماعيل وما هو بالقليل إذا أضيف إلى مطبعة بولاق السنية .

المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠

في سنة ١٨٨٠ أصبحت مطبعة بولاق مطبعة أميرية بالإضافة إلى المطابع الأميرية الأخرى التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام على عهد اسماعيل وانتقلت من عهده مطابع أميرية كما كانت فيه .

وقد سبق القول بأن إنشاء تلك المطابع الأميرية الصغرى لم يكن إلا ضرورة أوجدها خروج مطبعة بولاق من ملكية الحكومة من سنة ١٨٦٢ في عهد سعيد إلى سنة ١٨٨٠ في عهد توفيق . فبما آلت مطبعة بولاق إلى الحكومة في ذلك التاريخ لم يعد بالحكومة حاجة إلى الإبقاء على هذه المطابع فتركزت أعمال الحكومة الطباعية في مطبعة بولاق ، وضمت أكبرها وهي مطبعة أركان حرب الجهادية إلى بولاق في مايو سنة ١٨٨١^(١) ، وأهملت بقية المطابع الأخرى تدريجياً .

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا مطبعة الوقائع المصرية فقد فصلت عن مطبعة بولاق في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ نظراً لأن « صحيفة الوقائع ترتبت ثلاثة صرعات في كل أسبوع

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر في كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل نجاح ذلك بدون وقوع عطل ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربي والتركي من حروف وصناديق وماكينات وما إلى ذلك^(١) » .

وعلى ذلك أنشئت هذه المطبعة — مطبعة الوقائع بالداخلية — وكان بها ستة عمال نقلوا من بولاق مع الآلات والحروف التي كانت مخصصة لطبع الوقائع في بولاق . ومع ذلك كانت السياسة التي سبق شرحها غالبية فلم يطل استقلال مطبعة الوقائع فعادت إلى بولاق بعد ثلاث سنوات في يولييه سنة ١٨٨٤^(٢) ، ونقل قلم الوقائع كله إلى مطبعة بولاق وبقي الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر .

ونفذت سياسة الاكتفاء بمطبعة بولاق على الأخص بعد سنة ١٨٨٢ م ، حتى أنه لما كثرت أعمال الحكومة الطباعية في أواخر القرن التاسع عشر ، ولم تف مطبعة بولاق بحاجة هذه الأعمال كانت الحكومة تطبع ما يزيد على طاقة بولاق في المطابع الخاصة نظير أجور تحدّد بطريقة المناقصة^(٣) . وحدث ذلك في أعمال مصلحة البريد . ومع ذلك فقد شذت عن هذه القاعدة مصلحة السكك الحديدية فألشئ لها مطبعة مستقلة في ذلك العصر .

وفي سنة ١٩٠٨ م نظمت مطبعة بولاق على أصول جديدة وزودت بكثير من الآلات وعملت لها قاعدة جديدة ، وفي نظير ذلك أحالت الحكومة كل أعمالها الطباعية إليها وأوقفت نهائياً إحالة مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة^(٤) .

(١) أمر من ناظر الداخلية إلى مطبعة بولاق في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠) ، رقم ٧ وقائع ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ م ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٤ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) انظر ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ٢١ ، رقم ٧١ — ٦/٤٥ محفوظات وزارة المالية .

(٤) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣ .

وعادت أعمال الحكومة الطباعة فزادت بعد سنة ١٩٢٠ وأربت على طاقة مطبعة بولاق الأميرية، فاضطرت الحكومة المصرية إلى العدول عن سياسة الاكتفاء بها فأنشأت عدة مطابع أميرية أخرى كمطبعة دار الكتب المصرية ، ومطبعة مصلحة المساحة ، والمطبعة السرية لوزارة المعارف ، ومطبعة جامعة فؤاد الأول ، ومطبعة جامعة الإسكندرية ، كما أصبح للطبعة الأميرية مطابع فرعية تتبعها في وزارة الحربية والبحرية ، ووزارة الداخلية ، ودار القضاء العالي ، ومحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد . ومع ذلك فإن الحكومة اضطرت في السنوات الأخيرة أمام التوسع في نشر التعليم وتشجيع التأليف والترجمة إلى الرجوع إلى سياسة إحالة بعض مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة عن طريق المناقصة .

الفصل السادس عشر

المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

المطابع الخاصة في عصر محمد علي

لم يصلنا من عصر محمد علي خبر عن مطبعة خاصة يملكها أو يديرها مصري . ففي عصره لم تكن صناعة الطباعة قد شاعت ، ولم يكن أحد من المصريين ليتبين فوائد فتح مطبعة خاصة إذ أن هذا يستلزم معرفة بالكتب وتقدير الفوائد نثرها ، كما كان يستلزم ظهور طبقة من محبي القراءة واقتناء الكتب ولم يكن هذا كله معروفا في مصر وقتئذ . وعلى ذلك لم يفكر أحد من المصريين - على قدر ما نعلم - في إنشاء مطبعة خاصة به كوسيلة لكسب العيش .

مطبعة إسكندر دراغى بالإسكندرية

على أن ما غفل عنه المصريون لم يغفل عنه الأوروبيون . فحين نسمع عن مطبعة أوربية في الإسكندرية في عهد محمد علي ، ونحن لا نعرف مؤسس هذه المطبعة كما أنا لا نعرف تاريخ إنشائها . ولكننا رأينا قصيدة مطبوعة فيها بالإنجليزية في وصف مصر عنوانها : "Egypt-A Descriptive Poem" نظمها "هنرى سولت Henry Salt" فنصل إنجلترا في مصر وقتئذ وقد كتب على ظاهر الكتاب « طبع بالإسكندرية في ١٠ يولييه سنة ١٨٢٤ » . وفي أسفل هذا كتب « طبعها للأولف إسكندر دراغى Alexander Draghi بالمطبعة الأوربية » .

وقد كتب سولت مقدمة قصيرة للقصيدة افتتحها بقوله :

« طبع هذه القصيدة بقصد الترويج عن نفس المؤلف وهو يقاسي آلاما جساما . ثم تشجعا لرجل جدير بالتشجيع هو الطابع . وهي أول كتاب إنجليزى يطبع بمطبعة

الإسكندرية . ولما كان جماع الحروف يجهل هذه اللغة تماما كان من السهل تصور الصعوبة التي صادقتها في تصحيح أصول الكتاب . ونحن نرجو أن يكون ذلك عذرا عن كثرة الغلطات ... » .

ويؤخذ مما تقدم أنه وجد بالإسكندرية مطبعة خاصة في سنة ١٨٢٤ وكان يشرف عليها رجل اسمه إسكندر دراغى . ونحن لا نعرف أكان هو مؤسسها أم لا .

كما نأعرف من مقدمة سولت لقصيدته أن المطبعة كانت مطبعة فرنسية ولم تكن الإنجليزية بدليل ما ورد فيها من جهل العمال باللغة الإنجليزية وعدم سبق طبع كتاب إنجليزي بالمطبعة .

ثم يرد ذكر هذه المطبعة في مقدمة كتاب كتب في سنة ١٨٣١ ، وهذا الكتاب هو

Wilkinson, Topography of Thebes and General View of Egypt.

قال المؤلف في المقدمة ما ترجمته :

« لقد كانت نيتي معقودة في الأصل على إعطاء المخطوط لطابع بالإسكندرية حتى يتم طبع الكتاب بسرعة . ولكن حال إصابته بالكوليرا ثم موته دون طبع الكتاب في مصر . وعلى ذلك اضطررت إلى أن أبعث بالمخطوط إلى إنجلترا مما سبب تأخيرا كبيرا » .

على أن مطبعة الإسكندرية إذا كان صاحبها قد مات بالكوليرا في سنة ١٨٣٠ فإن ذلك لم يؤثر على وجودها فاستمرت مفتوحة تطبع وتنشر الكتب . وقد وقفنا على كتب مطبوعة فيها في سنة ١٨٤٥ م فن ذلك قائمة بكتب مكتبة الجمعية المصرية :

Egyptian society, A Catalogue of the Library, Alex 1845

وأیضا كتاب *Miscellanea Aegyptiaca, Alex. 1845.*

وغير ذلك من الكتب التي مازالت نسخ منها موجودة في دار الكتب المصرية لآن . وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن مطبعة الإسكندرية ظلت موجودة طول عهد محمد علي باشا ولا نعرف متى انتهت هذه المطبعة ولا كيف كانت نهايتها .

مطبعة ديلماس بالمحروسة

وكان بالقاهرة مطبعة إفريقية خاصة كان يديرها رجل أجنبي اسمه ديلماس . كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٢١ مايو سنة ١٨٤٧ م يقول :

« مطلوب الإذن بطبع ٥٠٠ نسخة من كتاب " الإنشأ الفرنسي المسمى على المكاتب والمحاورات " لأنه لازم لتلاميذ مدرسة الألسن والمدارس الخصوصية ، بمبلغ ١٤٠٠ قرشا بالمطبعة الأفرنكية تعلق الحاجة ديلماس بالمحروسة (١) » .

وهذا كل ما وصل إلينا من أخبار هذه المطبعة فنحن لانعرف متى أنشئت ولانعرف شيئا من مطبوعاتها ، ولا كيف انتهت . ومن المحتمل أن يكون ديلماس تحريفا لاسم والماس الذي أراد أن يلتزم طبع قاموس المحيط للفيروز بادی بمطبعة بولاق ولم يوفق ، وكان يطبع ما يحتاج إليه لنفسه أو ما يتعهد به لغيره في مطبعة بولاق على نفقته . وهذا مجرد احتمال لتشابه الإسمين .

مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد

يرجع ابتداء وجود مطابع عربية خاصة بالأفراد إلى عهد سعيد . ففي عهده كان الشعب المصري قد استنار وطالت صحبته للكتب حتى كثر عدد المؤلفين والقراء . وكانت أيضا صناعة الطباعة قد شاعت وعدل الواقون عن النسخ وبدعوا يقتنعون بفائدة الطبع

المطبعة الحجرية الأولى

وقد كان ظهور المطابع العربية الخاصة في تاريخ مبكر جدا من عهد سعيد . فأول مطبعة يصل إلينا خبرها هي مطبعة حجرية كانت موجودة في سنة ١٨٥٦ م . فقد اطاعنا على نسخة من كتاب اسمه " سفينة الملك ونفيسة الفلك " تأليف الشيخ محمد شهاب الدين

(١) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٧ جادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ ، دفتر رقم ٤٨ ، ج ٨ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ١٤٢ ، ص ٢٩٢٩ ، محفوظات عابدين .

مصحح العلوم بمطبعة بولاق وشاعر محمد علي باشا . ويبلغ عدد صفحات الكتاب ٤٩٦ صفحة . وهو مطبوع طبع حجر وفي آخره مكتوب « كان تمام طبعها في المطبعة الحجرية بمصر المحمية مصححة على تصحيح مؤلفها في غرة جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومايتين وألف » ، أى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وهذه أول مطبعة عربية خاصة معروفة في مصر . ولكنها لا نعرف شيئاً عن صاحبها ولا كيفية إنشائها .

مطبعة ملاطية لى محمود محمد

ويترتب على إنشاء المطبعة الثانية ظهور ثانى قانون للطبوعات في مصر^(١) . ومناسبة ذلك نجدتها في قرار للمجلس المخصوص بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ الموافق أول يناير سنة ١٨٥٩ ، جاء في أول هذا القرار مانصه :

« تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لى محمود محمد كتابى بخان الخليل ينهى أنه حصل له مضايقة في أمر المعاش وله معرفة في فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحدة فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى ...^(٢) » .

فلما طبع لى محمود محمد أحد تجار الكتب بخان الخليل بالقاهرة أراد فتح مطبعة حجر لطبع كتب لتعليم الأطفال بقصد الكسب . وقد قدم طالباً لديوان الداخلية بذلك ووافق المجلس على طلبه وسمح له في أن يفتح المطبعة ولكن بشروط خاصة وردت في نفس القرار السابق . وهذه الشروط يتكون منها ثانى قانون للطبوعات في مصر وإليك ما جاء في القرار بهذا الشأن :

« فلدى المذاكرة عن ذلك بالمجلس المخصوص قد روى من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجنب الداورى فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع الحجر لإدارة أمر معاشه إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورق الدفعة على الوجه المشروح وهو :

(١) القانون الأول هو ذلك الذى أصدره محمد علي باشا في سنة ١٨٢٣ م وكان خاصاً بمطبعة بولاق وغيرها من مطابع الحكومة في عصره .

(٢) قرار من المجلس المخصوص في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) . دقر بمجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوفات عابدين .

قانون سعيد للطبوعات :

« أولاً — أن كل كتاب أو رسالة يراد طبعها لا يصير الابتدى في طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شيء منه مالم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة وللمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة وإن طبع شيء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين .

« ثانياً — لا يطبع ولا ينشر جرائل وغازيات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية وإن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتُسَد مطبعته .

« ثالثاً — إذا طبع ونشر كتب ورعائل إهانة للديانة والبوليتيكية والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

« رابعاً — المطبعجى لاله أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته وأن طبع شيء زيادة عن الشروط يُعَد سارق ويترتب جزاء بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجرا الأصول فيه .

« خامساً — إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة في هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاء بالنسبة لخفة وجسامة الخنقة تطبيقاً للقانون .

« الخاتمة — عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجى يذكر فيه أنى قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمس بنود والمعاملة بموجبها ويشترط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسائل أو غازيات أو إعلانات أو خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدر الأمر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجرا على وجهها شرح بهذا وعلى هذا النسق يصير الإجرا مع كل من يعرض من ذوى المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأى بالمجلس^(١) . »

(٢) قرار من المجلس المخصوص في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) . دقر بمجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوفات عابدين .

يؤخذ من كل ما تقدم أن محمود محمد المقام للعرض الذي ترتب عليه القرار السابق قد فكر في فتح مطبعة خاصة وأن مطبعته كانت ثانی مطبعة عربية خاصة في مصر. و يترتب عليها أول قانون خاص بإنشاء المطابع الخاصة كما يؤخذ من العبارة الواردة في آخر خاتمة القانون فقوله : « وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوى المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأي بالمجلس » يفيد أن طالب محمود محمد كان أول مناسبة يظهر فيها قانون من هذا النوع ، وأن هذا القانون أصبح دستوراً يعمل به في كل مناسبة مستقبله . ولعل إنشاء هذه المطبعة بعد المطبعة السالفة هو الذي أخاف الحكومة وجعلها تصدر هذا القانون .

ويؤخذ مما تقدم أن أول نوع من المطابع الخاصة في مصر كانت مطابع الحجر ولم تكن مطابع الحروف . وهذا أمر طبيعي إذ أن مطابع الحروف تتكلف نفقات كثيرة لم يكن يقدر عليها من المصريين إلا القليلون .

ونحب أن نقف وقفة قصيرة على هذا القانون إذ أنه من الأهمية بمكان فهو أقدم قانون للطبوعات في مصر .

يبدو لأول وهلة أنه قانون صارم ، فصاحب المطبعة ليس له أن يتفق على طبع كتاب أو رسالة مجرد اتفاق ، أو أن يأخذ من صاحب الكتاب نقوداً إلا بعد عرض الكتاب على وزارة الداخلية لفحصه وإصدار ترخيص بطبعه وليس للطبعة أن تصدر جرائد أو صحفاً أو إعلانات أو مجلات إلا بعد الاستئذان والترخيص من وزارة الداخلية . وليس للطابع أيضاً أن يطبع نسخاً أكثر من المتفق عليها بينه وبين صاحب الكتاب أو ملتزم طبعه وهذا الشرط في صالح المؤلفين والمترجمين يحميهم من جشع أصحاب المطابع .

أما السياسة التي أملت هذا القانون فهي تنطوي على ألا يطبع من الكتب ما كان يتعارض مع الدين أو سياسة الدولة أو يضر بالدولة العلية أو الدول الأجنبية ، أو يتنافى في الآداب والأخلاق . ووضع في القانون لحماية هذه السياسة حد صارم هو غلق المطبعة ومصادرة المطبوع ومعاقبة صاحب المطبعة عقاباً يتناسب مع جرمه .

وليس في القانون على صرامته ما يمكن أن يترتب عليه مضايقة لأصحاب المطابع تسبب إجحامهم عن فتح المطابع وطبع الكتب فليس في هذا القانون بند واحد يفرض نفقة أو إتاوة أو مضايقة تؤثر في حركة الطبع وانتشار الكتب . وعلى ذلك فشدة القانون شدة مستنيرة مفيدة لا تعطل إنشاء المطابع ولا تعوق طبع الكتب المفيدة ولكنها دقيقة تحول دون نشر ما يضر بالدين أو الدولة أو الخلق . ومع ذلك ففيه كفاون للطبوعات ما يضع على حرية الفكر بعض القيود وهو ما لا يستساغ إلا مقروناً بالزمان الذي وضع فيه .

مطبعتا يوسف بير ومحمد عثمان جلال

وبعد صدور هذا القانون يتوالى إنشاء مطابع الحجر العربية الخاصة بالأفراد . فمن ذلك مطبعتان إحداهما كانت لرجل اسمه يوسف بير والأخرى أنشأها أحد رجال حكومة سعيد هو محمد عثمان جلال الأديب الشهير . يقول محمد عثمان جلال في سياق ترجمته لنفسه في الخطط التوفيقية ما نصه :

« وأخذت أترجم في الأوقات الحالية كتاب لافتين وهو من أعظم الآداب الفرنسية المنظومة على لسان الحيوان وسميته العيون اليواقظ وعرضتها على الوالي " سعيد باشا " بواسطة المرحوم مصطفى فاضل باشا وكان أوصلني إليه المرحوم محمد بيك على الحكيم فما أثمر غرسها وما نفع ورسها . فاتفقت مع رجل فرنساوى له مطبعة من الحجر يسمى يوسف بير وعهدته بطبعها فتعهد ثم أخلف ما وعد ، فكلفت مطبعة أكبر من مطبعته وصرفت عليها ما جمعت ونشرتها ثم بعث الحمار وبعثها (١) » .

ونجد في هذا النص خبر مطبعتي حجر إحداهما كانت موجودة بالفعل وكان يمتلكها شخص اسمه يوسف بير والثانية أنشأها محمد عثمان جلال أحد مترجمي العلوم في حكومة سعيد ، أنشأها خصيصاً لطبع بها كتاب " العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ " بعد أن رفض يوسف بير طبعه في مطبعته . ثم باع المطبعة بعد أن طبع بها الكتاب .

(١) علي إشا مبارك ، الخطط التوفيقية : ج ١٧ ، ص ٦٤ .

ثم أن الفقرة المتقدمة تبين إلى أي حد بلغت لذة التأليف والنشر عند بعض الناس فالرجل لم يقعه عدم إعجاب سعيد باشا بالكتاب ولا رفض يوسف يبرطبعه بمطبعته فذهب يضحى بكل ما جمع من الأموال في سبيل إنشاء مطبعة خاصة لطبع بها الكتاب ثم يبيعها بعد طبعه ، وبيع الحمار كناية عن خسارته فيها .

مطابع الحروف في عهد سعيد

وكما ظهرت مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد ظهرت في عهده أيضا بوادر مطابع الحروف الخاصة ، فقد أنشئ في عهده ثلاث مطابع حروف كانت أول المطابع الخاصة من نوعها في مصر .

مطبعة كاستيل

أما أولى هذه المطابع فكانت مطبعة حروف لرجل اسرائيلي اسمه كاستيل طبع فيها بعض الكتب الدينية القبطية وبعض كتب الأدب . وقد رأيت بعض كتب الأدب التي طبعت بها فوجدتها جميلة الخط حسنة الطبع متقنة الصناعة ، وكان فيها يفوق بكثير فن مطبعة بولاق في ذلك الوقت . ولكنني لم أتوصل إلى تاريخ إنشاء هذه المطبعة بالضبط .

المطبعة القبطية

المطبعة الثانية هي المطبعة القبطية أنشأها الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الاقباط . أما سبب إنشائها فهو أنه رأى حاجة الطائفة إلى مطبعة تطبع كتبها الدينية فكلف روفائيل عبيد السورى مؤسس المدرسة العبيدية المشهورة أن يستحضر له من أوروبا آلة طباعة . واستأذن من سعيد باشا في أن يلحق أربعة من شبان الأقباط بمطبعة بولاق الأميرية ليتعلموا فيها فن الطباعة فأذن له سعيد في ذلك . والتحق الشبان الأربعة ببولاق وتعلموا . ووصلت المطبعة إلى الاسكندرية في سنة ١٨٦٠ م وكان البطريرك في الدير بالجبل فكتب إلى وكيل البطريركية بمصر أن يستقبل تلك الأدوات عند دخولها القاهرة باحتفال ديني رسمي ، فاستقبلها بموكب حافل مشى فيه الشمامسة بملابسهم وأزيائهم وهم ينشدون الأناشيد ويرتلون التراتيل . وكان احتفالا مهيبا تحدث الناس به زمنا طويلا . ثم توفي

روفائيل قبل أن يتم تركيب المطبعة فتولى أمرها بعده رزق بك جرجس وسماها المطبعة القبطية الأهلية وطبع فيها كتب الدين والأدب . ثم تولى أمرها بعده أخوه ابراهيم جرجس وغير اسمها فسمها مطبعة الوطن . وطبع بها كثيرا من الكتب الدينية منها كتاب "تهذيب الأخلاق" (١) .

مطبعة السيد محمد هاشم

أما المطبعة الثالثة فكانت لرجل مغربي اسمه السيد محمد هاشم ، قرأنا خبرها في أمر عال صدر إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ من ذى القعدة سنة ١٢٧٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٨٦١ جاء فيه :

« صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو القعدة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التي معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة . فبا مبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة مثلما تعلموا أولا حكم الأصول القديمة الذي لم نسيوها إلى الآن . فإذا لم كنتم فهمت إلى الآن أن أصول اليد الواحدة مرفوع وملغى افهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله . فأفهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فأما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والممة فيجب مؤاخذه وممانعة فاعلين ذلك (٢) » .

فهذا الأمر يظهرنا على وجود مطبعة حروف ثالثة كانت لرجل مغربي اسمه السيد محمد هاشم كان ويكلا في مصر للسيد عبد القادر أمير الغرب سابقا والمقيم في الشام وقت صدور الأمر . أما السبب في إنشائه مطبعة فيفهم من نص الأمر أن السيد

(١) الهلال ، ج ١١ ، سنة ١٩٠٩ ، مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٢٢٠

جورجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦٠

(٢) أمر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو سنة ١٨٦١) ،

نمرة ٣٧ سايره ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ محفوظات عابدين .

عبد القادر كان أميرا للغرب وأنه أرسل السيد محمد هاشم وكيله له في مصر ، ثم لسبب ما رفع عن أمارة الغرب وأقام بالشام فلم يعد به حاجة إلى وكيل ، فاشتغل وكيله السيد محمد هاشم بإنشاء مطبعة تدر عليه بعض نفقات أقامته في مصر . ثم إن الأمر ثبت أنه أنشأ المطبعة بالفعل بدليل قوله « فتح مطبعة حروف » وأن هذا الإنشاء كان قبل مايو سنة ١٨٦١

وقد عثرت على ديوان الشيخ محمد شهاب شاعر محمد علي مطبوعا مطبعة حروف في ٥ رمضان سنة ١٢٧٧ الموافق ١٦ مارس سنة ١٨٦١ وقد كتب في خاتمة ما نصه : « مجللا بالطبع في مطبعة الواثق بربه المعين العمدة الفاضل السيد محمد جاهين الكائنة بحارة برجوان لا زالت محفوظة ما بقى الزمان » .

ولعل السيد محمد جاهين هذا هو نفس السيد محمد هاشم الذي ورد ذكره في الأمر السابق . بدليل تشابه الاسمين إذ ربما كان الرجل هو السيد محمد جاهين هاشم ، واقتصر على لقب واحد منهما في كل من الأمر وتاريخ الكتاب . ولو قد صح هذا المذهب تكون قد حددنا مكان هذه المطبعة وهو حارة برجوان بالقاهرة وأثبتنا أنها أصدرت مطبوعات بالفعل أحدها وربما كان أولها ديوان الشيخ محمد شهاب . وإذا لم يصح هذا المذهب تكون قد توصلنا إلى مطبعة حروف رابعة في عهد سعيد . ولكننا لا نرجح هذا بقدر ما نرجح أن مطبعة السيد محمد هاشم الواردة في الأمر هي نفس مطبعة السيد محمد جاهين التي طبع بها الديوان .

هل طبق قانون المطبوعات السابق على مطابع الحروف كما طبق على مطابع الحجر ؟ يؤخذ من الأمر السابق أن القانون روعي ونفذ وعمل به من يوم صدوره بكل دقة . فالقانون ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يفتح مطبعة إلا بعد الاستئذان من الحكومة وأخذ الترخيص عليه على ورقة دمغة بالشروط الواردة في القانون . وقد فتح السيد محمد هاشم المذكور مطبعته بدون إذن من الحكومة فأرسلت ضبطية مصر لوالى تسأل عما يجب عمله إزاءه . ولو لم يكن القانون معمولاً به مطبقا بدقة تامة لما اعترضت ضبطية مصر على فتحه المطبعة دون استئذائها .

على أنه يؤخذ من الأمر السابق أن القانون لم ينفذ بدقة في هذه المناسبة فقد أجاب سعيد باشا على سؤال الضبطية جوابا ملتويا لا يفهم منه أنه أراد تطبيق قانون المطبوعات

على السيد محمد هاشم صاحب المطبعة . فأقول ما أجاب به الوالى هو « إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة » وأن « أصول اليد الواحدة مرفوع وملغى » ومعنى هاتين العبارتين أن المساواة بين الناس في المعاملة ملغاة وأن القانون إنما وضع للمصريين أما أصحاب الامتياز من الشراكسة والمغاربة فلهم معاملة خاصة . وعلى ذلك لا يجوز أخذ الرجل بالقانون الذي أرادت الضبطية تطبيقه عليه ويسمح له بفتح المطبعة دون استئذان ودون تحريم الشروط المنصوص عليها في القانون ، ويترتب على ذلك إعفاؤه من الحد الوارد في القانون لمن يفتح مطبعة دون رخصة من الحكومة وهو إغلاق المطبعة ومصادرتها .

على أنه إذا كان قد أعفى من القانون مبدئيا ونجا من المؤاخذه على فتحه المطبعة دون استئذان الحكومة فإنه لم يعف من التزام السياسة التي وضع القانون لحمايتها . فقد نص الأمر على أن يترك شأنه ما دام لا يطبع إلا الكتب المعتادة السائرة أما إذا طبع ما يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذه على ذلك .

ويتمى عهد سعيد بعد أن تظهر فيه بوادر المطابع الخاصة سواء كانت مطابع حجر أو مطابع حروف وبعد أن تصبح الطباعة صناعة يحترفها المصريون . وقد وقفنا فيه على سبع مطابع : أربع للحجر وثلاث للحروف ، وهي التي سبق عرض ما وصلنا إليه من تاريخها ولعل مطابع الحجر كانت أكثر من أربع ولكننا لم نتوصل إليها أما مطابع الحروف فلم ترد على الثلاث التي سبق ذكرها . وكما كان لسعيد شرف البدء في تشجيع الناس على إنشاء المطابع كان له أيضا شرف وضع أول قانون ينظم صناعة الطباعة في مصر . ولعل له في ذلك ما يعوضه عن غرابة موقفه من مطبعة بولاق ومطبعة المهندسخانة .

المطابع الخاصة في عهد اسماعيل

ثم كان عهد اسماعيل فشجع إنشاء المطابع فكثرت المطابع الخاصة في أيامه سواء أكانت مطابع حجر أم مطابع حروف .

ونحن لا نسمع عن قانون مطبوعات وضعه الخديو اسماعيل مما يدل على أن قانون سعيد ظل قائما في عهد اسماعيل أيضا وإن كنا نشك في أنه كان معمولاً به . وهذا أمر طبيعي فإن اسماعيل لم يكن يخشى من انتشار المعرفة فلم يحده بقانون وعلى ذلك اقتصر

الأمر على التشجيع وأطلقت الحرية في إنشاء المطابع . وقد كان لهذا أحسن الأثر في انتشار المطابع في عهده .

وأول المطابع الخاصة التي أنشئت في عهد اسماعيل مطبعة أنشأها قدرى باشا ناظر المعارف ولكنها لم يطل بقاءها . ثم مطبعة وادى النيل أنشأها أبو السعود افندى في سنة ١٨٦٦ م وكانت أول إنشاءها تطبع بحروف تشبه حروف مطبعة بولاق ثم وضع لها صاحبها قاعدة جديدة خاصة بمطبعته (١) . وكان يطبع بها جريدة وادى النيل كما طبعت بها الحكومة نشرة أركان حرب الجيش المصرى ومجلة روضة المدارس قبل أن تنشئ الحكومة مطبعتيها الأميريتين : مطبعة أركان حرب ومطبعة المدارس اللتين سبق خبرهما في الفصل السابق .

ثم مطبعة جمعية المعارف التي أسسها محمد عارف باشا سنة ١٨٦٨ لنشر الكتب . ثم أنشأ إبراهيم بك المويلحي مطبعة سماها " مطبعة المعارف " وقد كانت الجمعية مساهمة وثمان سهمها خمسة جنيهات وللاعضاء أن يحصلوا على مطبوعات الجمعية بمثل أقل من سواهم . وكانت هذه المطبعة تعلن عن الكتاب الذى تريد نشره وتعين ثمنه فئات تتفاوت حسب التعجيل في الدفع . وقد طبعت هذه المطبعة عددا كبيرا من الكتب الهامة في التاريخ واللغة والفقه منها : " أسد الغابة لابن الأثير " في خمسة مجلدات ، وكتاب " ألف باء " في مجلدين ، و " الفتح الذهبى " في مجلدين ، و " تاج العروس " في عدة مجلدات ، وغير ذلك . وظلت الجمعية تنشر الكتب حتى نشأ النزاع السياسى بين اسماعيل باشا وحليم باشا على منصب الخديوية فانضم رئيسها عارف باشا إلى حليم وروج له وعلم اسماعيل بالأمر ففر عارف إلى الآستانة وانحلت الجمعية على الأثر ولا نعلم مصير المطبعة بعد ذلك (٢) .

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦٠

الهلل ، ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ص ٣٢٠

(٢) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٩٢ .

ولا شك في أنه كان بالاسكندرية جملة مطابع في ذلك العهد . فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه ، وقد طبع بها ماريت بك كتابا في تاريخ مصر على نفقة الحكومة المصرية . في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ صدر الأمر الآتى :

« حيث علم لدينا من هذه الإفادة المتقدمة إلى ديوان المعاونة من ماريت بك مدير الآثار التاريخية بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨١ نمرة ١٨٣ والقائمة الواردة معها بالإفرونى أن مصاريف طبع التاريخ الذى كان صدر أمرنا له بإعماله بوجه الاختصار عن قدام المصريين وطبع قدر خمسين نسخة منه بمطبعة الخواجه موريس ديه وشركاه بالاسكندرية بلغت سبعة آلاف وستماية وأربعين غرش . وقد أرسل منه ثلاثماية نسخة إلى شريف باشا ومايتين أجرى تفرقته على أرباب المعارف والعلوم من أهل البلاد ومن الأجانب أيضا ویرام صدور الأمر بصرف المبلغ المذكور لذاك الخواجه . فقد اقتضت إرادتنا صرف مبلغ السبعة آلاف وستماية وأربعين غرش الذى ذكر عنه قيمة التكاليف إلى الخواجه موريس ديه المذكور من المالية بالسند اللازم ويخصم بالأعبادية على طرف الديوان وأصدرنا أمرنا هذا إليكم والقائمة مرسولة معه للإجرى على هذا الوجه (١) » .

ولا شك في أن المطابع الخاصة قد كثرت في عهد الخديو اسماعيل لدرجة عظيمة بحيث لا يمكن حصرها أو الوقوف على عددها بالضبط . على أن أقدمها هي التي تقدم ذكرها .

قانون توفيق للطبوعات

ثم كان عهد توفيق ولم يكن لديه اعتراض على نشر المعرفة في أول الأمر ، فكثرت المطابع وإقبال الناس على إنشاءها فأنشئ منها في أول عهده المطبعة الوهية ومطبعة الشيخ شرف وغيرهما . ولكن سرعان ما شبت الثورة العرابية فظن توفيق وحكومته أن المبالغة في حرية الطبع والنشر هي التي أدت إليها ففكر في تقييد المطبوعات والتشديد على المطابع كوسيلة

(١) من الملية السنية إلى المالية في ١٤ شعبان سنة ١٢٨١ - دقرقم ١٩١١ ، دفاتر الملية عربى

وثيقة رقم ٩٩ ، ص ١٢٥ ، محفوظات عابدين .

لإتحاد الثورة ، فصدر في نوفمبر سنة ١٨٨١ قانون للطبوعات ضيق فيه الخناق على أصحاب المطابع نورد مواده فيما يلي :

المادة الأولى — لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حالة أن تترع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء .

المادة الثانية — المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالکها أو المودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش الى خمسة عشرة آلاف قرش .

المادة الثالثة — لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها وكذلك لا يجوز له بأى طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة .

المادة الرابعة — يصير حجز وضبط أى مطبوع كان في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلا من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في البند السابق .

(ثانيا) إذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين .

(ثالثا) إذا أقيمت في إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف . وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعيين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور في المحاكم المقامة أمامها الدعوى .

المادة الخامسة — عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفى قرش .

المادة السادسة — إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفى قرش غرامة . وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعين يعزّم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش .

المادة السابعة — يحوز في الأحوال الميينة ببندى ٥ و ٦ استبدال الغرامة بترع الرخصة وإقفال المطبعة .

المادة الثامنة — يصير إثبات المخالفات بموجب محاضر يحضرها مأمورو الأثمان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع .

المادة التاسعة — يسرى هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات السائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها^(١) .

هذا هو قانون المطبوعات الثانى وقد تبعه شروط أخرى لإنشاء الجرائد وطبع الكتب وقد أقيمت التبعة فيها على أصحاب المطابع . وإن نظرة واحدة يلقىها الإنسان على هذا القانون لكافية لأن يتبين أنه صارم شديد وأنه إذا قيس بقانون سعيد صار لحركة الطبع والنشر . وتكفى مادته الأولى التي تنص على أن كل صاحب مطبعة يجب أن يدفع تأمينا قدره مائة جنيه ، لإثبات ضرر هذا القانون وبيان كيف كان ضربة قاضية على حركة إنشاء المطابع الخاصة ، إذ ليس من السهل على أى إنسان أن يودع مائة جنيه ويتركها دون استغلال .

ليس من شك إذن في أن قانون المطبوعات الذى أصدرته حكومة توفيق كان معرقلا لحركة إنشاء المطابع عائقا لانتشارها بل هو قد وُضع لهذه الغاية خاصة فلا غرابة إذن في الأثر السيئ الذى أحدثه في هذا السبيل .

وظل هذا القانون مرعيا معمولا به بضع سنوات تعطل فيها انتشار المطابع ووقفت حركة إنشائها . إلا أن الدول لم توافق عليه وعلى ذلك لم يكن نافذ المفعول مطبق المواد

(١) الهلال — ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣٢٢

إلا على المصريين بحكم قانون الامتيازات . ولم يكن من طبيعة الأشياء أن تصر الحكومة على أخذ الوطنيين بقانون صارم كهذا بينما الأجانب معفون منه وكانت نار الثورة قد أخذت فأهمته الحكومة بالتدريج حتى أصبح بعد عدد من السنوات في حكم الملغى . فأقبل الناس من جديد على إنشاء المطابع ونشر الكتب .

منذ ذلك الحين نشطت حركة إنشاء المطابع وأحدثت مدارس اسماعيل أثرها في زيادة عدد القراء فازدهرت الحركة العلمية في البلد وكلما زاد ازدهارها بانتشار المتعلمين راجت سوق الكتب وزاد الإقبال على صناعة الطبع وإنشاء المطابع .

ثم عامل آخر ساعد على زيادة عدد المطابع الخاصة وهو نمو الحياة السياسية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي وما تبع ذلك من إنشاء الجرائد اليومية وإقبال الشعب على التماس الأخبار فيها فكثرت عدد المطابع .

ولم يعد إنشاء المطابع قاصرا على القاهرة كما كان إلى الثورة العرابية بل تعداها إلى غيرها من مدن القطر المصري فعمت المطابع المديرية والمدن بحيث أصبحت لا تخلو منها مدينة في الوقت الحاضر .

وهكذا لم يمض على دخول فن الطباعة إلى مصر بإنشاء مطبعة بولاق قرن من الزمان حتى كانت المطابع قد عمت ربوع البلاد . وأصبح العمل الذي لم يستقم للحكومة إلا بعد مشقة وجهد في تناول عامة الناس ، وأصبح الفن الذي صرخ في وجهه الأزهر حينما وقاومه جهل الحكام أحيانا مسلما بفائدته وقيمه رافعا لواء العلم ناشرا نور المعارف على هذا الوادى المبارك .

الملحق الأول

(١)

عودة نقولا المسابكي من ميلان

من الجنب العالي إلى اليك الكتخدا

١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) .

[دفتري رقم ٦ "معية تركي" ، وثيقة رقم ٧٢٥]

"محفوظات عابدين"

كان أرسل بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو بمعرفة اسماعيل قبودان لتعلم الصنائع . فالباعث لتحرير مكاتبتنا هذه هو أنه نظرا لوصول نقولا المسابكي مع ثلاثة أطفال من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الأفرنجية والعربية المخترعة ، فقد أرسلوا إليكم . فيجب إلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان أفندي في بولاق وترتيب تعييناتهم اللازمة وتخصيص مرتبات شهرية لرفقائه بحسب أهلية كل منهم ومهارته . وحيث أن من المحتمل وصولنا حين إتمام مسابكي تجهيز آلاته فلا تعطوه مرتبا شهريا بل اكرموه بدفع شيء قليل له تحت حساب مرتبه .

(٢)

مرتب نقولا المسابكي

أمر كريم صادر للخزينة

٧ ربيع الثاني سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) .

[دقر رقم ٩ "معية ترى" وثيقة رقم ٢٥١
"محفوفات عابدين"]

نظرا لمهارة الأسطى نيقولا المسابكي في فن طبع الكتب فقد ألحقناه وزملاءه بمعية
الحاج عثمان سقا زاده ببولاق . وخصصنا له معاشا شهريا قدره خمسمائة قرش اعتبارا
من غرة المحرم (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٢١ م) فقيده في دفتر الخزينة وادفعوا له ما استحقه
من ماضى مرتبه ، وبادروا إلى إعطائه ما يستحقه بعد الآن شهرا شهرا .

الملحق الثاني

(١)

طبع كتاب جغرافية ملطبرون^(١) ترجمة الشيخ رفاع

من المعية إلى خورشيد بك

ه ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) .

[دقر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية
للجهادية والألايات والمدارس
وثيقة رقم ٤٥٩ ، "محفوفات عابدين"]

اطلع الجنب العالي في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن كتاب
الجغرافيا الذي ترجمه الشيخ الرفاعي من اللسان الفرنسي إلى اللسان العربي وأحيل إلى
حضرة مختار بك للنظر، هل هو نافع أو غير نافع ، فأخبر الميرالمومي إليه أنه موجب للفوائد
الكثيرة وأن طبعه أو عدم طبعه معلق على الإرادة السنية . والجواب أنه فيما سبق قدم الشيخ
الرفاعي كتابا مثل هذا . فإذا هذا ، هل الكتاب الذي يراد طبعه هو ذلك الكتاب الذي
قدمه الشيخ الرفاعي أم غيره ، فإن كان غيره فندأ احضروا أتم ومعه الشيخ الرفاعي والكتاب
المذكور وأطاس الكتاب الذي ذكر في المضبطة إلى شبرا ليطع عليه الجنب العالي وينظر في أمر
طبعه ، وإن كان هو الكتاب الذي سبق أن قدمه الشيخ الرفاعي فإنه يوجد من ذلك الكتاب
فاحضروا أتم والشيخ المذكور وأطاس ذلك الكتاب كما هو أمر الجنب العالي السني .

(١) هو Conrad Malte-Brun الجغرافي الفرنسي . ولد سنة ١٧٧٥ . من أصل دنمركي وتوفي سنة ١٨٢٦ م .
وهو مؤلف كتاب Géographie Universelle الذي نقله إلى العربية الشيخ رافع الطهطاوي وطبع
في جزين بمطبعة بولاك كما يتضح من الوثيقتين .

(٢)

من الجنب العالي إلى خورشيد بك

٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤).

[دقتر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية
للجهادية والآلات والمدارس، وثيقة رقم ٤٦٠]
"مخطوطات عابدين"

اطلعت في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن مختار بك أعلم
المجلس أن كتاب الجغرافيا الذي ترجمه الشيخ الرفاعي من الفرنسية إلى العربية كتاب
نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعد وأنه سيصححه . ومن حيث أن أطاسه
لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يجعل ترجمته وأنه إذا أعطى لتلاميذ المدارس
فانه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعقون طبع قدر ألف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب
على إرادتنا . وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كاية ، وأن الميرالمومى إليه
سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولا وبعده
نحيكم بالذي يقتضى . فارسلوه لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعي أن يجعل ترجمة أطاسه
لما هو مقتضى إرادتنا . فبادروا لإجراء ما ذكرنا على الوجه المستطور كما هو مطلوبنا .

الملحق الثالث

حساب نفقات كتاب يطبع بمطبعة بولاق على ذمة ملتزم

من ديوان المدارس الى دار الطباعة

٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥).

[دقتر رقم ١١ ، "ديوان المدارس — عرب"
ص ٣٠٠٢ وثيقة رقم ٤١٣]
"مخطوطات عابدين"

قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده
في ٢٤ منه . وما توضح به عن خصوص المقايضة المقتضى تحريرها من طرفكم عن تشغيل
ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجه والماس صار معلوم^(١) . والحال :
أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل افندى ، فبعد
نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيرا على يد الأفسدى المذكور وإضافة الماهيات المقتضى
إيضاحها بالمقايضة ، حيث أئدتوا أن ماهيات المصححين تُعرف وكذا أثمان الورق والمون
بالمثل ، فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذى اوضحوا عن عدم معرفتها : ماهية
نفر بواب وربع ماهية الخزنجى وكذا نصف ماهية الملاحظ وماهية واحد كاتب ومع هذا
يضاف على الكتاب المذكور أربع عشرة واحد كمثل الملتزمين . وبناء عليه اقتضى شرح
هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايضة المطلوبة على الوجه
المشروح بهم بالبيان وتقدموا لإرسالها لهذا الطرف انما يكون تحريرها بالضبط الشافى بالدقة .

(١) المقصود هنا القاموس المحيط للفيروز بادی وكان الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية بقصر
العنى يعتزم طبعه على نفقته في مطبعة بولاق ، والخواجه والماس المذكور هو المتعهد التجارى
لمشروع بيرون .

الملحق الرابع

تفضيل ما يصنع في مصر من المواد

من الجنب العالي الى برهان بك

٦ رجب سنة ١٢٥١ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥) .

[دفتر رقم ٦٨ "معية تركي" ، وثيقة رقم ٢٧٨

"محفوظات عابدين"]

اطلعت في المضبطة الواردة هذه المرة على القرار الصادر من المجلس بأن الخبر المستورد من مصر للتجربة غير صالح لتبييض خلاصات ومضابط المجلس وتحريرات الديوان الخديوى . لذلك استصوب المجلس اشتراء خبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى لاستعماله في تحرير المكاتبات . وحيث إن الخبر المصنوع في مصر والجارى اشتراؤه من طرف الميرى بسمر قرشين للأقة جارى استعماله في مكاتبات كافة الدواوين وخاصة في مكاتبات ديوان معاونتنا ، بناء عليه كيف تصدرون قراراً بأنه غير صالح للاستعمال وتستصوبون اشتراء خبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى وتوزيعه على الجهات اللازمة .

فالظن الغالب من قراركم هذا أن أحد التجار كان أحضر من الاستانة مقداراً كثيراً من الخبر وقدم عريضة إلى مجلس مصر لاشرائه وأن المجلس لم يوافق على استدعائه . وأن هذا التاجر وصل إلى مصر وعرض بضاعته على أحمد افندى ، وهذا الأخير اقتنع بجودته بدون أن يفهم مزاياه ، وعرض الكيفية على خورشيد افندى الثثار . وهذا الأخير بمقتضى اثرته أخذ بكلام أحمد افندى وأصدر القرار المذكور وأتم صادق عليه . وحيث أن الخبر المستعمل في كافة الدواوين هو الخبر المصنوع في مصر ، بناء عليه يلزم فسخ القرار الصادر بخصوص اشتراء خبر استانبولى من الخارج ، وإشعار الكيفية إلى مصر لتوريد الخبر اللازم من هناك واستعماله في أشغال الكتابة .

الملحق الخامس

(١)

مشروع تنظيم مطبعة بولاق في عهد سعيد باشا

من على بك جودت ناظر المطبعة والوقائع إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[محفظة رقم ٢٦ "معية تركي" ، وثيقة رقم ١٤٢ "محفوظات عابدين"]

حضرة سيدى صاحب السعادة

لقد رفعت على هام التعظيم إرادة الجنب الخديوى الأنخم ذات الحكمة المعتادة المؤرخة في ٢٤ من صفر سنة ١٢٧٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠) رقم ١ المشتملة على أنه سترسل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين كتاباً . وأن الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذى تحتاج اليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم والمحتوية على بسط وإيراد تنبيهات هي من الحكمة آيات بينات . من حيث أن مطلوب الجنب العالي المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة لتحسين التام فأحاط العبد الدائم العبودية علماً بما اشتملت عليه ، وأذعن إليه كل الإذعان . إن طبع تلك الكتب النافعة المنتخبة بالمطبعة وتصحيحها بكل دقة وسرعة وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعداً بالحسن التام واكتسابها الرواج ومزيد الانتظام على الدوام إنما يكون بإعداد بعض الأدوات وإحضار بعض الأشخاص والتلاميذ وعلاوة مقدار جزئى من العواطف العلية على الأجور التي يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطراب ، وفي ذلك الإحسان ما يرغبهم وينشطهم في العمل فلهذا تجرأت على تقديم الكشف المطلوب مبيناً فيه بعض

الملاحظات وإذا كرا فيه ما يلزم من الأدوات . إن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ما هيأهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لاسيما أن بعضا منهم ماهيته مائة وخمسون وبعضهم ماهيته مائة وستون قرشا ومساكنهم في مصر وامبابه فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم . وعليه فاني استرحم علاوة ما بينته في ذلك الكشف المعروض على مرتباتهم الحالية وهو عبارة عن ١٥٤١ قرشا وخمس وعشرين بارة (فضة) لزيادة استحقاقهم لذلك بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة . وكذلك ذكرت في ذلك الكشف ما يلزم علاوته على الأجور المحددة لطائفة العمال (الطبعة) فيها فإن كان يوافق ذلك الضم رأى عدالة حضرة ولى النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتحمية رغبتهم وداعيا لحصول الرواج والمحسنات المرغوب بها حيث يصرفون حينئذ جهدهم ويبدلون ما عندهم من الوسع لتحقيق تلك الغاية المطلوبة . وإني بما أنا ناقله من النعم الجليلة التي استغرقت جهدي وشكري سيكون سعي في هذا الخصوص وافرا فيحصل التقدم المطلوب . وبما أن ما ذكرته في ذلك الكشف من الأدوات والتلاميذ والأشخاص لابد منه لكون الحاجة داعية إليه فإن وجود ذلك سيكون له الفائدة الكبيرة والثمرة الوفيرة في الحال والاستقبال حتى تفوق المطبعة بسبب ذلك على أعظم المطابع وأشهرها في العالم فضلا عن المطابع الصغيرة الشأن ، وإن عدم وجود تلك الأدوات اليوم مانع من المباشرة بطبع الكتب المنتخبة فإذا حصلت المبادرة إلى إعدادها فإن ذلك يكون سببا في دوام انتظامها ورواج أعمالها من الآن فصاعدا ويكون أيضا مستوجبا لحصول جميع المحسنات التي يرغب بها جناب الخديوى الأعظم ، وبما أن سرعة الطبع والنشر منوط بصحة النسخ التي يراد طبعها فإنه يقتضى الحال النظر بهذا الخصوص واتخاذ الوسائل بقدر الإمكان لتحقيق هذا الغرض فنرجو من حسن همكم أن تعرضوا هذه النقطة التي أشرت إليها وهذا الكشف المقدم على أعتاب حضرة الخديوى الأكرم مرجع الحاجات وهذا مادعاني إلى المبادرة بعرضه سيدي ما

في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

على جودت

ووقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتي :

بما أن هذا الترتيب أحيل وأعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له .

(٢)

اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

من على بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

بيان جماعة المصححين المقتضى ترتيبهم وتخصيصهم من جديد

١ رئيس التصحيح ١ رئيس ثانى ١ مساعد ٣ الجملة

إن هذا الشخص اقتضى جلبه من الخارج بوظيفة مصصح ثانى واعطاؤه في معية الشيخ أحمد المرصفي الذي سبق له أن كان رئيس المصححين وهو المصحح الثانى الآن في المطبعة ، وألحق به أيضا أحد المساعدين الاثني وعين الشيخ أحمد المرصفي المذكور رئيسا للتصحيح ، وبتعيينه اعتبر رئيسا للتصحيح مع رفقاءه ، فجملة فوج المصححين الذين سيجلبون ويرتبون من جديد سيكون إبلاغهم إلى ثلاثة أفواج . وبما أن هذه الأفواج الثلاثة ستكون بها الكفاية فيحصل بها الكفاية وحسن الإدارة والإنجاز الكلى فبناء على ما ذكر في الجهة اليمنى ^(١) (أى رئيس التصحيح والرئيس الثانى والمساعد) فإن ترتيب فوج ومصصح ثانى هو أمر منوط برأى حضرة الخديوى ذى المكارم العامة .

“ليعتمد ترتيب المصححين بموجب الكشف الآخر الذى قدمه اليوم حضرة ناظر المطبعة (٢)“.

(١) كتبت الوثيقة الأصلية على ورقة كبيرة الحجم وذكرت البيانات والجداول على الجانب الأيمن منها والملاحظات على الجانب الأيسر . وهذا معنى إشارته إلى “الجانب الأيمن“ .

(٢) كل هذه العبارات المكتوبة بالحروف الصغيرة عقب كل اقتراح من هذه الوثيقة هي ملاحظات أحمد رشيد ناظر المالية ووقع بها على الوثيقة الأصلية .

لهم ذلك الزائد على حدة من المرتب وإن وجود هؤلاء التلاميذ العمال سيكون موجبا لإخراج الأشغال الكثيرة والرواج الكلى للطبعة وعدا عن ذلك بعد ما يتعلمون تكون مرتباتهم وفقا للأشغال التي اشتغلوها فكان الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر فإعداد التلاميذ المذكورة وترتيبهم أمر منوط بذات ولى النعم ذات محاسن السمات .

“موافق”

الأشخاص اللازم إحصائهم وإعدادهم لتعلم صناعة الطبع : ثمانية .

ملحوظات :-

ان الطابعين فى المطبعة كانوا أخذوا فى الأصل من قصر العيني فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء (أى مات) والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة ومن حيث أنه لاصعوبة فى تعلم صناعة الطبع فأى شخص كان يمكنه أن يتعلمها فى وقت قليل ولكن الذين سيكونون فى أشغال الطبع وإظهار ما يطبع يلزم أن يكونوا من الرجال الأشداء الأقوياء . ومن الضروري ثمانية أشخاص ممن أخرجوا من السلك العسكرى واستخدموا فى قصر العيني فى التمرين وما أشبهه من الخدم . فإذا جرى بهم إلى المطبعة تعطى لهم مرتبات شهرية بقدر ما يأخذونه فى قصر العيني وبعد تعليمهم صناعة الطبع فإذا أخرجوا أشغالا أكثر من مرتباتهم الشهرية تعطى وتصرف لهم تلك الزيادة كيف كانت من القروش بنسبة المقابلة الجارية وفى أى شهر كانت تلك الأشغال . وإلى أن يتعلموا تضم ما هيأتهم إلى الروكين العمومى وبعد ما يتعلمون يؤتى بهم على الكتب التى طبعوها فى بعض الأحيان يكون الشغل قليلا ففى حال عدم إخراجهم شغلا بقيمة المرتب لهم يؤتى بمقدار ما عملوه من المرتبات والباقي يضاف إلى الروكيه . وفى هذه الصورة إذا فرضنا أنهم بقوا فى المطبعة بصورة دائمة فإنه سيحصل نجاح كل لأن قوة جماعة المطابع معادلة ومساوية لقوات جماعى الحروف فبقدر ما يخرج الجماعون فإن أولئك الطابعين لا يؤخرون أشغالهم بل يأخذون بالطبع بادئ بدء . وبما أن المطبعة ليس لها خفراء كالحال الأول فإنهم بعد ما يعملون عملهم فى النهار سيمكنهم أن يقوموا بخفارة المطبعة ليلا بالمناوبة فإذا استخدم هؤلاء الأشخاص الثمانية فى المطبعة بمرتباتهم الأصلية أمر مرهون بعناية الجنب الخديوى الجالية التى ذاته جامعة لآيات المكارم .

“موافق”

مقادير الحروف المقتضى سبكها وصوغها من جديد وبيانها إثنا عشر صندوقا

ملحوظات :

بما أن من العادة الجارية سبك الحروف الموجودة من جديد مرة فى كل أربع سنوات أو خمس ، فقد حل زمان سبك الحروف الموجودة وصوغها من جديد حيث إن الحروف كادت تحرب فيلزم سبك اثني عشر صندوقا منها عشرة صناديق هى الآن عتيقة ورثة جدا إلى أن يتم سبك تلك الحروف وتشغيلها باستعمال بدل عنها لأنه أمر لا بد منه وإذن فإن سبك وصوغ حروف تلك الصناديق الاثني عشر فى المطبعة وفقا للعادة القديمة أمر منوط بالرأى الزين للجناب العالى .

“موافق”

أجرة طبع الكتب التى هى تحت الطبع لحساب ملتزمى طبعها

ألف ورقة لأربع نسخة	—	٤٥	خمسة وأربعون قرشا .
ألف ورقة لخمسة نسخة	٢٠	٣٢	اثنا وثلاثون قرشا ونصف قرش .
ألف ورقة لستة نسخة	—	٣٢	اثنا وثلاثون قرشا .
ألف ورقة لـ ٨٠ و ١٠٠ وأكثر من النسخ	—	٢٥	خمسة وعشرون قرشا .

أجرة طبع الكتب التى هى تحت العمل لحساب الميرى

من ورقة واحدة إلى مئة ورقة	٢٠	٢	مئة بارة .
من مئة طبقة (ورقة) إلى ألف ورقة	—	١٦	سنة عشر قرشا .

ملحوظات :

إن هذه الكتب المعطاء من جانب الميرى أجرة طبعها أقل من أجرة طبع كتب الملتزمين المستورة في الجهة اليمنى ومن أجل ذلك ضرورة أحوال المطابع ظاهرة وبارزة وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الحال باعث لانكسار بهم ولكسائهم نوعا ما ومن حيث إنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شيء على أجورهم الميرية المخصصة حتى لا يمدوا عنهم إلى الأشغال خارج المطبعة وليكون تلك الزيادة موجبة لزيادة رغبتهم وجهدهم أو أن تكون أجورهم مقارنة لأجور كتب الملتزمين وعلى كل حال فإن هذا أمر منوط برأى الخديوى الأكرم ذى المراحم .

” نرى أنه من الموافق أن تطبق أجورهم على أجور الملتزمين “

اجرة طبع الدفاتر والسراكي والأدوات التي هي تحت العمل لحساب الميرى أيضا

٣٠	٨	ثمانية قروش وثلاثون باره لكل ألف ورقة لدفت .
١٥	٤	أربعة قروش وخمس عشرة باره لكل ألف ورقة سركى .
—	٢	قرشان لكل ألف ورقة لكل ورد .

ملحوظات :

بما أن طبع هذه الدفاتر والسراكي والأوراد ليس صعبا كطبع الكتب وتمثيلها للعيان فإن أجرة طبعها غير مقارنة ولا مساوية لأجرة الكتب كما هو واضح ولكن من حيث إنها جزئية بالمرّة وإعداد هذه الأجرة وتخصيصها قد مضى عليها أكثر من خمس وعشرين سنة فإن رجال المطبعة يشكون من قلتها فعلاوة بضعة من القروش على كل أجرة من تلك الأشياء على سبيل المرحمة أمر منوط برأى حضرة ولى النعم .

جدول في بيان أسماء الأشخاص ومرتباتهم الأصلية والعلاوات المسترحمة لأجل تزيد رغبتهم كما هو مبين في عريضة الحقير

أسماء الأشخاص	المرتبات الأصلية	العلاوات المسترحمة	المقدار الذى سيكون
الشيخ محمد قطه رئيس مصححى الكتب العربية ...	٧٥٠	—	٢٥٠
الشيخ أحمد المرصفى المصحح الثانى للكتب العربية	٣٠٠	—	٢٠٠
الشيخ محمد حسن العدوى مساعد مصحح الكتب العربية	١٥٠	—	١٠٠
الشيخ محمد نصر المساعد الثانى ...	١٥٠	—	١٠٠
الشيخ سليمان السباعى مصلح الحروف ...	٣٠٠	—	١٠٠
الشيخ أحمد صنفينى مساعد المصلح ...	١٥٠	—	١٠٠
محمد افندى براد الحروف الصلب ...	٣٠٠	—	١٠٠
محمد افندى رسام كتب القوازين العسكرية ...	٣٥	٦١٦	١٣٣
حسين افندى حسنى مساعد المصحح التركى ومقابل الوقائع	٢٠	٥٩١	٢٠
حسن افندى الاسكندرانى رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشييل أوراق الدمنة ومنظم ديباجات الكتب ...	٧٠٠	—	٥٠
عمر عطشان طابع أوراق الدمغه وتذاكر السكة والوقائع	١٦٠	—	١٠٠
محمد الجمال مساعد طبع الأوراق المذكورة ...	١٥٠	—	٥٠
محمد افندى ماجد مصحح تركى ثانى ...	٤٠٠	—	١٠٠
		٢٥	١٥٤١

” علامة المساهيات أمر فى محله “

ملحوظات :

هؤلاء الأشخاص هم من أرباب الصناعات وكل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهريّة هي على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات المالكة

١٩ مارس سنة ١٨٦١

قدم ناظر المطبعة الأميرية الكائنة ببولاق إلى المعية قائمة ضمنها الترتيب المعمول به في المطبعة من حيث عدد المصححين وسائر المستخدمين وما يقبضونه من المرتبات مع بيان

الفرقة الثانية

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص
١	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ محمد الصباغ رئيس الفرقة الثانية	٣	٣
١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	الشيخ محمد نصر المصحح الثاني	٣	٣
١	—	—	٢٥٠	الشيخ محمد عياط مساعد	٣	٣
٣	١١٥٠	٤٥٠	٤٥٠	١١٥٠	٣	٣

الفرقة الثالثة

١	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ أحمد المرصفي رئيس الفرقة الثالثة	٣	٣
١	—	—	٣٠٠	الشيخ محمد الشحات مصحح ثاني	٣	٣
١	—	—	٢٥٠	الشيخ اسماعيل عبد الله مساعد	٣	٣
٣	١١٥٠	٣٠٠	٣٠٠	١١٥٠	٣	٣
٣	٣٨٥٠					

إن فرق المصححين الثلاثة المبينة في الترتيب المذكور بناء على ما صار بيانه أعلاه وهو الذي عمله وسطه ناظر المطبعة في هذه المرة الذين يقتضى ضم شيء على مرتباتهم الأصلية من الموجودين من الفرق الثلاث المذكورة والذين يلزم قيدهم من جديد أسوة بأمثالهم قد صار استحسان تخصيص مرتباتهم الشهرية على الوجه المبين وإجراؤه على هذا الوجه منوط بأمر وإرادة ولي النعم .

ملزمة
عدد

٣ ملزمة ورق الجايز } إن هذه الملازم الخمس وفقا لما هو مبين في الترتيب المذكور
٢ ملزمة الورق التخين } لقد رأينا أنه من الموافق أن يكون مثل الملازم الآتية من أوروبا

١ رسام : نقر

إن هذا الشخص الواحد الرسام أمين أفندي الموجود في معية محمود بك الفلكي لقد رأى تعيينه في الترتيب المذكور لما صارت مخبرة المير المومى إليه بحقه أجاب بأنه لا يمكن الاستغناء عنه لضرورة وجوده في أشغال الخرائط ونظرا لما قاله ، الرسام الموجود في المطبعة إذا خصص شخص واحد في معيته بمهية قدرها ثلاثمائة قرش والحالة هذه من التلاميذ المتعلمة في المهندسخانة السابقة فإنه يعلم ذلك التلميذ صناعة الحفر والرسم على الحجر وبه يكون الاكتفا حيث يمكنه أن يؤدي ويوفى الأشغال المطلوبة وأن الرسام المذكور تعهد بهذا كما علمنا فقد استحسننا أن يصير الحصول على شخص رسام من التلاميذ بمهية قدرها ثلاثمائة قرش من التلاميذ بمعرفة ذلك الرسام وإطلاع ناظر المطبعة .

١٢ جماعو ، الحروف : نقر

إن هؤلاء الأشخاص الاثنى عشر جاء في ذلك البيان أن يكون ستة منهم من تلاميذ المدرسة الحربية وستة منهم ممن يأتي إلى المطبعة من المتعلمين السابقين والذي نراه أنه لا يحسن أخذ تلاميذ من مدرسة الحربية بل يلزم أن يكون الاثنا عشر شخصا من الخارج وأن يأتي بهم ناظر المطبعة وأن يقيد كل واحد منهم بمهية وخمسين قرشا شهريا وأن يجعل استحقاقهم إلى مدة التعلم على الروكين العمومي وبعد التعليم تكون ما هيأتهم حسبا هو موضع في الترتيب المذكور وقد وافقنا عليه .

٨ طباعون : عدد الأشخاص

إن هؤلاء الطباعين الثمانية لقد استحسننا أن يكونوا من العسكر الذين رفقوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجيزة وأن يضم بدل ما كولاتهم ومأبوساتهم على مرتباتهم ويقيدون في المطبعة وأن تجرى معاملة استحقاقاتهم كالطباعين الذين ذكروا أعلاه .

١٢ صناديق الحروف : عدد

لقد حسن عندنا أن يكون سبك حروف تلك الصناديق الاثنى عشر من جديد وصوغها في المطبعة وفقا للعادة القديمة كما جاء بيانه في ذلك الترتيب .

وبناء على ما جاء في الترتيب المذكور فقد وافقنا على أن يكون أجرة طبع ما يطبع لحساب المبرى من الكتب وفقا لما يطبع على حساب الملتزمين وهو ما يوافق رضاء جناب ولى النعم العادل كما لا يخفى .

الأصل	العلاوة	المجموع	
٣٠	٨	١٠	٣
١٥	٤	٢٥	١
٠٠	٢	٠٠	٠٤

لقد فهم من المقايضة التي أجريت في هذه الآونة أن أجرة طبع الدفاتر والسراكي والأوراد قليلة جدا بالنسبة الى أجرة طبع الكتب فاذا كان ضم العلاوات المبينة على المقادير الأصلية لأجور الطبع لاسميا وأن بها ترتفع الشكوى من الطباعين توافق رضاء ولى النعم وتطابق المصلحة فليجر قبولها على هذا الوجه .

مرتبات أصلية	علاوات مسترحمة	يكون الحال	
٣٠٠	١٠٠	٤٠٠	للشيخ سليمان السباعي مصصح الحروف .
١٥٠	١٠٠	٢٥٠	للشيخ احمد الصنفيين مساعد المصحح .
٣٠٠	١٠٠	٤٠٠	لمحمد افندى براد الحروف الصلب .
٦١٦ ٣٥	١٣٣ ٥	٧٥٠	لمحمد افندى رسام كتب القوانين العسكرية
٥٩١ ٢٠	١٥٨ ٢٠	٧٥٠	لحسن افندى حسنى مساعد تصحيح التركى ومقابل الوقائع .
٧٠٠	٠٥٠	٧٥٠	لحسن افندى الاسكندراني رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشغيل أوراق الدمغة ومنظم ديباجات الكتب .
١٦٠	١٠٠	٢٦٠	لعمر عطشان طباع أوراق الدمغة وتذاكر السكة والوقائع .
١٥٠	٠٥٠	٢٠٠	لمحمد الجمال مساعد طباع الأوراق المذكورة
٤٠٠	١٠٠	٥٠٠	لمحمد افندى ماجد المصحح التركى الثانى .
٣٣٦٨ ١٥	٨٤١	٤٢٦٠	الجملة

إن الترتيب الوارد من ناظر المطبعة الى المالية فيه عند ذكر العلاوات المسترحمة أسماء المصححين المسطورة في أعلى هذا التنقيح الذى وضعناه فلم نبين بهذا الجدول أسماءهم . ان الماهيات المبينة في جدول مستخدمى المطبعة بناء على ما هو مذكور في ذلك الترتيب ما دام أن الأجور ستكون على حسب الأشغال وليس فيها على الحكومة مصروفات زائدة فاننا لا نرى بأسا بعلاوة المقادير المسترحمة المبينة علاوة على الماهيات الأصلية فقيد تلك العلاوات ووضعها على هذا الوجه أمر منوط بإرادة حضرة ولى النعم صاحب الإحسان المعتاد .

إن ترتيب المطبعة الذى عرضه وقدمه إلى الأعتاب السنية بموجب أمر على ناظر مطبعة بولاق السابق لقد نظر بمعرفتنا نحن العاجزين وباطلاعنا عليه كما أرسل إلينا ذلك الترتيب مع كتاب بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ورقم ٣٣ وارد إلى المالية من المعية العالية لتنقحه إذا رأينا أنه محتاج الى المحو والإثبات فاطلعنا على ذلك الترتيب أنا وصاحب العزة خيرى بك ونوح افندى ناظر المطبعة بحضورهما وتبادلنا الراى فيه فنقحناه على الوجه المذكور أعلاه ورتبناه بعد ما قرر القرار عليه وهذا ما دعا لإعطاء هذا الشرح وإملائه في ١٠ شعبان سنة ١٢٧٧ (٢٠ فبراير سنة ١٨٦١)

ناظر ديوان الخارجية ناظر ديوان المالية
سعيد ذو الفقار أحمد رشيد

الملحق السادس

تعطيل مطبعة بولاق ثم إهداؤها إلى عبد الرحمن رشدى

١٨٦١ - ١٨٦٢ م

(١)

من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١)

[دفتر رقم ١٨٩٤ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين

وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين]

قد عرض لدينا مفصلات إنها كم الرقم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جارى فى طبع كتب المترمين بمطبعة الميرى ، وما استسبتم إجرأه من الآن فصاعد وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها فى الجهات للانتفاع بها ، والآن تواجد حملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارة مزنة مطبعة الميرى قاصرة على طبع الوقائع ، ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفت خدماتها . إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميرى فى أرباحها ولا مصروفاتها ، فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمراً هذا اليكم للإجراى حسبما اقتضته إرادتنا ، (من بنها) .

حاشية : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة فى إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى فى ذلك ولا فى الخدمة ولا فى المصروفات ، فيصير تحويله على الأتبان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ فى مطابع الجهات فبذا لزم التحرير .

(٢)

من سعيد باشا الى ناظر المالية

٢٣ محرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١) .

[دفتر رقم ١٨٩٥ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين

وثيقة رقم ١٥٠ ، ص ١٥ ، محفوظات عابدين]

عرض لدينا إنها كم الرقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى ببولاق الصادر لكم أمراً فى ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوصيتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فملحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضى السنة فضلاً عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارى طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارى فيها الطبع على ذمة المترمين فإنه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر فى ظرف الأيام الباقية من السنة فقد وافق إرادتنا ما رأيته من حثية إبقا إدارتها ظهورات حين تمام السنة بشرط يجرى التأكيد والتشديد والملاحظة لئلا تأخير شئ مما ذكر عنه بعد تمامها وورق سندات التبعة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستترك الطبع بالحروف فيؤخذ اللازم من المطبعة الملكية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضاً بالمطبعة المذكورة واقتضى لإصدار أمرنا هذا إليكم للإجراى على الوجه الشروح بكل همه كما اقتضته إرادتنا .

(٣)

منشور عمومى من المالية

١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣)

[دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٨٣ ، محفوظات عابدين]

من كون بملاحظة ما حصل من الجهات فى عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم

أجروا أعمال المزايدات بالخارج والبض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية، وهذا فضلا عن الجهات الذي لم يكن مرتب بهم مطابع فلمناسبة ذلك وسبق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع حملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمن كثير وفي مدة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغاله الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط ، لأجل إسعاف الجهات في مطالبتهم كذا الرسومات الجارى بها العمل عند تشغيل ورق الدفعة يكون تشغيله بحفاظة مصر كما الجارى . فصدر أمر دولتلو أفندم قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ نمرة ٤٧١ بالإجري كما ذكر . وحيث بمقتضاه لازم البدء في تشغيل دفاتر وأوراق جهات الحكومة في سنة ١٨٦٤ من ابتد ١٨٦٣ بمطبعة بولاق بما أن عادة التشغيل بها في طبع وتجليد لوازم الجهات أن يجرى ذلك من قبل اللزوم بمدة شهور لأجل الإلحاق على نحو اللازم وتحسين الأشغال في وسيع الوقت وعدم تأخير ما يطلب وقد نشر عموما في تاريخه وهذا أيضا ينبغى أنه يجرى تحرير حافظه واضحة البيان عن لزوم عملية سنة ١٨٦٤ وتعمل عنها رسومات كما السوابق ويجرى إبعاتهم بالخطاب اللازم إلى مطبعة بولاق لأجل بموجبهم يجرى التشغيل بالمطبعة المذكورة كما ذكر وإن لازم الحال في بحر سنة ١٨٦٣ لدفاتر وأوراق تكميل لعمل السنة المذكورة في ذلك الوقت يرسل عنهم الإفادة المقتضية بالحواظ والأرائيك اللازمة إلى المطبعة المذكورة ليجرى لزومهم كما يوافق . وحيث ان التشغيل سيجرى بمطبعة بولاق على وجه ما ذكر فن ابتد سنة ١٨٦٣ يكون أخذها وعطاها من الجهات بالضم والإضافة ما بينها وبينهم كما كان جارى لغاية ١٨٦١ من دون توسط المالية إنما يكون ملحوظ أنه صار تدارك آلات ومون طبع بمطابع الجهات من المعتاد استلامها من قبل لغو مطبعة بولاق . فينبغى أن الآلات الرصيد يجرى التحفظ عليها والمون التي تكون موجوده يجرى صرفها في تشغيل لوازم المطابع كما السوابق

(٤)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) .

[دفتر رقم ١١٩٦ ، " قيد الأوامر العالية العربى الصادرة للمالية "

ص ١ ، " محفوظات عابدين "]

[ودفتر رقم ١٩٠١ ، " قيد الأوامر العالية الصادرة للدواوين والمجالس "

ص ١١ ، " محفوظات عابدين "]

قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر ، بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأهبات وغيره . وهو يجرى تشغيل سائر ما كان جارى تشغيله بها وما تستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية . وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفح الطيب الجارى تشغيله على ذمة الميرى يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع والأشغال التي باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهده أيضا ويتسدد أثمان الورق والحبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذى يصير مطلوب له من المشغولات التي تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة اليه على الوجه المشروح ويتحرر له الإذن اللازم بتحرير الحجة التي تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا .

(صدر من رأس التين)

(٥)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المالية

٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢)

[دفتر رقم ١١٩٦ ، قيد الأوامر العالية الصادرة للمالية

ص ١٠ ، "مخطوطات عابدين"]

قد تقدم لدينا هذا من عبد الرحمن رشدي بك ينهى به أن الشيخ محمد قطة باشمصحح المطبعة وحسين حسنى افندى وكيل أشغالها والشيخ حسن باشكاتها لازمين له وهم متوقفين فى الإقامة بطرفه حتى تسمح لهم إرادتنا بفضولهم (يعنى ببقائهم) واستمرارهم فى أشغال المطبعة طرفه كى لا يحرموا من حقوقهم فى المعاش حسب خدماتهم السابقة بالميرى . وحيث إنه محول على البيك المولى إليه إجرى طبع دفاتره وأوراق وكتب وخلافه للصالح الميرية بالمطبعة المذكورة ، فاقترضت إرادتنا أنه بعد انتهى لزومهم من المطبعة وتطلبهم المعاش بالنسبة لخدماتهم السابقة بالميرى فلا يحرموا من ذلك بناء على خدماتهم الآن فى هذه المطبعة المنة الذى يقيمونها فيها . إنما لا يسرى ذلك فى حق خلافهم الذين استخدموا ويستخدموا بالخارج إذ هذه الإجابة حصلت بالنسبة للأشغال الميرية الجارى طبعها بتلك المطبعة وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتعلموه وتلاحظوا الإجرى بمقتضاه .

الملحق السابع

اشترك فى كتاب عجائب الآثار ، لعبد الرحمن الجبرتي

من حسين بك حسنى ناظر مطبعة بولاق الى أحمد بك رفعت

٩ ذو القعدة سنة ١٢٩٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩) .

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٨٨ ، مخطوطات الثورة العرابية

" دار المخطوطات العمومية بالقاهرة "

قلم قضايا المالية ناظرى عزتو افندم حضرتلى

حسب طلب حضرتكم قد تحرر سند طالب على المصاحبة بنسخة واحدة من كتاب تاريخ الجبرتي باسم حضرتكم وها هو مرسول مع حامله مرسي أفندى نجيب لحفظه بطرف عزتكم حين انتهى طبع الكتاب فالأمل استلامه منه وأعطاء بتو واحد ثمن النسخة المذكورة وبذا لزم تحريره افندم .

فى ٩ ذى القعدة سنة ٩٦

ناظر مطبعة وكاغد خانة بولاق

خاتم

(حسين حسنى)

الملحق الثامن

قضية أقلام مطبعة بولاق ١٨٨٠-١٨٨١ م

(١)

ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق

(١٠ أغسطس سنة ١٨٨٠ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

[أوراق أحمد بك رفعت ٤ ورقة رقم ٣٧٨ محفوظات الثورة العراقية ،

دار المحفوظات العمومية بالقلمنة]

لما أحلت مطبعة بولاق إلى الحكومة وتعين قومسيون مخصوص لاستلام متآخراتها
وكون أقلام القاعدة العربية الذي هم الأقلام الصلب المعروفة بالأبهاء هي أهم قواعد
المطبعة وأشهرها وهي الأساس لامتيازها وحصول الرغبة في مطبوعاتها فالقومسيون رأى
لزوم التحرى عنها في مبدأ أعماله . ولما ظهر له وجودها بخزن المطبعة متروكة في محل
أرضى ومتراكم عليها الصدأ بسبب الرطوبة والأوساخ قد رأى لزوم فرزها بمعرفة حسن
أبو زيد وحسين أفندي صبرى من مطبعة أركان حرب ومع إجراهم فرزها قدموا
تقرير بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٧ (٤ أغسطس سنة ١٨٨٠) أوضحوا فيه أنهم بعد أن
أجروا فرز أقلام وأبهاء القاعدة الأصلية المشهورة الحالية من الأرقام الهندي والشكل
والهندسة وصورة الفدان وخلافه الجارى عاينها الطبع منده (من مدة) بغاية الدقة وزيادة
الاعتنا وجد أن عدد أبهاء القاعدة المذكورة عدد ٣٧٠ أم نحاس . وأما الأقلام البالغ
قدرها عدد ٥٠١ حسب المبين بكشف محرر من دفاتر المطبعة فلم يوجد منها إلا عدد ٨٤
قلم من أصل القاعدة المذكورة بحالة مستحسنة بحيث يمكن حفظهم واستعمالهم لكن لا يمكن
الانتفاع بهم في هذه الحالة إلا بتشغيل باقى أقلام هذه القاعدة الفاقد البالغ قدرهم
عدد ١٠٥ المعلوم سبق وجودهم من مقدار عدد الأبهاء المتقدم ذكرهم . كما أنه وجد

بخلاف الأربعة وثمانون قلم المذكورين عدد ٤١٧ من ضمنهم عدد ٤٩ مستحسنة نوعا
يظهر عليهم أنهم تقليد لأصل القاعدة المذكورة مع كونهم بخلاف . والباقي بعد ذلك
عدد ٣٦٨ أقلام متنوعة الأجناس بعضهم متلصق وبعضهم غير متساوى أغلبهم مكررات
وبهم كام قلم يظهر عليهم أنهم متقاربين من القاعدة الأصلية ولولا تلفهم من تأثير الصدأ
لكان يمكن درجهم منضمن (من ضمن) أقلام القاعدة المذكورة . وختموا تقريرهم
بقولهم إن الحاصل في هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة
بولاق ، وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ولم يظهر أسباب عدم
وجود ما بقى منها وبذا لا يمكن الانتفاع بها كليا إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار
الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها .

وبناء عليها (على ما) ذكره القومسيون يطالب من خیرت أفندى وكيل وحكاك
المطبعة الاستفهام عن أربعة أوجه تختص بهذه المسألة وفي ٦ رمضان سنة ١٢٩٧
(١٢ أغسطس سنة ١٨٨٠) أعطى إجابة عن كل وجه .

فعن الوجه الأول — قال إن القاعدة التي لا يمكن التشغيل بأقل منها لابد يكون
مركبة من عدد ١٨٩ قلم . وأن أقلام أبهاء المطبعة كانت قاعدتين عدد ٣٧٨ قلم أحدهم
القاعدة التي كان جارى استعمالها قبلا والثانية القاعدة المشهورة . وباقي الأقلام التي كانت
موجودة خلاف القدر المذكور هي مكررات أغلبها من جنس القاعدة المشهورة وباقيها
من جنس القاعدة القديمة بصفة يدكات إلى القاعدتين . وأن لما كان موجود بالمطبعة
المرحوم محمد أفندى البغدادى الحكاك كانت هذه الأقلام في عهده ومحفوفة تحت رعايته
هي وأمهات وأبهاء القواعد الفارسية والمغربية وأمهات القواعد الفرنسية الجيع
بدولابن مخصوصين وعلى الدوام كان جارى إخراجهم ومسحهم وتنظيفهم وإعادةهم بحالة
الفرز والتستيف . وأنه قبل تمرضه كان أجرى فيهم هذه العملية بمناظرة وإطلاع خیرت
أفندى . وأنه لما تصادف انقطاع محمد أفندى عن الحضور لتمرضه فناظر المطبعة (١)
استجلب مفاتيح الدواليب منه بدون معلومته وبالتحاده مع وكيل المطبعة سابق وأبو العينين
أفندى أحمد الملاحظ والأوسطى حسن المغربي السباك حضروا بحل وجود الدولابين
وصار إخراج الأقلام منهم وبعدها نقلوا بدون أن يشركوه ولا يطلعوه على أسباب نقلها

(١) ناظر المطبعة حينئذ هو حسين بك حسنى .

ولذلك لا يعلم ما صادفها بعد النقل وكان في ظنه أنهم يسلموها إليه بعد الفرز والعدد كما الأصول فلا حصل شيء من ذلك وإنما وضعوها تحت يد عبد الكريم حسن مخزنجي المطبعة الجاهل بأمرها وأحال على معلومات السبب في نقلها وعدم تسليمها إليه ما ظهر في حالتها عند الفرز .

وعن الوجه الثاني أوري بأنه مع إعادة الفرز وجد أن الموجود من أقلام القاعدة العربية المشهورة فقط عدد ٨٤ لا غير وأما عدد ٤٩ قلم المقال من آل خبرة بأنهم تقليد للقاعدة المذكورة فأنهم ليس منها لكن بعضهم من ضمن القاعدة القديمة والتقيد المقال عنه فيهم هو كونهم على شبه القاعدة المشهورة إلا أنهم يفارقونها من حيثية جودة الخط . ثم وما وجد من عدد ٣٦٨ قلم الباقيين شيء من الأقلام الأصالية سوى بعض أقلام قليلة جدا وجدت متروكة من أصل القاعدة القديمة . وأن الأكم قلم المذكور عنهم من آل الخبرة منهم ٥ خمسة أقلام فقط يظهر للناظر من قبل التدقيق أنهم مستقرين لأقلام القاعدة لكن لدى امتحانهم اتضح ليس من الأصل لعدم موافقتهم للأهيات النحاس .

ثم أوري عن الوجه الثالث بأن القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتبليغات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجاً . وعلى ذلك فعمل المائة قلم وخمسة بدلا عن الفاقد من هذه القاعدة لا يتأتى بسهولة فإذا كان يرى صرف النظر عن التشبث في البحث والتجري عن الأقلام الفاقد ويتحسن عمل بدلهم فلا مانع من الإجراء بمعرفته بدون فرق ولا تفاوت وأن الزمن اللازم نحو سنتين والتكاليف نحو سبعمائة جنيه تحت الزيادة والعجز . وأوري أيضاً بأنه بالنسبة لخلل أكثر الأهيات الموجودة بواسطة استعمالها مدة مديدة والحروف الرصاص أصابها ما أوجب زوال رونقها فلا يمكن تحسين المطبوعات إلا بتجديد الحروف الرصاص لها مرة واحدة . ولعدم إمكان عمل أهيات جديدة إلا على وجود الأهيات لإفقادها تكون الحالة داعية بنوع قهري على التشغيل بالصفة الحاضرة حتى يصير عمل المائة قلم وخمسة وحينذاك يجري دق نطق أهيات جديدة وسبك الحروف عليها جميعها لإرجاع رونق وبهجة المطبوعات .

هذا وقد أوضح عن الوجه الرابع بأنه ما دام الذي وجد من القاعدة المشهورة عدد ٨٤ قلم فقط وبعض الأقلام القليلة من القاعدة القديمة والمأخوذ من القاعدة المشهورة عدد ١٠٥ إذ القاعدة التامة هي عدد ١٨٩ قلم فالفاقد أقلام قاعدتين لأن اليدكات الفاقد بتمامها منها ما هو كاف لتكامل المائة قلم ونحوه المأخوذ من القاعدة المشهورة إلى قاعدة تامة وتكامل المأخوذ من القاعدة القديمة إلى قاعدة تامة أيضاً إذ ظاهر أن البعض متروك من أقلام القاعدتين هو الاستغناء عنه بجميع اليدكات وأن الأربعة وثمانون قلم المتروكين للطبعة وجودهم بمنزلة العدم إذ منفعتهم معطلة ما لم يصير تكاملهم إلى عدد ١٨٩ قلم ومن باب أولى الأقلام القليلة جدا والمتروكة من القاعدة القديمة . وبالجملة فلا يمكن اعتبار قيمة للأقلام المتروكة من القاعدتين في الحالة الراهنة لعدم نفعهم كما أنه لا قيمة للباقي لأنه دشت مافق عن الدشت المضاف بالوزن مجهول بدل الفاقد لتكامل العدد ومعدوم النفع من طبعه سوى قيمة الصلب .

ولما طلب من الضربخانه حكاكها ومن لزم من عمد المطابقة لإجري تمين الأهيات والأهيات وحضروا وأجابوا بعدم معرفتهم لا بالتأمين ولا بالفرز لكون ذلك ليس من خصايصهم ولا صناعتهم . ولما دعى حكاك الضربخانه لمعاينة القواعد بحضور خيرت أفندي وحسين أفندي صبرى والشيخ حسن أبوزيد فأفاد بأنه أجرى المعاينة والفرز فوجد عدد ٥٠١ قلم منهم عدد ٨٤ جديدين من قاعدة واحدة وهى قاعدة المطبعة المعلومة والباقي عدد ٤١٧ قلم مجتمعين من أجناس متعددة ومختلفة ولا يكن فيهم شيء يوافق القاعدة المذكورة بل أغلبهم ردى الصناعة والخط بالجملة فإنهم جميعاً أغراب عن تلك القاعدة ولا تعتبر لهم قيمة والأربعة وثمانون قلم لعدم النفع بهم كذلك لا قيمة لهم .

قرار القومسيون الأول

وعلى هذا فالقومسيون أعطى قراره بأنه قد ثبت له أن المائة قلم ونحوه من القاعدة الأصالية والمائة ثلاثة وعشرين قلم اليدكات أقلام القاعدة القديمة ما عدا البعض القليل المتروك منها كل ذلك أخذ ولأجل تكامل العدد الوارد بالحسابات صار استعواضه بمقداره من الأقلام الدشت المضافة بالرطل وتبين أن أخذ هذه الأقلام إنما انتهزت فرصة

في مرض المرحوم محمد أفندي البغدادي وجلب المفتاح منه . ومقرر بنوع قطعي أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت أفندي على سبب نقلها من محلها وتسليمها لخلافه مع كونه أحق بوضعها في عهده — وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك تسليمها رفعتهم للخزنجي هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت أفندي كان انكشف أمرها . وأن بواسطة أخذ الأقلام الصلب واستعواضها بأعدادها من الدشت حصل ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكملها وتحللها بالصدأ حتى يفنى رسمها ويتعسر تمييزها . كما ولا يمكن أخذ هذه الأقلام بمدة وجودها تحت يد المرحوم محمد أفندي البغدادي كونه توفي عنها وهي بغاية التمام والكمال . واستدل على ذلك من أن عند نقلها لعهد الخزنجي بمعرفة المذكورين لو وجد فيها أدنى تلاعب فكان بوقته يجري اللازم عنه . وعدم حصول شيء برهانا كافيا على أنها كانت باقية على تمامها لغاية ما تمكنوا منها في الفرصة المذكورة وصار فيها ما صار . وقد رأى القومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفاء شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة . وإلا فقانونا يلتزمون بثمنها الأصلي الذي يتحقق من دفاتر المتأخرات . لأنه وإن كان ثمنها الوارد بدفاتر المطبعة الآن مبالغ مائة وخمسين ألف قرش لكن متلاحظ للقومسيون أنه أزيد من ذلك بكثير . ولهذا الملاحظة طلب دفتر المتأخرات الأصلي بواسطة المالية . هذا ورأى القومسيون أيضا لزوم محاکمتهم على ما حصل لأن الضرر الذي عادهم لم يكن مقصورا على جهة المطبعة فقط بل يشمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات . كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقسام فلا يتصور أن كل منهم اختص بجانبها منها . إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة كلها في جهة واحدة . ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم للانتفاع والآخرين أعانوه وتسترعوا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسني لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعانوه عليه ذلك (على ذلك) حسين (المغربي) السباك وعبد الحميد البراد واسماعيل التجار ، واستدل القومسيون عليه ذلك بكون البيك الموصى إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أر باب الوظائف ، وإجعاله التجار بما هيته شري خمسةائة قرش . وانتهى القومسيون في حكمه هذا بأنه اذا كان

يتراءى للمالية الاكتفى بذلك في الحكم على أحد الوجهين فيها ، وإلا إذا استحسن إجراء ما يلزم لظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلائل السابقة ، فيث إن استقامة سير هذا التحقيق والوصول لظهور اسم الآخذ صراحة ومعرفة ما ربما يكون كامنا في مواطن هذه المسألة المهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقيف حضرة ناظر المطبعة ومن أعانوه عليه (على هذا) الفعل وبأمر المالية يتمين من يلزم منظرها (من طرفها) لإدارة أشغال المطبعة أو تحال إدارتها على وكيلها مع أخذ التعهد اللازم عليهم بالضبطية بمداومتهم الحضور للتحقيق .

هذا عما يختص بأخذ الأقلام ، وأما عن تشغيل البدل فإنه مع عدم الاستحصال على الأقلام المأخوذة يجري عمل المالية قلم وخمسة بمعرفة وكيل وحكاك المطبعة من جنس القاعدة المشهورة . وأما من جهة كون المطبوعات الجارية في حالة غير مألوفة وغير ممكن رجوع بهجتها ورونها للحالة الأصلية إلا بعمل المالية قلم وخمسة وتجديد طقم الأمهات وسبك الحروف الرصاص عليه . وكونه بواسطة خلل الأمهات وفقد الأبهاء مجبورة المطبعة على التشغيل بالحروف الحالية فأمر هذا مفوض لنظارة المالية .

وعما توضع صدر أمر دولتو ناظر الداخلية في ١٤ شوال سنة ١٢٩٧ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠) بأن التقرير تلى حرفيا بحاس النظر واستقر رأيه على لزوم إجراء التحقيقات اللازمة لإظهار حقيقة الأمر مع التبصر في الطريقة الممكنة لإصلاح الحروف والطبع في المستقبل .

قرار القومسيون الثاني

وبالتحقيقات التي جرى عن يد حضرة مصطفى بك صبحي بالقومسيون الثاني قد سئل من باشكاتب المطبعة عن كيفية ما جرى في تسليم الأقلام التي كانت في عهدة محمد أفندي البغدادي المتوفى إلى مخزنجي المطبعة فأجاب بأن بعد وفاة المتوفى حضرة الناظر أمره بإحضار جريدة الموجودات فأحضرها وبوجود وكيل المطبعة وخيرت أفندي وحسن المغربي السباك

صار جرد الأبهاء الصلب بحضورهم وقدرهم أحرف عدد ٢٤٢١ وجرى تسليمهم إلى عبد الكريم أفندي حسن بإضافة بختمه تاريخها ١٥ كيهك سنة ٥٩٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٣) داخلين درجين خشب مختوم عليهم بالجمع الأحمر من وكيل المطبعة والملاحظ وختم المصلحة والإذن المحرر بالإضافة شرحا على كشف بختم وكيل المطبعة وعلامة الباشكاتب وخط وختم كل من خيرت أفندي وحسن المغربي السباك وملاحظ المصلحة ومؤشر عليه بعلامة الناظر بالاعتماد والخصم من عهدة المتوفى بالإضافة على المخزن عهدة عبد الكريم أفندي وقد توضح بيانهم وأثمانهم من واقع إذن الإضافة .

ثم سئل من عبد الكريم أفندي المخزنجي تكرارا للإيضاح عن كيفية التسليم وما صار بعده . فأجاب بما يعلم منه مصادقة قول الباشكاتب ، وأن امتثاله لاستلامهم مع عدم درايته بهم كان بناء على أمر الناظر إليه باستلامهم عن سبيل الأمانة ، وأنه استلم أيضا أبهاء صلب وأمهمات نحاس عوادم بالوزن وأشيا غير ذلك ، وعلى أنه بعد مضي نحو خمسة شهور من تاريخ وضع الأبهاء بالصندوق حضر الناظر للمخزن ومن كانوا خاتمين ومعهم حسن المغربي وبعد مناظرة الأختام صار فتح الصندوق وأخذوا منه حرف واحد من أقلام الأبهاء كان السباك أخبر عن لزومه لأشغال المطبعة وعند ذلك (وعن ذلك) قيل من الناظر والحاضرين أنه طالع هبو وحاصل حراره في الأقلام فالأوفق وضعهم في علب صفيح بعد مسحهم وترتيبهم وصياغتهم وقد كان وصار الإجراء . وأنه كلما كان يلزم للسباك من الأبهاء والأمهمات يأخذهم منهم و بعد نهو لزومهم يصير إعادتهم وأنه كان جرى مسحهم وترتيبهم بمعرفة هو والمساعد الذي كان معه وعلى أنه كلما يستلمه السباك كان يأخذ به سند عليه وبإعادته يعطى إليه سنده ، وأورى بأنه لا يكون له دراية ولا معرفة بالأقلام والحروف .

ثم سئل من حسن المغربي السباك بطلب الإيضاح عن كيفية التسليم وعمما كان جرى في أخذ ورد الأقلام من وإلى المخزنجي بالكيفية التي أوضحها وعمما إذا كانت الأقلام من قاعدة واحدة أو من قاعدتين وهي ذاتها عين الأقلام الأصالية أم كيف فأعطى أجوبته بمعنى أنه كان حاضر وقت تسليم أبهاء وأمهمات القواعد التي كانوا في عهدة المتوفى وأنه بفتح الدولاب مع الحاضرين وجد الأبهاء والأمهمات منفصلة عن بعضها كل قاعدة قائمه بذاتها بدرج مخصوص والتسليم حصل عدد من عدد ولا له علم أن كان عمل محضر

وختم عليه أم لا . وعلى أنه كان موجود في عهده كامل أمهمات قاعدة النسخ الرفيعة العادية الجارية عليها تشغيل الكتب من مدة وما كان يأخذ إلا ما يلزم للسبك عليه من قاعدة النسخ التخينه أول بأول باستئذان الناظر وصدور التأشير منه على كشف إلى المخزنجي وبالانتهى وإعادة ما يكن استلمه يصير أخذه وتمزيقه . وأن الذي كان أخذ نحو سبعة عشر قلم حروف وشكل من قاعدة النسخ التخينه لدق الشكل على بعض أمهمات كانت خالية وسبب إجره الدق هو لحصول الرمد لخيرت أفندي الحكاك وأنه جرى ارتداد أغلب الأقلام بالمخزن ولم يبق منها لوقت الجرد سوى قلمين جرى درجهم مع الأمهمات التي صار دقها وأن ما كان يأخذ ويرده كان باطلاع المخزنجي . وأورى بأن الأمهمات الموجودة في عهده هي قاعدة واحدة وأن في بعض الأحيان كان يجري تحسين بعض أقلام ودق الأمهمات منها واستعمل المستجد وترك القديم وهذا هو سبب الزيادة في الأقلام والأمهمات . ولا يتأتى معرفة الأقلام إن كان أصليين أو بخلاف إلا بعد امتحان الأقلام على الأمهمات وما يظهر موافق يكون الأصل . وأنه اذا تصرح له بذلك الامتحان فيجواب عما يظهر له . وبعد الترخيص إليه جاب بأن الذي أجرى مضاهيته عدد ١٧٩ قلم من قاعدة واحدة ، وهم ذاتهم الأصليين من القاعدة العربية المستعملة بالمطبعة من الابتدا لغاية الآن ، والباقي من هذه القاعدة الذي ما تم مضاهيته عشرة أحرف فقط ومضاهيتهم يفيد هذا . ولما طلب من حسن أبو زيد الإيضاح عما يعلمه في مضاهية هذه الأقلام لأنها كانت بحضوره فأفاد بأن هذه العملية دقيقة وأن وافق يصير إعادة الفرز بمعرفة .

وعلى ذلك تقدمت إفادة من حضرة مصطفى بك صبحي إلى نظارة الداخلية بمضمون ما اشتملت عليه قرارات قومسيون المطبعة السابق تقديمها للسالية وأما عن مسألة عدد الأقلام فانه بالنظر لموضوعها تبين أنه بإعطى المطبعة إلى حضرة عبد الرحمن رشدي بك صار جردها وتوضح أنها عدد ٥٠١ عدد من عدد بدون رسم ولا أوصاف ولما بيئت المطبعة للدايرة صار استلام تلك الأقلام عدد ٥٠١ حسب الأصل وبدون رسم ولا توصيف وبالمثل عند استلام المطبعة لعهد الميرى هذه المرة وجدت عدد ٥٠١ حسب الأصل على أن حروف القاعدة هي فقط عدد ١٨٩ والباقي من قواعد أخرى قديمة وغير مستعملة غير أن في زمن نظارة حضرة حسين بك حسنى تصادف وفاة مساعد الحكاك التي كانت في عهده الأقلام

وصار تسليمها لعهددة الخزنجي ولعدم إلمامه بها ومعرفته بمسحها عليها الصداً فضلاً عن عدم استعمالها من سنين عديدة وترتب عليها (على هذا) حصول الاشتباه والارتباك بكونها ليست هي الأصلية ولما تبين من سبق تسليمها كان في عهددة المتوفى للخزنجي بحضور روس (رؤوس) مستخدمين المصلحة وتعداد الأقسام ووضعها داخل محافظ وتحزير إذن الإضافة على ذات المحضر كما وأن عدد ١٨٩ قلم التي هم أقلام القاعدة الأصلية جرى تطبيقهم ومضاهيتهم على الأمهات ولغاية ٥ صفر سنة ٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١) بلغ مقدار المطابق منهم ١٧٩ والباقي تحت التطبيق^(١) عشرة فقط فن هذا يتضح أن الارتباك والاشتباه الذي عرض انما هو ناشئ من دشت واختلاط أقلام القاعدة المذكورة ضمن خمسية قلم وواحد ومن وجود الصداً عليها وتنكر حالتها وعدم موالاتها بالمسح والتوضيب وإلا فهي الأصلية بدليل مطابقتها على الأمهات وأن الذي يراه حضرته أنه لا ينتج ثمرة لليرى من البحث في موضوع تلك الأقسام ما دام تكون الحالة كما توضع والأولى يصير أخذ رسم وتوصيف تلك الأقسام ثم تتسلم لخير أفندي وكيل وحكاك المطبعة لموالاتها وتوضيبها بمعرفته وتجديد بعض الأقسام التي يترأى أن قديمها عادم النفع حسب الطريقة المتبعة بالمطبعة من قديم وبهذا تكون مأمورية القومسيون انتهت .

إجراءات القومسيون الثالث وهو الأخير

المقدم تقريره لالاية

دولتو ناظر الداخلية وقمناحرر للطبعة إفادة في ٢٥ صفر سنة ٩٨ (٢٦ يناير سنة ١٨٨١) مرة ١١ سايرة بنا على المكاتب التي قدمها حضرة مصطفى بك صبحي توضح فيها بأن لمناسبة ما تراءى من التباين في مسئلة الأقسام ما بين ما أوصحه حضرة مصطفى بك وبين ما كان

(١) ظاهر من هذا التقرير محاولة إخفاء الفضيحة بدليل ارتكان المحقق على فرز ومضاهاة حسن المغربي السباك وهو أحد المتهمين . وعلى ذلك ما كان يجب مطلقاً الأخذ بتقريره عن حقيقة الأقسام . ثم لما طلب حسن أبو زيد السماح له بالمضاهاة بنفسه رفض المحقق إجابة طلبه لأنه كان أحد من أجروا المضاهاة الأولى التي أثبتت العجز وإنما الجهة هي أقوال عبد الله أفندي خيرت الواردة في تحقيق القومسيون الأول لأنه كان أعلم أهل زمانه بالحروف وأهمهم في صانعتها .

أعطى به القرار من المطبعة ومن اثنين من قومسيونها واقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة استحسن تعيين حضرات محمد بك حمدي وعلى بك الزيني وأحمد بك ناشد لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك بالانضمام مع القومسيون المثني ذكره لظهور جلية الأمر وتقديم التقرير بما يتم عليه الحال .

وبناء عليها (على ما) رآه القومسيون من لزوم حضور حضرة مصطفى بك صبحي لفتح الصندوق الموجود به الأحرف والأوراق عن يده المختوم عليه منه فإدى حضوره وفتحه وجرده ما به وجد أقلام صاب عدد ٥٠٤ وحروف رصاص عدد ٣٧٠ وكون الأقسام الصلب عدد ٥٠١ أصابعهم فالزيادة بهم عدد ٣

ولما دعى حسن المغربي السباك لفرز وتطبيق المشرة أحرف الباقي من أصل عدد ١٨٩ بخاوب بأن الذي وجد من تكملة (كذا في الأصل وأظنها تكملة) القاعدة المذكورة هو أربعة أقلام منه واحدة طبقها على أمها والثلاثة ما جرى تطبيقهم لعدم وجود أمهات لهم . وأنها ربما كانت مدشوة ضمن الأمهات الباقية بدون فرز وأن الستة أحرف الباقية غير موجودين وتبين رسمهم قلم قلم من وجود أمهاتهم وأحال على الفرز الجارى بمعرفة حسن أبو زيد .

هذا وحسن أبو زيد جاوب بأنه بعد الفرز الأول انتهى الحال أخيراً بسؤال السباك بديوان الداخلية ولما طلب منه التصديق التمس إعادة الفرز ثانياً وبأنه أجراه وحصل له ما حصل ومعلوم ذلك للداخلية والقومسيون وأنه أجرى إتمام الفرز . وأوضح أن القاعدة العربية المشهورة بحسن الخط هي تمام ولم يكن بها أدنى شيء يخل بها وهي الجارى عليها العمل لحد تاريخه . وأن الذي كان تبقى من الأمهات الأصلية بدون فرز خلاف المائة واحد وأربعين قلم الأولى هو ثلاثة وثلاثون قلم جملة ذلك عدد ١٧٤ بين عددهم بجدول قدمه مع إفادته وأن الباقي يحتمل وجوده بالقواعد الأخرى وبالذشت وأن القاعدة سليمة بكل الوجوه بحالتها الأصلية وبين يكون الجدول ما هو عدد ١٤١ أصليين من فرز السباك وعدد ١٠ من الذي كان متردد منهم وعدد ٢٣ مكررات الجملة عدد ١٧٤ أصليين ثم والأبهاث الغير أصلية من دون أمهات عدد ٣٣ منهم ٣١٨ مستحسنة وغير مستحسنة وعدد ٣ المقال من السباك أنهم من الأصل ولا لهم أمهات وعدد ٩ أبهاث متنوعة .

ثم بناء عليا أعرضه خيرت أفندي للداخلية من جهة وجود جدول رسم الحروف السابق فوزها مع حسن أبو زيد وأجرى فيه تغيير وتبديل ولم يريد وضعه في الصندوق وتوقف توقيفا كلياً على أن تحرير الجدول هو بخطه وخالي من المحو والإثبات ورغب مقابلة الأقسام عليه وإجرى التحقيق معه عن كيفية المحو والإثبات صار استلام الجدول بالداخلية وترخص الى حسن المذكور بأخذ صورته حسب التماسه وقد كان وأخذها .

وبسؤال حسين أفندي صبرى الذى كان مرافقا الى حسن أبو زيد فى الفرز الأول عما تلاحظ للقومسيون من جهة الفرز الأول والفرز الثانى الذى عمل بمعرفة كل من حسن السباك وحسن أبو زيد وما وجد من تباين بين فرزهما أيضا من كون أحدهم أدرج البعض من الأصل والآخر قال إنهم دشت وغير ذلك . فأجاب هو وخيرت أفندي بما يفيد فساد فرزهما وأن المعول عليه هنا الفرز الأول وحرروا جدول بديان ملحوظاتهم فى فرز الاثنين وأوضحوا ما يؤيد كون فرز حسن أبو زيد كان بنوع المغشوشة استدلالا بكونه أولا كان من ضمن الذين فى الفرز الأول وثانيا باختلاف فرزه عن فرز حسن السباك وثالثا بما وقع منه فى عبارة الجدول ورابعا بكونه تطلب الفرز لوحده وخامسا بكون فرزه فيه المكررات مع أن المكررات لا تسد بدلا عن الفاقد وختموا أقوالهم بأن الفرز المعول عليه هو الأصل الذى منه ظهر أن الموجود عدد ٨٤ فقط (١) .

ولما ترى للقومسيون لزوم دق أمهات جديدة بالتسعين قلم الذى فرزهم حسن أبو زيد زيادة عن الأربعة وثمانون قلم المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية وسبك أحرف رصاص عليها ويصير الطبع بهم . كما وسبك أحرف رصاص على الأمهات المقال عنهم أنهم أمهات تلك الأحرف الموجودين بالمصاحفة لمعرفة الفرق بين هذا وهذا .

ولما صار دق الأمهات على أمهات جديدة بمعرفة خيرت أفندي وبحضور حسن المغربى ومحمد عبد القادر وجد منضمن (من ضمن) الثلاثة وثلاثين قلم المندرجين بجدول الشيخ حسن أبو زيد سبعة عشر قلم بغير سقيه وستة عشر قلم من فرز حسن المغربى بغير

(١) هذا القول يؤيد ما ذهبنا اليه فى حاشية ص ٤٣٠ من خطأ غير ذلك من التقارير ومن دهم تراهة

سقيه أيضا بمقتضى المبين بكشف تحرر بأختام عبدالكريم أفندي حسن مهندس ما كينات المطبعة وابراهيم الدسوقي البراد وخيرت أفندي . وكون هؤلاء الأقسام بغير سقيه واوردين (كذا فى الأصل وأظنها وواردين) بجداول حسن المغربى وحسن السباك بأنهم منضمن الأقسام الأصلية واستصوب استحضار موسو جيجون بك ناظر مدرسة العلوم والصناعات لينظر فى الأقسام المذكورة . وبحضوره ومناظرتهم أفاد بأن منهم ستة أقسام مسقيين سقيه خفيفة والباقي غير مسقيين . وخيرت أفندي أوضح بأن الموافق من الستة أقسام أربعة فقط والاثنين أحدهما انوعج عند الدق والثانى وهو حرف (بكه) قيل عنه من حسن السباك إنه ليس من القاعدة الأصلية مع كونه وارد بجدوله منضمنها ولم يكن موجود خلافة . وبسؤاله عن ذلك فبعد أن أحال عليمن (على من) أجروا الفرز بعده أخيرا جاوب بعدم أقوال عنده خلافا سبق لأنه صار منعه من سبك الحروف الجديدة من ابتدى شهر يوليه .

ثم بناء على ما قاله الأوسطى محمد عبد القادر السباك المستجد مع حسن المغربى بكونه شاهد منه مخالفات بالأحرف الجارى سبكها قد سئل منه عند ذلك وأورى بأن الذى قيل عنه مخالف أربعة أحرف وأن الذى يعرفه حسب قانون الصناعة وأجرى تشغيله بمعرفته هو والحكاك فى محله ولم يكن بهم خلاف . على أن بسؤال خيرت أفندي ومن لزم من السباكين تبين من أجوبتهم حصول الاختلاف فى الأربعة أحرف واستصوب القومسيون حفظهم وسبك بدلهم بمناقضة حسن أبو زيد عما تلاحظ بالجدول الذى حرره فأجاب بأن إجراء الفرز كان أمام القومسيون . وما انتهى إلا بغاية كل مشقة مع حصول الأذى اليه مرة بعد أخرى . وأنه بعد إجرى الفرز ووضع الحروف داخل علب وتحرير جدول عنها يرى أنه ربما يكون حصل لخطئه أو تدشيت فى الأمهات المقروزة بمعرفته وتغيرت علامتها من الذين تسلمت لهم بعد وجارين فرزها الآن بمعرفتهم . وختم جوابه بأن المايه أربعة وسبعين قلم الذى أقر عليهم فانهم ما زالوا ضمن الخمسائة قلم وأربعة ما دام الجميع تمام وبجالتهم الأصلية . وأرفق مع أحد أجوبته ورقة بها رسم الثلاثة وثلاثون حرف المكررات والذى كان قيل منه أنه متردد فيهم . ولما أن طلب منه التوضيح عما تبين من أن الفرز الذى أجراه عن عدد ١٧٤ قلم يستخرج منه عدد ١٢ مكررات يكون الباقي عدد ١٦٢ فلو كانوا من القاعدة الأصلية كما أورى فى حالة الطبع ماذا يكون من جهة

الجزء من أصل القاعدة . فأجاب عن ضرورة لزوم استعواض الناقص بأي طريقة كان سوى كان من الأقلام المكررة أو يجرى صناعته بدلا على حسب الرسم الأصلي كما وأن لو انجبر أحد الأقلام في اثني (أثناء) الدق فيلزم إعمال بدلا عنه ويتكرر مسؤوليته عما جرى في فرز الأول الذي أجراه مع خيرت أفندي وقرر أن الموجود من القاعدة الأصلية عدد ٨٤ فقط وفرزه الأخير المقال فيه أن القاعدة تمام معا (مع ما) تبين من المكررات المندرجة بعده الأخير وما أوراه من أنه مع عجز ما هو معجز لا يمكن الطبع إلا باستعواض الناقص فغاية إجاباته أن الفرز الأول كان تابع فيه لخيرت أفندي وأن فرزه الأخير صحيح . وانتهى أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أوضحه إذ لا يمكن المرسى على حقيقة وجود الناقص من الأصل وعدمه إلا إذا صار فرز الجميع وتصفيه كل قاعدة على حدتها مع فرز جميع الدشت أيضا .

ولما نظر للقومسيون لزوم التحري عما تلاحظ له من استلام ما كان بعهد محمد أفندي البغدادى إلى المخزن إلى أن بعضه كان في وقت والباقي كان بعد مضي مدة ومنه ما كان بطرف السباك قد أجرى التحريات اللازمة عن ذلك مع باسكاتب المصاحبة وظهر من أجوبته أن تسليم ما كان تسلم أولا إلى المخزن هو كان قبل وفاة البغدادى وأجراه بأمر الناظر وقتها وبعد وفاته صار تسليم باقي عهده بما فيه ما كان موجود بطرف السباك على سبيل الأمانة .

وبإعادة السؤال إلى السباك مرارا عما تبين للقومسيون من أنه لوجود الدشت بطرفه أجرى ما أجرى من التغيير والتبديل واستبدل عليهم هذا (على هذا) بما ظهر من اختلاف الفرز الذي أجراه عما كان صار أولا فبعد أن تطالب تعيين آل خبرة لمعاينة الأحرف بقوله إن الذي أجراه أخيرا من تطبيق الأحرف على الأمهات يأيد (يؤيد) وجودها . والقومسيون لم يرى لزوم حضور أحدا بالنسبة لسابقة ما جرى من الفرز بمعرفة مذكورين فأجاب أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أبدا .

ثم سئل من حضرة حسين بك حسن الناظر سابقا (١) عما اتضح من التحريات من جهة تسليم ما كان بعهد محمد أفندي البغدادى إلى المخزن بأمره مع العلم بعدم درايته بذلك فأفاد بأن القومسيون لا يلزمه الدخول في موضوع الإدارة التي كانت جارية بالمصاحبة تحت نظارته وما له من التصرف المطلق وتوجيه أفكاره فيما يعود منه الأمانة للمصاحبة وأورى أن ما صار خارج عن حدود أمر الداخلية المتضمن استلام المطبعة . وعول على ثبوت وجود كامل أدوات المطبعة بالجرد الجارى الختم على دفتره يومئذ ومنه ومن أرباب العهد . وأنه إذا كان ظهر للقومسيون صورة ما خل أو يخل بالقواعد الذي حصل الاقتى بالقول عن التغيير فيها يريد إيضاحه حتى يبدى البراهين الذي تكذب المفترين .

هذا وتقدم كشف بختم خيرت أفندي عن الأمهات الجديدة الذي صار أعمالها من الأبحاث المقال من حسين المغربي السباك وحسن أبو زيد الجماع أهم أبحاث القاعدة العربية الشهيرة . وصار سبك أحرف رصاص عليها مع سبك أحرف رصاص أيضا من الأمهات القديمة الجارى عليها التشغيل لحد الآن لأجل المضاهية عليهم . وتوضح بالكشف ما صار استتراله ومنه يظهر صحة ما قيل من أنه لا يوجد خلاف أربعة وثمانين قلم من القاعدة الشهيرة وتسعة وأربعين قلم من قاعدة أخرى كونهم على نمط واحد كما ومنه يظهر أن مجموع فرز الاثنين ما صفى إلا على عدد ٦٧ قلم فقط المزعم أنهم من الأصل على أن الحال بخلاف .

ترأى للقومسيون لزوم مقاس الأحرف المسبوكة على الأمهات المدقوقة مجددا والمسبوكة على الأمهات الأصلية وتوضيح الفرق وبناء على ذلك صار طالب حضرة محمد أفندي

(١) كان حسين بك حسن قد كتب إلى ناظر الداخلية على أثر إداة القومسيون الأول له خطابا في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠) يقول فيه : " بما أن مسبوكم صار له مدة نحو خمسة وعشرون سنة وأعمالنا وما نتج منها معلوم ومشهور للجميع والآن صرنا لا يمكننا الدخول في أعقاب زيادة عما مضى . بناء عليه لزم عرضه لدولتكم نرجو معافاتها من هذه الوظيفة ومن بعد لم نزل راغبين أوامر دولتكم في كل ما يستصوب من حسيبة استخدامنا بما يليق لنا أفندم " . فاعتبر الناظر هذا استعفاء واعفاء من الخدمة .

ولكنه عاد فعين ناظرا للطبعة مرة ثانية بعد ذلك بسنتين في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وظل ناظرا عليها إلى ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ (يراجع دفاتر استحقاقات المطبعة في تلك السنوات بالقلعة) .

نفعى ملاحظ آلات الهندسة بالحمايات وأجرى المقاس وحرر جدول بختمه ببيان ما وجد من الزيادة والعجز. ومنه يظهر أن كل من الحديد والمسبوك على الأمهات الأصلية لم يكونوا من قاعدة واحدة .

وبناء على ما صدر إجرأه القومسيون أصدر قراره في غرة القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨١) بما ترى له من التحريات والتحقيقات التي أجراها ومنها يظهر أنه ما دام القاعدة وجدت غير مستكة والموجود منه عدد ٨٤ قلم فقط ولو أنه موجود الأمهات الأصلية إذا حصل لأحد الأمهات خلل وكان قلمها غير موجود فيصير أعماله بوقته . إلا أنه من حيث لازم استكمال القاعدة المعتبرة وحفظها بالمطبعة فوجود خيرت افندى وكيل وحقاك المطبعة يصير تعويض ما فقد من أقلام تلك القاعدة بالتدريج شيء فشيء حتى يصير استكمالها كما كانت وتحفظ بطرفه .

وعن طريقة إصلاح الحروف وتحسين الطبع في المستقبل فالذى رآه القومسيون أن من حيث الأمهات الموجودة للقاعدة العربية الجارى عليها الطبع الآن لم يحدث بها ما يخلها كما ظهر ذلك من العمل الذى أجراه القومسيون فتحسين الطبع يكون بسبك أحرف رصاص جديدة على الأمهات الأصلية لأن عدم التحسين هو ناشئ من طول مدة استعمال الأحرف الرصاص وتغيير البعض دون البعض ليس من خلل الأمهات .

أما الأقلام المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية مع الأقلام المستحسنة يعمل لكل منها صندوق يشتمل على عدد ١٨٩ قلم ، والأحرف الموجودة توضع بمجلاتا ويصير تيميمهم بمعرفة آل الخبرة ويضافوا بالحسابات وكلما صار استجداده بمعرفة خيرت افندى يصير وضعه بمجلاته حتى يصير تكمة القاعدة وباقي الأقلام يصير تيميمهم ويضافوا بالحسابات أيضا ، هذا عن أقلام القاعدة العربية أما باقي القواعد فيلجى فرزها كلما اتضح منها ما يجرى اللازم عنه ، هذا ما رآه القومسيون .

(٢)

تشكيل القومسيون الثالث لتحقيق قضية أقلام مطبعة بولاق

من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت

٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١) .

| أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٧

محفوفات الثورة العرابية — دار المحفوفات العمومية بالقاهرة

تحريرات تركى وعربى المالية ناظرى عزتلى افندم

بأمر سعادة الباشا ناظر المالية قد تشكل قومسيون تحت رياستنا للنظر في قضية التحقيقات التي عملت بالمطبعة الميرية عن مسألة حروف القاعدة العربية المشهورة المقال بأنها ليست كاملة كأصلها . وحيث إن حضرتكم انتخبتم من أعضاء هذا القومسيون الذى سيحصل البدؤ في انعقاده من ابتداء يوم الأحد ٢٣ أكتوبر الجارى الساعة عشرة ونصف أفرنكى قبل الظهر بالمالية فالأمل الحضور في الميعاد واستمرار الحضور أيضا في الجلسات التي تتعين مواعيدها فيما بعد حتى يتم القومسيون مأوريتيه افندم ما

٢٨ القعدة سنة ١٢٩٨ — ٢٢ أكتوبر سنة ٨١

وكيل المالية

خاتم

(بلوم)

(٣)

تقرير القومسيون الثالث عن قضية أقلام مطبعة بولاق^(١)

٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١)

[أوراق أحد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٦]

مخطوطات الثورة العرابية — دار المحفوظات العمومية بالقاهرة

تقرير مرفوع لسعادة وكيل المالية

بناء على النوتة الصادرة من القومسيون المنعقد تحت رئاسة سعادتكم للنظر في قضية أبهات القاعدة العربية بمطبعة الميرى ببولاق المقال بتغييرها وما حصل عليه الإقرار بالقومسيون عن تعيينات للتوجه للطبعة ومباشرة استوفى التحقيقات اللازمة عن هذه المسألة وإجري فرز الأبهاة بمعرفة آل خبره معتمدين بحضور حضرات حسين بك حسنى وجودت بك^(٢) قد صار التوجه للطبعة ومباشرة التحقيق على وجهيهما هو آتى :

لأنه بالتوجه للطبعة يوم الخميس ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ فبحضور حضرات حسين بك حسنى وجودت بك وعلى بك الزينى الذى كان من ضمن القومسيون السابق تعيينه للتحقيق بالمطبعة صار الكشف على أختام الدولاب الداخل به صناديق أبهاة وأمهاة القاعدة المذكورة وباقي القواعد أيضا فوجدوا صاغ سليم وبفك الأختام وفتح الدولاب والكشف على أختام الصناديق وجدت صاغ سليم وبعد ذلك صار قفل الدولاب والختم عليه بالثاني وتحرر محضر بما ذكر .

(١) وردت خلاصة هذا التقرير ضمن الجزء (١) من هذا الملحق

(٢) هو على بك جودت الذى عين ناظرا لمطبعة بولاق لثاني مرة في أول ما يوسنة ١٨٨١ بعد أن استقال منها حسين بك حسنى على أثر قرار القومسيون الأول بأدائه في هذه القضية كما سبق .

ثم لما حصت المذاكرة بيننا وبين حضرات حسين بك وجودت بك من جهة التحقيقات والفرز اللازم أجراهم تقرر عن اقتضا انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف وبناء على ذلك فحضرة حسين بك انتخب أربعة وهم حضرة عبدالرحمن بك على بالمدارس الحربية وحسن افندى الاسكندراني رئيس تشغيل ورق التبعة ومصطفى افندى وهى صاحب مطبعة العدوى والشيخ سليمان السباك من مطبعة المفتى هذا وحضرة جودت بك ناظر المطبعة انتخب موسيو موريس وموسيو غيطانو بقلم أفرنكى المطبعة وحسين افندى صبرى من المدارس والشيخ محمد الكرامانى من الضربخانه كما وأتينا نحن انتخبنا حسن المغربى السباك بالمطبعة سابق وحسن أبو زيد رئيس جماعين المطبعة وحسين افندى صبرى وبحسبا تقرر صار إعلان الجميع بالحضور في يوم السبت ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ الساعة ١٠ أفرنكى قبل الظهر لإجراء اللازم .

لما حضروا جميع المنتخبين من كل طرف في يوم السبت ما عدا مصطفى افندى وهى ما حضر وهكذا حسن افندى الاسكندراني بعد أن حضر توجه لأشغاله وبوجود الباقيين تقرر عن لزوم إعادة الفرز على أبهاة القاعدة العربية وتطبيقهم على أمهااتهم وبعدها إذا لزم يجرى سبك أحرف جديدة على الأمهاة حتى تظهر الحقيقة وبناء عليها ذكر صار فتح الدولاب واستخرجت منه صناديق الأبهاة والأمهاة بما فيهم الصندوق الموجود به الأقلام المقال بأنها متروكة من أصل الحماسية قلم وواحد وجرى فرز الأبهاة وتطبيقهم على الأمهاة ولغاية يوم السبت انتهى فرز وتطبيق الأربعة وثمانين قلم السابق القول من القومسيونات السابقة بأنهم من القاعدة الأصلية والجميع قرروا عن موافقتهم كما وقعوا على المحضر بذلك .

وفي يوم ٣٠ أكتوبر سنة ٨١ حضروا جميع المنتخبين للطبعة ما عدا حسين افندى صبرى ما حضر وورد عنه إفادة من سعادة ناظر المعارف والأوقاف بأن أشغاله الضرورية بالمصلحة لا تسمح له بالتوجه للطبعة . كذلك حسن افندى الاسكندراني ورد عنه إفادة من الضربخانه بعدم إمكان توجهه لمناسبة كثرة الأشغال المطلوب تأديتها منه كما وأن الشيخ محمد الكرامانى بعد أن حضر أقام برهة وجيزة وتوجه معتذرا بأشغاله . وبوجود الباقي صار فرز وتوضيب الأربعة وسبعين قلم المقال بأنهم مستحسنين على أمهااتهم وبعدها صار

طبعهم بجدول مخصوص . كذا صار إعادة فرز الأربعة وثمانين قلم المفروزين باليوم السابق وتطبيقهم على أمهاتهم وطبعهم بالجدول المذكور ولغاية اليوم انتهت العمالية بحضور واطلاع الجميع كما جاوبوا بأختامهم على محضر اليوم المذكور بذلك .

هذا وفي يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سنة ٨٨١ حضرة ناظر المصاحفة طلب عمل فرز وتطبيق آخر على الأربعة وسبعين قلم بمعرفة موسيو موريس وموسيو غيطانو وصار لإجابته لذلك . وصار عمل الفرز والتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو وجد قلم حرف (غي) غير مضاهى على الأم تعلقه المتموعة مع وجود قلمين آخرين أحدهما مضاهى عليها ومع ذلك فانه بالبحث في الأمهات المتروكة وجد أم توافق عليه . ولما نظر ذلك حضرة ناظر المطبعة طلب حضور خيرت أفندي لتوريته ما ذكر فيحضره ومناظرته قال إن الأب المذكور مع الأئمين المذكورين ليسوا من القاعدة وكذلك الأم التي وجدت بالمتروك وموافقة ليست معتمدة لأنها غير متموعة . وادمم استمرار وجود حضرة جودت بك حال عمل الفرز والتطبيق بعد ذلك لحد إتمامه قد طلب عمل تطبيق آخر بمعرفة موسيو موريس يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وعاليها انتهت جلسة يوم الاثنين كما كتب وختم على المحضر بذلك .

بعد انقضاء عيد الأضحية والتوجه للمطبعة يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وانتظار حضور موسيو موريس لعمل الفرز والتطبيق كرجية حضرة الناظر وردت من الموسيو المرقوم إفادة فرنساوى العبارة وعليها أمضا موسيو غيطانو أيضا يعتذران بها عن الحضور وأجر العمل لأوجه ابدائها بتلك الإفادة . وبناء عليها وعلى سبق تمام عملية الفرز والتطبيق صار المسبك في عملية سيك أحرف رصاص على الأربعة وثمانين أمهات الأربعة وثمانون قلم المتفق عليهم أنهم من القاعدة ولحد نهاية اليوم كان تم عملية سبك الأمهات المذكورة . ونظرا لامتناع جميع من انتخبهم الناظر عن الحضور بوجه ما سلف توضيحه فحضرت أورى بأنه سيستحب أربعة خلافهم كما أفيد من حضرته وجميع الحاضرين على المحضر بذلك .

ثم في يوم الاثنين ٧ نوفمبر سنة ٨٨١ بالنظر لكون القاعدة العربية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ منها عدد ٨٤ قلم متفق عليهم أنهم من القاعدة ومنهم عدد ٧٤ قلم إنهم مستحسنات ، صار

البحث في باقي الأقلام المتروكة فوجد منهم عدد ١٩ قلم وتلك القاعدة منهم عدد ١٧ لهم أمهات وعدد ٢٢ قلم إن أمهاتهم بالمسبك ، جملة الذي وجد عدد ١٧٧ ثم صار ادارة عملية السبك على أمهات الأربعة وسبعين قلم والسبعة عشر قلم الذي وجدوا ضمن المتروكات كما ذكر . وباتت عملية السبك صار بصمة حروف الأمهات المسبوكة بالجدول أمام بصمة الأبهايات كل حرف بحرفه وفي أثناء ذلك وردت إفادة من حضرة ناظر المطبعة بمر ٥٢٧ بأنه انتخب أربعة أشخاص نيابة عن المطبعة وهم خيرت أفندي الوكيل ومحمد أفندي وهي رئيس مطبعة المالية وحسين أفندي صبرى والشيخ محمد الكرامانى وحرر للمالية عن ذلك وبحال إدارة العملية حضر خيرت أفندي هذا . وبعد نهو عملية الطبع وردت إفادة أخرى من حضرة ناظر المطبعة بمر ٥٣٢ بناء على ما تفهم من المالية بأن مسألة انتخاب من انتخبهم هي من خصائص القومسيون ورغب إما استحضارهم بمعرفة القومسيون أو إخبار المالية عنهم . وحيث إن الذى جرى باطلاع القومسيون هو عملية الفرز والتطبيق غير مرة بحضور من كانوا حاضرين وختموا على المحضر ذلك كما أن عملية السبك جرت بحضور الناظر في يوم ١٤ الحجة سنة ٢٩٨ وبحضور خيرت أفندي في يوم ١٥ منه . وصار طبع الأحرف بالجدول بوجه ما سبق توضيحه وأجيب على الجدول ممن عمل الفرز والتطبيق بمعرفة أنهم أجروه بحسب ما هو ظاهر لهم وإعطاء القول النهائى من الجميع يكون . وبعد نهو عملية سبك الأحرف وطبعها وهذه جرت أيضا ولهذا فتكون أعمال القومسيون تقريبا صار إتمامها فصار حضور من انتخبهم حضرة الناظر وعدمه على حد سواء وبما ذكر أعطى إجابة من الجميع وختموا على المحضر بما فيهم حضرة الناظر .

هذا وبإجرى البحث في صندوق الخردة عن كالة القاعدة وجد به وبالمتروك عشرة أقلام ما هو اثنين من المتروك وثمانية بصندوق الخردة وجرى سبك أحرف على أمهاتهم وطبع الأبهايات مع الأحرف بالجدول جملة الذي وجد عدد ١٨٧

ثم بعمل التحريات اللازمة مع الذى صار استحضارهم وأجروا العمالية وقالوا إن إعطاء الأقوال النهائية منهم يكون بعد نهو عمل السبك والطبع قد تجاوب من الأوسطى حسن المغربى السباك والشيخ حسن أبو زيد والشيخ ساجيات عامر بأن أبهايات القاعدة العربية المبسوكة بالجدول هي أبهايات الأمهات المستعملة بالمطبعة التي صار سبك الأحرف

الرصا ص عليها وبصحتهم أمام الأبهات بالجدول، وأحالوا على مطالعته. وبسؤال حضرات الناظر وخيرت أفندي الوكيل ليطالعوا الجدول، ويفيد ما عما يترأى لها وعن ثلاثة أوجه ترائى للقومسيون لزوم المرسى فيها. (أولا) هل القاعدة مغيرة. و (ثانيا) هل الأبهات جميعا صنعه حكك واحد بخط واحد أو صنعه جملة حكاكين بخطوط مختلفة. و (ثالثا) هل الأمهات النحاس مدقوق عليها من زمن واحد ومتساوية في الهرش والاستعمال أو في سنين مختلفة. وهل النحاس داخل في الأمهات بمناسبة واحدة أو بمناسبات مختلفة (أى أن هل نسبة النحاس واحدة في جميع الأمهات). وطالب الإجابة من خيرت أفندي عما كان أجابه بأحد القومسيونات السابقة من حيثية نقل الأبهات من عهدة الحكاك المتوفى لعهددة الخرنجى كان بغير حضوره وإطلاعه حتى ترتب عليك ذلك تلفها من الصدأ ونحوه مع أنه تبين من التحريات التي جرت بمعرفة حضرة مصطفى بك صبحى أن نقلها لعهددة الخرنجى كان بمقتضى محضر مختوم عليه منه، فأعطينا إجابة يرغبان فيها عمل فرز وتطبيق آخر بمعرفة أحدهما خيرت أفندي في مسافة أربعة وعشرين ساعة وبعدها يعطو الجواب. هذا وفي الميعاد انتهى عمل الفرز والتطبيق بمعرفة أفندي السالف ذكره فأوعدا بإعطائها باكر تاريخ إفادتهما. ثم بسؤال أبو العيزى أفندي ملاحظ المطبعة عن لزوم إطلاعه على الجدول وأن كانت صورة الحروف المبسوومة به موافقة لصورة الصندوق وهل هذه الصورة هي صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة أم لا. وبالنسبة لتقديمه في خدامة المطبعة يوضح عما يعلمه من حالة الأبهات والأمهات فأجاب بما يعلم منه أن ما في الجدول هو مضاهى لصورة الصندوق وأن صورة الصندوق هي صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها التشغيل لغاية الآن بالمطبعة وأما الأبهات هي صنعة وتحسين جملة حكاكين والأمهات مضروبة في أوقات مختلفة وكذلك أجيب من حسن المغربى وإبراهيم أفندي الشبراوى رئيس جماعين الفارسي بمناسبة ما قيل من الملاحظ من جهة صناعة وتحسين الأقلام ودق الأمهات النحاس عليها. ثم ورد إفادتين للقومسيون في ١٠ نوفمبر سنة ٨١ أحدها من حضرة الناظر أوضح فيها أن الأبهات ناتجة من اجتهد جملة حكاكين والأمهات ليست مضروبة في زمن واحد وليست مستجدة في الاستعمال. وأن الأشخاص الذى لم يحضر منهم البعض في الفرز ولذلك كان إجرأ بمعرفة خيرت أفندي. ومع كلافاته ليس له دعوى شخصية على أحدا. فهذه المسألة وانتخابه أهل الخبرة هو فقط مراعاة لحقوق المصلحة.

والثانية من حضرة خيرت أفندي أورى فيها بأنه أجرى فرز الأبهات بمعرفته فرأى حالتها كالتما الأولى وزاد عليها بعض أقلام من صندوق الخردة وأحال على سابقة إجاباته بالقومسيونات السابقة وأن تكلمه في هذا الصدد هو بحسب الأصول ومن مقتضيات الصناعة. وأن وجود ختمه على محضر التسليم لا يدل على مملوويه بسبب نقلها من المحل المعد لحفظها وهو محل الحكاك هذا ما صار إجرأه.

القرار عند ذلك

إن الإجراءات التي صارت الآن هي (أولا) أنه حسب ما أشير عن إعادة الفرز بحضور كل من حضرات حسين بك حسنى وجودت بك بمعرفة آل خبره معتمدين صار انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف حسبما صار استحسانه لعمل فرز الأبهات وبحضور من حضروا منهم جرى عمل الفرز وتطبيق الأبهات على الأمهات وبعد تمام هذه العمالية صار سبك أحرف رصاص وطبعها مع طبع الأبهات بجدول مخصوص بمعرفة البعض وحضور الباقيين والجدول مرفق مع هذا.

(ثانيا) أنه فضلا عن الفرز والتطبيق الذى عمل غير مرة صار عمل فرز وتطبيق بمعرفة موسىو غيطانو من قلم أفرنكى المطبعة أحد المنتخبين من طرف حضرة الناظر وذلك لسبب أن الذين انتخبهم من الأصل ما صار إتمام الفرز بحضورهم ومنهم اثنين امتنعا عن الحضور. وبعد عمل الفرز بمعرفة موسىو غيطانو حضرته رغب عمل فرز آخر بمعرفة موسىو نوريس والمذكور مع موسىو غيطانو امتنعا عن الحضور أيضا كما قدما إفادة بذلك. ولهذا فحضرة الناظر انتخب أربعة آخرين وكون من ضمنهم حسين أفندي صبرى والشيخ محمد الكرماني من السابق انتخابهم وبعد حضورهم لم يحضروا ثانيا كما سبق التوضيح بالمحاضر. وكون الأعمال اللازم إجرأها كان تقريبا صار إتمامها فصار حضورهم وعدمه على حدسوى. ومع ذلك فإن منهم خيرت أفندي الوكيل قد حضر وأجرأ عمل فرز تطبيق بمعرفته علاوة على ما سبق إجرأه.

(ثالثاً) أن حسب ما أشير عن مسئولية أرباب الوظائف الواقعة عليهم المسئولية فهذه المسألة قد جرت التحريات اللازمة معهم حسب ما ترى ومما أجابوه جميع المسئولين بما فيهم حضرة الناظر يرى أن الأقلام المذكورة لم يكن جميعها من صنعة حكاك واحد وكذلك الأبهاء المدقوق عايرها لم يكن إجراها في وقت واحد بل كل وقت بوقته . ومع عدم الإجابة من حضرة الناظر عما إذا كانت الأبهاء مغيرة أم لا وقوله بأنه لم يكن له دعوى شخصية على أحدا في هذه المسألة وإجابة خيرت أفندي بأن حالة الأقلام كحالتها الأولى وأحاله على أجاباته السابقة قد أفيد من خدمة المصاحبة قديماً والملاحظ — بما يعلم منه موافقة صورة الحروف المبسوومة بالجدول لصورة الصندوق وأنها هي أبهاء القاعدة العربية الأصلية الجارى عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة وحيث الحالة هكذا ومما يؤيد كون القاعدة من صنعة جملة حكاكين وجود أقلام عدد ٥٠١ مع أن القاعدة الأصلية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ المعبر عنهم أبهاء . وما وجد منها طبع صورته بالجدول على صورة الأحرف المسبوكة على الأمهات بالجدول السالف ذكره فبالاطلاع عليه يكتفى الحالة هذا ما صار في هذه المادة (١) .

الملحق التاسع

تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق

من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان
٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ (٤ يولييه سنة ١٩٠٢) .

[عن الخطاب الأسمى وكان قد أمدأ به المغفور له محمد أمين بهجت بك]

عز تلو أمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان

قد اتضحت لنا ضرورة إصلاح وتحسين الحروف العربية المستعملة في مطبعة بولاق الأميرية . فلذلك تقرر تعيين لجنة مخصوصة لهذا الغرض مؤلفة من حضرات الآتية أسماءهم : الشيخ حمزه فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية وشيل بك مدير المطبعة الأهلية وأحمد زكى بك سكرتير ثانى مجلس النظارت تحت رئاسة سعادة ابراهيم باشا نقيب وكيل نظارة الداخلية .

وتخصص هذه اللجنة بالنظر في عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالادلة على الوسائل التي يترتب على اعتماد العمل بها نقايل عدد الحروف المستعملة في الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التي أوجها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للترلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام . ولهذا اللجنة أن تستدعى بعض أهل الفن للاحاطة أيضا بما يكون لديهم من البيانات المفيدة في هذا الموضوع . فالمرجو من حضرتكم معاونة اللجنة في عملها وفي تحرير التقرير الذى ستقدمه للنظارة في هذا الصدد .

١٧ صفر سنة ١٣٢٠ (٤ يولييه سنة ١٩٠٢)

ناظر المالية

(أحمد مظلوم)

(١) قدم هذا التقرير الى بلوم بك وكيل المالية وبناء عليه اتخذت القرارات المذكورة آنفا في آخر الملحق

السابق والتي ختمت فصول هذه القضية الطريفة .

٥ — "تلخيص الأشكال" :

وهو خاص بالألغام جزء واحد باللغة التركية . انتهى طبعه قبل ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩ — ٢٦ يناير ١٨٢٤ (حسب أمر عال عثرنا عليه) . وهو تأليف حسين رفقي الطماني وطبع بالآستانة قبل ذلك عام ١٢١٥ هـ (١٨٠١ م) .

٦ — "آلاى تعليمى" :

خاص بحركات الصفوف . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ — ١٨٢٤ م .

٧ — "أورطه تعليمى بيانى" :

أى تعليم الأورط . جزء واحد . بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤ م) .

٨ — "الأجرومية" :

كتاب فى النحو العربى للإمام محمد بن داود الصنهاجى المتوفى سنة ١٣٢٣ م جزء واحد طبع فى آخر رمضان سنة ١٢٣٩ (مايو ١٨٢٤) وقد نقل هذا الكتاب الى اللغة اللاتينية وعلق عليه " Thomas Obicini de Navare " .

٩ — "القانون الثانى فى درس العسكرى" :

باللغة العربية . جزء واحد . طبع سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م) .

١٠ — "تعايم نامہ بياده كان" :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم . طبع فى آخر ذى القعدة سنة ١٢٣٩ (يولييه سنة ١٨٢٤)

١١ — "قانون نامہ طوبجيان بحرية وجهادية" :

ترجمة تركية لقواعد المدفعية البحرية جزء واحد وبه أربعة رسوم ليس به تاريخ طبعه

الملحق العاشر

قائمة بمطبوعات بولاق من إنشائها فى سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٤٢
عن القوائم التى سبقت الإشارة اليها فى أثناء الكتاب مع بعض إضافات
ولست القائمة كاملة

١ — "قاموس إيطالىانى وعربى : يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارى بها
العادة والألزم لتعايم الكلام ، ولفهومية اللغتين على الصحيح . وقد يقسم الى قسمين :
القسم الأول فى القاموس المرتب على حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجاء . والقسم
الثانى ويتضمن مجموع مختصر من أسماء وأفعال من الأشد إلزاماً وأكثر فائدة لتدريس اللغتين
" Dizionario Italiano e Arabo, Che contiene in Succinto tutti i
Vocaboli che sono piu in uso e piu necessari per imparare a parlare
le due lingue (correttamente)." .

وهو جزء مقسم قسمين الأول على أساس اللغة العربية وعليه الاسم العربى السابق
والثانى على أساس اللغة الايطالية . تأليف الراهب روفائيل اطاعنا على نسخة منه بمكتبة
تيور . طبع ببولاق وانتهى طبعه فى يوم الاثنين ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ هـ الموافق
٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م .

٢ — "قانون الصباغة" :

خاص بصباغة الحرير . وهو ترجمة كتاب " La Teinture en Soie " تأليف
" Macquer " وقد طبع بباريس سنة ١٨٠٨ ترجمه الى العربية الراهب روفائيل أيضاً
وطبع ببولاق فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) .

٣ — "نخبه جدولى" :

أى جدول أبعاد القذاثف . طبع ببولاق فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٣٩ (نوفمبر
سنة ١٨٢٣) وقد طبع بالآستانة قبل ذلك فى سنة ١٢١٦ هـ (١٨٠٢ م) .

٤ — "قانون نامہ أحمد افندى" :

وهى قوانين حربية ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣ م) .

١٢ — "جوهرية بهية أحمدية في شرح الوصية الأحمدية" :

وهي حاشية كتبها قاضي زادة استنبول أحمد افندي على كتاب البركوى في الدين الإسلامى . طبع المتن والحاشية في جزء واحد في سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) . وقد طبع في الآستانة قبل ذلك في ١٢١٩ هـ (١٨٠٥ م) . وترجمه "Garcin de Tassay" إلى الفرنسية ببعض الاختصار .

١٣ — "مجموعة المهندسين" :

جزء واحد بالتركية تأليف حسين رفقي الطمانى . طبع في آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤٠ (فبراير ١٨٢٥ م) . وسبق طبعه بالآستانة حوالى سنة ١٨٠١ م .

١٤ — "أصول هندسية" :

ترجمة حسين رفقي الطمانى عن الانجليزية عن "Bonney Castle" وبه رسوم . لا يعلم تاريخ طبعه ببولاق وسبق أن طبع بالآستانة سنة ١٨٠١ م .

١٥ — "رسالة الصرف مع حواشى" :

جزء واحد . طبع سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) .

١٦ — "جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية" :

نتيجة قبطية . سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٧ — "معربة سنة شمسية" :

وهي مقابلة بين السنة الشمسية والسنة القمرية . عمل يحيى الحكيم سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٨ — "لغم رسالة سى" :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم طبع سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) (وهو أول كتاب طبع بحروف مصنوعة في مصر) وقد كتبه حسين رفقي الطمانى المدرس بمدرسة الهندسة بالآستانة على نمط كتاب فرنسى في نفس الموضوع في عهد سليم الثالث .

١٩ — "جوهر التوحيد" :

شعر عربى في التصوف . طبع في جمادى الأولى سنة ١٢٤١ (ديسمبر ١٨٢٥) .

٢٠ — "هندسة ومساحة رسالة سى" :

جزء واحد بالتركية . وبه رسوم بيانية طبع في سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

٢١ — "أصول العلوم الطبية" :

بالعربية على نمط كتاب "F. Vacca" الأستاذ بجامعة ييزا . جزءان ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٢ — "كتاب الإنشاء" :

باللغة العربية جزءان . الأول يحتوى على خطابات الأشخاص على اختلاف مراتبهم والثانى يحتوى على صور قرارات من مختلف الأنواع والجزءان في مجلد واحد .

٢٣ — "بديع الإنشاء والصفات في المكتبات والمراسلات" :

تأليف الشيخ مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد المقدسى . جزء واحد طبع في سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٤ — "شرح الأجرومية" :

جزء واحد باللغة العربية . جمادى الأولى ١٢٤٢ (ديسمبر ١٨٢٦) وهو شرح على أجرومية الشيخ الصنهاجى السالف الذكر .

٢٥ — "السلم المرووق يرقى به علم المنطق" :

نظم عربى في علم المنطق . جزء واحد . طبع حوالى آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤١ (فبراير سنة ١٨٢٦) .

٢٦ — "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومشير الغرام إلى دار السلام":

وهو كتاب في أحكام الجهاد (الحرب الدينية) . وهو يتضمن الآيات القرآنية ومقطوعات من الكتب الدينية الأخرى التي وردت في موضوع الجهاد . طبع باللغة العربية في جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) .

٢٧ — "رياض الكتب وحياض الأدب":

وهو مجموعة خطابات من إنشاء خيرت افندى مأمور الديوان الخديوى العالى الذى توفى في سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م) وأحيات مأمورية الديوان بعده إلى محمد حبيب افندى ، وهذا الأخير هو الذى أشرف على طبع هذه المجموعة الفريدة من الخطابات بعد وفاة خيرت افندى بعامين . والكتاب ضخيم الحجم فريد الموضوع اطلعنا على نسخة منه بدار المحفوظات المصرية . والكتاب مقسم إلى ثمانى رياض (أبواب) جعل في الروضة الأولى الرسائل الموجهة للسلطان ، وفي الثانية الرسائل الموجهة لجنار رجال البلاط ، وفي الثالث الرسائل الموجهة للصدر الأعظم ، وفي الرابعة رسائل المفتى ، وفي الخامسة خطابات الوزراء ، وفي السادسة رسائل القضاة والمدرسين ، وفي السابعة رسائل كبار الموظفين والمتسلمين ، وفي الثامنة أوامر وبيور لدى خاصة بمناسبات مختلفة . والكتاب في منتهى القيمة التاريخية لأنه يحتوى على مجموعة هائلة من خطابات محمد على باشا الرسمية . كما فيه من رسائل الوالى إبراهيم باشا إلى السلطنة أسما صاحبة الخطوة عند السلطان محمود الثانى . وكذلك الرسائل الموجهة منهما إلى أخت القبطان حسين باشا . هذا إلى ما يحتوى عليه هذا الكتاب من الرسائل التى تبين علاقة عبد الله بن السعود الوهابى بالقاهرة . وطبع الكتاب في بولاق سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٨ — "أشعار تركية مرفوعة إلى والى مصر محمد على باشا":

موضوعها أعمال الوالى . جزء واحد طبع سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٩ — "لمع يسيره في علم الحساب":

تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد . سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٣٠ — "رسالة في قوانين الملاحة عملا":

باللغة التركية عن كتاب الأميرال "Truguet" جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) طبع قبل ذلك بالآستانة حوالى ١٧٨٧ م

٣١ — "أصول المعارف في تصفيف سفان دونما وفن تدير حركاتها":

جزء واحد وبه ١٣ رسما ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٣٢ — "مفتاح الدرية في إثبات القوانين الدرية":

وهو قاموس فارسى وتركى ثم نحو اللغة الفارسية تأليف خيرت افندى جزء واحد — ربيع الآخر ١٢٤٢ هـ (نوفمبر ١٨٢٦ م) .

٣٣ — "كتاب في اللغة":

نظم عربى جزء واحد ١٤٢٢ هـ (١٨٢٦ م) (لم يذكر ألا في قائمة رينو) .

٣٤ — "القانون الثانى في درس العسكرى":

طبعة ثانية من القانون السابق وروده في هذه القائمة . بنورة ٩ طبعت هذه الطبعة سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) (ذكر في قائمة رينو فقط) .

٣٥ — "كتاب النقاط الأزهار في محاسن الأشعار":

مختارات من الشعر العربى جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) وهذه المختارات كان قد جمعها "هامبرت J. Humbert" وترجمها إلى اللغة الفرنسية مع شرح لها باسم "Anthologie Arabe" وطبع الأصل والترجمة والشرح في جنيف .

٣٦ — "محاسن الآثار وحقايق الأخبار":

وهو تاريخ للإمبراطورية العثمانية من ١١٦٦ إلى ١١٨٩ هـ (١٧٥٢ — ١٧٧٥ م) تأليف واصف افندى . طبع ببولاق في جزء واحد بالتركية سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) وكان قد طبع بالآستانة قبل ذلك في سنة ١٨٠٤ م . ولواصف افندى كتاب آخر أسماه "وقايع نويس" يكمل هذا التاريخ إلى سنة ١٨٠٢ م . وعن كتاب محاسن الآثار أخذ Caussin « de Perceval » تاريخ الحرب التركية الروسية الذى نشره بالفرنسية .

٣٧ — «تاريخ أنورى» :

تاريخ عثمانى باللغة التركية تأليف أنور افندى . وهو يحتوى على تاريخ تركيا من ١١٧٣ إلى ١١٨٣ هـ (١٧٥٩ — ١٧٦٩ م) . يقول رينو إن هذا هو الجزء الثانى من الكتاب ويبدأ من صفحة ١٣٢ وينتهى بصفحة ٢٦٥ . قال ولم يرا الجزء الأول . وتتميز الصفحات على هذا النحو قد يثبت أن الجزء الأول طبع أيضا ببولاق .

٣٨ — «قانوننامه بحرية جهادية» :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٣٩ — «كتاب يحمل نفس العنوان السابق ويتعلق بنفس الموضوع

١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤٠ — «سياسة نامة جهادية بحرية» :

قانون للبحرية . تأليف عثمان نور الدين . جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤١ — «مرايح الأرواح» :

نحو عربى تأليف أحمد بن على بن مسعود . وقد اطلعت على نسخة منه فى مكتبة مطبعة بولاق . وطبع بها فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٤ (سبتمبر ١٨٢٨) وطبع قبل ذلك بالآستانة سنة ١٨١٨

٤٢ — «كتاب فى النحو العربى» :

ليس عليه اسم مؤلفه . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٣ — «كتاب فى النحو العربى» :

جزء واحد سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٤ — «كتاب فى النحو العربى» :

جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٥ — «الصرف العربى» :

جزء واحد .

٤٦ — «كتاب التام والناقص» :

جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٧ — الستة الكتب السابقة مجموعة كلها فى مجلد واحد :

٤٨ — «كتاب كلستان السعدى» :

جزء واحد . باللغة الفارسية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٩ — «بندنامه» :

أى كتاب النصائح . شعر فارسي نظم فريد الدين العطار . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م)

٥٠ — «خدمة الجاويش» :

جزء واحد بالعربية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٥١ — «كتاب فى الدين الإسلامى» :

باللغة التركية ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) (لم يرد إلا فى قائمة رينو) .

٥٢ — «قترينه تاريخى» :

تاريخ الامبراطورة كاترين الثانية مع مقدمة عن تاريخ روسيا باللغة التركية نقل عن الفرنسية بقلم جاكوف كي أرجيرو بولو أحد موظفى الديوان . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩ م)

٥٣ — «المجلد الرابع من كتب شانى زاده فى علم الطب» :

جزء واحد باللغة التركية . وهو يتعلق بالعمليات الجراحية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) طبع بالآستانة سنة ١٨٢٠

٥٤ — "قانون نامه انقياد وإطاعت عسكرية" :

وهي الطبعة الثانية لقانون نامه أحمد خليل افندي الواردة برقم ٤ في هذه القائمة .
شوال ١٢٤٥ (مارس ١٨٣٠) .

٥٥ — "دريگا" :

أى الدر الفريد . دين إسلامي . جزء واحد . طبع في شعبان سنة ١٢٤٥ (فبراير سنة ١٨٣٠) طبع بالآستانه سنة ١٢٤٣ (١٨٢٧) م —

٥٦ — "تحفة وهي" :

قاموس فارسي وتركى . عمل وهي . جزء واحد طبع في بولاق سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠ م)
وطبع في الآستانه (١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م) .

٥٧ — "خدمة الأونباشية" :

جزء واحد باللغة العربية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) .

٥٨ — "سيروليسى" :

سيره وبها معجزات النبي . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٥ هـ (١٨٣٠ م) .

٥٩ — "تقويم سنة ١٢٤٥ — ١٨٣٠" :

٦٠ — "لائحة الفلاح في تعاليم الزراعة والنجاح" :

قانون زراعى باللغة العربية طبع في رجب سنة ١٢٤٥ (بنابر سنة ١٨٣٠) لم يرد
إلا في قائمتي هامر ورينو .

٦١ — "نفس الكتاب السابق باللغة التركية" :

لم يرد ذكر هذه الطبعة التركية إلا في قائمة رينو .

٦٢ — "طوبجية بغير أشكال" :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٢٤ قرشا و ١٢ باره .

٦٣ — "طوبجية بأشكال" :

نفس الكتاب السابق . به صور ورسوم ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٤٥ قرشا و ١٤ باره

٦٤ — "أصول الهندسة" :

جزء واحد . باللغة التركية ١٢٤٦ — ١٨٣١ طبعة ثانية من الكتاب السابق برقم ١٤
الثن ٢٦ قرشا و ٣٠ باره .

٦٥ — "قانون سواری" :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ١٨ قرشا .

٦٦ — "إيكنجى قترينه نام روسيه أميراً تريجه نك تاريخى" :

طبعة ثانية . روجع وصح بمعرفة سعد الله افندي . ثم طبع ببولاق في منتصف
جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ١٥ قرشا .

٦٧ — "نخبة وهي" :

كلمات تركية وفارسية وعربية . مقتبسة من قاموس وهي السابق برقم ٥٦ جزء واحد
١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٦ قروش .

٦٨ — "تاريخ واصف" :

طبعة ثانية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٢٩ قرشا .

٦٩ — "مجموع الهندسة" :

في الهندسة باللغة التركية . جزء واحد ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢ م) الثمن ٢٦ قرشا .

٧٠ — "تاريخ بونا برته" :

مقتبس من مذكرات نابليون في سانت هلين . جزء واحد باللغة التركية . مترجم عن الفرنسية ١٢٤٧ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٤ قروش .

٧١ — "تعليم الحرب والمزراق" :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ١٥ قرشا .

٧٢ — "روضة الأبرار" :

مقطوعات تاريخية بقلم عبد العزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٥ قرشا .

٧٣ — "أخلاق علامى" :

قواعد الأخلاق . جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٢٤ قرشا .

٧٤ — "ترجمة سيرة الحاي" :

ترجمة وشرح باللغة التركية للسيرة عن كتاب ابراهيم الحاي . بقلم سعيد احمد على . جزء واحد . طبع في شهر ربيع الحجة سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٢٥ قرشا .

٧٥ — "ذيل سير نبوى" :

تأليف فاضل نابى وهو تذييل للسيرة النبوية يبدأ من سنة ٣ للهجرة وينتهى بوفاة النبي . جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) .

٧٦ — "سليمان نامه" :

تاريخ السلطان سليمان . جزء واحد بالتركية طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ١٧ قرشا .

٧٧ — "رسالة المعادن" :

ترجمه من الفرنسية الى العربية الشيخ رفاعه جزء واحد ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٥ قروش .

٧٨ — "تشریح بشرى" :

تشریح جسم الانسان ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنجورى . جزء واحد ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٧ قرشا و ٢٠ باره .

٧٩ — "قانون الصحة" :

مترجمة من الفرنسية إلى العربية بقلم جورج ويدال . جزء واحد طبع في سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٤٠ قرشا .

٨٠ — "رسالة علم البيطارية" :

ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد . طبع في سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٧ قروش و ٣٦ باره .

٨١ — "سبحة الصبيان" :

كلمات عربية وفارسية وتركية . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٥ قروش و ٢٠ باره . سبق طبعه بالآستانه في سنة ١٨٠٢ .

٨٢ — "قلايد المفاهر في أخلاق بلاد أوربا" :

جزء واحد بالعربية . تأليف الشيخ رفاعه ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، الثمن ١٥ قرشا .

٨٣ — "رسالة في علم جر الأثقال" :

كتاب في الميكانيكا . مترجم من الفرنسية إلى التركية بقلم أدهم بك . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، الثمن ٢٥ قرشا .

٨٤ — "انشاء عزيز افندى" :

مجموعة خطابات بقلم عزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ١٦ قرشا .

٨٥ — "تاريخ إيطاليا" :

وهو ترجمة تركية للجزء الأول من كتاب "Butta" المسمى "L'histoire d'Italie" بقلم حسن افندى جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٦ — "تشریح بيطارى" :

ترجمه من الفرنسية عن Girard إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٧ — "تاريخ بونا برته" :

جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٢٠ قرشا .

٨٨ — "قومانداری سوارى" :

جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٢٥ قرشا .

٨٩ — "قانون البارود" :

بحث في صناعة البارود . جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

٩٠ — "داخية" :

قانون لليادة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٦ قرشا .

٩١ — "قاموس يعنى علم لغة العرب المتن عربى والشرح تركى" :

وهو شرح تركى لقاموس الفيروز بادى بقلم حكيم افندى . وطبع قبل ذلك فى الاسطانة (١٨١٤ - ١٨١٧ م) باسم "الأقيانوس البسيط فى ترجمة القاموس المحيط" ثلاثة أجزاء . طبع فى بولاق سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٢٦٠ قرشا .

٩٢ — "بئولوجيه يعنى رسالة فى الطب البشرى" :

جزء واحد باللغة العربية ترجمه عن "Bayle" يوحنا عنجورى .

٩٣ — "قانون للاسيبتاليه" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٩ قروش .

٩٤ — "إنشاء العطار" :

مجموعة خطابات بقلم الشيخ أحمد العطار . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٦ قروش .

٩٥ — "رحلة الشيخ رفاعه يعنى أخبار بلاد أوربا" :

وهى رحلة الشيخ رفاعه فى فرنسا جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٥ قرشا .

٩٦ — "لغاريتمه" :

كتاب فى اللوغارتمات . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٢ قرشا . سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨١٧ م .

٩٧ — "رسالة فى علم الجراحة البشرية" :

ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنجورى جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .

٩٨ — "رسالة فى علم الطب البيطارى" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٨ قروش و ١٠ بارة .

٩٩ — "الطاعون" :

عن كتاب لكوت بك . كراسة صغيرة بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٣٠ بارة .

١٠٠ — "قانون نامه بيطارى" :

جزء واحد بالتركي والعربي ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .
الثن ٣ قروش .

١٠١ — "مناسك الحج" :

كتاب في أحكام الحج تأليف الحاج محمد أديب ، جزء واحد بالتركية ، طبع
في ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة في ١٨١٧ م بعنوانين
"نهجت المنازل" و "كتاب مناسك الحج" .

١٠٢ — "شرح حافظ" :

شرح باللغة التركية لديوان حافظ بقلم سعودى . ثلاثة أجزاء ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .
الثن ١٠٠ قرش .

١٠٣ — "جغرافية صغيرة" .

باللغة العربية ترجمها عن الفرنسية رفاعه افندى . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن
١١ قرشا .

١٠٤ — "سنوسية أو رسالة في علم التوحيد" :

تأليف سنوسى . كراسة صغيرة باللغة العربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن قرش واحد .

١٠٥ — "داخلية" :

قانون للقيادة في أعمالها الداخلية ، أى في حالة عدم الحرب . جزء واحد بالتركية .
١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثن ٣١ قرشا و ١٠ بارة .

١٠٦ — "برهان قاطع" :

وهو قاموس اللغة الفارسية لابن خلف . رتبته وترجمه إلى التركية أحمد أمين ، طبع
في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) في جزء واحد . وسبق طبعه بالآستانة في سنة ١٢٩٧ هـ .

١٠٧ — "همايون نامه" :

أى الكتاب السلطاني إشارة إلى إهداء الكتاب إلى السلطان سليمان الأول وهو ترجمة
تركية لكتاب كليله ودمنة . عملت هذه الترجمة التركية عن النسخة الفارسية بقلم على شاي
المدرس بمدرسة أنقرة التي أسسها مراد الثاني شعرا ونثرا في جزء واحد . طبع في سنة ١٢٥١ هـ
(١٨٣٦ م) . الثن ٦٧ قرشا .

١٠٨ — "طوبخانه وجيخانه" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثن ١٣ قرشا و ٢٠ بارة .

١٠٩ — "قانون أول وثاني سوارى" :

جزء واحد بالتركي ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١١٠ — "قانون ثالث سوارى" :

جزء واحد بالتركية . تأليف كياني بك ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١١ — "تحفة الضابطان" :

نظريات القيادة والسوارى . جزء واحد بالتركية . تأليف كياني بك طبع في سنة ١٢٥١ هـ
(١٨٣٦ م) . الثن ١١ قرشا .

١١٢ — "قانون رابع وخامس سوارى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثن ١٨ قرشا .

١١٣ — "الف ليلة وليلة" :

الطبعة العربية في جزئين ١٢٥١ هـ (١٨٣١ م) . الثن ١٠٠ قرش .

١١٤ — "معرفة نامه" :

دائرة معارف ، عمل ابراهيم حقى . جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١٥ — "قواعد حربية" :

قواعد فن الحرب ، جزء واحد بالتركية سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٥ قرشا .

١١٦ — "فضائل الجهاد" :

أى الحرب الدينية . جزء واحد بالعربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٠ قروش .

١١٧ — "أشكال سوارى" :

رسوم لتعليم الفرسان . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٤٠ قرشا .

١١٨ — "مشوى" :

كتاب فى الأخلاق والزهد « شعر تركى » وهو الترجمة التركية للكتاب المشهور تأليف جلال الدين الرومى . الترجمة بقلم الكفراوى ثلاثة أجزاء ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

١١٩ — "كليلة ودمنة" :

الطبعة العربية بقلم عبد الله بن المقفع . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٢٠ — "رسالة فى علم الحرب" :

تأليف كلوت بك كراسة صغيرة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣٠ بارة .

١٢١ — "الهيئة الظاهرة" أو "علم الطب البيطارى" :

ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ستة قروش و ٣٠ بارة .

١٢٢ — "حلية الناجى" :

كتاب يبحث فى الأحكام الواجب اتباعها فى تأدية الفروض الدينية . جزآن باللغة العربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨ م .

١٢٣ — "شرح الأزهرى" :

شرح لكتاب الأزهرى فى النحو العربى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٤ قروش .

١٢٤ — "دريكتا" :

أى الدر الفريد . الطبعة الثانية لبحث فى مذهب الإمام أبى حنيفة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن خمسة قروش .

١٢٥ — "مذكرة الحكام فى طبقات الأمم" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) خاص بتقسيم الأمم وتاريخها الثمن ٤٥ قرشا .

١٢٦ — "أجرومية" :

الطبعة الثانية . تأليف ابن أبى الرومى الصنهاجى . كراسة صغيرة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن قرش واحد .

١٢٧ — "الهندسة الوصفية" :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية بيومى أفندى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن خمسة قروش و ١٢ بارة .

١٢٨ — "رسالة فى الهندسة" :

ترجمها عن الفرنسية أدهم بك . جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٨ قرشا و ٥٥ بارة .

١٢٩ — "تاريخ قدماء الفلاسفة" :

ترجمه عن الفرنسية رفاعه أفندى . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٨ قرشا و ٥٥ بارة .

١٣٠ — "قانون الصباغة" .

جزء واحد بالعربية طبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . وهو الطبعة الثانية لكتاب روفائيل السابق . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣١ — "فيزلوجيا" :

ترجمه عن الفرنسية إلى العربية على هيئة جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣٢ — "مقالات الهندسة" :

ترجمه من الفرنسية إلى التركية أدهم أفندي . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ستة قروش و ٣٦ بارة .

١٣٣ — "ابن عقيل في شرح الألفية" :

حاشية على ألفية بن مالك ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٥ قرشا .

١٣٤ — "أقرباذين" :

بحث في تركيب الأدوية . ترجمه من الفرنسية إلى العربية يعقوب . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٢ قرشا و ٢٠ بارة .

١٣٥ — "تطعيم الجدرى" .

لكاوت بك . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

١٣٦ — "المقالة الأولى في الهندسة" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي . جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢ قرش و ٣٠ بارة .

١٣٧ — "خواب نامة" :

أى كتاب تفسير الأحلام تأليف "ويستى" جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٣ قروش .

١٣٨ — "ديوان راغب" :

شعر تركى . جزء واحد وعاليه شرح . ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٧ قرشا .

١٣٩ — "ديوان سامى" .

جزء واحد تركى وعليه شرح . ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

١٤٠ — "قانون تعليم العسكر الجهادية" :

طبع في أوائل صفر سنة ١٢٥٣ — مايو سنة ١٨٣٧ وبه ٣٨ لوحة . غير موجود بالقوائم التى بأيدينا كلها وإنما اطلعت على نسخة منه بدار الكتب المصرية .

١٤١ — "تحفة القلم في أمراض القدم" :

بقلم محمد عبد الفتاح طبع في سنة ١٨٣٧ م . ولم يرد ذكره بالقوائم السالفة الذكر وإنما ورد ذكره في ترجمة محمد عبد الفتاح بكتاب البعثات العلمية للأمرير عمر طوسون ص ٦٣ .

١٤٢ — "متن الألفية" :

الفية بن مالك ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣ قروش و ٢٠ بارة .

١٤٣ — "كتاب شذور الذهب" :

كتاب في النحو العربى تأليف ابن هشام . جزء واحد طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ١٨ قرشا و ٢٠ بارة .

١٤٤ — "كتاب نصوص" :

كتاب في الحديث تأليف محي الدين جزء واحد بالتركية . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٨٢ قرشا .

١٤٥ — "طوطى نامة" :

أى كتاب البيغاء . حكايات خرافية . ترجمها من الفارسية إلى التركية سارى عبد الله أفندى . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٦٤ قرشا .

١٤٦ — "ترتيب الدواوين" :

قوانين إدارية بالعربية — ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن خمسة قروش .

١٤٧ — "التشريح العام" :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية النبراوى . جزء واحد . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٨ قروش و ٢٠ بارة .

١٤٨ — "شرح القطر" :

كتاب فى النحو العربى تأليف ابن هشام جزء واحد . طبع فى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٥ بارة .

١٤٩ — "ديوان برتو أفندى" :

وزير الداخلية فى أيام السلطان محمود جزء واحد بالتركية وعليه شرح ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١٥٠ — "الترجمان" :

كلمات عربية وتركية جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن أربعة قروش و ٢٦ بارة .

١٥١ — "حديقة السعدا" :

سير عدد من الأنبياء والأولياء . جزء واحد بالتركية . ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

١٥٢ — "السواد الأعظم مشتمل على أسىال وأجوبة" :

كتاب فى المذهب السننى بطريقة الأسئلة والأجوبة . باللغة العربية ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣ قروش و ٣٠ بارة .

١٥٣ — "ديوان وهبى" :

جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣٧ قرشا .

١٥٤ — "كليات أبى البقاء" :

دائرة معارف علمية عربية . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٥ — "ديوان غالب" :

وهو ديوان الشيخ غالب ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٦ — "بندنامه" :

الطبعة الثانية من كتاب الوصايا للشيخ العطار ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٧ — "ديوان نايلى" :

جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٨ — "قانون الزراعة" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٤ قروش .

١٥٩ — "نفر وبلوك" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٨ قرشا .

١٦٠ — "المنطق" :

نقله عن "Dumarsais" رفاعه أفندى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٥ قروش و ٥٥ بارة .

١٦١ — "تاريخ المصريين" :

تاريخ قدماء المصريين تأليف رفاعة أفندي جزء واحد بالعربية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثن ٢١ قرشا .

١٦٢ — "تاريخ اسكندر رومي" :

أى الاسكندر الأكبر جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٦٣ — "تحفة وهبي" :

طبعة ثانية لكلماته الفارسية والتركية الخاصة باستعمال النشء جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٦٤ — "ديوان نيازى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٣ قرشا و ١٠ بارة .

١٦٥ — "لطائف نصر الدين خوجه" :

نوادير . جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٤ قروش .

١٦٦ — "ديوان فضولى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٢٣ قرشا .

١٦٧ — "الطبيعة مع أشكال" :

تاريخ طبيعى وبه رسوم ترجمه من الفرنسية إلى العربية حنا عنجورى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٢٩ قرشا .

١٦٨ — "جغرافية الطبيعة" :

جغرافية طبيعية ترجمها من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثن ١٦ قرشا .

١٦٩ — "جغرافية عمومى فى كيفية الأرض" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية رفاعة أفندي . جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثن ٢٠ قرشا .

١٧٠ — "شرح الشمايل" :

فى صفات النبى تأليف حسن أفندي جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٤٤ قرشا .

١٧١ — "الموقوفاتى" :

ترجمة تركية وتعليق بقلم محمد الموقوفاتى على القانون تأليف ابراهيم الحلبي . جزء واحد .
١٢٥٤ — ١٨٣٩ هـ الثن ١١٨ قرشا .

١٧٢ — "الأربطة الجراحية" :

فى الجراحة والعمليات . ترجمه من الفرنسية إلى العربية ابراهيم النبراوى . جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

١٧٣ — "حاشية الطهطاوى على الدر المختار" :

وهى حاشية على كتاب الدر فى مذهب الإمام أبى حنيفة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٣٦ قرشا .

١٧٤ — "تعريف نامة يعنى كتاب فى ترتيب العساكر" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٦٣ قرشا و ٣ بارة .

١٧٥ — "تعليم آلاى" :

تعليم البيادة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثن ٢٥ قرشا .

١٧٦ — "تعليم أورطه" :

تعليم البيادة مجمعة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثن ٣٠ قرشا .

تحفة عامر
* Asim.
Bridg 1254 H. (70 10)
منه

١٧٧ — "تعليم الأورطه" :

في نفس الموضوع السابق بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٧ قرشا .

١٧٨ — "تحفة خيرت" :

كلمات تركية وفارسية وعربية . جمع خيرت أفندي . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٦ قروش .

١٧٩ — "قانون الزراعة" :

في الزراعة على الطريقة الأوربية . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٤ قروش .

١٨٠ — "كليات أبي البقاء في جميع العلوم" :

طبعة ثانية . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٦٥ قرشا و ١٠ بارة .

١٨١ — "لايحة مواعيد المهمات في قواعد مهمات الجهادية" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٥ قرشا و ٣٠ بارة .

١٨٢ — "معرفة نامة" :

طبعة ثانية من دائرة المعارف المذكورة . جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٧٦ قرشا .

١٨٣ — "علم حال" .

في الدين . جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١ قرش .

١٨٤ — "ديوان نديم أفندي" :

جزء واحد بالتركية . سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٢٠ قرشا .

١٨٥ — "تعليم الأطفال" :

تأليف يحيى الحكيم . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٨ قروش و ٣٠ بارة .

١٨٦ — "نشان رفعت" :

ديوان تركي نظم رفعت . جزء واحد تركي ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٣١ قرشا .

١٨٧ — "ديوان نايلي" :

طبعة ثانية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٨ — "نحسى تركسى" :

حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٩ — "المادة الطبية البيطارية" :

طب بيطرى ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد
١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٧ قرشا .

١٩٠ — "تشرىح عام بيطارى" :

جزء واحد بالعربية . نقله عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٦ قروش
و ٣٠ بارة .

١٩١ — "الأمراض العامة البيطارية" :

جزء واحد ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون ، يبحث في أمراض
الحيوانات بشكل عام ، ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٨ قروش .

١٩٢ — "سياحة نامة" :

رحلة الشيخ رفاعه ترجمها من العربية إلى التركية رسم أفندي ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ١٩ قرشا و ٥٥ بارة .

١٩٣ — ”شرح ديوان سيدنا علي“ :

باللغة التركية ترجمه عن العربية سعد الدين بن سليمان . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٥٥ قرشا و ١٠ باره .

١٩٤ — ”سفينة راغب في جميع العلوم“ :

دائرة معارف عمل راغب أفندي . جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٨٨ قرشا .

١٩٥ — ”دده جنكي“ :

كتاب في النحو تأليف الدارندوى . باللغة العربية جزء واحد ١٢٥٥ — ١٨٤٠ الثن
٢٣ قرشا .

١٩٦ — ”ديوان عزت أفندي“ :

الشهير بعزت ملا . جزء واحد بالتركية وبه شرح ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثن ٦٣ قرشا .

١٩٧ — ”روح البيان في تفسير القرآن“ :

تأليف إسماعيل حقي . جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثن
٧٠٠ قرشا .

١٩٨ — ”شرح المحمديه“ :

شرح باللغة التركية للسيرة النبوية . ترجمها عن العربية إسماعيل حقي ١٢٥٥ هـ
(١٨٤٠ م) . الثن ٢٠٠ قرشا .

١٩٩ — ”الهندسة“ :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .
الثن ٢١ قرشا .

٢٠٠ — ”نفر وبلوك“ :

تمارين للبيادة — جزء واحد بالعربية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثن ١٥ قرشا و ١٠ باره .

٢٠١ — ”قانون للأسبالية مع أشكال“ :

جزء واحد بالعربية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثن ٩ قروش و ٥ باره .

٢٠٢ — ”بركلي شرحي“ :

في مذهب أبي حنيفة تأليف محمد بن بيرعلي . المشهور باسم بركلي . جزء واحد
بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٠٣ — ”حاشية الكنفري“ .

جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثن ١٢٠ قرشا .

٢٠٤ — ”معالجة الأعين“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .
الثن ٣٠ قرشا .

٢٠٥ — ”حاشية الساكوتى في علم النحو“ :

تأليف عبد الغفور . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثن ٦١ قرشا .

٢٠٦ — ”ديوان حافظ“ :

جزء واحد باللغة الفارسية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثن ٣٥ قرشا .

٢٠٧ — ”سزاي كلشى“ :

أى ديوان سزاي جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثن ٣٠ قرشا .

٢٠٨ — ”رشحات“ :

كتاب في التصوف تأليف صني الله . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٥٤ قرشا .

٢٠٩ — ”منهاج الفقرا“ :

في التصوف أيضا تأليف الكنتفراوى . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٠ — ”شرح قصيدة البردة“ :

ترجمها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ١٣

٢١١ — ”التحفة السليمانية في علم التوحيد“ :

تأليف سليم أفندى جزء واحد بالتركية — ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٥ قروش .

٢١٢ — ”فيزولوجيا“ :

فسيولوجيا بيطريه . ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ١٠ قروش .

٢١٣ — ”الأمراض الظاهرة في الطب البيطرى“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٢٠ قرشا .

٢١٤ — ”محرم افندى في علم البيان“ :

جزء واحد عربى ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ١٢٣ قرشا .

٢١٥ — ”كتاب جبر المقابلة مكملة“ :

ترجمه بيومى افندى إلى العربية جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٦ — ”كلستان السعدى“ :

جزء واحد بالفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ١٢ قرشا .

٢١٧ — ”أيدرويك أى علم حركة وموازنة المياه“ :

ترجمه أحمد دجلا . طبع حجر . خاص بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢١٨ — ”مثلثات مستوية وكروية“ :

نقله من الفرنسية إلى العربية أحمد دجلا . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢١٩ — ”زيوديزيه أى فن أعمال الخوط العظيمة“ :

تأليف ابراهيم رمضان . جزء واحد باللغة العربية خاص بالمساحة طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٠ — ”ميكانيقة أى علم جبر الأثقال“ :

نقله من الفرنسية محمد بيومى وأحمد الطويل . جزء واحد خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢١ — ”تركيب الآلات“ :

تأليف أحمد الطويل باللغة العربية خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٢ — ”حساب التمام والتفاضل“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية محمود أحمد جزء واحد . خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٣ — ”كتاب علم الحساب“ :

جزء واحد باللغة العربية تأليف على بدوى . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٤ — ”نواذر الآثار“ :

مختارات من الأشعار التركية المشهورة لعدد من الشعراء مثل راغب ونديم واحمد والسلطان مراد . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٥ — ”نهج السلوك في سياسة الملوك“ :

كتاب في السياسة ألفه عبد الله بن عبد الرحمن لصلاح الدين . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٦ — ”كتاب الجيولوجية“ :

نقله إلى العربية أحمد فايد افندى . جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٢٧ — ”الكفراوى“ :

نحو عربي جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ١٠ قروش .

٢٢٨ — ”جملة الصرف“ :

في النحو ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة في سنة ١٨١٩ م

٢٢٩ — ”قانون الزراعة“ :

باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة

٢٣٠ — ”الشيخ خالد في علم النحو“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة .

٢٣١ — ”داخلية“ :

تمارين للشاه . جزء واحد بالعربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٢ — ”تعليم آلاى عربي“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٣ — ”بند عطارة“ :

طبعة ثالثة لكتاب وصايا العطار . باللغة الفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش . وقد نشر دى ساسى هذه البندنامة بالفارسية مع ترجمة لها بالفرنسية في سنة ١٨١٩ م

٢٣٤ — ”سياست نامة يعنى قانون للملكة المصرية“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ١٠ قروش و ٨ بارة .

٢٣٥ — ”علم النباتات“ :

نقله من الفرنسية إلى العربية حنا عنجورى جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٢٠ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٣٦ — ”قانون الطبوجية الحديد“ :

جزء واحد بالتركية . ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٧ — ”كتاب نظم اللاكى في السلوك ، فيمن حكم فرنسا من الملوك“ :

وهو تاريخ لفرنسا وبه مقابلة زمنية بالتاريخ الاسلامى . جزء واحد بالعربية . ترجمة وترتيب السعودى أستاذ اللغة العربية والفرنسية بمدرسة الألسن ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٨ — ”مطالع شمس السير في وقائع كرلوس الثانى عشر“

وهو تاريخ لشارل الثانى عشر . ترجمة محمد مصطفى الضابط المساعد بمدرسة الألسن جزء واحد باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٩ — ”كتاب إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في بلاد أوربا“ :

يصف تقدم الأحوال السياسية والاجتماعية بأوربا ومترجم ومقتبس بقلم الشيخ رفاعة ناظر مدرسة الألسن ورئيس ديوان الترجمة . جزء واحد باللغة العربية — صفر ١٢٥٨ — مارس ١٨٤٢

ذيل بثلاثة عشر كتابا

طبعت في تواريخ ليست محققة بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٤٢

٢٤٠ — "متن الالامع" :

كتاب في الحساب جزء واحد بالعربية . الثمن ٦ قروش و ٢٠ بارة

٢٤١ — "مرآة الكائنات" :

تاريخ عام . جزء واحد بالتركية الثمن ٢٨٥ قرشا .

٢٤٢ — "حكايات علي بن سينا" :

حكايات عن العفاريات . جزء واحد باللغة التركية الثمن ٣٠ قرشا .

٢٤٣ — "ديوان نشأت" :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٣٦ قرشا .

٢٤٤ — "ديوان سرورى" :

جزء واحد بالتركية الثمن ١٠٠ قرش .

٢٤٥ — "ديوان فطنه هانم" :

وفاطمة هانم هذه سيدة شاعرة كانت مشهورة في الآستانة في زمانها . وهو مجموعة أشعار لها . ولا بد وأن يكون هذا الكتاب طبع قبل سنة ١٨٣٧ — لأنه ورد في قائمة بورنج . جزء واحد بالتركية ثمنه ١٢ قرشا .

٢٤٦ — "ديوان عاصم" :

جزء واحد بالتركية الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٧ — "ديوان نفعي" :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٨ — "ترتيب أوردو" :

أى ترتيب المعسكرات . جزء واحد بالتركية الثمن ١٢ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٤٩ — "نخبة جدولي" :

جدول أبعاد القذائف . الطبعة الثانية لثالث كتاب في هذه القائمة جزء واحد . الثمن ١٦ قرشا .

٢٥٠ — "تعمير الأسلحة" :

أى صناعة تصليح الأسلحة . جزء واحد بالتركية الثمن ١٨ قرشا .

٢٥١ — "تعليم عساكر خفيفة" :

أى تعليم البيادة الخفيفة . جزء واحد بالتركية الثمن ٩ قروش .

٢٥٢ — "رسالة الملاحة" :

جزء واحد بالتركية ، مترجمة عن الفرنسية . الثمن ٩ قروش سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨ .

ملاحظة — هذه القائمة بمطبوعات بولاق ليست كاملة ولا دقيقة وهي في حاجة إلى تحقيق كبير . وإنما ذكرناها على علاقتها بقدر ما سمح به وقتنا كأمثلة لمطبوعات بولاق وتنوعها .

الملحق الحادى عشر

ترجمة خلاصة تركية من مجلس ملكية فى ١٥ شوال ١٢٥١
(٣ فبراير ١٨٣٦) بشأن جمع الخرق للكاغدخانة

[عن دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح
متعددة ص ٧ — محفوظات عابدين]

عاجا اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداوله بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبه لتحسين تشغيله وحصل التعهد من الخواجه جاكى كياجى البصمه خانه بالتشغيل وطب قزانات وبراميل ومكبس مياه لأجل تطيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العبادى (كذا فى الأصل وصوابها العيادى "يالياه") المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانه وهو أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أربع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتان أو البقعة الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات حكم القرار السابق وأن لا أحدا يصدر منه محاوله ويخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة . والحاصل كلها جاز فعله يفعل له ويبدل الهبة فى تكثير قطع الخرق الكهنة سوا كانت من بقعة أو من كتان وإرسالهم إلى الكاغد خانه من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم بالإلحاف فى الطلب) .

وأن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد منها من الصنف المشاق النضيفة التى لم يغمس فى زيت ولا فى دهونات مع الأشياء المماثلة لها الحالية من اللزوم وقصاصة الورق التى تحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانه . كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التى تطلع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكيسه وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر ويرسل إلى فاوريقة الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم

الفيات المقررة ويحمر إشعارات بذلك لنظار العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندى المفتش حتى كلما ينشأ من قصاص الورق سوا أن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التى تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة . وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التى لا تصلح لأشغال الكاغدخانه بل توضع فى محل وعند ما تبلغ أكم قنطار ترسل لفابريقة الورق ويؤخذ رجعتهم . وأنه يشعر بذلك كل من حضرات المومى اليهم وحضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شورى جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط واسكندرية والترسانه يكتب لهم أيضا بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التى بالترسانة ترسل أيضا إلى الكاغد خانه .

الملحق الثانى عشر

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة

(١)

من سعيد باشا إلى محافظة مصر

في ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) .

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ و ٨ — محفوظات عابدين]

ان عبد الرحيم القناوى من متعهدين المخازن قد أعرض إلينا ملتصقا بالتعهد بمصاحبة الكاغدخانة التي دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابله (في مقابل) إدارتها يدفع سنوى ثلثاية فرائسة شينكوا وكذا يدفع المائة عشرة لجهة الميرى على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده وأصحب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهى شاملة على ثلاثة بنود . ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا . وأصدرنا هذا إليكم . ومعه العرض والورقة المحزرة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها (الاطلاع عليها) بطرفكم إذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلاحظ بطرفكم ما يستحق لتقييمها على الوجه المقصود بما لا يخل بتحيز إجابته في ذلك ويوافق مراد المصاحبة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم إليه في التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا .

(٢)

أمر صادر من سعيد باشا إلى محافظة مصر

في ٢٢ القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يولييه ١٨٥٦)

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٨ — محفوظات عابدين]

قد عرض إلينا أنهما كم رقيم ٢٧ شوال سنة ٧٢ (٣٠ يونيه ١٨٥٦) نمرة ٣٥٢ ومنها علم لدينا أنه بناء على صدر به أمرنا إليكم في ١٢ شعبان سنة ٧٢ نمرة ١٠٩ بمطالعة الشروط التي

قدمها عبد الرحيم افندى قناوى الذى يرغب التعهد بمصاحبة الكاغدخانة سبعة سنوات لأجل إذا تلاحظ بطرفكم ما تحسن به تقييمها على الوجه المقصود بما لا يخل بإجابته في ذلك ويوافق مزاج المصاحبة يصير ربطها والتسليم إليه وإظهار ثمرتها — قد أجرين مقتضا أمرنا وطالعتهم وما تم عليه الحال في شأن ذلك بحضور عبد الرحيم قناوى قد حررت عنه شروط بختمه أرسلتموها إنهما كم مشتملة على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة . يشتملوا على تعهده بالمصاحبة المذكورة مدة ثلاثة عشر سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى إلى الكاغدخانة ومسحهم وتركيبهم وباتها المدة وتسليم الورشة من عهده لا يكون له مطالبة الميرى بشئ منها مطلقا (كذا وأظنها مطلقا) وتكون حق الميرى . وأنه لا يصير اجرا شئ من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة ولا يكون الميرى مكلف برأس مال له وأنه لم يأخذ شيئا من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القايمه التي تقدمت (كذا وصوابها تقدمت بالتاء المفتوحة) إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد ألف ومائتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثاية تسعة وعشرون وربع . وأنه عند استلام الورشة من عهده إذا فقد شئ من الآلات والخامات يكون ملزما به أو بقيمته على الوجه الذى توضح بالبدن الثالث بالشروط . كما أن الجنيينة يصير تميم أشجارها بمعرفة الفيطنانية عند التسليم إليه . وعند انتهاء مدة التعهد يصير تميمها وتعدادها وإذا ظهر عجز في الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقا أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسليم الجناين . وسائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الانتهاء يستلمهم كما استلمهم . وأن الميرى مخير من بعد سنتين تمضى من إبقاء الورشة بعهدته إذا حصلت الثمرة أو زرعها من يده إذا لم تحصل ثمرة ويدفع الإيجار عنده (عن مدة) استولاه عليها وهو أيضا مخير في تركها إذا لم يحصل له نجاح في إدارتها . وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقدا ودفع كرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يحجرى في كرك الورق الذى يرسل من وادد بحر بدا (كذا في الأصل وأظنها من وارد بحر برا أى الخارج) والتزم إلى الميرى بدفع ثلثايه ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنيينة سنوى خلاف العشور . وأن الميرى غير مكلف بمساعدته في جلب الشغالة والخدمة التي تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفة برغبته

ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجارى بين الأهالى . هذا مفيد ما وقفت عليه الشروط وحصل به التعهد الذى تروموا الاستئذان من لدنا عن اعتاده فبناء عليه قد وافق إرادتنا اعتاده والمعاملة بموجبه وأصدرنا أمرنا هذا اليكم والتعهد الأول والثانى وقائمة المهمات اللازمة مرسلين معه لتبادروا بإنجاز مقتضاه كما وافق إرادتنا .

(٣)

شراء الورق لمصالح الحكومة المصرية من الكاغدخانة المصرية
تعهد عبد الرحيم قناوى بدلا من شرائه من الخارج

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى الداخلية
في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ (٤ يولية ١٨٥٨) .

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ ، محفوظات عابدين]

إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا . وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهدة إلى قناوى افندى الزينى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا . ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بلاتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما تحسن . ولكون العينات الذى نظروا كانوا ممتدة (من مدة) نحو الثمانية شهور فهلبت من وقتها للآن تحسن التشغيل عن أول وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنوع هذه الديار ، إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة . فافتضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول المزداد والأثمان ببقا يجرى اللازم فى محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا اليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعيينات السابق رؤيتهم مرسلين برفقته .

كينار — إن شروط التعهد لا بد مذكور فيها شئ مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لها يجرى العمل كما فيها .

الملحق الثالث عشر

منع استعمال المطبوع من المصاحف

(١)

دور عمومى من كتحداى باشا
في ١٧ شعبان ١٢٦٩ (٢٥ مايو ١٥٨٣) .

[دفاتر قيودات المعية الكتخداوية ج ٥ أقاليم ص ٨٧٢ ، ودفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين]

من حيث إن بيع وشري المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ومن الوجوب منع ذلك منعاً كلياً فقد تحرر عمومياً بالثأ كيد على من يلزم بمنع ذلك . وإذا حصل تجاسر من أحداً فى بيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول .

(٢)

إفادة من المعية الكتخداوية إلى محافظة الإسكندرية
في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤)

بخصوص اعدام المصاحف المطبوعة

[دفتر قيودات المعية الكتخداوية دفتر سنة ١٢٧٠ ، ص ١٣١ ، ودفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ، محفوظات عابدين]

إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراها لكثرة غلطاتها ولحاتها وتخريف كتابتها فى جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً . وأما ما يجرى فى حق من يضبط معه مصاحف مثل ذلك فيما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحدا معهم مصاحف مثلك يجرى مجازاتهم بحسب ما يتضح .

(٣)

أمر عال من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية

في ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) .

بخصوص تصحيح المصاحف المطبوعة واستعمالها

[دفتري قيد الأوامر العلية لسنة ١٢٧٥ ، ص ٢١ ودفتري مجموع أمور
إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ، محفوظات عابدين]

عرضت لدينا مكاتباتكم المؤرخين ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس ١٨٥٨) وغرة
الحجة سنة تاريخه نمرة ١٠٨ ونمرة ٢٠٢ فيما يتعلق بالمصاحف المطبوعة الذي كان تحرر
من الديوان الكتخدائي في السابق بمنع مبيعها لكثرة غلطاتها وإعدام ما يوجد بالوجه
المستحسن شرعا . وأن بعد ذلك كان ورد مبلغ من تلك المصاحف وأفادوا عنه العلماء
أنه يمكن تصحيحه وانصرف منه اثنين وخمسين مصحف للدرسة الحربية وتصحيحوا بها
لزوم التلامذة والباقي صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقي الجارى
نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى . وأن الذي
تصحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ مائة وخمسين مصحف ومصاريف تصحيحهم ثلاثة
آلاف وثلاثمائة قرش ، وتحت التصحيح عشرة يخلصوا في ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم
ثلاثمائة غرش . وسبعة وخمسين باقين لم صار تصحيحهم وبوجه المقايضة يخلصوا في ظرف
أربعة شهور ويعترف على تصحيحهم ألف ومائتان وتسعين غرش . وأن شخص يدعى
الحاج حسن استعرف على مائة أربعة وثلاثون مصحف منضمن ما صار تصحيحه أنهم
تعلق شخصين موكل عنهم أخذهم يدعى الحاج عثمان مقيد باسمه عدد ١٠٨ والباقي عدد ٢٦
باسم الحاج أمين ويريد الموكل المذكور أخذهم بدون أن يدفع ما خصهم بمصاريف
(من مصاريف) التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانمائة غرش بدعواه عدم الاقتدار وأن

لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته . والعلماء أفادوا
بأن حيث ما كان صرف للمصليح بدون أصحاب المصاحف فلا يلزم شرعا . ذلك فتريدوا
استحصال الأمر من لدنا بما يجري في ذلك وما يورد من الآن بهذه المناسبة . ومن حيث
إن الذي ورد للآن هو ما توضح عنه بهذا وما تصحح منه تصحح والباقي فاضل بدون
تصحيح فاقترضت إرادتنا تصحيح الباقي وقيمة المصاريف تخصم بالأعبادية ابتغاء لمرضاة
الله تعالى . والذي يستعرف عليه أصحابه ويثبتوه يعطى لهم والباقي يصير توزيعه في المحلات
الطاهرة للتلاوة فيه . وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتجروا مقتضاه .

كينار — من حيث إن المصاحف المذكورة تلزم إلى التلامذة الجارى تعليمهم
بالمدارس والأولاد الجارى تعليمهم بالمكاتب فيصير صرفهم إليهم كما اقتضته إرادتنا .

الملحق الرابع عشر

الرقابة على المطبوعات

(١)

قرار من المجلس الخصوصي

في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩)

[دقتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام، ص ٣٠٧، محفوظات عابدين]

فيمن يرخّص له بإدارة مطابع برانية

تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لى محمود محمد قاجى بخان الخليلى ينهى أنه حصل له مضايقة فى أمر المعاش وله معرفة فى فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحده فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى . فلدى المذاكرة عند ذلك بالمجلس الخصوصي قد رؤى — من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجنب الداورى فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه . إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورقة تمغة على الوجه المشروع وهو :

(أولاً) أن كل كتاب أو رساله يراد طبعاها لا يصير الابتدئى فى طبعاها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شئ منه ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة . وإن طبع شئ من هذا بدون إذن يصير من المخالفين

(ثانياً) لا يطبع ولا ينشر جرائيل وغازيتات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية . وإن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتسد مطبعته .

(ثالثاً) إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة وللبوليتيكة والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

(رابعاً) المطبعجى لا له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمعرفته . وإن طبع شئ زيادة عن الشروط يعد سارق ويترتب جزاءه بقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه .

(خامساً) إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة فى هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاءه بالنسبة لخفة وجسامة الجثة تطبيقاً للقانون .

(الخاتمة) عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجى يذكر فيه أنى قد قبات هذه الشروط الموضحة بالخمس بنود وللعاملة بموجبها . ويشترط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسائل أو غازيتات أو إعلانات خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأوامر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجراء على وجهها شرح بهذا . وعلى هذا النسق يصير الإحرام مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر رأى المجلس .

(٢)

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر

فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو ١٨٦١)

[دقتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام، ص ٣٠٧، محفوظات عابدين]

بشأن الإفادة عما يعامل به رجل فتح مطبعة بدون استئذان

صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التى معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف

السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة . فيامبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة^(١) مثلما تعلموا .
أولا حكم الأصول القديمة التي لم نسيئوها إلى الآن فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن أصول اليدوية الواحدة^(٢) مرفوع وملغى أفهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله . فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فأما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذه وممانعة فاعلم ذلك .

الملاحق الخامس عشر

قائمة بنظر ومديري مطبعة بولاق وتواريخ توليهم المطبعة

- (١) نقولا المسابكي ... من ١٨٢١ إلى يونيو ١٨٢٠
- (٢) عبد الكريم ... يونيو ١٨٣٠ « حوالى يولييه ١٨٣٣
- (٣) أبو القاسم شاهد الكيلاني « حوالى يولييه ١٨٣٣ « حوالى سبتمبر ١٨٣٥
- (٤) فاتح طاغستاني ... « حوالى سبتمبر ١٨٣٥ « ١٨٤٠
- (٥) حسين راتب ... « ١٨٤٠ « ٢٧ أغسطس ١٨٤٨^(١)
- (٦) على جودت ... « ٩ سبتمبر ١٨٤٩ « ٣ مارس ١٨٦١
- (٧) محمد نوحى ... « ٤ مارس ١٨٦١ « ٦ أكتوبر ١٨٦٢
- (٨) عبد الرحمن رشدى (بك) « ٧ أكتوبر ١٨٦٢ « ٦ فبراير ١٨٦٥
- (٩) حسين (بك) حسنى ... « ٧ فبراير ١٨٦٥ « ٢٣ سبتمبر ١٨٨٠
- (١٠) على (بك) جودت ... « أول مايو ١٨٨١ « ١٦ أكتوبر ١٨٨٢^(٢)
- (١١) حسين (باشا) حسنى ... « ١٧ أكتوبر ١٨٨٢ « ١٩ مارس ١٨٨٦
- (١٢) نجيه (بك) ... « ٢٠ مارس ١٨٨٦ « ١٨٩٤
- (١٣) الفريد شيلى (باشا) ... « ١٨٩٤ « ٣٠ مايو ١٩١١

(١) كل التواريخ الواردة في هذه القائمة ابتداء من هذا التاريخ استقيتها من الوثائق الرسمية — دناتر الاستحقاقات وملفات النظارة والمديرين — أما التواريخ السابقة له فقد تولدت إليها من مقارنة أكثر من مرجع كالأوامر والأخبار التي نشرت في الوقائع وديباجات مطبوعات بولاق . أو بالموازاة بين عدة مصادر .

(٢) كان على جودت يدير المطبعة من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ على سبيل البدل ثم عين مديرا في أول مايو سنة ١٨٨١

(١) يقصد أن التصرف في الأمر الواحد لا يسير على نمط واحد وإنما يختلف باختلاف الأشخاص الذين يمسهم الأمر .

(٢) يقصد أن المساواة بين الناس في المعاملة غير موجودة !

- (١٤) وarden. ب. تريلوني ... من أول يونيه ١٩١١ إلى نوفمبر ١٩١٧
- (١٥) أحمد صادق (بك) ... » ٣٠ أبريل ١٩١٩ » أول أبريل ١٩٢٠^(١)
- (١٦) جورج نيوتن ... » ٢ أبريل ١٩٢٠ » ١٧ يناير ١٩٢٤^(٢)
- (١٧) اميل فورجيه ... » ٢٦ فبراير ١٩٢٤ » أول أغسطس ١٩٢٦^(٣)
- (١٨) محمد أمين بهجت (بك) ... » أول أغسطس ١٩٢٦ » ١٦ سبتمبر ١٩٣٧^(٣)
- (١٩) محمد أمين بهجت (بك) ... » أول يناير ١٩٣٨ » ١٥ سبتمبر ١٩٣٨
- (٢٠) محمود زكي إبراهيم (بك) ... » أول يناير ١٩٣٩ » أكتوبر ١٩٤٣^(٤)
- (٢١) محمد بكري ... » ٩ مارس ١٩٤٢ » ١٥ أكتوبر ١٩٤٤^(٤)
- (٢٢) حامد خضر (بك) ... » ٤ أبريل ١٩٤٥ » ١٩ سبتمبر ١٩٥٠
- (٢٣) محمد يوسف همام (بك) ... » ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ » ٩ فبراير ١٩٥٢
- (٢٤) حسن علي كليوه (بك) ... » ٩ فبراير ١٩٥٢ إلى

(١) كان أحمد صادق وكيل المطبعة يقوم بإدارتها من نوفمبر سنة ١٩١٧ إلى أول أبريل سنة ١٩١٩ ولم يكن لها مدير في هذه المدة إلى أن رقي مديراً لها في أول أبريل سنة ١٩١٩

(٢) لم يلقب كل من جورج نيوتن وأميل فورجيه بلقب "مدير" وإنما أعطيا لقب "ملاحظ المطبعة" ولعل السبب في ذلك أنهما كانا أجانبين في وقت اشتدت فيه الروح القومية . ثم عاد لقب "مدير" إلى محمد أمين بهجت .

(٣) بقيت المطبعة بدون مدير من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ إلى أول يناير سنة ١٩٣٨ وإنما ندب محمد بكري لإدارتها إلى أن اضطرت الحكومة إلى استدعاء محمد أمين بهجت من المعاش وإعادةه إلى الخدمة تهذبة للعمال .

(٤) كان محمود زكي إبراهيم وكيلاً للمطبعة من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد أدارها وهو وكيل من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — تاريخ إحالة محمد أمين بهجت إلى المعاش للمرة الثانية — إلى أن رقي مديراً في أول يناير سنة ١٩٣٩ . وقد أبعد عن المطبعة لأسباب حزبية إذ ندب لمصلحة الضرائب في مارس سنة ١٩٤٢ وأعيد محمد بكري لإدارتها في ٨ مارس وظل يديرها إلى أن نقل محمود زكي إلى ديوان المحاسبة في أكتوبر سنة ١٩٤٣ فأصبح محمد بكري مديراً .

الملحق السادس عشر

بيان بعهود المطبعة

الجهة التابعة لها المطبعة	تاريخ ابتداء التبعة	تاريخ انتهاء التبعة	مدة التبعة		
			يوم	شهر	سنة
الحكومة	حوالي أكتوبر ١٨٢١	٧ أكتوبر ١٨٦٢	—	—	٤٣
ملكية عبد الرحمن رشدي	٧ أكتوبر ١٨٦٢	٧ فبراير ١٨٦٥	—	٤	٢
الدائرة السنية	٢٧ فبراير ١٨٦٥	٢٠ يونيه ١٨٨٠	١٣	٤	١٥
الحكومة	٢٠ يونيو ١٨٨٠	مستمرة			

المراجع

أولا - الوثائق الرسمية

دفاتر المعية (باللغة التركية) :

وهي دفاتر تحتوى على أوامر ولاة مصر إلى نظار دواوين الحكومة ومديرى الأقاليم كما تشتمل على صور المراسلات الصادرة من المعية إلى الدواوين والواردة إلى المعية . وكلها مرتبة حسب تواريخ صدورها أو ورودها . وهي قرابة ٥٥٠ دفترًا ، من رقم ١ إلى رقم ٩١ ، ومن رقم ١٥٨ إلى رقم ٥٨٥ .
(قسم المحفوظات التاريخية في قصر عابدين (١))

دفاتر مجلس الملكية (باللغة التركية) :

وهي تحتوى على أوامر محمد على التى كان يوقع بها على قرارات مجلس الملكية أو المجلس العالى . والموجود منها ثمانية دفاتر أرقامها ١١٩ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٦ .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر ديوان المدارس التركية :

وهي ١٤٩ دفترًا وتشتمل على مضابط جلسات شورى المدارس ، وكذلك على صور الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروع ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس ، وذلك من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٣٦ - ١٨٥٤ م) .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محافظ ديوان المدارس (باللغة التركية) :

وحى أربع محافظ تحتوى على قرابة الألف وثيقة تشتمل على أوامر الوالى إلى ديوان المدارس من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٩١ هـ (١٨٣٦ - ١٨٧٥ م) .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

(١) هناك مشروع فى الوقت الحاضر لنقل الوثائق التاريخية الموجودة بقصر عابدين الى دار المحفوظات العمومية بالقاهرة حيث كانت مخبوءة قبل سنة ١٩٣٢

دفاتر ديوان المدارس العربية :

وهي حوالى ١٦٠ دفترًا تشتمل على الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروع ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس ، من سنة ١٢٦٠ إلى سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٤ - ١٨٤٩ م) ومادة هذه الدفاتر فى غاية القيمة لمن يريد أن يؤرخ مطبعة بولاق ويقف على إنتاجها ونظامها
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيودات المعية الكتخداوية (باللغة التركية) :

الجزء الخامس من هذه الدفاتر به وثائق خاصة بطبع المصحف والصعوبات التى أثرت ضد طبعه .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر الديوان الخديوى (باللغة التركية) :

دفتر رقم ٧٧٦ من هذه الدفاتر به الوثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، خاصة بمطبعة الحكومة المصرية بجزيرة كريت .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢ ديوان خديوى (باللغة التركية) :

بها وثائق خاصة بمصنع الورق فى معمر فى عصر محمد على
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٦ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٤٢ منها عبارة عن مذكرة من على جودت ناظر مطبعة بولاق إلى المعية بشأن تنظيم المطبعة (١٨٦٠ م)
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٧ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٨٨ منها تشتمل على « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » (١٨٦٠ م) رفعه إلى المعية على جودت ناظر المطبعة . « كذلك تقرير اللجنة المشكلة من ناظرى المالية والخارجية ومحمد نوحى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت لدراسة الترتيب السابق .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٩ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٤٤٤ منها خاصة بطبع الوقائع المصرية بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٥٢ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٣٠ منها خاصة بنقد رئيس الوزراء مصطفى رياض لطبع الوقائع واجتجابه
على الدائرة السنوية بسبب إهمالها في ذلك .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموع ترتيبات ووظائف (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم يشتمل على أوامر وتنظيمات خاصة بمصالح الدولة وموظفيها .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموع أمور ادارة اجراءات مجلس الأحكام (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم به كثير من الأحكام والقرارات الخاصة بكثير من أمور الدولة كقوانين
المطبوعات والأحكام الخاصة بالمصاحف المطبوعة وكيفية التصرف فيها
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم يشتمل على لوائح عدد كبير من المصالح والمدارس والمصانع التي أنشئت
في عهد محمد علي
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للسلالة (باللغة العربية) :

وهي عدد كبير من الدفاتر بها مادة ذات قيمة تاريخية كبيرة . وفي الدفتر رقم ١١٩٦
منها وثائق الإنعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى ونقل بعض موظفي المطبعة من
خدمة الحكومة الى المطبعة مع احتفاظهم بحقوقهم كوظفين في الحكومة في عهد سعيد
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والأقاليم (باللغة العربية) :

دفتر رقم ١٨٩٤ وثيقة رقم ١٣٠ ص ١٨٩ . ودفتر رقم ١٨٩٥ وثيقة رقم ١٥٠ ص ١٥٠ .
ودفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٢٦٩ ص ٨٨ وثيقة رقم ٢٧٩ ص ٩٢ وثيقة رقم ٣٥٣ ص ١٣١ .
ودفتر رقم ١٩١١ وثيقة رقم ٩ ص ٢١٦ ونقل القيد في وسطها الى ص ١٧٣ وثيقة رقم ١٨
ص ١٦٤ وثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ وثيقة رقم ٤٩ ص ١٦ وثيقة رقم ٩٩ ص ١٥٢ .
ودفتر رقم ١٩١٢ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ١١ .
دفتر رقم ١٩١٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٦٣ وثيقة رقم ٢٩ ، ص ١٦٤ وثيقة رقم ٨٦
ص ١٧٠ .

دفتر رقم ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢ ص ٤ وثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦٣

وكلها وثائق خاصة بتعطيل مطبعة بولاق ثم إهدائها الى عبد الرحمن رشدى في عهد
سعيد ، وبعضها خاصة بمطابع الدواوين والأقاليم ، وبعضها خاص بطبع الوقائع المصرية ونفقاتها
وبعضها خاص بشراء آلات لمطبعة بولاق مدة تبقيتها للدائرة السنوية ، وبعمل حروف جديدة
لها ، وبعضها خاص بالمطابع الأميرية غير بولاق . وهذه المجموعة من الدفاتر عشرات
الوثائق الأخرى خاصة بالموضوع .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر السكرية (باللغة العربية) :

دفتر رقم ١٢ ، أمر رقم ٩ ، ص ٢٤ .
دفتر رقم ١٣ ، أمر رقم ٢ ، ص ١ ، وأمر رقم ٣٢ ، ص ٢٠ .
وهي أوامر خاصة بشراء آلات وعمل حروف جديدة بمطبعة بولاق وتعيين وكيل لها
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوز سيون (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم قيدت به معروضات مصر في المعرض الدولي الذي أقيم بمدينة فيينا
في سنة ١٨٧٣ م ، وبه بيان معروضات مطبعة بولاق السنوية والكاغذخانة .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق (١٢٦٠ - ١٢٧٩ هـ) :

وهي دفاتر كبيرة قيد بها سنة بعد أخرى أسماء موظفي المطبعة وعمالها كل في صحيفة خاصة أثبت فيها مرتبه ووظيفته وما طرأ عليها من تغييرات وكذلك ما ناله من مكافأة وما وقع عليه من جزاء وما نيظ به من عمل . وقد خصص لكل سنة دفتر أو دفتران ، وزاد عدد موظفي المطبعة وعمالها في بعض السنوات فكان لها أربعة دفاتر ، وأقدم جريدة استحقاقات موجودة بدار المحفوظات بالقلعة ترجع إلى سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م ، إذ أعدم دفاتر السنوات السابقة كلها دون أن يتبين المسئولون قيمتها التاريخية . وهذه المجموعة من الدفاتر مسلسلة من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٦٣ م أي إلى خروج المطبعة من ملكية الحكومة باهدائها إلى عبد الرحمن رشدي في عهد الوالي سعيد . وعددتها جميعا سبعة وعشرون دفترا تحمل أرقام : ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ و ١٣٥٤٤ و ١٣٥٦٨ و ١٣٥٦٩ و ١٣٥٨٩ و ١٣٥٩٠ و ١٣٦٢٢ و ١٣٦٢٣ و ١٣٦٢٤ و ١٣٦٢٥ و ١٣٦٥١ و ١٣٦٧١ و ١٣٦٧٢ و ١٣٦٩٠ و ١٣٧٠٨ و ١٣٧٢٩ و ١٣٧٧٢ و ١٣٨٣٢ و ١٣٨٨٠ و ١٣٨٨١ و ١٣٩٢٢ و ١٣٩٢٣ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٩٢ و ١٤٠٠٩ و ١٤٠٤٤ .

(مخزن رقم ٤٤ : دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق السنوية والكاغذخانة (١٥٨١ - ١٥٨٨ قبطية)

وهي دفاتر كالسابقة تماما ومكاملة لها ولكنها أضخم حجما وأوفى قيда . وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة على نمط تلك الدفاتر ابتداء من تبعية المطبعة للدائرة السنوية في ١٨٦٥ م ، وتزيد على سابقتها بتسجيل موظفي الكاغذخانة وعمالها . وتنقطع سلسلة هذه الدفاتر في نهاية سنة ١٨٧١ م ، أي أن دفاتر الثماني السنوات الأخيرة من مدة تبعية المطبعة للدائرة السنوية فاقدة من الدار وليس لها ذكر في سجلاتها . وتقع السجلات الموجودة الخاصة بالسنوات من ١٨٦٥ إلى ١٨٧١ م في سبعة وعشرين دفترا من أضخم الدفاتر الموجودة وأرقامها مسلسلة من ٢٢٣٠ إلى ٢٢٥٦ وهذه الدفاتر في غاية القيمة التاريخية فهي المرجع الوحيد لتاريخ الكاغذخانة ، وفيها سجل دقيق لجميع الآلات والمستحدثات التي أضيفت إلى المطبعة والكاغذخانة سنة بعد أخرى .

(مخزن رقم ٤٥ : دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق الأميرية من (١٨٨٠ - ١٩١٧ م) :

وهي تكملة المجموعتين السابقتين وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة بنفس النمط ابتداء من يونية سنة ١٨٨٠ تاريخ انتهاء تبعتها للدائرة السنوية واستيلاء الحكومة عليها ، إلى سنة ١٩١٧ وهي تاريخ آخر ما سلم للدار من هذه الدفاتر . وهي ثمانية عشر دفترا أرقامها ١٤٥٨٦ و ١٤٥٨٧ و ١٤٦٢٤ و ١٤٦٢٥ و ١٤٦٦٣ و ١٤٦٦٤ و ١٤٦٧٢ و ١٤٦٧٣ و ١٤٧٣٤ و ١٤٧٣٥ و ١٤٧٦٨ و ١٤٧٩٥ و ١٤٨٠٦ و ١٤٨٤٢ و ١٤٨٤٣ و ١٤٩٦١ و ١٤٩٦٢ و ١٥١٠٠ .

(مخزن رقم ٤٤ : دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر استحقاقات المطبعة الأميرية (من ١٩١٧ إلى الوقت الحاضر) :

وهي تكملة سلسلة دفاتر استحقاقات المطبعة ولم تسلم بعد لدار المحفوظات العمومية . وليس لهذا الجزء من السلسلة قيمة كبيرة فيما عدا أسماء مديري المطبعة وموظفيها ، لأن نظام القيد في هذه الدفاتر قد روعي فيه الاقتضاب الشديد بحيث اقتصر على تطور مرتبات الموظفين ابتداء من سنة ١٨٨٩ م ، وفي ملفات المطبعة التي سيأتي ذكرها غنى عنها .

(بعضها بحفوفات وزارة المالية والبعض الآخر بحفوفات المطبعة الأميرية)

دفاتر ديوان الداخلية :

بها الكثير مما يفيد في تاريخ الوقائع المصرية ومطابع ديوان الداخلية ، ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر ديوان المعارف :

بها الكثير عن مطابع ديوان المعارف ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفتر كويبة القلم التركي بدار المحفوظات :

الجزء الأول لسنة ١٩٠٨ به قائمة بأسماء نظار المطبعة كان قد استخرجه موظفو القلم التركي بالدار بناء على طلب وزارة المالية . ولكن القائمة ليست مضبوطة فقد خلط الذين عملوها بين النظار والمفتشين ، واعتمدوا على ما صادفوه في الدفاتر وحدها .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

ملف خدمة وارن تريلوني : Warrenne Beaumont Trelawny

رقم م ٥٧ - ١٦/٤ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .
[محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة أحمد صادق (بك) :

رقم م ٧١ - ١/١٥ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية «

[محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة جورج نيوتن : George Burns Newton

رقم م ٧١ - ١٠/٢٦ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .
وبه تقريران على جانب من الأهمية أحدهما تقرير مفصل عن نشاط المطبعة في سنة ١٩١٢
وبه أحصاءات مفيدة، والثاني تقرير عن الأشياء التي استحدثت في المطبعة في عهده .
[محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة أميل فورجيه : Emile Louis Forget

رقم م ٧١ - ٥/٢١ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة محمد أمين بهجت (بك) :

رقم م ٧١ - ١٨/٣

[محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة محمد بكري :

رقم م ٦٢ - ٩٨/٣

[محفوظات وزارة المالية]

أوراق أحمد رفعت .

وهي الأوراق التي استولت عليها النيابة في أعقاب الثورة العربية عند أحمد رفعت
ناظر تحريرات نظارة المالية . والوثائق التي تحمل الأرقام ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من هذه
الأوراق تشتمل على تقارير اللجان الثلاث التي شكلت لبحث قضية اختفاء أقلام مطبعة
بولاق في سنة ١٨٨٠ - ١٨٨١ م .

(محفوظات الثورة العربية - دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

ملف خدمة الشيخ محمد عفيفي (باللغة التركية) :

وهو رئيس مطبعة الترسانة بالاسكندرية إلى غاية جمادى الأولى سنة ١٢٧٢ هـ
فبراير سنة ١٨٥٦ م . ملف ٧٦٧ ، محفظة رقم ١٠٧ ، قطر ٧ .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة]

ملف خدمة حسين (باشا) حسني :

ملف رقم ١٢٧٢٠ ، محفظة رقم ٤٣٠ ، قطر رقم ٢٠ وهو ملف ضخيم وكله باللغة
العربية ويشتمل على وثائق تلقى بعض الضوء على تاريخ الكاغد خانة في المدة من ١٨٧١ إلى
١٨٨٥ م التي فقدت دفاتر الكاغد خانة الخاصة بها .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة]

ملف خدمة عبد الرحمن (باشا) رشدي :

ملف رقم ١٧٧٢٦ ، محفظة ٥٩٢ ، قطر رقم ٢٨ ، و ملف رقم ١٧٧٤٧ ، محفظة
رقم ٥٩٣ ، قطر ٢٨ ، وهناك ملف ثالث خاص بورشته .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة]

وبدار المحفوظات العمومية ملفات الخدمة الخاصة بكثير من عملا في المطبعة والوقائع المصرية من
سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) إلى الوقت الحاضر ولكن استخراج هذه الملفات يكلف الباحث المرور على صفحات ستة
دفاتر ضخمة ذكرى كل سطر منها اسم موظف من موظفي الحكومة منذ عصر محمد علي دون أى تبويب أو تقسيم .

تقارير الفريد شيلي عن المطبعة :

وبيانها كالاتى :

- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1898.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1899.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1900.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1901.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1902.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1903.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1904.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1905.
- A. CHÉLU, *Rapport d'Administration*, Exercice 1906.
- A. CHÉLU, *Rapport d'Administration*, Exercice 1907.

وهذه التقارير توضح نواحي النشاط المختلفة في المطبعة بالشرح والإحصاءات ، ولكنها

تقف فجأة بعد سنة ١٩٠٧ .

[مكتبة المطبعة الأميرية]

ملف تنظيم المطبعة الأميرية :

وهو ملف ضخم يقع في جزئين كبيرين محفوظ برقم ع ٧١ - ٦/٤٥ . ويشتمل على وثائق تصدر كافة أنواع النشاط بالمطبعة من سنة ١٩٠٨ - ١٩١١ م . ومادته تعتبر مكملة لتقارير الفريد شيلي السالفة الذكر ولكنها أثير تفصيلا .

[محفوظات وزارة المالية]

تقارير الأستاذ عبد الفتاح الكايسلى لرفع مستوى الطباعة بالمطبعة :

ملف رقم ع ٧١ - ١٤/٤٥ .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف إنشاء القسم الشرقى بالمطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ - ٢/٤٥ .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف الأدوات اللازمة لعملية التصوير الخاصة بإنشاء الحروف

الهيروغليفية :

ملف رقم ع ٧١ - ٣٦/٣٨

[محفوظات وزارة المالية]

ملف محمد جعفر بك وتحسين الحروف العربية :

رقم ع ٧١ - ٤/٣٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف توسيع المطبعة :

ملفان برقم ع ٧١ - ٣/٣٣ وع ٧١ - ١/٣ وثانيتها خاص بالأرض المأخوذة من وقف الست خديجة هانم للطبعة .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف تقارير عن المطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ - ٢/١٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف بعثات المطبعة :

ملفان محفوظان برقم ع ٧١ - ١/١٢ وع ٧١ - ٢/١٢

[محفوظات وزارة المالية]

تقارير محمد أمين بهجت بشأن إصلاح المطبعة الأميرية :

وهي عدة تقارير تبدأ بسنة ١٩٢٦ م ، وأحدها يتعلق باقتراح نقل المطبعة من مكانها الحالي وملحق به رسم لبناء المطبعة كما اقترحه ذلك المدير الأسبق .

[محفوظات المطبعة الأميرية]

لوحات رخامية :

وهي ثلاث لوحات تذكارية موجودة بدار المطبعة منقوشة بالخط البارز على قطع كبيرة من الرخام وهي :

لوحة بها ثلاثة أبيات من الشعر باللغة التركية تؤرخ إنشاء المطبعة في عصر محمد علي سنة ١٢٣٥هـ - ١٨٢٠م ، وهي معلقة في صحن دار المطبعة .

لوحة بها بيت واحد من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق . وكانت معلقة على حائط وسقطت وهي محفوظة بخازن المطبعة .

لوحة بها بيتان من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق وهي معلقة خلف الباب الرئيسي للمطبعة .

الوقائع المصرية :

وبها الكثير من الأخبار والإعلانات والمقالات التي تلقى كثيرا من الضوء على تاريخ مطبعة بولاق وموظفيها ومطبوعاتها ، وهي مكملة للأوراق والدفاتر الرسمية ، وتساعد على تحقيق كثير من المسائل .

ولا توجد مجموعة كاملة من الوقائع المصرية في مكان واحد بمصر ولكن توجد عدة مجموعات منها في أماكن مختلفة ، كل منها ناقصة بمفردها ولكنها تكمل بعضها البعض ، بحيث يجد الباحث فيها معا مجموعة تكاد تكون كاملة . ومجموعات الوقائع توجد في دار الكتب المصرية ، ومكتبة المطبعة الأميرية ، ومكتبة قصر القبة ، ومكتبة دار المحفوظات العمومية بالقلعة والسدد الناقص في مجموعة يجده القارئ في إحدى المجموعات الأخرى باستثناءات طبعها .

ثانيا - كتب المراجع (Bibliographies)

الشيخ أحمد أبو علي - فهرس المكتبة البلدية بالاسكندرية ، ٧ أجزاء . الاسكندرية

١٩٢٥ - ١٩٢٩

فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ، ٧ أجزاء ، القاهرة ،

١٩٢٩ - ١٩٣٨

فهرس الكتب التركية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية . القاهرة ، ١٣٠٦ هـ

الياس يوسف سركيس - معجم المطبوعات العربية والمعربة ، القاهرة ، ١٩٢٨

Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux conservés a la bibliothèque Egyptienne sur Mohammed Ali pacha et l'Egypte pendant son époque. Le Caire, 1931.

BROCKELMANN, C. *Geschichte der Arabischen Litteratur*. Weimar, 1898, Berlin, 1902, Leiden, 1937-8.

Cambridge Modern History. Vols. VIII, IX, X.

DENY, J. *Sommaire des Archives Turques du Caire*. Le Caire, 1930.

GUERARD, G. *Histoire et bibliographie critique de la commission des sciences et arts de l'Institut d'Egypte*. Cairo, 1936.

HILMY, PRINCE IBRAHIM. *The literature of Egypt and the Sudan from the earliest times to the year 1885 inclusive*. London, 1886-8.

MAUNIER, R. *Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne 1798-1916*. Le Caire, 1918.

SACY, SILVESTRE DE. *Bibliothèque de M. Le Baron Silvestre de Sacy*. Paris, 1842.

SCHNURRER, C. F. DE. *Bibliotheca Arabica*. 1811.

ثالثا - المراجع العربية : كتب ومقالات

اسكاروس (توفيق) - "تاريخ الطباعة في وادي النيل" ، مجلة الهلال ، العدد الثاني ،

نوفمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد الثالث ديسمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد

السادس مارس سنة ١٩١٤ القاهرة .

الانصارى (الشيخ عبد الله) — جامع التصانيف المصموية الحديثة، بولاق، ١٣١٢ هـ .

الباشا (الخورى قسطنطين) — "ترجمة الأب روفائيل زخور"، المجلة البطريركية،

السنان السابعة والثامنة، ١٩٣٢ .

البتانوى (محمد لبيب) — تاريخ حياة كلوت بك، مترجم عن الفرنسية، القاهرة، ١٣٠٨ هـ

بهجت (محمد أمين) — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة لينز، بولاق، ١٩٣٢ .

التونسى (الشيخ محمد عمر بن سليمان) — الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية،

مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس و بدار الكتب المصرية

صور شمسية له .

الجبرى (الشيخ عبد الرحمن) — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، أربعة أجزاء،

بولاق ١٢٩٧ هـ

جوان (إدوارد) — مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود،

القاهرة، ١٩٣١ .

جودت — تاريخ جودت ترجمه عن التركية عبد القادر أفندى الدنا، بيروت، ١٣٠٨ هـ

الحلبى (قسطنطين الياس) — تاريخ تكوين الصحف المصرية، القاهرة، ١٩٢٨ .

الرافعى (عبد الرحمن) — تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم فى مصر، ثلاثة

أجزاء، القاهرة، ١٩٢٩ .

— عصر اسماعيل، جزآن، القاهرة، ١٩٣٢ .

الزركلى (خير الدين) — الأعلام، ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٢٨ .

زيدان (جورجى) — تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، ١٩١٤ .

— تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، جزآن،

القاهرة، ١٩٠٣ .

— "تاريخ الطباعة فى مصر"، مجلة الهلال، العدد ١١،

السنة التاسعة، مارس سنة ١٩٠٠ .

سامى (أمين باشا) — تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، ١٩٢٨ .

— التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩١٧ .

شهاب (الشيخ محمد) — ديوان شهاب، مصر، ١٨٦١ .

— سفينة الملك ونفيسة الفلك، طبع حجر، مصر، ١٨٥٦ .

الشيل (دكتور جمال الدين) — "الدكتور بيرون والشيخان محمد عياد الطنطاوى

ومحمد عمر التونسى (صورة من الاتصال العالمى بين الشرق

والغرب فى عصر محمد على)"، مجلة كلية الآداب، جامعة

الاسكندرية، العدد الثانى ١٩٤٤ .

— تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على،

القاهرة، ١٩٥١ .

شيخو (الاب لويس — اليسوعى) — الآداب العربية فى القرن التاسع عشر، جزآن

بيروت، ١٩١٠ .

— "تاريخ فن الطباعة فى المشرق"، مجلة المشرق الاعداد

٢ و ٤ و ٦ و ٨ و ١١، السنة الثالثة ١٩٠٠

طوسون (الأمير عمر) — البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول

وسعيد، الإسكندرية، ١٩٣٤ هـ

عبد الكريم (دكتور عزت) — تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة، ١٩٣٨

— تاريخ التعليم فى عصر عباس وسعيد، القاهرة، ١٩٤٦

— تاريخ التعليم فى عصر اسماعيل، القاهرة، ١٩٤٦

عبد (دكتور ابراهيم) — تاريخ الوقائع المصرية، بولاق، ١٩٤٢

غربال (محمد شفيق) — مصر عند مفترق الطرق، القاهرة، ١٩٣٨

— محمد على الكبير، القاهرة، ١٩٤٤

— الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال

مصر، القاهرة، ١٩٣٢

- AUDOUARD, MME OLYMPE. *Les mystères de l'Égypte dévoilés*. Paris, 1865.
- BARKER, J. *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey*. London, 1876. 2 vols.
- BEAUFORT D'HAUTOULE. "Notes sur l'Orient et sur l'Égypte en particulier en 1839." *Rév. d'Égypte*, I, 1894-1895 : 591-605.
- BELLIARD. *Histoire scientifique et militaire de l'Expédition Française en Égypte*. 1832. 10 vols. (Vols 9 et 10 concernent Mohammed Ali).
- BELIN. "Notice Nécrologique et Littéraire sur M.J. Marcel." *Journ. Asiat.*, 5^e Serie, Tome III, 1854.
- BENEDETTI. "Méhémet Ali durant ses dernières années." *Révue des Deux Mondes*, 1^{re} juin, 1895.
- AL-BESUMEE, HASSANAIN. *Egypt under Mohammed Ali Bacha*. London, 1837.
- BIANCHI. "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques et Persanes imprimés à Boulac." *Journal Asiatique*, Serie 4, Tome 2, 1843 : 24-61.
- BONOLA. "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822 : La Stamperia ed il Primo Giornale." *La Rivista Internazionale d'Égypte*, Tome II, 1905.
- "L'origine de l'Imprimerie Arabe en Europe." *Bull. Institut Egyptien*, Tome 3, 1909 : 74-80.
- BORÉ, E. *Correspondance et memoires d'un voyageur en Orient*. Paris, 1840. 2 vols.
- BOWRING, JOHN. *Report on Egypt and Candia*. London, 1840.
- BRÉHIER, LOUIS. *L'Égypte de 1798 à 1900*.
- BROCCI, G. B. *Giornale delle Osservazioni fatte nei viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia*. Tome I & II. Bassano, 1841.
- BROMFIELD, W. A. *Letters From Egypt and Syria*. 1856.
- BUSSIERRE. *Lettres sur l'Orient*. 1829. 2 vols.
- CADALVÈNE ET BREUYERY. *L'Égypte et la Nubie*. Paris, 1841. 2 vols.
- CAMERON, D. A. *Egypt in the Nineteenth Century. or Mehemet Ali and His Successors until the British Occupation*. London, 1898.
- CAMP, M. DU. "Au Caire à Travers l'Orient." *Révue des Deux Mondes*, 1^{er} December, 1850.
- CANIVET, R. G. "L'Imprimerie de l'expédition d'Égypte. Les journaux et les Procès-Verbaux de l'Institut (1798-1801)." *Bulletin de l'Institut Egyptien*, Serie 5^e Tome I, 1907 : 1-21.
- CHAMPOLLION LE JEUNE. *Lettres écrites d'Égypte et de Nubie en 1828 et 1829*.
- CHARMES, G. *Cinq mois au Caire et dans le Basse-Egypte*. Paris, 1880.
- CLARKE. *Travels in Various Countries of Europe, Asia, and Africa*. 1811-1823. 6 vols.
- CLOT BRÉ, A. B. *Aperçu Général sur L'Égypte*. Paris, 1840. 2 vols.
- *Compte Rendu des Travaux et L'Ecole de Medicine*. Paris, 1844.
- *Histoire de Mehemet Ali, Vice-Roi d'Égypte*. 2^e éd. Paris, 1860.
- COLIN, A. "Lettres sur l'Égypte : Industrie Manufacturiere." *Révue Des Deux Mondes*, XIV, 15 mai, 1838.
- "Budget et administration de Mohamed Ali." *Révue Des Deux Mondes*, XIV, 15 january, 1838.

الفلكي (السيد مصطفى محمد) ونجيب (محمد) — النتيجة المستحصنة في حساب مائة سنة ،

ج ١٣١٣ ، ٥

قرألى (الخورى بولس) — السوربون في مصر ، جزآن ، مصر الجديدة ، ١٩٢٨

كلوت بك — لمحة عامة عن مصر ، جزآن ، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود ، القاهرة ، (ت - ؟) .

مبارك (على باشا) — الخطط التوفيقية ، عشرون جزآ في أربعة مجلدات ، بولاق : ١٣٠٦ هـ

مجدى (السيد صالح) — حلية الزمن في وصف مناقب خادم الوطن (سيرة الشيخ رفاعة الطهطاوى) ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

مختار (اللواء محمد - المصري) — التوفيقات الإلهامية - بولاق ، ١٣١١ هـ .

ميكافلى (تقولا) — الأمير في علم التاريخ والسياسة والتدبير ، ترجمه إلى العربية الأب روفائيل راهب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

رابعاً - المراجع الأجنبية : كتب ومقالات

- AMICI, F. *Essai de statistique générale de l'Égypte*. Cairo, 1879. pp. 260-261.
- AMPÈRE, S. J. "Voyage et recherches en Égypte et en Nubia" *Révue de Deux Mondes*, Tome 18, 1847 : 393-416.
- "Aperçu de la Situation de l'Égypte en 1824 et au Commencement de 1825" *Revue Britannique*, 1825.
- ARMINJON, PIERRE. *L'Enseignement, la Doctrine et la Vie dans les Universités Musulmanes d'Égypte*. Paris, 1907.
- ARMINJON, PIERRE. *La Situation Economique et Financière de l'Égypte*. Paris, 1911.
- ARTIN, YACOB. *Lettres du Dr. Perron du Caire à M. Jules Mohl à Paris (1838-1854)*. Le Caire, 1911.
- "Lettres inédites du Dr. Perron à M. Mohl". *Bull. Institut Egyptien* Serie 5^e, Tom III, 1909 : 137-152.
- "Étude statistique sur la presse Egyptienne". *Bull. Institut Egyptien*, Serie 4^e, Tome VI 1905 : 89-97.
- *L'Instruction Publique en Égypte*. Paris, 1890.
- *Considerations sur L'Instruction Publique en Égypte*. Caire, 1894.
- AUDIFFRED. "Une Conversation avec Mehemet-Ali : Extrait du Journal d'un Voyage en Égypte." *Révue de l'Orient*, I, 1843 : 45-50.

GENTIL, E. *Souvenirs d'Orient : Anecdotes de Voyage*. Paris 1855.

GHORBAL, SHAFIE. "Dr. Bowring and Muhammad Ali." *Bull. Institut D'Egypte*, XXIV, 1942 : 107-112.

— *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehmet Ali*. London, 1928.

GIFFARD, M. P. *Les Français en Egypte*.

GISQUET. *L'Egypte, les Turcs et les Arabes*. Paris, 1848. 2 vols.

GUOIN, E. *L'Egypte au XIX^e siècle: Histoire militaire et politique, anecdotique et pittoresque de Mehmet Ali, Ibrahim Pacha et Soliman Pacha*. Paris, 1847.

GREGORY, W. H. *Egypt in 1855 and 1856*. London, 1859. 2 vols.

HAHN-HAHN, IDA. *Letters of a German Countess written during her travels in Turkey, Egypt, and Nubia in 1843-1844*. London, 1845. 3 vols.

HALLS. *The Life and Correspondence of Henry Salt*. London, 1834. 2 vols.

DE HAMMER, J. *Histoire de l'Empire Ottoman*. Paris, 1839, Tome XIV.

— "Sur l'Art d'Imprimer Chez les Arabes en Espagne." *Journal Asiatique*, Série 4, Tome XX, 1852 : 254.

HAMONT, P. N. *L'Egypte sous Mehmet Aly*. Paris, 1843. 2 vols.

HENNIKER. *Notes during a visit to Egypt in 1824*. London.

HYETT, W. H. A. *Journal of a visit to the Nile and Holy Land in 1847-1848*. London.

JOANNE, A. *Voyage en Egypte et en Grèce*. Paris, 1850.

JOLLIFFE. *Letters from Palestine and Syria to which are added letters from Egypt*. London, 1819. 2 vols.

JOMARD. "Ecole Egyptienne de Paris." *Journal Asiatique*, Serie 2, Tome II, 1828.

KINNEAR. *Cairo, Petra and Damascus in 1839, with remarks on the Government of Mehmet Ali*. London, 1841.

LANE, EDWARD WILLIAM. *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*. (written in Egypt in 1833-1834). London, 1836. 2 vols.

LATOUR, ANTOINE DE. *Voyage de S.A.R. le Duc de Montpensier a Tunis, en Egypte, en Turquie et en Grèce*. Paris, 1847.

LIMONGELLI, SERAFINO. *L'Arte Italiana Nella Stamperia Nazionale D'Egitto*. Cairo, 1911.

LINDSAY, LORD. *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands*. London, 1838. 2 vols.

LOARTY. *L'Egypte*, 1857.

LUSHINGTON, MRS. *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1827-1828*. London, 1829.

M.M.P. et H. *L'Egypte sous la Domination de Méhémet Aly*. Paris, 1848.

MADDEN, R. R. *Egypt and Mohammed Ali: Illustrative of the Conditions of his Slaves and Subjects*. London, 1841.

— *Travels in Turkey Egypt — 1824-1827*. London. 2 vols.

MARCEL, J. J. *Egypte depuis la Conquête des Arabes jusqu'à la domination Française*. Paris, 1848.

COMBES, E. *Voyage en Egypte et en Nubie — 1846*. 2 vols.

COOLEY. *The American in Egypt*. New-York, 1842.

CORNILLE. *Souvenirs d'Orient*. Paris, 1833.

CUMMING, W. F. *Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey*. London, 1839. 2 vols.

DAMER, D. G. L. *Diary of a Tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land*. 1841. 2 vols.

DEFLERS. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le regne de Mohamed Ali." *Revue d'Egypte*, II, 1895 : 321-325.

DE LA ROQUE. *Voyage au Liban et Syrie*. Paris, 1716.

DE PONTÈS, DAVESIÈS. "L'Egypte moderne." *Revue des Deux Mondes*, 1^{er} septembre 1835.

— "Mehemet Ali, Vice-Roi d'Egypte." *Revue des Deux Mondes*, 15 février, 1835.

DE VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne, 1801-1833*. Paris, 1835.

DE VOLNEY, C. F. *Voyage en Syrie et en Egypte. Pendant les Années 1783-1784, 1785*. Paris, 1787. 2 vols.

DORR, B. *Notes of Travel in Egypt*. 1856.

DUNNE, J. HEYWORTH. "Printing and Translations under Muhammad Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic." *Journal of the Royal Asiatic Society*, part III, July, 1940 : 325-349.

— *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London, 1938.

EDMOND, M. CHARLES. *L'Egypte : A L'Exposition Universelle De 1867*. Paris 1867.

ENGLISH, G. B. *A Narrative of the Expedition to Dongola and Sennar under the Command of H.E. Ismael Pacha undertaken by order of His Highness Mohammed Aly Pacha, Viceroy of Egypt*. London, 1822.

FESQUET, G. *Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en 1839 et 1840*. Paris 1840.

A FIELD-OFFICER OF CAVALRY. *Diary of a Tour through Southern India, Egypt, and Palestine in the Years 1821 and 1822*.

FIGARI, HUSSON. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le Regne de Mohammed Ali." *Revue d'Egypte*, II, 1895 : 385-428.

FISK, G. *A Pastor's Memorial of Egypt*. London, 1842.

FITZMAURICE. *A Cruise to Egypt, Palestine and Greece*. London, 1834.

FLAUBERT, G. *Notes de voyage — Italie — Egypte*. (écrites en 1849-1850). 2 vols.

FRANCOIS, LEVERNAVY. "Guide général d'Egypte." *Annuaire officiel administratif, Commercial et industriel*, 3^e année, 1869-1870 : 107-108, 202.

GEISS, ALBERT. "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (1^{re} Partie) : "L'Imprimerie de l'Expedition Française en Egypte." *Bull. Institut Egyptien*, Serie 5, Tome I, 1907.

— "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (2^{me} partie) : "L'Etablissement Typographique du Pacha — Le Debut de L'Imprimerie de Boulac." *Bull. Institut Egyptien*, Tome II, 1908.

- 012 —
- RENAN, ERNEST. "Rapport sur les travaux du Conseil de la Société Asiatique pendant les années 1875-1876." *Journal Asiatique*, Série 7, Tome VI 2^e juin, 1876.
- REYBAUD ET AL. *L'Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition d'Egypte*. Paris, 1830-1836. 12 vols.
- RICHARDSON. *Travels ... During the years 1816, 1817, 1818*. London, 1822. 2 vols.
- RIFAUD. *Tableau de l'Egypte à l'usage des voyageurs qui visitent ces contrées*. Paris, 1830.
- ROBERTS. *Sketches in Egypt and Nubia*. London, 1847.
- RUSSELL. *View of Ancient and Modern Egypt*. Edinburgh, 1831.
- SACHOT, OCTAVE. *Rapport adressé à S.E. Victor Durny, Ministre de l'Instruction publique, sur l'Etat des sciences, des lettres et de l'Instruction publique en Egypte, dans la population indigène et dans la population européenne*. Paris, 1868.
- SAINT-ELME. *La Contemporaine en Egypte*. Paris, 1831. 4 vols.
- SAINT-JOHN, JAMES AUGUSTUS. *Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile*. London, 1834. 2 vols.
- SALLE. *Pérégrinations en Orient ou voyage pittoresque, ... en Egypte*. Paris, pendant les années 1837, 1838 et 1839. 2 vols.
- SANDWITH, F. *The History of Kasr el-Ainy*.
- SCHOELCHER, VICTOR. *L'Egypte en 1845*. Paris, 1846.
- SCOTT, ROCHFORD. *Rambles in Egypt and Candia, with details on the Military Power and Resources of these Countries and Observations on the Government Policy and Commercial System of Mohamed Ali*. London, 1837. 2 vols.
- SMITH, S. V. C. *A Pilgrimage to Egypt*. London, 1852.
- SPENCER, J. A. *The East, Sketches of Travels in Egypt and the Holy Land*. London, 1850.
- STEPHENS, J. L. *Incidents of Travel in Egypt*, 1835. London. 1850.
- TAYLOR ET L. REYBAUD. *La Syrie, l'Egypte et la Palestine*. Paris, 1839. 2 vols.
- THÉDÉNAT-DUVENT. *L'Egypte sous Mohamed Ali, ou aperçu rapide de l'Administration civile et militaire de ce Pacha*. Paris, 1821.
- TURNER. *Journal of a Tour in the Levant*. London, 1820.
- VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne 1801 à 1833*. Paris, 1835. 2 vols.
- VIDAL. "Lettre sur ses voyages en Orient de 1829 à 1836." *Mémoires Soc. de Geog.*, Série 2, Tome VI, 1836 : 5.
- VIMERCATI, C. *Constantinople et l'Egypte*. Paris, 1854.
- WAGHORN, THOMAS. *Egypt as it is in 1837*.
- WILDE, W. R. *Narrative of a Voyage to Egypt, Palestine and Syria with Observations on the Present State and Prospects of Egypt*. 1840. 2 vols.

- 012 —
- MARLÈS. *Firman ou le jeune voyageur en Egypte*. Paris, 1861.
- MARIN, S. *Evénements et Aventures en Egypte en 1839*. Paris, 1857. 2 vols.
- MARMONT, DUC DE RAGUSE. *Mémoires*. Paris, 1857. 9 vols.
- *Voyage des maréchal duc de Raguse en Hongrie — en Egypte*. Paris, 1837. 4 vols.
- MARTIN, HARTAMANN. *The Arabic Press of Egypt*. London, 1899.
- MEASOR, A. P. *A tour in Egypt — in the years 1841 & 1892*.
- MENGIN, FELIX. *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali*. Paris, 1823. 2 vols.
- *Histoire Sommaire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali*. Paris, 1939.
- MERRUAU, P. "L'Egypte sous Mohammed Saïd Pacha." *Revue des deux Mondes* 15 septembre 1857.
- *L'Egypte Contemporaine de Mohammed Ali à Saïd Pacha*. Paris, 1864.
- MICHAUD ET POULOUAT. *Correspondences d'Orient*. Paris, 1835. 7 vols.
- "Lettre sur l'Egypte." *Revue des deux Mondes*, 15 septembre, 1934.
- MILLARD, D. *A journal of travels in Egypt — during 1841-1842*.
- MINUTOLI. *Mes souvenirs d'Egypte*. Paris, 1826.
- MORRIS, F. J. *Notes of a tour through Turkey, Greece, Egypt*. London, 1842. 2 vols.
- MOURIEZ, P. *Histoire de Mehemet Ali, vice Roi d'Egypte*. Paris, 1855-1857. 5 vols.
- MUNIER, JULES. *La Presse en Egypte 1799-1900*.
- MURRAY, SIR CHARLES AUGUSTUS. *A Short Memoir of Mohammed Ali*. London, 1898.
- OLIN, S. *Travels in Egypt, Arabia, and the Holy Land*. London, 1843. 2 vols.
- PARDIEU, DE. *Excursion en Orient, Egypte*. Paris, 1851.
- PATON, A. A. *A History of the Egyptian Revolution*. London, 1870. 2 vols.
- PATTERSON. *Journal of a Tour in Egypt*. London, 1852.
- PERRON, DE. "Lettre sur les Ecoles et l'Imprimerie du Pacha d'Egypte." *Journal Asiatique*, Série 4, Tome II, 1843 : 5-23.
- POOLE, SOPHIA (LANE'S SISTER). *The Englishwoman in Egypt : Letters from Cairo*. London, 1844. 3 vols.
- POUJOLAT, B. *Voyage dans l'Asie Mineure — en Egypte*. Paris, 1841. 2 vols.
- PRINCE, S. J. *Travels in Europe and the East*. London, 1855. 2 vols.
- PUCKLER, PRINCE MUNKAU. *Egypt under Mohammed Ali*. (Translated from the German by H. Evans Lloyd). London, 1845. 2 vols.
- *Travels and Adventures in Egypt with Anecdotes of Mohammed Ali*. London, 1847. 3 vols.
- REGNAULT, A. *Voyage en Orient ... Egypte*. Paris, 1855.
- REINAUD. "De la Gazette Arabe et Turque imprimée en Egypte." *Journal Asiatique*, Série 2 Tome VIII, 1831 : 238-249.
- "Notice des ouvrages Arabes, Turques et Persanes imprimés en Egypte." *Journal Asiatique*, Série 2, Tome VIII, 1831 : 333-334.

فهرس الأعلام

(١)

- أبو القدا : ٨
أبو الفرج الأصفهاني : ١٩٤
أبو القاسم الكيلاني : أنظر قاسم شاهد الكيلاني .
أشاسيوس الرابع : ١١
أحد (أفتنى ، المهندس) : ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥
أحد الثالث (السلطان) : ١٢
أحد حشمت (باشا) : ٢٤٠
أحد دجلا : ٤٧٥
أحد رفعت (بك) : ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤
أحد رشيد : ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٤١٠ ، ٤١٥
أحد الرشيدى : ٢٠٣ ، ٣١٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٣
أحد زكى باشا : ٢٢٣ ، ٤٤٥
أحد صادق (بك) : ٢٤٨ ، ٤٩٢
أحد طاهر (باشا) : ٣٠٤
أحد الطويل : ٤٧٥
أحد العدوى : ١٦١
أحد العطار : ١٣٧
أحد فارس الشدياق : ٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
أحد فايد : ٣٦٢
أحد المرسفى : ١٦١ ، ٢٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٤
أحد مظلوم (بك) : ٢٢٣ ، ٢٤٣ ، ٤٤٥
أحد ناشد (بك) : ٢١٤ ، ٤٣١
أحد نظفى (بك) : ١٥٨
أدهم (ابراهيم بك) : ٧٩ ، ٩٥ ، ١٤٥
٤٦٣ ، ٤٥٧ ، ١٥٤

- إبراهيم (باشا — والى مصر) : ٣٩ ، ٤٠ ، ٣٦٦ ، ٢٧٠ ، ١٥٦ ، ١٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦
إبراهيم (باشا الصدر الأعظم) : ١٢
إبراهيم البغدادي : ١٥٤
إبراهيم حلى (الأمير) : ١٥٥ ، ٢٣٩
إبراهيم الدسوقى (الشيخ) : ٢٠٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠١
إبراهيم رمضان : ٢٦٣ ، ٤٧٥
إبراهيم زين الدين : ١٩٦
إبراهيم الشبراوى : ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢١٦
٢٤٣
إبراهيم عارف : ١٩٦
إبراهيم غازار : ٣٣٩
إبراهيم النبراوى (بك) : ٢٠٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٤٦٩
إبراهيم نجيب (باشا) : ٢٢٣
إبن حجة الجوى : ٢٠٤
إبن خلدون : ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٨١
إبن سينا : ٧
إبن عقيل : ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٤٦٤
إبن مالك : ١١٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥
إبن ميمون : ٩
أبو السعود محمد بن العادى (الإمام) : ١٥٨
أبو العيزين أحمد (أوسطى باشا) : ١٩٧ ، ٢١٢
٤١٣ ، ٢١٦

- *Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean.* Dublin, 1852. 2 vols.
WILKIE. *Sketches in Turkey, Syria and Egypt*, 1840-1841. London, 1843, 1847.
WILKINSON, SIR G. *Modern Egypt and Thebes*. London, 1843. 2 vols.
— *Topography of Thebes and General View of Egypt*. London, 1831.
WILSON. *Travels in Egypt and the Holy Land*. London, 1823.
WRIGHT AND CARWRIGHT. *Twentieth Century Impressions of Egypt*. London, 1909.
YATES, W. H. *The Modern History and Conditions of Egypt*. London, 1843. 2 vols.

- أرتين شكرى (بك) : ٢٩٦ ، ٢٧٢ .
 أرمينجو (Pierre Arminjon) : ٣٧ .
 استحق جرسون : ٩ .
 اسطفان رسي (بك) : ١١٧ ، ١٣٥ .
 أسعد البانلي : ١٣ .
 إسكندر دراغي : ٣٧٩ .
 إسكندر وود : ٣٣٣ .
 إسماعيل (أفندي ، باشمهندس العماليات) : ١٨٦ .
 ٤٣٧ ، ١٨٧ .
 إسماعيل (الخليو) : ٣٢ ، ٨١ ، ١٧٩ .
 ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .
 ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ .
 ٢٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٩ .
 إسماعيل حقي : ١٥٨ .
 إسماعيل عبد الله (الشيخ) : ١٦١ ، ٤١٢ .
 إسماعيل باشا الفريق : ٣٦٢ .
 إسماعيل قبودان : ٣٩٥ .
 أفلاطون (بك) : ١٨٧ .
 إقليدس : ٧ .
 آل ميديني : ٧ .
 الأشرفي : ١٩٤ .
 الباجوري (الشيخ) : ٢٠٣ .
 التميمي (الشيخ) : ٢٧٩ .
 الحريري : ٢٠٤ .
 الدردير (الشيخ) : ٢٠٣ .
 إلياس (أفندي ، الحفار) : ٩٢ .
 أمير (Ampère) : ١٤٥ ، ١٤٦ .
 أموس (المهندس) : ٣٢٢ .
 أمين (أفندي ، الرسام) : ١٦٢ .
 أمين سامي (باشا) : ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .
 ٢٢٣ ، ٣٢١ ، ٤٤٥ .
 أندرسن (المهندس) : ٣٣١ ، ٣٣٢ .
 أنطون الاستانبولي : ٥٤ .
 أوبنهايم : ١٨٧ .
 أوغسطين سكاكيني : ٣٥٦ .
 أيساغوجي : ٢٥٧ ، ٧ .
 أيوب (أفندي ، ناظر قصر العيني التجديف) : ١٥٣ .
 (ب)
 باتون (Paton) : ٢٨ ، ١٤٥ ، ٢٧٩ .
 ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٥ .
 بانجييه (بك) : ٢١٩ ، ٤٩١ .
 برهام (بك) : ٩٨ ، ٤٠٠ .
 بطرس شوفر : ٥٠٤ .
 بطرس المطوش (المساروني) : ٧ .
 بلقور (المهندس) : ٣٣٣ .
 بلوم (بك ، وكيل المالية) : ٢١٤ ، ٤٣٧ .
 بليار (الجنرال) : ٢٢ ، ٢٩ .
 براء الدين العالي : ٢٠٤ .
 بوجولات (Ponjoulat) : ٧٦ ، ١٠٢ ، ٢٩٩ .
 ٣٠١ ، ٣٤١ .
 بورنج (Bowring) : ٣١ ، ٧٢ ، ١٤٠ .
 ٢٨٨ ، ٣٤٥ .
 بوغوص (بك) : ٥٥ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٣٢ .
 بوقفور (المترجم) : ٣١٤ .
 بونايرت (نايلون) : ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ .
 ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ .
 بونولا (Bonola) : ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ .
 ٦٠ ، ٨٩ .

- بيانكي (Bianchi) : ٢١ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ١٣٨ .
 ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ .
 بيرون (الدكتور Perron) : ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٣ .
 ٨٧ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ .
 ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .
 ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٧ .
 ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ .
 ٣٩٩ .
 بيري زادة (قاضى سلايك) : ١٣ .
 بيلتي (Bilotti) : ١٠٠ ، ١٠٨ .
 (ت)
 تادرس برسوم (المهندس) : ٣٣٢ .
 تريلوني (وارن Trelawny) : ٢٤٨ .
 تيمستا : ٧ .
 توفيق (الخليو محمد) : ٨١ ، ٢٠٦ ، ٣٩١ .
 (ج)
 جاكى (الكيميائى) : ١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .
 جرانوس فرحات : ٢٥ .
 جلال الدين الرومى : ٤٦٢ .
 جوتيميج (حنا) : ٣ ، ٤٠٤ .
 جودت (المؤرخ) : ١٢ ، ١٤ ، ١٦ .
 جورج ويدال : ٤٥٧ .
 جورجى جروي : ٥٤ .
 جورجى زيدان : ٨ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٤٤ .
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
 جومار (Jonard) : ١٣٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ .
 جون وود : ٣٣٣ .
 جيچون (بك ، ناظر العمليات والصناعات) : ٤٣٣ .
- جين (البرت Geiss) : ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ .
 ٤٣ — ٤٥ ، ٥٨ — ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٣ .
 ٧٤ ، ١٣٨ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٨٥ .
 (ح)
 حافظ الشيرازى : ٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٦٦ ، ٤٦٠ .
 حامد خضر : ٢٤٨ ، ٤٩٢ .
 حسن (أغا ، وكيل الخرج) : ٢٧٦ .
 حسن أبوزيد : ٢١٢ ، ٢٤٦ ، ٤٢٢ .
 ٤٢٥ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ .
 حسن الاسكندراني : ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٣٦ .
 حسن العطار (الشيخ) : ٢٦٩ .
 حسن القرنجي : ١١٣ .
 حسن المنزلي : ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ .
 ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ .
 حسن الورداني : ٤٧ ، ١٣٤ ، ١٣٦ .
 حسن عبد الرحمن (الدكتور) : ٢٠٣ .
 حسن على كليوه : ٢٤٨ ، ٤٩٢ .
 حسن محمد (الشيخ) : ١٧٨ .
 حسنى (خطاط) : ١٩٠ .
 حسين البسوى : ٦٤ ، ٦٧ .
 حسين خطاب : ١٥٠ ، ١٥١ .
 حسين محمد : ١٩١ .
 حسين الطليباوى (الشيخ) : ١٢٥ .
 حسين حسنى (باشا) : ١٦٢ ، ١٧٨ ، ١٨٨ .
 ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ .
 ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ .
 ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٨٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ .
 ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ .
 ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٩١ .

حسين راتب : ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ٩١
 حسين رفيق الطائي : ٤٤٧ ، ٤٤٨
 حسين صبري : ٢١٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢
 ٤٤٣ ، ٤٣٩
 حمزة فتح الله (الشيخ) : ٢٣٣ ، ٤٤٥

(خ)

خليل افندي (الحفار) : ٩٢
 خورشيد (محمد باشا) : ٣٧
 خورشيد (بك) : ٩٥ ، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٣٩٧
 ٣٩٨

(د)

داود الأنطاكي : ٢٠٤
 دروقي (القنصل) : ٥٣
 دويده (المسير ، معلم السباكة) : ٩٥
 دي ساس (De Sacy) : ١١
 ديسجنت (الطبيب) : ٢٣ ، ٢٤

(ر)

رسل (ميخائيل Russell) : ٧٢
 رفاعه رافع الطهاوي (الشيخ) : ٣٣ ، ١١٥
 ١١٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٤
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨
 ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٧
 روس (أسطر تركيب آلات الكاغذخانة) : ٣٣٣
 روفائيل زخور راهب (القس) : ٥١ ، ٥٢
 ٥٩ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٤٦ ، ٤٦٤
 روفائيل عويد : ٣٨٦ ، ٣٨٧

رياض (محمد باشا) : ١٩٩ ، ٢٠٠

ريجون كوريشنيك : ١٩٥ ، ١٩٦

رينو (Reinaud) : ٢٧ ، ٣٠ ، ٧٧ ، ١٠١
 ٢٨٧ ، ٤٥٤

(ز)

زكي افندي (أمور ديوان خديوي) : ١٣٣

(س)

ساعي (افندي) : ١٥٧
 سامي (افندي ، محرر الوقائع) : ٢٦٩
 سانت جون (Saint-John) : ١٠٧ ، ١٣٥
 ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٨٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧
 ٣٦٥
 سريوس (افندي ، المترجم) : ٩٥ ، ١١٥
 ٢٨٤
 سعيد (افندي ، المصحح) : ٨٥
 سعيد (محمد باشا الوالي) : ٨١ ، ٨٧ ، ١٠٥
 ١٤٩

سعيد الفيومي : ٩

سعيد ذو الفقار (بك) : ١٦٧ ، ٤١٥

سعيد صالح : ٢٠٤

سعيد بن محمد جلبي (الصدر الأعظم) : ١٢

سليمان (ناظر المطبعة المصرية بكريت) : ٣٦٨
 ٣٧٠

سليمان (افندي ، المهندس) : ٦٢ ، ٩٠
 ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧

سليمان الحلبي : ٢٣

سليمان السباسي (الشيخ) : ٤٠٩ ، ٤١٤

سليمان القرنساوي (باشا) : ٣٨ ، ٦٣
 ١١٣ ، ١١٥

سكلاخ (الخطاط) : ٦٢ ، ٩٠ ، ٩١
 ٩٢ ، ٩٧

سولت (هنري Salt) : ١٠ ، ١٠٧ ، ٢٧٩

سيسيل (لورد ادوارد Cecil) : ٢٣٢ ، ٢٣٦
 ٢٣٧ ، ٢٤١

(ش)

شارل آدموند : ٢٠١ ، ٢٢٩

شاهد قاسم الكيلاني : انظر قاسم شاهد الكيلاني

شريف (باشا) : ١٤٤

شنورر (Schnurrr) : ١١

شيلي (الفريد باشا Chéla) : ٧٥ ، ٨١

٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢

٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦

٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧

٢٤٨ ، ٤٤٥ ، ٤٩١

(ص)

صالح حسين : ١٩٧

صالح مجدي (السيد) : ١٧٢ ، ٢٦٣

(ع)

عباس (باشا الأول الوالي) : ٨١ ، ٨٧ ، ١٤٤

١٥٦ ، ١٩٣ ، ٢٥٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩

٣١٠ ، ٣٢٢ ، ٣٦١

عباس (الثاني الخديوي) : ٨١

عبد الباقي (الشيخ ، الخطاط) : ٦١ ، ٢٨١

عبد الرحمن (افندي ، رئيس مطبعة المصحف) :

١٥٤ ، ٢٨٢

عبد الرحمن (افندي ، رئيس مطبعة الديوان
 الخديوي) : ٢٦٤

عبد الرحمن الجبرتي (الشيخ) : ١٨ ، ٢٨ ، ٢٩

٣٢ ، ٢٨٩ ، ٤٤١

عبد الرحمن حافظ : ١٥٨

عبد الرحمن رشدي (باشا) : ٨١ ، ١٥٦ ، ١٧٤

١٧٥ — ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٨

٢١٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٤١٦

٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣

عبد الرحمن شكرى : ١٩٦

عبد الرحمن علي : ٢٠٣ ، ٤٣٩

عبد الرحمن فيمي : ٣٣١ ، ٣٣٢

عبد الرحيم الفتاوى : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٣٢٥

٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٤٨٢

٤٨٣ ، ٤٨٤

عبد الرحيم محمود : ٢٨٩

عبد الكريم (ناظر مطبعة بولاق) : ٩٢ ، ٩٥

١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥

٤٩١

عبد الكريم حسن : ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٣١٧

٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣

عبد اللطيف البندادي : ٨

عبد الله زاهر الحلبي : ١٢

عبد الله بن المقفع : ٤٦٢

عبد الله الأنصاري (الشيخ) : ٢٦٣ ، ٢٦٨

عبد الله خيرت : ٩٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٧

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦

٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠

٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣

عبد الحميد : ٢١٣

الفيروزبادي (صاحب المحيط) : ٢٠٤٠١٢٨

٢٨٨٠٢٨٩٠٢٩٠٢٩٩٠٤٥٨

فوست : ٥٠٤٠٣٠٢

فيض الله (أنا) : ٢٧٦

(ق)

قاسم شاهد الكيلاني : ٩٤٠٩٣٠٩٢٠٧٩

٩٩١٠١٤٢٠١١٧٠٩٦٠٩٥

قسطنكي إلياس الحلبي : ٢٦٢

قسطنكي (المهندس) : ٥٤

قونيك : ٥٣

(ك)

كامل (الخطاط) : ٢٠١

كاستيلي : ٣٨٦

كامل الإدريسي (افندي ، شيخ الصحافيين

والعرضة لدية بمصر) : ٢٦٠٠١٢٣٠١١٠

٣٩٩

كاني بك : ١١٣٠١١٢

كلارك (Clarke) : ٢٤٧

كاوت (بك) : ١٣٣٠٣٩٠٣٣٠٣١

٣٥٧٠٣٥٦٠٣٥٥٠٣١٩٠١٣٤

٤٥٩٠٣٦٣

كليبر (الجنرال) : ٢٣

كرون (Cameron) : ١٤٣

كوستر (لوران Coster) : ٣٠٢

كيرلس الرابع (البطرق) : ٣٨٦

(ل)

لشنجتن (السيدة Lushington) : ٧١٠٦٠

١٠٢٠٩٧٠٩١٠٧٣٠٧٢

لقمان (الحكيم) : ٢٣٠٧

عثمان البرديسي (بك) : ٣٧

عثمان نور الدين : ٥٣٠٥٢٠٤٧٠٤٠

٩٠٠٥٨٠٥٧٠٥٦٠٥٥٠٥٤

٣٩٥٠١٠٣٠١٠٢٠١٠١٠١٠٠

٣٩٦

عزيز أفندي : ٢٧٠٠٢٦٩

عطا (بك ، قاضي الخروسة) : ١٦٠٠١١٠

علي أحمد : ٣٣٣

علي جودت (بك) : ١٥٩٠١٥٨٠١٤٩

١٦٠٠١٦٦٠١٦٥٠١٦٣٠١٦١٠١٦٠

١٨٠٠١٧٤٠١٧٠٠١٦٩٠١٦٨

٤١١٠٤٠٣٠٤٠١٠٢١٨٠٢١٦

٤٩١٠٤٤٣٠٤٣٩٠٤٣٨

علي الزيني (بك) : ٤٣٨٠٤٣١٠٢١٤

علي شلبي : ٢٩٣

علي مبارك (باشا) : ١٧١٠١٥٦٠٣٣

٣٥٢٠٣٥١٠٣٣٠٠٣٠٤٠٢٥٧

٣٧٤٠٣٦٢٠٣٦١

علي هيبه : ٤٦٤

عمر طوسون (الأمير) : ٢٨٨٠١٣٦

عمر عطشان : ٤١٤٠٤٠٩

عيسوي النجراوي : ٣٥٧٠٣٥١

(غ)

غنيم سالم : ١٩١

(ف)

فاتح طغستاني : ٤٩١٠١٤٢

فرید الدين العطار : ٤٥٣٠٢٦١

فورجيه (اميل Forget) : ٤٩٢٠٢٤٨

محمد بيومي : ٢٨٦٠٢٨٥٠١٣٥٠٣٣

٤٧٥٠٤٦٣

محمد الجمال : ٤١٤٠٤٠٩

محمد حبيب (عضو بعثة الطباعة) : ١٩٦

محمد حبيب (سكرتير ديوان محمد علي) : ٢٧٩

٣٦٥٠٣١٥٠٣١٤٠٣١٣٠٣١٢

٤٥٠

محمد حسن العدوي (الشيخ) : ٤٠٩٠١٦١

٤١١

محمد حسني (بك) : ٢١٢٠١٩٨٠١٨٦

٢٣٦٠٢٢٩

محمد حمدي (بك) : ٤٣١٠٢١٤

محمد بن داود الضنهاجي : ٤٤٧

محمد الدقتر دار (بك) : ٧١

محمد الشافعي (الطبيب) : ٣٥١٠٢٠٣

محمد شاهين : ١٥١٠١٥٠

محمد الشباسي (الطبيب) : ٣٥١

محمد الشيراوي : ١٩٣

محمد جلبلي : ١٢

محمد الشحات : ٤١٢

محمد شحاته (الشيخ) : ٦١

محمد شفيق غربال : ٣٦٣٠٢٢

محمد شهاب (الشيخ) : ٣٨٨٠٣٨١٠٢٦٩

محمد الصباغ (الشيخ) : ٤١٢٠١٦١

محمد عارف (باشا) : ٣٩٠

محمد عبد الفتاح (الطبيب) : ٤٦٥٠٢٨٨

لندساي (لورد Lind-say) : ١٤١

لوران فوستر : ٣٠٢

لورتي حاجي (Loarty) : ٧٣٠٧٢

لويس شيخو : ١٦٠١٢٠١١٠٠١٠

ليومغلي (Limongell) : ٢٤٦

لينان (بك المهندس) : ٨٠٠٣٣

لين (ادوارد ولیم Lano) : ٣٠٠٠٢٦٢٠٩٨

(م)

مارسل (جان يوسف Marcel) : ١٩٠١٨

١٠٢٠٥٢٠٢٤٠٢٣٠٢٢

ماكير (Macgeur) : ٤٤٦٠٥٩

مالت : ٥٣

ماريت (باشا) : ٣٩١٠١٨١

المنفي (أبو الطبيب) : ٢٤

محمد (بك ، ناظر المهمات) : ١١٢٠٩٣٠٩٢

محمد أبو عبد الله (الشيخ) : ٦١

محمد أسعد : ١٣٦٠١٣٤

محمد إسماعيل : ١٣٦٠١٣٤

محمد أمين بهجت (بك) : ٨٣٠٧٩٠٦١

٤٩٢٠٤٢٦٠٢٩٨٠٢٤٨٠٢٢٣

محمد البغدادي : ٤٣٤٠٤٢٧٠٤٢٣٠٢١٢

٤٣٥

محمد بكري : ٤٩٢٠٣٤٨

محمد البهوتي : ١٩٤

محمد عثمان جلال (بك) : ٣٨٥

محمد علي البقلي (الطبيب) : ٣٥١٠٢٠٣٠٣٣

محمد علي (باشا والي مصر) : ٢٨٠٢٧٠٢٤

٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤

٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠

٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨

٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩

٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩

٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦

١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠

١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧

١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧

١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢

٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣

٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦

٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤

٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣

٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨

٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦

٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥

٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧

١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣

٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤

٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤

١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩

١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦

١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢

٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦

٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢

١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧

٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣

محمد (أنا ، ناظر القلعة) : ٢٧٨

محمد زكي ابراهيم : ٤٩٢٠٢٤٨

محمد الفلكي (بك) : ١٦٢٠١٦٧٠٤٠٤

٤١٣

محمد محمد : ٣٣١

محمد مصطفى (الشيخ ، الباشا) : ٢٨٩

محمد الرادى : ٨١٠٧٥

مداقن (Middleton) : ٢٤٤٠٢٤٣٠٢٣٤

مدينة بن صويل : ١٠

مرعشلى (بك) : ١٧٢

مصطفى السبكى (الطبيب) : ٣٥١

مصطفى صبحى (بك) : ٢١٤٠٤٢٧٠٤٢٩

٤٤٣٠ ٤٤٣١ ٤٤٣٢

مصطفى نديم : ١٩١

مصطفى وهى : ٤٣٩

مصطفى مختار (بك) : ١٢٥٠٢٨٤٠٢٨٦

٣٩٨

المقرىزى (تقى الدين أحمد) : ١٥٧٠٣٤٧

مكس لافيزون (الكونت) : ٣٣٩

مكافيل : ١٠٧٠١٠٨

ملاطى لى محمد محمد : ٢٨٢٠٤٨٨

منسكيو : ١٤٥

منجن (فلكس Mengin) : ٢٨٠٥٣٠١٤٠

منصور شالاق : ٧

منصور عيسى : ٢٦٢

موريس (رئيس مطبعة أركان حرب) : ٢٠٩

٤٤٣٩ ٤٤٤٠

موريس ديبه : ١٨١٠٣٩١

موريه (أنطوان) : ١٧٨

موسى (أفندى) : ٩٢

موسى (اليهودى الآلافى) : ٢٧٦

موطش (باشا) : ١١٤٠٢٦٠

مول (جول Mohl) : ٨٠٠١١١٠١١٩

١٤٣ ١٤٦ ١٥٧ ١٧٩ ٢١٥

الميرزا وفا (الخطاط) : ٩٧

ميشو (Michaud) : ١٠٢

مينو (عبد الله) : ٢٣

(ن)

ناصر الدين خوجه : ٤٦٨

ناصر الدين الطوسى : ٧

نقولا الصباغ : ٥١

نقولا المسابكى : ٤٤٠٤٦٠٤٨

٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤

٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦

١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦

٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦

٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥

٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١

٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧

٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣

٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩

٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥

٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١

٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧

٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣

٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩

٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥

٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١

٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧

٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣

مدرجس (القنصل Hodges) : ١٤٥

مرفل (البكاشى) : ١١٧

مدرسن (المهندس) : ٣٣٣

مولرويد (القنصل Holroyd) : ٦٤

(و)

واسيل (بك) : ١٠٣

والباس : ١١٩٠١٢٣٠١٢٨٠٣٩٩

ويلد (Wilde) : ٣٥٨

(ى)

يحيى الحكيم (أفندى) : ٥٢٠٢٦٢٠٤٤٨

٤٧١

يعقوب أرئين (باشا) : ١٠٤٠١٤٣٠١٥٧

يعقوب نخلة (المترجم) : ٣٣٢

يعقوب نخلة روفيله : ٤٤

يوحنا ريموندى : ٧

يوحنا عجورى : ٣٥٦٠٤٥٧٠٤٥٩

٤٦٨ ٤٧٧

يوسف أمانويل مارك أوريل : ١٩٠٢١٠٢

يوسف بير : ٢٨٥

يوسف حكيمان : ٦٤٠٦٧٠٣١٣٠٣١٤

يوسف الصنفى (الشيخ) : ٦١

يوسف العبادى : ٣١٢٠٣١٥٠٣١٦

يوسف فرعون : ٤٥٧٠٤٥٨٠٤٥٩

٤٦٠ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧

٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣

٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩

٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥

٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١

٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧

٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣

٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩

لوحات توضيحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاموس

اطالياني و عربي

يتضمن بالاختصار كل الالفاظ المحاري بها العاده والالزم

لتعليم الكلام

ولفهومية اللغتين علي الصحيح وقد يقسم الي قسمين

القسم الاول

في القاموس المرتب علي حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجا

القسم الثاني

ويتضمن مجموع مختصر من اسما وافعال من الاشد

الزام واكثر فايته لدرس اللغتين

تم الطبع في بولاق مطبعة صاحب السعادة

١٢٣٨

(شكر ١) العنوان العربي للقاموس الإيطالي العربي وهو أول مطبوعات بولاق
يوضح جميع من أول حروف عربية استعملت في بولاق وهي المصنوعة في إيطاليا (بالجم الغير)

DIZIONARIO ITALIANO E ARABO

CHE CONTIENE IN SUCCINTO

TUTTI I VOCABOLI

CHE SONO PIU IN USO E PIU NECESSARI PER IMPARAR A PARLARE

LE DUE LINGUE CORRETTAMENTE

EGLI È DIVISO IN DUE PARTI

PARTE I.

DEL DIZIONARIO DISPOSTO COME IL SOLITO NELL' ORDINE ALFABETICO.

PARTE II.

CHE CONTIENE UNA BREVE RACCOLTA DI NOMI E DI VERBI

LI PIU NECESSARI, E PIU UTILI ALLO STUDIO DELLE DUE LINGUE.

BOLACCO

DALLA STAMPERIA REALE

M. D. CCC. XXII

(شكل ٢) العنوان الافرنجى للقاموس الإيطالى العربى وهو أول مطبوعات بولاق
يوضح ستة أنواع مختلفة من الحروف الافرنجية عند بدء إنشاء مطبعة بولاق (بالجم الطيبي)

مقدمة الكتاب للمصنف

فيقول ان فوائد صناعة الصباغة وما هي عاين من المجهود في امر المتجر
امور معروفة كثيرة وذلك لا منظر الا امر لوضعها هنا * فكل يعلم
اننا بمساعدة هذه الصناعة نلبس ونفرش اقمشة ذات الوان
منتعشة بها توشح الطبيعة مما قد اوجدته مما هو احسن *
الا انه لمن باب الضرورة ان تقدم للاعتبار ان هذه الصناعة وان كانت
قد جلبت الى بعض من الدرجات المختصة بالكمال * وذلك
بممارسة اولئك الذين يتعاملون بها فهي مفعمة ايضا من صعوبات
شقي فقد تقدم كم من المشاكل لحلها ومن الطرائق عدد جليل خاضع
لنقص ما لم يرج اصلاحه الا بمساعدة اصحاب العلم الطبيعي الا وفر
استنارة مع معلم الصنعة الاشد مفهومية *

حضرة سيدي دة قائي المتوفي وسيدي هولوط فهم الاشد حكمة
واللذان قد وجهها لحاظهما نحو هذا الموضوع فاعتنوا هذا الاخير
قد سعى للعامية بالمصنف في صباغ الصوف وخلصوا من مضادة هو
المولف الاحسن والاكمل عما ظهر في يومنا هذا في صدد مادة كذا *
فعلى الحقيقة ان صباغ الصوف هو الفرع الاوفر امتدادا والمهم اكثر
من غيره في هذه الصناعة ولقد يمكن هو بعينه ان يعتبر بمحل قاعدة
واما صباغ الحرير والخيوط القطن يستوجب بمثل ذلك انتباهها عظيما *
فبعض صرور اوقات اذ قد الجأني للاعتماد منذ زمان قدمته لان
اتعلم صناعات الصبغة على الحرير فواظبت مصبغة احسن صناعاتنا
في مثل هذا الجنس فسارع باعظم غيره لان يمتدني كلما كنت محتاجا
اليه لا استنار في فقد اتبعت بحرص كل الاعمال مفصلا واوجزتها تحريرا
فمن بعد ذلك الزمان اذ قد اعتمدت مدرسة العلوم على اشهار
تجار بركامل الصنائع والصناعات فظننت انه مما توجب على ان اشركه
بمعرفة ما كان يبدى من المواد المختصة بصبغة الحرير في صناعة

(شكل ٣) الصفحة الاولى من كتاب صباغة الحرير في مطبوعات بولاق سنة ١٨٢٣ م
نموذج لأول حروف استعملت في بولاق وهي مصنوعة في إيطاليا (بالخمس الطبيعي)

الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن فالجميع سواء
والاول من باب اعطيت اولي من ثنائي ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والفاء لا شفعها م رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقام
الزيدان فان طبقت مفردا جاز الامر ان والخبر هو المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة واصل المبتدأ التقديم ومن ثمة جاز في داره زيد
وان تنوع صاحبها في الدار وقد يكون المبتدأ منكرة اذا تخصصت بوجه ما
مثل واعبد مؤمن خيرا من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير
منك وشرا هر ذاتا وفي الدار رجل وسلام عليك والخبر قد يكون جملة
مثل زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له مثل زيد قائم وجب تقديمه واذا تضمن الخبر المفرد ماله
صدر الكلام مثل ابن زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل اوله علقه ضمير
في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زيد او كان خبرا عن ان مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط فيصمح دخول الفاء في الخبر وذلك اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني اوفى الدار فله درهم
وكل رجل ياتيني اوفى الدار فله درهم وليت وعل ما زعمان بالاتفاق
والحق بعضهم ان بهما وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جواز القول
المستعمل التمهيل والله والخبر جواز امثل خرجت فاذا السبع ووجوب انما
النزح في موضعه غيره لولا زيد لكان كذا وضر في زيد قائما وكل
رجل وضعته ولم ير لا فعل كذا الخبر ان واخواتها هو المسند بعد
دخول هذه الحروف مثل ان زيد قائم وامره كما مر خبر المبتدأ الا
في تقديمه الا اذا كان ظرفا خبرا لا اتى اتى الجفس هو المسند بعد دخولها

(فان تقديمه على المسند
الصحيح كما نص عليه صاحب
الباب خرجت فاذا السبع واقف
على تقدير ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف غير ساد
مسده اي في وقت خروجي السبع
واقف ج

اولان ذات سامی بلی حق مخلصیده لعه تشا راولق حالانی خاطر کرار من
 وشعشعه فیض عاطف نردن استفادۀ روشانی و مسرت قلنق کیفیاتی
 خلاصه انتظار مرا یکن کونا هیه دقت داری افندی بنده لریله ارسال
 واحسان یوریلان برقطعه قائمه مکارم احتواری آرایش دست اخلاص من
 اولش و منساحم محاسن آرایشی اسباب افزایش اختصار و اختصار صمن
 قلنقش اولغله تکرار شکر و شایه بادی و تذکار خیر دعایه مبادی اولش در
 کونا هیه اهل اسنک و قوع بولان مصلحتی با اراده منیه طرف شاوریه
 حواله یورلدیغی تشاور بمرالینک حقانیت صادقانه می اعلان ایله
 تقویه نفور مزه باعث و انواع مفساخرتی مورت اولدیغندن بشقه اهل
 ملککن دخی استیلا ب دعوات خیریه لرینه سبب جلی و فقرای رعیتنک
 استحصا ل تحیات بییه لرینه مدار کلی اولش در و کافه اهل انصافه بهجت
 و بشاشت و ارباب اعتسافه رعب و خشیت کلمش اولش به وجهله لوازم
 حکمرانینک اجرا و مراسم ملکدارینک ایضا یورلسنه همت و احقاق حق
 اعانت و عنایت یورد قلمینک محاسن تجانی عهده ایادن بالا از اولغله جناب
 سماحتنصا بلی کی واقف د قایق حکم و حکم و عارف حقایق شنون ام
 اولان ذوات معالی سمانک دولت علیه دن اکس اولامسی و سایه همایون
 سلطنت سنیه ده بهره یاب دوام فیض و عاطفت یورلمسی دعواتی تکرار
 قلند یغنی یسان و اینها و طبع سانی کرامت بلی ایستغنا سبب افنده رقیه
 محسالت ترقیم و نادی رافترینه تقدیم قلنشد ران شاد الله تعالی لدی
 اسعد الوصول متعصص محاسن شمولری حقنیده هر بار باعث افتخار
 و مورت مباهات بشمار اوله جق حالات غر دارد افنده همت و عنایتی
 مبذول و لوا مع فیض و رافتریه دائمی الشمول یورلق شیعه مکارم موازی
 کرامت نردن مستدعی خالصانه مزدور

شا کرپاشا دن عزت بک افندی حضرت تباریه

هماره مظهر فیضان فضل الهی و مصدر فیوض نامتناهی اوقای دعوات
 خیریه سبله نمایندۀ محب خالص الطوبی بلی در که جناب مکارم آراییه
 در کار و دل اخلاص نموده یاد کار اولان غلبات شرف و محبت و جذبات صدق

مودت

(شکل ه) صفحه من کتاب ریاض النکتا و حیاض الأدبا — بولاق سنة ۱۸۲۶

تموج الحروف المصنوعة فی بولاق بعد اصلاح النابی منها (لاحظ اتمام المصنوعة)

* (البحر المتقارب السالم المثنى) *

مضاهي من شانهن انجمنه قاسموا	مغاضب في الفعوان اوتيه ياشيلوا
افاضل اولور اكارم ايلور	بهم ايردل فروايم باسر ترشور
رب ويكلا اسماطين ذركلر	زرالي دوشكابر نذر نوم اويچو
تفجر صواقين سقايت صور مق	قراچ اجهاني غرق الدی حق صو
وعايم اناقاب اثاث و متاعی	سبو مقام اولدی میران ترارو
بتل کسملک تسملل سوشمک	تشاخر چکشملک ندر ناب آرو
مقیض مقدر مرخرج مبعده	تعاطی کرمنک ندر سوربارو
تفطر شفق تصدع یارلق	دخل الدامق الدی ذرنی بنی قو

وعا انا

فعولن فعولن بوجهر ایچره کویا
کلامک صدف الدی معناسی لولو

* (ایضا) *

متین برک و محکم شیدا و صلیدر	تحول ایرلق حول یتلیدر
حوراسی مارچ دو تنسریالک	هدف اوق نشانی تعالوا کلک
ترنل بورمنک تدشربک	تغرس تو سم تفکر کبی

اقول

الثاني في الاحكام

كل نوع من انواع الحكم له تأثير عظيم في طباع الشعب وفي عقله واخلاقه واعتياداته وغنائه وصحته فاذن حسن التمدن في الشعب ودلته او عزته لاشك في ان لها تأثيرا على صحة حالته الطبيعية والنفسانية فينمى يكون اجود انواع الحكم ما كان الناس فيه سعداء اغنياء محفوظة صحتهم واكثر ما تميل اليه السلوك وواضعوا الشرائع ان تكون سعادة الشعوب على مقدار ما اعتنوا به وخصصوا به شعوبهم ولذلك كان اجتهادهم في ان يجعلوا الحكومة على الشعب جيدة مناسبة وليس هذا ناشئ من حب البشر فقط بل عن قواعة صحية ايضا

الثالث في صناعة ترويض الجسم

لما كان شرف الملوك في ان قبائلها تكون مخطوطة قوية الجسم وكانت هذه القائدة انما تنشأ مما تربي عليه الاطفال حتى تبلغ رشدها وهي متروضة الجسم قوته خفيفة الحركات متقنة الاحوال الطبيعية كالرقص والوثب والمصارعة والسباحة ونحو ذلك مما يحتاج للحركات الجسمية وكان بين هذه الرياضة وحفظ الصحة مناسبة كانت هذه الرياضة قسما لا بد منه في تربية الشبان سيما وقد استعملوها في بعض الاماكن وسائط عمومية للناس جعلت قسما من الصحة العمومية لكن هذه الرياضة انما تكون نافعة اذا كانت مناسبة للشخص ولبنيته وسنه وقوته وللاقليم والفصل

الرابع في العزوبة

لما كانت العزوبة وهي ان يعيش الرجل بدون زواج لها دخل في الاعتبار الطبيعية والنفسانية التي تخص حفظ صحة الشخص اقتضى ذلك ان نتكلم عليها فنقول العزوبة مضادة للحقوق الطبيعية والصحة الشخصية اذا حفظت بكل تدقيق وعاقبتها ضرر على الصحة العمومية وعلى الشعوب من حيث انه لا يكثر فيها النسل والاشخاص الذين يقضون حياتهم في العزوبة

لا اغراض

کر کند آینهک ظلمی پادشاه	سود کند مرد را خیل و سپاه
چونکه عادل باشد و فرخ لغا	باشد آندر مملکت شه را بقا
چون کند سلطان کرم باشکری	بهر او بازند صد جان بر ساری
(در بیان اخلاق حمیده)	
چار چیز آمد بزرگی را دنیسل	هر که او دارد و بود مرد اصیل
علم را اعزاز کردن بی حساب	خلق را دادن جواب با صواب
هر که دارد دانش و عقل و تمیز	اهل علم و عقل را دارد و غیر
ای برادر که خرد داری تمام	نرم و شیرین کوی با مردم کلام
هر که باشد ترش روی و تلخ کوی	دوستان از وی بگردانند روی
هر که از دشمن نباشد بر حذر	عاقبت پند از ورنج و ضرر
در جواری خود عدد را رده	از برای آنکه دشمن دور به
با محبان باش دائم هم نشین	تا توانی روی اعدا را مبین
در میان دوستان مسرور باش	که خرد داری ز دشمن دور باش
ای پسر مد پر راه تو شه کن	پس حدیث این آن یک گوشت کن
(در بیان چار چیز با خطر)	
چار چیز نیست ای برادر با خطر	تا توانی باش ازینا بر حذر
قربت سلطان و الفت ببدان	رغبت دنیا و محبت با زمان
قرب سلطان آتش سوزان بود	با بدان الفت هلاک جان بود
زهر دارد در درونی دنیا چو مار	که چو پنی ظاهرش نقش و نگار

می

الثانية كان يربح فيها ٨ غروش في المائة كل سنة ايضا وكانت تضاف الى
الاعل كاذ كروالان يسأل في كم سنة يصير هاتان البضائعان متساويتين في القيمة
بإضافة مكسبهما عليهما
(تبيينه) اعلم أن المسئلة السادسة والثامنة والتاسعة والحادية عشر
والثالثة عشر والرابعة عشر لا تحل بغير مشقة بأي نوع
من انواع الحساب الا بمساعدة
اللوغاريتمات

تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الملك القدير الوهاب

وكان الفراغ من تمام طبعه بدار الطباعة العامرة المنشأة بولاق

مصر القاهرة أدام الله عز منشيها ومنشيد مبانيها

صاحب السعادة الأبدية والهمة العبرية والفخر

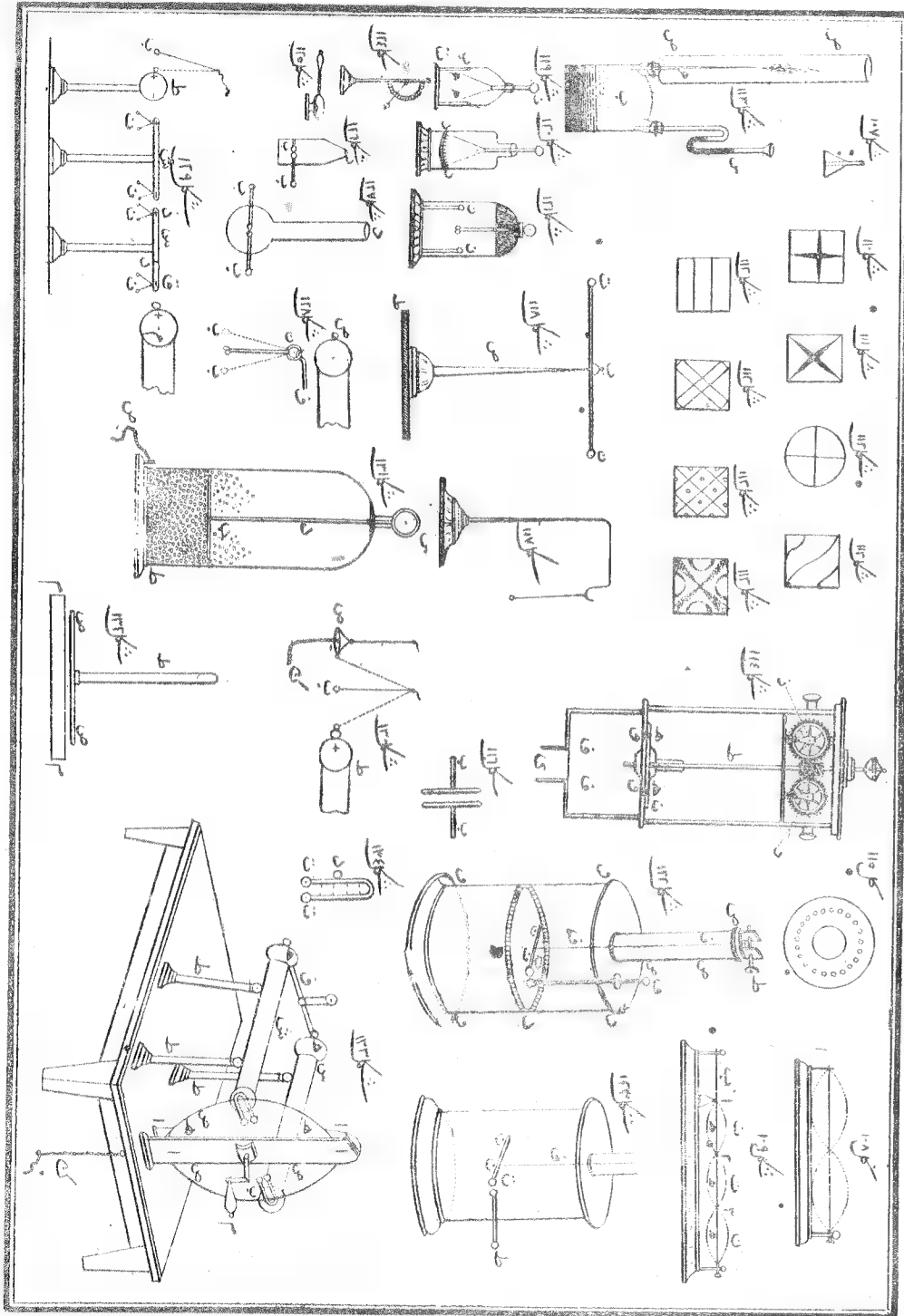
العلي الحاج محمد علي نجس بتحسين من

محرم الحرام ١٢٦٣ سنة من

الهجرة النبوية على صاحبها

افضل الصلاة وازكى

التحية



(شكل ١٠) صفحة من كتاب الأعداد البدئية في علم الطبيعة — بولاق سنة ١٨٣٨
 نموذج للرسم التوضيحية في الكتب العلمية

(الجردين) اي اثنين (ماغت) (الدهر المشت) (البيد) (اليد)
 اي ستة حباتي (الدهر المشت) (البيد) (اليد)
 الزمان المفقود وفي نسخة فاني البيد (البيد) (اليد)
 المشت (جبت) قطعت (البيد) (اليد)
 جمع البيد وهي الفلاة من الارض (البيد) (اليد)
 اربعون في نسخة وايس في المين صنعا
 ولا اكثر خيرا وهي بلاد واسعة
 البساتين كثيرة المياه والقوى اكد من المون
 وغيره (اشده) الاشد من خمس عشرة سنة
 الي اربعين وهو منتهى الشباب ومبلغ الرجل
 الحسنة والتجربة وقيل هو القوة والعقل (وتفقه)
 قوته وأدبته من تفقت الشيء اقتادته اي
 عوجه (اكل رشده) اي تم صلاحه (انس)
 باخلاقي (مراي) اي مقاصدي واعتاد عليا (وخبر)
 جرب وعرف (لاجرم) اي حق ولا محالة (قريب)
 اي في الاغراض (التأطت) التصفقت (بصقري)
 اعماله الصالحة (اتخذته) افردته وجعلته خالصا
 اي باجابه (واخلصه)

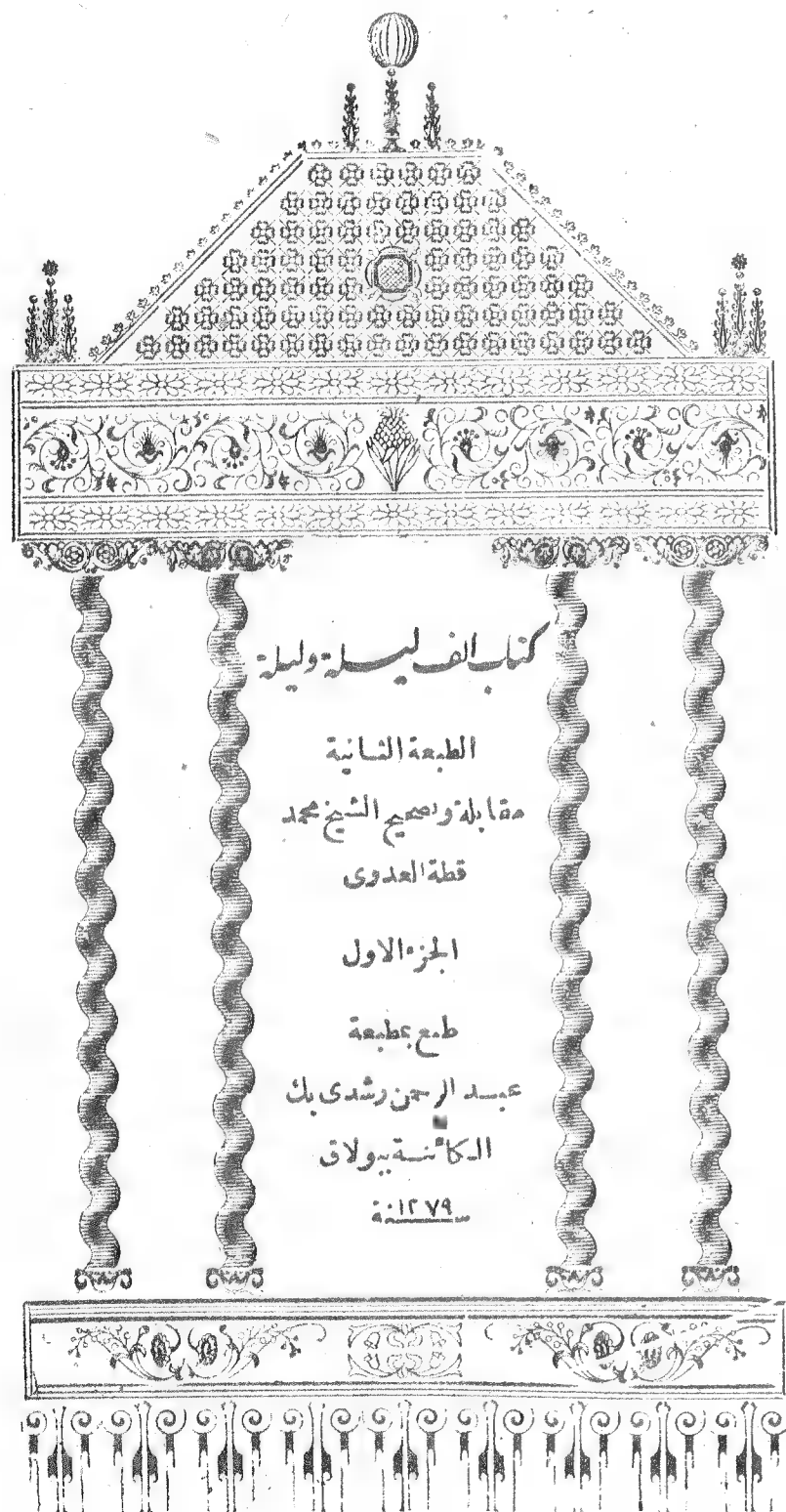
ورافقته عامين اجددين * وكنت علي ان احببه ماغت *
 فاني الدهر المشت
 (المقامة الرابعة والثلاثون الزيدية)
 (اخبر الحيارث بن همام) * قال لما جبت البيد * الي زيد *
 حكمتي علام قد كنت زيتها الي ان بلغ اشده * وثقته حتى
 اكل رشده * وكان انس باخلاقي * وخبر بحال وفاق *
 فلم يكن يخطئ مراي * ولا يخطئ في المراي * لاجرم ان قربه
 التأطت بصقري * واخلصته لحضري وسقري * فالوي به
 الدهر المبيد * حين ضمنا زيدا * فلما شئت نعامته * وسكنت
 نامة * بقيت عاما * لا اسبغ طعاما * ولا اربغ غلاما * حتى
 الجأتني شوائب الوحدة * ومتاعب القومة والقعدة * الي
 ان اغتاض عن الدر الخرز * وارناد من هوس اذن عوز *
 فقصدت من بيع العبيد * بسوق زيد * فقلت اريد غلاما
 يحب اذا قلب * ويحمد اذا جرب * وليكن من خرجه
 ودريه

(فالوي به) اهلكه (البيد) اي المهاد (شمت)
 جفت (شلت نامة) اي مات وهو من الكناية
 يقال شلت نامة القوم اذا تفرقوا وارتحلوا
 اذهب عزم او ماوا والنعامه باطن القدم وهي
 تشب عند الموت (نامة) حركة التي تنو
 حياها واصلاصون الامد او عبيد (لا اسبغ)
 لا اتلع (ولا اربغ) اطلب واريد (شوائب الوحدة)
 اي اخلاطها واكد اراد القومة (والقعدة)
 القيام القعود (اغراض) استبدل (وارناد)
 اطلب (لما اذن من عوز) اي مايسد غيبه
 الاحياج ويستغني به عن غيره والسداد
 بالكسر مايسد به القارورة والخلل
 (قلب) اي نفس (عن خرجه) اي عن علمه
 ودريه

بالك لوبات من السفن الى البر مرارا في أسير مدة بلا خطر ولا ضرر لجميع
ما يلزم من المهمات والعساكر الذين يتيسر لهم عند الخروج من البحر أكثرهم
الذوق على غاية من الانتظام الى الحصينات ولا شك أن هذه الحصينات وإن
تجفت في إبعاد الهاجين عليها بما ترى به عليهم من السيران الآن الشروط
المقررة في ذلك تكون قليلة المساعدة للمدافعين ~~يمكن~~ إذا حصل لهؤلاء
المدافعين هزيمة فأنها تكون مأمونة العاقبة لأن الهاجين لا يعدم وجود
السوارى معهم يتعدرو عليهم اقتفاء أثرهم في هذه الحالة
(رابعاً رؤس القناطر)

(بيان الفرض المقصود من رؤس القناطر وأنه يمكن
ترتيبها بحسب أهمية طرق التوصل الحامية هي لها)

(بند ١٩) للثغرات في حذاتها أهمية عظيمة بالنسبة للجيوش لأنه يمكن
اعتبارها خطوطاً مستقيمة ~~بشيء~~ طبيعية يتيسر للعساكر إجراء حركاتهم من
خلفها وهم آمنون من هجوم العدو عليهم إلا أن منفعتها من حيث هي
واحدة بالنسبة للفرقةين لأنها إذا كانت عبارة عن مانع يمنع أحدهما عن
إجراء عملية الهجوم ~~كانت مانعاً~~ لا تضر أيضاً عن إجراء هذه العملية (كما
ذهب اليه روينات) ولاجل الاتقاء بما في الثغرات من الفوائد والمنافع يلزم
للجيش أن يجعل عليه طرق توصيل من أحد شاطئيه الى الآخر حتى يتيسر
عبوره بقصد الهجوم على العدو إذا أمكنته الفرصة وكانت مساعدة له في
ذلك أو في الرجوع على عقبه مع الاتقان في الحالة التي لا يحصل لهم نجاح
ولا نصره وحينئذ لا يكتفى في الوصول الى هذا الفرض أن تكون هذه القناطر
موجودة على الثغرات أو أن تعمل عليه قناطر مخصوصة لأن المنافع ~~تكون~~
تتأخر على ذلك واحدة بالنسبة الى الفرقةين وإنما يلزم التحقق من الاستعداد
على تلك القناطر والتغلب عليها ومن استعملها ومنع العدو عن تخريبها
وهدمها أو عن الاتقاء باستعمالها هذا هو الفرض المقصود من رؤس
القناطر



(شكل ١٣) نموذج للفن الطباعي في عهد عبد الرحمن رشدي — بولاق سنة ١٨٦٢

خمس درجات

(الاولى) القاعدة العربية المعتادة ذات اللطف والاجادة وهي
البدعية المتبيل الجارية بها أغلب الطبع والتمثيل وقد أشير لها بهذين
البيتين السائرين لناظر العين

وقاعدة يباهي الحسن منها * بديع الزهر مصفوفاً بروض
تقول وقد نوت يوماً رحيلاً * وبانة ابتغى في يوم عرض

(الثانية) القاعدة المؤلفة من الحروف العربية ذات الصور الدقيقة
الهيبة وهي الغالية السعر التي انشئ بها هذا الشعر

وقاعدة تقول لصنع حتى	حوت اللطف في صور دقيقة
ولوان التفراف ابن ابي	لرحت الى وبانة في دقيقة

(الثالثة) القاعدة المؤلفة من الحروف الفارسية المحققة وهي
البدعية الشان وقد رسم بها هذان البيتان

دار الطباعة فافخرت بحرف من فارسي محروفاً الاستانة
حتى بهجت وزينة شكله لم يهوالا عرضاً بوياته

(الرابعة) قاعدة فارسية تليها ويعرف حسنها مجتليها وهي السالبة
بطرفها الغضيض من يتظرها في هذا القريض

دار الطباعة حاسنت برسمها	وبجدها الوسط المشرف فارسا
حتى اذا ما قيل بهي بهجة	لم زعن الا عرضها بالثما

(شكل ١٤) هذه الصورة والصورة التالية مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق في معرض فينا الدولي سنة ١٨٧٣

وفيها نماذج شعرية للقواعد الست التي كانت موجودة في مطبعة بولاق السنية في عهد إسماعيل

(الخامسة) القاعدة الدقيقة الفارسية ذات الاشكال والصور
الهيبة وهي التي يشار اليها بالبنان وقد كشف عن حسنها
هذان البيتان

اذا انقهرت كل القواعد فالتى  بصريها هي حسنها وهي في الطرس
لهذا ترى منها الدقيق ميسرا  وبانا وقد واصلت اليها من الفرس

(السادسة) القاعدة المغربية ذات الاشكال المرضيه وهي الشهيرة
بالجودة في الغرب وقد اشير لها بهذا الضرب

وقاعدة ههها الالباب هامت
تريد الحسنى اوصا في كتب
تري منها اللكابة وهي تهوى
ويانه بعران شاعت بغيرها

وقد اتينا في هذه الرسالة الهيبة من قواعد رسوم اللغات الاجنبية
قواعد أربع لغات صورها في الحقيقة مولاتفات
ولذا اكتبنا فيها بعبارة واحدة ليكون صورها في الحقيقة متحدة
هكذا

Voici les Caractères Européennes qui sont
employées à l'Imprimerie Egyptienne pour
le tirage.

وقد

(شكل ١٥) هذه الصورة والصورة السابقة مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق في معرض فيينا الاول سنة ١٨٧٣

وفيها نماذج شعرية للقواعد الست التي كانت موجودة بمطبعة بولاق السنية في عهد اسماعيل

كتمله فيمنع بأقل من جله أو لا بعرا في عاها مشتريه به وهل
غير صنف كعامه كفتح وشعبه مخالف أو لا ترادف وان باع
مقوما بمثله بغيره كغيرها كتم او ان اشترى آخر ثوبه
لا بعرا مكلفا أو أقل نفرا امتنع لا بمثله أو أكثر وامتنع بغير
صنف منه إلا أن يكسر المعجل ولو باعه بعشرة ثم
اشترى مع سلعة نفرا مكلفا أو لا بعرا أكثر أو بخمسة وسلعة
امتنع لا بعشرة وسلعة وبمثل أو أقل لا بعرا ولو اشترى
بأقل من جله ثم رضي بالتعجيل فولا كتمكين بائع متلف
ما قيمته أقل من الزيادة عن الاجل وان أسلم برساجي
عشرة أثواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مكلفا كما لو
استرد إلا أن تبقى الخمسة لا جلهما إلا أن المعجل لما في الزمة
أو المؤخر مسلح وان باع حمارا بعشرة لا جل ثم استرد
وهدينارا نفرا أو مؤجلا منع مكلفا إلا في جنس الثمن للاجل
وان زير غير عين وبيع بنقر لم يقبض جاز ان يعجل
الزير وصح أول من يبيع إلا جال فلك إلا أن يهوت
الثاني فيفسدان وهل مكلفا أو ان كانت القيمة أقل خلا في
* (فصل) * جاز لكل واحد منه سلعة أن يشتريها لبيعها
بمال ولو يؤجل بعضه وكره خبز بمائة ما بشمانين أو اشترىها
ويومي لتربيعها ولم يفسخ بخلاف اشترىها بعشرة نفرا

اتمت عن مرافق عندك اي من فضلك (وسيم) يجوز وبالإضافة الى عند (الايق) مجزوز بالإضافة اليه (الذلي) مجزوز
على أنه صفة لا يتيق (المعنى) رضا الدليل بلين القيس ودعته مع ٢٢٥ وجود الذل مسكنة عند صاحب

النفس الالية وانما العزم موجود
عند سيم النوق المدللة في
الاسفار وهذا حث على الحركة
ولتنقل عن موطن الذل (ومن
الكام الزوايح)

كم لا يدي الرقاب من ايادي
الرقاب الايدي جمع اليد =

(الموارد)

باسمدي يا رسول الله يا سدي

اهند وارتد الى الوى على سقي

= التي هي الجارحة والابادي

جمع اليد التي هي النعمة هذا

هو الصحيح وقد اخرجهم

عوام العلماء الجاهلين بالغة عن

اصل وضعهما فاستعملوا الايادي

في جمع اليد الجارحة فهد

اكثرهم يكتب الى صاحبه المولود

يقبل الايادي الكريمة وهو وطن

وانما الصواب الايدي الكريمة

(وذكرت هنا قول بعضهم)

ماذا يقيد المعنى

من الجوى المتتابع

بمصر ذات الايادي

وبله اذى الاصابع

(ولابن يمانية)

وفت اصابع يلفا

وطقت وطافت بالبلاد

وانت بكل مسرة

ماذي اصابع ذي ايادي

(فت) هذان المقطوعان يقتصر

فيهما المعنى المنطوق لرشاقة نظمهما

(وعلى ذكر النيل قسأ حسن قول

وعيونهم بعد الوفا • قدامت باصابعي (وتلخيص الهمداني) • مولاي ان البحر لما زرت • حياك وهو آخر الوفا بالاصابع

(شكل ١٧) صفحة من نقحات الأزهار على نبات الأتجار في مدح النبي المختار — يولاق سنة ١٨٨٢

تمثل تدهور حروف الطبع في أول عهد تبعتها للحكومة

مراد بالاصابع الحرم قول الفرزدق في زين العابدين
هذا الذي تعرف البطش وطائه • والركن يعرفه والبيت والحرم
ولم يمهّد ذلك في حسن الاتباع وانظر في نهر بقة المتقدم (وبيت) ابن حجة قوله في الصحابة
رضي الله عنهم
ذكر كرام يطربهم والسيف ينهل من • أجسادهم لم يشن حسن اتباعهم
وضهير ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتبع فيه ابن الفارض القائل
فلي ذكرها يجلو على كل صيغة • ولو من جنته عندني بنصام
ولم تخرج على هذا النوع عائشة الباعونية في بيديها

(وسل حنيثا وسلاسل بدر اوسل أحدا • تنبيلك عن كل عتول ومنهزم)

في البيت الموارد وهي ان توارد الشاعر ان على بيت واحد أو بعض بيت بلطفه ومعناه
فقد يقع الخطا على الخطا كوقوع الحافر على الحافر فان كان أحدهما أقدم من الآخر
أو أعلى رتبة في النظم حكمه بالسبق والافضل منهما ما نظمه وهو في بيت القصيدة هذا
المصراع • وسلاسل بدر اوسل أحدا • وهو من البردة للابو صيري وبه
فصول تنفاهم أدهى من الوخم • وانفق في ذلك قصة بحجية وهي أقي قبل ان يابغ
نوع الموارد في نظم هذه القصيدة الحقة سودت هذا المصراع لأنظمه في أحد الأنواع
وهو ان أضرم اليه مصراع آخر فحضر عندي بعض الاصدقاة وقرأه فقال لي هذا
مصراع البردة فانك رت ذلك اطول عهد • يدى به انتم راجعت افوجه جنة كما قال صاحب
لقد رت الله تعالى عند ذلك وأبقته الى نوع الموارد ثم سبكته كما ترى في هذا النوع
ومثل ذلك ما وقع لامرئ القيس مع طرفة بن العبد في البيت الذي في معانيه ما هو
قول امرئ القيس

وقوقا به اصبحي على مطيم • يقولون لانهم لا أساسا وتحمل
(وقال طرفة بن العبد في معانيه الدالية)

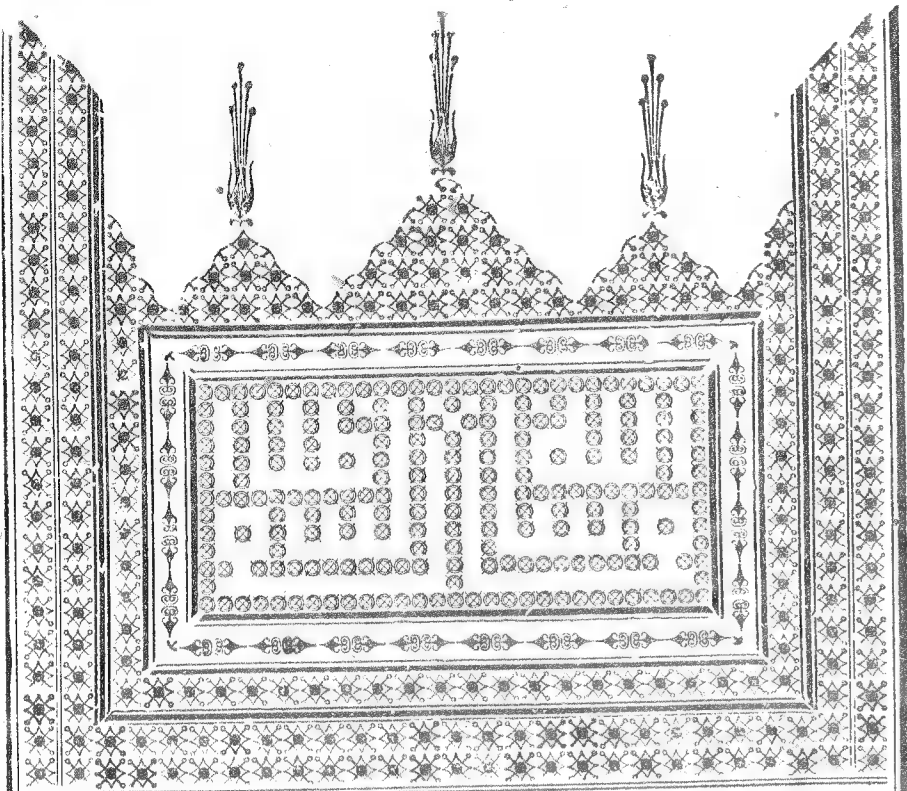
وقوقا به اصبحي على مطيم • يقولون لانهم لا أساسا وتحملا
فلم تنافس في ذلك أحضر طرفة خطوط أهلى يادى في أي يوم نظم البيت فكل اليوم
الذي نظمنا فيه واحد انكم لكل منهما به اعدم المرح وحكى ان ابن ميادة أنشد
كريم ومثلافا اذا ما سألتهم • ثم انزلوا هاتين المهد
فقبل له هذا شعر الشاعر فقال الآن علمت اني شاعر حيث وانقصه والله ما في قوله الى
على حق الساعة ولقد وقع لاحد بن أبي طاهر في مدح عبيد الله بن عبد الله حيث قال
هذا أبو حجابات لما يده • لم يحمدا الاجودان البصر والمطر

فقد واد قول ابن الرومي

أبو سليمان ان جادت لما يده • لم يحمدا الاجودان البصر والمطر

٢٩ ت القائل النبل قال وقوله • ان قال مل مسامي في غيظ من طلب الغلا • هم البلاد منافسي

وعيونهم بعد الوفا • قدامت باصابعي (وتلخيص الهمداني) • مولاي ان البحر لما زرت • حياك وهو آخر الوفا بالاصابع



(بسم الله الرحمن الرحيم)

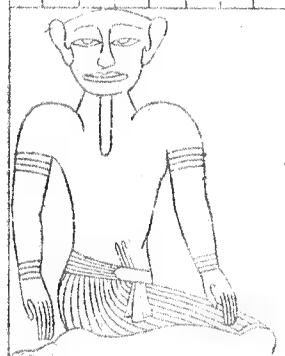
(فصل الخاء المعجمة) (خرض) الليث الخروضة الجارية الحديفة السن الحسنة البيضاء
التارة وجعها خرائض قال الازهرى لم اسمع هذا الحرف لغير الليث (خضض) الخضض
السقط في المنطق ويوصف به فيقال منطق خضض والخضض الحرز الأبيض الصغار الذي تلبسه
الاماء قال الشاعر

وإن قروم خطمة أنزلتني * بحيث يرى من الخضض الخرو
وهذا مثل قول أبي الطمجان القيني

أضأت لهم أحسابهم ووجوههم * دجا الليل حتى نظم الخزع ناقيه
والخضاض الشيء اليسير من الحلوى وأنشد القناني

ولو أشرفت من كفة الستر ماطلاً * لقلت غزال ما علمه خضاض
قال ابن بري ومثله قول الآخر

جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديد بالأيماض
مثل الغزال زين بالخضاض * قباء ذات كفل رضر ارض

[illegible]





الشهر الثاني مبدأ السلطنة الطاف في الوسط

- | | | |
|----------|---------------------------|------|
| الساعة ١ | خلفه في وسط عينه اليسرى | (١) |
| » ٢ | ساقه في الوسط | (٢) |
| » ٣ | رجله في الوسط | (٣) |
| » ٤ | التيمن عن يمين | (٤) |
| » ٥ | رأس رخيبت في العين اليسرى | (٥) |
| » ٦ | مؤخره في الوسط | (٦) |
| » ٧ | نجم الأولى في الوسط | (٧) |
| » ٨ | نجم سمر في العين اليمنى | (٨) |
| » ٩ | منبتاً ذراع الخوراء | (٩) |
| » ١٠ | الخوراء في العين اليمنى | (١٠) |
| » ١١ | الشعري في العين اليسرى | (١١) |

(١٤) الساعة ١٢ ممدأذراع الشرفدين في الوسط

أما الكواكب والنجوم التي كانوا يرصدونها ويبنونها في الجداول فهي المذكورة بعد

2 June

- | | | | | |
|---|---|------------|-------|-----------------|
| ١ |  | * خبسن سبت | | الشعري اليمانية |
| ٢ |  | * خيسوى | | الفرقدان |
| ٣ |  | * خيسون مو | | الدلو |
| ٤ |  | * ماو | | الاسد |

(شكل ١٩) صفحة من كتاب ترويح الهندس في مدينة الشمس — بولاق سنة ١٨٩٦

نوردج للروف الحبر والينمية التي استحدثت بالمطبعة

حمد شني يونس قال أخيرنا بن وهب قال قال ابن زيد في قوله أيجيب الإنسان أن يترك سدى قال السدى الذي لا يفترض عليه عمل ولا يعمل ﴿القول في تأويل قوله تعالى ﴿ألم يك نطفة من منى يمى﴾ ثم كان علقه خلق فسوى فجعل منه الزوجين الذكور والانثى أليس ذلك بقادر على أن يجيب الموتى﴾ يقول تعالى ذكره ألم يك هذا المنكر قدرة الله على إحيائه من بعد مماته وإيجاده من بعد فناءه نطفة يعني ماء قليلا في صلب الرجل من منى واختلفت القراء في قراءة قوله يعني فقراه عامة قراء المدينة والكوفة تبنى بالتاء بمعنى تبنى النطفة وقرأ ذلك بعض قراء مكة والبصرة يبنى بالياء بمعنى يبنى المنى والصواب من القول أنهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى فبأيهما قرأ القارئ فمصيب وقوله ثم كان علقه يقول تعالى ذكره ثم كان دما من بعدما كان نطفة ثم علقه ثم سواه بشرا سوايا ناطقا سميعا بصيرا فجعل منه الزوجين الذكور والانثى يقول تعالى ذكره فجعل من هذا الإنسان بعدما سواه خلقا سوايا أولادا له ذكورا وإنا أناس أليس ذلك بقادر على أن يجيب الموتى يقول تعالى ذكره أليس الذي فعل ذلك خلق هذا الإنسان من نطفة ثم علقه حتى صيره إنسانا سوايا له أولاد ذكورا وإنا أناس بقادر على أن يجيب الموتى من مماتهم فيوجد بهم كما كانوا من قبل مماتهم يقول معلوم أن الذي قدر على خلق الإنسان من نطفة من منى تبنى حتى صيره بشرا سوايا لا يعجزه إحياء ميت من بعد مماته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ ذلك قال بلى حمد شني بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله أليس ذلك بقادر على أن يجيب الموتى ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأها قال سبحانك وبلى

آخر تفسير سورة القيامة

(تفسير سورة هل أتى على الإنسان)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿القول في تأويل قوله تعالى ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا﴾ أنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا﴾ يعني هل ثأؤه بقوله هل أتى على الإنسان قد أتى على الإنسان وهل في هذا الموضع خبر لا جحد وذلك كقول القائل لا خير يقتره هل أكرمك وقد أكرمه أو هل زرتك وقد زارته وقد تكون محدا في غير هذا الموضع وذلك كقول القائل لا خير هل يفعل مثل هذا أحد بمعنى أنه لا يفعل ذلك أحد والإنسان الذي قال جل ثناؤه في هذا الموضع هل أتى على الإنسان حين من الدهر هو آدم صلى الله عليه وسلم كذلك حمد شني بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله هل أتى على الإنسان آدم أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا أنا خلق الإنسان ههنا حديثا ما يعلم من خليفة الله كانت بعد الإنسان حمد شني ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة قوله هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا قال كان آدم صلى الله عليه وسلم آخر ما خلق من المخلوق حمد شني ابن حميد قال ثنا مهرا عن سفيان هل أتى على الإنسان حين من الدهر قال آدم وقوله حين من الدهر اختلف أهل التأويل في قدر هذا الحين الذي ذكره الله في هذا

من أول حم السجدة إلى قوله فان أعرضوا قل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود فانصرفا عنه وقال أحدهما ظننت أن الكعبة ستقع وقال الحسن الآخر هو المنافق والكفور مشركو العرب أمره بالصبر على التكليف مطلقا ثم قسمها إلى نهى وأمر على هذا الترتيب لأن التخليية مقدمة على التحلية أما النهى فقد مر وأما الأمر فأوله ذكر الله ولا سيما في الصلاة أول النهار وآخره وهو المراد بقوله (بكرة وأصيل) ويشمل صلوات الفجر والظهر والمغرب وأول الليل وهو المبراد بقوله (ومن الليل فاسجد له) أي وفي بعض الليل فصل له يعني صلاة المغرب والعشاء وأوسطه وهو المعنى بقوله (وسبحه) أي وتهجد له طويلا من الليل ثلثه أو نصفه أو ثلثه كما مر في المزمع ثم شرع في توبيخ المتمردين عن طاعته مستحقرا إياهم قائلا (إن هؤلاء يحبون الدار العاجلة) ونعيمها الزائل (ويذرون وراءهم يوما ثقيلا) أي شديدا كقوله ثقلت في السموات والأرض ثم بين كمال قدرته قائلا (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم) أي ربطهم وتوثيقهم ومنه أسر الرجل إذا وثق بالقدر وبه سمي القدر أسرا والمعنى ركبناهم تركيبا محكما وتقنا متصاهم بالأعصاب والربط والائتار حسب ما يحتاجون إليه في التصرف لوجود الحوائج (وإذا شئنا) أهلكتهم بالنفخة و(بدلنا أمثالهم) في شدة الأسر عند النفخة الثانية وقال جار الله قيل معناه بدلنا غيرهم ممن يطيع وحقه أن

في الكلام على التيموس

وضعه في الجهة العليا من الحجاب المنصف المتقدم حجمة في الجنين يمتد من الجسم الدرقى الى قرب الحجاب الخارجى في الكهول يصغر وينزل شكله مستديرا مستطيل غددى رخو مفرطح من الامام الى الخلف وطرفاه يتفرع كل منهما الى فرعين مجاورته من الخلف للقصبة الرئوية وللأوردة الدرقية السفلى وللوريد تحت الترقوة اليسارى وللأخفاف العلوى ولقوس الاورطى وغلاف القلب ومن الامام للقصص والجهة السفلى من العضلة القصصية اللامية والقصبة الدرقية تأليفه اما النسيج الخاص به فرخو عيل للصغرة واليباض وتحيط به محفظة خلوية من سلة زوايد منها في باطنه تقسمه الى فصوص غير مستوية الحجم يشاهد في كل منها حوصلات صغيرة ممتلئة بسائل لبنى ويظهر انها مستطرفة لبعضها

المقالة الثالثة في الجهاز الدورى

هذا الجهاز يشتمل على القلب وغلافه والشرابين والأوردة فلذا جعلنا في هذه المقالة ثلاثة ابواب

الباب الاول في القلب وغلافه ووقبه مجهان

المبحث الاول في غلاف القلب

وضعه في الجهة السفلى من الحجاب المنصف المتقدم فوق الوتر العريض الذى هو مركز الحجاب الخارجى وسطه ملتصا به شكله مخروطى غير منتظم وهو ككيس يحيط بالقلب ويمد الأوعية الفليطة مجاورته من الامام للليمورا والتيموس والقصص وغضاريف الاضلاع الاخيرة الصاعدة اليسرى ومن الخلف للشعب والمرى والاورطى والنازل ومن الجانبين للصفاقين المستقيمين للصدر ولا اعصاب الحجابية الخارجة للسطح الباطن للريتين ومن الاسفل لمركز الحجاب الخارجى تأليفه من غشائين احدهما ظاهر لى وثانيهما باطن مصلى فالغشاء اللينى يلتصق بالتصاقا محكما من الاسفل بالوتر العريض للحجاب الخارجى ويحيط بالقلب الى قاعدته ويمتد

على

(٩٠)

(تنبیه)

قد فرض في المساواة $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$ ان الجذور
الاربعة موجبة وحيث تقدم ان $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$
ينج منه ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ فاذن يلزم ان تكون علامتا الجذرين
 $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدين فتكون علامة $\sqrt{7}$ موجبة اذا كانت
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدين وتكون علامته سالبة اذا كانت علامتا
 $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متخالفتين اعني اذا كانت علامة $\sqrt{7}$ موجبة تكون
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدين واذا كانت علامة $\sqrt{7}$ سالبة
تكون علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متخالفتين
ولنطبق ما ذكرناه على مثالين فنقول

المثال الاول اذا اردت تحويل المقدار $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ الى جذرين
منفردين يكون بمقتضى ما تقدم $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ ومنه
يحدث $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ وحيث ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ مربع كامل
يمكن تحويل مقدار $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ الى مقدار بهذه الصورة
 $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ وحيث تقدم ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ يكون $\sqrt{7} = \sqrt{7}$
او $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ ويكون ايضا $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$
فاذن يكون $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$ وتكون
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدين لان $\sqrt{7}$ له علامة $\sqrt{7}$
المثال الثاني اذا فرض ان المراد تحويل المقدار $\sqrt{7} - \sqrt{7}$ الى
ما ذكر يكون بمقتضى ما تقدم $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$

اعني

بودنی بیورلدی صورتیدر

قدوة الاما جدوالا عیان بولی سنجائی متسلی عزت او بول زید مجدما انها
اولنور که بولی ویوده لغی اموالندن اشبو فلان سنه سی ختمامنه دل تحصیل
اولنه جق اموال دیریه دن برانجه بقیه قالمق لازم کا و رایسه ایرادیده جکک
جواب ناصوابه اصلا مال سامعه اصفیا و انجیوب مظهر اشد عتاب ابله
معاتب اوله جفک معلومک اولد قده کر که بویابنده صیانت و رعایت
خاطری بر طرف ایدوب مقدمه ما ز بود فقهه صحیفه پیرای صدور اولان اوامری
علیه موجب لریجه ویوده لغی مزبور توابعندن اولان مقاطعات و مقطوعات
و قرار و امر اعلی اصحابی اوزر لرینه ادامی لازم کلان اموال میریه لرین زنه ار
وزنه ارنا خیر و تراخی به رخصت و جواز کوستره کسزین برپاره سی گرفته عقده
تاخیر اولماق شرطیله سنه مزبوره شوال سنه کاتبه تماما و کاملا اصحاب
مقاطعاتدن و موجود اولیا نلرک صوباشی و ملتزم لرندن تحصیل و ادا
و تسلیمه عناد و محاسن ایت اید نلرک اخذ و حبس و زجر اله اموال
و اشیا لزندن تحصیل اولنه جفنی افاده و بیان ایلامک یابنده

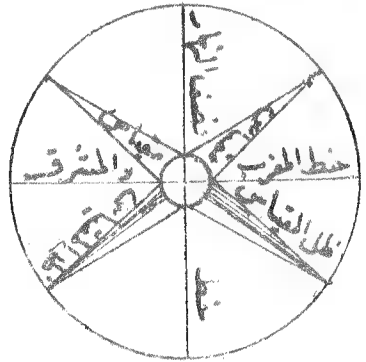
اشبو بیورلدی اصدا و وفلان ابله تسبیح
اولن شدرد ان شاء الله تعالی وصولنده
کر که در که بر موجب بیورلدی عل
و حرکتیه قیام و مبادرت
و خلافتدن حذر
و محبات
ایلیه عز
دیو

ثم طبع هذه الكتاب بعون الله تعالى بمطبعة رلي النعم دام ما دام العالم محمد علي
زاد اقبال سطوته بعناية الله الولي في السراي الاسكندرية بتعظيم عز و
افندی فی یوم سبعة عشر من شهر ربيع الاول سنة تسع واربعين و مائتين والف

عند جعلها على البلنشيطة في وضع به يرسم بالقلم الرصاص الخط اب الذي هو استقامت
الأبرة المغناطيسية معه يرسم زاوية مساوية لأخفاف الحمل الموجودة فيه فيموجب
ما ذكر سابقاً هذا الخط يعبر خط نصف النهار

طريقة أخرى

لتعيين خط نصف النهار على الأرض يلزم انتخاب قطعة أرض ويصير تصميمها
مستوية بحيث إذا صلب عليها ما يسرى لجميع جهاتها ويرسم عليها دائرة بنصف قطرها
ويوضع في مركزها شاحض عمودي بقدر ربع قطرها ويتحقق بالشاغل أو



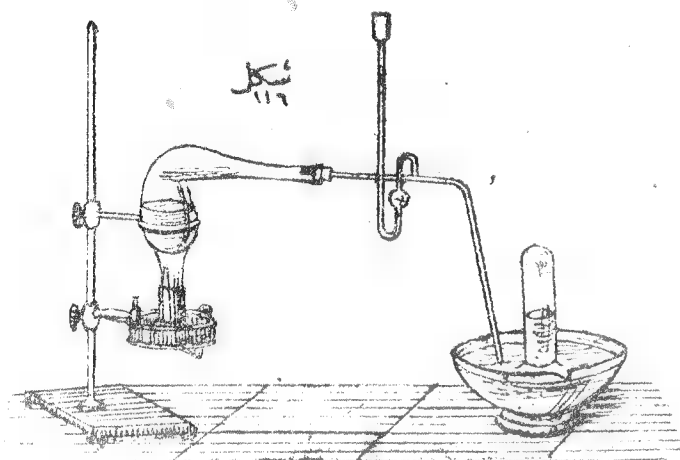
بقسمة الدائرة الى ثلاثة اقسام متساوية
وبعد جعل من هذه النقط الى رأس الشاحض
بعد واحد منه يتحقق ان كان عمودياً ام لا
وبعد ذلك عند طلوع الشمس وقت الصباح
يرصد هاتحين دخول الظل الى الدائرة يعلم

على نقطة تعادل الظل الشمالية بما بعد الزوال يرصد هاتحين وصول الظل من
جهة الشرق يعلم على نقطة تعادله بما وبنصف القوس الواقع بين النقطتين
من جهة الشمال ومن هذه النقطة يصل الى المركز ويمد على استقامته حتى يتلاقى
مع المحيط فهذا هو خط نصف النهار والخط المقام عمودياً عليه من المركز
يكون هو خط المشرق والمغرب وهذا العمل يكون مضبوطاً حينما يكون النهار طويلاً

في الميزانية

(شكل ٢٥) صفحة من كتاب جامع المبادئ والمعايات في فن أخذ المساحات

طبع بمطبعة الحجر بالقاهرة السعيدية سنة ١٨٥٨



فيخلل هذا الجسم الى زيتيق يلتصق بمنق المعوجة والى سيانوجين يجني على المحوض
الزيتي ويبقى في المعوجة مادة صلبة سمرا تتركبها كتركيب السيانوجين تسمى
باراسيانوجين

*(المبحث الثالث في حمض السيانيدريك علامته يدك از = يدسن مكافئه

بالوزن = ٢٧ وبالحجم = ٤)*

خواصه حمض السيانيدريك استكشفه شيل وكان يسمى حمض البروسيك لانه
يوجد في زرقه بروسيا وهو سائل عديم اللون رائحته كرائحة اللوز المر كثافته ٠٩٦
تغلي على درجة ٢٦٠ + ويتجمد على درجة ١٥ - وهو أشد السعوم ويكون
تأثيره وقتيا

وحمض السيانيدريك لا يمكن أن يحفظ أبدا ويحترق ملامسا للهواء بلهب فوري

ويغلي حمض كبريتيك وماه أوزوت يدك از + ا = يدا + م ك ا + از

وهو يشابه حمض الكاوريايدريك في خواصه الكيميائية

تحضيره يحضر حمض السيانيدريك بتعخين سيانور الزئبق وحمض الكاوريايدريك

في دورق من زجاج صفيح شكل ١١٧

(٢٥) ك



في ٥٥ جاذي الاول سنة ١٢٢٤

برم الثلاث

وقائع مصر

الجله باري الامم والملة والسلام على سيد العرب والنجم اميرهم
 فان تحرير الامور الواضحة من اجتماع جنس من ادم المتدينين في حقيقة
 هذا العالم ومن اختلافهم وحركاتهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم
 التي حصلت من احتياج بعضهم لبعض هي نتيجة الانبياء والتهمة بالتدبير
 والابقان والظهار الغيرة العمومية وسبب فعال منه يطلعون على كيفية
 الحال والزمان وهذا وضع لدى اولي الالباب ومن حيث ان الامور
 الدفينة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقي انواع الصنائع التي
 باستعمالها ياتي الرخا والتيسير هي اسباب للحصول على الرغاية وعلى
 الاجتناب والاحتراز عما ينج منه الضرر والاذا خصوصا في مصر
 بل هي اساس نظام البلدان وتدير احوالها ففكر حضرت ائمتنا
 ولي التمس في ترتيب احوال البلاد وفيهدها واعتدال امورها على وتوطيدها
 وفي نظام القرى والبلدان ورعاية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الخزانة
 قاصدا من وضعه ان تزد الامور الحادثة الناتجة منها الفع والضرر الى
 الديوان المذكور وان يتنقب ويتفقد فيه فيما مانه يتبع الفع والافادة هي
 اذا ظهر عند المأمورين نوع الفع والضرر يتنقب مانه تصدر المنفعة
 ويحجب عنه مانه يحصل الضرر وهذه الارادة الصالحة الصادرة من حضرة
 سعادة ولي التمس وان كانت قد جرت في ديوان الخزانة الى الان لانها لم تكن
 عمومية انما كان فاراد ولي التمس ان الاخبار التي تزد الى الديوان المذكور
 تنفع ويتنقب منها ما هو مفيد وتنشر عموما مع بعض الامور التي تزد
 مجلس المذاكرة الساس والامور المنظورة في ديوان الخديوي والاخبار
 التي تاتي من انظار التجار والوردان ومن بعض جهات اخرى وذلك ليكون
 كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التي هي مقصود ولي التمس ونفويما
 لممارسة المأمورين الختام وباقي الحكام الكرام المقدسين تدبر الامور
 والمصالح ومن كون هذا الذي تدلح في فمير الذات السنية ولي التمس صدر
 امره الشريف بطبع الامور المذكورة وانتشارها عموما مستحسنا بالله وتذممت
 واشهرت بالوقائع المصرية والله اعلم

خواهر محمد خديا ورواهاه تفضلية سلطان انبيا ائمة قلندند نصكره
 معلوم اوله كه نسخة مطبوعة عالمه تشرده صفوف سطورا ولان نوع في
 آدمك العلم عذت واجتماع والنتلاف واختلاف الذين نشنايدن حركات
 وسكان وتكديكره احتياج اقتضاه واقم اولان معاشرات
 ومعاملاتك معاني وقائع وساني موافقي ضبط وتحريره ميانه لرده
 فون وشرا اوله رق مزاج وقته وانف وكيفية حاله عارف اولمى ازهر
 جهت به وعبرته بادي وبهر صورت ابقان وتبصره مؤدى برحالت ابدوى
 فورا وصرات قلب اولي الالباب و سيطرة مصر فريد العصر كماله
 زراعت وحرث وانواع صانع وحرث مواد تدن سرزده ظهور اولان
 فتي رتي امورى بالمعاشه موجب رفاء ورثا اوله جن اسباب يمكنه نك
 استحصاله سى وكوشش ومورث ضرر وكذا اولان كيفيات دن اجتناب
 واحتراز جهيد وورزش صرمه بة نظام وانتظام عارت قراويلاد ومذاوابة
 آسائش وراحت اهالى وعياد ولد يفتدن فكريه يرمى انتظام عارت
 قراويلاد مصرف ورأى ورزق رفاهيت وراحت قراى عياده ونف اوله
 كلان آصف مرحمت معناد اندمرك جزال ديوانك وضع وتاسيسدن
 مراد معدلت اعتياد اوارانه لرى اقاليم مصر به مأمورى معرفته حسب
 المصلحة متابع ومشاره دائر فله الان خصوصيات واقعه جزال ديوانه
 كلن اول ديوانه تشبه وتنفع فلقن وقائده حاصل اوله جتي صورته
 فونان وانفنا ابد ناره شرا ولتوب هر رصم خنده كورين شفقت ومشرت
 مأمور كماله معلومى اوله رق موجب نفع اولانى انتخاب ومستلزم ضرر
 اولاندن اجتناب اولمى صورتنرى اولوب بواراده خبره خديوى بوانه
 قدر جزال ديوانه اولد بجه اجرا ولتقد اسبه لا يقبله شرا وعلان
 اولمى ومجلس داويزده مذكره اولنان وديوان خديويده رؤيت فلنان
 خصوصيات وبيجاز ووردان ولا يتدندن وسائر اطراف وانكندن كلان
 اخبار واندرج فله النوب ذكر اولنان وقائع مطبوعه به علاءه فلفسى
 مقصود اولان وراشد حسنه نك حسن حصوله بادي ومأمورين عظام
 وسائر حكام ذوى الاختصاص موافق مصلحت اولان صفوف امور
 اشالعه مؤدى اوله سقى وانفع اولد ببق فميرها مسمير حضرت داويز به
 لاج اولوب طبع وتكبل اليه ففترته امر وادله سايخ اولد يفتدن
 مستحسنا بالله العين طبع وتقبله مياشرت اولمى وقائع مصر به ماميه اسم
 وشهرت وريشد ورواهاه الترمين

طبعت هذه الوقائع المصرية بعون خالق البرية بمطبعة صاحب الفتوحات السنية بولاق مصر الجدية

(شكل ٢٧) خطية العدد الأول من الوقائع المصرية
بولاق سنة ١٨٢٨

ج ١٨

جولان مصر

في ٨ شوال - ١٢٤٤ سنة

يوم الاحد

تقارير الوقائع المصرية كل اسبوع
في يوم الجمعة المبارك وتطلب من دار
الطباعة العامة - جولان بالجن الا في

تم ذكره

طبعت في مطبعة ديوان الوقائع
المصرية في يوم الخميس المبارك
غرة ربيع آخر سنة ١٢٤٨ سنة

عن سنة
١٨
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٨
٤٠
٤٢
٤٤
٤٦
٤٨
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦
٦٨
٧٠
٧٢
٧٤
٧٦
٧٨
٨٠
٨٢
٨٤
٨٦
٨٨
٩٠
٩٢
٩٤
٩٦
٩٨
١٠٠

عن سنة
١٨
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٨
٤٠
٤٢
٤٤
٤٦
٤٨
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦
٦٨
٧٠
٧٢
٧٤
٧٦
٧٨
٨٠
٨٢
٨٤
٨٦
٨٨
٩٠
٩٢
٩٤
٩٦
٩٨
١٠٠

عمليه واوسيه

صناعيه وتجاريه

وانايه وفارسيه

تتمثل على الاخبار الملكية

ميزان هوا مصر

ت	ايام	سباح	ظهير	عصر	مغرب	عشا
١٩	٧	٤١	٤٣	٤٤	٤٤	٤٣
٢٠	٨	٤٢	٤٤	٤٥	٤٦	٤٥
٢١	٩	٤٣	٤٥	٤٦	٤٧	٤٦
٢٢	١٠	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٢٧
٢٣	١١	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٢٦
٢٤	١٢	٤٥	٤٩	٥٠	٤٩	٢٥
٢٥	١٣	٤٦	٥٠	٥١	٤٩	٢٤
٢٦	١٤	٤٦	٥١	٥٢	٤٩	٢٣

تم ذكره

طبعت في دار الطباعة العامة جولان في يوم الخميس
المبارك السادس عشر من جادى لآخر سنة ١٢٤٨

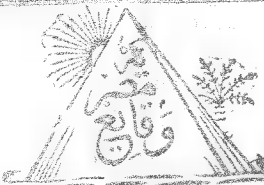
ميزان هوا مصر

ت	ايام	سباح	ظهير	عصر	مغرب	عشا
٢٨	٢٠	٤٧	٤٨	٤٩	٤٩	٢٨
٢٩	٢١	٤٨	٤٩	٥٠	٤٩	٢٧
٣٠	٢٢	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٦
٣١	٢٣	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٥
٣٢	٢٤	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٤
٣٣	٢٥	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٣
٣٤	٢٦	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٢
٣٥	٢٧	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢١
٣٦	٢٨	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	٢٠
٣٧	٢٩	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٩
٣٨	٣٠	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٨
٣٩	٣١	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٧
٤٠	٣٢	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٦
٤١	٣٣	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٥
٤٢	٣٤	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٤
٤٣	٣٥	٤٩	٥٠	٥١	٤٩	١٣

تم ذكره

طبعت في دار الطباعة العامة جولان في يوم الخميس
المبارك السادس عشر من جادى لآخر سنة ١٢٤٨

(شكل ٢٨) تطور رأس الوقائع المصرية في عهد محمد علي

[illegible]

SECRET

[illegible][illegible]

© 2000 Blackwell Science Ltd *Journal of Internal Medicine* 247: 391–397

(١٢) (أدلة الزمان)

والصنف الثاني من قرون وألحاحه شوي وغيره شاعره من ألفت السيرة العلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

لما فرغ من الاجرومية من العنبر والنفث

(10-10-1981)

من النعم وشرح الشيخ محمد بن عبد الوهاب

[illegible]

المكتبة: من التأسيس وبقائه

في العالمين والانساء من امة واحدة

1. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud. (Common reed)

من الناس انسان الغريسيه ومن الغريسيه قنطر النخري والبطون والديانة ومن الغريسيه

فكان كتب التواريخ وابيضها فريا

1. The first step in the process is to identify the problem or issue that needs to be addressed. This involves gathering information and understanding the context of the problem.

(۲۹)

القيصر المصري

طبع مطبعة ولايتهم البيت ٧ رجب القردس ١٢٤٢ سنة الموافق ١٧ مايو ١٩٢٤ سنة ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥

حوادث خلية

قد ورد لنا مقالان ارضتان من طرف حضرة صاحب السعادة
أحمد شوقي بك مكتوب في الحفرة الخديوية أحدها بالعربية
والأخرى باللغة التركيه وكانا حسبما يصدق حال الواقع
المصريه الجارية طبعها في طبع الحفرة الدار به بطبع
ابن الوطن على حداث الراس فيدار يدرج صورة المشقة
العربية في هذا الخلق لكونها حاجة القوائد كثيرة التردد ولأنها
تفصح عما تكون حصة الواقع المصري من مشقة عليه من
الانضاعاد وهاهي صورتها كما هي
لا يخفى ان الانفس الانسانية كما تتشوق الى كونها باخبار
الامم الحالية يحيطه فكذلك تشوق الى الاطلاع باحوال
الامم المعاصرة من سكان البسيطة فعمل السارح هو الكمال
باخبار سواك الاخبار والمباحث وصاحبها هو الكمال
الضامنة بشره في حداث الانبياء والحوادث فاهية السجين
ظاهرة بلايين ومن ثم وقعت مصائب الاخبار عند الامم
المتقدمة موقع القبول والاعتبار ولا يخفى على من له أدنى رتوف
على احوال الدنيا ان هذه المصائب ازدادت قبولا حتى بلغت
في الاعتناء الدرجة العليا لكونها تفصح عن اقدار الارض خرابها
ومعمورها وتحدث عن مسالك جميع الدول في مصالحها
وامورها فتجعل مطالعها على علم في وقائع الدنيا من سرب
وسلم ومن تقدم فحارة وصنائع واختراعات شتى في بابها
في بابها بلع كان المرحوم محمد علي أيدعها بمصر القاهرة وتلك
منقبة جيلة ومأثرة باهر كالكسكان دابة التنزس والتنظن
لكافة واعث التقدم والتفنن واشدها نشرها في سنة
في الهيئة الرسمية ولأنك ان هذه أقدم مصائب نشرت
في المسالك الاسلاميه وكان حضرة داي باشا من اهم من شأنها
حين جعل مأمورا في تهذيب تحريرها وانقائها والعربي كانت
وطيفة التحرير في عهد المرحوم عبدالرحمن الصفي ثم المرحوم
السني بن هب الدين الاديب التحرير فانظم أمرها في السنين
والسني ومضت مدة على هذا حتى انقضى ثم سطت عليها أيدي البالي
ومزقت صفها كل مرق في الزمن الحالي فصبغ نحو سدين
مقتلة اللسان تنظر فرجا باعسدال الزمان فلما طلع المولى
الجليل شمس عدل الخديو الاثم اجعل وعاد رونق الحكومة
وصارت دور الادب ومنظره امدت من الامثال وجاءت
في عديدان افعال وشريعة تارة اخبار المصريين والاجنبي
لكن في هيئة غيرهم في غيرهم بتنظيم النظم السابق مع

عدم الموانع من ذلك وانعرا بقر فلا ترى فيها الاقبلا من الاخبار
وجعل بضاعتها في الاكثر مشاطة بجلس التجار وكان عودها
ولم يبد لها وحسنتها أوجب ملالا لارباب الدار به والنبي
وفي نفس حاجتها أكااد خبرها وأخفها الى ان راجعت
في ذلك حضرة شريف باشا ناظر الداخلية والخارجيه وقت
ان الواقع وان لم تكن رسميه لكنها منسوبة الى الديار المصرية
ومن المعلوم عند جميع الانام اجتهاد الخديو الاكرم على الدوام
في توطئة وسائل التمدن والاصلاح وتهدية طرق التقدم والتجارت
ولا يخفى كجد ما في تصف الواقع من القوائد الجمة وعموم
المنافع فعمل امثالها ولم ينظم حالها فأجابا بجهة نظن شير
حسن المقصد صاحب التدبير وقال اني كنت على هذا من زمان
فدعي رامي ان قدى مدير القلم سرعا وأرسله كيف يكون
الترتيب وهو أيضا يبادر الى القبول بالتعظيم والترتيب وحز
الى ساموري ديات الحكومة يبدل الهمة في ارسال الاخبار
المهمة فلا شك ان هذه خدمة جيلة للعلماء خصوصاً للديوي
الاكرم لكون مناصبه السنية مقصورة على ارشاد الناس
الى السبل الاقرب بسرقله جميع آتاه ووقفه لغير والسداد
مع رجا له وبهذه الوسائل والادراج تنظم حال مصائب
الوقائع كالان الباشا المولى اليه تتركهم بترتيب الجزالات
الاوراويه المشهورة فعلى مدير القلم ان يبدل في حسن الادارة
جهده ومشدوره ولتضمن المقالة بذكر ما يلزم في أمر التحرير على
طريق التصفح والتدبير فاقول

ينبغي ان تطبع وتوزع الوقائع في مدها ولا تأخر عن وقتها
المعلوم للناس ان كانت شهرية أو أسبوعية أو يومية وان لا يكون
اخبارها مقصورة في التوجيهات الرسمية والتنقلات الدبلوماسية
فقط بل تندرج فيها الحوادث الاجنبية المهمة مع الحوادث
الداخلية بيان ما حصل من الاصلاحات النافعة والاجراءات
المستحسنه من طرف الحكومة وما أبرزه المأمورون من
المساعي المشكورة وبيان ما يشاهد من الاحوال من الامور
الجيدة والذات على تقدمهم وفلاحهم

تنقل الحوادث الخارجية من الجزالات الاورباويه المعتمده
ومن التفارقات الواردة من اوربا وتنشر في وقتها وعلى محرز
الوقائع ان يقتضي بماءه الاصح بالذكر من الاخبار من حيث
الاهمية والاعناء

يجب ان تصدوا اخبار آخر ثامن مصر لكونها من قطعاتها
وأيضا اخبار الجزائر والين لانهم كانوا من اسبالتهم
ياورن لها وكذا اخبار الهند لكون مصر اقصر مرقه
الموصلة الى اوربا فلذلك رتبنا الجزالات الهندية بأكبرية كانت
أو قاربه مع الجزالات الايبية والاورباويه المعتمده
لنم الواقع المصري

ان الفارسية المسماة بجيت التي تطبع في الاسكندرية اذا نشرت
اخبارا مصرية بخلاف الواقع وكذا الجزالات الاورباويه
اذا ذكرت شيئا على طريق الاعتراض أو التعريض على
الحكومة المصرية من غير رتوف على حقيقة الامر فعلى محرز
الوقائع المصرية تصحيح ما اخطأت فيه بجيت ونقص ما أوردته
الجزالات الاورباويه

ولا بأس بذكر ملاقات الاجانب المعتمدين مع الحضرة الخديوي به
وكذا اعيان بالوانهم هدية ونشأنا مكافأة ما حصل منهم
من الخدمات النافعة لمصر

ولذكر أيضا التنقلات العسكرية مثلا اذا تنقل الى طوبجية
أو خيالة أو سنان من جهة الى جهة بذكر ذلك

وكذا حوادث القربان مثلا اذا دخلت سفينة في الموانئ لتعبر
أو خرجت منه بنامه أو وردت سفينة مصنوعة في انصكته
أو غير ذلك الحكومة أو القوم بانه العزيز به أو صنعت سفينة هنا
من طرف الحكومة بذكر ذلك ولا بأس باعلان مواعيد اورات
القومية العزيزة المصرية بالبحر الايض أو لاجرا والنيل
اعلام الناس اليهم فياها

ويذكر أيضا من ترتب لهم معاش من متاعى الحكومة أو وورثة
التوفيق من المأمورين

وينبغي أيضا ذكر ما طهرت أو أحدثت من الترع وكذا انقذار
السميات التي علت بالممرات بساحاتها وأقيمت الهندسية
في كل عام وكذا اخبار الجامع الازهر مثلا اذا بدأ مدرسين كتابا
من الكتب الشهيرة عليه كانت أو نظمه أو خذ أو البت عالم
كلها أو اجاز مدرسين تلامذة بضم المدرسين على الترتيب بترج
ذلك مع الاختصاص بعد الاختبار من طرف المشيئة اليه

وأما التوجيهات العلمية يعني اذا عين عالم لغضا مديرة أو افتاء
في مجلس من المجالس يستحسن ذكر ذلك ببيان اسمه
وشهرته ويذكر أيضا امور المعارف والترية القومية مثل
تقديم تلامذة قدامس المعربة أو الاهلية وأوقات امتحانهم
ومن نال منهم مكافآت باجتهاد وذكائه

وينبغي أيضا ان يذكر الوقوعات الفسطية مثل السرقات التي
انطهرت بخصسات دقته وضبط السارقين بمقتضى ليلته
ويصح ذكر مجازات المذنبين ومدد هائل مقتضى الضابط السادة
في حكمهم

ويستحسن ذكر الاوقالات ليلته بمقتضى البلدة والامعار
الوقية في كل البيات وبين المصولات البلدية ارضية
سكنية وصناعية ومقتضى الاخبارات من اقدار المصري
والواردات اليه من احوار

(شكل ٣٠) سياسة الوقائع في عهد اسماعيل

كما ظهرت في أول عدد بعد ما استأثفت الحكومة إصدارها — بولاق سنة ١٨٦٥

A decorative flourish or calligraphic element, possibly a signature or a decorative initial, located at the bottom of the page. It features stylized, flowing lines and characters, likely in Arabic or Persian script.

حالات خلیه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

البريد من مدينة تونس في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

(Handwritten notes in Urdu script)

$$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} m v^2 + \frac{1}{2} I \omega^2 \right) = \vec{\tau} \cdot \vec{\omega}$$



الاطهر

(شكل ٣٢) نموذج للوقائع المصرية في عهد اسماعيل
يمثل الكتابة الأدبية في ذلك العصر

الاطهر ومدونه الناموس الاصمعيلى الاديب المودى والاديب
الامير فريد زماه وناديه العصر سعاده خيرى بك مكتوبى عزى مصر
وبعد قال شوق ان نال فان له شواهدا وسوالى عنك اصدقها
وان فى البعد ما ينسى الاخوة والتساكى عنك بلاشك بصفتها
فكفى أنت وكيف الحال دمت على ما كنت أعهد من نعمها ترزها
وهذا رشح البالى بشرح الحال وصكفت اللثام عن التورية
والاستخدام لشرف الرتبة على الخناصر التيام وحسن الاطلاع
وسهولة الانضمام ولكن ما عسى أن أقول وأين مع فضلكم أجول
ولكنى حيث تنقلت فى البلاد ومنتفى كل واد من أقطار السودان
القاصى منها والبدان واعشفت طرقها وشجعت شققها حيا ذكره
الاستاذ فى الوقائع وجنته من قمرها البائع التمت أن أذكر وجه
الاختصار ما تذكره أو لو الاصدار ومضى أن تنفق عنده بشاعتى
المزياه وأقوز بركة دعائه بطريق التيله فأقول معفدا على الله وما
توفيق الا بالله
عنه أخى الناسى من جفونه وأهدى طريقى الذى أهيب
قد أقصد ما غوارب الاقتاد وجنتا العزود والوفاد مستدين
فى المهامه والقفار مستدين الى اعواد الاكوار مصطبين ما بقت
فى عسدا الاصطبار وينقلب قلب الفزار على النار من شعث الطريق
ونزول نبت الشقيق الى ان وصلنا بالقصد والحنوم الى بندر الخرطوم
فصككت المحنونة بالندى البروسه بالادى لانها القرية الطالرا عليها
المستجبل مثلها بيب هواتها الوخيم ووباتها المستديم فكنت
زاهاق قد زمن من الدجاج والهنون من تباله على الطحاج لمها من
الخنزرات المجهولة الامام والصدقات التى ليس منها خلاص ولا للبروج
قصاص لتوارد هامن السب الجاهات الى شق الغارات ويكاد المقسم
بها رقت القبط يفر من القبط ويستغيب بالسعيير فى أوقات الزمهرير

سعادتمند حضرت

طرف اشرف خطبه خدیویدیه ماذونا معرفه عاجزان مزاجه و روزنامه وقایع مصریه تا صلیطه طبع و نشر و قضاة عزیزه
ایکله نموسی زیور دستگاه طبع و تحمیل قلمی و بوسه نویسم هفته بخاشر معتمدیه جیقا ای قوی بوشهر
اندر درج اولنه جبه هواغه خاجیه اور با عزیزه لرزه اوله با اولی استخراج اولند ربه دسترس اولنه جی در کار اولی
بویابن تاخیر واقع اولیه جبه راجعه روزنامه وقایع مصریه نیک موفقه قلم اصلی و اهل بی اولاده حوادث داخلیه
و شایان طبع و وقعات سیمیه جی هر در لور تیجات و تنقیاسه و توجیهیه و بحالک خلاصه حکماری کوبه کوبه
وقایع قلمیه بنسبت بر لوبه افشا سنه با قلمیه جبه خارجه و انبیه علی حال صکر دده درج اولنه جبه اولند ربه
نظر اعتبار بیور لوبه جی در کار و حوادث مذکوره اعالی اولند ربه حال روزنامه وقایع اخبار رسیبه و داخلیه و
خاله قالد ربه صورت جیقا ای عامه جبه استفاد عظیمه و موجب اولی جی امر کار اید و کوفه جله به مذکوره
روزنامه به درجی لازم خلاصه وقعا و مواد رسیبه و اعلانات و سائک کوبه بکوبه طرف عاجزان رفی بر وجه اولی
و بیوافاته و قلمه رود ای جی مودی بر صورت رسیبه نیک انبای استقامت باری اولی جی حلیطه موافقه دای
والا لری کور لور به هر در دیوان و مجلس و امور ندر مبعید اقدیر هر صباح قلمه مدافعه اندک و وقایع
شایان درج و تحریر و وقعات سیمیه به نیت دفتر اندک در آنج جزای قلمی اجنسی اولی جی و رفته مخصوصیه
صورت و با خود مال لری کور راج اختراع اوستی قلمه تفصالی ایتز دره اوقه قلم بنسبت باله رانه محکم قدر
حال به بوسه بر و ریب عنوان معلومه عاجزه اید معنونه اولر ربه محل موزیبه کتریکه خطا با کوبه کوبه لایله
همه اولند ربه صورت بوطریق روزنامه وقایع مذکوره هیات مطلوبه بی استیضای برله مرغوبه عا و عزیزه بی
بولی جی محطع والا لر بیور لوبه جی او بایک و همالک امر و اراده اندک حضرت نیکه
۱۹

مدیر و ابواب
میره

ایکله با ناز و صفا و نظار و دلا و بی اظهار و تقیه
۱۹

(شکل ۳۳) صورة الوثيقة رقم ۴۴۴ ، محفظة رقم ۲۹ معية تركي
عبد الرحمن رشدي يعلن صدور أول عدد من الوقائع بعد أن تولى نشرها (١٨٦٣ م)
نموذج للوثائق الرسمية التي استخدمت في هذا الكتاب

[illegible][illegible]

(شكل ٣٤) ميزانية قلم الوقائع في عهد اسماعيل (ترتيب ٢١ نوفمبر سنة ١٨٦٥)

وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ "الأوامر الصادرة للسالية"

نموذج للوثائق الرسمية التي استخدمت في هذا الكتاب

تم طبع هذا الكتاب في يوم ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢
(الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٥٣ م)

مدير المطبعة الأميرية
حسن علي كليبوه